



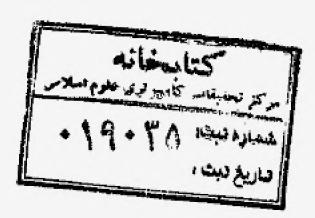
الفقعى لمنزاه بللخيتة



.

= 4

مخدحوا دمغينية



الفقعلالمناهبلهية

أَجَعِنْ مَي - أَنجَنَهُ فِي - المَالِينِي - المُثَنَافِي - أَنجَنْ بَلِي

دَارالتَيَارلِجَـَـديد بَيروت ـ بـِـنان **دار الجواد** ئيروت. بهنان



جميع الحقوق محفوظة ومسجلة للناشر الطبعة الأخيرة أن ولا ميلادية 1111 هجرية

دار التيار الجديد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ـ لبنان ص . ب ٤٥ / ٢٥ الغبيري بئر العبد شارع معوض

هذه الطبعة

ينقسم الفقه الإسلامي إلى أقسام ، منها العبادات ، وتشمل باب الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والخُمْس والحج . والجزء الأول من كتاب الفقه على المذاهب الحمسة يحتوي على هذه الأبواب الستة ، وكانت دار العلسم للملايين قد نشرته للمرة الأولى ، فحقق رواجاً لم يكن في الحسبان ، فأعادت طبعه للمرة الثانية والثالثة والرابعة ، فنفلت نسخ هذه الطبعات كالأولى .

وأيضاً من أقسام الفقه الإسلامي الأحوال الشخصية ، وتشمل باب الزواج والطلاق والوصايا والمواريث والوقف والحجور. والجزء الثاني من كتاب الفقه على المذاهب الحمسة يحتوي هذه الأبواب الستة ، ونشرته دار العلم للملايين ، ونفدت النسخ بالكامل ، وما زال هذا الكتاب بجزأيه يحتل منزلة الطبعة الأولى في الإقبال والطلب .

وقد اقترح بعض السادة الأفاضل على الدار أن تعيد طبع الجزأين في مجلد واحد ، على أن تشير إلى الأول بقسم العبادات ، والى الثاني بقسم الأحوال الشخصية ، فاستجابت الدار لهذا الاقتراح ، لأن موضوع الجزأين واحسد لمؤلف واحد . وعسى أن يكون في هذا الجمع شيء من التسهيل على القارىء . وهو سبحانه ولي التوفيق .

المؤلف



مقتدِّ منه بسابندازم بالرميم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الأكرمين

جاء في الحديث الشريف : ه إن جبريل هيط على آدم ، وقال له : إن الله سبحانه أمرني أن أخيرك و احدة من ثلاث : العقل ، والدين ، و الحياء . فقال آدم : لقد اخترت العقل . فقال الحياء و الدين : إذن نحن معك يا آدم ، فقد أمرنا الله أن نكون مع العقل حيث كان » .

ونستفيد من هذا الحديث الحقائق التالية :

١ - إن كل ما يأباه العقل فليس من الدين في شيء ، وان من لا عقل له لا دين له ولا حياء ، وإن قام الليل وصام النهار . ومن هنا قال أحد أثمة المسلمين : إن المقياس السليم الذي نميز به الحديث النبوي عن غيره أن تكون له حقيقة واقعة ، ويكون عليه نور جلي ، فما لا حقيقة له ولا نور عليه فهو قول الشيطان.

٢ – ما دام الدين لا ينفك عن العقل بحال فسد باب الاجتهاد يكون سداً لباب الدين ، لأن الاجتهاد معناه انطلاق العقل ، وافساح المجال لاستنتاج الفروع

من أصولها ، فاذا حجرنا على العقل حجرنا على الدين بحكم التلازم بينهما ، ولا وبكلمة إذا قلنا يسد باب الاجتهاد يلزمنا واحد من أمرين لا ثالث لهما ، ولا مناص من الالتزام بأحدهما ، إما أن نسد باب الدين ، كما سددنا باب الاجتهاد واما ان نقول : ان العقل لا يدعم الدين ، ولا يقر حكماً من أحكامه ؛ وكلاهما بعيد عن منطق الشرع والواقع.

٣ — ان * العالم * الذي يتعصب لمذهب ، أي مذهب ، هو أسوأ حالاً من ألحاهل ، ذلك لأنه لم يتعصب ، والحال هذه ، للدين والإسلام ، وإنما تعصب للفرد ، لصاحب المذهب بالذات ما دام العقل لا يحتم متابعته بالحصوص ، كما أن مخالفة المذهب ليست مخالفة لواقع الإسلام وحقيقته ، بل لصاحب المذهب ، وبالأصح للصورة الذهنية التي تصورها عن الإسلام .

ومهما يكن ؛ فكلنا يعلم انه لم يكن في الصدر الاول مذاهب وفرق حين كان الإسلام صفواً من كل شائبة ، وكان المسلمون في طليعة الأمم ، ويعلم أيضاً علم اليقين ان هذه الفرق والمذاهب باعدت بين المسلمين ، وأقامت بينهم حواجز وفواصل حالت دون قوتهم وسيرهم في سبيل واحدة لغاية واحدة ، وان المستعمرين وأعداء الإسلام وجدوا في هذه التفرقة خير الفرص للاستغلال وإثارة الفتن . وما سيطر الغرب على الشرق ، وبلغ النهاية في استغلاله واستذلاله إلا عن طريق الفرقة وتفتيت القوى .

لهذا كله نشأ في عقول القادة المخلصين فكرة توحيد الكلمة وتماسك الجماعة الإسلامية ، والعمل لها بشتى الوسائل ، ومن هذه الوسائل فتح باب الاجتهاد ، والقضاء على طغيان التبعية لمذهب معين .

والمعروف بين المتفقهين أن السبب الموجب لسد باب الاجتهاد أن فتحه على مصراعيه أحدث اضطراباً وفوضى ، حيث تطاول اليه الصغار من طلاب العلم، وادّعاه من ليس له بأهل ، حتى استامه كل مفلس ، أي ان « المصلحين » داووا المرض بالقضاء على المريض ، لا باستئصال الداء !

هذا ما سطره الاولون في كتبهم ، وردده المتأخرون على ألسنتهم من دون

تجفيق وتمحيص ، أما أنا فأميل إلى أن السبب الوحيد لسد باب الاجتهاد هو ثخوّف الحاكم الظالم من حرية الرأي والقول على نفسه وعرشه ، فاحتال وتذرع بحماية الدين – كما هي عادته – لينكل بكل حر يأبيي التعاون مع دولته على الفسق والفجور .

ولا أدل على هذه الحقيقة من أن الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد لم تبرز إلى الوجود إلا حين ضعفت السيطرة الأجنبية والرجعية ، وما زال تحققها رهناً بتحقق الحرية بأكمل معانيها .

وبعد ، فإن كلاً من التقليد والخضوع للطامعين رق وعبودية ، وقد عشنا معهما زمناً طويلاً ، وآن لنا أن نعيش أحراراً في أفكارنا ، كما نعيش أحراراً في بلادنا ، وندع التقليد لمذهب خاص ، وقول معين ، ونختار من اجتهادات جميع المذاهب ما يتفق مع تطور الحياة ، ويُسر الشريعة . وإذا لم يكن التخير من المذاهب اجتهاداً مطلقاً فإنه على كل حال ضرب من الاجتهاد .

على هذا الأساس ، أساس التمهيد للتخير من جميع المذاهب عزمت على وضع هذا الكتاب ملخصاً فيه أقوال المذاهب الحمسة : الجعفري والحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي من مصادرها . وكما ان في أقوال المذاهب ما يتفق مع الحياة ويحقق العدالة فإن فيها ما يجب ستره والإعراض عنه ، لذا أعرضت عن هذه ضناً بكرامة الفقه والفقهاء ، ونشرت تلك محاولاً ما استطعت أن أسهل فهمها على الطالب، وأعرضها عرضاً موجزاً واضحاً.وقد لاقيت في هذه السبيل ما يلاقيه كل من يبغي الترجمة والنقل من لغة أجنبية إلى لغته، فإن الفرق بين أسلوب التأليف القديم والتأليف الجديد كالفرق بين اللغة العربية واللغة الاجنبية .

مررت بالمكتبات كعادتي كل يوم أبحث عن جديد أخرجته المطابع ، فرأيت فيها طالباً من أفراد البعثة التونسية الذين يتخصصون في الجامعة اللبنانية ينظر الكتب ويقلبها ، وحين رأى في يدي كتاب « على والقرآن » استأذن بالنظر اليه ، ولما قرأ الإعلان على الغلاف عن هذا الكتاب « الفقه على المذاهب الحمسة » استبشر ، وقال : نحن في أشد الحاجة إلى مثله .

قلت له : وما السبب ؟ قال : نحن في المغرب نتيع مذهب الامام مالك ، وهو يتشدد في مسائل يتسامح فيها غيره من الأنمة ، ونحن الشباب مهما تكن ثقافتنا واتجاهاتنا ، ومهما تنوعت فينا الظنون ، ورمينا بالانهامات فلا نرغب أبدأ في مخالفة الإسلام ، والخروج عن أوامره ، ولكننا في نفس الوقت لا نريد أن يكون علينا عسر وحرج في تطبيق أحكامه والالتزام بها ، لذلك إذا ابتلينا بشكلة يتشدد فيها مالك أحببنا في أن نعرف رأي غيره فيها لعلنا نجد فرجا ومخرجا ، فنقدم ، ونحن واثقون من اننا لم نرتكب محرّما ، غير اننا لا نجد السبيل إلى معرفة فقه المذاهب الأخرى ، لأن شيوخنا يجهلون أو يتجاهلون كل ما يخالف الامام مالكا ، وإذا رجعنا إلى الكتب القديمة حال بيننا وبين فهمها التعقيد والغموض ، والتطويل الذي لا نهتدي معه إلى شيء ، وسنجد في كتابك ما يبتغيه كل شاب من التيسير والتسهيل .

وقد اغتبطت بقوله ، وشجعني على المضي في إخراج بقية الأجزاء ، وجعلني غير آسف ولا نادم على العدول عن عزمي الأول ، حيث أردت في بدء الأمر أن أذكر مع كل قول من أقوال المذهب دليله الذي استند اليه صاحبه من آية ، أو رواية ، أو إجماع ، أو عقل ، أو قول صحابي ، ولكن أشير علي أن اقتصر على ذكر الأقوال فقط ، لأن ذلك أيسر وأسهل على افهام الناس ، وأدعى لرواج الكتاب ، فإن الأدلة لا يفهمها إلا أصحاب المعرفة . وكأن هذا القول قد نبهني إلى حقيقة تكمن في نفسي ، لأن الكثير عمن درسوا الفقه يهتمون بالفترى أكثر مما يهتمون بدليلها ومصدرها فكيف بغيرهم ؟ ! فعدلت عن عزمي ، أكثر مما يهتمون بدليلها ومصدرها فكيف بغيرهم ؟ ! فعدلت عن عزمي ، واكتفيت بتلخيص أقوال المذاهب الخمسة وعرضها تاركاً التدليل والتعليق عليها إلا ما ندر ، ليكون الكتاب للناس كافة لا لفئة معينة ، وللعامة لا للمخاصة .

ومع ذلك فقد وجدت صعوبة في النقل لا يعرفها إلا من مارسها وكابدها ، صعوبة لم أعهدها في شيء مما كتبت من الموضوعات . سمعت من يقول : إن كتابة الفقه على المذاهب سهلة جداً، لأنها نقل، وكفى، وهذا أشبه يقول القائل: ليست الحرب إلا أن نحمل السلاح، ونبرز إلى المعركة، ولا شيء وراء ذلك!

إن الفقه بحر لا يدرك مداه ، فمسألة واحدة يتفرع عنها فروع شتى كثيراً ما تتعدد وتتضارب في فرع منها أقوال المذاهب ، بل أقوال فقهاء المذهب الواحد ، بل أقوال العالم الواحد . إن من يحاول الإحاطة في أية مسألة خلافية يجد أشد المشقة والجهد ، فكيف بكتابة الفقه جميعاً عباداته ومعاملاته على جميع المذاهب ؟!

ومن أجل هذا عندما أراد الأزهر وضع كتاب الفقه على المذاهب الأربعة سنة ١٩٢٢ اختار لجنة من كبار علماء المذاهب لهذه الغاية ، يكتب كل على مذهبه ، وقد سارت اللجنة في عملها سنوات ، حتى استطاعت ان تجمع الأحكام من غير أدنتها على الشكل الذي نراه في هذا الكتاب ، ومع اعترافي بأنه قد وفر على "جهوداً عديدة فقد أتعبني في كثير من المسائل ، واضطرفي إلى البحث والتنقيب في المطولات والمختصرات أمداً غير قصير . هذا ، وقد قضيت مع الفقه وأصوله أكثر من ٣٣ سنة درساً وتدريساً وتأليفاً ، فكيف بمن لا يعرف منه الاسم ١٤

ثم ان كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ذكر قول كل مذهب على حدة ، كما جاء في كتب فقهائه ما عدا ما انفق عليه الأربعة ، أما هذا الكتاب فإنه يجمع الاتفاق بين مذهبين أو أكثر في جملة واحدة رغبة في الاختصار والتسهيل .

وما وجدت مشقة في شيء كما وجدتها في تناقض النقل ، وتعدد الروايات عن الامام الواحد في المسألة الواحدة ، فهذا الكتاب ينقل عن التحريم ، والثاني ينقل الجواز ، والثالث الكرامة . ولما كان من قصدي التسهيل على القراء فقد تجنبت ما أمكن نقل الروايات المتعددة مكتفياً برواية الأسبق من المؤلفين ، وبخاصة إذا كان الناقل يتبع مذهب الامام الذي ينقل عنه . وقد أنقل اتفاق أئمة السنّة الاربعة في مسألة اتفق عليها ثلاثة منهم ، وجاءت عن الرابع روايتان : إحداهما تتفق مع الثلاثة ، والأخرى تخالفهم ، فأختار الرواية الموافقة تضييقاً إحداهما تتفق مع الثلاثة ، والأخرى تخالفهم ، فأختار الرواية الموافقة تضييقاً

لشقة الحلاف ودائرته ^(۱) ، اما إذا كانت الرواية بقول واحد فأذكر الحلاف صراحة ، وكثيراً ما عبرت عن مذاهب السنة الاربعة الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة بلفظ « الاربعة » فقط .

أما فيما يعود إلى الفقه الجعفري الذي يعمل به الإمامية (٢) فتقلت منه ما أجمعوا عليه واخترت المشهور مما اختلفوا فيه .

وختاماً أسجل ما جاء في المقدمة من كتاب « الفقه على المذاهب الاربعة ه الذي اشترك في وضعه سبعة من كبار علماء الأزهر : « وليس عيباً ان يؤخذ على هذا الكتاب مأخذ ، لأن الكمال لله وحده ، إنما العيب على من أبصر خطأ ، ولم يرشد إلى صوابه ، وعلى من أرشد إلى الصواب ، ولم يتدارك خطأه « .

نسأل الله تعالى أن يرشدنا إلى الحق ، وان ينفع بهذه الصفحات من يبتغي النفع ، وله الحمد أولاً وآخراً .

محمد جواد مغنية

ييروت ، ١/١٤/١٤

 ⁽١) وإليك المثال ، قال الامامية والشافعية والحنفية والمالكية ، تجوز الزكاة للأخوة والعمومة ،
 وروي عن الامام ابن حنبل روايتان ، إحداهما بالجواز والثانية بالمنم ، فنقلت الانفاق .

⁽٣) لفظ الامامية علم على من دان بوجوب الامامية ، وثبوت النص عن الرسول بالخلافة على الامام على بن أبي طالب . ويطلق على فقه الامامية الفقه الجعفري ، لأن تلامذة الامام جعفر الصادق كتبوا عنه ٠٠٠ مصنف لـ ٠٠٠ مصنف ، سيت بالأصول الأربعيثة ، ثم جمعت في أربعة كتب ، وهي الكافي ، ومن لا يحضره الفقيه ، والاستبصار ، والتهذيب ، وهذه الكتب من أهم المراجع لمعرفة أحاديث الأسكام عند الامامية .

القِسمُ الأول.



.

الطهارة

اهم المسلمون كثيراً بالطهارة ، ووضعوا فيها المؤلفات الطوال ، ومرنوا عليها الأطفال ، ودرسوها في معابدهم ومعاهدهم ، واعتبرها أثمة الفقه شرطاً أساسياً لصحة العبادة ، ولست أغاني إذا قلت : لم يهتم دين من الأديان بالطهارة، كما أهتم بها الإسلام .

وهي في اللغة النظافة ، وفي اصطلاح الفقهاء رفع حدث أو إزالة خبث ، هو النجاسة المادية ، كالدم والبول والعذرة والحدث أمر معنوي بحدث للإنسان حبن يصدر منه ما يمنعه من الدخول في الصلاة ، ويوجب الوضوء أو الغسل أو التيمم . والطهارة من الحدث لا ثم إلا بنية التقرب وطاعة الأمر بها ، أما طهارة البد والتوب والإناء من النجاسة فتتم من غير نية ، بل لو حمل الهواء التوب المتنجس ، وسقط في الماء الكثير يطهر تلقائياً .

وتتحقق الطهارة من الحدث والحبث بالماء لقوله تعالى : و وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به – الأنفال » . وقوله سبحانه : و وأنز لنا من السماء ماء طهور آ – ٤٨ الفرقان و . والطهور هو الطاهر بنفسه المطهر لغيره . ولما كان من الماء القليل والكثير ، ومنه المعتصر من الأجسام ، والممتزج بغيره ، والباقي على أصل الحلقة ، قسمه الفقهاء إلى قسمين : مطلق ومضاف .

الماء المطلق

١ - الماء المطلق ، هو الباقي على طبيعته ، كما نزل من السماء ، ونبع من الارض ، بحيث يصح أن يتناوله اسم الماء مجرداً عن كل وصف يخرجه عن أصل الخلف ، ويشمل ماء المطر والبحر والنهر والبئر ، وكل ما نبع من الارض ، وما أذيب من البرد والثلج .

ويبقى الماء على إطلاقه إذا تغير مما يعسر التحفظ منه ـ غالباً ـ كالمتغير بالطين والتراب ، وطول المكث ، أو بما يتساقط عليه من ورق الشجر ، أو يتجمع فيه من التبن ونحوه ، أو بما يكون في مقر الماء أو ممره من الملح والكبريت وما إلى ذلك من المعادن ، والماء المطلق طاهر ومطهر للحدث والخبث اتفاقاً وقولاً واحداً . أما ما روي عن عبد الله بن عمر من أن التيمم أحب اليه من ماء البحر فيرده قول النبي عليه عن عبد الله بن عمر فلا طهره الله » .

الماء المستعمل

إذا أزيلت النجاسة عن البدن أو الثوب أو الإناء بماء مطلق ، وانفصل الماء عن المحل المغسول بنفسه أو يعصر سمي هذا الماء المنفصل بالغسالة عند الفقهاء أو المستعمل ، وهو نجس ، لأنه ماء قليل لاقى النجاسة فينجس ، سواء أتغير أم لم يتغير ، وعليه فلا يرفع خيثاً ولا حدثاً .

وقال جماعة من فقهاء المذاهب: إذا انفصل هذا الماء عن المحل المغسول متغيراً بالنجاسة فهو نجس ، وإلا كان حكمه حكم المحل الذي انفصل عنه ، إن طاهراً فطاهر ، وإن نجساً فنجس ، وهذا لا يصح إلا إذا لاحظنا المحل قبل ورود الماء عليه ، وإلا فقد يطهر المحل المتنجس الذي صب عليه الماء ، ويكون الماء المنفصل عنه نجساً لملاقاته للنجاسة .

وإذا استعمل الماء لرفع الحدث فهو طاهر غير مطهر على المشهور مـــن

مذهب أبي حنيفة ، والظاهر من قول الشافعي وأحمد ، وطاهر مطهر عند مالك في إحدى الروايتين عنه (المغني لابن قدامة ج ١ ص ١٩). وقال الإمامية: الماء المستعمل في الوضوء والأغسال المندوبة ، كغسل التوبة والحمعة طاهر. ومطهر للحدث والحبث ، أي بجوز ان نغتسل به ونتوضأ ونزيل النجاسة ، أما الماء المستعمل في الأغسال الواجبة كالغسل من الجنابة والحيض فقد اتفق علماؤهم على انه يزيل النجس ، واختلفوا في رفعه للحدث وجواز الوضوء به والغسل ثانية فبعضهم أجاز ، وبعضهم منع .

(فرع) إذا انغمس الجنب في الماء القليل بعد ان طهر موضوع النجاسة ، ونوى رفع الحدث قال الجنابلة : صار الماء مستعملاً ، ولم ترتفع الجنابة ، بل يجب أن يغتسل ثانية . وقال الشافعية والامامية والحنفية يصبح الماء مستعملاً ، ولكن ترتفع الجنابة ، ولا تجب اعادة الغسل . (المغني لابن قدامة ج ١ ص ٢٢ الطبعة الثائثة ، وابن عابدين ج ١ ص ١٤٠ الطبعة الميمنية) .

وقد كان ناس القرون الوسطى بحاجة إلى هذا الفرع وأمثاله من الفره ع المدونة في مطولات الفقه ، حيث كان الماء أغلى وأثمن من الزيت اليوم ، أما الآن وبعد أن أجرى العلم الماء من أعماق الارض إلى كل بيت في أعالي الجبال فنعرض مثل هذا الفرع ، كما تعرض الآثار التاريخية في المتاحف .

الماء المضاف

٢ — الماء المضاف هو ماء اعتصر من الأجسام ، كعصير الليمون والعنب ، أو ما كان مطلقاً في الأصل ، ثم أضيف اليه ما يخرجه عن طبيعته ، مثل ماء الزهر و « الكازوز » وهو طاهر ، ولكنه لا يطهر النجاسة الخبيثة باتفاق المذاهب إلا الحنفية ، وقد أجازوا إزالة النجاسة بكل مائع غير الأدهان ، إلا المتغير عن طبخ ، ووافقهم السيد مرتضى من الإمامية .

واتفقت المذاهب أيضاً على انه لا يجوز الوضوء ولا الغسل بالماء المضاف ،

ما عدا الحنفية ، فقد جاء في كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصدلاً بن رشله (ص ٣٢) طبعة ١٣٥٤ هـ وكتاب مجمع الانهر ص ٣٧ طبعة استانبول : « قال أبو حنيفة بجواز الوضوء بنبيذ التمر في السفر » . وجاء في ج ١ ص ١٢ من كتاب المغبى لابن قدامة :

ه مذهب أبي حنيفة جواز الوضوء بالمضاف » . وقال الشيخ الصدوق من
 الإمامية : » يصح الوضوء والغسل من الجنابة بماء الورد » .

واستدل الحنفية على جواز الوضوء بالمضاف بالآية الكريمة: « فلم تجدوا ماء منيمموا صعيداً طبياً ٨ المائدة » . قالوا : ان معنى الآية إذا لم تجدوا ماء مطلقاً ولا مضافاً ، وعليه إذا وجد الماء المضاف لا يجوز التيمم . وبهذه الآية ذاتها استدل أئمة المذاهب الأخرى على المنع ، حيث قالوا : إن لفظ الماء في الآية ينصرف إلى الماء المطلق دون المضاف ، وعليه يكون معنى الآية ؛ إذا لم تجدوا ماء مطلقاً فتيمموا ، وحينت يكون وجود المضاف وعدمه سواء . وهذا هو الحق ، لأنك إذا طلبت ماء من صاحب مقهى أو غيره لا يأتيك بالعصير أو الكازوز ، ومن المعلوم ان موضوعات الأحكام الشرعية منزلة على افهام العرف .

واختلاف أثمة الفقه في تفسير لفظ الماء في الآية يدلنا على انه كاختلاف الأدباء في معنى بيت من الشعر ، وعلماء اللغة في تفسير كلمة لغوية . إنـــه اختلاف في الفهم والاجتهاد ، لا في الاصول والمصادر .

الكر والقلتان

اتفق الجميع على ان الماء إذا تغير لمونه أو طعمه أو ربحه بسبب ملاقاة النجاسة يصبح نجساً ، قليلاً كان أو كثيراً ، نابعاً أو غير نابع ، مطلقاً أو مضافاً وإذا تغير بمرور الرائحة من غير ملاقاة النجاسة ، كما لو كان إلى جانبه ميتة فحمل الهواء رائحتها إلى الماء يبقى على الطهارة .

أما إذا اختلطت النجاسة بالماء ، ولم تغير وصفاً من أوصافه فقال مالك في إحدى الروايات عنه : هو طاهر قليلاً كان أو كثيراً . وقال أهل المذاهب الأخرى : ان كان قليلاً فنجس ، وان كان كثيراً فطاهر .

ولكنهم اختلفوا في حد الكثرة ، فقال الشافعية والحنابلة (١) : الكثير ما يلغ قلمتين ، لحديث « إذا بلغ الماء قلمتين لم يحمل الحبث » والقلمتان ٥٠٠ رطل عراقي ، وقد رهما بعض شيوخ الازهر باثنتي عشرة تنكة . وقال الامامية : الكثير ما بلغ كراً ، لحديث « إذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شيء». والكر ١٢٠٠ رطل عراقي ، ويعادل حوالي ٢٧ تنكة . وقال الحنفية : الكثير ان يبلغ مسن الكثرة بحيث إذا حرك احد جانبي الماء لم يتحرك الجانب الآخر (١٠).

ومما قد منا يتبين ان المالكية ثم يعتبروا الفلتين ولا الكر ، وانه ليس للماء قدر معين عندهم ، فالقليل والكثير شواء في انه مبي يغير أحد الاوصاف تنجس وإلا فلا ، ووافقهم من الامامية ابن ابي عقيل عبيلاً بعيوم حديث ، الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب ربحه أو طعمه أو لونه ، ولكن هذا الحديث عام ، وحديث القلتين أو الكرّ خاص ، والحاص مقدم على العام .

والحنفية أيضاً لم يعتبروا القلتين ولا الكرّ ، وإنما اعتبروا الحركة ، ولم أجد لهذه « الحركة » عيناً ولا أثراً في الكتاب والسنّة .

(فرع) قال الشافعية والامامية : غير الماء من المائعات كالحل والزيت تنجس بمجرد ملاقاتها للنجاسة ، قلنّت أو كثرت، تغيرت أم لم تتغير . وهذا ما تقتضيه أصول الشرع ، لأن المفهوم من قول النبي عَلِيلَةٍ : « إذا بلغ الماء

 ⁽١) قال الحنابلة : لا ينجس الكثير بالملاقاة اذا أم تكن النجاسة بولا أو عذرة ، فاذا تنجس بأحدهما
ينجس ، تغير أو لم يتغير ، إلا أن يكون مثل المصائح التي بطريق مكة (المغني لابن قدامة ،
الجزء الأول).

 ⁽٣) وهناك أقوال في حد الكثرة غير هذه ، ولكنها متروكة ، منها أن الكثير أربعون قلة ، ومنها
 دلوان ، ومنها أربعون دلواً .

قلتين لم ينجسه شيء « هو الماء المطلق . وقال الحنفية : ان حكم المائعات كالماء المطلق في القلة والكثرة ينجس القليل منها بالملاقاة دون الكثير ، فقد جاء في حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٣٠ الطبعة الميمنية : « حكم المائعات كالماء في الأصح حتى لو وقع بول في عصير كثير لم يفسد ، ولو سال دم رجله مع المصير لا ينجس ».

الخاري والراكد

اختلفت المذاهب في الماء الجاري ، فقال الحنفية : كل ما جرى قل أو كثر ، اتصل بمادة أو لم يتصل ، لا يتنجس بمجرد الملاقاة ، بل لو كان في إناء ماء نجس ، وفي آخر طاهر ، وصبا من مكان عال ، فاختلطا في الهواء ، ثم نزلا طهر كله ، وكذا لو أجريا في الارض (ابن عابدين ج١ ص ١٣١) فالمعول على الجريان ، ومنى حصل بأي نحو أعطي حكم الماء الكثير ، وان لم يجو فهو كالقليل ، وان كان نابعاً ، ومن هنا حكموا بأن ماء المطر لو أصاب أرضاً نجسة ، ولم يجر عليها تبقي على النجاسة .

إذن للماء الذي لا ينجس بالملاقاة فردان عند الحنفية : الاول الراكد الذي إذا حرك أحد جانبيه لم يتحرك الجانب الآخر ، والثاني الجاري بأي نحو . أما الماء القليل الذي لا يتجس بالملاقاة فهو الراكد الذي لو حرك جانب منه تحرك الجانب الآخر .

أما الشافعية فلا فرق عندهم بين الجاري والراكد ، ولا بين النابع وغيره ، وإنما الاعتبار بالقلة والكثرة ، فالكثير الذي بلغ القلتين لا يتنجس بالملاقاة ، وما كان دون القلتين يتنجس جارياً كان أو راكداً ، نابعاً أو غير نابع ، أخذاً بإطلاق حديث « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خيثاً » .

وقائوا : إذا كان الماء جارياً ، وفيه تجاسة يُنظر ، فإن بلغت الجيرية التي تحمل النجاسة قلتين دون أن تتغير فالماء كله طاهر ، وإن كانت الجرية دون

الفلتين فالجرية نجسة ، أما ما فوقها وما تحتها من الماء فهو طاهر .

وفسروا الجرية ، بكسر الجيم ، بالدفعة التي بين حافي النهر في العرض . فالقرق بين الجاري والراكد عند الشافعية ان الراكد يحسب بمجموعه ماء واحداً، أما الجاري وإن اتصلت أجزاؤه فيقسم إلى دفعات ، ويعطى لكل دفعة حكم مستقل عن سائر الدفعات ، فإن كثرت لم تنجس بالملاقاة واذ قلت تنجست .

وعليه إذا كانت يدك نجسة ، وطهرتها بدفعة من دفعات الماء الجاري ، ولم تبلغ الدفعة قلتين ، فلا يجوز لك ان تشرب أو تتوضأ منها ، لأنها نجسة ، وعليك ان تنتظر الدفعة الثانية ، أو تنتقل إلى فوق أو تحت .

ويلاحظ أن الفرق بعيد جداً بين رأي الشافعية والحنفية في الماء الحاري ، فالحنفية برون ان الجريان ــ ولو يسيراً ــ سبب للتطهير ، كما يدل عليه تمثيلهم بإنائي ماء ، أحدهما طاهر ، والآخر نجس ، فالماء يصير طاهراً ، لو مزج الماءان بالجريان . أما الشافعية فلا يعتبرون الجريان ، ولو كان شهراً كبيراً ، وبلاحظون كل جرية مستقلة عن أختها ، على الرغم من اتصال أجزاء الماء بعضها ببعض .

وقال الحنابلة : الماء الراكد ينجس بمجرد الملاقاة إذا كان دون القلتين نابعاً كان أو غير نابع ، أما الجاري فلا ينجس إلا بالتغيير ، أي ان حكمه حكم الكثير ، وان لم يكن نابعاً ، وهذا القول قريب من قول الحنفية .

أما المالكية فقد قدمنا ان الفليل لا ينجس عندهم بالملاقاة ، ولم يفرقوا بين الراكد والجاري . وبكلمة الهم كما يظهر لا يعتبرون القلة والكثرة ، ولا الجريان والركود ، ولا المادة وغيرها ، وإنما المعول على التغير بالنجاسة ، فإن غيرته النجاسة تنجس ، وإلا بقي على الطهارة نابعاً كان أو غير نابع ، قليلاً أو كثيراً.

وقال الإمامية لا تأثير للجريان بحال ، وإنما الاعتبار بالمادة النابعة ، أو الكثرة ، فإن اتصل الماء بالنبع – ولو رشحاً – أعطي حكم الكثير ، أي لا ينجس بالملاقاة ، وإن يكن قليلاً وواقفاً ، لأن في النبع قوة عاصمة ، ومادة

غزيرة ، وإذا لم يتصل بالنبع . فإذا كان كراً لم ينجسه شيء إلا إذا تغير أحد أوصافه ، وإذا لم يبلغ الكر ينجس بالملاقاة راكداً كان أو جارياً إلا إذا جرى الى الأسفل فلا ينجس الأعلى ، والحال هذه ، بملاقاة الأدنى .

وبالتالي ، فإن الجحربان وعدمه عند الامامية سواء ، وبلاحظ الهم تفردوا أعن سائر المذاهب باعتبار المادة النابعة ، حيث أعطوا الماء المتصل بها حكم المكثير ، وان تراءى للعين قليلاً . ما عدا العلامة الحلي فإنه لم يُقيم أي وزن للنابع ، وحكم بنجاسته بمجرد الملاقاة إذا لم يبلغ كراً ، وماء المطرحال نزوله من السماء عند الأمامية كالنابع والكثير لا ينجس بالملاقاة ويطهر الارض والثوب والإناء وجميع الاجسام بمجرد وقوعه عليها بعد زوال عين النجاسة .

تطهير الماء النجس

١ – إذا كان الماء قليلاً ، وتنجس بالملاقاة ، ولم يتغير أحد أوصافه بالنجاسة ، قال الثنافعية : إذا تمم الماء النجس بما يبلغ المجموع قلتين يصبح طاهراً مطهراً ، سواء تمم بطاهر أو بنجس ، ولو فرق هذا الماء بعد جمعه يبقى على الطهارة ، فلو اكان لدى انسان إناءان ، أو إناءات عديدة ، وفي كل إناء ماء نجس ، ثم جمعت هذه المياه النجسة في مكان واحد ، وبلغ المجموع قلتين يكون ، والحال هذه ، طاهراً ومطهراً (شرح المهذب ج ١ ص ١٣٦) .

وقال الحنابلة وأكثر فقهاء الإمامية: لايطهر الماء القليل بإتمامه كرا أو قلتين سواء أكان المتمم نجساً أم طاهراً ، لأن انضمام نجس إلى مثله لا يجعل المجموع طاهراً ، وكذا القليل الطاهر ينجس بملاقاته للماء النجس ، وعليه ينبغي اذا أريد تطهيره ان يتصل بالكر ، أو بماء نابع عند الامامية ، وبالقلتين عند الحنابلة.

٢ — إذا تغير الماء الكثير بالنجاسة يطهر بمجرد زوال التغير ، ولا يحتاج إلى شيء آخر عند الشافعية والحنابلة . وقال الامامية : إذا لم يكن للكثير مادة نابعة لا يطهر بزوال التغير ، بل لا بد من إلقاء كر طاه عليه بعد ذهاب التغير

أو يتصل بالنابع أو بنزول المطر . وإذا كان الماء نابعاً يطهر بمجرد زوال التغير ، وان كان قليلاً .

وقال المالكية : يطهر الماء المتنجس بصب الماء المطلق عليه حتى تذهب أوصاف النجاسة .

وقال الحنفية: ان الماء النجس يطهر بالجريان ، فإذا كان في طست ماء نجس وصب عليه ماء حتى يسيل من جوانبه يصبح طاهراً ، وكذا لو كان الماء النجس في حوض أو حفرة ، ثم حفرت حفرة ثانية ، وكان بين الحفرتين مسافة وان قلات ، واجريت الماء النجس في قناة بين الحفرتين ، واجتمع في الحفرة طلهر ، فإذا تنجس هذا الماء مرة ثانية بعد استقراره في الحفرة الجديدة ، وعفرت ثالثة معيداً العملية الاولى طهر الماء وهكذا إلى ما لا نهاية .

فالماء الذي كنت ممنوعاً منه حال ركوده يجوز لك التوضؤ منه إذا أجريته بأبة واسطة ، حتى ولو كان فيه جيفة ، أو بال رجال في أسفله ، ولم ير أثره في الجرية ، هذا مع العلم بأن الماء لم يتصل بالنبع (ابن عابدين ج ١ ص ١٣١) .

3-1900 S

النجاسات

الكلب – نجس إلا عند مالك ، ولكنه قال : يغسل الإناء من ولوغه سبعًا لا للنجاسة ، بل تعبداً . وقال الشافعية والحنابلة : بغسل الاناء من ولوغ الكلب سبع مرات إحداهن بالتراب ، وقال الامامية : غسل الاناء من ولوغ الكلب مرة بالثراب ، ثم بعدها مرتين بالماعية

الخنزير – وهو كالكلب عند المذاهب إلا الامامية فقد أوجبوا غسل الإناء منه سبع مرات بالماء فقط، وكذا لموت الجرذ، وهو الكبير من الفأرة البرية هون البحرية .

الميئة - اتفق الجميع على نجاسة ميئة الحيوان البري - غير الآدمي - إذا كان له دم يسيل عند خروجه، أما ميئة الانسان فقال المالكية والشافعية والحنايلة بطهارتها ، وكذا قال الامامية ، بطهارتها ، وكذا قال الامامية ، ولكن قيدوها بميئة المسلم ، واتفق الجميع على طهارة فأرة المسك المنفصلة من الغزال .

الله – اتفقت المذاهب الأربعة على نجاسة الدم إلا دم الشهيد ما دام عليه، والدم المتخلف في الذبيحة ، ودم السمك والقمل والبر اغيث والبق . وقسال الإمامية بنجاسة الدم من كل حيوان ، له نفس سائلة إنساناً كان أو غير إنسان ، شهيداً أو غير شهيد ، وبطهارة الدم مما لا نفس سائلة له برياً كان أو بحرياً .

وكذا الدم المتخلف في الذبيحة ، حكموا بطهارته .

المني – قال الإمامية والمالكية والحنفية بنجاسة مني الآدمي وغيره ، ولكن الامامية استثنوا مني الحيوان الذي ليس له نفس سائلة ، حيث حكموا بطهارة منيه ودمه . وقال الشافعية بطهارة مني الآدمي ، وكل حيوان إلا الكلسب والحنزير . وقال الحنابلة بطهارة مني الآدمي ، ومني الحيوان إذا كان مأكول اللحم ، أما غير المأكول فمنيه نجس .

القيح – نجس علد الأربعة ، طاهر عند الامامية .

بول الآدمي وعذرته ـ نجسان عند الحميع .

فضلة الحيوان – الحيوان غير الانسان منه الطائر وغير الطائر ، وكل منهما منه ما يؤكل ، وما لا يؤكل ، فالطائر المأكول كالحمام والدجاج ، وغير المأكول كالنسر والصقر (وأباح مالك أكلهما) . والحيوان المأكول غير الطائر كالبفر والغنم ، وغير المأكول كالذئب والهرة (وأباح مالك أكلهما) . وللمذاهب في فضلات الحيوان أقوال :

الشافعية قالوا : بنجاسة فضلات الجميع (ضربة واحدة) فذرق الحمام والعصفور والدجاج نجس ، وبعر الإبل والغنم نجس ، وروث الفرس والبغل ، وخيثى البقر ، كل ذلك وما اليه نجس .

وقال الامامية : فضلات الطيور المأكولة كلها وغير المأكولة طاهرة ، وكذا كل حيوان ليس له دم سائل مأكولاً كان أو غير مأكول ، أما ما له نفس سائلة فإن كان مأكولاً كالإبل والغنم ففضلته طاهرة ، وان كان غير مأكول كالدب والسبع فنجسة ، وكل ما يشك بأنه مأكول أو غيره ففضلته طاهرة .

وقال الحنفية : فضلات الحيوان غير الطائر كالابل والغنم نجسة ، أما الطائر فإن كان يذرق في الهواء كالحمام والعصفور فطاهرة ، وأن كان يذرق في

الارض كالدجاج والاوز فنجسة .

وقال الحنابلة والشافعية بطهارة فضلات المأكول ، ونجاسة غير المأكول مما له نفسي سائلة طائراً كان أو غير طائر . واتفق الحسيع على ان فضلة الجلال نجسة ، والجلال هو الحيوان الذي تغذى على العذرة .

المسكر المائع — نجس عند الجميع ، ولكن الامامية زادوا قيداً ، فقالوا المائع بالاصالة ، احترازاً عن المسكر الذي صار جامداً بالعرض فإنه يبقى على النجاسة . ومن الحير ان تنقل كلمة لبعض المؤلفين من فقهاء الامامية ، قال : واطبق علماء السنة والشيعة على نجاسة الحمر إلا شرذمة منا ومنهم لم يعتد الفريقان بمخالفتهم » .

القيءِ – نجس عند الأربعة ، طاهر عند الامامية .

المذي والوذي — نجسان عند الشافعية والمالكية والحنفية ، طاهران عند الامامية ، وفصل الحنابلة بين مذي ووذي المأكول وغير المأكول ، فقالوا بطهارة الأول ونجاسة الثاني . والمذي ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ، والوذي ماء ثخين يخرج عَقَبُ اليول.

وكما انفرد الاربعة عن الامامية بنجاسة القيء والوذي والمدي ، فقد انفرد الامامية عن سائر المذاهب بنجاسة عرق الجنب من الحرام ، حيث حكموا بأن من أجنب من الزنا أو اللواط أو وطء بهيمة أو الاستمناء ، ثم عرق قبل ان يغتسل فعرقه نجس .

الساور

قال الحنفية والشافعية والحنابلة بنجاسة سؤر الكلب والحنزير ، واتفقوا أيضاً على أن سؤر البغل والحمار طاهر غير مطهر ؛ بل قال الحنابلة لا يتوضأ بسؤر كل بهيمة لا يؤكل لحمها إلا السنور فما دولها في الحلقة كالفأرة وابن عرس ، وألحق الحنفية بسؤر الكلب والخنزير سؤر شارب الحمرة فور شربها ، وسؤر الهرة فور أكلها الفأرة ، وسؤر السباع كالأسد والذئب والفهد والنمر والتعلب والضبع (ابن عابدين ج ١ ص ١٥٦) . وقال الامامية : سؤر الحيوان النجس كالكلب والحنزير نجس ، وسؤر الطاهر طاهر مأكولاً كان أو غير مأكول ، أي ان سؤر كل حيوان تابع له في الطهارة والنجاسة .

وقال المالكية : سؤر الكلب والخنزير طاهر يتوضأ به ويشرب (المغني لابن قدامة ج١ ص ٤٧ – الطبعة الثائثة) .

أحكام التخلي

اتفق الشافعية والمالكية والحنابلة على انه لا يحرم استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء حاجة في البناء أو في الفضاء مع وجود ساتر ، واختلفوا إذا كان قضاء الحاجة في الفضاء مع عدم الساتر ، فقال الشافعية والحنابلة ، لا يحرم ، وقال المالكية : بحرم . وقال الحنفية : يكره كراهة تحريم في البناء والفضاء (كتاب على المذاهب الاربعة ج ١ بحث قضاء الحاجة) .

وقال الامامية : يحرم الاستقبال والاستدبار مطلقاً في البناء والفضاء ، ومع الساتر وعدمه .

واتفق الجميع على أن الماء المطهر يزيل النجاسة من مخرج البول والغائط ، وقال الأربعة بأن الأحجار تكفي لتطهير هما أيضاً . وقال الامامية : لا يكفي في مخرج البول إلا الماء ، وأما في مخرج الغائط فيتخير بين الغسل بالماء والمسح ثلاثاً بالأحجار أو الحرق الطاهرة، إن لم يتعد الغائط عن المخرج وإلا تعبّن الماء.

ولا بد في المسح بالأحجار ونحوها من التعدد عند الإمامية والشافعية والحنابلة ، وان حصل النقاء بالأقل . وقال المالكية والحنفية : لا يشترط التعدد ، وإنما المعول على تنقية المحل . كما أن الحنفية أجازوا إزالة النجاسة من المخرجين بكل مائع طاهر غير الماء .

المطهرات

الماء المطلق – طاهر مطهر باتفاق ابلحميع .

المائع غير الماء – الماثع الطاهر الذي ينفصل بالعصر كالحل وماء الورد، مطهر عند الحنفية فقط .

الأرض – تطهر باطن القدم والنعل بالمشي عليها – أي على الأرض – أو المسح بها بشرط زوال عين النجاسة عند الامامية والحنفية .

الشمس – قال الامامية : الشمس تطهر الارض ونحوها من النوابست كالأشجار وما عليها من الورق والثمار ، وكذا النبات والأبنية والأوتاد ، وكذا الحصير من المنقولات دون البساط والمقاعد ، واشترطوا أن يستند التجفيف إلى الشمس وحدها دون معونة الربح .

وقال الحنفية : الجاف يطهر الأرض والأشجار ، سواء أحصل بالشمس أو بالهواء . واتفق الشافعية والمالكية والحنابلة على أن الأرض لا تطهر بالشمس ولا بالهواء ، بل لا يد من صب الماء عليها . واختلفوا في كيفية تطهيرها .

الاستحالة – وهي تبدل حقيقة الشيء إلى حقيقة أخرى ، كصيرورة دم الغزال مسكاً ، وهي من المطهرات عند الجميع .

النار – قال الحنفية : حرق النجاسة بالنار مطهر على شريطة أن تزيل عين النجاسة ، وحكموا بطهارة الطين النجس إذا صار فخاراً ، والزيت إذا صار صابوناً . وقال الشافعية والحنابلة : ليست النار من المطهرات ، وبالغوا في ذلك

حتى ذهبوا إلى أن رماد النجس و دخانه نجسان .

وقال المالكية بطهارة الرماد ونجاسة الدخان .

وقال الإمامية : لا دخل للنار في التطهير ، وإنما المعول على الاستحالة، فإذا استحال الحطب إلى رماد والماء النجس إلى بخار تتحقق الطهارة ، أما إذا صار الحطب فحماً ، والطين خزفاً فتبقى النجاسة ، لانتفاء الاستحالة .

الدبغ ـ قال الحنفية: الدبغ يطهر جلود المبتة ، وكل نجس إلا جلد الحنزير، أما جلد الكلب فإنه يطهر بالدبغ ويصلح استعماله في الصلاة (الفقه على المذاهب الاربعة ج ١ مبحث إزالة النجاسة) . وقال الشافعية : الدبغ مطهر إلا جلسد الكلب والحنزير فلا يطهران بالدبغ . ولم يعد المالكية والحنابلة والإمامية الدبغ من المطهرات، غير أن الحنابلة أجازوا استعمال المدبوغ النجس في غير الماتعات ، حيث لا يستدعى الاستعمال سراية النجاسة .

الندف ــ الحنفية قالوا : يطهر القطن إذا ندف .

التصرف ــ قال الحنفية إذا تنجس بعض الحنطة ونحوها ، وحصل التصرف بأكل أو هبة أو بيع بمقدار ما تنجس منها يطهر الباقي(ابن عابدين ج1 ص119).

الفرك ــ قال الحنفية : يطهر المني إذا زال بالفرك بدون حاجة إلى الماء .

المسح – قال الحنفية : إذا كان الجسم صفيلاً كالحديد والنحاس والزجاج يطهر بمجرد المسح بدون حاجة إلى الماء . وقال الإمامية : إذالة النجاسة عن جسد الحيوان بأي تحو تكفي في التطهير ، أما في الأواني والنباب وبدن الانسان فلا بد من التطهير بالماء بعد زوال عين النجاسة .

الريق ــ قال الحنفية : إذا تنجس ثدي أو اصبع يطهران باللحس ثلاثـــاً (ابن عابدين ج ١ ص ٢١٥) .

الغليان ــ قال الحنفية : اذا غلى الدهن أو اللحم النجس بالنار يصبح طاهراً ، وقال جماعة من فقهاء الإمامية : إذا غلى العنب ينجس ، فإذا ذهب ثلثاه بالغليان يطهر تلقائياً .

موجبات الوضوء ونواقصه

ألبول والغائط والريح

أجمع المسلمون كافة على أن خروج البول والغائط من السبيلين ، والريح من الموضع المعتاد ينقض الوضوء ، أما خروج الدود والحصى والدم والقبح فينقض الوضوء عند الشافعية والحنفية والحنابلة ، ولا ينقضه عند المالكية إذا كانت هذه الأشياء متولدة في المعدة ، وإذا لم تتولد فيها ، كن بلع حصاة فخرجت من الموضع المعتاد ، كانت ناقضة . وقال الإمامية : لا تنقض الوضوء إلا إذا خرجت متلطخة بالعدرة .

المذي والوذي

ينقضان الوضوء عند الأربعة ، ولا ينقضانه عند الإمامية ، واستثنى المالكية من كانت عادته استدامة المذي ، فإنه لا يوجب الوضوء عندهم .

غيبة العقل

إذا غاب العقل بسكر أو جنون أو اغماء أو صرع ينتقض الوضوء باتفاق الجميع ، أما النوم فقال الإمامية : ينقض الوضوء إذا غلب على القلب والسمع

والبصر ، بحيث لا يسمع النائم كلام الحاضرين ، ولا يفهمه ، ولا يرى أحداً منهم من غير فرق بين أن يكون النائم مستلقباً أو قائماً أو قاعداً . وقريب منه قول الحنابلة . وقال الحنفية : إذا نام المتوضىء مضطجعاً أو متكثاً على أحد وركيه ينتقض الوضوء، وإذا نام قاعداً متمكناً أو واقفاً أو راكعاً أو سأجداً فلا بنتقض ، فمن نام في صلاته على حالة من حالات المصلين لا ينتقض وضوؤه وان طال نومه (ميزان الشعراني ، مبحث أسباب الحدث).

وقال الشافعية : إذا كان محل الخروج متمكناً من مقعده بحيث يكون أشبه بفم الزجاجة المسدودة فلا ينتقض الوضوء بالنوم ، وإلا انتقض . وفصل المالكية بين النوم الحفيف وبين النوم الثقيل ، فإن كان النوم خفيفاً لا ينتقض الوضوء ، وكذا إذا نام المتوضىء نوماً ثقيلاً مدة يسيرة ، وكان المخرج مسدوداً . أما إذا نام نوماً ثقيلاً مدة طويلة فينتقض وضوؤه سواء أكان المخرج مسدوداً أم غير مسدود .

التي

ينقض الوضوء عند الحنفية والمالكية والحنابلة . ولا ينقضه عند الشافعية . وقال الشيعة : المني يوجب الغسل دون الوضوء .

اللمس

قال الشافعية : إذا لمس المتوضىء امرأة أجنبية بدون حائل الخفض الوضوء، وإذا لم تكن المرأة أجنبية ، كما لو كانت أماً أو أختاً فلا . وقال الحنفية : لا ينتقض الوضوء إلا باللمس وانتشار القضيب معاً .

وقال الإمامية: لا أثر للمس مطلقاً. هذا بالنسبة إلى لمس المرأة ، أما إذا مس المتوضىء قبله أو دبره بلا حائل فقال الإمامية والحنفية: لا ينتقض الوضوء. وقال الشافعية والحنابلة: ينتقض بالمس مطلقاً ، وكيفما حصل بباطن الكف أو بظاهره ، أما المالكية فقد روي عنهم الفرق بين المس بباطن الكُفُّ فيتتقض وبين المس بظاهره فلا ينتقض(البداية والنهاية لابنرشد، مبحث نواقض|الوضوء).

القيء

ينقض الوضوء عند الحنابلة مطلقاً . وعند الحنفية ان ملأ الفم . ولا بنقضه عند الشافعية والإمامية والمالكية .

الدم والقيح

الحارج من البدن غير السبيلين كالمدم والقيح لا ينقض الوضوء عند الإمامية والشافعية والمائكية ، وينقضه عند الحنفية إذا تجاوز محل خروجه ، وقسال الحنابلة : ينتقض الوضوء بشرط أن يكون الدم والقيح كثيراً .

القهقهة

تبطل الصلاة بإجماع المسلمين كافة ، ولا تنفض الوضوء في داخل الصلاة ولا خارجها إلا عند الحنفية ، حيث قالوا بنقض الوضوء إذا حصلت القهقهة أثناء الصلاة ، ولا تنقضه إذا حصلت خارجها .

لحم الجزوز

إذا أكل المتوضىء لحم جزور ينتقض وضوءه عند الحنابلة نقط .

دم الاستحاضة

قال العلامة الحلي في كتاب التذكرة ، وهو من كبار فقهاء الامامية : « دم الاستحاضة إنا كان قليلاً يجب به الوضوء ، ذهب اليه علماؤنا ، إلا ابن أبي عقيل . وقال منت ليس على المستحاضة وضوء » .

غايات الوضوء

قال الفقهاء : ينقسم الحدث إلى نوعين : أصغر ، وهو الذي يوجب الوضوء فقط ، وأكبر ، وهو على قسمين : ما يوجب الغسل فقط ، وما يوجب الغسل والوضوء معاً ، ويأتي التفصيل ، ويمنع الحدث الأصغر من التلبس بأشياء:

الصلاة الواجبة والمستحبة باتفاق الجميع ، واستثنى الإمامية صلاة بخنازة ، قالوا : لا تجب الطهارة لصلاة الجنازة ولكنها تستحب ، لأنها دعاء ، ليست بصلاة حقيقية ، ويأتي الكلام عنها في محله .

٢ -- الطواف ، وهو كالصلاة لا يصح بدون الطهارة عند المالكية والشافعية والإمامية والحنابلة للحديث الشريف الطواف في البيت صلاة » . وقال الحنفية : من طاف في البيت محدثاً صح وإن كان آئماً .

٣ -- سجود التلاوة والشكر تجب لهما الطهارة عند الأربعة ، وتستحب عند الإمامية .

خابة القرآن إلا يطهور ، واختلفوا في ان المحدث بالحدث الأصغر ، هل يجوز له كتابة القرآن إلا بطهور ، واختلفوا في ان المحدث بالحدث الأصغر ، هل يجوز له كتابة القرآن وقراءته عن حاضر أو عن ظهر غيب ، وفي مسه بحائل ، وحمله حرزاً ؟ فقال لمالكية : لا يجوز كتابته ولا مس جلده ولو بحائل ، وتجوز قراءته عن حاضر وظهر غيب ، ثم اختلفوا أي المالكية ، في حمله حرزاً.

وقال الحنابلة : تجوز كتابته وحمله حرزاً بحائل .

وقال الشافعية : لا يجوز مس جلده ، ولو انفصل عنه ، ولا مس علاً قنه ما دام معلقاً بها ، ويجوز كتابته وحمله حرزاً كما يجوز مس ما طرزت به الثياب من الآيات القرآنية .

وقال الحنفية : لا تجوز كتابته ولا مسه ولو كان مكتوباً باللغة الأجنبية ، وتجوز تلاوته عن ظهر غيب .

وقال الإمامية : بحرم مس الكتابة العربية بدون حائل ، سواء أكانت الكتابة في القرآن أم في غيره ، ولا تحرم القراءة ولا الكتابة ولا حمله حرزاً ولا مس الكتابة غير العربية إلا اسم الجلالة ، فيحرم على المحدث مسه بأية لغة كتب ، في أي مكان يكون في القرآن أو في غير القرآن .



قرائض الوضوء

وهي القصد إلى الفعل بدافع الإطاعة وامتثال أمر الله تعالى ، وقد اتفقوا على الها فرض في الوضوء ، وان محلها حين المباشرة في العمل . وقال الحنفية : ان صحة الصلاة لا تتوقف على الوضوء مع النية ، فلو ان انساناً اغتسل بقصد التبريد أو النظافة ، وعم الغسل أعضاء الوضوء ، وصلى تصع صلاته ، لأن المقصود من الوضوء هو الطهارة ، وقد حصلت ، واستثنوا ما مزج بسؤر حمار أو نبيذ تمر ، حيث قالوا بلزوم النية في هذه الحال . (ابن عابدين ج ١ ص ٧٦).

غسل الوجه

والمراد بغسل الوجه إسالة الماء عليه ، وهو واجب مرة واحدة . وحسد ه طولاً من قصاص الشعر إلى منتهى الذقن . وقال الشافعية : بجب غسل ما تحت الذقن أيضاً . وحد ه عرضاً عند الامامية والمالكية ما دارت عليه الابهام والوسطى ، وعند المذاهب الاحرى من شحمة الأذن إلى شحمة الأذن .

وذهب الامامية إلى وجوب الابتداء في غسل الوجه من الأعلى، وعدم جواز النكس. وقال الاربعة: الواجب غسل الوجه كيف اتفق والبداءة من الاعلى اولى.

غسل اليدين

أجمع المسلمون على ان غسل اليدين مع المرفقين مرة واحدة واجب . وذهب الامامية إلى وجوب البداءة بالمرفقين ، وابطلوا النكس . كما أوجبوا تقديم اليمنى على اليسرى . وقالت بقية المذاهب : الواجب غسلهما كيف انفق ، وتقديم اليمنى والابتداء من الأصابع إلى المرفق أفضل .

مسح الرأس

قال الحنابلة : يجب مسح جميع الرأس والأذنين ، والغسل عندهم يجزي عن المسح بشرط امرار البد على الرأس . وقال المالكية : يجب مسح جميع الرأس دون الأذنين .

وقال الحنفية : يجب مسح ربع الرأس ، ويكفي إدخال الرأس في الماء أو صبه عليه .

وقال الشافعية : يجب مسح بعض الرأس ، ولو قل ، ويكفي الغسل أو الرش عن المسح .

وقال الإمامية : بجب مسح جزء من مقدم الرأس ، ويكفي أقل ما يصدق عليه اسم المسح ، ولا يجوز الغسل ولا الرش ، كما أوجبوا أن يكون بنداوة الوضوء ، فلو استأنف ماء جديداً ، ومسح به بطل وضوؤه .

أما المتناهب الأربعة فقد أوجبت المسح بماء جديد (المعنى لابن قدامة ج١، فصل مسح الرأس ، وتذكرة العلامة الحلي) . أما المسح على العمامة فقد أجازه الحنابلة بشرط أن يكون شيء منها تحت الحنك . وقال الحنفية والشافعيسة والمالكية : يجوز مع العدر ، ولا يجوز بدونه . وقال الامامية : لا يجوز المسح على العمامة بحال لقوله سبحانه : ه وامسحوا برؤوسكم ه : والعمامة لا تسمى رأساً .

الرجلان

قال الأربعة : يجب غسلهما مع الكعبين مرة واحدة . وقال الإمامية ; يجب مسحهما بنداوة الوضوء من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ، وهما قبتا القدمين . ويجوز تقديم اليسرى على اليمنى عند الجميع ، ولكنها خلاف الاحتياط عند الامامية ، وخلاف الأولى عند الأربعة .

والحلاف في مسح الرجلين أو غسلهما ناشيء عن فهم الآية ٦ من سورة المائدة : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا يرؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » حيث قرىء بخفض الارجل ونصبها ، فمن قال بالمسح عطف الارجل حال جرها على لفظ الرؤوس وحال نصبها على المحل ، لأن كل مجرور لفظاً منصوب محلاً . ومن ذهب إلى الغسل قال : ان لفظ الأرجل خفضت بمجاورتها المرؤوس ، ونصبت عطفاً على الأيدي.. ونحيل طالب الحقيقة من دلالة الآية إلى تفسير الرازي .

وأجازت المذاهب الاربعة المسح على الخفين والجوارب بدلاً عن غسل الرجلين . وقال الامامية بعدم الجواز ، لقول الإمام على : « ما أباني امسح على الخفين أو على ظهر عبر بالفَلاَةُ ﴾ .

الربيب

وهو حسب ما ذكرته الآية : البدء بالوجه قاليدين فالرأس فالرجلسين وهو واجب وشرط في صحة الوضوء عند الامامية والشافعية والحنابلة .

وقال الحنفية والمالكية لا يجب الترتيب ، ويجوز الابتداء بالرجلين والانتهاء بالوجه .

الموالاة

وهي المتابعة بين غسل الأعضاء فإذا قرغ من عضو انتقل إلى ما بعده فوراً ،

وتجب عند الامامية والحنابلة ، واشترط الامامية زيادة على المتابعة أن لا تجف الأعضاء السابقة قبل الشروع باللاحقة ، فلو جف تمام ما سبق من الأعضاء بطل الوضوء ووجب الاستثناف .

وقال الحنفية والشافعية : لا تجب الموالاة ، ولكن يكره التفريق بين غسل الاعضاء من غير عذر ، ومع العذر ترتفع الكراهة ..

وقال المالكية : إنما تجب الموالاة إذا تنبه المتوضىء ، وإذا لم يعرض له ما لم يكن في الحسبان ، كما لو اريق الماء الذي أعده للوضوء في الاثناء ، فلو غسل وجهه ، وذهل عن غسل اليدين ، أو ذهب الماء الذي كان يكفيه للطهارة حسب اعتقاده – يبثي على ما فعل ولو طال الزمن ،



شروط الوضوء

للوضوء شروط ، منها إطلاق الماء وطهارته ، وعدم استعماله في رفع الحبث والحدث على ما قدمنا من التفصيل في مبحث المياه ، ومنها عدم المانع من استعمال الماء لمرض ، أو لحاجة ماسة اليه ، ومنها طهارة أعضاء الوضوء ، وعدم وجود حائل يمنع من وصول الماء إلى البشرة ، ومنها سعة الوقت ، ويأتي التفصيل في مبحث التيمم ، وكل هذه الشروط أو أكثرها محل وفاق عند الجميع .

واشترط الإمامية أيضاً أن يكون الماء وإناؤه ومصبه ومكان المتوضىء مباحاً غير مغصوب ، فاو كان واحد منها غصباً يبطل الوضوء . وعند سائر المذاهب يصلح الوضوء ، ولكن المتوضىء يأثم (ابن عابدين ج ١ ص ١٢٨، وشرح المهذب ج ١ ص ٢٥١) .

مستحبات الوضوء

مستحبات الوضوء كثيرة جداً ، منها الابتداء بغسل الكفين ، ومنها المضمضة والاستنشاق ، وأوجبهما الحنابلة ، ومنها مسح الأذنين ، وأوجبه الحنابلة أيضاً ، وقال الإمامية بعدم الجواز ، ومنها السواك واستقبال القبلة حين

الوضوء ، ومنها الدعاء بالمأثور ، ومنها غسل كل من الوجه واليدين ثانياً وثالثاً عند الأربعة .

وقال الإمامية : الغسلة الأولى واجبة ، والثانية مستحبة ، والثالثة بدعة يأثم فاعلها لو أتى بها بقصد المشروعية ، أما إذا لم يقصد ذلك فلا إثم ، ولكن يبطل الوضوء لو مسح بمائها (مصباح الفقيه للآغا رضا الهمداني) وهنساك مستحبات كثيرة ذكرت في المطولات .

الشك في الطهارة والحدث

من تيقن الطهارة وشك بالحدث فهو متطهر ، ومن نيقن الحدث ، وشك بالطهارة فهو محدث ، عملا باليقين وإلغاء الشك لحديث : « لا تنقض اليقين أبدا بالشك ، ولكن تنقضه بيقين مثله » . ولم يخالف في هذا إلا المالكية ، فإلهم يقولون : إذا تيقن الطهارة ، وشك بالحدث تطهر ، ولم يفرقوا بين الحالين .

وإذا صدر منه حدث وطهارة ، ولم يعلم المتأخر منهما حتى يبني عليه فهو متطهر عند الحنفية ، ومحدث عند المحققين من الإمامية .

وقال الشافعية والحنابلة : يأخذ بضد الحالة السابقة ، فإن كان أولاً على طهارة فهو الآن محدث ، وان كان على حدث فهو الآن متطهر .

وهنا قول رابع ، وهو الآخذ بنفس الحالة السابقة ، والحكم يسقوط أثر الحدث والطهارة الموجودين ، لأن الاحتمالين متساويان ، فيتعارضان ويتساقطان وتستصحب الحالة الأولى . والأقرب الأحوط في الدين أن يعبد الطهارة مطلقاً ، سواء أعلم الحالة السابقة أم جهلها .

وقال الإمامية والحنابلة : إذا شك المتوضىء في غسل عضو أو مسح رأسه ، فإن كان في أثناء الوضوء أعاد المشكوك فيه وما بعده . وإن كان بعد الفراغ من الوضوء والانصراف لم يلتفت ، لأنه شك في العبادة بعد الفراغ منها . ونقل العلامة الحلي في التذكرة عن بعض الشافعية عدم العرق بين الشك في الأثناء والشك بعد الفراغ ، حيث أوجب الاتبان بالمشكوك فيه وما بعده في كلتا الحائتين .

وقال الحنفية : يلاحظ كل عضو مستقلاً ، فإن شك فيه قبل ان ينتقل إلى غيره أعاده ، وإلا فلا . مثلاً ــ من شك بغسل الوجه قبل الابتداء باليد يعيد ، وإن ابتدأ بها مضى ولا يلتفت .

واتفق الحميع على انه لا شك لكثير الشك ، أي ان الوسواسي لا اعتبار بشكه ، فيجب عليه المضي في جميع الحالات .



الغسل

وقال الشافعية والامامية : إذا أسلم الكافر مجنباً وجب عليه الغسل للجناية لا للإسلام ، وان لم يكن جنباً فلا يجب عليه الغسل .

وقال الحنفية: لا يجب عليه الغسل بحال جنباً كان أو غير جنب (المغني لابن قدامة ج ١ ص ٢٠٧). وزاد الإمامية على الأغسال الأربعة الأولى غسلين الخرين، وهما غسل المستحاضة، والغسل من مس الميت، فإنهم أوجبوا الغسل على من مس ميتاً بعد برده بالموت ، وقبل تطهيره بالغسل، ويأتي التفصيل. ومن هذا يتبين أن عدد الأغسال الواجبة أربعة عند الحنفية والشافعية ، وخمسة عند الحنابلة والمالكية ، وستة عند الامامية .

غسل الحنابة

تتحقق الجنابة الموجبة للغسل بأمرين :

١ – نزول المني في النوم أو اليقظة . قال الإمامية والشافعية : إذا نزل المني

وجب الغسل من غير فرق بين نزوله بشهوة أو دونها .

وقال الحنفية والمالكية والحنابلة: لا يجب الغسل إلا مع مقارنة اللذة لخروج المني ، فإن خرج لضربة أو برد أو مرض لا عن شهوة فلا غسل فيه . أما إذا انفصل المني من صلب الرجل أو تراثب المرأة ، ولم ينتقل إلى الحارج فلا يجب الغسل إلا عند الحنابلة .

(فرع) لو استيقظ النائم فرأى بللا لا يعلم انه مني أومذي قال الحنفية : يجب الغسل . وقال الشافعية والامامية : لا يجب ، لأن الطهارة متيقنة ، والحدث مشكوك . وقال الحنابلة : ان كان قبل نومه قد نظر أو فكر بلذة فلا يجب الغسل ، وان كان لم يسبق النوم سبب يوجب اللذة وجب أن يغتسل من البلل المشتبه .

٢ — التقاء الحتانين ، وهو إيلاج رأس الإحليل ، أو مقداره من مقطوع الحشفة في قبل أو دبر واتفقوا على انه يوجب الغسل من غير إنزال ، ولكن اختلفوا في الشروط ، وانه هل مجرد الإيلاج كيف اتفقى بوجب الغسل ، أو لا يوجبه إلا ينحو خاص .

قال الحنفية بجب الغسل بشروط ، وهي : (أولاً) البلوغ ، فلو كان البالغ المفعول دون الفاعل ، أو الفاعل دون المفعول ، وجب الغسل على البالغ فقط ، ولا يجب عليهما لو كانا صغيرين . (ثانياً) أن لا يوجد حائل سميك يمنع من حرارة المحل . (ثانياً) أن يكون الموطوء إنساناً حياً ، فلا يجب الغسل بالإيلاج ببهيمة أو ميت .

وقال الامامية والشافعية : إن مجرد إيلاج الحشفة أو مقدارهـا كاف في وجوب الغسل من غير فرق بين البالغ وغير البالغ ، والفاعل والمفعول ، ووجود الحائل وعدمه والاضطرار والاختيار ، وسواء أكان الموطوء حياً أو ميتاً أو بهيمة أو إنساناً .

وقال الحنابلة والمالكية : يجب الغسل على الفاعل والمفعول مع عدم وجود

حائل يمنع اللذة ، من غير فرق بين انسان أو بهيمة ، وسواء أكان الموطوء حياً أو ميتاً .

أما البلوغ فقال المالكية: يجب الغسل على الفاعل إذا كان مكلفاً ، والمفعول يحتمل الوطء ، ويجب على المفعول إذا كان الواطىء بالغاً ، فالتي وطأها صبي لا يجب عليها الغسل إذا لم تنزل . واشترط الحنابلة ان لا ينقص سن الذكر عن عشر سنين ، والأنثى عن تسع .

ما يتوقف على غسل الحنابة

يتوقف على غسل الجنابة كل ما يتوقف على الوضوء ، كالصلاة والطواف ومس كتابة المصحف ، ويزيد على ذلك المكث في المسجد ، فقد اتفق الجميع على أنه لا يجوز للجنب أن يمكث في المسجد ، واختلفوا في جواز المرور ، كما لو دخل الجنب من باب وخرج من ياب.

قال المالكية والحنفية : لا يجوز إلا لضرورة .

وقال الشافعية والحنابلة : يجوز المرور من غير مكث .

وقال الإمامية: لا يجوز المكث ولا المزور في المسجد الحرام، ومسجد الرسول، ويجوز المرور دون المكث في غيرهما من المساجد للآية ٤٣ من سورة النساء: « ولا جنباً إلا عابري سبيل » أي لا تقربوا مواقع الصلاة من المساجد إلا عابري سبيل. واستثنوا من الآية المسجدين السابقين للأدلة الحاصة.

أما تلاوة القرآن فقال المالكية : يحرم على الجنب ان يقرأ شيئاً من القرآن إلا يسيراً بقصد التحصن والاستدلال ، ويقرب من قولهم هذا ما ذهب اليه الحنابلة.

وقال الحنفية : لا يجوز إلا إذا كان الجنب معلماً للقرآن يلفنه كلمة كلمة . وقال الشافعية : يحرم حتى الحرف الواحد إلا إذا كان بقصد الذكر ، كالتسمية على الأكل . وقال الإمامية لا يحرم على الجنب إلا تلاوة سور العزائم الأربع حتى بعضها ، وهي اقرأ ، والنجم ، وحم السجدة ، والم تنزيل ، ويجوز قراءة ما عداها ، ولكن يكره ما زاد على سبع آيات ، وتتأكد الكراهة فيما زاد على سبعين .

وزاد الإمامية صوم شهر رمضان ، وقضاءه ، فإنهم قالوا : لا يصح الصوم إذا أصبح الصائم جنباً متعمداً أو فاسياً ، أما إذا نام في النهار أو في الليل ، وأصبح محتلماً فلا يبطل صومه . وانفردت الامامية بهذا الحكم عن سائر المذاهب .

واجبات غسل الجنابة

يجب في غسل الحنابة ما يجب في الوضوء من إطلاق الماءً وطهارته مع طهارة الحسم ، وعدم حاجب يمنع من إيصال الماء إلى البشرة كما تقدم في الوضوء . ويجب فيه النية إلا عند الحنفية فإنهم لم يعدوها من الشروط لصحة الغسل .

والمذاهب الأربعة لم توجب الغسل بكيفية خاصة ، وإنما أوجبت أن يعم الماء جميع البدن كيف اتفق من غير فرق بين الابتداء من أعلى أو من أسفل ، وزاد الحنفية وجوب المضمضة والاستنشاق . وقالوا : يستحب البدء بغسل الرأس ، ثم الأيمن ، ثم الايسر .

وقال الشافعية والمالكية : تستحب البداءة بأعالي الجسد قبل أسافله ما عدا الفرج حيث يستحب تقديمه على الجميع .

وقال الحنابلة : يستحب تقديم الشق الأيمن على الأيسر .

وقسم الإمامية غسل الجنابة إلى نوعين : ترتيب ، وارتماس . والترتيب هو ان يصب المغتسل الماء على جسمه صباً ، وفي هذا الحال أوجبوا الابتداء بالرأس ثم بالأيمن ، ثم بالأيسر ، فلو أخل ، وقدم المؤخر ، أو أخر المقدم بطل الغسل .

والإرتماس هو غمس تمام الجسم تحت الماء دفعة واحدة ، فلو خرج جزء منه عن الماء لم يكف .

والغسل من الجنابة يغني عند الإمامية عن الوضوء ، حيث قالول: كل غسل معه وضوء إلا غسل الجنابة وغيره معه وضوء إلا غسل الجنابة . والذاهب الأربعة لم تفرق بين غسل الجنابة وغيره من الأغسال ، من حيث عدم الاكتفاء به فيما يشترط به الوضوء .



الحيض

الخيض

في اللغة السيل ، وفي اصطلاح الفقهاء الدم الذي تعتاد المرأة رؤيته في أيام معلومة ، وله تأثير في ترك العبادة ، وانقضاء عدة المطلقة ، وهو في الأغلب أسود أو أحمر غليظ حار ، له دفع ، وقد يأتي على غير هذه الأوصاف حسبما تستدعيه الأمزجة .

سَنَّ الحَالِقُ

اتفق الحميع على أن ما تراه الانبى قبل بلوغها تسع سنين لا يمكن أن يكون حيضاً ، بل هو دم علة وفساد ، وكذا ما تراه الآيس المتقدمة في السن ، واختلفوا في تحديد سن الياس فقال الحنابلة : خمسون

وقال الحنفية : خمس وخمسون .

وقال المالكية : سبعون .

وقال الشافعية : ما دامت الحياة فالحيض ممكن ، وإن كان الغالب انقطاعه بعد سن ٦٢ . وقال الامامية : حد اليآس • ه سنة لغير القرشية ، وللمشكوك في الها قرشية ، أما القرشية المعلومة فستون .

مدة الحيض

قال الحنفية والإمامية : أقـــل مدة الحيض ثلاثة أيام ، وأكثرها عشرة ، وكل دم لا يستمر ثلاثاً أو يتجاوز عشراً فليس بحيض .

وقال الحتابلة والشافعية : أقله يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوماً .

وقال المالكية : أكثره خمسة عشر لغير الحامل ، ولا حد لأقله .

واتفق الجميع على أنه لا حد لأكثر الطهر الفاصل بين حيضتين ، أما أقله فثلاثة عشر يوماً عند الحنايلة و ١٥ عند الحنفية والشافعية والمالكية .

وقال الإمامية : أقل الطهر أكثر مدة الحيض ، أي ١٠ .

 (فرع) اختلفوا في اجتماع الحيض مع الحمل ، وان ما تراه الحامل من الدم هل يمكن أن يكون حيضاً ؟ قال الشافعية والمالكية وأكثر فقهاء الامامية : يجتمع الحيض والحمل .

وقال الحنفية والحنايلة والشيخ المفيد من الإمامية : لا يجتمعان بحال .

أحكام الحائض

يحرم على الحائض كل ما يحرم على الجنب من مس كتابة المصحف ، والمكث في المسجد . ولا يقبل منها الصوم والصلاة أيام الحيض ، ولكن عليها ان تقضي ما فاتها من صوم رمضان دون ما فاتها من الصلاة ، للأحاديث ، ودفعاً للمشقة بتكرار الصلاة بكثرة دون الصيام . ويحرم طلاق الحائض ، ولكن إذا وقع صع ، ويأثم المطلق عند الأربعة ، ويبطل الطلاق عند الإمامية ، إذا

كان قد دخل بها ، أو كان الزوج حاضراً ، أو لم تكن حاملاً . ويصح ظلاق الحائض والحامل وغير المدخول بها والتي غاب عنها زوجها ، والتفصيل يأتي إن شاء الله في باب الطلاق .

واتفق الحميع على أن غسل الحيض لايغني عن الوضوء ، وأن وضوء الحائض وغسلها لا يرفع حدثاً ، وانفقوا أيضاً على تحريم وطنها أيام الحيض ، الحائض فيما بين السرة والركبة فقال الإمامية والحنابلة : يجوز مطلقاً مع الحائل ودونه .

والمشهور من قول المالكية عدم الجواز ولو مع الحائل .

وقال الحنفية والشافعية : يحرم بغير حائل ، ويجوز معه .

وقال أكثر فقهاء الإمامية : إذا غلبت الشهوة على الزوج ، وقارب زوجته الحائض فعليه ان يكفّر بدينار ، إن فعل في أول الحيض ، وبنصفه في وسطه ، وبربعه في آخره .

وقال الشافعية والمالكية : يستحب التصدق ، ولا يجب ، أما المرأة فلا كفارة عليها عند الجميع ، وإن كانت آئمة أو رضيت وطاوعت .

كيفية الفسل

الغسل من الحيض كالغسل من الجنابة ، تماماً ، من لزوم طهارة المساء وإطلاقه وطهارة البدن ، وعدم وجود الحائل ، والنية ، والابتداء بالرأس ، ثم بالأيسر عند الإمامية ، والاكتفاء بالارتماس وغمس البدن دفعة واحدة تحت الماء .

وعند المذاهب الأربعة شمول الماء لِحميع البدن كيف اتفق كما قدمنا في غسل الجناية دون تفاوت ,

الاستحاضة

الاستحاضة : هي في اصطلاح الفقهاء ما ثراه الم أة من الدم في غبر وقت الحيض والنفاس ، ولا يمكن أن يكون حيضاً، كالزائد عن أكثر مدة الحيض، أو الناقص عن أقله ، وهو في الغالب أصفر بارد رقبق يخرج بفتور على عكس صفات الحيض .

وقد قسم الإمامية المستحاضة إلى ثلاثة أقسام: (١) صغرى ، إذا تلوثت القطنة بدم لا يغمسها ، وحكمها أن تتوضأ لكل صلاة مع تغيير القطنة ، بحيث لا يجوز أن تجمع بين صلاتين بوضوء واحد . (٢) وسطى ، إذا غمس الدم القطنة ، ولم يسل عنها ، وحكمها غسل واحد في كل يوم قبل الغداة ، مع تغيير القطنة والوضوء لكل صلاة . (٣) كبرى ، إذا غمست القطنة بالدم وسأل عنها ، وحكمها الغسل ثلاث مرات في كل يوم ، غسل قبل صلاة الغداة وآخر عنها ، وحكمها الفسل ثلاث مرات في كل يوم ، غسل قبل صلاة الغداة وآخر تجمع به بين صلاة الظهرين ، وثالث لصلاة العشامين .

وقال أكثر الإمامية : لا بد من الوضوء في هذه الحال ، مع تغيير القطنة أيضاً .

ولم تعتبر المذاهب الأخرى هذا التقسيم ، كما آنها لم توجب الغسل على المستحاضة ، فقد جاء في كتاب ه فقه السنة a للسيد سابق ص ١٥٥ طبعة ١٩٥٧ : والله يجب عليها الغسل لشيء من الصلاة ، ولا في وقت من الأوقات إلا مرة والحد حينما ينقطع حبضها ... أي أن الغسل للحيض لا للاستحاضة ... وبهذا قال الجمهور من السلف والحلف » .

ولا تمنع الاستحاضة عند الأربعة « شيئاً بما يمنعه الحيض من قراءة القرآن ومس المصحف ودخول مسجد واعتكاف وطواف ووطء وغير ذلك بما سبق تفصيله في مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر » . كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة ج 1 مبحث الاستحاضة) .

وقال الإمامية: إن الصغرى محدثة بالحدث الأصغر فلا يستباح لها شيء هما يتوقف على الوضوء إلا بعد أن تتوضأ ، والوسطى والكبرى محدثتان بالحدث الأكبر ، فتمنعان عن كل ما يشترط فيه الغسل ، فهما كالحائض ما دامتا لم تؤذيا ما يجب عليهما ، ومنى فعلتا الواجب فهما محكم الطاهر ، تستباح لهما الصلاة ودخول المسجد والطواف والوطء . والغسل من الاستحاضة عند الإمامية كالغسل من الحيض بدون تفاوت.

دم النفاس

قال الإمامية والمالكية : دم النفاس هو الذي يقذفه الرحم بسبب الولادة معها أو بعدها لا قبلها .

وقال الحنابلة : هو الدم النازل مع الولادة وبعدها وقبلها بيومين أو ثلاثة مع أمارات الطلق .

وقال الشافعية : هو الخارج بعد الولادة لا قبلها ولا معها .

وقال الحنفية : هو الخارج بعدها ، أو عند خروج أكثر الولد ، أما الخارج قبلها ، أو عند خروج أقل الولد فليس بنفاس .

إذا ولدت الحامل ولم تر دماً وجب عليها الغسل عند الشافعية والحنفية

والمالكية ، ولا يجب عند الإمامية والحتابلة .

و اتفق الجميع على أنه ليس لأقل النفاس حد، أما أكثره فالمشهور عند الإمامية عشرة أيام .

> وعند الحنابلة والحنفية أربعون . وعند الشافعية والمالكية ستون .

وإذا خرج الولد من غبر المكان المعتاد بسبب عملية جراحية لا تكون نفساء، ولكن تنقضي عدة الطلاق بخروج الولد كيف اتفق .

والنفاس في حكم الحيض من عدم صحة الصلاة والصوم ووجوب قضاء ِ الثاني دون الاولى ، وتحريم الوطء عليها وعليه ، ومس كتابة القرآن ، والمكث في المسجد أو دخوله على اختلاف المذاهب ، وعدم صحة طلاقها – عند الإمامية – وما إلى ذلك من الأحكام.

أما كيفية الغسل وشروطه فكالحائض تماماً .

مس الميت

إذا مس الإنسان ميتاً إنسانياً فهل يجب عليه الوضوء او الغسل ، أو لا يجب عليه بشيء ؟ عليه شيء ؟

قال الأربعة : مس الميت ليس بحدث أصغر ولا أكبر ، أي لا يوجب وضوءاً ولا غسلاً ، وإنما يستحب الغسل من تغسيل الميت لا من لمسه .

قال أكثر الإمامية : يجب الغسل من المس بشرط أن يبرد جسم الميت ، وأن يكون المس قبل التغسيل الشرعي ، فإذا حصل المس قبل برده وبعد الموت بلا فصل ، أو بعد أن تم التغسيل ، فلا شيء على الماس".

ولم يفرقوا في وجوب الغسل بين ان يكون الميت مسلماً أو غير مسلم، ولا بين ان يكون كبيراً أو صغيراً، حتى ولوكان سقطاً تم له اربعة أشهر، وسواء أحصل المس اختياراً أو اضطراراً، عاقلاً كان الماس او مجنوناً، صغيراً أو كبيراً، فيجب الغسل على المجنون بعد الافاقة، وعلى الصغير بعد البلوغ، بل أوجب الامامية الغسل بمس القطعة المنانة من حي او من ميت اذا كانت مشتملة على عظم، فإذا لمست اصبعاً قطعت من حي وجب الغسل، وكذا لو لمست سناً منفصلة من ميت، أما إذا لمست السن بعد انفصالها من الحي فيجب الغسل اذا كان عليها لحم، ولا يجب اذا كانت مجردة.

ومع أن الامامية أوجبوا الغسل من مس " الميت فإنهم يعتبرونه بمحكم الحدث

الأصغر ، أي أن الماس منع من الأعمال التي يشترط فيها الوضوء فقط دون الأعمال التي يشترط فيها الغسل ، فيجوز للماس دخول المسجد والمكث فيه ، وقراءة القرآن .

والغسل من المس كالغسل من الجنابة .

الميت وأحكامه

يقع الكلام هنا في فصول :

الفصل الأول : في الاحتضار

الاحتضار هو التوجيه الى القبلة ، واختلفوا في كيفية التوجيه اليها ، فقال الإمامية والشافعية : ان بلقى الميت على ظهره ، ويجعل باطن قدميه الى القبلة بحيث لو جلس كان مستقبلاً .

وقالت المالكية والحنابلة والحنفية : ان يجعل الميت على شفه الأيمن، ووجهه الى القبلة ، كما يفعل به خاك الدفن.

وكما اختلفوا في معنى التوجيه اختلفوا في وجوبه ، فقال الأربعة وجماعة من الإمامية : هو مستحب وليس بواجب .

وذهب أكثر الامامية إلى انه واجب كفاية ، كالغسل والتكفين . وجاء في كتاب « مصباح الفقيه » للامامية : « ان وجوب الاستقبال يشمل الكبير والصغير » .

وليعلم ان كل واحد من واجبات المبت الآتية انما يجب على سبيل الكفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الجميع ، واذا تركه الجميع كانوا مسؤولين ومؤاخذين.

الفصل الناني: في الفسل

وفيه مسائل :

اتفقوا على ان الشهيد ، وهو الذي مات بسبب قتال الكفار ، لا يغسل (١) واتفقوا ايضاً على ان غبر المسلم لا يجوز غسله الا الشافعية ، فقد ذهبوا إلى جوازه ، واتفقوا على أن السقط الذي لم يتم في بطن أمه أربعة اشهر لا يغسل .

و اختلفوا فيما اذا تم له الأربعة ، فقال الحنابلة و الإمامية : يجب ان يغسل .

وقال الحنفية : إن نزل ، وفيه حياة ، ثم فارقها ، أو نزل ميتاً تام الخلفة غُسُلٌ ، وإلا فِلا .

وقال المالكية : لا يجب غسل السقط إلا اذا كان قابلاً للحياة بحيث يقول أهل الخبرة ان مثله يقبل الحياة المستقرة .

وقال الشافعية : ان نزل بعد ستة اشهر يغسل ، وان نزل قبلها فإن كان تام الحلقة غسل ايضاً ، وان لم يكن تام الحلقة فإن علم أنه كان حياً يغسل وإلا فلا.

(فرع) اذا ذهب من جسم المبت بعضه لمرض أو حرق أو أكل حيوان، أو غير ذلك فهل يجب غسل الباتى ؟ . .

قال الحنفية : لا يفرض الغسل إلا إذا وجد اكثر البدن او نصفه مع الرأس. وقال المالكية : يجب الغسل اذا وجد ثلثا البدن .

وقال الحنابلة والشافعية : يغسل ولو بقي قليل من الميت .

وقال الامامية : ان وجدت قطعة من الميت ينظر فإن كانت الصدر أو بعضه المشتمل على القلب كان حكمها حكم الميت التام من وجوب الغسل

⁽١) قال الحنفية : الشهيد ، كل من قتل ظاماً ، سواء قتل في الحرب ، أو بغى عليه لص أو قاطع طريق ، واشترطوا لعدم غله أن لا يكون محدثاً بالحدث الأكبر .

والتكفين والصلاة ، وان لم تكن القطعة مشتملة على الصدر أو بعضه ، فإن كان فيها عظم تغسل وتلف بخرقة وتدفن ، وان لم يكن فيها عظم ، تلف بخرقة وتدفن بلا غسل .

الغاسل

يجب المماثلة بين الغاسل والمغسول ، فالرجال يغسلون الرجال ، والنساء . يغسلن النساء .

وأجاز الامامية والشافعية والمالكية والحنابلة أن يغسل كل من الزوجين الآخر .

وقال الحنفية : ليس للزوج ان يغسل زوجته ، لأنها خرجت من عصمته بالموت ، أما الزوجة فتغسل زوجها ، لأنها في عدته ، أي ان الزوجية باقية في حقها ، منتفية في حقه ، وإذا طلقها ثم ماتت ، فإن كان الطلاق باثناً فلا تغسله ، ولا يغسلها بالاتفاق ، وان كان رجعياً فقد أجاز الامامية أن يغسل كل منهما الآخر .

وقال الحنفية والحنابلة : تغسله ولا يغسلها .

وقال المالكية والشافعية : لا تغسله ولا يغسلها ، ولم يفرقوا بين الطلاق البائن والرجعي .

وأجاز الإمامية للمرأة أن تغسل الصبي إذا لم يتجاوز العام الثالث من عمره ، وللرجل ان يغسل الصبية اذا لم تتعد هذه السن . وقال الحنفية : يجوز إلى السن الرابعة .

وقال الحنايلة : إلى ما دون السابعة .

وقال المالكية : تغسل المرأة ابن ثماني سنين ، ويغسل الرجل بنت سنتين وثمانية أشهر .

كيفية الغسل

الإمامية : يجب أن يغسل الميت ثلاثة أغسال . الغسل الاول ان يكون في مائه قليل من السدر ، وفي الثاني قليل من الكافور . أما الغسل الثالث فبالماء القراح ، وان يبتدىء الغاسل في غسله بالرأس ، ثم بالجانب الأيمن ، ثم الأيسر .

وقال الأربعة : الواجب غسل واحد بالماء القراح ، والغسلان الآخران مستحبان ، ولا يشترط كيفية خاصة بالغسل ، فيصح كيف اتفق ، كغسل الجنابة ، ولا يجب عنوهم السدر والكافور بل يستحب ان يجعل في ماء الغسل الأخير كافور ونحوه من الطيب .

ويشترط في صحة الغسل « النية » وإطلاق الماء وطهارته ، وإزالة النجاسة عن بدن الميت ، وعدم الحاجب المانع من وصول الماء الى البشرة .

وقال الامامية : يكره غسل الميت بالماء الساخن . وقال الحنفية : الساخن أفضل . وقال الحنابلة وإلمالكية والشافعية : البارد مستحب .

واتقق الجميع على ان المحرم في الحج لا يوضع الكافور في ماء غسله ، كما اتفقوا على ايتعاده عن كل نوع من الواع الطيب .

وأذا تعذر الغسل ، لفقد الماء ، أو حرق ، أو مرض بحيث بتناثر لحمه من الماء يقوم التيمم مقام البخسل بالاتفاق ، أما كيفيته فهو كتيمم الحي ، وسيأتي البيان في باب التيمم . وقال جماعة من فقهاء الامامية : يجب التيمم ثلاث مرات : الأولى بدل عن الغسل بماء السدر ، والثانية بدل عن الغسل بماء الكافور، والثانية بدل عن الغسل بماء الكافور، والثانية بدل عن الغسل بماء القراح . أما المحققون منهم فاكتفوأ بتيمم وأحد .

الحنوط

وهو مسح مساجد الميت السبعة بالكافور بعد الغسل ، وهذه المساجد هي

الجيهة ، واليدان يمسح به باطنهما ، والركبتان، وإبهاما القدمين يمسح رأسهما . وقد أوجب الامامية الحنوط بهذا النحو دون سائر المذاهب ، ولم يفرقوا بين الكبير والصغير حتى السقط ، ولا بين الانثى والذكر ، ولم يستثنوا إلا المحرم في الحجج وأضافوا الى المساجد السبعة الأنف استحباباً .

الكفن

الكفن واجب عند الجميع ، وقال الأربعة : الواجب في التكفين ثوب واحد يعم جميع الميت . والمستحب ثلاث قطع .

وقال الامامية : القطع الثلاث واجبة ، وليست مستحية . الاولى منها المتزر، وهو أشبه بالوزرة ، تبتدىء من السرة ، وتنتهي الى الركبة . الثانية القميص من المنكبين الى نصف الساق . الثالثة الإزار ، يغطي تمام البدن .

ويشترط في الكفن ما يشترط في السائر الواجب حين الصلاة من الطهارة والإباحة ، وعدم كونه حريراً أو من حيوان لا يؤكل لحمه أو ذهباً للرجال والنساء ، وما إلى ذاك تما يأتي الكلام عنه في محله .

وكفن المرأة على زوجها ان كان موسراً عند الامامية والشافعية والحنفية .

وقال المالكية والحنابلة: لا يلزم الزوج بتكفين زوجته، ولو كانت فقيرة. والمقدار من الكفن الواجب وغيره من الميت يؤخذ من أصل التركة — في غير الزوجة — مقدماً على الدين والوصية والميراث ما عدا العين التي تعلق بها حق الرهن.

موت الفقير

قال الأربعة وجماعة من الامامية : اذا لم يترك الميت مالاً يكفن به فكفنه على من تلزمه نفقته حين حياته ، وان لم يكن له كفيل ، او كان كفيله فقيراً كفن من بيت المال ، أو من الزكاة إن امكن ، وإلا فعلى جميع المسلمين القادرين .

وقال جماعة من الامامية : من مات بلا مال ولا كفيل لا يجب على أحد بذل المال لتكفينه ، لأن الواجب مباشرة العمل لا بذل المال ، وعليه فالبذل مستحب من باب الإحسان ، ومع عدم وجود المحسن بدفن عارياً .

الصلاة على الشهيد

انفقوا على ان الصلاة نجب على المسلمين وأولادهم من غير فرق بين مذاهبهم وفرقهم ، وعلى ان الصلاة لا تصح إلا بعد الغسل ، والكفن ، وان الشهيد لا يغسل ولا يكفن ، بل يدفن في ثيابه ، وخيس الشافعية بين دفنه بثيابه وبين نزعها وتكفينه من جديد . واختلفوا في الصلاة عليه ، فقال الشافعية والمالكية والحنابلة : لا يصلى عليه ...

وقال الامامية والحنفية : تجب الصلاة عليه كغيره من الأموات .

الصِّلاة على الصَّغار

اختلفوا في الصلاة على الطفل ، فقال الشافعية والمالكية : بصلى عليه إذا صرخ واستهل حين الولادة ، أي أن حكم الصلاة حكم الميراث .

وقال الحنابلة والحنفية : يصلى عليه اذا تم له في بطن أمه أربعة أشهر . وقال الامامية : لا تجب الصلاة على اطفال المسلمين الا بعد بلوغهم ست سنين ، وتستحب على كل من كان دون هذه السن .

الصلاة على الغائب

قال الامامية والمالكية والحنفية : لا تجوز الصلاة على الغائب بحسال ،

واستداوا بأن النبي عَلِيْكُ والصحابة لو فعلوا ذلك لاشتهر وتواتر ، وبأن استقبال القبلة بالميت ، وحضور المصلي على الحنازة حين الصلاة من الشروط اللازمة .

وقال الحنابلة والشافعية : تجوز صلاة الغائب ، واستدلوا بأن النبي صلى على النجاشي ، حين نعي له . وأجيبوا بأنه عمل خاص بالرسول ، أو لخصوصية بالنجاشي ، ولذا لم يكرر هذا العمل من النبي مع العلم بموت كثير من عيون الأصحاب وهم بعيدون عنه .

الأولياء

قال الامامية : جميع الواجبات المتعلقة بتجهيز الميت تتوقف صحتها على إذن الولي من غير فرق بين التغسيل والتكفين ، والتحنيط والصلاة ، ومن فعل شيئاً من ذلك دون ان يأذن الوني بطريق من الطرق يبطل العمل ، وتجب الإعادة ، فالولي إما أن يباشر بنقسه ، وإما ان يأذن بالمباشرة لغيره ، فإن امتنع عن المباشرة والإذن يسقط اعتبار إذنه .

والزوج عند الامامية مقدم في الولاية على جميع الأرحام بالنسبة الى زوجته، والأولياء غير الزوج يأثون بترتيب الارث، فالمرتبة الاولى، وهي الآباء والأبناء تقدم على المرتبة الثانية ، وهي الاخوة والاجداد ، والمرتبة الثانية تقدم على الثالثة ، وهي الاعمام والاخوال ، والأب أولى من الجميع في المرتبة الاولى ، والحد أولى من الأخوة في المرتبة الثانية ، وإذا لم يكن في المرتبة ذكور فالولاية للإناث ، وإذا تعدد الاخوة ، أو الاعمام والاخوال توقف العمل على إذبهم جميعاً .

والأربعة لم يتعرضوا للولي سلباً ولا إبجاباً في مبحث الغسل والكفن مما يدل على ان إذنه لا يعتبر في شيء من ذلك عندهم ، وتكلموا عما هو أولى وأحق بالصلاة على المبت ، فقال الحنفية ان الذين يقدمون في الصلاة بتر ثبون على هذا النحو : السلطان ، ثم نائبه ، ثم القاضي ، ثم صاحب الشرطة ، ثم إمام الحي اذا كان افضل من ولي الميت ، ثم ولي الميت ، ثم على ترتيب العصبة في النكاح .

وقال الشافعية : يقوم ابو الميت ، ثم ابنه ، ثم الأخ الشقيق ــ اي لأب وأم ــ ، ثم الأخ فقط ــ أي لأب ــ وهكذا على ترتيب الميراث .

وقال المالكية : الأحق هو الذي أوصى الميت بأن يصلي عليه للتبرك بصلاحه ثم الخليفة ، ثم الابن ، ثم ابن الابن ، ثم الآب ، ثم الأخ ، ثم ابن الآخ ، ثم الجد ، ثم العم ... الخ .

وقال الحنابلة: الوصي العادل أولى ، ثم السلطان ، ثم نائبه ، ثم الأب ، ثم الابن ، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث (الفقه على المذاهب الأربعة . مبحث الأحق بالصلاة على الميت) .

اشتباه المسلم بغيره

إذا وجد ميت ، ولم يعلم أمسلم هو أو غير مسلم ، فإن كان في ديار المسلمين فهو بحكم المسلم ، والا فلا يجب شيء على من رآه ، للشك في أصل النكليف .

واذا اختلط موتى المسلمين بغيرهم ، وتعذر التمييز، قال الحنابلة والامامية والشافعية : يصلى على كل واحد بنية الصلاة عليه ان كان مسلماً . وقال الحنفية : يُؤخذ بالأكثرية ، فإن كان المسلمون اكثر صُلي عليهم ، وإلا فلا .

كفة الصلاة

يوضع المبت مستلقباً على ظهره ، ويقف المصلي وراء الجنازة غير بعيد

عنها ^(۱) مستقبل القبلة ، ورأس الميت إلى يمينه ، وان لا يوجد حائل من جدار ونحوه ، وان يكون المصلي واقفاً إلا لعذر مشروع ، ثم ينوي المصلي ، ويكبر أربع مرات .

قال المالكية: يجب الدعاء بعد كل تكبيرة من التكبيرات الأربع ، وأقلله أن يقول المصلي: اللهم اغفر لهذا الميت ، واذا كان الميت طفلاً دعا لوالديه ، ويسلم بعد الرابعة ، ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى . وعلى هذا تجزي الصورة النالية:

« الله أكبر اللهم اغفر لهذا الميت ، الله أكبر »
 » اللهم ارحمه وارحمنا ، الله أكبر اللهم تب »
 « عليه وعلينا ، الله أكبر اللهم اسكنه فسيسح »
 « جنائك ، السلام عليكم »

وقال الحنفية : يثني على الله بعد الأولى ، ويصلي على النبي بعد الثانية ، ويدعو بعد الثالثة ويسلم بعد الرابعة ، ولا يرفع يديه إلا في الاولى ، وتكفي هذه الصورة :

وقال الشافعية والحنابلة : يقرأ الفاتحة بعد الأولى ، ويصلي على النبي بعد الثانية ، ويدعو بعد الثائثة ويسلم بعد الرابعة ، ويرفع يديه في جميع التكبيرات، وحينئذ يكفي أن يقول المصلي :

⁽١) أجازُ الشانعية والمالكية الصلاة على الميت المعمول على دابة أو أيدي الرجال أو أكتافهم .

الله أكبر ويقرأ الفاتحة ، الله أكبر اللهم صل على محمد ه
 الله أكبر اللهم ارحمنا واياه . ه
 الله أكبر . السلام عليكـــم ... »

وقال الادامية: تجب خمس تكبيرات بعدد الفرائض اليومية، يأتي المصلي بالشهادتين بعد الاولى ، والصلاة على النبي بعد الثانية ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثائثة ، والدعاء للمبت بعد الرابعة ، ولأبويه ان كان طفلاً ، ولا شيء بعد الحامسة . ويرفع يديه استحباباً بعد كل تكبيرة ، والصورة التالية أقل ما يجب :

« الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله »
 « وأن محمداً رسول الله ، الله أكسبر »
 « اللهم صل على محمد وآله ، الله أكبر »
 « اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، الله أكبر »
 « اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، الله أكبر »
 « اللهم اغفر لهذا الميت » الله أكبر . »

أردنا بهذه الصورة الموجزة ان نبين أدنى افراد الواجب ، وإلا فإن لكل مذهب أدعية مأثورة ومطوّلة ذكرت في محلها .

واشترط الأربعة لصحة الصلاة على الجنازة الطهارة وستر العورة تماماً كما في الصلاة المفروضة ، وقال الامامية : ليست الطهارة ولا ستر العورة بشرط للصحة ، ولكنهما مستحبتان ، لأنها ليست صلاة في حقيقتها ، وإنما هي دعاء ، ولذا لا يتحمل الامام عندهم شيئاً من القراءة عن المأموم .

وبهذا تبين معنا أن المذاهب الأربعة يوجبون أربع تكبيرات على المبت ، وان الامامية يوجبون خمساً ، قال الامام جعفر الصادق : فرض الله الصلاة خمساً ، جعل للميت من كل صلاة تكبيرة .

وقال الضّا : كان النبي يكبر خمساً على الجميع ولما نهاه الله عن الصلاة على

المنافقين كبّر حساً على غير المنافق يدعو له بعد الرابعة ، وكبر أربعاً على المنافق ، ولم يدع له أبداً .

مكان الصلاة على الجنازة

قال الشافعية : تستحب الصلاة على الميت في المسجد . وقال الحنفية : تكره . وقال الامامية والحنابلة : تباح إن لم يخش تلويث المسجد .

وقت الصلاة على الجنازة

وقال الشافعية والامامية : يصلى على الجنازة في كل وقت . وقال المالكية والحنابلة والحنفية : لا يصلى عليها عند طلوع الشمس ، وزوالها ، وغروبها .

الدفن

اتفقوا على عدم جواز وضع الميت على وجه الارض، والبناء عليه من غير حفر ، وان كان في تابوت الالضرورة ، وان الواجب وضعه في حفرة تحرس جثته من التعدي ، ورائحته من الظهور ، وان يوضع الميت على جنبه الأبمن مستقبل القبلة ، ورأسه إلى الغرب ، ورجليه إلى الشرق .

وقال المالكية : ان وضعه على هذا الحال مندوب ، وليس بواجب .

وقال الامامية : المرأة يلحدها زوجها أو أحد محارمها ممن كان يحل له النظر اليها حال الحياة ، أو تلحدها النساء ، فإن لم يوجد زوج ولا محرم ، ولا امرأة فالأجانب الصلحاء .

وقال الحنابلة والحنفية: الزوج كالأجنبي بعد أن انقطعت العصمة بينه وبينها بالموت . وجاء في كتاب « الوجيز » للغزالي من الشافعية ؛ لا بوضع الميت في قبره إلا الرجل ، فان كان امرأة تولى أمرها زوجها أو محرمها ، فإن لم يكن فعبيدها ، فإن لم يكن فخصبان ، فإن لم يكن فأرحام ، فإن لم يكن فأجانب » . ومعنى هذا أن الرجل الأجنبي مقدم على المرأة .

إلقاء الميت في البحر

إذا مات إنسان في سفينة بعيدة عن الشاطىء ، فإن أمكن التأخير ليدفن في الأرض وجب تأخيره ، وإن خيف عليه الفساد يغسل ويكفن ويصلى عليه ، ويوضع في تابوت محكم أو برميل يسد رأسه ، ثم يلقى في البحر ، وإن لم يمكن يثقل بحديد أو حجر ، ويطرح في الماء . وبديهة أن الفقهاء تكلموا عن هذا الفرع وأمثاله ، حيث لم يكن في عهدهم وسائل فنية تحفظ الجسم من الفساد ، اما البوم حيث يمكن وضعه في براد أو يستعمل له بعض الوسائل التي لا تستلزم هتكا ولا مثلة ، فيجب التأخير وإن طال الزمن .

تسطيح القبر

اتفق الحميع على أن السنة في القبر التسطيح ، حيث ثبت أن النبي ﷺ سطح قبر ولده ابراهيم ، وبه قال الشافعية والامامية .

وقال الحنفية والمالكية والحنابلة : التسنيم أولى لا لشيء إلا لأن التسطيح أصبح شعاراً لبعض « الطوائف » ! ...

نبش القبر

اتفق الجميع على تحريم نبش القبر ، سواء أكان الميت كبيراً أو صغيراً ، عاقلاً أو مجنوناً، الامع العلم بالدراسه، وصيرورة الميت تراباً ، أو كان النبش لمصلحة الميت ، كما أو كان القبر في مجرى السيل ، أو حافة النهر ، أو دفن في مكان ببغضوب عدواناً أو جهلاً أو نسياناً ، وأبى المالك أن يسامح ويأخذ العوض ، أو كفن بما لا يجوز التكفين به ، أو دفن معه مال ، له قيمة ، سواء أكان له أو لغيره .

واختلفوا في جواز النبش اذا كان قد دفن بلا غسل ، أو غسل على غير الوجه الشرعي ، فقال الحنفية وبعض الإمامية : لا يجوز لأنه هنك ومثلة . وقال الحنابلة والشافعية والمالكية وكثير من الإمامية : ينبش ويغسل ويصلى عليه ، اذا لم يخف عليه الفساد .

وزاد بعض الامامية فقال : ينبش أيضاً إذا انحصر إثبات حق من الحقوق على رؤية جسد الميت .



التيمم

للتبهم أسباب مسوغة ، ومادة يُتيمم بها، وكيفية خاصة، وأحكام تترتب عليه :

أساب التيمم

اختلفوا في الحاضر الصحيح الذي لم يجد الماء . هل يسوغ له التيمم ؟ أي أن عدم وجود الماء هل يبيح التيمم في حالة السفر والمرض فقط ، أو في جميع الحالات ، حتى حين الصحة والحضر ؟

قال ابو حنيفة : ان الحاضر الصحيح لا يتيمم ولا يصلي إذا فقد الماء . (البداية والنهاية لابن رشد ج١ ص ٦٣ طبعة ١٩٣٥ والمغني لابن قدايمة ج١ ص ٢٣٤ الطبعة الثالثة) . واستدل بالآية ٨ من سورة المائدة : ٩ وإن كنم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامسم النساء فلم تجدوا ماء فتيسموا ٩ فدلالة الآية صريحة بأن مجر د فقد الماء لا يكفي لجواز التيمم ما لم يكن ذلك في السفر أو المرض ، واذا كان التيمم مختصاً بالمسافر والمريض، فالصحيح الحاضر ، والحالة هذه ، لا تجب عليه الصلاة ، لأنه فاقد الطهور ، ولا صلاة لا يطهور ، ولا صلاة لا يطهور .

واتفقت بقية المذاهب على ان فاقد الماء يجب عليه أن يتيمم ويصلي ، سواء أكان مدافراً أم حاضراً ، صحيحاً أم مريضاً ، للحديث المتواتر عند الجميع « ان الصعيد الطيب طهور المسلم ، وان لم يجد الماء عشر سنين » . وحرجوا ذكر السفر في الآية مخرج الغالب ، لأن الغالب في الأسفار السابقة عدم وجود الماء.

هذا ، ولو تم ما نقل عن الامام ابي حنيفة لكان المسافر والمريض أسوأ حالاً من الحاضر الصحيح ، حيث تجب الصلاة عليهما ، ولا تجب عليه .

وقال الشافعية والحنابلة : اذا وجد ماء لا يكفي للطهارة التامة وجب أن يستعمل ما تيسر له منه في بعض الأعضاء ، ويتيمم عن الباقي ، فإذا كان معه من الماء ما يكفي للوجه فقط غسله ثم تيمم .

وقالت بقية المذاهب : وجود ما لا يكفي من الماء كعدمه ولا يجب على واجده سوى التيمم .

ومهما يكن ، فليس لمسألة عدم وجود الماء من موضوع. في هذا العصر ، لأن الماء متوفر لكل إنسان ، وفي كل مكان ، سفراً وحضراً ، وإذا أطال الفقهاء الكلام في وجوب البحث عن الماء ، ومقدار السعي وقيما اذا خاف على نفسه أو ماله أو عرضه من اللصوص والسباع ، وفيما اذا وجده في بئر بلا دلو ، أو بذل بأكثر من الثمن المعتاد ، وما إلى ذاك فلأن المسافرين كانوا يلاقون عنتاً شديداً في سبيل تحصيله .

الضرر الصحي

اتفقوا على أن من أسباب التيميّم حدوث ضرر صحي من استعمال الماء ، ولو ظناً ، فمن خاف من حدوث مرض أو شدته أو طول مدتـــه ، أو صعوبة علاجه يترك الطهارة الماثية الى الطهارة الترابية .

(فرع) لو ضاق الوقت عن استعمال الماء كما لو انتبه في الصباح ، ولم

يبق من أأوقت الا قليل بحيث لو تطهر بالماء لصلى الفريضة خارج الوقت قضاء، ولو تيمم لصلاها في الوقت أداء، فهل يجب عليه، والحال هذه، التيمم أو الطهارة المائية ؟

قال المالكية والامامية : يتيمم ويصلي ، ويعيد .

وقال الشافعية : لا يجوز التيمم مع وجود الماء بحال .

وفصل الحنابلة بين السفر والحضر، فقالوا : اذا حدث مثل هذا في السفر يتيمم ويصلي ولا يعيد، اما إذا حدث في الحضر فلا يسوغ له التيمم .

وقال الحنفية : يجوز التيميه في هذه الحال للنوافل الموقتة ، كالسنن التي بعد الظهر والمغرب ، أما المكتوبة فلا يستباح التيمم من أجلها مع وجود الماء ، وان ضاق الوقت ، بل يتوضأ ويصلي قضاء ، فإن تيمه وصلى في الوقت وجبت الإعادة في خارجه .

فيما يتيمم به

اتفقوا على وجوب التيمم بالصعيد الطهور ، لقوله تعالى : ال فتيمموا صعيداً طيباً » ، وللحديث الشريف : « خلقت الأرض مسجداً وطهوراً » . والطهور ، والطهور هو الذي لم تمسه نجاسة . واختلفوا في معنى الصعيد ، فالحنفية وجماعة من الامامية فهموا منه وجه الأرض ، وقالوا بجواز التيمم بالتراب والرمل والحجر ، ومنعوا من التيمم بالمعادن كالنورة والملح والزرنيخ ، وما الى ذاك .

وفهم منه الشافعية اللراب والرمل ، فأوجبوا التيمم بهما اذا كان لهما غبار ، ولم يجيزوا التيمم بالحجر .

وفهم منه الحنابلة التراب فقط ، فلا يجوز عندهم التيمم بالرمل ولا الحجر،

وبهذا قال كثير من الامامية ، ولكنهم أجازوا التيمم بالرمل والصخر لضرورة .

وعمم المالكية لفظ الصعيد الى التراب والرمل والصخر والثلج والمعادن إذا لم تنقل من مقرها إلا الذهب والفضة والحواهر ، فإنهم لم يجيزوا التيمم بها مطلقاً .

كيفية التيمم

اتفقوا على أن التيمم لا يصح من غير نية ، حتى الحنفية قالوا : أنها شرط في التيمم ، وليست شرطاً في الوضوء ، والتيمم عندهم رافع للحدث ، كالوضوء والغسل ، ولذا أجازوا أن ينوي به رفع الحدث ، كما ينوي استباحة الصلاة .

وقالت بقية المذاهب : ان التيمم مبيح ، وليس برافع ، فعلى المتيمم أن ينوي الاستباحة لما يشترط به الطهارة ، ولا ينوي رفع الحدث ، ولكن بعض الامامية قال : تجوز ثية رفع الحدث مع العلم بأن التيمم لا يرفع حدثاً ، لأن نية الرفع عنده تستلزم ثية الاستباحة -

وخير وسيلة تجمع بين جميع الأقوال ان يقصد المتيمم التقرب الى الله بأمثال الأمر المتعلق بهذا التيمم ، سواء أتعلق الأمر به ابتداء ام تولد من الأمر بالصلاة وتحوها من غايات التيمم .

و كما اختلفوا في معنى الصعيد اختلفوا أيضاً في المراد من الوجه والأيدي في الآية الكريمة ، فقال الأربعة وابن بابويه من الامامية : المراد من الوجه جميع الوجه ، ويدخل فيه اللحية ، ومن اليدين الكفان والزندان مع المرفقين ، وعليه يكون الحد في التيمم هو الحد بعينه في الوضوء فيضرب ضربتين : إحداهما يمسح بها تمام الوجه ، والثانية يمسح بها اليدين من رؤوس الأصابع الى المرفقين.

وقال المالكية والحنابلة : إن مسح اليدين إلى الكوعين ــ أي طر في الزندينــ فرض ، والى المرفقين سنة .

وقال الامامية : المراد من الوجه بعضه لا كله ، لأن الباء في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم نفيد التبعيض بدليل دخولها على المفعول ، وإذا لم تكن للتبعيض تكون زائدة ، لأن امسحوا تتعدى بنفسها ، والأصل عدم الزيادة ، وحددوا القدر الواجب مسحه من الوجه بالابتداء من قصاص الشعر الى طرف الأنف الأعلى ، ويدخل فيه الجيهة ، والجينان ، وقالوا : المراد من اليدين الكفان فقط ، لأن اليد في كلام العرب تقال على معان منها : الكف وحدها وهو أظهرها استعمالاً (البداية والنهاية لابن رشد ١ ص ٦٦) .

ويؤيد ذلك الله الذا قلت: هذي يدي وفعلته بيدي لا يفهم من البد إلا الكف فقط ، وعليه تكون صورة التيمم عند الامامية على هذا النحو : يضرب على الأرض بباطن الكفين ، ويمسح وجهه من قصاص الشعر الى طرف الأنف الأعلى، ثم يضرب ثانية ، ويمسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن الكف اليسرى ، وتمام ظاهر اليمنى بباطن الكف اليسرى ،

وأوجب الامامية الترتيب بحيث لو قدم الكفين على الوجه بطل التيمم ، كما أوجيوا الابتداء بالأعلى ، ومنه الى الأسفل ، فلو ابتدأ من الأسفل بطل ، وقال أكثرهم بوجوب الضرب على الأرض ، بمعنى لو وضع يديه عليها دون ضرب يبطل التيمم .

وقال الحنفية : لو أصاب وجهه غبار فوضع ينبه عليه ، ومسحه ، كفاه عن الضرب .

واتفق الجميع على أن طهارة أعضاء التيمم شرط في الصحة، سواء منها الماسح والممسوح، وكذلك طهارة ما يتيمم به ، واتفقوا أيضاً على وجوب نزع الخاتم حين التيمم ، ولا يكفي تحريكه ، كما هي الحال في الوضوء .

واختلفوا في لزوم الموالاة ، فقال المالكية والامامية بوجوبها بين الأجزاء ، فلو فرق بزمن يخل بالموالاة والتتابع يبطل التيمم . وقال الحنابلة : تجب الموالاة والترتيب اذا كان التيمم من الحدث الأصّغر، أما من الحدث الأكبر فلا يجب الترتيب ولا الموالاة .

وقال الشافعية بوجوب الترتيب دون الموالاة .

وقال الحنفية : لا يجب الترتيب ولا الموالاة .

أحكام التيمم

وهنا مسائل :

١ – اتفق الجميع على عدم جواز التيمم اللصلاة قبل دخول وقتها إلا الحنفية ، قالوا : يصح التيمم قبل دخول الوقت .

وقال الامامية : لو تيمم قبل الوقت لغاية يسوغ لها التيمم ، ثم دخل الوقت ولم ينتقض تيممه يجوز ان يصلي به .

وأجاز الامامية والحنفية الجمع بين صلاتين بتيمم واحد .

وقال الشافعية والمالكية : لا يجوز الجمع بين فريضتين بتيمم واحد .

وقال الحنابلة : يجمع بينهما قضاء لا أداء .

٢ – بعد ان يتحقق التيمم على الوجه الشرعي يصبح المتيمم بحكم الطاهر بالطهارة الماثية ، ويستباح له كل ما يستباح به الوضوء والغسل وينتقض بما ينتقضان به من الأحداث الكبيرة والصغيرة ، وبزوال العذر من فقد الماء أو المرض .

٣ – لو وجد الماء بعد التيمم ، وقبل الدخول في الصلاة يبطل التيمم بالاتفاق . ولو وجده ، وهو في أثناء الصلاة قال بعض الامامية : إن كان قبل أن يركع الركعة الاولى يبطل التيمم والصلاة ، وأن كان بعد الركوع يتم ، وتكون الصلاة صحيحة .

وقال الشافعية والمالكية والحنابلة في إحدى الروايتين ، وجمَّاعة من الإمامية : منى كبِّر تكبيرة الإحرام يمضي ولا يلتفت ، وتصح الصلاة ، لقوله تعالى : • ولا تبطلوا اعمالكم • .

وقال الحنفية : تبطل الصلاة .

ولو ارتفع العذر بعد الانتهاء من الصلاة وكان الوقت متسعاً فلا تجب الإعادة ثانية بالاجماع .

٤ ـــ لو تيمم المجنب بدلاً من الغسل ، ثم أحدث بالأصغر ، ووجد ماء
 يكفيه للوضوء فقط : فهل يجب الوضوء ، والتيمم ثانية بدلاً من الغسل ؟

قال المالكية وأكثر الأمامية : يتيمم بدلاً عن الغسل .

وقال الحنفية والشافعية والحنابلة ، وجماعة من الامامية : يتوضأ ، لأن التيمم كان من الجنابة ، ثم انتقض بغير الجنابة فلا يعود جنباً دون أن يجنب ، وإنما يكون محدثاً بالحدث الأصغر ،

انفر د الحنابلة عن سائر المذاهب باعتبار التيمم بدلاً عن النجاسة الواقعة
 على البدن . (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة . مبحث أركان التيمم) .

٦ — اذا فقد الطهورين ، كالذي يحبس في مكان لا ماء فيه ، ولا ما يتيمم به ، أو كان مريضاً لا يستطيع الوضوء ولا التيمم ، ولم يجد من يوضئه أو ييممه فهل يجب عليه ان يصلي بلا طهور؟ وعسل افتر اض وجوب الصلاة ، وصلى فهل يعيدها بعد ان يقدر على الطهارة ؟

قال المالكية : تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء .

وقال الحنفية والشافعية : لا تسقط أداء ولا قضاء ، ومعنى أدائها عند

الحنفية ان يتشبه بالمصلين ، وعند الشافعية ان يصلي صلاة حقيقية . فإذا ارتفع العلم أعادها على النحو المطلوب شرعاً .

وقال أكثر الامامية : تسقط أداء ، وتجب قضاء .

وقال الحنابلة : بل تجب أداء ، وتسقط قضاء .



المذاهب وآية التيمم

يتبين ثما قدمنا في الماء المضاف ، وفي ثواقض الوضوء ، وفي التيمم ان المداهب الإسلامية أكثر ما تكون اختلافاً في ألفاظ آيــة التيمم : « وإن كنم مرضى أو على سقر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم » .

اختلف الفقهاء فيمن بجب عليه التبعم مع فقد الماء : هل هو المريض والمسافر فقط ، أو يعمهما ويعم الحاضر الصحيح ؟ وهل المراد بالملامسة الجماع أو اللمس باليد ؟ وهل المراد بالماء المطلق فقط ، أو ما يعم المضاف ؟ وهل المراد بالمصعيد خصوص التراب ، أو وجه الأرض تراباً كان أو رملاً أو صخراً ؟ وهل المراد بالوجه جميعه أو بعضه ؟ وهل المراد باليد الكف فقط ، أو الكف والمذراع ؟ واليك ملخص ما قدمناه من الأقوال :

١ – قال أبو حنيفة: إن الحاضر الصحيح الذي يجد ماء لا يسوغ له التيمم،
 و ليس عليه صلاة ، لأن الآية أوجبت التيمم مع فقد الماء على خصوص المريض
 و المسافر .

وقالت بقية المذاهب : أن لمس المرأة الاجنبية باليد تماماً كالمجيء من الغائط ينقض الوضوء . وقال ألامامية : الجماع هو الناقض لا اللمس باليد .

٣ ــ قال الحنفية : ان معنى : إذا لم تجدوا ماء فتيمموا، أي ماء كان مطلقاً أو مضافاً ، أما بقية المذاهب فقالت : ان لفظ الماء في الآية ينصرف إلى الماء المطلق دون المضاف .

٣ــقال الحنقية وجماعة من الامامية : المراد من الصعيد بالآية النراب والرمل والصخر .

وقال الشافعية : المراد به النراب وُالرمل فقط .

وقال الحنابلة : التراب فقط .

وقال المالكية : يعم النراب والرمل والصخر والثلج والمعادن .

وقال الأربعة : المراد من الوجه في الآية جميعه .

وقال الامامية : بل بعضه .

عال الأربعة : المراد من الأبدي الكفان والزندان مع المرفقين .

وقال الامامية : بل الكفان فقط .

وإذا دل اختلافهم هذا على شيء فإنما يدل على أنه قشري لا جوهري ، ولفظي لا معنوي ، وأنه أشبه باختلاف اللغويين على معنى كلمة ، والأدباء على تقسير بيت من الشعر. ومن هنا يختلف فقهاء المذهب الواحد في مسألة واحدة، تماماً كما يختلف كل مذهب مع مذهب آخر .

الصالاة

تنقسم الصلاة الى واجية ومندوبة ، وأهم الصلوات كلها الصلوات الحمس اليومية ، وقد أجمع المسلمون كافة على أن من جحد وجوبها أو شك به ليس بمسلم ، وإن نطق بالشهادة ، لأنها من أركان الاسلام ، ووجوبها ثابت بضرورة الدين ، وليس محلاً للنظر والاجتهاد ، ولا للتقليد والسؤال . .

واختلفوا في حكم تارك الصلاة كسلاً وتهاوناً مع إيمانه بوجوبها ، فقال الشافعية والمالكية والحنابلة : يقتل .

وقال الحنفية : يحبس مُؤْبِدًا ، أَوْ يَصَلُّى .

وقال الامامية : كل من ترك واجباً كالصلاة والزكاة والخمس والحج والصوم يؤدب بما يراه الحاكم فإنّ ارتدع وإلا أدبه ثانية ، فإن ثاب ، وإلا أدبه ثائثة وإنّ استمر قتل في الرابعة . (كشف الغطاء للشيخ الكبير ص ٧٩ طبعة ١٣١٧ه) .

رواتب الفرائض

الصلاة المندوبة على أنواع ، منها الرواتب للفرائض اليومية ، وقد اختلفت المذاهب في عدد ركعاتها . قال الشافعية : هي احدى عشرة ركعة : (٢) قبل الصبح ، و (٢) قبل الظهر و (٢) بعده ، و (٢) بعد المغرب و (٢) بعد العشاء وركعة الوتيرة .

وقال الحنابلة : عشر ركعات : (٢) قبل الظهر ، و (٢) بعده ، و (٢) بعد المغرب ، و (٢) بعد العشاء ، و (٢) قبل صلاة الصبح .

وقال المالكية : ليس للنوافل التابعة للفرائض تحديد معين ، وعدد خاص ، ولكن الأفضل (٤) ركعات قبل الظهر ، و (٦) بعد صلاة المغرب .

وقال الحنفية: تنقسم النافلة التابعة للفرائض إلى مسنونة ومندوبة (١) والمسنونة خمس صلوات: ركعتان قبل الصبح، و (٤) قبل الظهر، و (٢) بعد الطهر في غير يوم الجمعة، و (٢) بعد المغرب، و (٢) بعد العشاء.

والمندوبة أربع صلوات : (٤) ركعات قبل العصر ، وإن شاء ركعتين ، و (٦) بعد المغرب ، و (٤) قبل العشاء ، و (٤) بعد العشاء .

وقال الإمامية: رواتب اليومية أربع وثلاثون ركعة: (٨) للظهر قبلها ، و (٨) للعصر قبلها كذلك ، و (٨) للعصر قبلها كذلك ، و (٤) للمغرب بعدها ، و (٣) للعشاء كذلك ، ولكنهما من جلوس تعدان بركعة واحدة وتسمى الوثيرة ، و(٨) لصلاة الليل ، و (٢) للشفع ، و ركعة الوتر واحدة (٣) و (٢) لصلاة الصبح ، وتسمى صلاة الفجر .

⁽۱) للحنفية اصطلاحات فيما يجب فعله ، ولا يجوز تركه ، فهو عندهم على قسين فرض إذا ثبت بدليل قطعي ، كالكتاب وائسة المتواثرة والاجماع ، وواجب ادا ثبت بدليل ظني ، كالقياس والخبر الواحد , والذي يرجح فعله على تركه على قسمين أيضاً ؛ مسنون وهو الذي واظب عليه ، والذي عليه النبي والخلفاء الراشدون ، ومندوب ، وهو منا أمر به النبي ولم يواظب عليه ، والذي يجب تركه ولا يجوز فعله ، ان ثبت بدليل قطعي فهو محرم ، وان ثبت بدليل ظني فهو مكروه تحريمها .

 ⁽٣) سلاة الوتر عند الحنفية ثلاث ركعات بتسليمة واحدة ، ويمتد وقتها عندهم من غروب الشفق الى طلوع الفجر ، وقال الحنابلة والشافعية ، أقلها ركعة ، وأكثرها احدى عشرة ، ووقتها بعد صلاة العشاء . وقال الحنابلة هي ركعة واحدة .

وقت الظهرين

يبدأ الفقهاء بصلاة الظهر ، لأنها أول صلاة فرضت ، ثم فرض بعدهـــا العصر ، ثم المغرب ، ثم العشاء ، ثم الصبح على الترتيب . وقد وجبت الصلوات الحمس بمكة ليلة الإسراء بعد تسع سنوات من بعثة الرسول ، واستدل من قال بهذا أن الآية ٧٨ من سورة الإسراء « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً » قد فصلت الصلوات الحمس .

واتفقوا على أن الصلاة لا تجوز قبل دخول وقتها ، وعلى ان الشمس اذا زالت، دخل وقت الظهر ، واختلفوا في مقدار هذا الوقت، وإلى متى يمتد .

قال الامامية: تختص الظهر من عقب الزوال بمقدار أدائها وتختص العصر من آخر النهار بمقدار أدائها أيضاً ، وما بين الأول والأخير مشترك بين الصلاتين ، ومن هنا قالوا : يجوز الجمع بين الصلاتين في الوقت المشترك (١) واذا ضاق الوقت ، ولم يبق من آخره إلا مقدار ما يتسع للظهر فقط قدم العصر على الظهر يصلبها أداء ، ثم يأتي الظهر آخر الوقت قضاء .

وقال الأربعة: يبتدىء وقت الظهر من الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثله، فإذا زاد عن ذلك خرج وقت الظهر، ولكن الشافعية والمالكية قالوا: يختص هذا التحديد بالمختار، اما المضطر فيمتد وقت الظهر معه إلى ما بعد امتداد ظل الشيء إلى مثله. وقال الامامية امتداد الظل إلى مثله وقت فضيلة الظهر، وإلى مثليه وقت فضيلة العصر.

وقال الحنفية والشافعية : يبتدىء وقنت العصر من زيادة الظل عن مثله إلى الغروب .

 ⁽١) من علماء المذاهب من يوافق الامامية على الجمع في الحضر ، وقد ألف الشيخ أحمد العمديق
 الغماري كتاباً في ذلك أسماء « إزالة الحطر عمن جمع بين العملانين في الحضر » .

وقال المالكية : للعصر وقتان : أحدهما اختياري ، والثاني اضطراري ، ويبتدىء الأول من زيادة الظل عن مثله إلى اصفرار الشمس، ويبتدىء الثاني من الاصفرار إلى الغروب .

وقال الحنابلة : من آخر صلاة العصر إلىأن يتجاوز الظل عن مثليه تقـــع الصلاة أداء إلى حين الغروب ، ولكن المصلي يأثم ، حيث يحرم عليـــه ان يؤخرها إلى هذا الوقت، وقد انفردوا بذلك عن سائر المذاهب .

وقت المشاءين

قال الشافعية والحنابلة (على رأي الصاحبين) قالوا : يبندىء وقت المغرب من مغيّب القرص ، وينتهي بمغيب الشفق الأحمر من جهة المغرب .

وقال المالكية: ان وقت المغرب مضيق، ويختص من اول الغروب بمقدار ما يتسع لها ولمقدماتها وشرائطها من الطهارة والأذان، ولا يجوز تأخير هـــ اختياراً عن هذا الوقت، أما مع الاضطرار فيمتد وقت المغرب إلى طـــلوع الفجر، وعدم جواز تأخير المغرب عن أول وقتها مما انفردت به المالكية.

⁽¹⁾ يتحقق الغروب عند الامامية بمجرد سقوط إلقرص تماماً كما عند الأربعة . ولكنهم قالوا بأن منيب الشمس لا يعرف بمجرد مواراة الغرص عن العيان ، بل بارتفاع الحمرة من المشرق بمقدار قامة الرجل ، لأن المشرق مطل على المغرب ، وعايه تكون الحمرة المشرقية انمكاساً لنور الشمس . ركاما أوغلت الشمس في الغروب ، ارتفع هذا الانمكاس . أما ما نسمه من أن الشيعة لا يغطرون في رمضان حتى تطلع النجوم فلا مصدر له . بل قد أنكروا ذلك في كتبهم المفقهية ، وردوا على من زعم ذلك بأن النجوم قد تكون قبل الغروب ومعه وبعده . وانه ملمون ابن ملمون من أخر صلاة المغرب الى اشتباك النجوم . قالوا هذا رداً على الحطابية أنباع أبني الخطاب الفائلين بهذا القول . وهم من الفرق البائدة ، وفقه الحمد . وقبل للإمام الصادق : إن أهل العراق يؤخرون المغرب إلى أن تشتبك النجوم . فقال هذا من عمل عدر الشرابي الخطاب .

أدائها ، وتختص العشاء من آخر النصف الأول من الليل بمقدار أدائها ، وما بين هذين وقت مشترك بين المغرب والعشاء ، ولذا أجازوا الجمع في هذا الوقت المشترك بين الفريضتين .

هذا بالنسبة إلى المختار ، أما المضطر لنوم أو نسيان فيمند وقت الصلاتين إلى الفجر على أن تختص صلاة العشاء من آخر الليل بمقدار أدائها ، وتُختص المغرب من الجزء الأول من نصف الليل الثاني بمقدار أدائها أيضاً .

وقت الصبح

وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس بالاتفاق ، إلا المالكية قالوا : للصبح وقتان : اختياري ، وهو من طلوع الفجر إلى تعارف الوجود . واضطراري ، وهو من تعارف الوجود إلى طلوع الشمس .

القبلية

اتفقوا على ان الكعبة قبلة القريب الذي يبصرها ، واختلفوا في البعيد الذي يتعذر عليه رؤيتها .

فقال الحنفية والحنابلة والمالكية وجماعة من الإمامية : ان قبلة البعيد هي الجهة التي تقع فيها الكعبة لا عينها.

وقال الشافعية وكثير من الامامية : يجب استقبال عين الكعبة للقسريب والبعيد على السواء ، فإن امكن حصول العلم باستقبال عين الكعبة تعين ، وإلا فبكفي الظن . وبديهة ان البعيد لا يستطيع ان يحقق هذا القول بحال ، لأنه تكليف بالمحال ما دامت الأرض كروية ، إذن يتعين ان تكون قبلة البعيد الجهة لا عين الكعبة .

الخاهل بالقبلة

من تعذر عليه معرفة القبلة بجب عليه ان يتحرى وبجتهد حتى يعلم أو يظن انها في جهة خاصة ، وإذا لم يحصل له العلم ولا الظن قال الأربعة وجماعة من الامامية يصلي لأية جهة شاء ، وتصح صلاته ولا تجب الإعادة إلا عند الشاقعية . وقال كثير من الامامية : يصلي إلى أربع جهات امتثالاً للأمر بالصلاة ، وتحصيلاً للواقع ، واذا لم يتسع الوقت لتكرار الصلاة أربع مرات أو عجز عن الصلاة إلى الجهات الأربع اكتفى بالصلاة إلى بعض الجهات التي يقدر عليها^(۱) .

(فرع) أذا صلى إلى غير القبلة ، ثم تبين خطؤه قال الامامية : أذا ظهر الحطأ في أثناء الصلاة ، وكان منحرفاً عن القبلة إلى ما بين اليمين والبسار مضى على ما تقدم من الصلاة ، واستقام في الباقي ، وأذا تبين أنه صلى إلى المشرق أو إلى المغرب أو الشمال ، أي مستدبراً القبلة أبطل الصلاة واستأنفها من جديد ، وأذا تبين الحطأ بعد الفراغ أعاد في الوقت دون خارجه ، وقال بعض الامامية : لا يعيد في الوقت ولا في الحارج أذا انحرف يسيراً عن القبلة ، ويعيد في الوقت دون خارجه إذا كان قد صلى إلى المشرق أو المغرب ، ويعيد داخل الوقت وخارجه أذا ظهر أنه كان مستدبراً .

وقال الحنفية والحنابلة : اذا تحرى واجتهد بحثاً عن القبلة ، ولم يترجح لديه جهة من الجهات فصلى إلى جهة ما ، ثم ظهر خطؤه فإن كان في الأثناء تحول إلى الجهة المتيقنة أو الراجحة عنده ، واذا تبين بعد الفراغ صحت صلاته ولا شيء عليه .

وقال الشافعية : اذا تبين الخطأ بطريق الجزم واليقين وجب إعادة الصلاة ، وإذا تبين بطريق الظن فالصلاة صحيحة من غير فرق بين أن يكون ذلك في الأثناء ، أو بعد الفراغ .

أما من ترك التحري والاجتهاد ، ثم تبين انه قد أصاب القبلة فصلاته باطلة

⁽١) جاء الأمر في الآية ١٤٤ من سورة البقرة أن تتوجه الى المسجد الحرام : و فول وجهك شطر المسجد الحرام » . وجاء الأمر في الآية ١١٥ بالتوجه أينما شنا : و وقد المشرق والمغرب فأينما تولوا فتم وجه الله » . فقال قوم : أن الأولى ناسخة لحله . وقال آخرون : كلا ، لاناسخ و لا منسوخ ، و لا خاص و لا عام و طريق الجمع بين الآيتين أن الأولى خاصة بمن عرف القبلة ، فيتعين عليه التوجه اليها . والثانية خاصة بالمتحير الذي يجهلها ، وحكمه أن يصلي إلى أية جهة شاء . وهذا أقرب .

عند المالكية والحنابلة . وصحيحة عند الحنفية والإمامية إذا صلى دون ان يشك ، بحيث كان جازماً بالقبلة حين الشروع بالصلاة ، لأنه ، والحالة هذه ، تتأتى ، وتصح منه نية القربة ، كما قال الإمامية .



ما يجب ستره وما يحرم النظر إليه من البدن

هذا الموضوع من الموضوعات التي يتفرع عنها أحكام شي ، منها تحديد ما يجب على المكلف ان يستره من بدنه ، ومنها تحديد ما يحرم ان ينظر اليه من بدن غيره ، ومنها الفرق بين المحارم لنسب او مصاهرة ، وغير المحارم ، والفرق بين نظر الانسان إلى من يماثله او يخالفه في الذكورية والأنوثية ، ومنها الفرق بين النظر والمس او غير ذلك مما نتعرض له فيما يلي :

نظر الإنسان إلى نفسه

١ – اختلفوا في ستر عورة الانسان عن نفسه ، وانه هل يحرم عليه ان
 يكشف عن عورته اذا كان في خلوة ، وأمن وجود الناظر ؟

قال الحنفية والحنابلة : كما لا يجوز للمكلف ان يكشف عن عورته مع وجود من لا يحل النظر اليها ، كذلك لا يجوز ان يكشف عنها اذا كان في خلوة إلا لضرورة من قضاء حاجة او اغتسال .

وقال المالكية والشافعية : لا يحرم ، بل يكره إلا لضرورة .

وقالُ الامامية : لا يحرم ولا يكره مع عدم وجود الناظر .

ومن الطريف قول ابن ابي لبلى بمنع الانسان عن الاغتسال عارياً ، لأن في الماء ساكناً (المجموع شرح المهذب ج ٢ ص ١٩٧) .

المرأة والمحارم

اختلفوا فيما يجب على المرأة ان تستره من بدنها عن محارمها مسن الرجال – عدا الزوج – وأمثالها من النساء المسلمات (١) وبكلمة ثانية ما هو حد العورة في المرأة بالنسبة إلى امرأة مثلها ، وإلى محرم لها ، لنسب او مصاهرة ؟

قال الحنفية والشافعية : يجب عليها في هذه الحال ان تستر ما بين السرة والركبة .

وقال المائكية والحنايلة : تستر عن النساء ما بين السرة والركبة ، وعـــن عارمها الرجال جميع بدنها إلا الأطراف كالرأس واليدين .

وقال أكثر الإمامية : يجب ان تستر السوأتين عن النساء والمحارم ، أما ستر ما عداهما فأفضل ، وليس بواجب إلا مع خوف الفتنة .

المرأة والأجنبي

٣ فيما بجب أن تستره المرأة عن الرجل الأجنبي ، وقد اتفقوا على أن جميع بدنها عورة في هذه الحال ، ما عدا الوجه والكفين ، للآية ٣١ من سورة

⁽١) بينت الآية ٣١ من سورة النور من بجوز النساء أن يبدين زينتهن أمامهم ، وذكرت من حؤلاء و نساءهن و أي نساء المؤمنات ، فقد نهت الآية أن تتجرد المسلمة لغير المسلمة ، وحمل الشافية والمالكية والحنفية النهي على النحريم ، وقال أكثر الامامية والحنابلة ؛ لا فرق بين المسلمة وغير المسلمة ، كما أنه يكره الكشف عند الإمامية لغير المسلمة ، لأنها تصف ذلك إلى زوجها .

البَوْر : ه ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جَيوبهن » حيث أن المراد من ظاهر الزينة الوجه والكفان . أما الحمار فهو غطاء الرأس لا غطاء الوجه ، والجيب هو الصدر ، وقد أمرن أن يضعن الغطاء على رؤوسهن ، ويسدلنه على الصدر . أما الآية ه ٩ من سورة الآحز أب : «يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ، ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن » ، فإن الجلباب غير حجاب الوجه ، يل هو القميص والثوب .

عورة الرجل

٤ - اختلفوا في حد العورة في الرجل ناظراً ومنظوراً ، أي ما يجب عليه
 ستره من بدنه هو وما يجب ان يحبس عن بصره من بدن غيره .

قال الحنفية والحنابلة : يجب على الرجل ان يستر ما بين السرة والركبة — عن غير الزوجة — ويحل للغير رجلاً كان او امرأة ، محرماً او غير محرم ، ان ينظر إلى ما عدا ذلك من بدن الرجل عند أمن الفتنة .

وقال المالكية والشافعية : لعورة الرجل حالتان : إحداهما بالنسبة إلى أمثاله من الرجال ومحارمه من النساء ، وأخرى بالنسبة إلى النساء الأجنبيات ، أما في الحالمة الأولى فعليه ان يستر ما بين السرة والركبة فقط ، وأما في الحالمة الثانية فجميع بدن الرجل عورة محرم على الأجنبية ان تنظر اليه . إلا أن المالكية استثنوا الأطراف عند أمن التلذذ ، والشافعية قالوا بتحريم النظر مطلقاً (الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ مبحث ستر العورة) .

وفرق الامامية بين ما يجب على الناظر ، وما يجب على المنظور فقالوا : لا يجب على الرجل إلا ستر القبل والدبر ، ولكن يجب على الأجنبيات حبس أنظارهن عما عدا الوجه والكفين . ويتلخص رأي الامامية بأن الرجل يجوز له ان ينظر إلى بدن مثله ، وإلى بدن امرأة من محارمه ما عدا القبل والدبر بدون له ان ينظر إلى بدن مثله ، وإلى بدن امرأة من محارمه ما عدا القبل والدبر بدون

ريبة ، وكذا المرأة يجوز لها النظر إلى بدن مثلها ، او رجل محرم ما عدا السوأتين بدون ريبة .

الصغير

و عورة الصغير ، قال الحنابلة : لا عورة لمن لم يبلغ السابعة من عمره ، فيباح جميع مس بدنه والنظر اليه ، وما زاد إلى ما قبل تسع فعورته القبل والدبر إن كان ذكراً ، وإن كان أنى فجميع البدن بالنسبة إلى الاجانب .

يوقال الحنفية : لا عورة لابن اربع فما دون ، وما زاد فعورته القبل والدبر ما دام لم يشته ، فإذا بلغ حد الشهوة فحكمه حكم البالغين دون فرق بين الذكر والأنثى .

وقال المالكية : يجوز للمرأة أن تنظر وتلمس الصبي حتى يبلغ الثامنة من عمره ، وتنظر ولا تلمس إلى الثانية عشرة ، ومن زادت سنه عن ذلك فحكمه حكم الرجال ، ويجوز للرجل ان ينظر ويلمس بنت سنتين وتمانية أشهر، وينظر ولا يلمس إلى أربع .

وقال الشافعية : عورة الصبي المراهق كعورة البالغ ، أما غير المراهق فإن لم يحسن الوصف فلا عورة له ، وإن أحسنه بشهوة فهو كالبالغ ، أما الصبية غير المراهقة فإن كانت مشتهاة فهي كالبالغة ، وإلا فلا ، ولكن يحرم النظر إلى فرجها لغير القائم على تربيتها .

وقال الامامية : يجب التستر عن الصبي المميز الذي يحسن وصف ما يرى ، ومن لا يحسن الوصف لا يجب التستر عنه ، لأنه كالحيوانات ، هذا فيما يعود إلى وجوب التستر عنه ، أما جواز النظر إلى عورته فقال الشيخ جعفر في كتابه وكشف الغطاء » : لا يجب حبس النظر عن عورة من لم يبلغ خمس سنين ، ومع

الشهوة لا يجوز مطلقاً . وتبين لي من أحاديثأهل البيتأن النظر يجوز إلى بلوغ الست لا الخمس .

صوت المرأة

٣ - اتفق الجميع على أن صوت الأجنبية ليس بعورة إلا إذا كان بتلذذ ، أو مع خوف الفتنة . واستدل صاحب الجواهر على ذلك في أول باب الزواج بالسيرة المستمرة في الأعصار والأمصار ، وبخطية الزه اء ويناتها ، ومخاطبة النساء للنبي والائمة والعلماء على وجه لا يمكن إحصاؤه ولا حمله على الاضطرار ، وبإقامة النساء الماتم والأعراس بين الرجال منذ القديم ، وبمخاطبة الجنسين في المعاملات والمخاطبات ، وبقوله تعالى : « ولا بخضعن بالقول » حيث لم ينه عن أصل القول ، بل عن كيفيته والخضوع به .

اللون دون الحجم

اتفقوا على ان الواجب ستر اللون دون الحجم .
 حاشية من الكاتب : إذا كان لون الساتر كلون البشرة بحيث لا يمتاز عنها كما هي الحال في و كلسات اللحم و فوجود الساتر وعدمه سواء) .

بين النظر والمس

٨ — كل ما جاز مسه جاز النظر إليه ، وكل ما حرم النظر اليه حرم مسه باتفاق المذاهب كافة ، لأن المس أقوى وأشد في التلذذ والاستمتاع من النظر ، ولم يدع أحد من فقهاء المذاهب الملازمة بين جواز النظر ، وجواز المس ، فالرجل يجوز له النظر إلى وجه الأجنية وكفيها ، ولكن لا يجوز المس إلا لضرورة ، كعلاج مريض وإنقاذ غريق . وقد جاء في الحديث عن الإمام الصادق : « هل يصافح مريض وإنقاذ غريق . وقد جاء في الحديث عن الإمام الصادق : « هل يصافح

أالرجل المرأة ليست له بذي محرم ؟ قال ; لا، إلا من وراء ثياب، ،

واستثنى الحنفية مصافحة العجوز ، فقد جاء في كتاب (ابن عابدين ج ١ ص ٢٨٤) : « أن الشابة لا يجوز مس وجهها وكفيها ، وإن أمن الشهوة ، أما العجوز لا تُشتهى فلا بأس بمصافحتها ، ومس يدها إن أمن الشهوة » .

وأجاز الامامية والحنفية مس جسد المحارم لغير شهوة وتلذذ ، ومنع الشافعية من كل ما يجوز النظر اليه من المحارم ، حتى انه لا يجوز للرجل عندهم ان يمس بطن أمه ولا ظهرها ، ولا يغمز ساقها ورجلها ، ولا يقبل وجهها ، وكذا لا يجوز للرجل ان يأمر ابنته أو أخته ان تغمز رجله (تذكرة العلامة الحلي ج ٢ أول باب الزواج) .

بين النظر والكشف

٩ -- قال الامامية : لا ملازمة بين جواز الكشف عن البدن، وجواز النظر البه ، فيجوز عندهم أن يكشف الرجل عن جميع بدنه ما عدا السوأتين ، ولا يجوز للأجنبية أن تنظر البه . ولم أر فيما لدي من كتب المذاهب الأربعة على كثرتها من قال بذلك .

المجوز

١٠ – قال تعالى : ١ والقواعد من النساء اللائي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جُناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة ، وأن يستعففن خير لهن ، والله سميع عليم - ٦٠ النور . ٥

دلت الآية الكريمة على ان العجائز اللاتي لا طمع لهن في النكاح لكبر السن ، يجوز لهن « أن يبرزن وجوههن وبعض شعورهن وأذرعهن ، ونحو ذلك مما يعتاد في العجائز المسنة ، ويدل عليه أحاديث أهل البيت بشرط أن لا يكون ذلكَ على وجه التبرج ، بل للخروج في حوائجهن ، ومع ذلك قان التستر خير لهن ۽ (۱) .

هذا مع العلم بأنه لا يجوز شي م من ذلك مع خوف الوقوع في المحرم ، لأن المرأة ، وإن بلغت ما بلغت فإنها نظل محلاً لعملية الجنس ، فالتسامح مع العجوز المسنة إنما نشأ عن كونها كالصغيرة ليست مظنة الشهوة والتلذذ ، فلو افترض حصول شيء من ذلك يكون حكمها حكم الشابة .

لقد تساهل الإسلام مع المسنات ، وشدد على الشابات ، ولكن جاء العمل على عكس ما أمر القرآن الكريم ، حيث نرى التبرج والتهتك في الشابات ، والتستر والتحفظ من المسنات ، فتساهلن فيما شدد الله ، وشددن فيما تساهل .



⁽١) الجواهر ، أول ياب الزواج .

ما يجب ستره من البدن في حال الصلاة

اتفقوا على أنه يجب على كل من المرأة والرجل أن يستر من بدنه في حال الصلاة ما وجب عليه ستره عن الأجانب خارج الصلاة . واختلفوا فيما زاد على ذلك ، أي هل يجب ايضاً ان تستر المرأة الوجه والكفين ، أو شيئاً منهما حال الصلاة ، مع انه لا يجب ذلك عليها في خارجها ؟ وهل على الرجل ان يستر ما زاد عما بين السرة والركبة حين الصلاة ، مع أن ذلك غير واجب إذا لم يكن في الصلاة ؟

قال الحنفية : على المرأة ان تستر ظاهر الكفين وباطن القدمين أيضاً ، وعلى الرجل ان يستر الركبة علاوة عما بينها وبين السرة .

وقال الشافعية والمالكية : بجوز للمرأة حين الصلاة أن تكشف عن الوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما .

وقال الحنايلة : لا يجوز لها إلا كشف الوجـــه فقط .

وقال الامامية : يجب على كل من المرأة والرجل حال الصلاة ما يجب عليه في خارجها ، مع وجود فاظر أجنبي ، فللمرأة أن تكشف من وجهها حين الصلاة بالمقدار الذي يغسل في الوضوء والكفين إلى الزندين ، والقدمين إلى الساقين

ظاهرهما وباطنهما ، ويجب على الرجل ان يستر السوأتين ، والأفضل ستر ما بين السرة والركبة .

شرائط الساتر في الصلاة

للساتر شرائط لا بد منها مع القدرة والاختيار ، وهي :

الطهارة

١ -- طهارة الساتر والبدن شرط في صحة الصلاة باتفاق الجميع ، إلا ان كل مذهب من المذاهب قد استثنى أشياء يُعفى عنها في الصلاة حسب التفصيل التالي :

قال الامامية : يعفى عن دم الجروح والقروح قليلاً كان أو كثيراً ، في اللباس والبدن ، إذا كان في إزالته مشقة وحرج ، وعن الدم الأقل من الدرهم من المصلي أو من غيره ، على شريطة ان يكون مجتمعاً لا متفرقاً ، وان لا يكون من الدماء الثلاثة : الحيض والنفاس والاستحاضة ، ولا من دم نجس العين كالكلب والحنزير ، ولا من دم الميتة ، ويعفى أيضاً عن نجاسة ما لا تتم فيه الصلاة ، كالتكة والقلنسوة والحورب والنعل والحائم والحلخال ، وعما يحمل كالسكين وورق النقد ، ويعفى عن ثوب المربية للصبي أما كانت أو غيرها على شريطة ان تغسله مرة واحدة في كل يوم ، وان يتعدّر عليها إبدائه ، وبالتالي يعفى عندهم عن كل نجاسة في الثوب أو البدن في حال الاضطرار .

وقال المالكية : يعفى عن سلس البول والغائط ، وبلل البواسير ، وعما يصيب ثوب أو بدن المرضعة من بول أو غائط رضيعها ، وعما يصيب ثوب أو بدن الجزار ، ونازح المراحيض والطبيب الجراح ، وعن الدم ولو من خنزير شرط أن لا يزيد على مقدار الدرهم ، وعما يخرج من الدمامل ، وعن خرق البراغيث ، وعِدُوا أشياء أخر غير هذه تركناها لأنها قليلة الوقوع .

وقال الحنفية : يعفى عن النجاسة اذا كانت على قدر الدرهم دماً كانت أو غيره، وعن بول وخرق الهرة والفارة حال الضرورة، وعن رشاش البول اذا كان رقيقاً كرؤوس الإبر ، وعما يصيب القصاب من الدم للضرورة ، وعن طين الشوارع ولو كان مخلوطاً بنجاسة غالبة اذا لم ير عين النجاسة ، وبالتالي يعفى عندهم عن النجاسة المخففة ، كبول ما يؤكل لحمه اذا استوعبت ربع التوب أو دون ربع البدن .

وقال الشافعية : يعفى عن كل نجاسة اذا كانت قليلة لا يدركها البصر ، وعن طين الشوارع المختلطة بالنجاسة المخففة ، وعن دود الفاكهة والجبن ، وعن المائعات النجسة التي تضاف على الأدوية والروائح العطرية ، وعن خرؤ الطيور ، وعن شعر قليل نجس من غير الكلب والخنزيز ، وغيرها كما هو مذكور في المطولات .

وقال الحنابلة : يعفى عن الدم والقيح البسيرين ، وعن طين الشوارع الذي تحققت نجاسته ، وعن النجاسة تصبب عين الانسان ، ويتضرر بغسلها .

لبس الحرير

٢ – اتفقوا على ان لبس الحرير واللهب عرم على الرجال في الصلاة وخارجها ، وجائز للنساء ، لقول الرسول ﷺ : • حرم لباس الحرير واللهب على ذكور أمني ، وأحل لإنائهم .

ومن هنا قال الامامية : لا تصح الصلاة بالحرير المحض للرجال ، ولا بالثوب المموه بالذهب ، سواء أكان تكة أو قلنسوة أو جورباً ، حتى ولو كان الذهب خاتماً ، وأجازوا لبس الحرير والصلاة فيه لمرض وفي حال الحرب .

وقال الشافعية : اذا صلى الرجل بالحرير أو عليه يفعل حراماً ، وَلَكَن

صلاته صحيحة . (النووي شرح المهذب ج ٣ ص ١٧٩) .

وم أجد نصا صريحاً لبقية المذاهب على فساد الصلاة أو صحتها بالحرير ، ولكن الحنفية يوافقون الشافعية ، وكذا الحنابلة في إحدى الروايتين على قاعدة عامة ، وهي ان النهي اذا لم يكن من أجل الصلاة ، ولا يعود اليها ، كالنهي عن الغصب، تكون الصلاة ، والحال هذه، صحيحة ، ولكن المكلف يكون فاعلاً للحرام والواجب معا ، وعليه تكون الصلاة بالحرير صحيحة .

ونقل صاحب كتاب (الفقه على المذاهب الاربعة) الاتفاق على ان للمضطر ان يصلي بالحرير ، ولا تجب عليه الإعادة .

إباحة الساتر

٣ - اشترط الامامية أن يكون السائر مباحاً ، فلو صلى بثوب مفصوب
 مع العلم بالغصب تبطل الصلاة ، وهو إحدى الروايتين عن ابن حنبل .

وقالت بقية المذاهب بصحة الصلاة بالمغصوب ، لأن النهي لا يعود إلى الصلاة كي يمنع من صحتها . وشدد الامامية في أمر الغصب حتى قال بعضهم : اذا صلى بثوب فيه خيط مغصوب ، أو حمل سكيناً أو درهماً مغصوباً ، أو أي شيء فلا تصبح منه الصلاة . ولكنهم قالوا : اذا صلى في المغصوب جهلاً أو نسياناً تصح الصلاة .

جلد ما لا يؤكل لحمه

٤ — انفرد الامامية بالفول بعدم صحة الصلاة في جلد غير مأكول اللحم، وإن دبغ ، ولا في شيء من فضلاته ، كعرفه وريقه ووبره ، ولا في شيء من فضلاته ، كعرفه وريقه ما دام رطباً ، ولو سقطت شعرة واحدة من هرة ونحوها على ثوب المصلي ومضى في الصلاة مع علمه بها تبطل صلاته .

واستثنوا الشمع والعسل ، ودم البق والقمل والبراغيث ، وما اليها مما لا لحم له ، كما استثنوا شعر الانسان وعرقه وريقه .

وقالوا أيضاً ببطلان الصلاة اذاكان في الساتر جزء من حيوان ميت، سواء أكان مأكول اللحم أو غير مأكول، له نفس سائلة أو لا نفس له، مدبوغ الجلد أو غير مدبوغ.

(فرع) اذا انحصر السائر بالثوب المتنجس نجاسة لا يعفى عنها ، بحيث يدور الأمر بين الصلاة بالنجاسة أو عُرياناً فماذا يصنع ؟

قال الحنابلة : يصلي بالثوب المتنجس ، وتجب عليه الإعادة .

وقال المالكية وكثير من الامامية : يصلي به ولا تجب عليه الإعادة .

وقال الحنفية والشافعية : يصلي عريانًا ، ولا يجوز له لبس المتنجس في الصلاة ,

مكان المسلى

المكان المفصوب

ذهب الامامية إلى بطلان الصلاة في المكان المغصوب، وعلى الثوب المغصوب المخصوب المعلم بالغصب . وقال غيرهم : تصح الصلاة ، ويأثم المصلي ، لأن النهي لا يعود اليها ، وإنما يعود إلى التصرف، تماماً كالصلاة بالثوب المغصوب .

وما أبعد ما بين قول المذاهب الاربعة بصحة الصلاة من الغاصب في المال المغصوب، وبين قول الزيدية بأن المالك لا تصلح صلاته في ملكه ما دام مغتصباً في يد الغير ، النهي عن التصرف بالغصب .

وقول الامامية وسط بين الاثنين ، حيث صححوا صلاة المائك والمأذون منه ، وأبطلوا صلاة الغاصب وغير المأذون من المائك . وقد أجاز الامامية الصلاة في الأراضي الواسعة متى يتعذر أو يتعسر على الناس اجتنابها ، وان لم يحصل الإذن من صاحب الملك .

طهارة المكان

وقال الأربعة : يشتر ط طهارة المكان من النجاسات المتعدية، وغير المتعدية، وقال الأربعة : يشتر ط طهارة المكان من النجاسات المتعدية، وغير المتعدية، وقال الأربعة : ٧

أي الرطبة والبابسة . وبالغ الشافعية ، حيث قالوا : نجب طهارة كل ما يمسن ويلاقى بدن المصلي وثيابه ، فإذا احتك بحائط نجس ، او ثوب نجس ، او قبض على نجاسة او قبض على حبل ملقى على نجاسة تبطل الصلاة . واكتفى الحنفية بطهارة موضع القدمين والجبهة فقط . واشترط الامامية طهارة موضع الجبهة خاصة ، أي مكان السجود ، أما نجاسة ما عداها فلا تبطل الصلاة على شريطة ان لا تتعدى إلى بدن المصلى او ثوبه .

الصلاة على الدابة

واشترط الحنفية والامامية ان يكون المكان قارآ ، فلا تصلح الصلاة عندهم على الدابة ، ولا في الأرجوحة، وما إلى ذاك إلا لضرورة،لأن المعذور يصلي حسب قدرته .

وقال الشافعية والمالكية والحنابلة : تصح الصلاة على الدابة عند الأمـــن والقدرة إذا أتي بها كاملة مستوفية الشرائط .

الصَّلاة في الكعبة

قال الامامية والشافعية والحنفية : تجوز الصلاة في جوف الكعبة فريضة ونافلة .

وقال المالكية والحنابلة : تجوز نافلة ولا تجوز قريضة .

صلاة المرأة بجانب الرجل

قال جماعة من الامامية : اذا صلى رجل وامرأة في مكان واحد ، وكانت هي متقدمة عليه أو مساوية له ، ولم يكن بينهما حائل ، أو بعد عشرة أذرع بذراع اليد لا تبطل صلاة من شرع أولاً ، ولا تصح صلاة اللاحق ، وإن شرعا معاً تبطل الصلاتان .

وقال الحنفية: اذا تقدمت المرأة ، أو ساوت الرجل تبطل الصلاة عسلى شريطة ان يكون مكانهما واحداً ، ولا يفصل بينهما حائل قدر ذراع ، وأن لا تكون المرأة مشتهاة ، وإن لا تحاذيه بالساق والكعب، وإن لا تكون في صلاة جنازة ، وإن تكون الصلاة مشتركة ، كأن تقتدي به ، أو يفتديان بإمام واحد .

وقال الشافعية والحنابلة وكثير من الامامية بصحة الصلاة على كراهة ,

مسجد الجبهة

اتفقوا على أن موضع الجبهة يجب أن يكون مستقرآ ، وان لا يرتفع عن موضع الركبتين ارتفاعاً غير معتاد . واختلفوا فيما يصح السجود عليه .

فقال الامامية : لا يجوز السجود إلا على الارض ، أو ما أنبتته مما لا يؤكل ولا يلبس ، فلا يسجد المصلي على الصوف والقطن والمعادن ، ولا ما نبت على وجه الماء ، لأن الماء غير الأرض .

وأجازوا السجود على القرطاس ، لأن مادته من نبات الأرض ، واستدلوا للذهبهم بأن السجود عبادة شرعية نتوقف كيفيته على النص . وأجمع فقهاء المذاهب كافة على صحة السجود على الأرض ، وما أنبتت ، فيقتصر على القدر المثبقن ، ولقول الرسول على الله تم صلاة أحدكم حتى يتوضأ كما أمسر الله ، ثم يسجد ممكنا جبهته من الأرض » . وقوله : « خلقت الأرض مسجداً وطهوراً » .

وقال خباب : شكونا إلى رسول الله حرّ الرمضاء في جباهنا ، فلم يشكنا . ولو كان السجود على الفراش سائغاً لما شكوا . وأجاز الإمامية السجود على القطن والكتان للضرورة .

وقال الأربعة : يجوز السجود على كل نوع حتى حنك العمامة وكورها (١) بشرط أن يكون ظاهراً ، بل أجاز الحنفية السجود على الكف على كراهة ، مع عدم الضرورة .



⁽١) كور العمامة الدور منها المعروف عند العامة ير يالكة ير .

الأذان

الأذان لغة : مطلق الإعلام ، وشرعاً : الإعلام بأوقات الصلاة بألفاظ خاصة. وقد شرع في السنة الأولى من الهجرة النبوية في المدينة المنورة، وسبب تشريعه عند الشبعة أن جبرائيل هبط به من عند الله على الرسول الأعظم ، وعند السنة ان عبد الله بن زيد رأى في منامه من علمه الأذان فعرض رؤياه على النبي فأقرتها .

الأذان سُنة

قال الحنفية والشافعية والامامية : الأذان سنة مؤكدة .

وقال الحنابلة : هو فرض كفاية في القرى والأمصار للصلوات الخمس على الرجال في الحضر دون السقر .

وقال المالكية : يجب كفاية في البلد الذي تقام به الجمعة ، فإذا ترك أهله الأذان قوتلوا على ذلك .

لا يجوز الآذان في موارد

وقال الحنابلة : لا يجوز الأذان للجنازة ولا النافلة ولا الصلاة المنذورة .

وقال المالكية : لا يجوز للنافلة ولا الفائنة ، ولا للجنازة .

وقال الحنفية : لا يجوز للجنازة ولا العيدين ولا الكسوف ولا الاستسقاء ، ولا التراويح والسنن .

وقال الشافعية : لا يجوز للجنازة ولا الصلاة المنذورة ولا النوافل.

وقال الامامية: لا يشرع الأذان إلا في الصلوات اليومية فقط، ويستحب لها قضاء وأداء، بجماعة وفرادى، سفراً وحضراً للنساء والرجال، ولا يجوز لأية صلاة غيرها مستحبة كانت أو واجبة، وإنما يقول المؤذن في الكسوف والعيدين: الصلاة، يكررها ثلاثاً.

شرائط الأذان

اتفقوا على انه يشترط لصحة الأذان الموالاة وتتابع الكلمات ، والترتيب بين الفصول ، وان يكون المؤذن ذاكراً (١) مسلماً عاقلاً ، ويصح الأذان من الصبي المميز . واتفق الجميع على عدم اشتراط الطهارة للأذان .

و اختلفوا فيما عدا ذلك ، فقال الحنفية والشافعية : يصبح الأذان بدون نية ، وقالت بقية المذاهب : لا بد منها .

وقال الحنابلة : يجوز الأذان بغير العربية مطلقاً .

وقال المالكية والحنفية والشافعية : لا يجوز للعربي ان يؤذن بغير العربية ، ويجوز للأعجمي ان يؤذن بلغته لنفسه ولجماعة الأعاجم .

وقال الامامية : لا يجوز قبل دخول وقت الفريضة ما عدا صلاة الفجر ،

⁽١) قال الامامية ؛ يستحب المرأة أن تؤذن لصلائها لا للاعلام ، كما يستحب في صلاة جماعة النساء أن تؤذن إحداهن رتقيم ، ولكن لا تسمع الرجال، وعند الأربعة يستحب لها الاقامة وبكره الأذان.

فقد أجاز الشافعية والمالكية والحنابلة وكثير من الامامية ان يقدم أذان الاعلام على الفجر ، ومنع الحنفية من ذلك ، ولم يفرقوا بين الفجر وغير هـــا وهو الأحوط .

صورة الأذان

الله أكبر – ٤ مرات عند الجميع (١) أشهد أن لا إله إلا الله – مرتان عند الجميع أشهد أن لا إله إلا الله – مرتان عند الجميع أشهد أن محمداً رسول الله – مرتان عند الجميع حي على الصلاة – مرتان عند الجميع حي على الفلاح – مرتان عند الجميسع حي على نعير العمل – مرتان عند الامامية فقط الله أكبر – مرتان عند الامامية فقط للله أكبر – مرتان عند الاربعة ، ومرتان عند الامامية للالمامية الاله إلا الله – مرة واحدة عند الاربعة ، ومرتان عند الامامية

وأجاز المالكية والشافعية التكرار مرتين على أن تكون الثانية سنة ، أي أن الأذان لا يبطل بالاكتفاء بالواحدة ، كما قال الامامية ، وتسمى إعادة . ونقل صاحب كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة) اتفاق الأربعة على استحباب التثويب ، وهو ان يزاد ، الصلاة خبر من النوم ، مرتين بعد ، حي على الفلاح ، ومنعه الامامية (٢)

⁽١) ما عدا المالكية ، فإنهم قالوا : يكبر مرتبن .

⁽٣) قال ابن رشد في بداية المجتهد ج ١ ص ١٠٣ طبعة ١٩٣٥ : ه قال آخرون : لا يقدال الصلاة خير من النوم ، لأن هذا ليس من الأذان المسنون ، وبه قال الشافعي ، وسبب الاختلاف بأب ذلك هل قبل في زمان النبي (ص)أو في زمان عمر ه . وفي كتاب المغني لابن قدامة ج ١ ص ٨٠٤ الطبعة الثائثة : ه قال اسمعق هذا شيء أحدثه الناس . وقال أبو عيمى : هذا التثويب ائذي كرهه أهل العلم ، وهو الذي خرج ابن عمر من المسجد ما صعه » .

الإقامة

تستحب إقامة الصلاة للرجال والنساء ، في الفرائض اليومية ، وتـــأتي الفريضة بعدها مباشرة ، وحكمها حكم الأذان من الموالاة والترتيب والعربية ونحوها . وهذه صورة الاقامة :

الله أكبر — ٢ عند الجميع ما عدا الحنفية . فقد جعلوها أربعاً .

أشهد أن لا إله إلا الله – 1 عند الشافعية والمامية والمالكية والحنابلة ، و ٢ عند الحنفية والمامية أشهد أن محمداً رسول الله – 1 عند الشافعية والمالكية والحنابلة ، و ٢ عند الحنفيسة والامامية ...

حي على الصلاة ... ١ عند الشافعية والمالكية والحنابلة ، و ٢ عند الحنفية والامامية ... حي على الفلاح ... ١ عند الشافعية والمالكية والحنابلة ، و ٢ عند الحنفية والامامية . حي على خير العمل ... ٢ عند الامامية فقط. قد قامت الصلاة ... ٢ عند الحميع ما عدا المالكية ، فهي ١ عندهم ... المالكية ، فهي ١ عندهم ... الله أكبر ... ٢ عند الجميع ... لا إله إلا الله .. ١ عند الجميع ...

وقال جماعة من الامامية : يجوز للمسافر والمستعجل الاكتفاء بواحد من كل قصل من الأذان والإقامة .

فرائض الصلاة وأركانها

تتوقف صحة الصلاة على الطهارة من الحدث والحبث ، والوقت ، والقبلة ، والسائر ، ولا بد من تحقيق هذه الأمور جميعاً قبل الشروع بالصلاة ، وتسمى شروطاً ، وتقدم الكلام عنها مفصلاً ، والصلاة أيضاً أركان وفرائض تتركب منها ، ويؤتى بها حين المباشرة بعملية الصلاة ، وهي كثيرة :

النة

اختلفت المداهب ، بل اختلف فقهاء المدهب الواحد بعضهم مع بعض فيما يجب على المصلي أن ينويه : هل يجب عليه التعيين ، فينوي – مثلاً – أن هذه ظهر أو عصر ، وأنها فرض أو نفل ، وأنها تمام أو قصر ، وأداء أو قضاء ، وما إلى ذلك .

وحقيقة النية كما قدمنا في باب الوضوء عبارة عن قصد الفعل بدافع الطاعة وامتثال أمر الله سبحافه ، أما التعيين وقصد الفرض أو النفل ، والأداء أو القضاء ، فيقع من المصلي حسب قصده ، فإن كان قصد النافلة منذ البدء ، وأتى بها بهذا الدافع تقع نافلة ، وان قصد الفرض ظهراً وعصراً نقع كذلك ، وان لم يقصد شيئاً تقع عبثاً ، ومحال أن لا يقصد ، لأن كل فعل يصدر من عاقل لا

ينفك عن القصد بحال ، سواء عبر عنه بلفظ خاص ، أأم لم يعبر ، وسواء التفت إلى قصده أو لم يلتفت ، ولذا اتفق الجميع على ان التلفظ بالنية غير مطلوب ، كما انه من المحال ايضاً – بحسب المعتاد – ان يقصد الظهر من العصر ، والفرض من النفل ، مع معرفته وتمييزه بين الصلاتين .

ومهما يكن ، فإن الكلام عن النية وأقسامها لم يكن معروفاً بين القدامي الذين أسسوا للدين والشريعة . ومن الخير أن ننقل هنا كلاماً لعالمبن كبيرين : أحدهما من فقهاء السنة، وهو ابن القيم ، والثاني من الامامية ، وهو السيد محمد «صاحب المدارك » .

قال الأولى في كتاب « زاد المعاد » كما في الجزء الأول من كتاب المغني لابن قدامة — ؛ « كان النبي عليه أذا قام إلى الصلاة قال : « الله أكبر » ولم يقل شيئاً قبلها ، ولا تلفظ بالنبة البتة ، ولا قال : أصلي كذا مستقبل القبلة أربع ركعات إماماً أو مأموماً ، ولا قال أداء ولا قضاء ولا فرض الوقت ، وهذه عشر بدع لم ينقل عنه أحد قط بإسناد صحيح ، ولا ضعيف ، ولا استحسته أحد من التابعين ، ولا الأنجة الأربعة » و

وقال الثاني في كتاب و مدارك الأحكام — مبحث النبة أول الصلاة » : و المستفاد من الأدلة الشرعية سهولة الحطب في النية، وان المعتبر فيها قصد الفعل المعين طاعة " لله تعالى ، وهذا القدر أمر لا ينفك منه عاقل متوجه الى ابقاع العبادة ، ومن هنا قال بعض الفضلاء : لو كلّف الله بالصلاة او غيرها من العبادات بغير نية كان تكليفاً بما لا يطاق . وذكر الشهيد في الذكرى ان المتقدمين من علمائنا ما كانوا يذكرون النية في كتبهم الفقهية ، بل يقولون : أول واجبات الوضوء غسل الوجه ، وأول واجبات الصلاة تكبيرة الإحرام ، وكأن وجهه ان القدر المعتبر من النية أمر لا يكاد يمكن الانفكاك عنه ، وما زاد عنه فليس يواجب ، وعا يؤيده ان النية لم يرد لها ذكر في شيء من العبادات على الحصوص يواجب ، وعا يؤيده ان النية لم يرد لها ذكر في شيء من العبادات على الحصوص

وقد خلت الأحاديث الواردة في صفة وضوء النبي عليه وغسله وتيممه من ذلك » .

تكبيرة الإحرام

٢ — لا تتم الصلاة الا يتكبيرة الإحرام ، وسميت بهذا الاسم ، لقول الرسول على الله : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها النكبيرة ، وتحليلها التسليم » ، أي يحرم بها الكلام ، وكل ما يتنافى مع الصلاة ، وبالتسليم يحل للمصلي ما حرم عليه بعد التكبير .

وصيغتها « الله أكبر » ولا يجزي غير ها عند الامامية والمالكية والحنابلة ، وقال الشافعية : يجزي الله أكبر ، والله الأكبر ، مع زيادة الألف واللام في لفظ أكبر . وقال الحنفية : يجزي كل لفظ بهذا المعنى مثل الله الأعظم والله الأجل".

واتفقوا — ما عدا الحنفية — على وجوب النطق بها باللغة العربية ، حتى و لو كان المصلي أعجمياً ، فإن عجز فعليه ان يتعلمها ، فإن عجز عن التعلم ترجم عنها بلغته . وقال الحنفية : يصح الإثبان بها بأية لغة ، مع القدرة على العربية.

واتفقوا على انه يشترط لها كل ما يشترط للصلاة من الطهارة والقبلة والستر وما الى ذلك ، وان يأتي بها حال القيام والاستقرار مع القدرة ، وينطق بها بصوت يسمعه تحقيقاً او تقديراً ان كان به صمم ، وان يقدم لفظ الجلالة على لفظ أكبر ، فلو عكس ، وقال : أكبر الله لا يجزي القيام .

٣ ـ انفقوا على ان القيام واجب في صلاة الفرائض من اول تكبيرة الاحرام الى الركوع ، ويعتبر فيه الانتصاب والاستقرار والاستقلال ، فسلا يجوز له الاعتماد على شيء مع القدرة ، فإن عجز عن القيام صلى قاعداً ، فإن عجز عن الفعود صلى مضطجعاً على جنبه الأيمن كالموضوع في اللحد مرمياً مستقبل القبلة بمقاديم بدنه عند الجميع ما عدا الحنفية ، فإنهم قالوا : من عجز عن القعود يصلي

مستلقياً على ظهره ، ويستقبل القبلة برجليه ، حتى بكون إيماؤه في الركوع والسجود إلى القبلة .

واذا عجز عن الاضطجاع على جنبه الأيمن قال الامامية والشافعية والحنابلة : يصلي مستلقياً على قفاه مومياً برأسه ، فإذا عجز عن الإيماء بالرأس أوماً بجفنه .

وقال الحنفية : اذا انتهى الى هذا الحد سقط عنه فرض الصلاة ، ولكنه يقضى منى عوفي وزال المانع .

وقال المالكية : مثل هذا المريض تسقط عنه الصلاة ، ولا يجب عليه القضاء .

وقال الامامية والشافعية والحنابلة : ان الصلاة لا تسقط بحال ، فإذا عجز عن الإيماء بطرف العين استحضر الصلاة في قلبه ، وحرك لسانه بالذكر والقراءة فإن عجز عن تحريك اللسان تصور ذلك في البال ما دام عقله ثابتاً .

وبالإجمال ان الصلاة تجب على القادر والعاجز ولا تترك بحال ، يؤديها كل مكلف بحسبه ، فمن القيام إلى القعود ، إلى الاضطجاع على الجنب ، إلى الاستلقاء على الظهر ، إلى الإيماء بالطرف ، إلى الحضور في القلب والذهن .

وينتقل كل من القادر والعاجز من حالته التي هو فيها إلى الحالة الاخرى عند حصول سببها ، فإذا عرض للفادر العجز أثناء الصلاة ، او عادت القدرة للعاجز بني على ما سبق ، وأتم حسب مقدرته . فلو صلى الركعة الاولى قائماً ، ثم عجز أتم الصلاة جلوساً، ولو صلاها جالساً ، وقدر في الأثناء أتم الصلاة قائماً .

القر اءة

٤ -- اختلفوا هل تجب الفاتحة في كل ركعة ، او في الركعتين الأوليين
 فقط ، أو تجب عبنا في جميع الركعات ؟ وهل البسملة جزء لا بد منها ، او
 يجوز نركها ؟ وهل كل من الجهر والإخفات في محله واجب او مستحب ؟

وهل تجب السورة بعد الفاتحة في الركعتين الأونيين أو لا ؟ وهل يقوم التسبيح مقام السورة ؟ وهل التكتف مسنون او محرم ؟ إلى غير ذلك .

قال الحنفية : لا تتعين الفائحة في الصلوات المفروضة ، وأي شيء قرأ من القرآن أجزاه لقوله تعالى : « فاقرأوا ما تيسر من القرآن » . (بداية المجتهد ج ١ ص ١٢٢ وميزان الشعراني ، باب صفة الصلاة) . والقراءة إنما تجب في الركعتين الأوليين ، أما في ثالثة المغرب والأخيرتين من العصر والعشاء فإن شاء المصلي قرأ ، وان شاء سبح ، وان شاء سكت . (النووي شرح المهذب ج ٣ مل ٢٦١) .

و يجوز ترك البسملة ، لأنها ليست جزءاً من السورة . ولا يستحب الجهر ولا الإخفات ، والمصلي المنفرد بالخيار إن شاء أسمع نفسه ، وإن شاء أسمع غيره ، وان شاء أسرّ . وليس في الصلاة قنوت الاقي صلاة الوتر . اما التكتف فمسنون وليس بواجب ، والأفضل للرجل ان يضع باطن كفه البمني على ظاهر كفه اليسرى تحت سرته ، وللمرأة ان تضع بديها على ضدرها .

وقال الشافعية : تجب الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الأوليين وغيرها من الركع ، ولا بين الصلاة الواجبة والمستحبة ، والبسلمة جزء من السورة لا تترك بحال ، ويجهر بالقراءة في صلاة الصبح وأوليي المغرب والعشاه ، والإخفات فيما عدا ذلك ، ويستحب القنوت في صلاة الصبح خاصة بعد رفع الرأس من ركوع الركعة الثانية ، كما يستحب قراءة سورة بعد الفاتحة في الرأس من ركوع الركعة الثانية ، كما يستحب قراءة سورة بعد الفاتحة في الرأس من ركوع المركعة الثانية ، كما يستحب قراءة سورة بعد الفاتحة في الرأس من ركوع المركعة الثانية ، كما يستحب الصدر وفوق السرة مما يلي والأفضل وضع باطن بمناه على ظهر يسراه تحت الصدر وفوق السرة مما يلي الجانب الأيسر .

وقال المالكية: تتعين الفاتحة في كل ركعة دون فرق بين الركعات الأوائل والآواخر وبين الفرض والندب كما تقدم عن الشافعية، وتستحب قراءة سورة بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين، والبسملة ليست جزءاً من السورة، بل

يستحب تركها بالمرة ، ويستحب الجهر بالصبح وأوليي المغرب والعشاء والقنوت في صلاة الصبح فقط . أما التكتف عندهم فجائز ، ولكن يندب إرسال البدين في صلاة الفرض .

وقال الحنابلة بوجوب الذائمة في كل ركعة ، واستحباب السورة بعدها في الأوليين ، والجهر بالصبح وأوليبي المغرب والعشاء ، وان البسملة جزء من السورة ، ولكن يخفت بها ولا يجهر ، والقنوت يكون في الوتر لا في غيرها من الصلوات . أما التكتف فسنة للرجل والمرأة ، والأفضل ان يضع باطن يمناه على ظاهر يسراه ، ويجعلهما نحت السرة .

وقد تبين معنا أن التكثف الذي يعبّر عنه فقهاء السنّة بالقبض ، وفقهاء الشيعة بالتكفير ، أي التستير ، لا يجب في مذهب من المذاهب الأربعة .

وقال الامامية: قراءة الفاتحة متعينة في الأوليين من كل صلاة ، ولا يكفي عنها غيرها ، ولا تجب بالذات في ثالثة المغرب، والأخيرتين من الرباعيات، يل يتخير بينها وبين التسبيح ، وهو أن يقول المصلي : « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » ثلاث مرات ، ويكفي مرة واحدة ، وتجب قراءة سورة تامة في الأوليين ، والبسملة جزء من السورة ، ولا يجوز تركها بحال ، ويجب الجهر بالقراءة خاصة دون غيرها من الاذكار في صلاة الصبح ، وأوليي المغرب والعشاء ، والانحفات في الظهرين ما عاد البسملة ، فإن الجهر بها مستحب في الركعتين الأوليين منهما ، وثالثة المغرب والأخيرتين من العشاء ، ويستحب القنوت في الصلوات الحمس كلها ، ومكانه في الركعة الثانية بعد قراءة السورة، وقبل الركوع ، وأقل الجهر ان يسمع القريب منه ، وحد الاخفات أن يسمع الفنوت في موضع بالمهر عمداً بطلت نفسها . ولا جهر على المرأة بإجماع المذاهب ، ولا تخافت دون إسماع نفسها . وإذا جهر المصلي في موضع الإخفات ، أو أخفت في موضع الجهر عمداً بطلت الصلاة ، وتصح إذا كان عن جهل أو نسيان .

وقال الامامية أيضاً : يحرم قول آمين ، وتبطل الصلاة بها ، سواء أكان

منفرداً أو إماماً أو مأموماً ، لأنه من كلام الناس ، ولا يصلح في الصلاة شي ، من كلامهم . وأجمعت المذاهب الأربعة على استحبابها ، لحديث أبي هربرة أن الرسول عليهم ولا الضالين فقولوا : آمين . ومنع الامامية صحة هذا الحديث .

وذهب أكثر الامامية إلى ان التكتف في الصلاة مبطل لها ، لعدم ثبوت النص ، وقال بعضهم:التكتف حرام ، فمن فعله يأثم ، ولكن لا تبطل صلاته، وقال ثالث : هو مكروه وليس بحرام .

الركوع

انفقوا على أن الركوع واجب في الصلاة، واختلفوا في المقدار الواجب
 منه ، والطمأنينة فيه ، وهي السكون واستقرار جميع الأعضاء حين الركوع .

فقال الحنفية : الواجب مجرد الانحناء كيف انفق ، ولا تجب الطمأنينة .

وقالت بقية المذاهب بوجوب الانحناء إلى أن تبلغ راحتا المصلي إلى ركبتيه، وبوجوب الاطمئنان والاستقرار حين الركوع .

وقال الشافعيةُ والحنفية والمالكية : لا يجب الذكر حين الركوع ، وإنما يسن أن يقول المصلي : « سبحان ربي العظيم » .

وقال الامامية و الحتابلة : التسبيح و اجب في الركوع ، وصراته عند الحنابلة (سبحان ربي العظيم وبحمده) ، أو سبحان ربي العظيم وبحمده) ، أو سبحان الله ثلاثاً . ويستحب عند الامامية ان يضيف بعد التسبيح الصلاة على محمد وآله .

وقال الحنفية : لا يجب الرفع من الركوع والاعتدال واقفاً ، بل يجزيه ان يهوي رأساً إلى السجود على كراهة . وقالت بقية المذاهب بوجوب الرفع والاعتدال ، واستحباب التسميع فيقول : « سمع الله لمن حمده » ، وأوجب الامامية الاطمئنان والاستقرار في هذا القيام .

السجود

٦ اتفقوا على أن السجود يجب مرتين في كل ركعة، وأختلفوا في حده
 هل يجب ان يكون على الأعضاء السبعة بكاملها ، أو يكفي بعضها ؟ والأعضاء
 السبعة هي الجبهة والكفان والركبتان وإبهاما الرجلين ,

قال المالكية والشافعية والحنفية : الواجبالسجود على ألجبهة فقط ، وما عداه مستحب .

وقال الامامية والحنايلة : يجب السجود على الأعضاء السبعة بكاملها ، ونقل عن الحنابلة ضافة الانف إلى السبعة ، فتكون ثمانية .

والحلاف في التسبيح والطمأنينة في السجود كالحلاف في الركوع ، فمن أوجبهما هناك.

وقال الحنفية : لا يجب الجلوس بين السجدتين ، وقالت بقية المذاهب بالوجوب .

التشهاد

٧ – ينقسم التشهد في الصلاة إلى قسمين : الأول هو الذي يقع بعد الركعة الثانية من المغرب والعشاء والظهرين ، ولا يعقبه التسليم . والثاني هو الذي يعقبه التسليم ، سواء أكان في الثنائية أو الثلاثية أو الرباعية .

قال الامامية والحنابلة : ان التشهد الأول واجب ، وقالت بقمة المذاهب :

هو مستحب وليس بواجب .

أما التشهد الأخير فقال الشافعية والامامية والحنابلة بوجويه ، وقال المالكية والحنفية : مستحب وليس بواجب (بداية المجتهدج ١ ص ١٢٥).

صيغة النشهد عند المذاهب : الحنفية :

« التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام »

ه عليك أيها النبي ورحمـــة الله وبركاته ، »

ه السلام علينا وعلى عباد الله الصالحـــين ، »

« أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن »

ه محمداً عبده ورسوله ... ۱۱

المالكية ::

و التحيات لله الزاكبات لله الطيبات الصلوات و لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله ه و يركانه ، السلام علينا وعلى عباد الله و الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده » و لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبسده » و ورسوله »

الشافعية:

التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، »
 السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، »
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد »
 أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا »
 عمدا رسول الله »

١١٣ ﴿ لَفَقَهُ عَلَى المَدَاهِبِ الْخَمِسَةُ ... ٨

الحنابلة :

« التحيات نقه والصلوات والطيبات ، السلام » « عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، » « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، » وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك » « له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم » « صل على محمد ... »

الامامية:

اشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريـــك »
 الهم »
 الهم الهم أن محمد أن محمد أللهم »
 محمد وآل محمد .. »

التسليم

٨ - قال الشافعية والمالكية والحنابلة: التسليم واجب. وقال الحنفية: ليس بواجب (بداية المجتهد ج ١ ص ١٢٦) . واختلف الامامية ، فقال جماعة بالوجوب ، وآخرون بالاستحباب ، ومن القائلين بالاستحباب المفيد والشيخ الطوسي والعلامة الحلي .

وصيغته عند الأربعة واحدة ، وهي « السلام عليكم ورحمة الله » . وقال الحنابلة : يفترض أن يسلم مرتين . واكتفى البقية بالمرة الواحدة .

أما الامامية فقالوا : للتسليم صيغتان : الأولى « السلام علينا وعلى عياد الله الصالحين » والثانية « السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » والواجب إحداهما ، فإن قرأ الصيغة الأولى كانت الثانية مستحبة . وان قرأ الثانية القتصر عليها ووقف

عندها ، أما السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فليس من التسليم في شيء ، وإنما يستحب بعد التشهد .

الرتيب

٩ - يجب الترتيب بين أجزاء الصلاة ، فيقدم تكبيرة الإحرام على القراءة ،
 والقراءة على الركوع ، والركوع على السجود وهكذا .

المرالاة

١٠ – نجب الموالاة والتنابع بين أجزاء الصلاة وأجزاء الأجزاء فيشرع بالقراءة بعد التكبير بلا فاصل ، وبالركوع بعد القراءة ، وهكذا ، ولا يقصل أيضاً بين الآيات والكلمات والحروف .

السهو والشك في الصلاة

اتفقوا على أنَّ من أخلَّ بشيء من واجبات الصلاة عمداً بطلت، وأن من أخل سهواً يجبر الإخلال بسجود السهو حسب التفصيل التاني :

قال الحنفية : ان صورة سجود السهو هي ان يسجد سجدتين ، ويتشهد ويسلم ، ويأتي بالصلاة على النبي والدعاء ، ومحل هذا السجود بعد التسليم ، على شريطة أن يكون الوقت متسعاً ، فمن كان عليه سهو لصلاة الفجر – مثلاً – وطلعت الشمس قبل أن يسجد سقط عنه السجود ، أما سبب سجود السهو فهو ان يترك المصلي واجباً ، أو يزيد ركناً كالركوع والسجود . وإذا سها مراراً يكفيه سجدتان ، لأن التكرار غير مشروع عندهم ، ولو سها في سجود السهو لا سهو عليه . (مجمع الأنهر ج ١ باب سجود السهو) .

وقال المالكية : صورة السجود للسهو هي سجدانان ، وتشهد بعدهما دون دعاء وصلاة على النبي على أما محل هذا السجود فينظر ، فإن كان لنقص فقط ، أو لزبادة ونقص معاً فبأتي به قبل التسليم ، وان كان للزبادة فقط أتى به بعد التسليم . وكذلك ينظر في السبب الموجب ، فإن كان السهو في النقصان وكان المتروك مستحباً فيسجد له سجود السهو ، وان كان المتروك فرضاً من فرائض الصلاة فلا بجبره السجود ، بل لا بد من الإتيان به . وان كان السهو في فرائض الصلاة فلا بجبره السجود ، بل لا بد من الإتيان به . وان كان السهو في

الزيادة كما لو زاد ركوعاً أو ركوعين ، أو ركعة أو ركعتبن فيجبر بسجود السهو .

وقال الحنابلة: يجوز سجود السهو قبل التسليم وبعده ، وصورته سجدتان وتشهد وتسليم ، وسببه زيادة ونقصان وشك ، ومثال الزيادة ان يزيد قياماً او قعوداً ، فمن قعد مكان القيام او قام مكان القعود سجد للسهو . أما النقصان فله عملية خاصة عندهم ، وهي اذا تذكر النقصان قبل الشروع بقراءة الركعة التالية بجب ان يأتي بما سها عنه ، ويسجد للسهو ، وان لم يتذكر حتى شرع بقراءة الركعة التالية مقامها ، وبسجد للسهو . مثال ذلك إذا سها عن الركوع وهو في الركعة الاولى ، وبعد السجود تذكر ، مثال ذلك إذا سها عن الركوع وهو في الركعة الاولى ، وبعد السجود تذكر ، فيأتي بالركوع ثم يعيد السجود ، واذا تذكر بعد ان دخل في الركعة الثانية ، وتصبح الثانية هي الأولى . أما الشك وشرع بالقراءة ، مهمل الاولى كلية ، وتصبح الثانية هي الأولى . أما الشك الموجب لسجود السهو ممثاله ان يشك في ترك الركوع او في عدد الركعات فإنه يبني على المتيقن ويأتي بما شك به ، وبنم الصلاة ثم يسجد للسهو ، ويكفيه سجدتان لجميع السهو ، وان تعدد الموجب . ولا سهو لكثير السهو عندهم .

قال الشافعية : موضع سجود السهو بعد التشهد والصلاة على النبي وقبل التسليم ، أما صفته فكما هي عند المداهب المتقدمة ، وسببه ترك سنة مؤكدة أو زيادة كلام قليل أو قراءة الفاتحة سهواً ، أو الاقتداء بمن في صلاته خلل ، أو شك في عدد الركعات او ترك جزء معين .

أما الامامية فقد فرقوا بين حكم الشك ، وحكم السهو ، وقالوا : لا يعتنى بالشك في شيء من أفعال الصلاة اذا حصل بعد الفراغ منها ، ولا بشك المأموم بعدد الركعات مع ضبط الإمام ، ولا بشك الإمام مع ضبط المأموم ، فيرجع كل منهما إلى ما تذكره الآخر ، ولا عبرة بشك كثير الشك ، ولا بالشك في فعل من أفعال الصلاة بعد الدخول بالغير مما هو مترتب عليه ، فإذا شك في قواءة الفاتحة ، وقد شرع في قراءة السورة ، او شك بالسورة ، وقد ركع ، او شك

بالركوع ، وقد سجد بمضي ولا يلتفت . أما إذا شك قبل الدخول بالغير فيجب عليه التدارك ، فمن شك في قراءة الفائحة قبل الشروع بالسورة أثى بها ، وكذلك يأتي بالسورة إذا شك بها قبل الركوع .

أما سجود السهو فهو لكل زيادة ونقصان ، ما عدا الجهر في مكان الإخفات ، او الاخفات في مكان الجهر فإنه لا يوجب شيئاً ، وما عدا الأركان فإن زيادتها او نقصاتها مبطل على كل حال ، سواء أكان عن سهو او عمد ، والأركان عندهم خمسة : النية ، وتكبيرة الاحرام ، والقيام ، والركوع ، والأركان عندهم خمسة : النية ، وتكبيرة الاحرام ، والقيام ، والركوع ، ومجموع السجدتين في ركعة واحدة . وكل جزء ترك من الصلاة سهواً لا يجبتدراكه بعد الصلاة إلا السجدة والتشهد، حيث يجبقضاؤهما دون سواهما من الأجزاء المنسية ، ويقضيهما بعد الصلاة ثم يأتي بسجود السهو ، وصورته ان يسجد مرتبن ، ويقول في سجوده : « بسم الله وبالله ، اللهم صل على محمد وآل محمد » ثم يتشهد ويسلم ، وبجب تعدد السجود بتعدد السبب الموجب ، ولا على من سها في السهو .

الشك في عدد الركعات

قال الشافعية والمالكية والحنابلة : اذا شك في عدد الركعات ، فلا يدري كم ركعة صلى ، يبيي على المتيقن ، وهو الأقل ، ويأتي بما يم الصلاة .

وقال الحنفية : اذا كان شكه في الصلاة لأول مرة في حباته أعاد الصلاة من أولها ، وان كان قد سبق له ان شك في صلاته من قبل ، تأمل وفكر ملياً ، وعمل بغلبة ظنه ، فإن بقي على الشك بني على الأقل أخذاً باليقين .

وقال الامامية: اذا كان الشك في الصلاة الثنائية كصلاة الصبح وصلاة المسافر والجمعة والعيدين والكسوف، أو في صلاة المغرب، أو في الأوليين من العشاء والظهرين، أن كان الامر كذلك فالصلاة باطلة يجب استئنافها من الاول، أما أذا شك في الزائد عن الاثنتين في الصلاة الرباعية فيصلي صلاة الاحتياط بعد أن

يم الصلاة ، وقبل أن يأتي بالمنافي. ومثال ذلك أن يشك بين الاثنتين بعد إكمال السجدتين وبين الثلاث فيهي على الأكثر ، ويتم الصلاة ، ثم بحتاط بركعتين جالساً ، أو ركعة قاعاً ، واذا شك بين الثلاث والأربع يبني على الأربع ، ويتم الصلاة ، ويحتفظ بركعة قاعاً ، أو ركعتين جالساً ، وأذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع بهي على الأربع ، ويأتي بركعتين قائماً ، وأذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع بهي على الأربع ، ويأتي بركعتين قائماً ، وركعتين جالساً .

وقد عللوا ذلك بالاحتفاظ بحقيقة الصلاة ، والابتعاد عن الزيادة والنقصان، ويتضح مرادهم بهذا المثال : فمن شك بين الثلاث والأربع ، وبني على الأربع ، وأتى بركعة مستقلة بعد الصلاة فإن كانت صلاته تامة تكون الركعة المستقلة نافلة ، وان كانت صلاته ناقصة تكون الركعة متممة لها . ومهما يكن ، فإن صلاة الاحتياط بهذا النحو نما انفرد به الامامية .

وهذه العملية تنحصر عند الإمامية بالصلوات المفروضة ، وبالظهرين والعشاء بصورة أخص . أما النافلة فيتخبر المصلي بين البناء على الأقل او الأكثر . إلا اذا كان مفسداً للصلاة . كما لو شك بين الاثنتين والثلاث مع العلم ان النافلة ثنائية ففي هذه الحال ببني على الأقل ، والأفضل البناء على الأقل مطلقاً في الصلوات المستحبة . ولو شك في عدد ركعات الاحتباط بني على الاكثر إلا ان يكون الاكثر مبطلاً فيبني على الأقل . وقال بعض الإمامية : يتخبر بين البناء على الأقل ، والبناء على الأكثر .

صلاة الجمعة

وجوبها

أجمع المسلمون كافة على وجوب صلاة الجمعة ، لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع » . وللأحاديث المتواترة من طريق السنة والشيعة .

واختلفوا : هل يشترط في وجوبها وجود السلطان ، أو من يستنيبه لها ، أو انها واجية على كل كالكالي؟

قال الحنفية والامامية : يشترط وجود السلطان او نائبه ، ويسقط الوجوب مع عدم وجود أحدهما . واشترط الامامية عدالة السلطان ، وإلا كان وجوده كعدمه ، واكتفى الحنفية بوجود السلطان ولو غير عادل .

ولم يعتبر الشافعية والمالكية والحنابلة وجود السلطان ، وقال كثير من الامامية : إذا لم يوجد السلطان او نائبه ووجد فقيه عادل يخير بينها وبين الظهر مع ترجيح الجمعة (١) .

 ⁽١) قال الشهيد الثاني في كتاب اللمعة ج ١ باب الصلاة الفصل السادس : أن وجوب الحمعة حال غيبة الامام ظاهر عند أكثر العلماء ... ولولا دعوى الاجماع على عدم الوجوب العيني لكان القول به في غاية القوة ، فلا أقل من التخيير بينها وبين الظهر مع رجحان الحمعة .

شروطها

اتفقوا على أنه يشترط في صلاة الجمعة ما يشترط في غيرها من الطهارة والستر والقبلة ، وأن وقتها من أول الزوال الى أن يصير ظل كل شيء مثله ، وأنها تقام في المسجد وغيره ما عدا المالكية فإنهم قالوا : لا تصح إلا في المسجد .

واتفقوا على انها تجب على الرجال دون النساء ، وان من صلاها تسقط عنه الظهر ، وانها لا تجب على الأعمى ، وانها لا تصح إلا جماعة ، واختلفوا في العدد الذي تنعقد به الحماعة ، فقال المالكية : أقله (١٢) ما عدا الامام . وقال الامامية : (٤) غير الامام . وقال الشافعية والحنابلة : (٠٤) مع الامام . وقال الحنفية : (٥) ، وقال بعضهم : (٧) .

واتفقوا على عدم جواز السفر لمن وجبت عليه الجمعة ، واستكمل الشروط بعد الزوال قبل ان يصليها ، ما عدا الحنفية فإلهم قالوا بالجواز .

الخطبتان

اتفقوا على إن الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة ، وان مكانهما قبل الصلاة، وفي الوقت لا قبله , واختلفوا في وجوب الفيام حال الخطبتين فقال الامامية والشافعية والمالكية : يجب , وقال الحنفية والحنابلة ; لا يجب .

أما كيفيتها فقال الحنفية : تتحقق الحطبة بأقل ما يمكن من الذكر فلو : قال : « الحمد لله ، او أستغفر الله » أجزأه ، ولكن يكره الاقتصار على ذلك .

وقال الشافعية : لا بد في كل من الخطبتين من حمد الله ، والصلاة على النبي ، والوصية والتقوى ، وقراءة آية في إحداهما على الأقل ، وكونها في الأولى أفضل ، والدعاء للمؤمنين في الثانية .

وقال المالكية : يجزي كل ما يسمى خطبة في العرف على ان تكون مشتملة على تحدير او تبشير . وقال الحنابلة : لا بد من حمد الله والصلاة على النبي ﷺ، وقراءة آبة ، والوصية بالتقوى .

وقال الامامية : بجب في كل خطبة حمد الله والثناء عليه ، والصلاة على النبي وآله ، والوعظ ، وقراءة شيء من القرآن ، وان يزيد في الحطبة الثانية الاستخفار ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات .

وقال الشافعية والامامية : يجب على الحطيب ان يفصل بين الحطبتين بجلسة قصيرة , وقال المالكية والحنفية : لا يجب ، بل يستحب .

وقال الحنابلة : يشترط في الحطبة أن تكون بالعربية مع القدرة .

وقال الشافعية : تشترط العربية اذا كان القوم عرباً ، أما اذا كانوا عجماً فله ان يخطب بلغتهم ، وان كان يحسن العربية .

وقال المالكية : بجب ان يخطب بالعربية ، وان كان القوم عجماً ، لا يفهمون شيئاً من العربية ، فإذا لم يوجد فيهم من بحسن العربية سقطت عنهم صلاة الجمعة .

وقال الحنفية والامامية : ليست العربية شرطاً في الحطية .

كيفية الصلاة

صلاة الجمعة ركعتان كصلاة الصبح . وقال الامامية والشافعية : يستحب ان يقرأ في الركعة الاولى الجمعة ، وفي الثانية المنافقين بعد الحمد في كل من الركعتين .

وقال المالكية : يقرأ في الأولى الجمعة ، وفي الثانية الغاشية .

وقال الحنفية : يكره تعيين سورة بالخصوص .

صلاة العيدين

اختلفوا في صلاة العيدين: الفطر والأضحى، هل هي واجبة أو مستحبة؟
قال الامامية والحنفية: تجب عيناً بشرائط صلاة الجمعة، ولو فقدت
الشرائط أو بعضها إسقط الوجوب عند الطرفين، إلا ان الامامية قالوا: اذا فقدت
شروط الوجوب يؤتى بها على سبيل الاستحباب جماعة وفرادى، مفرأ وحضراً.

وقال الحنابلة : هي فريض كفاية . وقال الشافعية والمالكية : هي سنة مؤكدة .

ووقتها من طلوع الشمس الى الزوال عند الامامية والشافعية . ومن ارتفاع الشمس قدر رمح الى الزوال عند الحنابلة .

وقال الامامية : تجب الحطبتان هنا تماماً كما في الجمعة ، وقالت بقية المذاهب بالاستحباب. واتفق الجميع على ان مكانها بعد الصلاة ، بخلاف خطبتي الجمعة فإنهما قبلها .

وقال الامامية والشافعية : تصح فرادى وجماعة . وقالت بقية المذاهب : تجب الجماعة في صلاة العيد .

أما كيفيتها عند المذاهب فركعتان على النحو التالي :

الحقية

ينوي ، ثم يكبر تكبيرة الاحرام ، ثم بثني على الله ، ثم يكبر ثلاثاً ، ويسكت بعد كل تكبيرة بمقدار ثلاث تكبيرات ، ولا بأس بأن يقرل : لا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة ، ثم يركع ويسجد ، ويبدأ الثانية بالفاتحة ثم سورة ، ثم يأتي بثلاث تكبيرات ، ويركع ويسجد ، ويتم الصلاة .

الشافعية

يكبر تكبيرة الاحرام ، ويدعو دعاء الاستفتاح (۱) ثم يكبر سبعاً ، ويقول سراً بين كل تكبيرتين : « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ه ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة ، وسورة (ق) ، ثم يركع ويسجد ، ويقوم للركعة الثانية ، ويكبر للقيام ، ويزيد خمس تكبيرات ، يفصل بين كل اثنتين منها بقراءة : وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبره ، ثم يقرأ الفاتحة ، وسورة و اقتربت ه ثم يتم الصلاة ...

الحنابلة

يقرأ دعاء الاستفتاح ، ثم بكبر ست تكبيرات ، ويقول بين كل تكبير تين سرّاً : « الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً » ثم يتعوذ ويبسمل ، ويقرأ الفاتحة وسورة سبح باسم ربك ، ثم يتم الركعة ويقوم للثانية ، ويكبر خمس تكبيرات غير

 ⁽۱) دعاء الافتتاح أو الاستفتاح عند السنة هو قول n سيحافك اللهم و بحمك و تبارك أسمك و تعالى جدك و لا إله غيرك a .

التكبيرة للقيام ، ويقول بين كل تكبيرتين ما تقدم ثم يبسمل ويقرأ سورة الغاشية ، ثم يركع ، ويتم الصلاة .

المالكية

يكبر نكبيرة الاحرام ، ثم ست تكبيرات ثم يقرأ الفاتحة وسورة الأعلى ، ويركع ويسجد ، ويقوم للثانية ، وبكبر لها ، وبأتي بعد تكبيرة القيام بخمس تكبيرات ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة الشمس أو نحوها ، وبتم الصلاة .

الامامية

يكبر للاحرام ، ويقرأ الفاتحة وسورة ، ثم يكبر خمس تكبيرات ويقنت بعد كل تكبيرة ، ثم يركع ويسجد ، فإذا قام للثانية قرأ الفاتحة وسورة ، وكبر أربع تكبيرات ، ويقنت بعد كل تكبيرة ، ثم بركع ، زيتم الصلاة .

3-191626

صلاة الكسوف والخسوف

قال الأربعة: صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر سنة مؤكدة، وليست واجبة. وقال الإمامية: هي فرض عيني على كل مكلف. وليس لها صورة خاصة عند الحنفية، بل يأتي بركعتين، كهيئة النفل في كل ركعة فيام واحد ور كوع واحد والمصلي ان يصليها ركعتين، وله ان يصلي اربعاً او اكتر.

أما صورتها عند الحنابلة والشافعية والمالكية فركعتان ، في كل ركعة فيامان وركوعان : يكبر ويقرأ الفاتحة وسورة ، ثم يركع ، ويقف ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة ، ثم يركع ويسجد ، ويقوم للثانية ، كما فعل في الأولى ، ويتم الصلاة . ويجوز ان يأتي بركعتين كهيئة النفل .

وتصح عند الكل جماعة وفرادى ، واستثنى الحنفية صلاة خسوف القمر فإنهم قالوا : لا تشرع فيها الجماعة ، بل تؤدى وحداناً في المنازل .

أما وقتها فقد اتفق الجميع على انه من حين الابتداء إلى تمام الانجلاء ما عدا المالكية فإنهم قالوا : يبتدىء وقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى الزوال .

وقال الحنفية والمالكية : يندب صلاة الركعتين عند الفزع من الزلزال والصواعق والظلمة والوباء وكل مخوف .

وقال الحنابلة : لا يندب إلا للزلزال .

و اتفقوا على أنه لا أذان ولا إقامة لهذه الصلاة ، بل ينادي المنادي « الصلاة » يكررها ثلاثاً عند الإمامية ، وعند غيرهم « الصلاة جامعة » .

وقال الامامية: أن كسوف الشمس وخسرف القمر، والزلزلة، وجميع الأخاويف السماوية، كالظلمة العارضة والحمرة الشديدة، والرياح العظيمة، والصيحة، كل واحدة من هذه، وما اليها سبب لوجوب الصلاة عيناً.

واذا وقعت جماعة نحمل الامام عن المأموم الفراءة خاصة كالبومية . أمسا وقت الكسوف والحسوف فمن حين الابتداء إلى حين الانجلاء كما قدمنا ، فمن لم يصلّها في هذا الوقت أتى بها قضاء . أما الزلزلة وغيرها من الآبات المخوفة فليس لها وقت معين ، بل تجب المبادرة اليها حين حصولها ، فإن لم يبادر أتى بها أداء مدة العمر . أما كيفيتها فعلى هذا النحو :

يكبر للاحرام ، ثم بقرأ الحمد وسورة ، ثم يركع ، ويرفع رأسه ، ويقر الحمد وسورة ثم يركع ، وهكذا حتى يتم خمساً ، فيسجد بعد الركوع الخامس سجدتين ، ثم يقوم للركعة الثانية ، ويقرأ الحمد وسورة ، ثم يركع ، رهكذا إلى الركوع الخامس من الركعة الثانية ، فيسجد بعده سجدتين ، ويتشهد ويسلم ، فيكون المجموع عشرة ركوعات ، وسجدتين بعد الركوع الخامس من الركعة الأولى ، وسجدتين بعد الركوع الحامس من الركعة الأولى ، وسجدتين بعد المحموم عشرة ركوعات ، وسجدتين بعد الركوع الحامس من الركعة الأولى ، وسجدتين بعد المحموم من الثانية .

صلاة الاستسقاء

صلاة الاستسقاء ثابتة بنص الكتاب والسنة وقيام الإجماع ، قال تعالى : « وإذ استسقى موسى لقومه ..» « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً » .

وجاء في الحديث أن أهل المدينة أصابهم قحط ، فبينا رسول الله على المحلف على الله على الكراع والنساء ، فادع الله ان يسقينا ، يخطب ، إذ قام اليه رجل ، فقال : هلك الكراع والنساء ، فادع الله أن يسقينا ، فمد رسول الله على يديه ودعا ، قال أنس ، وكانت السماء كالزجاجة ، فهاجت ربح ، ثم أنشأت سحاباً ، ثم اجتمع ، وأرسلت السماء خيراتها ، فخوجنا نخوض الماء برحتى أتينا منازلنا ، فلم تزل تمطر إلى الجمعة الأخرى ، فقام اليه الرجل ، وقال : يا رسول الله تهدمت البيوت ، واحتبس الركبان ، فادع الله الرجل ، وقال : يا رسول الله تهدمت البيوت ، واحتبس الركبان ، فادع الله على المدينة كالإكليل .

أما سبب هذه الصلاة فالجدب ، وقلة الأمطار وغور الأنهار وقد اتفقوا على انه اذا تأخر السقي بعد الصلاة يستحب تكرارها ، وان يصام لها ثلاثة أيام ، وان يخرج الناس مشاة خاشعين متضرعين ، ومعهم النساء والأطفال والشيوخ والعجائز والدواب ، ليكون ذلك أدعى لرحمة الله .

واتفقوا على أنها تصح جماعة وفرادى ، وانه لا أذان لها ولا إقامة ، وانه

يستحب للامام ان يخطب بعد الصلاة . أما كيفيتها فقد اتفقوا على انها ركعتان تؤديان ⁷ا تزدى صلاة العيد حسيما هي عند كل مذهب ما عدا المالكية والحنفية فإنهم قالوا : هي كصلاة العيد إلا انه لا يكبر فيها التكبير ات الزائدة .

وقال الامامية : يستحب ان يقنت بعد كل تكبيرة بدعاء يتضمن الاستعطاف وسؤال الرحمة وإنزال الغيث .

وقال الأربعة : ان مثل هذا الدعاء يقوله الحطيب بعد الصلاة وفي أثناء الحطبة ، لا في الصلاة .



صلاة القضاء

اتفقوا على ان من فاتته فريضة بجب عليه قضاؤها ، سواء أتركها عمداً ، او سهواً ، او جهلاً ، او لنوم ، وانه لا قضاء على الحائض والنفساء مع استيعاب الوقت ، حيث تسقط الصلاة عنهما رأساً ، واذا لم تجب أداء لم تجب قضاء ، واختلفوا في المجنون والمغمى عليه والسكران .

قال الحنفية : يجب القضاء على من غاب عقله بمسكر محرم ، كالحمر ونحوه. أما المغمى عليه والمجنون فتسقط عنهما الصلاة بشرطين : الأول ان يستمسر الاضماء والجنون أكثر من خمس صلوات ، أما اذا استمر خمس صلوات فأقل فعليه القضاء . الثاني ان لا يفيق مدة الجنون والاغماء في وقت الصلاة ، فإن أفاق ، ولم يصل وجب عليه القضاء .

وقال المالكية : يقضي المجنون والمغمى عليه ، أما السكران فان كان قد مكر بحرام فعليه القضاء ، وإن كان بحلال ، كن شرب لبناً حامضاً فسكر فإنه لا يقضى .

وقال الحنابلة : يقضي المغمى عليه والسكران بحرام ، ولا يقضي المجنون . وقال الشافعية : لا يقضي المجنون اذا استغرق جنونه جميع وقت الصلاة ، وكذلك المغمى عليه والسكران إذا لم يكن السكر والاغماء بسببهما ، وإلا وجب عليهما القضاء .

وقال الامامية : يجب القضاء على شارب المسكر مطلقاً ، سواء أشربه عالماً أو جاهلاً او مختاراً ، او مضطراً او مكرهاً ، أما المجنون والمغمي عليه فلا قضاء عليهما .

كيفية القضاء

قال الحنفية والإمامية : من فاتنه فريضة فعليه ان يقضيها كما فاتنه دون تغيير وتبديل ، فمن كان عليه صلاة تامة ، واراد قضاءها ، وهو في السفر قضاها تماماً ، ومن كان عليه صلاة قصر ، واراد قضاءها في الحضر قضاها قصراً ، وكذلك بالنسبة إلى الجهر والاخفات ، فإذا قضى صلاة العشاءين في النهار جهر ، وإذا قضى الظهرين في الليل أسر .

وقال الحنابلة والشافعية : من أراد قضاء ما عليه من صلاة القصر ، فإن كان في الحضر قضاها قصراً كما فاتته ، أما اذا كان في الحضر فيجب ان يقضي القصر تماماً . هذا بالنسبة إلى عدد الركعات ، أما بالنسبة إلى السر والجهر فقال الشافعية : من قضى الظهر في الليل يجب عليه ان يجهر ، ومن قضى المغرب في النهار يجب عليه ان يجهر ، ومن قضى المغرب في النهار يجب عليه ان يخفت . وقال الحنابلة : يسر في الفائنة مطلقاً سرية كانت او جهرية قضاها في الليل او في النهار ، إلا اذا كان إماماً ، وكانت جهرية ، وقضاها في الليل او في النهار ، إلا اذا كان إماماً ، وكانت جهرية ،

واتفقوا — ما عدا الشافعية — على وجوب الترتيب بين الفوائت ، فيقضي السابقة قبل اللاحقة ، فلو فاتته مغرب وعشاء صلى المغرب قبل العشاء ، كما هي الحال في الأداء .

وقال الشافعية : الترتيب بين الفوائت سنة ، وليس بواجب ، فمن صلى العشاء قبل المغرب صحت صلاته .

الاستنابة في العبادة

اتفقوا جميعاً على ان الاستنابة في الصوم والصلاة عن الأحياء لا تصع بحال، سواء، كان المستناب عنه قادراً او عاجزاً . وقال الامامية : تصح الاستنابة فيهما عن الأموت ، وقال الأربعة : لا تصح عن الاموات كما لا تصح عن الاحياء .

واتفقوا على ان الاستنابة في الحج تجوز عن الاحياء مع عجز المستناب عنه ، وتجوز عن الأموات أيضاً بطريق أولى ، ما عدا المالكية فإنهم قالوا : لا أثر للاستنابة عن الاحياء ولا عن الأموات .

وانفرد الإمامية بأنهم أوجبوا على الولد ان يقضي عن أبيه ما فاته من الصلاة والصوم ، ولكن اختلفوا فيما بينهم ، فمنهم من قال : يجب ان يقضي عنه كل ما فاته ولو عمداً ، ومنهم من قال : يقضي عنه ما فاته لعذره من مرض ونحوه ، وآخرون قالوا : لا يقضي عنه إلا ما فاته في مرض الموت ، وبعضهم قال : يقضي عن أمه أيضاً كما يقضي عن ابيه .

صلاة الجماعة

أجمع المسلمون كافة على ان صلاة الجماعة من شعائر الإسلام وعلاماته ، وقد داوم على إقامتها رسول الله على والحلفاء والأثمة من بعده ، وقد اختلفوا : هل هي واجبة أو مستحبة ؟

قال الحنابلة : تجب عيثاً على كل فر د مع القدرة ، ولكن اذا تركها ، وصلى منفرداً أثم ً وصحت صلاته .

وقال الإمامية والحنفية والمالكية وأكثر الشافعية : لا تجب عيناً ولا كفاية ، وأنما تستحب استحباباً مؤكداً .

وقال الإمامية : تشرع الجماعة في الصلوات الواجبة ، ولا تشـرع في المستحبة الا في الاستسقاء والعيدين مع فقد الشروط . وقال الأربعة : تشرع مطلقاً في الواجبة والمستحبة .

شروطها

يشترط لصحة الجماعة شروط :

١ - الإسلام بالاتفاق.

٢ – العقل بالاتفاق .

٣ — العدالة عند الإمامية والمالكية والحنابلة في احدى الروايتن عسن الامام احمد . واستدل الامامية بقول النبي عليه : لا تؤم امرأة رجلاً ، ولا فاجر مؤمناً ، وبإجماع أهل البيت ، وبأن إمامة الصلاة تشعر بالقيادة ، والفاسق لا يصلح لها بحال . ولكنهم قالوا : من وثق برجل فصلى خلفه ، ثم تبين انه فاسق فلا تجب عليه الإعادة .

٤ ــ الذكورية فلا يصبح أن تكون الانهى إماماً للرجال ، ويصبح أن يأتم بها النساء عند الجميع ما عدا المالكية ، فإنهم قالوا : لا تكون المرأة اماماً حتى الأمثالها .

البلوغ شرط عند المالكية والحنفية والحنابلة . وقال الشافعية : يصح الاقتداء بالصبي المميز . وللامامية قولان احدهما ان البلوغ شرط، والثاني صحة امامة المميز اذا كان مراهقاً .

٦ ـــ العدد . اتفقوا على ان اقل ما تنعقد به الجماعة في غير صلاة الجمعة .
 اثنان احدهما الامام .

ان لا يتقدم المأموم في الموقف عند الكل ما عدا المالكية ، فأنهم
 قالوا : لا تبطل صلاة المأموم ولو تقدم على الامام .

۸ — اتحاد المكان وعدم الحائل. قال الامامية: لا يجوز تباعد المأموم عن الامام بما لم تجر به العادة الا مع اتصال الصفوف ، ولا تجوز الجماعة مع وجود حائل يمنع المأموم الذكر من مشاهدة الامام ، أو مشاهدة من يشاهده مسن المقتدين به ، ما عدا المرأة ، حيث يصح ان تقتدي بالرجل مع وجود الحائل إذا لم تشتبه عليها أفعال الامام .

وقال الشائعية : لا مانع من ان يكون بين الامام والمأموم مسافة تزيد على ثلاث مئة ذراع بشرط ان لا يكون هناك حائل.

وقال الحنفية : اذا اقتدى رجل في داره بإمام المسجد ، فإن كانت ملاصقة

للمسجد بحيث لا يفصل بينهما الا الحائط تصح الصلاة ، اذا لم يشتبه على المأموم حال الإمام ، اما اذا كانت الدار منفصلة عن المسجد بطريق أو نهر فلا يصح الاقتداء .

وقال المالكية : لا يمنع اختلاف المكان من صحة الاقتداء . فإذا حال بين الامام والمأموم طريق أو نهر أو جدار فالصلاة صحيحة ما دام المأموم متمكناً من ضبط الإمام .

٩ – لا بد من نية الاقتداء في حق المأموم بالانفاق .

١٠ – اتحاد صلاة المأموم والامام . اتفقوا على ان الاقتداء لا يصبح اذا اختلفت الصلاتان في الأركان والافعال ، كاليومية مع صلاة الجنازة أو العبد ، واختلفوا فيما عدا ذلك .

ققال الحنفية والمالكية : لا يصح ان يقتدي من يصلي الظهر بمــــن يصلي العصر ، ولا من يصلي قضاء بمن يصلي أداء ، وبالعكس .

وقال الامامية والشافعية : يصبح في كل ذلك . وقال الحنابلة : لا يصبح ظهر خلف عصر ، ولا عكسه ، ويصبح ظهر قضاء خلف ظهر أداء .

11 – إتقان القراءة ، فلا يجوز لمن يحسن القراءة ان يأتم بغير المحسن بالاتفاق ، واذا اقتدى المحسن بغيره بطلت صلاة المؤتم خاصة عند الجميع ما عدا الحنفية، فإنهم قالوا : تبطل الصلاتان معاً . ولهم وجه وجبه لأن على الأمي ان يأتم بالقارىء الصحيح مع القدرة ، وليس له ان يصلي منفرداً ، حيث يمكنه أداء الصلاة بقراءة صحيحة ، ولو بواسطة الجماعة .

المتابعة

انفقوا على ان للمتوضىء ان يقتدي بالمتيمم ، وان على المأموم ان يتابع الامام في قراءة الأذكار ، كسبحان ربي العظيم، وسبحان ربي الأعلى، وسمع الله لمن

حمده , واختلفوا في وجوب متابعته بالقراءة .

قال الشافعية : يتابعه في الصلاة السرية لا الجهرية ، وتجب قراءة الفاتحة على المأموم فيجميع الركعات .

وقال المالكية ؛ ان يقرأ المأموم في السرية ، ولا يقرأ في الجهرية .

وقال الإمامية : أن القراءة لا تجب في الركعتين الأوليين وتجب في ثالثة المغرب والأخيرتين من الظهرين والعشاءين .

واتفق الجميع على وجوب متابعة المأموم لإمامه بالأفعال ، ولكن اختلفوا في تفسير المتابعة .

فقال الامامية : معنى المتابعة ان لا يتقدم فعل المأموم على الامام ، ولا يتأخر تأخراً فاحشاً ، ولا بد ان يقارنه أو يتأخر قليلاً .

وقال الجنفية : أنتحقن المتابعة بالمقارنة ، وبتعقيب فعل المأموم لفعل الامام مباشرة ، وبالتراخي ، فلو ركع المأموم بعد ان رفع الامام رأسه من الركوع ، وقبل ان يهبط للسجود فإنه يكون متابعاً له في الركوع .

وقال المالكية : ان معنى المتابعة ان يكون فعل المأموم عقب فعل الامام ، فلا يسبقه ولا يساويه ولا يتأخر عنه تأخراً فاحشاً بحيث يركع المأموم قبل ان يرفع الامام رأسه من الركوع .

وقال الحنابلة: المتابعة أن لا يسبق المأموم الامام بفعل من أفعال الصلاة ، ولا يتأخر عنه بشيء من أفعالها بأن لا يركع المأموم بعد انتهاء الامام من الركوع ، ولا ينتهي الامام منه قبل ان يبدأ به المأموم . اذا جاء المصلي بعد ان دخل الامام في الصلاة ، وكان قد سبقه بركعة أو أكثر ، فقد انفقوا على انه ينوي الجماعة ، ويمضي مع الامام هل يجعله أول صلاته أو آخرها ؟ – مثلاً – لو أدرك مع الامام الركعة الاخيرة من المغرب ، وصلاها معه يبقى عليه ركعتان لا بد من إنيائهما ، ولكن هل تكون الثالثة التي أدركها مع الامام ثالثة بالنسبة إلى المأموم ، كما هي ثالثة للامام ، وتكون الزكعتان الباقيتان أوليين ، او ان الركعة الأخيرة التي ادركها مع الامام تكون أولى بالنسبة للمأموم ، ثم يأتي بالثانية والثالثة ؟

قال الحنفية والمالكية والحنابلة : ان ما يدركه المأموم مع الامام تكسون آخر صلاة المأموم ، فإذا أدرك الركعة الاخيرة من المغرب يحسبها أخيرة لصلاته أيضاً ، ويأتي بعدها بركعة يقرأ فيها الحمد وسورة ، ويتشهد ، ثم يأتي بركعة يقرأ فيها الحمد وسورة ، ويتشهد ، ثم يأتي بركعة يقرأ فيها الحمد وسورة . وبكلمة يصلي في مثل هذه بتقديم الثالثة على الأوليين ، ويكون ما أداه مع الامام آخر صلاته ، وما يصليه بعد الامام أول صلاته .

وقال الشافعية والامامية : ما يدركه المأموم مع الامام يحسب أول صلاته لا آخرها ، فلو أدرك ركعة من المغرب صلاها مع الامام ، واحتسبها أولى ، وقام إلى الثانية ، وتشهد بعدها ، ثم يأتي بالثالثة ، وتكون هي آخر صلاته .

الأحق بالإمامة

قال الحنفية : اذا اجتمع عديد من الرجال للصلاة قدم الأعلم بأحكامها ، ثم الأقرأ ، فالأورع ، فالأقدم إسلاما ، فالأكبر سنا ، فالأحسن خلقا ، فالأجمل وجها ، فالأشرف نسبا ، فالأنظف ثوبا ، فإن استووا في ذلك أقرع بينهم .

قال المالكية : يقدم السلطان أو نائبه ، ثم إمام المسجد ورب المنزل ، ثم الأعلم بأحكام الصلاة ، فالأعلم بالحديث ، فالأعدل ، فالأقرأ ، فالأعبد ،

فالأقدم إسلاماً ، فالأرقى نسباً، فالأحسن خلقاً ، فالأحسن لباساً ، فإن استووا اقرع بينهم .

وقال الحنابلة : يقدم الأفقه الأجود قراءة ، ثم الأجود قراءة فقط ، ثم الأحفظ لأحكام الصلاة، ثم قارىء لا يعلم فقه صلاته، ثم الأكبر سناً، فالأشرف نسباً ، فالأقدم هجرة ، فالأثقى ، فالأورع ، ومع التساوي فالقرعة .

وقال الشافعية: يقدم الوالي ، ثم إمام المسجد ، ثم الأفقه ، فالأقرأ ، فالأزهد ، فالأورع ، فالأقدم هجرة ، فالأسن ، فالأفضل نسباً ، فالأحسن سيرة ، فالأنظف ثوباً وبدناً وصنعة ، فالأحسن صوتاً ، فالأحسن صورة ، فالمتزوج ، فإن تساووا فالقرعة .

وقال الإمامية : اذا تشاحَّ الآئمة رغبة في ثواب الإمامة ، لا لغرض دنيوي رجح من يقدمه المأمومون لترجيح شرعي وغاية دينية ، لا لأغراض دنيوية ، فإن اختلفوا ، فالأولى تقديم الفقيه ، ثم الأقرأ ، ثم الألسن ، ثم من كان به مرجح شرعي .

صلاة السافر

اتفقوا على ان القصر يختص بالرباعية المفروضة ، فتؤدى كل من الظهرين والعشاء ركعتين كالصبح . واختلفوا هل القصر في السفر عزيمة لا يجوز تركه ، او رخصة يخيّر بينه وبين التمام ؟

قال الحنِفية والإمامية : هو عزيمة ، فالقصر متعين .

وقالت بقية المذاهب : بل هو رخصة ، فإن شاء قصر ، وإن شاء أتم .

شروط القصر

وللقصر شروط :

١ حقطع المسافة بالاتفاق ، وهي عند الحنفية (٢٤) فرسخاً ذهاباً فقط ،
 ولا يقصر في أقل من هذه المسافة .

وقال الإمامية : (٨) فراسخ ذهاباً او ملفقة من الذهاب والاياب (١٠) . وقال الحنابلة والمالكية والشافعية : (١٦) فرسخاً ذهاباً نقط ، ولا يضر

 ⁽١) على أن يعود ليومه وليثته ، لأنه يذلك قد شغل سفر ، البوم بكامله ، وقال بعضهم : يقصر أذًا قصد العودة قبل عشرة أيام .

تقصان المسافة عن هذا القدار عيلين ، بل قال المالكية : لا مانع من نقصان عمائية أميال :

والفرسخ (۵) كيلومترات و (٤٠) متراً (الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ مبحث شروط القصر) .

وعلى هذا تكون المسافة عند الحنفية مئة وسبعة كيلومترات ونصف الكيلو وعشرين مترآ، وعند الثلاثة ثمانين كيلومترآ ونصف الكيلو ومئة وأربعين مترآ، وعند الإمامية أربعين كيلومترآ وثلاثمئة وعشرين مترآ.

٢ — ان يقصد المسافة بشمامها من أول سفره بالاتفاق ، ونية التابع كالزوجة والخادم والأسير والجندي تتبع نبة الآمر بشرط ان يعلم المأمور بنية آمره وقائده ، فلو جهلها يبقى على النمام .

٣ — لا يجوز القصر إلا بعد مفارقة بنيان البلد عند الأربعة .

وقال الامامية : لا يكفي ذلك ، بل لا بد ان تتوارى جدران البلــــد او يخفى أذانه . والحد الذي اعتبروه لابتداء السفر اعتبروه لانتهائه ايضاً ، أي اذا عاد إلى بلده فعليه ان يقصر حتى تظهر الجدران ، او بسمع الأذان .

أن يكون السفر مباحاً ، فلو كان حراماً كأن سافر لسرقة وما اليها فلا يقصر بالاتفاق إلا الحنفية فإنهم قالوا : يقصر على كل حال ولو كان السفر حراماً ، وغاية الأمر إنه يأثم يفعل الحرام .

ه – ان لا يقتدي المسافر بمقيم ، او بمسافر يتم الصلاة ، فإن فعل ذلك وجب عليه التمام عند الاربعة . ولا أثر لهذا الشرط عند الامامية ، فقد اجازوا لمن يتم ان يقتدي بمن يقصر ، وبالعكس على ان يأتي كل بوظيفته ، فإن صلى المسافر خلف المقيم في الظهرين والعشاء صلى معه ركعتين وتشهد معه ، وسلم منفرداً ، وبمضي الامام في صلاته إلى النهاية ، وان صلى المقيم خلف المسافر صلى ركعتين ، ثم أثم ما تبقى من صلاته منفرداً .

٦ - ان ينوي القصر في الصلاة التي يؤديها، فلو صلى ولم ينو القصر صلاها
 تماماً عند الحنابلة والشافعية .

وقال المالكية : تكفي نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ، ولا يلزم تجديدها عند كل صلاة .

وقال الحنفية والإمامية: نية القصر لميست شرطاً في وجوب القصر، فلو لم ينو القصر وجب عليه ان يتمم، لأن الحكم لا يتغير بالنوايا، ولأنه قد نوى السفر منذ البداية، غير أن الامامية قالوا: إذا نوى المسافر الإقامة في مكان، ثم رجع عن نبته يصلي قصراً ما لم يكن قد صلى تماماً، ولو صلاة واحسدة، فلو كان قد صلى صلاة واحدة على التمام، ثم عدل عن الاقامة بقي على التمام،

٧ — ان لا ينوي الاقامة مدة خمسة عشرة يوماً متوالية عند الحنفية ، أو عشرة ايام عند الامامية ، او اربعة ايام عند المالكية والشافعية ، او مدة يجب عليه فيها اكثر من عشرين صلاة عند الحنابلة ، وزاد الامامية انه اذا لم ينو الاقامة ولا عدمها ، وكان متردداً لا يدري متى تقضى حاجته يبقى على القصر إلى ان يقضي عليه ثلاثون يوماً ، وبعدها يجب ان يقصر ، ولو كانت صلاة واحدة .

٨ – ان لا يكون عمل المسافر يستدعي استمرار السفر كالمكاري وبعض التجار الذين تقتضي تجارتهم دوام السفر ، وعدم استقرارهم في بيوتهم مدة الاقامة . وهذا الشرط معتبر عند الحنابلة والامامية فقط دون سائر المذاهب .

٩ ـــ ان لا يكون بيته معه كأهل البوادي الذين لا مسكن لهم ، ويتنقلون في البراري و محل العشب والكلأ . وهذا الشرط صرح به الامامية خاصة .

١٠ – قال الحنفية والحنابلة والمالكية : اذا رجع المسافر عن السفر ، وعزم على العودة إلى المكان الذي أنشأ سفره منه ينظر فإن كان ذلك قبل ان يقطع مقدار مسافة القصر بطل سفره ، ووجب عليه ان يتم ، وان كان قد قطسع

المسافة المحددة شرعاً فإنه يقصر حتى يعود إلى الوطن .

وقال الشافعية : « مهما بدا له الرجوع في اثناء سفره ، فليم » . (الوجيز للغزالي . صلاة المسافرين) . ومعنى هذا ان عليه التمام على كل حال ، ولو قطع المسافة ، لأن ترك التقصيل دليل العموم والشمول .

وقال الامامية: اذا عدل عن السفر ، أو تردد قبل أن يقطع المسافة وجب عليه التمام ، وأن كان قد قطعها وجب القصر ، فاستمرار نيسة السفر شرط ما دام لم يقطع المسافة ، أما بعسد قطعها فيتحقق الموضوع قهراً ، ولا يتوقف وجوده على النية .

واتفق الجميع على ان كل شرط معتبر لقصر الصلاة فهو شرط ايضاً لجواز الإفطار في السفر ، وبعض المذاهب زاد شروطاً اخرى لجواز الإفطار نأتي على ذكرها في باب الصوم ، أما الامامية فلم يزيدوا شيئاً ، وقالوا :

و من أفطر قصر ، ومن قصر أفطر أ.

الجمع بين الصلاتين

يجوز الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء تقديماً وتأخيراً بعذر السفر عند مالك والشافعي وأحمد . وقال أبوحنيقة : لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر السفر بحال .

ومعنى الجمع « تقديماً » ان يجمع الظهرين في وقت الظهر ، ومعنى « تأخير أ» ان يجمعهما في وقت العصر .

الجاهل والناسي

قال الإمامية : من صلى تماماً في السفر متعمداً بطلت صلاته ، وعليه

ان يعيد أداء مع وجود الوقت ، وقضاء في خارجه ، ومن صلى جاهلاً بوجوب القصر فلا يعيد مطلقاً في داخل الوقت ولا في خارجه ، واذا أنم ناسياً ، ثم تذكر وهو في الوقت أعاد ، واذا تذكر خارج الوقت فلا يعيد .

وقال الامامية : من دخل عليه الوقت ، وهو حاضر متمكن من الصلاة ، وسافر قبل ان يصلي وجب ان يصلي قصراً . ولو دخل عليه الوقت ، وهو مسافر ، ولم يصل حتى وصل إلى وطنه او محل إقامته عشرة أيام فعليه أن يصلي تماماً ، فالمعول على حال الأداء لا حال الوجوب .



ميطلات الصلاة

تبطل الصلاة بأمور :

الكلام ، وأقله ما كان مركباً من حرفين ولو مهملين لا معنى لهما ،
 وكذا الحرف الواحد إذا كان مفهماً مثل (ق) فعل أمر من وقى ، ولا تبطل بحرف مهمل لا معنى له ، ولا بصوت يشتمل على حروف غير مقصودة .

ولم يفرق الحنفية والحنابلة في الحكم ببطلان الصلاة بالكلام بين صدوره عمدآوسهوآ.

وقال الإمامية والشافعية والمالكية : لا تبطل الصلاة بالكلام سهواً اذا كان يسيراً بحيث تبقى صورة الصلاة محفوظة .

ولا تبطل بالتنحنح سواء أكان لحاجة او غير حاجة عند الامامية والمالكية . وتبطل عند بقية المذاهب ان كان لغير حاجة ، ولا يأس به للحاجة ، كتحسين الصوت حتى تخرج الحروف من مخارجها ، او يهتدي الامام إلى الصواب .

واتفقوا على انه يجوز الدعاء أثناء الصلاة بطلب الحير والمغفرة من الله سبحانه إلا عند الحنفية والحنابلة فإنهم قيدوا مثل هذا الدعاء بما ورد في الكتاب والسنة ، أو بما يطلب من الله وحده كالرزق والبركة . وليس من الكلام المبطل التسبيح للإعلام بأنه في الصلاة ، أو لإرشاد الإمام أو إصلاح خطأ في صلاته .

وقاً! الأربعة : من الكلام المبطل للصلاة رد السلام ، فلو سلم عليه رجل ، وهو في الصلاة قرد عليه السلام بلسانه بطلت صلاته ، ولا بأس بالرد مشيراً .

وقال الامامية : يجب على المصلي ان يرد التحية بمثلها اذا كانت بصيغة السلام لا بصيغة صباح الحير ونحوه ، واشترطوا ان تكون يهيئة السلام تماماً دون تغيير ، فجواب سلام عليكم مثلها بدون الألف واللام ، وجواب السلام عليكم يكون بالألف واللام .

٢ – كل فعل ماح لصورة الصلاة فهو مبطل لها ، بحيث يخيل للناظر ان
 قاعله ليس في الصلاة ، و هو شرط منفق عليه عند الجميع .

٣ – الأكل والشرب بالاتفاق ، ولكن اختلفوا في المقدار المبطل منهما .
 فقال الامامية : كل من الأكل والشرب يبطل الصلاة اذا محا صورتها ، أو فوت شرطاً من شروطها كالموالاة ونحوها .

وقال الحنفية : كل أكل وشرب مبطل للصلاة كثر أو قل ، ولـــو كان المأكول حبة سمسم ، والمشروب قطرة ماء من غير فرق في ذلك بين العمد والسهو .

وقال الشافعية : كل ما يصل إلى جوف المصلي من طعام أو شراب فهـــو مبطل قليلاً كان أو كثيراً ، هذا اذا كان المصلي عامداً عالماً بالتحريم ، أما اذا كان جاهلاً او قاسياً فلا يضر القليل ، ويضر الكثير .

وقال الحنابلة : الكثير يبطل عمداً وسهواً ، والقليل يبطل عمداً لا سهواً .

٤ - اذا طرأ ناقض للوضوء أو الغسل من حدث أكبر أو أصغر يبطل الصلاة عند الجميع إلا الحنفية فإنهم قالوا : يُبطل الناقض إذا حدث قبل القعود

الأخير بقدر التشهد ، أما اذا طرأ بعده وقبل السلام فلا تبطل الصلاة .

القهقهة تبطل الصلاة بالاتفاق ، ما عدا الحنفية فإن حكمها عندهم
 حكم الحدث على التفصيل المتقدم .

ولما كان لمبطلات الصلاة أهميتها الكبرى ، وهي كثيرة ومتشعبة ، ولكل مذهب رأي قد يتفق أو يختلف مع غبره فمن الحير ان نجملها كما هي عند كل مذهب على حدة فيما يلي :

قال الشافعية : مبطلات الصلاة هي : الحدث الموجب للوضوء أو الغسل ، والكلام ، والبكاء ، والأنبن في بعض الحالات ، والفعل الكثير ، والشك بالنبة ، والكلام ، والبكاء ، والأنبن في بعض الحالات ، والفعل الكثير ، والشك بالنبة ، والتردد في قطع الصلاة مع الاستمرار فيها ، والعدول من صلاة إلى أخرى ما عدا الفرض ، فله ان يصرفه إلى النفل اذا اراد صلاة الجماعة ، وانكشاف العورة مع القدرة على سترها ، والعربان اذا وجد سائراً ، والنجاسة غير المعفو عنها اذا لم يفارقها بسرعة ، وتكرير تكبيرة الاحرام ، وترك الركن عمداً ، واقتداء المصلي بمن لا يقتدى به لكفر او غيره ، وزيادة الركن عمداً ، ووصول المفطر إلى الجوف ، والتحول عن القبلة بالصدر ، وتقديم الركن الفعلي على غيره .

وقال المالكية : المبطل هو ترك الركن عمداً او سهواً اذا لم يتذكر حتى سلم معتقداً الكمال ، وطال الأمر عرفاً ، وزيادة الركن عمداً كالركوع والسجود ، وزيادة التشهد في غير محله اذا كان عن جلوس ، والقهقهة عمداً او سهواً ، والأكل والشرب عمداً ، والكلام عمداً لغير اصلاح ، والنفخ بالفم عمداً ، والقيء عمداً ، وطروء ناقض للوضوء ، وكشف العورة او شيء منها ، وسقوط النجاسة على المصلي ، والفعل الكثير ، وزيادة أربع ركعات على الصلاة الرباعية يقيناً او سهواً ، والسجود قبل السلام، وترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهواً مع ترك السجود لها .

وقال الحنابلة ؛ المبطلات هي العمل الكثير ، وطروء نجاسة لم يعف عنها ،

واستدبار القبلة ، وطروء ناقض للوضوء ، وتعسد كشف العورة ، واستنادة المصلي استناداً قوياً من غير عدر ، والرجوع للتشهد الأول بعد الشروع بالقراءة ان كان عالماً ذاكراً ، وزيادة الركن عمداً ، وتقديم بعض الأركان على بعض عمداً ، واللحن المغير للمعنى مع القدرة على الاصلاح ، ونية قطع الصلاة او التردد في ذلك ، والشك في تكبيرة الاحرام ، والقهقهة ، والكلام عمداً أو سهواً ، وسلام المأموم عمداً قبل الامام ، والأكل والشرب لناس او جاهل ، والتنحنح بلا حاجة ، والنفخ إن بان منه حرفان ، والبكاء لغير خشية الله .

وقال الحنفية : المبطلات هي الكلام عمداً او سهواً او جهلاً او خطأ ، والدعاء بما يشبه كلام الناس، والعمل الكثير، وتحويل الصدر عن القبلة، والأكل والشرب ، والتنحنح بلا عذر ، والتأفيف ، والأنين ، والتأوه ، وارتفاع البكاء ، وتشميت العاطس ، وقول إنّا لله عند سماع خبر سوء ، وقول الحمد الله عند سماع خبر سار ، وقول سبحان الله أو لا إله إلا الله للتعجب، ورؤية المتيمم الماء ، وطلوع الشمس وهو يصلي الفجر ، وزوالها وهو يصلي العيد ، وسقوط الجبيرة عن برء ، والحدث عمداً ، أما لو سبقه الحدث فلا تبطل صلاته بل يتوضأ ، ويبني على ما سُبِقَ (ا).

وقال الامامية : يبطل الصلاة الرياء ، والتردد في النية ، ونية القطع اذا أتى بشيء من أفعال الصلاة في هذه الحال ، والعدول من صلاة متقدمة إلى صلاة متأخرة ، كما لو عدل من الظهر إلى العصر ، أما اذا عدل من العصر إلى الظهر فلا مانع ، فلو تخيل انه قد صنى الظهر ونوى العصر ، ثم تذكر في الأثناء فيجوز له العدول منها إلى الظهر ، ويجوز العدول من الحماعة إلى الانفراد ، ولا يجور العدول من الانفراد إلى الجماعة ، ولكن يجوز لمن يصلي صلاة الفريضة منفرداً ان يعدل بها إلى الندب كي يؤدي الفريضة جماعة ، وتبطل الصلاة أيضاً بزيادة تكبيرة الاحرام ، فلو كبر لها ، ثم كبر ثانية بطلت واحتاج إلى ثائلة ،

 ⁽١) تلخيص من كتاب « الفقه على المذاهب الأربعة » .

ولو كبر الرابعة بطلت واحتاج إلى الخامسة ، وهكذا تبطل بالشفع لزيادة الركن ، وتصح بالوتر ، وتبطل الصلاة بالنجاسة العارضة غير المعفو عنها اذا لم يستطع إزالتها إلا بفعل كثير ماح لصورة الصلاة ، واذا تيمم لفقد الماء ، ودخل في الصلاة ، ثم وجده ، وهو في أثناء الصلاة ، يبطل التيمم والصلاة معاً ، ان كان قد وجده قبل ركوع الركعة الأولى ، وان كان بعده يتم وتصح الصلاة ، وتبطل بفقد بعض الشروط كالساتر وإباحة المكان ، وطروء الحدث ، وبتعمد الالتفات بتمام البدن إلى الحلف ، او إلى اليمين ، او إلى الشمال ، او إلى مسا بينهما بحيث يخرج عن الاستقبال ، وبتعمد الكلام والبكاء الأمور الدنيا ، وبالقهقهة ، وبالفعل الماحي للصلاة ، وبالأكل والشرب ، وبزيادة جزء او وبالقهقهة ، وبالفعل الماحي للصلاة ، وبالأكل والشرب ، وبزيادة جزء او الخصائه عمداً ، وبارك ركن من الأركان الخمسة عمداً او سهواً ، والأركان الخمسة هي النية وتكبيرة الاحرام والقيام والركوع والسجدتان من ركعة واحدة ، هذا مع العلم ان النية يمكن نقصائها ، ولا يمكن زيادتها بحال .

المرور بين يدي المصلي

اتفقوا على ان المرور بين يدي المصلي لا يبطل الصلاة ، واختلفوا في تحريمه .

قال الإمامية : لا يحرم المرور على المار ، ولا على المصلي، وأنما يستحب أن يجعل المصلي بين يديه سترة أذا لم يكن أمامه حاجز يمنع المرور ، والسترة هي عبارة عن عود ، أو حبل ، أو كومة تراب وتحو ذلك يجعله المصلي أمامه أشارة إلى تعظيم الصلاة ، والانقطاع عن الخلق ، والتوجه إلى الحق .

وقال المالكية والحنفية والحنابلة : يحرم المرور بين يدي المصلي على كل حال ، سواء اتخذ سترة او لم يتخذ . بل قال الحنفية والمالكية : يحرم عسلى المصلي ان يتعرض بصلاته لمرور الناس بين يديه مع امكان الابتعاد .

وقال الشافعية : يحرم المرور اذا لم يتخذ المصلي سترة. أما مع وجودها فلا حرمة ولا كراهة .

الصيام

الصيام في رمضان ركن من أركان الدين ، ووجوبه لا يحتاج إلى دليل بعد ان خرج منكره عن الإسلام ، لأنه كالصلاة ثابت بالضرورة ، وما ثبت بالضرورة يستوي في معرفته الجاهل والعالم ، والكبير والصغير .

وقد فرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة ، وهو فرض عين على كل مكلف ، ولا يجوز الإفطار إلا لأحد الأسباب التالية :

٢ – المرض ، وفيه تفصيل بين المذاهب :

قال الامامية : لا يجوز الصوم اذا أحدث مرضاً ، او زاد في شدته ، او شدة الله ، او أخر البرء ، لأن المرض ضرر ، والضرر محرم ، والنهي عن العبادة يقتضي الفساد ، فلو صام والحال هذه ، لا يصح صومه ، ويكفي ان يغلب على ظنه حدوث المرض ، او زيادته . أما الضعف المفرط فليس سبباً للافطار ما دام يتحمل عسادة ، فالسبب الموجب هو المرض لا الضعف ولا الهزال ، ولا المشقة ، كيف وكل تكليف فيه صعوبة وكلفة ؟!

وقال الأربعة : اذا مرض الصائم ، وخاف بالصوم زيادة المرض ، او تأخر

البرء فإن شاء صام ، وان شاء أفطر ، ولا يتعين عليه الإفطار ، لأنه رخصة لا عزيمة في مثل هذه الحال . اما اذا غلب على ظنه الهلاك ، او تعطيل حاسة من حواسه فيتعين عليه ان يفطر ، ولا يصح منه الصوم .

٣ – الحامل المقرب التي أوشكت على الولادة ، والمرضع ، قال الأربعة : اذا خافت المرضع او الحامل على نفسها او ولدها يصبح صيامها ، ويجوز لها ان تفطر ، فإن أفطرت فعليها القضاء بالاتفاق ، واختلفوا في أمر الفدية ، أي الكفارة ، فقال الحنفية : لا تجب مطلقاً . وقال المالكية : تجب على المرضع دون الحامل ، وقال الحنابلة والشافعية : تجب القدية على كل من الحامل والمرضع ان خافت على ولدها معاً فإنها ان خافت على ولدها معاً فإنها تقضي ولا تفدي ، والفدية عن كل يوم مد ، والمد طعام مسكين (١) .

وقال الامامية : اذا تضررت الحامل التي قرب أوان وضعها ، أو تضرر الولد المرتضع فعليها أن تفطر ، ولا يجوز لها الصوم ، لأن الضرر محرم ، واتفقوا على أن عليها القضاء والفدية بمد اذا كان الضرر على الولد ، أما إذا كان الضرر على نفسها فبعضهم قال : تقضي ولا تقدي ، وآخرون قالوا : تقضى وتفدي .

\$ -- السفر بالشروط المعتبرة في صلاة القصر حسبما قدمنا عند كل مذهب، وأضاف الأربعة الى تلك شرطاً آخر، وهو أن يشرع بالسفر قبل طلوع الفجر، بحيث يصل الى محل الترخيص الذي فيه قصر الصلاة قبل طلوع الفجر، فإذا شرع بالسفر بعد طلوع الفجر حرم عليه الفطر، ولو أفطر قضى بدون كفارة، وزاد الشافعية شرطاً آخر، وهو أن لا يكون المسافر من عادته دوام السفر كالمكاري: فإن اعتاده فلا يحق له الفطر، والفطر عندهم في السفر رخصة، وليس بعزيمة فالمسافر الذي تمت له جميع الشروط بالخيار، ان شاء صام، وان شاء أفطر، هذا مع العلم بأن الحنفية

⁽١) ويقدر بثمائي مئة غرام حنطة أو تحوها .

خاصةً قالوا : قصر الصلاة في السفر عزيمة لا رخصة .

وقال الامامية: اذا تمت للمسافر شروط قصر الصلاة لا يقبل منه الصوم ، ولو صام قضى دون أن يكفتر ، هذا ، اذا شرع بالسفر قبل الزوال ، أما اذا شرع به وقت الزوال أو بعده فعليه أن يبقى على صيامه ، وإن أفطر فعليه كفارة من أفطر عمداً . واذا وصل المسافر الى وطنه أو محل إقامته عشرة أيام قبل الزوال ، ولم يكن قد تناول شيئاً من المفطرات وجب عليه البقاء على الصوم ، فإن أفطر كان كمن أفطر عمداً .

انفقوا جميعاً على أن من به داء العطش الشديد بجوز له أن يفطر ، و اذا استطاع القضاء فيما بعد وجب عليه دون الكفارة عند الأربعة ، ويجب عليه أن يكفر عند الامامية بمد . واختلفوا في الجوع الشديد هل هو من مسوغات الإفطار كالعطش ؟ قال الأربعة : هو والعطش سواء ، كل منهما يبيح الإفطار . وقال الامامية : لا يبيحه إلا إذا استلزم المرض .

٦ — الشيخ والشيخة الهرمان الفانيان اللذان يجدان حرجاً ومشقة لا يقدران معها على الصوم يرخص لهما بالافطار ، مع الفدية عن كل يوم طعام مسكين ، وكذلك المريض الذي لا يرجى برؤه في جميع أيام السنة ، وهذا الحكم متفق عليه إلا الحنابلة قالوا : تستحب القدية ولا تجب .

الامامية: لا يجب الصوم مع الاغماء، ولو حصل في جزء من النهار، إلا إذا كان قد نوى الصوم قبل الاغماء، ثم أفاق فعليه أن يبقى على الامساك.

زوال العذر

اذا زال العذر المبيح للافطار ، كما لو برىء المريض أو بلغ الصبي ، أو قدم المسافر ، أو طهرت الحائض استحب الامساك تأدباً عند الإمامية والشافعية ، ووجب عند الحنفية والحنابلة . وقال المالكية : لا يجب ولا يستحب .

شروط الصوم

قدمنا أن صوم رمضان واجب عيناً على كل مكلف ، والمكلف هو البالغ العاقل . فلا يجب على المجنون حال جنونه ، ولا يصبح منه لو صام، أما الصبي فلا يجب عليه الصوم ، ولكن يصح صومه إذا كان مميزاً ، ولا بد لصحة الصوم أيضاً من الإسلام ، والنبة ، كما هو الشأن في العبادات ، فلا يقبل الصوم من غير إسلام ، ولا الامساك عن المفطر من غير نبة باتفاق الجميع : هذا بالإضافة الى الخلو من الحيض والنفاس والمرض والسفر على التفصيل المتقدم .

أما السكران والمغمى عليه، فقال الشافعية : لا يصح منهما الصوم اذا غاب شعورهما في جميع الوقت ، أما اذا كان في بعض الوقت فيصح صومهما ولكن بجب القضاء على المغمى عليه مطلقاً ، سواء أكان الاغماء بسبيه ، أو قهراً عنه ، ولا يجب على السكران الا اذا كان السكر بسببه خاصة .

وقال المالكية : لا يصح منهما الصوم اذا كان السكر والاغماء مستغرقاً من طلوع الفيجر الى غروب الشمس أو معظم الوقت ، أما اذا استغرق نصف اليوم أو أقله ، وكانا منتبهين وقت النية ، ونويا ، ثم طرأ الاغماء أو السكو فلا يجب القضاء . ووقت النية أي نية الصوم عندهم من المغرب إلى الفجر ه

وقال الحنفية : المغمى عليه كالمجنون تماماً ، وحكم المجنون عندهم انه

إذا استغرق الجنون كل شهر رمضان فلا يجب عليه القضاء ، وإذا جن نصف الشهر ، وأفاق في النصف الآخر يصوم ما يقي ، ويقضي ما فات أيام جنونه .

وقال الحنابلة : يجب القضاء على السكران والمغمى عليه ، سواء أكان ذلك بفعلهما أو قهراً عنهما .

وقال الامامية : يجب القضاء على السكران فقط ، سواء أكان السكر بفعله أو لم يكن ، ولا يجب على المغمى عليه ولو كان الإغماء يسيراً .



المفطرات

المفطرات هي الأشياء التي يجب الإمساك عنها من طلوع الفجر إلى المغرب، وهي :

الأكل والشرب عمداً ، فإنهما يبطلان الصوم ، ويوجبان القضاء
 عند الجميع ، واختلفوا في وجوب الكفارة فقال الامامية والحنفية : تجب .
 وقال الشافعية والحنابلة : لالتحييل .

ومن أكل وشرب ناسياً لصومه فلا قضاء عليه ، ولا كفارة الا عند المالكية فإنهم أوجبوا عليه القضاء فقط .

(ويدخل في معنى الشرب الدخان الذي اعتاد الناس شربه) .

٢ - الجماع عمداً ، فإنه مبطل للصوم ، وموجب للقضاء والكفارة عند الجميع .

والكفارة هي عتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متنابعين ، فإن لم يطق فإطعام ستين مسكيناً ، وهي على التخيير عند الامامية والمالكية ، أي يختار المكلف واحداً من العتق أو الصيام أو الإطعام ، وقال الشافعية والحنابلسة والحنفية : هي على الترتيب ، أي يتعين العتق ، فإن عجز فالصيام ؛ فإن عجز فالإطعام .

وقال الامامية : يجب الجمع بين العنق وصيام شهرين ، وإطعام ستين مسكيناً اذا أفطر على محرم ، كما لو أكل مغصوباً أو شرب خمراً ، أو زنى .

أما الجماع نسياناً فلا يبطل الصوم عند الحنفية والشافعية والامامية . ويبطله عند الحنايلة والمالكية .

٣ — الاستمناء، وهو إنزال المني ، فإنه مفسد للصوم بالاتفاق ، إذا حصل بالاختيار ، بل قال الحنابلة : اذا أمذى ، أي نزل مذي بسبب تكرار النظر ونحوه فسد صومه .

وقال الأربعة : ان انزال المني يوجب القضاء دون الكفارة .

وقال الامامية : يوجب القضاء والكفارة معاً .

القيء تعمداً يفسد الصوم ، ويوجب القضاء عند الإمامية والشافعية : والمالكية . وقال الحنفية : من تعمد القيء لا يفطر الا اذا كان القيء ملء الفم ، وعن الامام أحمد روايتان . واتفقوا على أن القيء قهراً لا يفسد الصوم .

ه - الحجامة عند الحنابلة خاصة ، فإلهم قالوا : يقطر بها الحاجم .
 والمحجوم .

٦ - الحقنة بالمائع ، فإنها تفسد الصوم ، وتوجب القضاء بالاتفاق ،
 وقال جماعة من الامامية بأنها توجب الكفارة أيضاً اذا كان لغير ضرورة .

٧ — الفيار الغليظ عند الامامية خاصة ، فإنهم قالوا : إذا وصل الغيار الغليظ الى الجوف ، كالدقيق ونحوه فسد الصوم، لأنه أبلغ من الحقنة ، ومن الدخان الذي اعتاده الناس.

٨ – الاكتحال يفسد الصوم عند المالكية خاصة بشرط أن يكتحل
 بالنهار ، وبجد طعم الكحل في حلقه .

عند الصوم ، فلو نوى الإفطار ، ثم أحجم بفسد صومه عند الإمامية والحنابلة . ولا يبطل عند بقية المذاهب .

١٠ ــ قال أكثر الإمامية : ان رمس تمام الرأس في الماء مع البدن أو بدونه يفسد الصوم ، وبوجب القضاء والكفارة . وقالت بقيسة المذاهب : لا تأثير لذلك في إفساد الصوم .

الإمامية: من تعمد البقاء على الجنابة في شهر رمضان الى أن يطلع الفجر فسد صومه ، وعليه القضاء والكفارة. وقالت بقية المداهب : الصوم صحيح ولا شيء عليه.

17 ـ قال الامامية : من تعمد الكذب على الله ورسوله ، فحدث أو كتب ان الله أو الرسول على قال كذا أو أمر به ، وهو يعلم أنه كاذب في قوله فقد فسد صومه ، وعليه القضاء والكفارة . وبالغ جماعة من فقهائهم ، حيث أوجبوا على هذا الكاذب أن يكفر بالجمع بين عتق الرقبة وصيام شهرين وإطعام ستين مسكيناً . ومن هذا يتبين معنا جهل أو تحامل من قال بأن الإمامية يجيزون الكذب على الله ورسوله .

أقسام الصيام

قسم فقهاء المذاهب الصيام الى أربعة أقسام : واجب، ومستحب، ومحرم، ومكروه.

الصيام الواجب

يدخل في الصيام الواجب صيام رمضان ، وقضاؤه ، وصيام الكفارات ، وصيام النذر باتفاق المذاهب . وزاد الإمامان قسمين آخرين يدخل أحدهما في باب الحج ، والثاني في باب الاعتكاف . وقد بسطنا القول فيما سبق عن صيام رمضان ، وشروطه ، والأمور التي تفسده ، وفي هذا القصل نتكلم عن قضاء رمضان ، وكفارة صيامه التي تجب على من أقطر فيه ، أما الكلام عن الأقسام الأخرى فيوكل الى بابه الحاص .

قضاء رمضان

وقيه مسائل :

 ١ – اتفقوا على أن من وجب عليه قضاء ما فاته من أيام رمضان أن يقضيها في نفس السنة التي فاته فيها الصيام ، أي في الأيام المتخللة بين رمضان الفائت ، ورمضان الآتي ، وله أن يختار الآيام التي يشاء للقضاء باسَتثنَاءَ الآيام التي يشاء للقضاء باسَتثنَاءَ الآيام التي يحرم فيها الصوم ، ويأتي بيانها ، وبجب الإسراع والمبادرة الى القضاء إذا بقى على رمضان بقدر ما فاته من رمضان الأول .

٢ – من تمكن من القضاء خلال السنة ، وترك متهاوناً حتى دخل رمضان الثاني فعليه أن يصوم رمضان الحاضر ، ثم يقضي عن الفائت ، ويكفر بمد عن كل يوم ، بالاتفاق ما عدا الحنفية ، فإنهم قالوا : يقضي ولا يكفر . واذا عجز عن القضاء بحيث استمر به المرض من رمضان الأول الى رمضان الثاني فلا قضاء عليه ولا كفارة عند الأربعة . وقال الإمامية : يسقط القضاء فقط ، وعليه أن يكفر عن كل يوم بمد ، أي طعام مشكين .

٣ -- اذا كان قادراً على القضاء في أيام السنة ، ولكن أخره بنية أن يقضي قبل رمضان الثاني بأيام بحيث يوصل قضاء الفائت برمضان الآتي ، ثم عرض له عدر شرعي منعه من القضاء حتى دخل رمضان ، اذا كان الأمر كذلك يلزمه القضاء فقط ، ولا كفارة عليه إ

عن أفطر رمضان لعذر ، وتمكن من القضاء ، ولم يقض حتى مات
 قال الإمامية ; يجب على ولده الأكبر أن يقضي عنه .

وقال الحنفية والشافعية والحنابلة : يتصدق عنه عن كل يوم بمد .

وقال المالكية : يتصدق عنه الولي اذا أوصى بالصدقة عنه ، أما مع عدم الوصية فلا يجب .

من صام قضاء عن رمضان وكان الوقت منسعاً يجوز له أن يعدل عن
 صومه ويفطر قبل الزوال وبعده ، ولا شيء عليه عند الأربعة .

وقال الإمامية : يجوز له الإفطار قبل الزوال ، ولا يجوز له بعده ، حيث استقر عليه الوجوب بمضي أكثر الزمن ، وفات محل تجديد النية ، واذا خالف وأفطر بعد الزوال وجب عليه ان يكفر بإطعام عشرة مساكين ، فإن عجز عن الإطعام فصيام ثلاثة أيام .

صيام الكفارات

صيام الكفارات على أنواع ؛ منها صيام كفارة قتل الخطأ ، وصيام كفارة اليمين والنذر ، وصيام كفارة الظهار ، ولهذه الأنواع أحكام يبحث عنها في أبوابها . والكلام هنا يتناول حكم من صام مكفراً عن إفطاره في رمضان .

قال الشافعية والمالكية والحنفية : من كان عليه صيام شهرين متتابعين كفارة عن إفطاره في شهر رمضان فلا يجوز له ان يفطر يوماً واحداً في أثناء الشهرين ، لأنه بذلك يقطع التتابع ، فإن أفطر لعذر او غير عذر وجب عليه أن يستأنف صيام شهرين من جديد

وقال الحنابلة : الفطر لعذر شرعي لا يقطع التتابع .

وقال الإمامية : يكفي في تحقيق التنابع ان يصوم الشهر الأول بكامله ، ويوماً واحداً من الشهر الثاني ، فإذا فعل ذلك جاز له ان يفطر ، ثم يصوم بانياً على ما سبق ، وإذا أفطر في الشهر الأول بدون عدر وجب عليه ان يستأنف ، أما اذا افطر لعدر شرعي من مرض او حيض فلا ينقطع تتابعه ، بل ينتظر روال العدر ، ثم يتم الصيام .

وقال الإمامية ايضاً : من عجز عن صيام شهرين ، وعثق رقبة ، وإطعام ستين سكيناً تخير بين ان يصوم ثمانية عشر يوماً ، او ان يتصدق بما يطيق ، ولو عجز عن ذلك كله أتى بالممكن من الصدقة او الصيام ، فإن عجز ولم يقدر على شيء استغفر الله سبحانه .

وقال الشافعية والمالكية والحنفية : اذا عجز عن جميع أنواع الكفارات استقرت في ذمته إلى أن يصبح موسراً فيؤديها . وهذا ما تقتضيه القواعد الشرعية. وقال الحنابلة : اذا عجز سقطت عنه الكفارة ، ولو أيسر بعسد ذلك لا يجب عليه شيء .

واتفقوا على ان الكفارة تتكرر بتكرر السبب الموجب في يومين او اكثر ، فمن أكل أو شرب في يومين وجب عليه كفارتان ، أما اذا أكل أو شرب او جامع مرات في يوم واحد فقال الحنفية والمالكية والشافعية : لا تتعدد الكفارة مهما تكرر الإفطار ، ومهما كان نوعه .

وقال الحنابلة : اذا تعدد مقتضي الكفارة في يوم واحد فإن كفر في الاول ، أي تخلل التكفير بين الموجبين لزمته كفارة ثانية ، أما إذا لم يكفر عن السابق فيكفيه واحدة عن الحميع .

وقال الإمامية : ان تكرر الجماع في اليوم الواحد يستدعي تكرار الكفارة ، أما تكرار الأكل والشرب فله كفارة واحدة .

الضيام المخرم

اتفقوا على ان صيام يوم الفطر والأضحى عُرم ما عدا الحنفية فإنهم قالوا : ضيام يومي العبد مكروه تحريماً ، والمكروه تحريماً عندهم ما كان إلى الحرام أقرب :

وقال الامامية : لا يجوز صيام أيام التشريق لمن كان بمنى خاصة ، وأيام التشريق هي الحادي عشر ، والثاني عشر ، والثالث عشر من ذي الحجة .

وقال الشافعية : لا يحل صيام أيام التشريق في الحج ولا في غيره .

وقال الحنابلة : يحرم صيامها في غير الحج ، ولا يحرم في الحج .

وقال الحنفية : صيامها مكروه تحريماً .

وقال المالكية : يحرم صيام الحادي عشر ، والثاني عشر من ذي الحجة في

غير الحج ، ولا يحرم في الحج .

واتفقوا على ان المرأة لا يجوز لها ان تصوم استحباباً بدون اذن الزوج اذا زاحم صيامها حقاً من حقوق الزوج ، ما عدا الحنفية فإنهم قالوا ان صيام المرأة بدون اذن روجها مكروه ، وليس بحرام .

يوم الشك

اتفقوا على ان من أفطر يوم الشك ، ثم تبين أنه من رمضان يجب عليـــه الإمساك ثم القضاء . واختلفوا فيما اذا صام يوم الشك ، ثم تبين انه من رمضان هل يجزيه ولا يجب القضاء أم لا ؟

قال الشافعية والمالكية والحنابلة : لا يجزيه الصوم وعليه القضاء .

وقال الحنفية : يجزيه ولا قضاء عليه ﴿

وقال أكثر الإمامية : لا يجب عليه القضاء الا اذا صامه بنية رمضان ، فإنه حينئذ يجب عليه القضاء .

الصيام المستحب

الصيام مستحب في جميع أيام السنة ما عدا الأيام التي نهي عن الصيام فيها ، ولكن يتأكد في أيام بعينها ، منها صيام ثلاثة أيام من كل شهر ؛ والأفضل ان تكون الأيام البيض ، وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر العربي ، ومنها يوم عرفة وهو التاسع من ذي الحجة ، ومنها صيام رجب وشعبان ، ومنها كل يوم اثنين ، وكل يوم خميس ، إلى غير ذلك مما جاء في المطولات . واستحباب الصوم في هذه الأيام متفق عليه عند الجميع .

الصنيام المكروه

جاء في تحتاب ه الفقه على المذاهب الأربعة ه ان من الصوم المكروه إفراد يوم الجمعة بالصوم ، وكذا إفراد يوم السبت ، ويوم النبروز عند غير الشافعية ، والصيام قبل شهر رمضان بيوم ، او يومين لا أكثر .

وجاء في كتاب الفقه للإمامية يكره صوم الضيف بدون اذن مضيفه ، والولد من غير اذن والده ، ومع الشك في هلال ذي الحجة وتخوف كونه عيداً.

ثبوت الهلال

أجمع المسلمون كافة على ان من انفرد برؤية الهلال يلزمه العمل بعلمه من غير فرق بين هلال رمضان وهلال شوال ، فمن رأى الأول وجب عليه الصوم ولو أفطر جميع الناس (١) ومن رأى الثاني وجب عليه الإفطار ولو صام كل من في الارض من غير فرق بين ان يكون الرائي عدلاً او غير عدل ، ذكراً او انثى . واختلفت المذاهب في المسائل التالية :

١ — قال الحنفية والمالكية والحنابلة : منى ثبنت رؤية الهلال بقطر بجب على اهل سائر الاقطار من غير فرق بين القريب والبعيد ، ولا عبرة باختلاف مطلع الهلال .

وقال الإمامية والشافعية : اذا رأى الهلال أهل البلد ، ولم يره أهل بلد آخر ، فإن تقارب البلدان في المطلع كان حكمهما واحداً ، وان اختلف المطلع فلكل بلد حكمه الخاص .

٢ ... إذا رؤي الهلال نهاراً قبل الزوال او بعده في اليوم الثلاثين من شعبان

 ⁽¹⁾ ولكن الحنفية قالوا : لو شهد عند القاضي ، ورد شهادته وجب عليه القضاء دون الكفارة
 (الفقه على المذاهب الأربعة) .

فهل يكون هذا النهار من آخر شعبان لا يجب صومه ، او من اول رمضان يجب فهل يكون من فهل يكون من فهد الصيام ؟ وكذا اذا رؤي نهاراً في اليوم الثلاثين من رمضان فهل يكون من رمضان او من شوال ؟ وبكلمة هل اليوم الذي رؤي فيه الهلال بحسب من الشهر الماضى او الآتي ؟

قال الامامية والشافعية والمالكية والحنفية : هو من الشهر الماضي لا الآتي وعليه يجب الصوم في اليوم التالي للرؤية اذا كانت الرؤية في آخر شعبان ، ويجب الافطار في اليوم التالي اذا كانت في آخر رمضان .

٣ - اتفقوا على ان الهلال يثبت بالرؤية لقوله ﷺ : « صوموا لرؤيته ،
 وأفطروا لرؤيته » واختلفوا في غير الرؤية .

قال الإمامية : يثبت كل من رمضان وشوال بالتواتر ، وبشهادة رجلبن عدلين من غير فرق بين الصحو والغيم ، ولا بين ان يكون الشاهدان من بلسد واحد ، او من بلدين متقاربين على شريطة ان لا تتناقض شهادتهما في وصف الهلال ، ولا تقبل شهادة النساء ، ولا الصبيان ، ولا الفاسق ، ولا مجهسول الحال ،

وفرق الحنفية بين هلال رمضان وهلال شوال، حيث قالوا: يثبت هلال رمضان بشهادة رجل واحد، وامرأة واحدة بشرط الإسلام والعقل والعدالة، أما هلال شوال فلا يثبت إلا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين، هذا اذا كان في السماء مانع بمنع من الرؤية، اما اذا كانت السماء صحواً فلا يثبت إلا بشهادة جماعة كثيرين يحصل العلم بخبرهم من غير فرق بين هلال رمضان وهلال شوال.

وقال الشافعية : يثبت كل من هلال رمضان وشوال بشهادة عدل واحسد بشرط ان يكون مسلماً عاقلاً عادلاً ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون السماء غائمة أو صحواً . وقال المالكية : لا يثبت الهلال الا بشهادة عدلين من غير قرق بين هلال. رمضان وشوال ، ولا بين الصحو والغيم .

وقال الحنابلة : يثبت هلال رمضان بشهادة العدل رجلا كان او امرأة ، أما شوال فلا يثبت الا بشهادة عدلين .

٤ — اذا لم يدع أحد رؤية هلال رمضان أكمل شعبان ثلاثين يوماً ووجب الصوم في اليوم التالي للثلاثين بالاتفاق ، ما عدا الحنفية فإنهم قالوا يجب الصوم بعد التاسع والعشرين من شعبان لا بعد الثلاثين .

هذا بالنسبة إلى هلال رمضان ، أما بالنسبة إلى هلال شوال فقال الحنفية والمالكية : ان كانت السماء غائمة أكمل رمضان ثلاثين بوماً ، ووجب بعدها الافطار ، وان كانت السماء صحواً وجب الصوم في اليوم التالي للثلاثين ، واكذب الشهود الذين شهدوا ثبوت اول رمضان مهما كان عددهم .

وقال الشافعية : يجب الافطار يعد الثلاثين حتى ولو كان ثبوت رمضان بشاهد واحد من غير فرق بين الصحو والغيم .

وقال الإمامية : يثبت كل من شهر رمضان وشوال بإكمال ثلاثين من غير فرق بين الصحو والغيم ما دام أوله ثبت بالطريق الشرعي الصحيح .

الهلال وعلماء الفلك

في هذه السنة (۱۹۹۰) قررت كل من حكومة باكستان وتونس ان يكون المعول في ثبوت الهلال على أقوال الفلكيين دفعاً للفوضى ^(۱) ولما يلاقيه الناس

⁽۱) في سنة ۱۹۳۹ كان عيد الأضحى في مصر يوم الاثنين ، وفي السعودية يوم الثلاثاء وفي بومباي يوم الأربعاء .

من الكلفة والمشقة لعدم معرفتهم يوم العيد مسقاً ، فقد يفاجئهم على غير استعداد ، وقد يستعدون له ثم يأتي متأخراً .

وقد ثار في الأندية والمجالس الدينية نقاش حاد حول قرار الحكومتين بين مؤيد ومفند .

قال من يناصر القرار : ليس في الدين ما ينافي الاعتماد على قول الفلكيين ، بل ان الآية ١٦ من سورة النحل : « وعلامات وبالنجم ِ هم يهندون » تسنده وتؤيده.

وقال المعارضون: أن القرار يتنافى مع الحديث الشريف « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته » ألفهسا وأفطروا لرؤيته » حيث أن المفهوم من الرؤية هي الرؤية البصرية التي ألفهسا الناس في عهد الرسول ملكيم أما الرؤية بالمكبر والتعويل على الحساب والمنازل فبعيدة عن لفظ الحديث .

والحقيقة ان كلاً من الطرقين لم يأت بالحجة . أما الاهتداء بالنجم فالمراد به معرفة الطرق ومسالك البلاد ، لا معرفة الأيام والأهلة ، وأما حديث الرؤية فإنه لا يتنافى مع العلم السليم لأن الرؤية وسيلة للعلم ، وليست غابة في نفسها ، كما هي الحال في جميع الطرق الموصلة إلى الواقع ، ولكنتا نقول : إن أقوال الفلكيين لا تفيد العلم القاطع لكل شبهة كما تفيد الرؤية البصرية ، لأن كلامهم مبني على التقريب لا على التحقيق بدليل اختلافهم وتضارب أقوالهم في الليلة التي يتولد فيها الهلال ، وفي ساعة ميلاده ، وفي مدة بقائه .

ومتى جاء الزمن الذي تتوفر فيه لعلماء الفلك المعرفة الدقيقة الكافية الوافية ، بحيث تتفق كلمتهم ، ويتكرر صدقهم المرة تلو المرة حتى يصبح قولهم منسن القطعيات ، تماماً كأيام الأسبوع ، وأن غداً السبت او الأحد ، يمكن والحال هذه ، الاعتماد عليهم ، يل يتعين على من يحصل له من أقوالهم ، ويجب أن يطرح كل ما يخالفهم (1) .

 ⁽١) راجع هذا البحث في الجزء الأول من كتابنا و فقه الامام جعفر الصادق و قصل ثبوت الحلال
 آخر باب الصوم .

الزكساة

الزكاة قسمان : زكاة أموال ، وزكاة أبدان . وأجمعوا على أن إخراج الزكاة لا يصح إلا بنية ، أما شروط الوجوب فهي كما يلي :

شروط زكاة الأموال

ولزكاة الأموال شروط 🖯

١ – قال الحنفية والإمامية : العقل والبلوغ شرط في وجوب الزكاة ، فلا تجب في مال المجنون والطفل (١) .

وقال المالكية والحنابلة والشافعية ؛ لا يشترط العقل ولا البلوغ ، فتجب الزكاة في مال المجنون والطفل ، وعلى الولي ان يخرجها منه .

٢ ــ قال الحنفية والشافعية والحنابلة : لا تجب الزكاة على غير المسلم
 (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة) .

وقال الإمامية والمالكية : نجب عليه ، كما تجب على المسلم من غير فرق . ٣ ــ يشترط في وجوب الزكاة تمامية الملك ، وقد أطال كل مذهب الكلام

⁽١) الا أن العقل والبلوغ غير معتبرين في زكاة الزرع والثمار عند الحنفية .

في تحديد الملك التام ، والجامع بين أقوال المذاهب ان يكون المالك مصلطاً على ماله بحيث يكون تحت يده يمكنه التصرف فيه كيف شاء ، فلا تجب الزكاة على الضالة ، ولا المال الذي اغتصب من صاحبه ، وان كان باقياً على ملكه ، وأما الدين فإن كان له فلا تجب فيه الزكاة الا بعد قيضه ، كصداق الزوجة الذي ما زال في ذمة الزوج ، لأن الدين لا يُمثلك إلا بالقبض ، وان كان الدين عليه فسيعرف حكمه فيما يأتي :

خَوَلان الحول القمري على المال غير الحبوب والثمار والمعادن ،
 وبأتي التفصيل .

بلوغ النصاب ، ويختلف مقداره باختلاف الأنواع التي تجب نيها الزكاة ، ويأتي البيان مفصلاً .

٦ -- من كان عليه دين ، وعنده مال بلغ النصاب ، فهل تجب عليه الزكاة
 ام لا ؟ ويكلمة : هل الدين يمنع من الزكاة ؟

قال الامامية والشافعية : لا يشترط فراغ المال من الدين ، فمن كان عليه دين تجب عليه الزكاة ، حتى ولو استغرق الدين تمام النصاب . بل قال الامامية : لو اقترض نصاباً من أعيان الزكاة ، وبقي عنده سنة ، وجبت الزكاة على المقرض.

وقال الحنابلة : الدين بمنع من الزكاة ، فمن كان عليه دين ، وعنده مال فعليه أولاً ان يفي ديونه ، فإن بقي من ماله بقدر النصاب زكاه ، وإلا فسلا شيء عليه .

وقال المالكية: الدين يمنع من زكاة الذهب والفضة ، ولا يمنع من زكاة الحبوب والفضة ، ولا يمنع من زكاة الحبوب والماشية والمعدن ، فمن كان عليه دين وعنده من الذهب والفضة يقدر النصاب فعليه ان يفي الدين ، ولا تجب عليه الزكاة ، أما إذا كان عليه دين ، وعنده بقدر النصاب من غير هما فعليه الزكاة .

وقال الحنفية : ان كان الدين حقاً لله في ذمته ، ولا مطالب له من العباد

كالحج والكفارات فإنه لا يمنع من الزكاة ، وان كان ديناً للناس، أو لله ، ولكن كان له مطالب كالزكاة السابقة التي يطالبه بها الإمام فإنه يمنع من الزكاة بجميع أتواعها إلا زكاة الزرع والثمار .

واتفقوا جميعاً على أن الزكاة لا تجب في الحسلي والعواهر ، ولا في دار السكن والثباب ، ولا في أثاث المنزل ، ولا في دابة الركوب والسلاح وما إلى ذاك مما يحتاج اليه من الأدوات والكتب والآلات . وقال الإمامية ايضاً : لا تجب الزكاة في سبائك الذهب والفضة ، ويأتي التفصيل .



الأموال التي تجب فيها الزكاة

لقد اعتبر القرآن الكريم الفقراء شركاء حقيقيين للأغنياء في أموالهم ، فقد نطقت الآية ١٩ من الذاريات : « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » ولم تفرق بين مال الزراعة والصناعة والتجارة ، لذلك أوجبها فقهاء المذاهب في الماشية والخبوب والثمار ، وفي النقود ، وفي المعادن .

واختلفوا في تحديد بعض هذه الأصناف ، وفي مقدار النصاب في بعضها الآخر ، وفي تحديد سهم الفقراء في صنف ثالث ، فقد أوجب الامامية الخُمس – ٢٠ بالمئة في أرباح التجارة –، وقال الأربعة: يجب ربع العشر أي اثنان وفصف بالمئة في مال التجارة . كذلك المعادن أوجب فيها الحنفية والامامية والحنابلة الحمس ، وأوجب غيرهم ربع العشر ، وفيما يلي تفصيل ما اتفقوا عليه ، وما اختلفوا فيه .

زكداة الماشية

اتفقوا على ان الزكاة تجب في ثلاثة أصناف من الماشية : الإبل ، والبقر ويشمل الجاموس ، والغنم وتعم المعز ، واتفقوا على عدم وجوب الزكاة في الحيل والبغال والحمير إلا اذا كانت من أموال التجارة ، وأوجب الحنفية الزكاة في الحيل نقط اذا كانت ذكوراً وإناثاً مجتمعة .

شروط الزكاة في الماشية

ويشترط في زكاة الماشية أمور أربعة :

نصاب الإبل

١ ـــ النصاب ، وهو في الإبل كما يلي :

اذا بلغت خمساً ففيها شاة ، واذا بلغت (١٠) فشاتان، و (١٥) فثلاث شياه ، و (٢٠) فأربع شياه ، باتفاق الجميع ، اما اذا بلغت (٢٠) فقال الامامية : فيها بنت مخاض ، وهي من الإبل الني دخلت في السنة الثانية . والأمامية أوجبوا بنت المخاض في السنة والعشرين من الإبل . فإذا بلغت الإبل هذا العدد اصبحت كلها نصاباً واحداً .

واذا بلغت سناً وثلاثين ففيها بنت لبون ، بالاتفاق ، وبنت اللبون هي التي دخلت في السنة الثالثة .

واذا بلغت ستاً واربعين ففيها حُمَّة بالاثفاق ، والحقة هي التي دخلت في السنة الرابعة .

واذا بلغت إحدى وستين ففيها جدعة بالاتفاق ، والجدعة هي التي دخلت في الخامسة .

وأذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون بالاثفاق .

و إذا بلغت احدى و تسعين ففيها حقتان بالاتفاق .

واتفقوا على انه ليس فيما يزيد على الإحدى والتسعين شيء حتى تبلغ الإبل مئة وراحداً وعشرين ، فإذا بلغتها فللمذاهب تفاصيل وأقوال تظلب مـــن المطولات .

وانفقوا على أنه ليس فيما دون الخمس شيء ، ولا فيما بين النصاب السابق

واللاحق من جميع النصب شيء ــ مثلاً : الخمس فيها شاة ، والتسع فيها شاة ، والعشر فيها شاتان والـ18 فيها شاتان ، وهكذا .

نصاب البقر

يؤخذ من البقر من كل ثلاثين ثبيع أو تبيعة ، ومن كل اربعين مسنة ، ومن السين تبيعان ، ومن السيعين مسنة وتبيع ، ومن الثمانين مسنتان ، ومن التسعين ثلاث تبيعات ، ومن المئة مسنة وتبيعان ، ومن المئة والعشرة مسنتان وتبيع ، ومن المئة والعشرين ثلاث مسنات او أربع تبيعات ، وهكذا ، وليس بيسن الفريضتين شيء ، ونصاب البقر على هذا النحو متفق عليه عند الجميع (۱) . والتبيع من البقر هو الذي يستكمل سنة ويدخل في الثانية ، والمسنة هي التي تدخل في الثالثة ، والمسنة ، والمسنة ، والمسنة من النائمة ، والمسنة من النائمة ، والمسنة من البقر عو ما أو في سنتين و دخل في الثالثة ، والمسنة ما أو فت ثلات سنين ، و دخلت في الرابعة .

نصاب الغنم

يؤخذ من الغنم من كل اربعين شاة ، ومن المئة والاحدى والعشرين شاتان ، يومن المئتين والواحدة ثلاث شياه باتفاق الجميع .

وقال الامامية : اذا بلغت ثلائمئة وواحدة ففيها أربع شياه ، حتى تبلغ أربعمئة فصاعداً ففتي كل مئة شاة .

وقال الأربعة : الثلاثمئة والواحدة كالمئتين والواحدة فيها ثلاث شياه ، إلى الاربعمئة ففيها أربع شياه ، وما زاد ففي كل مئة شاة .

 ⁽١) قال الحنفية : ما بين الفريضتين عفو الا ما زاد على الأربعين الى الستين فإنه تجب الزكاة في
الزيادة ففي الواحسة الزائدة على الأربعين ربع عشر مسنة ، وفي الاثنتين نصف عشر مسئة
(الفقه على المذاهب الأربعة – باب الزكاة) .

واثفتي الجميع على ان ما بين الفريضتين عقو لا زكاة قيه .

٢ — السوم ، والماشية السائمة هي التي ترعى الكلأ المباح في أكثر أيام السنة ، ولا تكلف صاحبها علفاً إلا فيما ندر ، وهذا الشرط متفق عليه عند الجميع ما عدا المالكية فإنهم قالوا : تجب الزكاة في السائمة وغير السائمة .

٣ - حــو لان الحول على الماشية ، أي ان تبقى عند صاحبها سنة كاملة بجميع افراد النصاب ، فلو نقصت واحدة في اثناء السنة ثم آكملها في آخر السنة فلا تجب الزكاة - مثلاً - من كان عنده اربعون شاة في أول السنة وبعد مضي اشهر نقصت واحدة بموت او هبة أو بيع ، ثم آكملت على الاربعين ، فلا تجب الزكاة في آخر السنة ، بل يستأنف سنة جديدة ، وقد اتفق على هذا الشرط الامامية والشافعية والحنابلة . وقال الحنفية : اذا نقص النصاب في اثناء الحول ، ثم تم قي آخره وجبت فيه الزكاة كما تجب لو بقي النصاب كاملاً من أول الحول إلى أخره . والحول المعتبر شرعاً هو الحول القمري ، أي اثنا عشر هلالاً .

إن لا تكون الحيوانات معدة للعمل ، كالبقر للحرث، والإبل للنقل،
 فلا زكاة على العوامل بالغة ما بلغت بانفاق الجميع ، ما عدا المالكية فإلهم قالوا :
 نجب الزكاة في العوامل وغير العوامل دون فرق .

واتفقوا على انه اذا كان عنده من كل صنف دون النصاب ، فلا يجب عليه ان يضم احدهما للآخر ، فإذا كان عنده من البقر دون الثلاثين ، ومن الغم دون الاربعين ، فلا يجب ان يتمم البقر بالغم أن ولا الغم بالبقر .

والخالفوا فيما لو اشترك اثنان في نصاب واحد ، فقال الامامية والحنفية والمخلفية والمخلفية : لا تجب الزكاة عليهما ولا على احدهما ما دام لم يبلغ سهم كل واحد نصاباً مستقلاً . وقال الشافعية والحنابلة : تجب الزكاة في المال المشترك اذا بلغ النصاب ، وان نقص كل سهم عنه .

زكاة الذهب والفضة

تكلم الفقهاء عن الذهب والفضة ، وأوجبوا فيهما الزكاة اذا بلغا النصاب ، وقالوا : نصاب الذهب عشرون مثقالاً ، وفصاب الفضة مثنا درهم ، واشتر طوا مضي الحول على النصاب عند المالك ، ومقدار الزكاة فيهما ربع العشر ، أي اثنان وقصف بالمئة .

وقال الامامية : تجب الزكاة في الذهب والفضة اذا كانا مسكوكين بسكة النقد ، ولا تجب في السبائكِ والحلي .

واتفق الأربعة على انها تجب في السبائك كما تجب في النقود ، واختلفوا في الحلي ، فقال بعضهم بوجوب الزكاة ، وآخرون بعدم الوجوب .

ونكتفي بهذه الإشارة لعدم الجدوى من الكلام في زكاة النقدين : الذهب والفضة ، حيث لا أثر لهما في هذا العصر ، أما الاوراق المالية فقد أوجب الامامية الحُمس ، واحداً من خمسة في كل ما يزيد على مؤونة السنة ، ويأتي التفصيل .

وقال الشافعية والمائكية والحنفية : لا تجب فيها الزكاة إلا اذا توفرت سائر الشروط من بلوغ النصاب والحول .

وقال الحنابلة : لا تجب الزكاة في الورق الا اذا صرف ذهباً أو فضة .

زكاة الزرع والثمار

اتفقوا على ان المقدار الواجب في الزرع والثمار من الزكاة العُشر ، عشرة بالمئة ان شرب من المطر أو السبح من النهر ، ونصف العشر ، ان شرب من بشر ارتوازية ونحوها .

واتفقوا ، ما عدا الحنفية ، على ان النصاب معتبر في الزرع والثمار ، وانه خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، ويبلغ المجموع حوالى تسعمئة وعشرة كيلوغرامات ، والكيلو ألف غرام . ولا زكاة فيما هو دون ذلك . وقال الحنفية : تجب الزكاة في القليل والكثير على حد سواء .

و اختلفوا فيما تجب فيه الزكاة من الزرع والثمار .

قال الحنفية : تجب الزكاة في كل ما أخرجته الأرض من الثمار والزرع إلا الحطب والحشيش والقصب الفارسي .

وقال المالكية والشافعية : تجب الزكاة في كل ما يدخر للمؤونة كالحنطة والشعير والأرز والتمر والزَّابيَّكِ؟

وقال الحنابلة : تجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار والزرع .

وقال الإمامية : لا تجب الا في الحنطة والشعير من الحبوب ، وإلا في التمر والزبيب من الثمار ، ولا تجب فيما عدا ذلك ، ولكنها تستحب .

زكاة مال التجارة

مال التجارة هو المملوك بعقد معاوضة بقصد الربح والاكتساب ، ولا بد ان يكون الملك بفعله ، فلو ملك بالإرث لا يكون مال تجارة بالاتفاق .

وزكاة التجارة واجبة عند الأربعة , ومستحبة عند الامامية , وتخرج الزكاة

من قيمة السلع التي يتجر بها . ومقدار المخرج عُـشر الربع ، أي واحد مـــن أربعين .

وأجمعوا على الله يشترط الحول في تعلق مال التجارة ، ويستدىء من حين حصول العقد بقصد التجارة ، فإذا تم ّ الحول ، وحصل الربح تعلقت الزكاة .

وقال الامامية : يشترط وجود رأس المال من أول الحول إلى آخره ، فلو نقص في اثناء الحول لم تتعلق الزكاة ، واذا عادت القيمة استأنف الحول من حين العود .

وقال الشافعية والحنابلة : العبرة بآخر الحول لا بجميعه ، فإذا لم يملك النصاب في أول الحول ، ولا في اثنائه ، ولكن ملكه في آخره فعليه الزكاة .

وقال الحنفية : العبرة بطرفي الحول لا بوسطه ، فمن ملك في اول الحول نصاباً ، ثم نقص في أثنائه ، ثم كمل في آخره وجبت عليه الزكاة ، أما لو نقص في أوله ، أو في آخره فإنه لا تجب الزكاة .

ويشترط أيضاً ان يبلغ ثمن السلع التي يتجر بها النصاب ، فتقوم بأثمانها ، ويقابل الثمن بنصاب الذهب والفضة ، فإذا ساوى أحدهما . أو زاد وجبت الزكاة ، واذا نقص عن أقلهما ، وهو نصاب الفضة فلا زكاة . وقدره مؤلفو كتاب « الفقه على المذاهب الاربعة » سنة ١٩٢٢ بخمسمئة ونسعة وعشرين قرشاً مصرياً وثلثين .

الزكاة في الذَّمة أو في العين ؟

اختلفوا: هل تجب الزكاة في نفس المال بحيث يكون المستحق شريك. الممالك في أمواله ، كسائر الشركاء ، أو أن الزكاة تجب في دّمة المالك كسائر الديون ، ولكن تتعلق بالمال كتعلق الدين في تركة الميت ؟

قال الشافعية والامامية والمالكية . إن الزكاة تجب في عين المال ، والفقير

شريك حقيقي للمالك بدليل قوله تعالى : «وفي أموالهم حق لللمائل والمحروم» . وقد تواترت الأحاديث ان الله أشرك بين الأغنياء والفقراء في الأموال . ولكن قد أجاز الشرع رفقاً بالمالك ان يؤدي هذا الحق من الأموال الأخر التي لا زكاة فيها .

وقال الحنفية : تتعلق الزكاة بالعبن كتعلق حق الرهن بالمال المرهون ، ولا يزول هذا الحق الا بالدفع إلى المستحق .

وعن الإمام أحمد روايتان تتفق إحداهما مع الحنفية .



أصناف المستحقين للزكاة

اتفقوا على أن أصناف المستحقين للزكاة ثمانية ، وهم المذكورون في الآية ٦٠ من سورة التوبة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » .

أما أقوال المذاهب في تحديد هذه الأصناف فتعرف مما يلي :

الفقير وكا

١ — قال الحنفية : الفقير هو من يملك أقل من النصاب ، وان كــان صحيحاً ذا كسب ، أما من يملك نصاباً من أي نوع كان فاضلاً عن حاجته الأصلية ، وهي مسكنه وأثاثه وثيابه ، وما إلى ذلك فلا يجوز صرف الزكاة له . وحجتهم في ذلك ان من ملك النصاب تجب عليه الزكاة ، ومن وجبت عليه فلا تجب له .

وقالت بقية المذاهب : العبرة بالحاجة لا بالملك ، فمن كان غير محتاج تحرم عليه الزكاة ، وان لم يملك شيئاً ، والمحتاج تحل له ، وان ملك نصاباً او نصباً ، لأن الفقر معناه الحاجة . قال تعالى : ٥ يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله ، أي المحاويج اليه . وقال الشافعية والحنابلة : من وجد نصف كفايته لا يعد فقيراً ، ولا تجوز له الزكاة .

وقال الامامية والمالكية : الفقير الشرعي من لا يملك مؤونة السنة له ولعياله ، فمن كان عنده ضيعة أو عقار ، أو مواش لا تكفي عياله طول السنة يجوز إعطاؤه من الزكاة .

وقال الامامية والشافعية والحنابلة : من قدر على الاكتساب لا تحـــل له الزكاة .

وقال الحنفية والمالكية : بل تحل ، وتدفع له . وقال الامامية : مدعسي الفقر يصدق من غير ببتنة ويمين اذا لم يكن له مال ظاهر ، ولم يعلم كذبه ، لأن رجلين أتيا رسول الله عليه ، وهو يقسم الصدقة ، فسألاه شيئاً منها ، فصعد بصره فيهما وصوّبه ، وقال لهما : إن شئتما أعطيتكما ، ولا حظ لغني ولا ذي قوة مكتب ، فأرجع الاخذ اليهما من دون بينة أو يمين .

المكن

٢ ــ قال الامامية والحنفية والمالكية : المسكين أسوأ حالاً من الفقير

وقال الحنابلة والشافعية : بل الفقير أسوأ حالاً من المسكين لأن الفقير هو الذي لا يملك شيئاً ، أو لم بجد نصف كفايته ، والمسكين هو الذي يجد نصف كفايته ، والمسكين هو الذي يجد نصف كفايته ، فيعطى النصف الآخر من الزكاة .

ومهما يكن ، فلا خلاف جوهرياً بين المذاهب في تفسير الفقير والمسكين . والعيرة بأن تسد الركاة حاجة مضطر إلى مسكن او مأكل أو ملبس أو تطبيب أو تعليم ، وما إلى ذلك تما لا يد منه .

وانفقوا ما عدا المالكية ، على لا انه يجوز لمن وجبت عليه الزكاة ان يدفعها إلى أبويه وأجداده ، ولا إلى أولاده وأولادهم ، ولا إلى زوجته . وأجاز المالكية الدفع إلى الجد والجدة ، وبني البنين ، لأن نفقتهم غير واجبة عندهم . واتفقوا أيضاً على أنه يجوز دفع الزكاة للإخوة والأعمام والأخوال .

وإنما لا يجوز دفع الزكاة للأب والأولاد اذا دفعت لهما من سهم الفقراء والمساكين ، أما لو كافا من غير هذين فإنه يجوز لهما الأخذ ، كما لو كان الأب أو الابن غازياً في سبيل الله ، أو من المؤلفة قلوبهم ، او غارماً في حل وإصلاح ذات البين ، او عاملاً على جهاية الزكاة . لأن هؤلاء يأخذون مع الغني والفقر (تذكرة العلامة . ج ١ باب الزكاة) .

ومهما يكن ، فإن القريب الذي لا تجب نفقته على المزكي أولى ، وصرف الزكاة له أفضل .

واختلفوا في نقل الزكاة من بلد إلى بلد . فقال الحنفية والامامية : أهل بلده أولى وأفضل إلا لحاجة ماسة تستدعى أولية النقل .

وقال الشافعية والمالكية : لا يجوز النقل من بلد إلى بلد .

وقال الحنابلة : يجوز النقل إلى بلد لا تقصر فيه الصلاة ، وبحرم نقل الزكاة إلى مسافة القصر .

العاملون

٣ ــ العاملون عليها هم السعاة في جباية الصدقات بالاتفاق .

المتزلفة قلوبهم

٤ – المؤلفة قلوبهم ، هم الذين يستمالون بشيء من الصدقات لمصلحة الإسلام ، وقد اختلفوا هل حكمهم باق أو منسوخ ؟ وعلى تقدير عدم النسخ فهل التأليف مختص بغير المسلم ، أو هو له ونضعيف الإيمان من المسلمين ؟

قال الحنفية: شرع هذا الحكم في بداية الإسلام، لضعف المسلمين، أما الآن، وقد أصبح الإسلام قوياً فذهب الحكم بذهاب سببه. وأطالت بقيسة المذاهب الشرح في تعداد اقسام المؤلفة، ويمكن ارجاعها جميعاً إلى شيء واحد، وهو أن الحكم باق لم ينسخ، وأن سهم المؤلفة يعطى للمسلم وغيره على شريطة أن يعود العطاء بالحير والمصلحة على الاسلام والمسلمين، وقد اعطى رسول الله عنود العطاء بالحير والمصلحة على الاسلام والمسلمين، وقد اعطى رسول الله عنوان بن امية، وهو مشرك، كما اعطى أبا سفيان وامثاله بعد أن اظهروا الاسلام خشية من شرهم، وكيدهم للدين والمسلمين.

الوقاب

و الرقاب، وهو ان يشترى الرقيق من الزكاة ويعتق ، وفيه دلالة والضحة على ان الاسلام قد أوجد سبلاً شتى للقضاء على فكرة الرقيق ، ومهما يكن ، فلم يبق في عصرنا موضوع لهذا الحكم .

الغارمون

٦ --- الغارمون ، هم المدينون في غير معصية ، ويعطون من الزكاة ثوقاء
 ديونهم بالاتفاق .

سبيل الله

٧ - سبيل الله ، قال الأربعة المراد منه الغزاة المتطوعون في الحرب دفاعاً
 عن الاسلام .

وقال الامامية : سبيل الله عام للغزاة وعمارة المساجد والمستشفيات والمدارس وجميع المصالح العامة .

ابن السبيل

۸ - ابن السبيل هو الغريب المنقطع عن ماله وبلده ، فيجوز صرف الزكاة
 له بقدر ما يصل به إلى وطنه .

(فروع)

الاول : اتفقوا على ان الزكاة تحرم على بني هاشم بجميع انواعها أذا كانت من غيرهم ، وتحل زكاة يعضهم لبعض .

الناني : هل مجوز ان تعطى الزكاة كلها مسكناً واحداً ؟

قال الإمامية : تجوز حتى لو اخرجه العطاء إلى الغنى ، على ان تعطى له دفعة واحدة لا دفعات .

وقال الحنفية والحنابلة : يجوز عطاؤها لشخص واحد اذا لم تخرجه إلى الغني .

وقال المالكية : يجوز دفع الزكاة لواحد الا العامل فإنه لا يجوز له ان يأخذًا اكثر من اجرة عمله .

وقال الشافعية : يجب تعميم الزكاة على الاصناف الثمانية ، إن وجدوا ، واذا فقد بعضهم أعطي للموجود منهم ، وأقل ما يعطى ثلاثة أشخاص من كل صنف .

الثالث : اموال الزكاة قسمان : ما يراعى فيه الحول ، وهو الحيوان ، وقيمة التجارة ، ولا تجب الزكاة قبل مضي السنة ، والسنة عند الامامية ، ان يمضي للمال في ملك المزكي احد عشر شهراً ، ويهل الثاني عشر .

والقسم الثاني لا يجب فيه الحول كالثمار والغلات ، فتجب فيها الزكاة عند بدوّ صلاحها ، اما وقت الاخراج والتنفيذ فحين تجذ الثمرة ، وتشمس ، وتجفف ، وحين تحصد الغلة وتصفى من التبن والقشر باتفاق الجميع . ولو أخر الاخراج مع حضور الوقت وامكان الاداء ، فهو آثم ، ويضمن ، لأنه أخو الواجب المضيق عن وقته ، وفرط بالتأخير .

زكاة الفطر

زكاة الفطر ، وتسمى زكاة الأبدان ، ويقع الكلام فيمن تجب عليه ، وقيمن تخرج عنه ، وفي مقدارها ، وفي وقت خروجها ، وفيمن يستحقها .

ف المكلف بها

قال الأربعة : تجب زكاة الفطر على كل مسلم قادر ، كبيراً كان ، أو صغيراً ، فيجب على الولي ان يتولى إخراجها من مال الطفل والمجنون ، ودفعها للفقراء .

والقادر عند الحنفية هو الذي يملك نصاباً زكوياً ، أو قيمته فاضلاً عـــن حاجته .

وقال الشافعية والمالكية والحنابلة : القادر هو الذي يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله في يوم العيد وليلته ، مع استثناء ما يحتاج اليه من المسكن والثياب والأدوات الضرورية ، وزاد المالكية ان من يقدر على الاقتراض يعد قادراً إذا كان يرجو الوفاء .

وقال الامامية : يشترط في وجوبها البلوغ والعقل والقدرة ، فلا تجب في مال الصبي ولا المجنون ، لحديث « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ a . اما ألقادر عندهم فهو الذي يملك مؤونة سنة له و لعياله بالفعل أو بالقوة بأن يكون له ما يستثمره ، أو صنعة يكتسب منها .

قال الحنفية : يجب على المكلف ان يخرج زكاة الفطر عن نفسه وولسده الصغير وخادمه ، وولده الكبير اذا كان مجنوناً ، اما اذا كان عاقلاً فلا تجب على أبيه ، كما أنه لا يجب على الزوج أن يخرج زكاة الفطر عن زوجته .

وقال الحنابلة والشافعية : يجب إخراجها عن نفسه وعمن تلزمه نفقتـــه كالزوجة والأب والابن .

وقال المالكية : يجب ان يخرجها عن نفسه ، وعمن يقوم بنفقتهم ، وهم الوالدان الفقير ان ، والأولاد الذكور الذين لا مال لهم إلى ان يبلغوا ويصبحوا قادرين على الكسب ، وبناته الفقير ات إلى ان يدخل الزوج بهن ، والزوجة .

وقال الامامية : يجب اخر اجها عن نفسه ، وعن كل من يعوله حين دخول ليلة الفطر من غير فرق بين واجب النفقة وغيره ، ولا بين الصغير والكبير ، ولا بين المسلم وغير المسلم ، ولا بسين الرحم القريب والغريب البعيد ، حتى لو جاءه ضيف قبل دخول هلال شوال بلحظات ، وأصبح في جملة العيال تلك الليلة بجب ان يخرج عنه زكاة الفطر ، وكذا اذا ولد له ولد أو تزوج بامرأة قبل الغروب من ليلة الفطر ، أو مقار نا له وجبت الفطرة عنهما . اما اذا ولد الولد أو تزوج أو جبت الفطرة عنهما . وكل من وجبت فطرته على غيره سقطت عن نفسه ، وأن كان غنياً .

مقدارها

اتفقوا على ان المقدار الواجب إنفاقه عن كل شخص صاع من الحنطة أو الشعير أو التمر أو الزبيب أو الارز أو الذرة ، وما إلى ذاك من القوت الغالب ،

ما عدا الحنفية فإنهم قالوا : يكفي نصف صاع من الحنطة عن الفرد إلواحد ، والصاع حوالي ثلاث كيلوغرامات .

وقت الوجوب

قال الحنفية : وقت وجوبها من طلوع فجر يوم العيد إلى آخر العمر ، لأن زكاة الفطر من الواجبات الموسعة ، ويصح اداؤها مقدماً ومؤخراً .

وقال الحنابلة : يحرم تأخيرها عن يوم العيد ، وتجزىء قبل العيد بيومين ، ولا تجزىء قبل هذا الامد .

وقال الشافعية : وقت وجوبها آخر جزء من رمضان ، واول جزء مسن شوال ، أي حين الغروب وقبله بقليل من اليوم الأخير من شهر رمضان . ويسن إخراجها في أول يوم من أيام العيد ، ويحرم أخراجها بعد غروب اليوم الأول إلا لعثر .

وعن الامام مالك روايتان : إحداهما انها تجب بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان ،

وقال الامامية: تجب زكاة الفطر بدخول ليلة العيد، ويجب اداؤها من اول الغروب إلى وقت الزوال، والافضل الاداء قبل صلاة العيد، واذا لم يوجد المستحق في هذا الوقت فعلى المكلف ان يعزلها مستقلة عن ماله ناوياً دفعها وأداءها في اول فرصة، واذا أخر، ولم يؤدها بهذا الوقت مع وجود المستحق وجب إخراجها يعده، ولا تسقط عنه بحال.

المستحق

اتفقوا على أن المستحقين لزكاة الفطر هم المستحقون للزكاة العامة الذين

ذكرتهم الآية الكريمة « انما الصدقات للفقراء والمساكين

ويكفي ثمن الحبوب عن الحبوب ، ويستحب اختصاص القرابة المحتاجين بها ، ثم الحيران ، فقد جاء في الحديث : « جيران الصدقة أحق بها » .



الخمس

أفرد الامامية بابآ خاصاً للخُمس في كتب القفه ذكروه بعد باب الزكاة ، والاصل فيه الآية 11 من سورة الانفال « واعلموا انمـــا غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربي والبتامي والمساكين وابن السبيل » .

ولم يخصصوا الغنيمة بما يحصل في ايدي المسلمين من اموال غيرهم بايجاف الخيل والركاب ، بل عمموها إلى سبعة اصناف نذكرها فيما بلي مع ما اطلعنا عليه من آراء المذاهب الانجري في كل صنف إ

١ ـــ الغنائم المأخو ذة من دار الحرب ، فإن فيها الحمس باتفاق الجميع .

۲ — المعدن ، و هو كل ما خرج من الارض ، وكان من غير جنسها مما له
 قيمة ، كالذهب والفضة والرصاص والنحاس ، والزئبق والنفط والكبريت ،
 وما إلى ذلك .

قال الامامية: يجب اخراج الحمس (٢٠ بالمئة) من المعدن اذا بلغ تمنه نصاب الذهب، وهو مثنا درهم ، ولا خُمس فيما دون ذلك .

وقال الحنفية : لا يعتبر النصاب في المعدن ، بل يجب الحمس في قليلــــه وكثيره . وَقَالَ المَالَكِيةِ والشَّافِعِيةِ والحَنابِلَةِ : اذَا كَانَ المَّعَدُنَ دُونَ النَّصَابِ فَلَا شيء فيه ، واذَا بِلغِ النَّصَابِ فَفِيهِ الرَّكَاةِ رَبِعِ الْعَشْرِ ، أَي اثنانَ وَنَصَفَ بِالمُنَّةِ .

٣ – الركاز وهو المال المدفون تحت الارض ، وقد باد أهله ، ولم يعرف لهم من اثر ، كالآثار التي تنقب عنها اللجان المختصة لهذه الغاية .

قال الاربعة : يجب الخمس في الركاز ، ولا يعتبر فيه النصاب ، فقليله وكثيره سواء في وجوب الخمس .

وقال الامامية ٪ الركاز كالمعدن في وجوب الخمس واعتبار النصاب .

قال الامامية : ما يحرج من البحر بالغوص كاللؤلؤ والمرجان فيه الخمس اذا بلغت قيمته ديناراً فصاعداً بعد اخراج التكاليف .

و لا شيء فيه عند المذاهب الأربعةِ بالغاَّ ما بلغ .

وعاله مهما كانت نمهنته ، ومن أي نحو حصلت فائدته ، سواء أكانت مسن وعباله مهما كانت نمهنته ، ومن أي نحو حصلت فائدته ، سواء أكانت مسن التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو الوظيفة أو العمل اليومي أو من الاملاك أو من الهمة وغيرها ، ولمو زاد عن مؤونة سنته قرش واحد أو ما يعادله فعليه أن يخرج خمسه .

" - قال الامامية: اذا اصاب الانسان مالاً من الحرام، ثم اختلط بالمال الحلال، ولم يعلم قدر الحرام، ولا من هو صاحبه فعليه ان يخرج من خمس ماله كله في سبيل الله، فإذا فعل حل له الباقي، سواء أكان الحرام أقل مسس الحمس أو أكثر، اما اذا علم الحرام بعينه فعليه ان يرده بالذات. واذا جهل عين الحرام، وعلم مقداره ومبلغه فعليه اخراج المبلغ غير منقوص، ولو استغرق جميع المال. واذا علم الاشخاص الذين اختلس منهم، ولم يعلم مبلغ حقهم ومقداره فعليه ان يرضيهم بطريق المصالحة والمسامحة. وبكلمة: ان اخراج خمس جميع المال انما يجدي مع الجهل بمقدار المال الحرام، وبصاحبه.

٧ - قال الامامية : اذا اشترى الذمي أرضاً من مسلم وجب على الذمي
 بالذات ان يخرج خمسها .

مصرف أتخمس

قال الشافعية و الحنابلة: تقسم الغنيمة ، وهي الخمس ، إلى خمسة أسهم ، واحد منها سهم الرسول ، ويصرف على مصالح المسلمين ، وواحد يعطى لذوي القربى، وهم من انتسب إلى هاشم بالأبوة من غير فرق بين الأغنياء والفقراء . والثلاثة الباقية تنفق على اليتامى و المساكين و ابناء السبيل سواء أكانوا من بني هاشم أو من غير هم .

وقال الحنفية : ان سهم الرسول سقط بموته ، اما ذوو القربي فهم كغير هم من الفقراء يعطون لفقر هم لا لقرابتهم من الرسول .

وقال المألكية : يرجع أمر الخمس إلى الامام يصرفه حسيما يراه من المصلحة .

وقال الامامية : ان سهم الله وسهم الرسول وسهم ذوي القربى يفوض امرها إلى الإمام أو نائبه يضعها في مصالح المسلمين. والاسهم الثلاثة الباقية تعطى لأيتام بني هاشم ومساكينهم وابناء سبيلهم ، ولا يشاركهم فيها غيرهم .

وتختم هذا الفصل بما قاله الشعر اني في كتاب الميزان باب زكاة المعدن :

« للامام ان يضع على اصحاب المعدن ما يراه أحسن لبيت المال ، خوفاً ان يكثر مال اصحاب المعدن فيطلبوا السلطان ، وينفقوا على العساكر ، وبذلك يكون الفساد ... »

وهذا تعبير ثان عن النظرية « الحديثة » بأن رأس المال يؤدي بأصحابه إلى السيطرة على الحكم . وقد مضى على وفاة صاحب هذا الرأي ٤٠٦ سنوات . `

الحسج

شروطه :

بجب الحج بشرط البلوغ والعقل والاستطاعة .

البلوغ :

لا يجب الحج على الصبي تميزاً كان ، أو غير مميز ، وإن حج المميز يصح ، ويكون تطوعاً ، لا يسقط عنه الفرض، ويجب عليه الأداء بعد البلوغ والاستطاعة بالاتفاق إذا لم يبلغ قبل الموقف .

و يجوز لولي الصبي غير المميز أن يحج به ، فيلبسه ثوب الإحرام ، ويلقنه التلبية ، إن أحسنها ، وإلا لبي عنه ، ويجنبه المحرمات التي يمنع عنها الحاج ، ويأمره بكل فعل يتمكن من مباشرته ، ويستنب عنه فيما يعجز عن إتيانه .

و اختلفوا في أمرين يتصلان بحج الصبي المميز : الأول هل يصبح الحج منه سواء أذن الولي ، أم لم يأذن . الثاني لو بلغ قبل الموقف : هل يجزيه عن الفرض أم لا ؟

قال الامامية والحنابلة والشافعي في احد قوليه : إذن الولي شرط لصحة الإحرام . وقال ابو حنيفة : لا يتصف حج الصبي بالصحة ، وإن كان مميزاً ، سواء أأذن الولي أم لم يأذن ، لأن الغاية منه التمرين ليس إلا . ﴿ فتح الباري والمغني والتذكرة ﴾ .

وقال الإمامية والحنابلة والشافعية: إذا بلغ قبل الموقف أجزأه عن حجة الاسلام .

وقال الإمامية والمالكية : ان جدد إحراماً أجزأه وإلا فلا .. ومعنى هذا انه يستأنف الحج من جديد . (التذكرة) .

الجنون :

المجنون ليس محلاً للتكليف ، فلو حج ، وافترض أنه أتى بكل ما هو مطلوب من العاقل لم يجزه عن الفرض لو عاد اليه عقله . وإذا كان جنونه إدوارياً وأفاق مدة تتسع لأداء الحج بتمام أجزائه وشروطه وجب عليه ، وإن لم يتسع وقت الإفاقة لحميع الأعمال سقط عنه الوجوب .

الاستطاعة :

الاستطاعة شرط لوجوب الحج بالاتفاق ، لقوله جل وعز : ٩ من استطاع اليه سبيلاً » . واختلفوا في معنى الاستطاعة وقد جاء تحديدها في الاحاديث الشريفة : ٩ بالزاد والراحلة » . والراحلة كناية عن أجرة السفر والانتقال إلى مكة ذهاباً ، ثم العودة إلى بلده . والزاد عبارة عما بحتاج اليه من مال للانتقال والمأكل والمشرب وأجرة السكن وتفقات جواز السفر ، وما إلى ذلك مسن الاشياء اللائقة بحاله ووضعه، على أن يكون ذلك كله زائداً عن ديونه ومؤونة عياله، وما يضطر اليه من مصدر معاشه ، كالأرض للفلاح ، والآلات لصاحب الحرفة، ورأس المال للتاجر ، هذا ، مع الأمن على نفسه وماله وعرضه . ولم يخالف ورأس المال للتاجر ، هذا ، مع الأمن على نفسه وماله وعرضه . ولم يخالف

في ذلك إلا المالكية ، فإنهم قالوا : من قدر على المشي وجب عليه الحج ، كما المهم لم يستثنوا نفقه أهله وعياله ، وأوجبوا عليه أن يبيع ما يحتاج اليه من وسائل عيشه من أرض وماشية وآلة ، بل حتى كتب العلم وثياب الزينة . (الفقه على المذاهب الاربعة) .

ولو أن شخصاً لم يجب عليه الحج لعدم الاستطاعة ، ومع ذلك تجشم وتكلف وحج ، ثم استطاع ، فهل تجب عليه الاعادة ، أو تكفيه الأولى عن الفرض ؟

قال المالكية والحنفية : يجزيه ، ولا تجب عليه الاعادة لو استطاع . (الفقه على المذاهب الأربعة) .

وقال الحنايلة : من ترك حقاً يلزمه ، كوفاء الدين ، وحج أجزأه عـــن الفرض (منار السبيل ، وفتح القدير ، والفقه على المذاهب الأربعة) .

وقال الإمامية : لا يجزيه ذلك عن الفرض لو استطاع ، لأن المشروط يدور مدار شرطه وجوداً وعدماً ، وقبل الاستطاعة لا وجوب.، وعليه ينعقد الحج نفلاً ، وبعدها يتحقق شرط الحج ، فتجب الاعادة .

الفور :

قال الإمامية والمالكية والحنابلة: ان وجوب الحج فوري ، ولا يجوز تأخيره عن أول أزمنة الامكان ، فإن أخر فقد عصى ، ولكن يصح حجه ، ويكون اداء لو أتى به فيما بعد ، قال صاحب الجواهر: لا المراد بالفورية وجوب المبادرة إلى الحج في أول عام الاستطاعة ، وإلا ففيما يليه ، وهكذا .. وحينته فلا ربب في عصيانه بالتأخير ، مع التمكن من إنيانه مع الرفقة الأولى من دون وثوق يغيرها » .

وقال الشافعية : أن وجوب الحج على التراخي ، لا على الفور ، فيجوز

تَأْخِيرِ ه إِلَى أَي وقت شاء ^(١) .

وقال أبو يوسف : هو واجب على الفور . وقال محمد بن الحسن : بل على النراخي . ولا نص فيه عن أبي حنيفة . ولكن بعض أصحابه قال : هو عنده على الفور ، لأن الأمر عنده كذلك .



 ⁽١) وهذا القول وان ساعدت عليه الصناعة ، لأن أحاديث الغور محل النظر والنقاش والكنه يؤدي
 الى التهاون ، وبالتالي الى ترك هذا الشعار المقدس - في الغالب - ومن هنا كانت الغورية والاستعجال أحفظ وأحوط للدين .

فروع الاستطاعة

حج النساء

هل يشتر ط لحج النساء شرط زائد على حج الرجال ؟

اتفقوا على انه لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج الواجب ، ولا يجوز له منعها عنه ، واختلفوا في التي لا تجد زوجاً ولا محرماً يصحبها : هل يجب عليها الحج أو لا ؟

قال الامامية و المالكية والشافعية : ليس المحرم أو الزوج شرطاً بحال ، سواء أكانت المرأة شابة أم عجوزاً ، متزوجة أو غير متزوجة ، لأن المحرم وسيلة للأمان معها لا غابة بنفسه ، وعليه فإما أن تكون في أمان على نفسها في السفر ، وإما غير أمينة ، فعلى الأول بجب عليها الحج ، ولا أثر لوجود المحرم ، وعلى الثاني لا تكون مستطيعة ، حتى ولو كان معها محرم . وعليه فلا فرق بين الرجل والمرأة من هذه الجهة . ومهما يكن ، فقد كان لهذا البحث وأمثاله وجه فيما سبق ، حيث كان السفر طويلاً ، والطريق محوفاً ، أما اليوم فسلا وجه فيما سبق ، حيث كان الناس في أمن وأمان على أنقهم وأموالهم أنى اتجهوا.

وقال الحنابلة والحنفية : إن وجود الزوج او المحرم شرط لحج المرأة ، وإن كانت عجوزاً ، ولا يجوز لها أن تحج بدونه ... ولكن الحنفية اشترطوا ان يكون بين مكان المرأة ، وبين مكة مسافة ثلاثة أيام ، وهذا الشرط نادر الوقوع في زماننا بعد ان سهـــّل العلم وسائل المواصلات ، هذا بالاضافة إلى ما قدمنا من انه لا مجال للبحث ــــ اليوم ــــ في اشتر اط المحرم من الأساس .

البذل

جاء في كتاب و المغني و للحنابلة : و إذا بذل شخص مالاً لغيره فلا يجب عليه أن يقبل البذل ، ولا يصير مستطيعاً بذلك ، سواء أكان الباذل أجنبياً أم قريباً ، وسواء أبذل له الركوب والزاد ، أم لا . وعن الشافعي انه اذا بذل له ولده ما يتمكن به من الحج لزمه ، لأنه تمكن من الحج من غير منة تلزمه ، ولا ضير يلحق به و .

وقال الامامية: إذا أعطاه مالاً على سبيل الهدية دون أن يشترط عليه الحج لم يجب عليه كاثناً من كان الباذل ، وان بذل مشترطاً عليه الحج وجب القبول ، ولا يجوز ان يرفض ، حتى ولو كان الباذل أجنبياً ، لأنه ، والحال هذه يكون مستطبعاً .

الزواج

لو كان عنده من المال ما يكفيه للحج فقط ، أو للزواج فقط ، فأيهما يقدم ؟

جاء في و فتح القدير » للحنفية ج ٢ باب الحج ان أبا حنيفة سئل عن ذلك ، فأجاب بأنه يقدم الحج . وإطلاق الحواب بتقديم الحج ، مع أن التزويج قد يكون واجباً في بعض الأحوال دليل على ان الحج لا يجوز تأخيره .

وقال الشافعية والحنابلة والمحققون من الإمامية (١) : يقدم الزواج اذا كان

⁽١) منسك السيد الحكيم والسيد الحوثي .

في تركه حرج عليه ومشقة ، ولا يقدم الحج . (كفاية الأخيار ، والمغني والعروة الوثقى) .

الخمس والزكاة

الخمس والزكاة مقدمان على الحج ، ولا استطاعة إلا بعد وفائهما ، تمامآ كغيرهما من الديون .

الاستطاعة بالصدفة

من ذهب إلى بلد قريب من مكة المكرمة بقصد التجارة أو غيرها وبقي فيه إلى أيام الحج ، وأمكنه الوصول إلى بيت الله الحرام يصير مستطبعاً ، فإن عاد إلى وطنه قبل أن يؤدي الحج استقر في ذمته بالاتفاق .

الاستنابسة

أقسام العبادات

تنقسم العبادات ، من حيث البدنية والمالية إلى ثلاثة أقسام :

١ — بدنية محضة ، لا أثر فيها للمال ، كالصوم والصلاة ، وقال الأربعة : هذا النوع لا يقبل النيابة بحال ، لا عن الأموات ، ولا عن الأحياء . وقال الإمامية : يقبلها عن الأموات فقط ، أما الحي فلا يجوز له أن يستنيب من يصلي أو يصوم عنه بحال .

٢ ــ مالية محضة ، لا أثر فيها للبدن وعمله ، كالحمس والزكاة ، وهذا النوع يقبل النيابة بالاتفاق ، فيجوز لمالك ان يوكل من يخرج عنه زكاة ماله ، وسائر صدقاته .

٣ -- مركبة من البدنية والمالية ، كالحج فإنه يفتقر إلى العمل كالطواف والسعي والرمي ، والى المال لأجرة السفر ومستلزماته . وقد اتفقوا قولا واحداً على أن القادر على الحج بنفسه الجامع للشروط بجب عليه إيقاعه مباشرة ، ولا يجوز له الاستنابة فيه ، وإن استناب غيره لم يجزه ، ووجب عليه أن يحج بنفسه ، فإن لم يفعل قال الشافعية و الحتابلة والامامية: لا يسقط عنه الفرض بالموت تغليباً لجانب المالية ، ووجب أن يستأجر عنه بأجرة المثل ، ان لم يوص بالحج ، على أن

تخرج الاجرة من صلب الثركة (١) .

وقال الحنفية والمالكية : يسقط عنه الحج لجهة البدنية ، والكنه إذا اوصي به يخرج من الثلث كسائر التبرعات ، وإن لم يوص فلا تجب الاستنابة .

القادر العاجز

من جمع شروط الحج مادياً ، ولكنه عجز عن مباشرته بنفسه لهرم ، أو مرض لا يرجى برؤه سقطت عنه المباشرة بالاتفاق ، لقوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » . ولكن هل يجب ان يستأجر من ينوب عنه ، وإذا لم يفعل فقد ترك واجباً استقر في ذمته ؟

اتفقوا – ما عدا المالكية – على انه يجب عليه ان يستأجر من يحج عنه . وقال المالكية: لا حج إلا على من استطاع اليه سبيلاً بنفسه . (المغنى والتذكرة).

ولو عوفي هذا ، وزال العذر بعد ان استناب من حج عنه ، فهل مجب عليه ان يحج بنفسه ؟

قال الحنايلة: لا يجب عَلَيَّةً حجَّ آخر .

وقال الامامية والشافعية والحنفية : بل يجب ، لأن ما فعله كان واجباً في ماله ، وهذا واجب في بدئه (¹⁾ (المغنى والتذكرة) .

الاستنابة في المستحب

قال الحنفية والامامية : من قضى ما عليه من حجة الاسلام ، ثم احب ان يستنيب عنه آخر تطوعاً واستحباباً فله ذلك ، وان تمكن من المباشرة بنفسه .

 ⁽١) أجاز الإمامية والشافعية والمالكية الأجارة على الحج، ومنعها الحنفية والحنابلة وقالوا بها يدفع للأجير من المال هو للارتزاق، ونفقة الطريق.

⁽٢) ويتغلق هذا مع فتوى السيد الخوائي في منسكه .

وقال الشافعي : لا يجوز .

وعن احمد روايتان : المنع والجواز .

وقال المالكية: يجوز للمريض الذي لا يرجى برؤه، ولمن حج حجة الاسلام ان يستأجر غيره للحج ، ويصبح حجه ، ولكن ذلك مكروه ، ولا يكتب الحج للمستأجر ، وانما يقع مستحباً للأجير ، وللمستأجر ثواب الاعانة على الحج ، وبركة الدعاء . واذا حج عن الميت بوصية منه أو غير وصية ، فسلا يكتب له أصلاً لا فرضاً ولا نفلاً ، ولا تسقط به حجة الاسلام . (الفقه على المذاهب الاربعة) .

شروط النالب

يشترط في النائب البلوغ والعقل والاسلام وفراغ ذمته من حج واجب، والوثوق بالأداء، ويجوز ان ينوب الرجل عن المرأة ، والمرأة عن الرجل، وان كان كل من النائب والمنوب عنه صرورة (١) .

وهل يبتدىء النائب السير الى الحج من بلده ، أو من بلد الميت ، أو من احد المواقبت ؟

قال الحنفية والمالكية : يحج عنه من بلد الميت اذا لم يعين المنوب عنه المكان ، وإلا أخذ بقوله .

وقال الشافعية : المدار على الميقات ، فإن عين ميقاتاً خاصاً وجب العمل بقوله ، وإلا تخير الأجير من أي ميقات شاء .

وقال الحنابلة : يجب أن يحج عنه من المكان الذي وجب عليه فيه الحج ، لا من المكان الذي مات فيه ، فإذا استطاع في المهجر ، ثم عاد الى بلده ، ومات

 ⁽١) الصرورة هو الذي لم يحج , وقال الشافعية والحنابلة : إذا شرع الصرورة عن غيره صار الحج
 عنه , وقال المالكية والحنفية والامامية : بل يقع حجه عل ما نواه .

فيه ، فيستناب عنه من مهجره ، لا من وطنه إلا إذا كان بين وطنه ومهجره أقل من مسافة القصر .

وقال الامامية: الحجة منها بلدية، وهي التي تكون من بلد الميت، ومنها ميقاتية، وهي من الميقات، فإن عين إحداهما تعينت، وان اطلق، ولم يبين فإن كان هناك انصراف الى إحداهما فيها، وإلا تكون الحجة ميقاتية، ويحج عنه من اقرب ميقات الى مكة، ان امكن، والا فمن اقرب ميقات الى بلد الميت، واجرة الميقاتية من أصل التركة في الحج الواجب، وما زاد عن الميقاتية فمن الثلث، (الجواهر).

تأخير النيابة

إذا استؤجر النائب وجبت عليه المبادرة ، ولا يجوز ان يؤخر الحج عن السنة الاولى ، وليس له ان يستنيب غيره ، لأن الفعل مضاف اليه . واذا لم نعلم بأنه ذهب الى الحج وقام بأعماله فالأصل عدم الاتيان ، حتى يثبت العكس ، وإذا علمنا أنه ذهب ، وقام بالأعمال على وجه الإجمال ، وشككنا : هل أتى بها صحيحة ، كما ينبغي ، أو أنه أخل بشيء من الواجبات حملنا فعله على الصحيحة ، حتى يثبت العكس .

العدول

قال الحنفية والامامية : إذا عين المستنيب نوعاً خاصاً للنائب ، كالتمتع أو الإفراد او القران فلا يجوز العدول الى غيره .

أما إذا عين الحج من بلد خاص فابتدأ من بلد آخر فإن لم يتعلق غرض المستأجر بذلك اجزأ ، لأن سلوك الطريق غير مقصود لذاته ، وإنما المقصود بالذات الحج . وقد حصل . (التذكرة والفقه على المذاهب الاربعة) .

العمرة

معناها

معنى العمرة لغة ّ الزيارة بوجه العموم ، وشرعاً زيارة بيت الله الحرام بنحو خاص .

أقسامها

تنقسم العمرة الى مفردة مستقلة عن الحج، ووقتها طوال أيام السنة بالاتفاق، وأفضل أوقاتها عند الامامية شهر رجب وعند غير هم شهر رمضان. وإلى منفسة الى الحج ، يحيث بأتي بها الناسك اولاً ، ثم يأتي بأعمال الحج في سفرة واحدة ، كما يفعل حجاج الاقطار البعيدة عن مكة المكرمة ووقتها اشهر الحج ، وهي شوال ، و ذو القعدة، وذو الحجة بالاتفاق على خلاف بين الفقهاء في ذي الحجة : هل هو بكامله من أشهر الحج ، أو النلث الاول منه . ولو أتى بالعمرة منضمة الى الحج سقط وجوب المفردة عند من قال بوجوبها .

الفرق بين العمرتين

فرق السيد الخوثي بين العمرة المفردة ، وعمرة التمتع بأمور :

١ – ان طواف النساء – يأتي معناه – واجب في العمرة المفردة ، ولا يجب في عمرة النمتع . وقال بعضهم : لا يشرع فيها .

٢ ــ ان وقت عمرة التمنع يبتدىء من أول شوال الى اليوم التاسع من ذي الحجة : أما العمرة المفردة فوقتها طوال أيام السنة .

 ٣ ـــ ان المعتمر بعمرة التمتع يحل بالتقصير فقط ، أما المعتمر بعمرة مفردة فهو مخير بين التقصير و الحلق ، ويأتي التوضيح .

٤ – ان عمرة التمتع و الحج بقعان في سنة و احدة ، و ليس كذلك في العمرة المفردة .

وفي كتاب (الدين والحج على المذاهب الاربعة) لكرارة ان المالكية والشافعية قالوا : ان المعتمر بعمرة مفردة يحل له كل شيء ، حتى النساء اذا حلق أو قصر ، سواء أساق الهدي ام لا . اما الحنابلة والحنفية فإن المعتمر يحل بالحلق أو التقصير إذا لم يسق الهدي ، وإلا بقي على إحرامه إلى أن يتحلل من الحج والعمرة معاً يوم النحرا.

شروطها

ذكرنا فيما تقدم شروط الحج ، وهي بالذات شروط العمرة .

حكمها

قال الحنفية والمالكية : العمرة سنَّة مؤكدة ، وليست فرضًا .

وقال الشافعية والحنابلة وكثير من الامامية : بل هي فرض على من استطاع البها سبيلاً لقوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة الله . ١٩٦ البقرة » . وتقع مستحبة لغير المستطيع . (فقه السنة ج ت ، والفقه عمالي المذاهب الأربعة ،

والجواهر والمغني) (١) .

أفعاها

جاء في كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة): « يجب للعمرة ما يجب للحج، وكذلك يسن لها ما يسن له .. ولكنها تخالفه في أمور منها انه ليس لها وقت معين ، ولا تفوت ، وليس فيها وقوف بعرفة ، ولا تزول بمزدلفة ، ولا رمي جمار ۽ (٢) .

وجاء في كتاب الجواهر للامامية: « الواجب من أفعال الحج ١٢ : الاحرام، والوقوف بعرفات ، والوقوف بالمشعر ، ونزول منى ، والرمي ، والذبح ، والحلق بها ، والتقصير ، والطواف ، وركعتاه ، والسعي ، وطواف النساء ، وركعتاه ... وواجب أفعال العمرة المفردة ثمانية : النية ، والاحرام (٣) والطواف وركعتاه ، والسعى ، والتقصير ، وطواف النساء وركعتاه » .

ومن هذا يتبين معنا اتفاق الجميع على أن أعمال الحج تزيد عن العمرة بالوقوف، وما يستدعيه من الأعمال، إلا أن الامامية أوجبوا على المعتمر بعمرة مفردة ان يطوف ثانية طواف النساء، كما ان مالكاً خالف الجميع بقوله لا يجب الحلق أو التقصير في العمرة المفردة.

⁽١) جاء في كتاب المغني أن أحمد بن حنيل نص على أنه ليس على أهل مكة عمرة لأن معظم أعمال العمرة الطواف بالبيت ، رهم يفعلونه فأجزاهم ذلك .

 ⁽٣) جاء في كتاب الدين والحج على المذاهب الأربعة لكرارة أن من جملة ما افترقت به العمرة عن
الحج أن الاحرام بها يكون من الحل للمكي وغيره ، لا من موافيت الحج ، ولا فرق عند
الامامية بين حيقات المعتمر وميقات الحاج بالنسبة للإحرام .

الفرع الأول: إن وجوب العمرة المفردة لا يرتبط بالاستطاعة للحج ، فلو استطاع لها خاصة ، كما لو فرض أن شخصاً تمكن من الذهاب الى مكة في غير أيام الحج ، ولا يستطيع الذهاب اليها في أيامه وجبت عليه العمرة دون الحج ، وإن مات قبل أدائها خرجت من تركته (١) .

وكذا لو فرض انه استطاع الحيج الإفرادي دون العمرة وجب ، لأن كلاً منهما نسك مستقل برأسه ، هذا بالقياس الى العمرة المفردة ، أما عمرة التمتع — يأتي معنى التمتع — فيتلوقف وجوبها على وجوب الحج ، لأنها داخلة فيه .

الفرع الثاني : قال الامامية : لا يجوز لمن أراد دخول مكة ان يتجاوز الميقات ولا دخول حرمها إلا محرماً بنسك ، حتى ولو كان قد حج واعتمر مرات إلا اذا تكرر الدخول والحروج في ضمن شهر، أي لو دخلها محرماً، ثم خرج ، ثم دخل ثانية قبل مضي ثلاثين يوماً فلا بجب عليه الإحرام ، وإلا وجب ، فالاحرام بالقياس الى من دخل مكة تماماً كالوضوء بالقياس الى مس كتابة المصحف .

وبهذا يتبين الكذب والدس في قول من قال : ان الشيعة لا يقدسون البيت الحرام ، ويتظاهرون بالحج، ليلوثوا الأماكن المقدسة .. تعالى الله والمعظمون لشعائره الموالون للرسول وآله علوا كبيراً .

وقال ابو حنيفة : لا يجوز لمن وراء الميقات ان يدخل الحرم إلا محرماً ، وأما

⁽¹⁾ قال صاحب المدارك من الامامية : هذا هو أشهر الأقوال وأجودها أي استقلال وجوب الدمرة عن وجوب المجع . وقال صاحب الجواهر : ان كلام الفقهاء لا يخلو من تشويش .. ثم قال صاحب الجواهر : ان كلام الفقهاء لا يخلو من تشويش .. ثم قال صاحب الجواهر : والذي يقوى في النظر سقوط العبرة المفردة عمل بعد عن مكة ، واتما الواجب عليه عمرة التمتع التي يرتبط وجوبها بوجوب الحج ، وقال السيد الحكيم : الأقرب عدم وجوب المفردة . وقال السيد الحوثي ؛ لا يبعد عدم وجوبها .

من دونه فيجوز دخوله من غير إحرام ، وكان مالك لا يرى ذلك ، والشافعي قولان .

ونكتفي بهذا القدر من الكلام على العمرة ، لأن الغرض ان نلقي ضوءً عليها ، ليكون القارىء على علم بالفرق بينها وبين الحج ، ولو من بعض الجهات ، وستتضح اكثر مما يأتي .



أنواع الحج

اتفقوا على أن أنواع الحج ثلاثة : تمتع ^(۱) ، وقران ، وإفراد . وايضاً اتفقوا على أن معنى التمتع أن يأتي أولا يأعمال العمرة في أشهر الحج ، وبعد الفراغ منها يأتي بالحج .

واتفقوا على ان حج الإفراد ان يحج أولاً ، وبعد الفراغ من أعمال الحج يحرم بالعمرة ، ويأتي بأعمالهاك

واتفق الأربعة على ان معنى القرآن أن بحرم بالحج والعمرة معاً ، بحيث يقول الناسك : « لبيك اللهم بحج وعمرة » .

وقال الامامية : ان القران والإفراد شيء واحد ، لا يفترقان إلا في حال واحدة ، وهي ان القارن يسوق الهديعند إحرامه ، فيلزمه ان يهتدي ما ساقه، اما من حج حجة الافراد فليس عليه هدي اصلاً . وبكلمة : ان الامامية

⁽¹⁾ وتكن عمر بن الخطاب نهى عن حج النمتع ، وحصر الحج بالقران والافراد ، وقال : متعتان كانتا على عهد رسول الله ، وأنا أحرمهما وأعاقب عليهما . يريد منعة النماء ، ومنعمة الحج ، أي حج النمتع ، واعتذر عنه بعض علماء المبنة بأنه أراد أن لا يتعطل بيت الله الحرام من الزائرين في غير أشهر الحج . (أحكام القرآن للجعماص ج 1 باب النمتع بالعمرة الى الحج) .

لا يجيزون التداخل بين إحرامين (١) ولا اتبان الحج والعسرة بنية واحدة في حال من الحالات ، وأجازه غير هم في حجة القران . وقالوا : انه سمي بذلك ، لما فيه من الجمع بين الحج والعمرة . وقال الامامية : بسل لأنه أضيف سياق الهدي إلى الاحرام (٢) .

وقال الأربعة : يجوز لأي كان مكياً أو غير مكي ، ان يختار أي نوع شاء من أنواع الحج الثلاثة : التمتع والقران والافراد ، دون كراهة، إلا أن ابا حنيفة قال : يكره للمكيّ حج التمتع والقران .

ثم اختلف الأربعة فيما بينهم في الافضل من هذه الثلاثة .

قال الشافعية : الأفراد والتمتع افضل من القران .

وقال الحنفية : القران افضل من أخويه .

وقال المالكية : بل الافراد أفضل.

وقال الحنابلة والامامية : التمتع افضل . (الفقه على المذاهب الأربعة ، والمغني ، وميزان الشعراني ، وفقه السنة ج ه) .

وقال الامامية: ان التمتع فرض من نأى عن مكة ٤٨ ميلا "(") لا بجوز له غيره إلا مع الضرورة، أما القران والافراد فهما فرض أهل مكة، ومن كان بينه وبينها دون ٤٨ ميلا ، ولا يجوز لهما غير هذين النوعين، واستدلوا بقوله تعالى: « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم بجد فصيام ثلاثة أبام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله

 ⁽۱) جاء في كتاب ألجواهر والمدارك والحدائق وغيرها ما نصه بالحرف : « لا يجوز لمن أحرم أن ينشى « إحراماً آخر ، حتى يكمل أفعال ما أحرم له ».

 ⁽۲) وتفرد ابن عقبل عن الامامية بموافقته لفقهاء السنة على أن القران هو الجمع بين الحمرة والحج
في احرام واحد .

⁽٣) واختاره السيد الحكيم . وقال السيد الخوالي ١٦ فرسخاً . وقال بعضهم ١٢ ميلاً .

حاضري المسجد الحرام - ١٩٦ البقرة ٥.

وقال الامامية ايضاً: لا يجوز لمن وظيفته التمتع ان يعدل الى غيره ، إلا للضيق وقت او حيض ، فيجوز العدول حينئذ الى القران أو الإفراد ، على أن يأتي بالعمرة بعد الحج ، وحد الضيق ان لا يتمكن من الوقوف في عرفة عند الزوال .

ولا يجوز العدول لمن فرضه القران أو الافراد كأهل مكة وضواحيها ان يعدل الى التمتع إلا مع الاضطرار ، كخوف الحيض المتوقع ، وبعد ان نقل هذا صاحب الجواهر ، قال : بلا خلاف اجده .

واتفقوا جميعاً على ان من حج حجة الإفراد لا يلزمه هدي ، وان تطوع به فخير .



مواقيت الاحرام

المواقيت

لا بد للعمرة والحج بشنى أنواعه من الإحرام ، وهو ركن من أركانهما عند الامامية وواجب عند غيرهم . وانفقوا قولاً واحداً على ان ميقات أهل المدينة الذي يبدأون إحرامهم منه مسجد الشجرة ، ويسمى ذو الحليفة ، وميقات أهل الشام ومصر والمغرب الجحفة (۱) ، وميقات أهل العراق العقيق ، ولأهل اليمن ومن عبر على طريقهم يلكيلهم

وقال الامامية : قرن ميقات أهل الطائف ، ومن عبر على طريقهم الى مكة. وقال الأربعة : بل هو ميقات أهل نجد ، وقال الامامية : ميقات أهل نجد ومبقات أهل العراق هو العقيق .

وكما اتفقوا على أن هذه المواقيت لأهل الجهات المذكورة ، فقد اتفقوا ايضاً على أنها مواقيت لكل من يمر بها ممن بريد الحج ، وان لم يكن من أهل تلك الجهات ، فإذا حج الشامي من المدينة فجاز على ذي الحليفة أحرم منه ، وان

 ⁽١) المراد بأهل الشام السوريون واللبنانيون والفلسطينيون والأردنيون ، وقد تغيرت العلوق
عما كانت ، وقال السيد الحكيم ; أن المسافر بالطائرة لا يجب عليه الاحرام أذا مر فوق
الميقات وأذا هبط في جدة أحرم من الحديبية ، وله أن يحرم من جدة مع النذر .

حج من اليمن فميقاته يلملم ، ومن العراق فالعقيق ، وهكذا ، ومن لم يمر بهذه المواقيت فميقاته المكان الذي يحاذي احدها .

ومن كان منزله اقرب الى مكة من هذه المواقبت فميقاته منزله ، بمحرم منه ، و · ، كان في مكة نفسها فميقاته مكة بالذات ، ومواقبت المعتمر بعمرة مفردة عند الامامية هي مواقبت الحج بالذات .

الإحرام قبل الميقات

اتفق الأربعة على جواز الاحرام قبل الميقات ، واختلفوا في الأفضل ، فقال مالك وابن حنبل : الأفضل الاحرام من الميقات .

وقال ابو حنيفة : الأفضل الاحرام من بلده . وعني الشافعي القولان .

وقال الامامية : لا يجوز الاحرام قبل الميقات إلا لمن يريد العمرة في رجب، وخاف أن ينقضي أذا أخر الاحرام الى الميقات ، وإلا لمن نذر الاحرام قبل الميقات (١) . (التذكرة وفقه السنة) :

الإحرام بعد الميقات

اتفقوا على انه لا يجوز تجـــاوز الميقات بدون إحرام ، وان تجاوزه ولم يحرم وجب الرجوع اليه ، ليحرم منه .

وقال الأربعة : إذا لم برجع يصع حجه ، وعليه الهدي ، ويأثم ان لم يمنع مانع من الرجوع ، وان وجد المانع لحوف الطريق ، أو لضيق الوقت فلا إثم ، ولا فرق في ذلك بين ان يكون امامه مواقيت اخرى في طريقه ، او لا .

وقال الامامية : من ترك الاحرام من الميقات عامداً ، وهو يريد الحج، أو

⁽١) أجاز السيد الحكيم والسيد الخرئي نذر الاحرام قبل الميقات .

العمرة ، ولم يرجع اليه ، ولم يكن أمامه ميقات غيره يُـحرم منه بطل إحرامه وحجه ، سواء أكان معذوراً أو غير معذور .

واذا كان قد تركه ناسياً أو جاهلاً ، وامكن الرجوع رجع ، وإن لم يمكن فمن الميقات الذي امامه ، وإلا فالقدر الممكن من خارج الحرم ، أو داخله أ مقدماً على الثاني . (التذكرة والفقه على المذاهب الأربعة) .

الإحرام قبل أشهر الحج

قال الامامية والشافعية : لو أحرم بالحج قبل اشهره لم ينعقد إحرامه، وينعقد للعمرة ، لقوله تعالى : « الحج أشهر معلومات » .

وقال الحنفية والمالكية والحنابلة : يصح على كراعة . (التذكرة ، وفقه السنة) .

الإحرام

واجباته ومستحباته

الإحرام ومستحباته

لا خلاف في أن الاحرام ركن من اركان العمرة ، وايضاً هو ركن من حج التمتع والإفراد والقران . وايضاً لا خلاف في أنه أول عمل بجب ان يبتدى، به الناسك ، سواء أكان معتمراً بعمرة مفردة ، أم حاجاً بحج تمتع ، أم قران ، أم إقراد ، وله مستحبات وواجبات .

اتفقوا على انه يستحب لمن يريد الاحرام ان ينظف جسده ، ويقلم اظفاره ، ويأخذ من شاربه ، وأن يغتسل حتى لو كانت امرأة في الحيض والنفاس ، لأن الغرض النظافة ، وان يوفر شعر رأسه من أول ذي القعدة اذا اراد حج التمتع ، وان يزيل الشعر من جسده وإبطيه ، وان يحرم بعد صلاة الظهر ، أو أية فريضة غيرها ، وان استحب أن يصلي للاحرام ست ركعات ، أو اربعاً ، أو ركعتين على الاقل . اما الطهارة من الحدث فليست شرطاً في صحة الاحرام .

وقال الحنفية والمالكية : إذا فقد الماء سقط الغسل ، ولم يشرع التيمم بدلاً عنه .

وقال الحنابلة والشافعية : بل يتيمم بدلاً عن الغسل . واختلف الامامية فيما بينهم ، فمانع ومجيز .

والحق المنع ، كما قال الحنفية والمالكية ، لأن هذا التيمم من العبادات ، وهي لا تشرح الا يدليل ، ولا دليل ... وجاء في مستمسك العروة للسيد الحكيم ج ٧ : ١ ان عموم بدلية التراب عن الماء ، وانه يكفي عشر سنين ، وان التراب أحد الطهورين ، وأن رب الماء والصعيد واحد كاف في ثبوت بدلية التراب في المقام ونحوه » .

و يلاحظ بأن هذه الأدلة التي دلت على بدلية التراب عن الماء ناظرة إلى الماء بقيد التطهير من الحدث ، لا مطلق الماء ، والا وجب أن نعطي التراب جميع أحكام الماء عند تعذره ، حتى في إزالة النجاسة الحبئية الا ما اخرجه الدليل ، ولا قائل بذلك ، حتى صاحب المستمسك – فيما أظن – وقد صرح في منسكه ص ٢٦ طبعة رابعة أن الغسل مستحب للاحرام من الحائض والنفساء ، ومعنى ذلك ان هذا الغسل لا يرفع حدثاً ، ولا يقصد منه إلا النظافة ، هذا ، الى اننا فعلم ان التراب يكون بدلاً عن الماء في الطهارة الحدثية ، ولا يكون بدلاً عنه في الطهارة الحبثية ، كالدم والبول ، ونشك : هلى يكون بدلاً عنه في هذا الغسل ، ولا يسوغ التمسك بهذه العموميات لرفع الشك ، واثبات البدلية الشرعية ، لأنه من باب التمسك بالعام في الشبهات أو المصداقية .

ارسلت هذه الملاحظة لسماحة السيد فعلق عليها بقوله ! ه ان مشروعية الغسل المستحب للطهارة ، والطهارة إنما تكون عن الحدث ، فالغسل المستحب مطهر من مرتبة من الحدث ، وبدلية التراب عن الماء شاملة لموارد الغسل المستحب ، وشمولها لذلك لا يقتضي شمولها للغسل عن النجاسة ، لاختلاف السنخية بين الحدث والحبث ، والاختلاف في المحل ، فإن مورد الاول النفس ونحوها ، ومورد الثاني الجسم مع وحدة السنخية بين طهارة الغسل الواجب

والمستحب، ودليل البدلية عام للأمرين ، وبالجملة فالغسل المستحب مطهر من الحدث بالجملة ، ولو من بعض مراتبه فيشمله دليل البدلية ، والغسل من الحائض مظهر من مرتبة من الحدث ، كما أنها أذا أغتسلت من الجنابة ظهرت منها ، وأن بقي حدث الحيض . وألله هو العالم العاصم » .

وقال الامامية : يستحب توفير شعر الرأس ,

وقال الشافعية والحنفية والحنابلة : بل يستحب حلقه . (الفقه على المذاهب الاربعة) .

وقال الحنفية : يسن لمن يريد الاحرام التطيُّب في الســـدن والثوب بطيب لا يبقى عينه بعد الاحرام ، وان بقيت رائحته .

وقال الشافعية : يسن تطبيب البدن بعد الغسل إلا للصائم، ولا يضر تعطير الثوب .

وقال الحنابلة : يطيب بدنه ، ويكره تطبيب النوب . (الفقه على المذاهب الأربعة) .

وقال الحنفية والمالكية والشاقعية : يستحب للمُحرِم ان يصلي ركعتين قبل الاحرام . (المصدر السابق) .

وقال الامامية : الاولى ان يكون الاحرام عقب صلاة الظهر ، أو فريضة غيرها ، وان لم تكن عليه فريضة وقت الاحرام صلى للاحرام ست ركعات ، أو أربعاً ، واقلها ركعتان . (الجواهر) .

الاشتراط

قال في التذكرة : يستحب لمن أراد الاحرام ان يشترط على ربه عند عقد الاحرام كأن يقول المُحدَّرِم : * اللهم اتي أريد ما امرتني به ، فإن منعني مانع عن تمامه وحبسي عنه حابس فاجعلني في حل ». وباستحباب ذلك قال الشافعي وابو حنيفة واحمد إلا أن هذا الاشتراط لا يفيد سقوط فرض الحج ان وجد الماقع عن الاتمام .

واجبات الإحرام

واجبات الاحرام ثلاثة : النية ، والتلبية ، ولبس ثوب الاحرام على خلاف بين المذاهب في بعضها .

النية

لا مجال للكلام في النية ، إذ لا عمل إرادي بلا ثية بمعنى الباعث على العمل فهي في الحقيقة من الضروريات ، لذا قال بعض العلماء لو كلفنا بعمل بلا نية لكان تكليفاً بغير المقدور ، اذن يتبغي صرف الكلام إلى أن الناسك : هل يصير محرماً بمجرد نية الاحرام ، أو لا بد من اضافة شيء آخر معها ؟ ! هذا ، مع العلم بأنه لو أحرم ذاهلاً ، أو عابثاً بدون نية يكون إحرامه باطلاً .

قال الحنفية : « لا يصبر شارعاً في الاحرام بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية » . . (فتح القدير) .

وقال الشافعية والامامية والحنابلة : ينعقد الاحرام بمجرد النبة . (الجمواهر وفقه السنة) .

وقال الإمامية : يجب ان تكون النية مقارنة للشروع بالاحرام ، ولا يكفي حصولها في أثناته ، وان يعين جهة الاحرام من أنه لحج أو عمرة ، وان الحج تمتع ، أو قران ، أو إفراد ، وانه عن نفسه ، أو ثبابة عن غيره ، وانه حجة إسلام ، أو غيرها ، ولو نوى من غير تعيين ، وأو كله إلى ما بعد ذلك بطل . (العروة الوثقي) .

وجاء في كتاب # المغني # – للحنابلة – ما خلاصته : # يستحب أن يعين ما احرم به ، وبهذا قال مالك . وقال الشافعي في احد قوليه : الاطلاق اولى .. فإن أطلق الاحرام ، فنوى الاحرام بنسك ، ولم يعين حجاً ، ولا عمرة صح وصار محرماً .. وله بعد ذلك صرفه إلى أي الانساك شاء » .

واتفقوا على أنه لو نوى بإحرامه ما احرم به فلان صبح اذا كانت نية المذكورة معينة . (الجواهر والمغني) .

التلبية

اتفقوا على ان التلبية مشروعة في الاحرام ، واختلفوا في حكمها من حبث الوجوب والندب ، وفي وقنها .

قال الشافعية والحنابلة : انها سُنُنَّة ويستحب اتصالها بالاحرام ، ولو نوى الاحرام بدون تلبية صبع .

وقال الامامية والحنفية (١) والمالكية : التلبية واجبة ، ثم اختلفوا في التفاصيل، فقال الحنفية : ان التلبية، أو ما يقوم مقامها كالتسبيح وسوق الهدي، شرط من شروط الاحرام . وقال المالكية : لا يبطل الاحرام بالفاصل الطويل بين التلبية وبين الاحرام ، ولا بتركها كلية ، وإتما يلزم التارك دم ، أي يضحي .

وقال الإمامية: لا ينعقد احرام حج النمنع ، ولا حج الافراد ، ولا عمرتهما والعمرة المفردة إلا بالتلبية ، ولا بد من تكرارها اربع مرات ، أما من يريد حج القران فيتخير بين التلبية وبين الاشعار أو التقليد (٢) ، والاشعار عندهم

⁽١) وسوق الهدي عند الحنفية يقوم مقام التابية ، كما جاء في ابن عابدين و نتيم القدير .

 ⁽٢) منى الاشعار أن يشق الجانب الأعن من سنام البدئة ، أي الناقة ، و التقليد أن يجعل في عنق الهدي ثملا بالية ، ليمرف جا أنه هدي .

مختص بالبدن ، والتقليد مشترك بينها وبين غيرها من أنواع الهدي .

صيغة النلبية

وصيغة التلبية « لبيك اللهم لبيك ، لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » .

ولا يشنرط في التلبية الطهارة بالاجماع . (التذكرة) .

اما وقتها فيبدأ بها المحرم من وقت الاحرام ، ويستحب الاستمرار بها إلى رمي جمرة العقبة بالاتفاق ويستحب الجهر بها لغير المرأة إلا في مسجد الجماعات، بخاصة مسجد عرفة وقال الامامية : يستحب أن يقطعها اذا شاهد بيوت مكة ، اما المرأة فتُسَمَّم نفسها ومن يليها ، ويستحب ايضاً الصلاة على النبي وآله . (التذكرة وفقه السنة) .

لباس المحرم

اتفقوا على أن الرجل المُتحرِّم لا يجوز له أن يلبس مخيطاً ، ولا ثوباً يزرره، ولا قميصاً ولا سراويل ، ولا أن يغطي رأسه ووجهه ، وقال الشافعي واحمد يجوز له ان يغطي وجهه ، ولا يجوز له ان يلبس الحفين الا اذا لم يجد نعلاً فيلبس خفين بعد ان يقطع أسفل من الكعبين (١) .

وأما المرأة فتغطي رأسها ، وتكشف وجهها إلا مع خوف نظر الرجال البها بريبة . . ولا يجوز لها ان تلبس القفاز أي الكفوف ــ ولها أن تلبس الحرير والخفين . وقال ابو حنيفة : بجوز لها لبس القفاز . (التذكرة والبداية والنهاية لابن رشد) .

⁽۱) النمل له أسفل وليس له كعب وجوانب ولا ما يستر ظهر القدمين. والحف حذاء تام في كعبه وجوانبه ، كما هو المتعارف المألوف ، ويسعى كندرة أو صباط ، وما الى ذاك .

وجاء في كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة) بعنوان « ما يطلب من مريد الاحرام قبل ان يشرع فيه » :

قال الحنفية : ومن ذلك لبس إزار ورداء . والازار هو ما يستر به من سرته إلى ركبته ، والرداء هو ما يكون على الظهر والصدر والكنفين ، وهو مستحب .

وقال المالكية : يندب ان يلبس ازاراً ورداء وتعلين، ولو لبس غير الرداء والازار مما ليس مخيطاً ، ولا محيطاً، فلا يضر، والمحيط هو الثوب الذي يحيط بالعضو ،

وقال الحنابلة : يسن له قبل احرامه لبس ازار ورداء أبيضين نظيفين جديدين و نعلين .

وقال الشافعية : ومن ذلك أن يلبس از ارآ ورداء ابيضين جديدين والا فمغسولين .

وقال الامامية: ان الازار والرداء واجبان ، وانه يستحب ان يكونا من القطن الأبيض ، ويجوز للمحرم أن يلبس اكثر من لوبين على شريطة ان لا يكون مخيطاً ، كما يجوز له ان يبدل ثياب الاحرام ، ولكن الافضل عندهم أن يطوف بالثوبين اللذين احرم بهما . واشتر طوا في لباس المحرم كل ما اشتر طوه في لباس المصلي من الطهارة ، وعدم كونه حريراً للرجال أو جلداً من غير مأكول اللحم ، بل قال جماعة : لا يجوز ان يكون من نوع الجلد اطلاقاً .

ومهما يكن ، فإن الحلاف في لبس المحرم بسيط جداً ، ويكفي للتدليل على ذلك أن كل ما هو مجز عند الامامية مجز أيضاً عند الأربعة .

محظورات الإحرام

نهى الشرع المحرم عن أشياء نذكر أكثرها فيما يلي :

الزواج

قال الامامية والشافعية والمالكية والحنابلة : لا يجوز تلمحرم ان يعقد الزواج لنفسه ، ولا لغيره ، ولا أن يوكل فيه ، ولو فعل لم ينعقد ، وقال الامامية : وكذا لا يجوز له ان يشهد عَليّة ،

وقال ابو حنيفة : بل يجوز عقد الزواج ، ويقع صحيحاً .

وقال الحنفية والمالكية والشافعية والامامية : يجوز للمحرم مراجعة زوجته المطلقة في عدتها .

وقال الحنابلة : لا يجوز .

وقال الامامية : اذا اجرى المحرم عقد الزواج ، وهو عالم بالتحريم ، حرمت عليه المرأة ابدأ بمجرد العقد ، وإن لم يدخل . اما اذا كان جاهلاً بالتحريم فلا تحرم عليه ، وان دخل . (الجواهر ، وفقه السنة ، والفقه على المذاهب الأربعة) .

انفقوا على أنه لا يجوز للمحرم ان يجامع زوجته ، أو يستمتع بها بشى أنواع الاستمتاع . واذا جامع قبل التحليل (١) فسد حجه ، ولكن عليه المضي في حجه وإنمامه ، ثم الفضاء في العام القادم ، على ان يفرق بين الزوجين في حج القضاء (١) وجوباً عند الامامية والمالكية والحتابلة ، وندباً عند الشافعية والحنفية . (الحدائق وفقه السنة) .

وقال الامامية والمالكية والشافعية والحنابلة : تلزمه بدنة بالإضافة الى فساد حجه .

وقال الحنفية : بل شاة .

واتفقوا على انه اذا جامع بعد التحليل الأول فلا يفسد حجه ، ولا قضاء عليه ، ولكن عليه بدنة عند الامامية والحنفية والشافعي في احد قوليه ، اما مالك فقال : تلزمه شاة . (الحدائق و فقه السنة) /

وإذا كانت المرأة مطاوعة فسد حجها ، وعليها ان تكفر ببدئة ، وان تقضي في العام القادم ... وإذا كانت مكرهة لم يكن عليها شيء ، وعلى الزوج ان يكفر ببدئتين : احداهما عنه ، والثالية عنها ، وإذا كانت محلة ، وهو محرم فلا يتعلق بها شيء ، ولا يجب عليها كفارة ، ولا على الرجل بسببها . (التذكرة).

وإذا قبل زوجته ، ولم ينزل فلا يفسد حجه بالاتفاق . وقال الأربعة : عليه

 ⁽١) اذا رمى الجمرة رحلق يحل قصعرم أشياء بما كانت محرمة عليه ، كلبس المخيط ونحوه ،
 ر هذا هو الحل الأول ولكن لم تحل له انتساء والطيب . واذا طاف الطواف الأخير حل له كل شيء حتى النساء ، وهذا هو الحل الثاني ، ويأتي التفصيل .

 ⁽٣) قال في التذكرة : ينبني أن يكون التفريق في حج القضاء من المكان الذي أحدثا فيه ما أحدثا ،
 في الحجة الأرق. ومعنى التفريق أن لا يخلوا بنفسيهما ، ومئى اجتمعا كان معهما ثالث محوم ،
 لأن وجوده يمنح من الإقدام على المواقعة .

دم ، أي يكفر ، ولو بشاة . وقال صاحب التذكرة ــ من الإمامية ــ إن قبلها بشهوة فجزور ، وإلا فشاة .

أما اذا انزل فقال المالكية : يفسد حجه . وأجمع البقية على صحة حجه : وتجب عليه كفارة ، وهي بدنة عند الحنابلة وجماعة من الامامية . وشاة عند الشافعية والحنفية . (الحدائق والمغني) .

واذا نظر الى أجنبية فأمنى لم يفسد حجه . وعليه بدنة عند الامامية والشافعي وابي حنيفة واحمد ، لأنه انزال من دون مباشرة . ولكن الامامية قالوا : عليه بدنة إن كان موسراً ، وان كان متوسطاً فبقرة ، وان كان معسراً فشاة . وقال مالك : ان ردد النظر ، حتى أجنب قسد حجه وعليه القضاء . وقال صاحب التذكرة : عليه أن يكفر ببدنة .

الطيب

اتفقوا على أن كل محرم ، رجلاً كان أو امرأة ، يحرم عليه الطيب شماً وتطيباً وأكلاً.. وإن المحرم اذا مات لا يجوز تغسيله ، ولا تحنيطه بالكافور ، ولا بغيره من أنواع الطيب . وإذا تطيب المحرم ناسياً ، أو جاهلاً قال الامامية والشافعية : لا كفارة عليه . وقال الحنفية والمالكية : عليه فدية . وعن احمد روايتان .

و اذا اضطر الى استعمال الطيب لمرض جاز له ذلك ، و لا فدية عليه .

وقال الامامية: لو استعمل الطيب عامداً كان عليه شاة ، سواء استعمله صبغاً أو اكلاً . ولا بأس بخلوق الكعبة ، و لو كان فيه زعفران ، وكذا الفواكه والرياحين . (الجواهر) .

الاكتحال

جاء في كتاب « التذكرة » : أجمع علماؤنا – أي الإمامية – على انه لا يجوز الاكتحال بالسواد ، ولا يكحل فيه طبب ، سواء أكان المحرم رجلاً ، أم امرأة . ويجوز فيما عدا ذلك .

وجاء في كتاب المغني : الكحل بالإثمد مكروه ولا فدية فيه ، لا اعلم في ذلك خلافة . اما الكحل بغير الاثمد فلا كراهة فيه ما لم يكن فيه طيب .

الأظافر والشعر والشجر

انفقوا على عدم جواز قص الاظافر والشعر وحلقه ، سواء أكان على الرأس أم على البدن . وان خالف فعليه كفارة ^(١) .

اما قطع ما في الحرم من أشجار ونبات فقد انفقوا على عدم جواز قطع أو قلع ما أنبته الله دون توسط آدمي ، حتى ولو كان شوكاً إلا نوعاً يسمى الأذخر . واختلفوا فيما نبت بتوسط آدمي . فقال الشافعي : لا فرق في عدم الجواز بين النوعين ، وتجب الفدية في الجميع ، وفي الشجرة العظيمة بقرة . وفيما دولها شاة .

وقال مالك : يأثم بالقطع ، ولا شيء عليه ، سواء أكان المقطوع مما أنبته الله ، أو بتوسط الآدمي .

وقال الامامية والحنفية والحنابلة : يجوز قطع ما انبته الآدمي ، ولا شيء فيه ، أما ما أنبته الله ففيه كفارة ، وهي عند الإمامية بقرة في قطع الشجرة

 ⁽۱) قال الامامية ؛ أذا قلم يديه ورجليه قشاة مع أتحاد المجلس، وأن تعدد قشاتان ، وفي تقليم
 كل ظفر عد من طعام ، وأند يقرب من ٨٠٠ غرام .

الكبيرة وفي الصغيرة شاة . وقال الحنفية يؤخذ بقيمته هدي . (فقه السنة ، و اللمعة للامامية) .

وانفقوا على انه لبس في قطع اليابس شيء شجراً كان أو حشيشاً .

النظر في المرآة

لا يجوز للمحرم أن ينظر في المرآة ، واذا فعل فلا فدية عليه بالاثفاق . ولا مانع من√لتظر في الماء .

الجناء

قال الحنابلة : بجوز للمحرم الاختضاب بالحناء ، ذكراً أو أنثى ، في أي جزء من بدله ، ما عدا الرأس.

وقال الشافعية : يجوز ذلكِ ، مَا عَدَا البِدين والرجلين .

وقال الحنفية : لا يجوز الاختضاب للمحرم بحال رجلاً كان أو امرأة (فقه السنة) .

والمشهور عند الامامية ان الحضاب مكروه ، وليس بمحرم . (اللمعة).

الاستظلال وتغطية الرأس

اتفقوا على ان المحرم لا يجوز له ان يغطي رأسه اختياراً. وقال المالكية والامامية : وايضاً لا يجوز له أن يرتمس في الماء ، بحيث يعلو فوق رأسه . ويجوز أن يغسل رأسه ، ويفيض عليه الماء بالاتفاق الا المالكية . فإنهم قالوا : لا يجوز للمحرم إزالة الوسخ بالغسل إلا اليدين .

ولو غطى رأسه ناسباً قال الامامية والشافعية : لا شيء عليه .

وقال الحنفية : عليه الفدية .

واتفقوا ــ ما عدا الشافعية ــ على ان الرجل المحرم بحرم عليه ان يستظل في حال السير ، فلا يجوز له ركوب سيارة أو طيارة ، وما اليهما إن كان لها سقف . أما اذا كان ماشياً فيجوز له ان يمر تحت الظل عابراً (١) .

ولو اضطر الى الاستظلال ، وهو مسافر لمرض أو حر أو برد جاز ، وعليه كفارة عند الامامية .

واتفقوا على أن للمحرم ان يستظل بالسقف والحائط والشجرة والحيمة ، وما إلى ذاك في حال الاستقرار وعدم السير .

وقال الامامية : يجوز للمرأة أن تستظل ، وهي سائرة . (التذكرة) .

لبس المخيط والخاتم

اتفقوا على أن الرجل المحرم ممنوع من لبس المخيط ، والمحيط ايضاً كالعمامة والطربوش وتحوه ، وأجازوه للمرأة الا القفاز وثوباً مسه طيب .

وقال الامامية : لو لبس المخيط ناسياً او جاهلاً فلا شيء عليه ، ومن لبسه عن قصد ، ليتقي الحر أو البرد فعليه شاة . وأيضاً قالوا : لا يجوز لبس الحاتم للزينة ، ويجوز لغيرها ، كما انه لا يجوز للمرأة لبس الحلي للزينة .

الفسوق وألجدال

قال تعالى في الآيـــة ١٩٧ من سورة البقرة : ٥ فلا رفث ولا فسوق ولا

 ⁽١) ثقل صاحب التذكرة عن أبي حنيفة عدم جواز الاستظلال حال السير ، وفقل عنه صاحب ه رحمة الأمة به الجواز .

جدال في الحج * . ومعنى الرفث الجماع ، وتقدم الحديث عنه ، ومعنى الفسوق الكذب ، وقيل : السباب ، وقيل : المعاصي . ومهما يكن ، فهو محرم على الحاج وغير الحاج ، ولكنه يتأكد في حقه اكثر من سواه . ومعنى الجدال المجادلة . وروى الامامية عن الامام الصادق انه قول الرجل لغبره : لا والله ، وبلى والله ، كذا . وهذا ادنى مراتب الجدال .

وقال الامامية : اذا كذب مرة فعليه شاة ، ومرتبن فيقرة ، وثلاثاً فبدلة ، واذا حلف صادقاً فلا شيء عليه إلا اذا تكور الحلف ثلاث مرات فعليه شاة ..

ألحيجامة

اتفقوا على جواز الحجامة للضرورة ، وأجازها الأربعة لغير ضرورة اذا لم تستدع ازالة الشعر .

واختلف فقهاء الإمامية فيما بينهم ، فمنهم من أجازها ، ومنهم من منعها. (التذكرة ، والفقه على المذاهب الاربعة) .

القما

جاء في كتابُ « اللمعة » للامامية : لا يجوز للمحرم قتل هوام الجسد . كالقمل والقراد ، ويجوز نقله . وقال السيد الحكيم في المنسك : يجوز قتل البق والبرغوث ، ليدفعه عن نفسه ، أما نحن فلا نشك ابدأ في جواز ازالة كل مؤذ ٍ . وال توقف على القتل جاز .

ومن الطريف ما نقل عن ابن عباس انه سئل عن محرم رأى قملة على جسده فألقى بها على الأرض ، ثم خشي ان يكون ذلك غير جائز . فطلبها ، ليردها إلى مكانها ، فلم يجدها ؟

فقال ابن عباس : ثلك ضالة لا تبتغي . وجاء في كتاب « المغني » ولا يتفلى

المحرم لأن التفلي عبارة عن ازالة القمل ، وهو ممنوع منه ... فإن خالف وتفلى وقتل قملاً فلا قدية فيه ــ أي عند الحنابلة .

وقال الحنفية : يطعم شيئاً .

وقمال مالك : حفنة من طعام .

الصيد

انفقوا قولاً واحداً على تحريم التعرض لصيد البر بالفتل او الذبح ، أو الدلالة عليه ، أو الاشارة اليه ، ولذا يحرم التعرض لبيضه وأفراخه ، أما صيد البحر فجائز ، ولا فدية فيه ، لقوله تعالى : « أُحلَّ لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحُرَّم عليكم صيد البر ما دمتم حُرُماً ــ ٩٩ المائدة » .

وتحريم الصيد في الحرم يشمل المُحرِل والمحرم على السواء ، أما خارج الحرم فيجوز للمحل دون المحرم .

ولو ذبح المحرم الصيد يصير ميتة ، ويحرم أكله على جميع الناس .

واتفقوا على الاللمحرم أن يقتل الحدأة ــ نوع من الطير ــ والغراب والفأرة والعقرب ، وزاد جماعة الكلب العقور وكل مؤذ ٍ .

وقال الشافعية والامامية : الصيد البري إن كان له مثل اهلي في الشكل والصورة ، كالبقر الوحشي تخير الفاتل بين أن يخرج مثله من النعم ، فيذبحه ويتصدق به ، وبين ان يقوم المثل بدراهم يشتري بها طعاماً ، ثم متصدق بالطعام على المساكين لكل مسكين مدان ، أي ١٦٠٠ غرام على وجه التقريب ، وبين ان يصوم عن كل مدتين بوماً . وبهذا قال المالكية الا أنهم قالوا : يقوم نفس الصيد لا مثله .

وقال الحنفية : يضمن الصيد بالقيمة ، سواء أكان له مثل ، أم لم يكن ، ١٥٥ الفقه على المذاهب الخمسة _ ١٥٥ ومتى قومه تخير القاتل بين ان يشتري بالثمن المماثل من النعم، ويخرجه، وبين ان يشتري طعاماً ويتصدق به ، وبين أن يصوم عن كل مد يوماً . (التذكرة وفقه السنة) .

ويستند الجميع الى الآية ٩٨ من سورة المائدة : « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاة مثل ما قتل من النّعمَم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدّلُ ذلك صياماً ليذوق وبال أمرة « .

ومعنى قوله تعالى : « يحكم به ذوا عدل » ان يحكم اثنان من أهل العدالة بأن هذا الحيوان الأهلي هو مثل الحيوان الوحشي المقتول . ومعنى قوله : « هدباً بالغ الكعبة » انه اذا اتى مكة ذبح المماثل الأهلي ، وتصدق به .

وجاء في كتاب ۾ الشرائع ۾ ئلامامية : ۾ ان كل محرم اكل أو لبس ما لا يحل اكله أو لبسه فعليه شاة ۽ ان فعل ذلك عامداً لا ناسياً أو جاهلاً .

واتفق الامامية والشافعية على ان الكفارة تسقط عن الجحاهل والناسي إلا في الصيد ، فإن الكفارة تجب فيه ، حتى ولو وقع سهواً . (الجواهر ، وفقه السنة) .

حد الحرمين

لا قرق في تحريم الصيد وقطع الشجر بين حرم مكة وحرم المدينة . وجاء في كتاب « فقه السنة » ان حد الحرم المكي نصبت عليه اعلام من جهات خمس. و هي احجار مرتفعة قدر مثر منصوبة من جانبي كل طريق .

قمن جهة الشمال مكان يدعى « التنعيم » ، وبينه وبين مكة ٦ كيلومترات . ومن الجنوب « اضاه » بينها وبين مكة ١٢ كيلومتراً .

ومن جهة الشرق ﴿ الجعرانة ﴿ وبينها وبين مكة ١٦ كيلومتر آ .

ومن جهة الغرب « الشميسي » وبينه وبين مكة ١٥ كبلومتر أ .

أما حد الحرم النبوي فقدره اثنا عشر ميلاً يمتد من عبر الى ثور ، وعير جبل عند الميقات ، وثور جبل عند احد .

وقال العلامة الحلي الامامي في النذكرة : ان حد الحرم المكي بريد في بريد ـــ البريد ١٢ ميلاً ـــ وحد حرم المدينة من عاير إلى عير ^(١) .

وقد أطال فقهاء المذاهب الكلام في الصيد وكفاراته ، وابتدأوا من صيد النعامة التي تشبه الناقة الى صيد الجرادة ، وفرعوا فروعاً ، وافترضوا صوراً شيى .. ونحن لكتفي بما ذكرناه لعدم الجدوى من التطويل والتمثيل ، لأن الذي يذهب الى الحرمين الشريفين يذهب ناسكاً زاهداً . لا متنزهاً صائداً . كما اننا تركنا بعض ما تعرضوا له من التروك . كحمل السلاح للدفاع عن النفس . والاحتشاش لعلف الناقة، وما إليه مما لم يبق مجال للحديث عنه ، لانتفاء الموضوع، او لندرة الوقوع .

 ⁽١) جاء في كتاب المغني ي أن أهل العلم بالمدينة لا يعرفون بها ثوراً و لا عيراً ي وغير بعيد أن تتغير
 الأسماء بمرور الزمن .

الطواف

الطواف ركن من أركان العمرة ، وكذا طواف الإفاضة فإنه ركن التمتع والإفراد والقران . وقدمنا ان الاحرام هو اول عمل يجب ان يبندى، به الناسك، سواء أكان معتمراً بعمرة مفردة ، لو حاجاً بحج تمتع او إفراد او قران .

بين الحاج والمعتمر

بقي ان نعرف : ما هو العمل الثاني الذي يعقب الاحرام مباشرة ؟ هل هو الطواف ، او الوقوف ، او غيره ؟

الجواب

يختلف ذلك باختلاف صفة الناسك وقصده من الاحرام ، فإن كان قد أحرم للعمرة فعليه ان يثني بالطواف لا بغيره ، سواء أكان مربداً العمرة المفردة، أم عمرة التمتع ، فالطواف بالقياس الى المعتمر هو العمل الثاني بالاتفاق .

أما إذا أراد بإحرامه الحج فقط ، كمن قصد حج الإفراد ، او حج التمنع بعد ان المي أعمال العمرة فإنه يثني بعد الاحرام بالوقوف في عرفات ــ يأتي التفصيل ــ . وبتعبير ثان : ان من دخل مكة معتمراً فقط ، أو حاجاً حج التمتع ابتداً اولاً ، وقبل كل شيء بالطواف ، ثم السعي ، ثم التقصير ، وبعد ذلك ينشىء إحراماً جديداً – إن كان متمتعاً – أما غيره فلا يجب عليه الطواف مباشرة بعد الاحرام ، بل يؤخره الى ما بعد الوقوف والنزول من منى . – يأتي التقصيل – .

أقسام الطواف عند السنة

قسم أثمة المذاهب الأربعة الطواف إلى ثلاثة أقسام :

١ - طواف القدوم . يفعله الآفائي ... غير المكي ومن في ضواحيها ... حين
يدخل مكة . فهو أشبه بركعتي التحية للمسجد . ومن هنا سمي طواف التحية.
 وقد اتفقوا على أنه مستحب لا شيء على تاركه إلا المالكية فإنهم قالوا : على تاركه
 دم .

٢ — طواف الزيارة ، ويسمى طواف الإفاضة ابضاً ، وهذا الطواف يأتي به الحاج بعد أن يقضي مناسكه بمنى من رمي جمرة العقبة والذبح والحلق او التقصير ، فإنه يرجع الى مكة ، ويطوف . وسمي هذا الطواف طواف الزيارة ، لأنه ترك منى ، وزار البيت من أجله . وسمي طواف الافاضة ، لأنه أفاض — أي رجع — من منى الى مكة . ويسمى ايضاً طواف الحج ، لأنه ركن من أركائه بالاتفاق .

وبإنمام هذا الطواف يحل كل شيء كان محرماً على الحاج ، حتى النساء - عند غير الامامية – أما الإمامية فإنهم قالوا : لا تحل له النساء ، حتى يسعى بعده بين الصفا والمروة ، ويطوف طوافاً ثانياً ، ومن هنا سموه طواف النساء ويتضح أكثر عما قريب .

٣ ــ طواف الوداع . وهو آخر ما يفعله الحاج عند ارادة السفر من مكة ،

وقال الحنفية والحنابلة بوجوبه ، ولكن اذا تركه الحاج يلزمه دم فقط ، أي يضحى .

وقال المالكية : هو مستحب ، ولا شيء على من يتركه . وللشافعي قولان . (المغنى ، والفقه على المذاهب الأربعة ، وفقه السنة) .

أقسام الطواف عند الشيعة

والشيعة يوافقون السنة على أن هذه الأطوفة الثلاثة مشروعة ، وان الثاني وهو طواف الزيارة ركن من أركان الحج ، ويبطل بتركه (١) ، وان الاول ، وهو طواف انقدوم مستحب يجوز تركه ، أما الطواف الثالث ، وهو طواف الوداع فيوافقون فيه المالكية في أنه مستحب لا يجب بتركه شيء .

ولكنهم زادوا طوافآ آخر على الثلاثة ، وهو طواف النساء ، وقالوا بوجوبه وعدم جواز تركه في العمرة المفردة ، وفي الحج بشيى أنواعه ، تمتعاً كان أو قرافاً أو إفراداً ، ولم يجيزوا تركه إلا في عمرة التمتع اكتفاء بطواف النساء الذي بشتمل عليه حج التمتع .

وبكلمة ان السنة قالوا: ليس بعد طواف الحج طواف واجب ، وان النساء تحل به . وقال الشبعة : بل يجب على الناسك بعد أن يطوف طواف الحج ان يسعى ، ثم يطوف ثانية ، وهذا الطواف الثاني هو بالذات طواف النساء .

وقالوا ايضاً : اذا ترك الناسك هذا الطواف حرمت عليه النساء ، حتى العقد ، ان كان رجلاً وحرم عليها الرجال إن كانت امرأة إلى ان يفعله الحاتج بنفسه ، او يستنيب من يطوف عنه ، ولو مات قبل أن يؤديه أو يستنيب أداء عنه وليه بعد الموت . بل قالوا : لو حج الصبي المميز ، ولم يأت بطواف النساء،

⁽۱) قال صاحب الحدائق يبطل بتركه عبداً ، ويجب قضاؤه لو تركه سهواً .

ولو سهواً أو جهلاً فلا تحل له النساء بعد البلوغ ، ولا العقد عليهن ، حتى يؤدي أو يستنيب .

وبالجملة ان الشبعة يوجبون على من يحج حج التمتع ثلاثة أطوفة : الأول العمرة ، وهو ركن منها ، والثاني للحج ، وهو ركن منه ، والثانث للنساء ، وهو جزء واجب ، وليس بركن أشبه بالفاتحة بالنسبة الى الصلاة , أما السنة فيوافقون الشبعة في جميع ذلك الا في طواف النساء ، فإنهم ينكرونه . أما المفرد والقارن فعلى كل منهما طوافان عند الشبعة (1) .

عند دخول مكة

اتفقوا على انه يستحب لمن دخل مكة ان يغتسل ، وان يدخل من أعلاها ، ومن باب بني شيبة ، وأن يرفع يديه عند رؤية البيت ، ويكبر ويهلل ، ويدعو بالمأثور ، او بما تبسر ، إلا مالكا فإنه قال : لا يرفع يديه بالدعاء – بل يأتي الى الحجر فيقبله ان استطاع وإلا لمسه ، وإلا اشار اليه بيده ودعا .

وقال الإمامية : يستحب ان يدخلها حافياً ، وان يمضغ الأذخر ــ نبات يطيب الفم ـــ وإلا نظف فمه ، واجتهد بزوال رائحته .

الشروط

قال الشافعية والمالكية والحنابلة : يشترط في الطواف الطهارة من الحدث والخبث . فلا يصح من الجنب . ولا من الحائض والنفساء . ولا مع ترك ،

^{, (}١) قال ابن رخد في كتابه البداية : أجمعوا على أن المتمتع بالعمرة الل الحج عليه طوافان ؛ أما المفرد فطواف راحد : والمشلفوا في القارن فقال الشافعي وأحمد ومالك : عليه واحد : وقال أبو حنيفة : بل أثنان .

ويشترط ايضاً ستر العورة ، تماماً كما هي الحال في الصلاة .

وقال السيد سابق في الجزء الخامس من « فقه السنة » ص ١٥٤ طبعة سنة ٥٩٥ ما نصه بالحرف :

العنفية ان الطهارة من الحدث ليت شرطاً ، وإنما هي واجب يجبر بدم ، فلو كان محدثاً حدثاً اصغر ، وطاف صح طوافه ، ولزمه شاة . وإن طاف جنباً وحائضاً (١) صح ولزمه بدنة ، ويعيده ما دام بمكة » .

وجاء في كتأب « الفقه على المذاهب الاربعة » ج اول ص ٥٣٥ طبعة سنة ١٩٣٩ ما نصه بالحرف : « اما طهارة النوب والبدن والمكان فسنة مؤكدة – عند الحنفية -- حتى لو طاف ، وعليه ثوب كله نجس فلا جزاء عليه » .

وقال الإمامية : الطهارة من الحدث والخبث شرط في الطواف الواجب : وكذلك يشترط ستر العورة بنوب ظاهر غير مغصوب . وأن لا يكون من غير مأكول اللحم ، ولا من الحرير ، ولا الذهب كما هي الحال في الصلاة . بل تشدد بعضهم في أمر الطواف أكثر من الصلاة ، حيث قال بالعفو عن الدم اذا كان بمقدار الدرهم في الصلاة ، وعدم العفو عنه في الطواف ، وبعدم جواز لبس الحرير والذهب للناء .

وقالوا أيضاً – اي الأمامية – : يشترط في الطائف الحتان ، فلا يصبح الطواف من الأغلف رجلاً كان او صبياً . (الجواهر ، والحدائق) .

⁽١) جاء في كتاب الجواهر ، وكتاب الجدائق ، وكتاب المسائك ، وكتاب العروة الوثقى وغيرها من فقه الامامية أن الجنب والحائض لا يجوز لهما المرور والاستطراق في المسجد الحرام ، ولا في مسجد الرسول (ص) فضلا عن المكث ، ويجوز لهما أن يستطرقا و لا يمكنا في غير الحرمين الشريفين من المساجد , وبهذا تعرف الدس والافتراء على الإمامية ، حيث نسب اليهم أنهم يذهبون الى الحرم الشريف بقصد تلويثه .

كيفية الطواف

لا بد من تعيين النية للطواف بالذات عند الامامية والحنابلة . وقال المالكية والشافعية والحنفية : تكفي نية الحج بوجه العموم ، ولا يشترط نية الطواف بالخصوص . (الجواهر ، وفقه السنة) . وتقدم ان النية بمعنى الداعي والباعث لا تقبل النزاع والجدال ، لأنها من الأمور القهرية .

وجاء في كتاب ۽ بداية المجتهد ۽ لابن رشد :

« والجمهور — اي فقهاء السنة — مجمعون على ان صفة كل طواف ، واجباً كان او غير واجب ، ان يبتدىء من الحجر الأسود — وفي كتاب فقه السنة وبنتهي به أيضاً — فإن استطاع ان يقبله قبله ، او يلمسه بيده ويقبلها ان أمكنه فعل ، ثم يجعل البيت على يساره ، ويمضي على يمينه ، فيطوف سبعة أشواط ، يرمل (1) في الثلاثة الأشواط الأولى ، ثم يمشي في الأربعة ، وذلك في طواف القدوم على مكة للحاج والمعتمر دون المتمتع — اي الرمل — وانه لا رمل على النساء ، ويستلم الركن اليماني الله .

وقال الإمامية : للطوافُ وَاجْبَاتُ * وَالْمِيانُ * وَالْمِيانُ * وَالْمِيانُ * وَالْمِي

١ النية ، وسبقت اليها الاشارة .

٢ — ان يطوف ماشياً ، فإن عجز طاف راكباً ، وقد أهمل هذا الشرط كثير من الامامية ، بل صرح جماعة منهم بجواز الركوب اختياراً ، حيث جاء في كتاب الكافي ، وكتاب من لا يحضره الفقيه ، ان رسول الله علي طاف على راحلته .

 ⁽١) الرمل في المنبي هو الاسراع مع تقارب الحطى دون الوثوب والعدو . وجاء في كتاب اللهمة اللهمة اللهماء أن الرمل استحب في الأشواط الثلاثة الأول في طواف القدوم ، تماماً كما هي عند الجمهور .

٣ – ان يبدأ بالحجر الأسود ، بحيث يكون أول جزء من بدنه بإزاء أول جزء من الحجر — حال الابتداء — ثم يأخذ بالحركة على اليسار ، وأن يختم يه ، بحيث يحاذيه في آخر شوط كما ابتدأ أولاً ، لتكمل الأشواط السبعة دون أن ينقص أو يزيد خطوة ، فما دولها . وخوفاً من الزيادة ، او النقصان وجب البدء من أول الحجر ، لأنه ان بدىء من وسطه لا تؤمن الزيادة أو النقصان . وان بدىء من أول الحجر ، لأنه ان بدىء من وسطه لا تؤمن الزيادة أو النقصان .

لقد جاءت هذه العبارة ، وما اليها في كثير من كتب الفقه .. وعلق عليها صاحب الجواهر بكلام طويل دل على اعتدال في الفطرة ، وسلامة في الذوق . فقتطف من هذا التعليق الطويل ما يلي :

الا يخفى حصول المثقة ، وشدة الحرج والضيق بملاحظة ذلك .. بخاصة في هذه الازمنة التي يكثر زحام الحجاج ... وان اعتباره مثار للوسواس ، كما أنه من المستهجنات القبيحة التي تشبه أحوال المجانين (١) وقد روي ان الرسول مؤلئة طاف على و احلته ، و يتعفز هذا الندقيق وتحققه على الواكب ، .

والذي فهمناه من مجموع كلامه أنه يختار قول الشيخ صاحب الشرائع ، وهو منن الجواهر ، ولم يزد الشيخ حرفاً على هذه الجملة :: « الواجب البدء بالحجر ، والحتم به » . ومعنى هذا كما يظهر من عبارة البلواهر الاكتفاء بنجفق الصدق - فا ، وقول السيد الحكيم في المتسك يشعر بذلك ، حيث جاء فيه : « عليه - أي على الطائف - أن يبتدى، يقليل مما قبل الحجر قاوياً ما يجب عليه في الواقع ، فإذا طاف كذلك فقد علم يأقه ابتداً بالحجر ، وختم به » .

٤ – أن يجعل البيت على يساره ، قال السيد الحكيم : يكفي في تحققه الصدق عرفاً ، ولا يضر الانحراف اليسير ما دام الصدق العرفي متحققاً . وقال

 ⁽۱) هذه الجملة ذكرها صاحب الجواهر عندما شبه من اشرطوا هذه الشروط للطواف ، بيمض
 الناس حين يريدون النية الصلاة .

السيد الخوتي : الظاهر ان العبرة بالصدق العرفي .

ه ـــ ان يدخل حجر السماعيل في الطواف ، أي يطوف حوله دون ان يدخل فيه ^(۱) .

ویکون علی یساره ، فإذا طاف بینه و بین البیت ، فجعله علی یمینه بطل الطواف .

٦ — أن يكون بجميع بدنه خارجاً عن البيت. لأن الله سبحانه قال: «و ليطوّ قوا بالبيت العنيق» أي إحوله لا فيه ، تقول مررت بزيد ، ولا تقول مررت في زيد، فلو مشى على حائطه . أو القدر الباقي من اساس الجدار بعد عمارته بطل الطواف . و المراد بالبيث العنيق الكعبة شرفها الله .

∨ _ ان يكون طوافه بين البيت والصخرة التي هي مقام ابراهيم ، اي الحجر الذي وقف عليه حين بنى البيت .

٨ ــ ان يتم سبعة أشواط بلا زيادة ، أو نقصان .

وبديهة ان تشخيص هذه الأماكن يحتاج إلى عارف خبير يحددها ، ويدن عليها .

ومنى انتهى من طوافه وجب ان يصلي ركعتين خلف مقام ابراهيم ، وان كان زحام، وإن لم يمكن فحيال المقام ، فإن لم يمكن فحيث أمكن من المسجد . ولا يجوز ان يباشر بطواف ثان الا بعد صلاة الركعتين ، ولو نسيهما وجب عليه الرجوع ، والاتيان بهما . فإن تعذر عليه الرجوع قضاهما حيث كان ، هذا اذا كان الطواف واجباً ، وإن كان مستحباً يصليهما حيث شاء . (التذكرة

 ⁽١) حجر اسماعيل بن ابراهيم (ع) كان بيتاً له ، وفيه قبر أمه ، رجاء في الجواهر أن الامام سئل عن حجر اسماعيل ، فقال : انكم تسمونه الحطيم ، وانما كان لغتم اسماعيل فدفق فيه أمه ، انه كره أن توطأ فحجر عليه .

والجواهر والحدائق).

وبهذا يتبين ان فقهاء المذاهب جميعاً متفقون على الابتداء من الحجر الأسود والختم به ، وجعل البيت على يسار الطائف ، بحيث يقع خارج البيت ، وان الاشواط سبعة ، وان استلام الحجر والركن مستحب .

وانهم قد اختلفوا في الموالاة وعدم الفاصل بين الأشواط، فأوجبها المالكية والامامية والحنابلة .

وقال الشافعية والحنفية : هي سنة ، فلو فرق تفريقاً كثيراً بغـــير عذر لا يبطل ، ويبني على طوافه . (فقه السنة) .

وايضاً قال ابو حنيفة : إذا أتى بأربعة أشواط ، ثم ترك ، فإن كان بمكة لزمه إتمام الطواف ، وإن كان قد خرج منها جبرها بدم . (التذكرة) .

واختلفوا أبضاً في وجوب المشي على الطائف ، فأوجبه الحنفية والحنابلة والمالكية .

وقال الشافعية وجماعة من الامامية : لا يجب ، ويجوز الركوب الختياراً .

وأيضاً اختلفوا في صلاة ركعتين بعد الطواف ، فقال المالكية والحنفية والامامية بوجوبهما . وهما تماماً كصلاة الصبح .

و ذهب الشافعية والحنابلة الى الاستحباب .

مستحبات الطواف

جاء في كتاب « فقه السنة » بعنوان « سنن الطواف » :

للطواف سنن منها : استقبال الحجر الأسود عند بدء الطواف ، مع التهليل والتكبير ، ورفع البدين ، كرفعهما في الصلاة ، واستلامه بهما بوضعهما عليه ، وتقبيله بدون صوت ، ووضع الخدعليه ، إن أمكن ، وإلا لممه بيده .

ومنها الاضطباع للرجال ^(١) ، ومنها الرمل ، واستلام الركن البماني . وجاء في كتاب اللمعة الدمشقية – للامامية – :

من سنن الطواف الوقوف عند الحجر الأسود ، والدعاء مستقبلاً رافعاً يديه ، وقراءة سورة القدر ، وذكر القسيحانه ، والسكينة في المشي ، واستلام الحجر ، وتقبيله مع الإمكان ، والإشارة اليه ، واستلام الأركان كلها كلما مر بها ، وتقبيلها ، واستلام المستجار في الشوط السابع ، وهو بحذاء الباب ودون الركن اليماني ، والتداني من البيت ، ويكره الكلام أثناء الطواف بغير الذكر والقرآن .

وأيضاً قال الإمامية : يستحب أن يطوف ٣٦٠ طوافاً ، فإن لم يتمكن ف ٣٦ شوطاً ، ويلحق الزيادة بالشوط الاخير ، وتسقط الكراهة هنا بهذا الاعتبار .

أحكام الطواف

قال الامامية : اذا حاضت المرأة أثناء الطواف ، فإن حدث ذلك بعد أربعة أشواط قطعت الطواف وسعت ، فإذا فرغت من السعي أتمت الطواف بعد طهرها ، ولا يجب عليها إعادة السعي ، وإن حدث قبل إتمام الاربعة انتظرت عرفة ، فإن طهرت وتمكنت من بافي الافعال فعلت ، وإلا صارت حجنها مفردة .

وقدمنا أن الحنفية يجيزون الطواف للحائض ، ولا يشترطون فيه الطهارة .

 ⁽¹⁾ وهو جعل وسط الرداء تحت الابط الأيمن ، وطرق على الكتف الأيسر ، وفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة نسب استحباب الاضطباع الى الحنفية والشافعية والحنابلة ، ولم ينسبه الى المالكية ,

وجاء في كتاب # فتح القدير # للحنفية : من ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فما دونها فعليه شاة ، ومن ترك أربعة بقي محرماً أبداً ، حتى يطوفها، لأن المتروك أكثر ، فصار كأنه لم يطف أصلاً .

وقال الامامية : اذا انتهى من الأشواط . ثم شك : هل أوقعها صحيحة على الوجه المطلوب شرعاً . و بدون زيادة و نقصان ، او انه زاد ، او نقلص ؟ فلا أثر لشكه ، بل يبني على الصحة والنمام ، ويمضي ، ولا شيء عليه .

وإذا لم يكن الشك بعد الفراغ ينظر ، فإن كان قد أحرز السبعة على كل حال ، كما لو شك بين السبعة والثمانية . بني على الصحة ومضى .

اما اذا لم بحرز ويتيقن ان السبعة متحققة ، كما لو شك بين السنة والسبعة . او الخمسة والسنة فما دون يبطـــل الطواف من الأساس . وعليه ان يعيد . والأفضل ان يتم ثم يستأنف (١)

هذا في الطواف الواجب ، أما في المستحب فإنه يبني على الأقل دائماً ويتم ان كان احد طرفي الشك ما دون السيعة . بدون فرق بين ان يكون الشك في الأثناء ، او عند انتهاء الشوط الآخير .

أما غير الإمامية فالقاعدة عندهم هي البناء على الأقل أخذاً بالقدر المنيقن. كما هي الحال في الشلك في عدد ركعات الصلاة .

هذا هو الطواف بواجبانه ومستحبانه وأحكامه ، وهو نوع واحد ، تماماً كالركوع والسجود واجباً كان أو مستحباً ، جزءاً من عمرة مفردة . او عمرة تمتع ، او حج قران او إفراد ، او طواف زيارة ، او نساء ، او قدوم ، او وداع .

⁽١) يتثق هذا مع فتوى السيدين : الحكيم والحواني .

وأشرنا فيما سبق الى ان الطواف يأتي مباشرة بعد الاحرام من اعمال العمرة مفردة كانت او عمرة تمتع ، اما في اعمال الحج فيأتي بعد ان يؤدي الحساج مناسكه في منى – يوم العيد – والتفصيل في الفصول الآتية بعنوان ، في منى ، وما بعده .



السعي والتقصير

اتفقوا على ان مرتبة السعي تأتي بعد الطواف ، وبعد ركعتيه عند من أوجبهما ، وان من سعى قبل ان يطوف فعليه ان يرجع ، فيطوف ، ثم يسعى ، ولم أر من أوجب الموالاة بين الطواف والسعي ، بحيث يبتدىء بالسعي بعد الطواف مباشرة (۱) .

المستحيات

جاء في كتاب فقه السنة :

ه يستحب الرقي على الصفا و المروة ، و الدعاء عليهما بما شاء من أمر الدين
 و الدنيا مع استقبال البيت .

⁽¹⁾ قال السيد الحكيم : لا تجب المبادرة إلى السعي بعد الفراغ من الطواف وصلاته ، ولكن لا يجوز التأخير إلى الغد اختياراً . وقال السيد الحوقي : عليه أن لا يؤخر السعي عن الطواف وصلاته بمقدار يعتد به من غير ضرورة ، ولا يجوز التأخير إلى الغد مع الاختيار . أقول : ما ذهب اليه السيدان هو الحق الذي دلت عليه الأحاديث الصحيحة خلافاً لظاهر الشرائع . وجاء في منسئك السيد الحكيم : لا تعتبر الموالاة في أشواط السعي فيجوز الفصل بينها ، والقطع ، ثم ذليناء على ما سبق ، ولو كان بعد شوط واحد .

فالمعروف من فعل رسول الله عليه انه خرج من باب الصفا .. ثم رقي عليه ، حتى رأى البيت ، فاستقبل القبلة ، فوحد الله وكبره ثلاثاً ، وحمده ، وقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحراب وحده » .

وجاء في كتاب الجواهر للامامية :

« يستحب استلام الحجر ، والشرب من ماء زمز م ، والصب منه على الجسد ، والخروج من الباب المقابل للحجر الأسود ، وان يصعد الصفا ، ويستقبل الركن العراقي ، وخمد الله ويشي عليه ، وأن يطبل الوقوف على الصفا ، ويكبر الله سبعاً ، ويقول : لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، يكررها ثلاثاً ، ويدعو بالدعاء المأثور .

وهذا ، كما ترى لا بختلف عن السنة إلا في شيء من التعبير ، ولم أر احداً من الفقهاء أوجب الطهارة للسعي من الحدث والحبث . وأكثر المذاهب صرحت بالاستحباب ، كما صرحوا جميعاً – ما عدا الشافعية – باستلام الحجر الأسود قبل الذهاب إلى السعى .

وصرحوا أيضاً باستحباب المشي هرولة (١) بين الميلين حسب تعبير الحنفية والمالكية ، وفي وسط المسافة حسب تعبير الشافعية، وبين المنارة وزقاق العطارين حسب تعبير الامامية . وليس من شك ان معرفة الميلين والزقاق والمنارة تحتاج إلى مرشد خبير .

 ⁽١) الهروكة ضرب من المشي يشبه مشي البعير حين يريد الإسراع ، وقال الامامية : اذا كان الساعي راكباً حرك دابته .

كيفية السمي

اتفقوا على لزوم السعي بين الصفا والمروة ^(۱) ، واختلفوا في ركنيته ، فقال الامامية والشافعية والمالكية : هو ركن ،

وقال ابو حنيفة : هو واجب ، وليس ركناً .

وعن أحمد روايتان . ﴿ التَّذْكُرَةُ وَفَقُهُ السَّنَةُ ﴾ .

واتفقوا على أن عدد الأشواط سبعة ، وان على الساعي ان يبتدى، بالصفا ، ويختم بالمروة ^(١) ، وأن يعود من المروة الى الصفا ، حتى يتم السبعة . ويحسب الذهاب شوطاً مستقلاً ، وكذا الاياب ، ويتحصل من هذه العملية اربعة أشواط ذهاباً من الصفا الى المروة ، وثلاثة إياباً من المروة الى الصفا ، وبالتاني يكون الايتداء بالأول من الصفا ، والحتام بالسابع في المروة .

و اختلفوا في جواز الركوب مع القدرة على المشي فقالوا جميعاً ــ ما عدا الحنابلة ــ يجوز الركوب للقادر والعاجز .

وقال الحنابلة: لا يجوز الاللعاجز. ولم أر من أوجب الموالاة بين الأشواط (٢) الا الحنابلة ، فنقل عنهم صاحب ، الفقه على المذاهب الأربعة ، انها واجبة عندهم ، كما نقل عن المالكية ان من فرق بين الأشواط تفريقاً كثيراً فعليه ان يستأنف السعي ، ويغتفر الفصل اليسير ، كما لو حصل منسه بيع او شراء لا يطول كثيراً.

⁽١) الصفا والمروة مكانان صخريان مرتفعان بعض الثبيء .

 ⁽٣) نقل صاحب الميزان عن أبني حنيفة أنه لا حرج في العكس ، فالساعي أن بيدأ بالمروة ، ويخم بالصفت .

 ⁽٣) جاء في منسك السيد الحكيم : يا لا تعدير الموالا: في أشواط السمي فيجوز الفصل بينهما ، والقطع ،
 ثم البناء على ما سبق ، و لو كان يعد شوط و احد » .

قال السيد الحكيم في منسكه : « يجب ان يستقبل المقصد في ذهابه وإيابه بوجهه . . فإذا عرض عن المقصد بوجهه او مشى القهقرى ، او عرضاً لم يجزىء ، ولا بأس بالالتفات مع بقاء مقاديم البدن على حاله » .

ومعنى قوله هذا ان عليك. وأنت تسعى. ان تنجه بكل بدنك الى المروة وأنت ذاهب، والى السير مجانباً، وكتفك وأنت ذاهب، والى الصفا وانت آبب، ولا يجوز لك ان تسير مجانباً، وكتفك إلى الأمام، كما تفعل عند الزحام، ولك أن تلتفت بوجهك خاصة دون بدنك حال السير.

وقال السيد الحوثي في منسكه ما يقرب من هذا . وهذه عبارته بالحرف : و يجب استقبال المروة عند الذهاب . كما يجب استقبال الصفا عند الرجوع ، فلو استدبر المروة عند الذهاب ، أو استدبر الصفا عند الرجوع لم يجزىء : ولا بالالتقات إلى اليمين . أو اليسار ، أو الخلف عند الذهاب والاياب » .

أحكام السعي

من لم يتسكن من السعي ، ولو بواسطة الركوب استناب من يسعى عنه ، ويصح حجه .

Same market to

ولا بأس بالالتفات الى اليمين ، أو اليسار ، او الخلف عند الذهاب والاياب .

ومن زاد على سبعة أشواط عامداً بطل السعى ، ولا يبطل ساهياً .

اذا شك في عدد الأشواط ، او في صحتها بعد ان انتهى وفرغ من السعي بنى على الصحة ، ولا شيء عليه . وعلله صاحب الجواهر بأنه شك بعد الفراغ للحرج والاخبار . واذا كان الشك في عدد الاشواط قبل اكمالها قال صاحب الجواهر : لا خلاف ، بل لا إشكال في البطلان لنردده بين محذوري الزيسادة والنقصان ، وكل منهما مبطل .

واذا شك أنه ابتدأ من الصفاء فيكون صحيحاً، أو من غيره فيكون فاسداً ؟ . ينظر : فإن كان شاكاً في العدد ايضاً ، لا يدري كم أتى من الاشواط بطل السعى .

وإن كان ضابطاً للعدد ، وشك في الابتداء فقط ، فإن كان الشوط الذي في يده مزوجاً ، كما لو كان ثانياً ، أو رابعاً أو سادساً ، وكان على الصفا ، أو متجها اليه صح السعي ، لأنه يعلم . والحال هذه ، أن الابتداء كان من الصفا ، وكذلك اذا كان الشوط مفرداً كما لو كان ثالثاً ، أو خامساً ، أو سابعاً ، وكان على المروة ، او متجها اليها . ولو العكس الأمر بحيث كان الشوط مفرداً ، وهو على المروة بطل السعي ، ووجب الاستئناف . (الجواهر) .

وعند بقية المذاهب ان من شك في عدد الأشواط أخذ بالأقل ، كالصلاة . (كفاية الأخيار) .

وقال ابو حنيفة : لو ترك السعي بالمرة لا يبطل الحج ، لأنه ليس ركناً . ويجبر الترك بدم . (ميزان الشعرائي) .

التقصير

قال أحمد ومالك : لا بد من استيعاب الرأس بالحلق او التقصير . وقال ابو حنيفة : يكفي الربع . وقال الشافعي : يكفي ثلاث شعرات . (كوارة) . وقال الامامية : يتخبر المقصر بين أن يأخذ من شعر الرأس أو الشارب أو اللحية ، أو يقص الظفر .

وَأَتَفَقُوا عَلَى الْ التقصير نسك واجب ، وليس بركن . وقال السيد الحكيم : هو كالتسليم في الصلاة . لأن به يتحلل المحرم من إحرامه كما يتحلل المصلي بالتسليم من صلاته .

ويجب التقصير ، أو الحلق – على الخلاف – مرة واحدة في العمرة المفردة ، ومرتين في حج التمتع ، واليك التفصيل :

التقصير في العمرة

قال الامامية : إذا سعى المعتمر بعمرة النمتع تعين عليه التقصير ، ولا پجوز له الحلق ، ومتى قصر حل له ما حرم عليه ، وإذا حلق فعليه ان يكفر بشاة . أما إذا كان معتمراً بعمرة مفردة فهو مخير بين الحلق والتقصير ، سواء أكان معه هدي ، أم لم يكن .

وإذا ترك النقصير عمداً ، وكان قاصداً حج النمتع ، وأحم اللحج قبل ان يقصر بطلت عمرته ، ووجب عليه ان يحج حجة الافراد أي بأتي بأعمال الحج ثم بأتي بعدها بعمرة مفردة ، والأولى اعادة الحج في السنة القادمة (١) .

وقال غير الإمامية : إذا فرغ من السعي فهو مخير بين الحلق ، والتقصير ، اما الاحلال مما حرم الله عليه ، فينظر ، فإن كان المعتمر غير المتمتع بحل بمجرد التقصير او الحلق ، سواء أكان معه هدي ، أم لم يكن ، وان كان المعتمر متمتعاً فبحل ، إن لم يكن معه هدي ، وإن كان معه هدي يبقى محرماً (المغني) .

⁽١) يتفق هذا مع فترى السيدين الحكيم والحوثي ، ولكن السيد الحكيم فرق بين الناسي والجاهل ، فعذر الناسي ، ولم يعذر الجاهل ، بل ألحقه بالعامد ، وهو الحق ، لأن الجاهل قاصد بخلاف الناسي ، فإنه لا قصد له . تبهنا لحذا خشية أن يخلط جاهل بين العالم والعامد ، فيظن أن السيد أخق الجاهل بالعالم ، مع أن المعروف إلحاق الناسي بالعالم ، لا بالجاهل .

التقصير في الحج

التقصير الثاني هو من أفعال الحج بشي أنواعه تمتعاً كان او إفراداً ، او قراناً ويأتي به الحاج بعد الذبح ، أو النحر في منى . واتفقوا على أنه مخير بين التقصير والحلق ، وأن الحلق أفضل . والحتلفوا فيمن لبد شعره : هل يتعين الحلق في حقه ، او هو مخير كغيره ؟

قال الحنابلة والشافعية والمالكية : يتعين الحلق .

وقال الحنفية والإمامية : هو مخير على كل حال .

و اتفقوا على أنه ليس على النساء حلق ، بل يتعين عليهن التقصير .

وقال ابو حنيفة ، وجماعة من الامامية : ان الذي لا شع في رأسه . كالأصلع وما اليه يجب إمرار الموسى على رأسه .

وقال البقية : هو مستحب . (الحداثق ، وفقه السبنة)..

وقال الإمامية : يجب الحلق ، أو التقصير في منى ، فإذا رحل منها قبل الحلق ، او التقصير رجع ، وحلق ، او قصر فيها ، سواء أكان عالماً أو جاهلاً ، عامداً أو ناسياً ، وإذا تعذر عليه الرجوع فعلله حيث كان .

وقال البقية : يجب الحلق او التقصير في الحرم (فقه السنة) .

واتفقوا على أنه إذا قصر . أو حلق لا تحل له النساء .

وعطف المالكية الطيب على النساء .

وعطف الإمامية الصيد على الاثنين .. وتحريم الصيد عندهم لمكان الحرم الشريف .

ويحل ما عدا هذه الثلاث بالاجماع .

و يحل كل شيء حتى النساء بعد طواف الزيارة عند الأربعة .

ولا تحل النساء والطيب عناء الإمامية إلا بعد طواف النساء . وتختم القول بما جاء في كتاب « التذكرة » . قال العلامة الحلي :

لو رحل من منى قبل ان يحلق رجع وحلق بها ، او قصر وجوباً مع الامكان ، وان لم يتمكن من الرجوع حلق مكانه ، ورد شعره الى منى ، ليدفن هنداك ، ولو لم يتمكن لم يكن عليده شيء .. وبالجملة ان وقت الحلق هو يوم العيد بالاتفاق ، لقوله تعالى : # ولا تحلقوا رؤوسكم ، حتى يبلغ الهدي محله ، ومحل الهدي بمنى يوم العيد ، وقد ثبت عن الرسول عليه أنه رمى ، ثم محلق بمنى يوم العيد ، وقد ثبت عن الرسول عليه أنه رمى ، ثم محلق بمنى يوم العيد »

وتأتي الإشارة إلى حكم تقديم الحلق على الذبح عند الكلام على اعمال مني بعنوان « في مني » .



الوقوف في عرفة

على المعتمر بعمرة مفردة ، او بحج التمتع أن يحرم ، ويطوف ، ويصلي وكعتين ، ويسعى ، ويقصر . وهذا الترتيب واجب ، فيقدم الاح ام على الجميع ، والطواف على الصلاة ، والصلاة على السعي ، ويخم بالتقصير (١) .

العمل الثاني في الحج

تبدأ أعمال الحج بالاحرام ، تماماً كالعمرة ، أما العمل الثاني من أعمال الحج الذي يلي الاحرام ، وبعد ركناً من اركان الحج بالاتفاق فهو الوقوف بعرفة بدون فرق بين أن يكون الحاج متمتعاً ، او مفرداً ، ولكن يجوز للمفرد والقارن القادمين إلى مكة ان يطوفا بعد الاحرام ، وقبل الحروج إلى عرفة طواف القدوم الذي هو أشبه بركعتي التحبة للمسجد . قال السيد الحكيم في منسكه : «إذا دخل القارن والمفرد مكة قبل الوقوف جاز لهما الطواف المندوب».

 ⁽١) قال الشيخ عبد المتمال الصعيدي : هذا الترتيب يجب في افعال العمرة ، أما في أعمال الحج فإنه لا
ترتيب بين الطواف والحلق ، و لا بين السمي والوقوف بعرفة . (الفقه المصور على مذهب
الشافعي) .

وقال ابن حجر في فتح الباري بشرح البخاري :

اتفقوا كلهم أن من أهل - أي أحرم - بالحج مفرداً لا يضره الطواف
 بالبيت » أي قبل الذهاب إلى عرفة .

اما المتمتع فيكتفي بطواف العمرة عن طواف القدوم .

قبل الوقوف بعرفة

اتفقوا على ان الحاج يستحب له ان يخرج من مكة محرماً يوم انتروية . وهو اليوم النامن من ذي الحجة متوجهاً إلى منى في طريقه الى عرفة

جاء في كتاب « التذكرة » وكتاب » الجواهر » الادامية : » يستحب لمن أراد الحروج إلى عرفة ال لا يخرج من مكة . حتى يصلي الظهرين » .

وقال الأربعة : بل يستحب ان يصلي الظهرين بمنى . (المغني) .

ومهما يكن ، فتجوز المهادرة إلى عرفة قبل يوم التروية بيوم او يومين يخاصة للصريض والشيخ الكبير والمرأة ، ومن يخاف الزحام ، كما يجوز التأخير الى صباح اليوم التاسع على ان يكون عند الزوال في عرفة .

ولم أرّ احداً من فقهاء المذاهب قال بوجوب المبيت بمنى ليلة عرفة ، او بوجوب اي عمل فيها ، بل قال العلامة الحلي في التذكرة: ، المبيث ليلة عرفة بمنى استُحب للاستراحة ، وليس بنسك ، ولا نجب بتركه شي ، ه . وجاء مثل ذلك في كتاب « فتح الباري » وكتاب « فتح القدير » .

وتعبير العلامة الحلي بلفظ الاستراحة يغني عن الشرح والتطويل. فلفاد كان السفر فيما مضى قطعة من جهنم ، فاستحب للحاج المبيت بمنى لكي يصل الى عرفة نشيطاً مرتاحاً ، أما اليوم فالسفر نزهة ، وعليه فإذا بات ليلة عرفة بمكة ، ثم غدا تواً الى عرفة صباحاً مجتازاً بمنى او بعد صلاة الظهر – كما يفعل اليوم

الحجاج – فقد أجزأ ، وكفى ، ولا شيء على من يفعل ذلك . . أجل بجب رمي الحمرة بمنى ، ولكن بعد الوقوف بعرفة ، ويأتي البيان .

وقت الوقوف بعرفة

اتفقوا على أن وقت الوقوف بعرفة هو اليوم الناسع من ذي الحجة . واختلفوا في ابتداء الوقوف ، ومنتهاه من هذا اليوم .

قال الحنفية والشافعية والمالكية : يبتدىء من زوال اليوم التاسع إلى فجر اليوم العاشر .

وقال الحنابلة : بل من فجر التاسع الى فجر العاشر .

وقال الامامية : من زوال التاسع الى غروب شمسه للمختار ، اما المضطر فإلى طلوع الفجر .

ويستحب الغسل للوقوف بعرفة ، تماماً كغسل الجمعة ، ولا شيء من الأعمال في عرفة سوى الحضور والوجود في أي جزء منها ، ولو كان نائماً ، أو مستيقظاً ، أو راكباً ، أو قَاعَداً اوْ ماشياً .

حدود عرفة

حدود عرفة هي بطن عرنة وثوبة ، ونمرة إلى ذي المجاز – أسماء أماكن – فلا يجوز الوقوف في هذه الحدود ، ولا تحت الاراك . لأن هذه ليست من عرفة ، فلو وقف بها بطل حجه عند الجميع كافة الا مالكاً فإنه قال : لو وقف ببطن عرفة أجزأه ، وعليه دم .

وعرفة كلها موقف ، في أي مكان وقف منها كفي وأجزأ بالانفاق . قال الامام الصادق : وقف رسول الله بعرفة ، فازدحم الناس عليه ، وبادروا الى خفاف ناقته ، يقفون الى جانبها ، فنحى الناقة عنهم ، ففعلوا مثل ذلك ، فقال اليها الناس ليس الموقف هو خفاف ناقئي فقط ، ولكن هذا كله (مشيراً الى عرفة) موقف ، ولو لم يكن إلا خفاف ناقني لم يسع الناس . (التذكرة) .

شروط الوقوف بعرفة

لا تشترط الطهارة للوقوف بعرفة بالاثفاق .

وقال الامامية والمالكية : لا بد من النية وقصد الوقوف بعرفة ، والقصد يستدعي العلم بها ، فلو مر بها ، وهو لا يعلم ، أو علم ، ولم يقصد الوقوف المأمور به لا يعتبر وقوفاً .

وقال الحنفية: لا تشترط النية، ولا العلم، ولا العقل، فمن حضر بعرفة في الوقت المحدد صح حجه ناوياً كان او غير ناو، علماً بالمكان او جاهلاً، عاقلاً أو مجنوناً. (فقه السنّة ، والتّلَدّ كَرّة).

وهل يجب الوقوف بعرفة في جميع الوقت المحدد ، او يكفي مسمى الوقوف : ولو لحظة ؟

قال الامامية: للوقوف وقتان: اختياري واضطرا ي، والاول من زوال التاسع إلى غروب الشمس منه، والثاني إلى فجر اليوم العاشر، فمن تمكن أن يقف من زوال التاسع الى غروب شمسه مستوعباً هذا الوقت بكامله وجب عليه ذلك، ولكن الركن منه مسمى الوقوف فقط، والباقي واجب غير ركن.

ولازم ذلك ان من ترك الوقوف كلية فسد حجه لأنه ترك ركناً ، اما لو وقف يدبراً ، فإنه يترك واجباً غبر ركن ، وعليه يصح حجه ، وإذا لم يتمكن من الوقوف في تمام الوقت الاختياري لعذر من الاعذار المشروعة اجزأه قليل من الوقوف ليلة العيد .

وقال الشافعية والمالكية والحنابلة : يكفي الحضور ، ولو لحظة . (الفقه على المذاهب الأربعة ، ومنار السبيل) .

وقال الامامية : اذا خرج من عرفة قبل الزوال عامداً فعليه ان يعود اليها وان عاد فلا شيء عليه ، وإلا كفر ببدنة ، فإن عجز صام ١٨ يوماً بالتوالي، وان خرج سهواً ، ولم يتذكر حتى فات الوقت فلا شيء عليه ، على شريطة ان يدرك الوقوف بالمشعر في وقته ، وان تذكر قبل فوات الوقت رجع مع الامكان، وإن لم يرجع ، والحال هذه فعليه بدئة .

وقال المالكية : من وقف بعرفة بعد الزوال وخرج منها قبل الغروب فعليه أن يحج في السنة القادمة الا ان يرجع الى عرفة قبل الفجر .

وقال جمهور العلماء : بل حجه تام . (البداية لابن رشد) .

وجاء في كتاب « الفقه المصور على مذهب الشافعي » : « اذا ترك الوقوف لنسبان وجب عليه ان يقلب حجه عمرة " ، ثم يأتي بما يقي عليه من أعمال الحج بالفراغ من أعماله ، ويجب عليه اعادة الحج فوراً في السنة القادمة » .

وتستحب لمن يقف بعرفة الطهارة الكاملة ، واستقبال القبلة ، والاكثار من الاستغفار ، والدعاء ، مع الحشوع والخضوع وحضور القلب .

الوقوف بالمزدلفة

الوقوف بالمزدلفة هو الفعل الذي يأتي بعد الوقوف بعرفة إجماعاً .

واتفقوا على ان الحاج يتوجه من عرفة الى المزدلفة ، وفيها المشعر الحرام المراد بقوله تعالى : « فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عنسد المشعر الحرام واذكروه كما هداكم » .

وأيضاً اتفقوا على انه يستحب ان يؤخر صلاة المغرب من ليلة العيد إلى المزدلفة ، قال صاحب التذكرة : اذا غربت الشمس في عرفة فليفض منها قبل الصلاة الى المشعر ، ويدعو بالمنقول .

وقال صاحب المغني: « ان السنة لمن دفع من عرفة — أي خرج منها — ان لا يصلي المغرب ، حتى يصل إلى المزدلفة ، فيجمع بسين المغرب والعشاء ، لا خلاف في هذا، قال ابن المنذر : اجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم ان السنة ان يجمع الحاج بين المغرب والعشاء، والأصل في ذلك ان النبي عليه جمع بينهما "().

⁽۱) استدل الامامية بفعل النبي (ص) على جواز الجمع ، حيث قال (ص) ؛ صلوا كا رأيتموني آصلي ، والجمع مرة أو في مكان خاص يستدعي جوازه كل مرة وفي كل مكان إلا أن يرد نص على أنه مختص وغير شامل ، ولا نص على انتخصيص ، فيكون الجمع جائزاً اطلاقاً في كل زمان ومكان .

و اتفقوا — ما عدا الحنفية — على ان من صلى المغرب قبل ان يأتي المزدلفة ، ولم يجمع بين الصلاتين صحت صلاته ، وان خالف المستحب .

وقال أبو حنيفة : لا يجزئه ذلك .

حد المزدلفة

جاء في كتاب (التذكرة » وكتاب (المغني ، : اذ للمز دلفة ثلاثة أسماء: مز دلفة ، وجمع ، والمشعر الحرام . وحدكما من مأزمي الى الحياض ، إلى وادي محسر . والمز دلفة كلها موقف ، تماماً كعرفة ، ففي أي موضع وقف منها كفى ..

وفي كتاب = المدارك = : ان المقطوع به في كلام فقهاء الامامية انه يجوز مع الزحام الارتفاع الى الرابل ، وهو أحد الأمكنة التي تنتهي عندها حدود المزدلفة .

المبيت والوقوف

هل يجب المبيت في المزدلفة ليلة العيد ، أو يكتفى بالوقوف في المشعر الحرام ولو لحظة بعد مطلع الفجر ؛ هذا ، مع العلم بأن المراد بالوقوف مجرد الكون على أية صورة ماشياً ، أو قاعداً أو راكباً ، تماماً كما هي الحال في عرفة .

قال الحنفية والشافعية والحنابلة : يجب المبيت بالمزدلفة ، ومن تركه فعليه دم . (المغنى) .

وقال الامامية والمالكية : لا يجب . ولكنه الأفضل ، كما عبر شهاب الدين البغدادي المالكي في كتاب « إرشاد السالك » ، والأحوط ، كما عبر السيد الحكيم والسيد الخوتي . ومهما يكن ، فلا قائل بأنه ركن .

أما الوقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الفجر فقد نقل ابن رشد في كتاب اللبداية

والنهاية ۽ عن الحمهور بأنه سنة من سنن الحج ، وليس فرضاً من فروضه (١) .

وجاء في كتاب « التذكرة » : « يجب الوقوف بالمشعر بعد طلوع الفجر ، فلو أفاض قبل طلوعه مختاراً عامداً بعد ان وقف به ليلاً جبره بشاة ، وقال ابو حنيفة : بجب الوقوف بعد طلوع الفجر ، كقولنا ، وقال الباقون بجواز الدفع – أي الخروج – بعد منتصف الليل » .

وعلى هذا يجوز الخروج من المزدلفة قبل طلوخ الفجر عنسد غير الامامية والحنفية .

وقال الامامية: ان للوقوف بالمشعر الحرام وقتين. أولهما لمن لا عدر له في التأخير، وهو ما بين الطلوعين من يوم العيد، أي طلوع الفجر، وطلوع الشمس، على ان يستوعب الوقوف هذه الفترة بكاملها. ومن افاض عالماً عامداً من المشعر قبل طلوع الفجر بعد أن كان به ليلاً، ولو قليلاً، لم يبطل حجه إن كان قد وقف بعرفات وعليه دم شاذ. وان تركه حهلاً فلا شيء عليه، كما هو صريح الرواية المتقدمة. وثانيهما للنساء ولمن له عدر يمنعه عن الوقوف بين الطلوعين، ويمتد إلى زوال الشمس من يوم العيد.

قال صاحب الجواهر: ﴿ وعلى هذا الاجماع مضافاً الى النصوص ﴾ . ويثفق هذا مع فتوى السيد الحكيم ، والسيد الحوثي ، ولكن هذا السيد لم يجعل الزوال الحد النهائي للمضطر ، بل قال : اجزأه الوقوف وقتاً ما بعد طلوع الشمس .

وقال الإمامية: ان الوقوف في جزء ما من هذين الوقتين المحددين هو ركن من أركان الحج ، فمن ترك الوقوف كلية بدون عذر في الوقت الاختياري والاضطراري ، ولم يكن قد وقف ليلاً بطل حجه . ولو ترك ذلك لعذر مشروع لم يبطل حجه ، على شريطة ان يكون قد وقف بعرفة. ومن فاته الوقوف

 ⁽١) قال حجاج بيت الله الحرام : أن المشعر اليوم هو مسجد عظيم مرتقع عن الأرض ، محاط بسور حجري صغير ، وفي وسطه مئذنة فخمة .

بعرفة وبالمشعر، ولم يقف فيهما لا في الاختياري ولا الاضطراري بتطلل حجه، حتى لو كان الترك لعذر مشروع ، وعليه ان يحج من قابل وجوباً ، أن كان الحج الذي فاته واجباً ، واستحباباً ، إن كان الفائث كذلك . (الجواهر) .

والوقوف بالمشعر الحرام أعظم عند الإمامية من الوقوف بعرفة، ومن هنا قالوا من فاته الوقوف بعرفة ، وأدرك الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس تتم مم المتحجه . (التذكرة) .

المستحيات

قال الإمامية : يستحب للصرورة ، وهو الذي لم يحج من قبل ، ان تمس رجله المشعر الحرام . (الجواهر) .

وقال الإمامية والشافعية والمالكية : يستحب أن يأخذ معه حصاة الجمار من المزدلفة الى منى ، وعددها سبعول ، وقال صاحب التذكرة : ان السر في ذلك ان لا يشتغل الحاج عند قدومه الى منى بغير الرمي .

ونُقل عن ابن حنبل الله قال : خذ الحصى ، حيث شئت . ولا خلاف في أن أخذه من حيث شاء مجز .

ويستحب الكون على الطهارة ، والتهليل والتكبير ، والدعاء بالمأثور ، وغير المأثور .

في مني

اتفقوا قولاً واحداً على أن المناسك التي تلي الوقوف بالمشعر الحرام هي مناسك مي . وبخرج من المزدلفة بعد طلوع الشمس ، وإذا خرج منها قبل طلوع الشمس وتجاوز حدودها وجبت عليه كفارة شاة على قول الخوثي .

ولمنى مناسك شي تستمر من يوم النحر ، وهو يوم العيد ، إلى صبيحة اليوم الثالث عشر ، او مساء الثاني عشر . وفي منى تنتهي واجبات الحج . وتسمى الأبام الثلاثة التي تلي يوم العيد أبام التشريق ، وهي الحادي عشر ، والثاني عشر والثالث عشر (١) .

ويجب يوم العيد في منى ثلاثة مناسك (١) رمي جمرة العقبة (٢) الذبح (٣) الحلق او التقصير .

وبعد أن اتفقوا على أن رسول الله على أولاً ، ثم تحر ، ثم حلق اختلفوا : هل هذا الترتيب وأجب بحيث لا يجوز تقديم ما أخر الرسول ، ولا تأخير ما قدم ، أو أنه سنة يجوز تركها ؟

 ⁽١) اختلفوا في أيام التشريق : هل هي ثلاث ، أو يومان ؟ أما سبب تسميتها بذلك فلأنهم كالوا يشرقون فيها خوم الأنباحي ، أي يقددونها وبهر زونها قلشمس .

قال الشافعية واحمد : لا شيء على من قدم ، أو أخر .

وقال مالك : من حلق قبل أن يرمي فعليه فدية ، ومن حلق قبل ان يذبح ، او ذبح قبل ان يرمي فلا شيء عليه .

وقال ابو حنيفة : ان حلق قبل ان ينحر ، او يرمي ، فعليه دم ، وان كان قارئاً فعليه دمان . (بداية ابن رشد) .

وقال الإمامية : لو قدم بعضاً على يعض عالماً عامداً نم ، ولا إعادة عليه . قال صاحب « الجواهر » : بلا خلاف محقق أجده ، وفي » المدارك » ان الفقهاء الامامية قاطعون به .

وفيما يلي عقدنا لكل منسك من مناسك منى فصلاً مستقلاً .



جمرة العقبة

عدد الحمار

يجب رمي الحمنار في منى على كل حاج متمتعاً كان ، أو قارناً ، أو مفرداً . وعددها عشر موزعة على اربعة أيام : الاول يوم العبد ، وترمى فيه جمرة واحدة ، وتسمى جمرة العقبة ، وعقدنا هذا الفصل لبيانها . الثاني اليوم الحادي عشر من ذي الحجة ، وترمى فيه ثلاث جمار . والثالث ، وفيه ايضاً ثلاث . واليوم الرابع كذلك ، هذا ان بات الحاج يمنى ليلة الثالث عشر ، وإلا فلا رمي عليه في هذا اليوم .

جمرة البوم العاشر

اتفقوا على أن من رمى جمرة العقبة في الوقت المتخلل بين طلوع الشمس وغيابها من اليوم العاشر أجزأ ، وكفى .

و اختلفوا فيما لو رماها قبل هذا الوقت ، أو بعده ـ

قال المالكية والحنفية والحنابلة والامامية : لا يجوز رمي جمرة العقبة قبل الفجر : فإذا رماها قبله من غير عذر أعاد . وأجازوا التقديم لعذر ، كالعجز

والمرض والخوف .

وقال الشافعية : لا بأس بالتقديم ، لأن الوقت المذكـــور للاستحباب لا للوجوب . (التذكرة ، وبداية ابن رشد) .

أما اذا أخرها ، حتى غابت الشمس من يوم النحر فقال مالك : إن رماها في الليل ، أو في الغد فعليه دم .

وقال الشافعية : لا شيء عليه إن رماها ليلاً أو في الغد . (ابن رشد البداية).

وقال الإمامية: وقت رمي هذه الجمرة بمتد من طلوع الشمس إلى غروبها، فإذا نسي قضى في الغد، فإذا نسي ففي اليوم الثاني عشر، وإن لم يُتذكر ففي الثالث عشر، وإن استمر النسيان، حتى خرج من مكة قضاه في العام القادم بنفسه، او استناب من يقضي عنه (۱).

شروط الرمي

ولرمي الجمار شروطي:

١ – النية . صرح الامامية بذلك .

٢ – ان يكون الرمي بسبع حصى . بالاتفاق .

٣ ــ ان يكون الرمي حصاة ، فحصاة بانفراد ، ولا يكفي اثنتين أو
 اكثر دفعة واحدة . بالاتفاق .

٤ – ان تصل الحصاة إلى الجمرة ، أي الهدف المعلوم . بالاتفاق .

ان يكون وصولها بتوسط الرمي ، فلا يكفي أن يطرحها طرحاً عند الإمامية والشافعية ، ويجوز ذلك عند الحنابلة والحنفية . (المغنى) .

⁽١) يتقل مع فتوى السيدين الحكيم والخوثي .

٦ - ان تكون الحصاة حجراً ، فلا يكفي الرمي بالملح والحديد والنحاس ،
 والحشب والخزف ، وما إلى ذاك . عند الجديع - ما عدا ابا حنيفة - فإنه قال :
 يجزي كل ما كان من جنس الأرض ، خزفاً ، أو طيناً ، او حجراً . (المغني).

٧ – أن تكون الحصى أبكاراً ، أي لم يرم بها من قبل .

صرح بذلك الحنابلة .

ولا يشترط الطهارة في الرمي ، وإن كان معها افضل .

وقال الامامية : يستحب أن تكون الحصاة بقدر رأس الأنملة ، وأن تكون خرشاً ، لا سوداً ، ولا بيضاً ولا حمراً ، وقال غيرهم : يستحب أن تكون بقدر حبة الباقلاء ، أي الفول .

وقال الإمامية : يستحب للحاج ان يؤدي جميع أفعاله ، وهو مستقبل القبلة إلا جمرة العقبة يوم العيد ، فيستحب له ان يكون مستدبراً ، لأن النبي رماهــــا كذلك .

وقال غيرهم : بل يستحب الاستقبال ، حتى في هذه الحال .

ويستحب أن يكون حال "الرمي راجلا"، ويجوز راكباً ، وأن لا يبعد عن الجمرة اكثر من ١٠ أذرع ، وان يكون الرمي باليد اليمنى ، وأن يدعو بالمأثور وغيره ، ومن المأثور :

اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً .. اللهم إن هذه حصياتي ،
 فأحصهن لي ، وارفعهن في عملي .. الله أكبر . اللهم ادحر الشيطان عني » .

الشلك

إذا شك في أنه أصاب الهدف أو لا ؟ بنى على عدم الاصابة ، واذا شك في العدد بنى على الأقل ، لأن الأصل عدم الزيادة . وبالتالي ، فإن جمرة العقبة أول منسك يؤديه الحاج من مناسك منى في يوم العيد ، ثم يذبح أو يُحلق ، أو يقصر ، ثم يمضي الى مكة لأجل الطواف في هذا اليوم بالذات ، ولا جمرة غير هذه يوم العيد . وإلى الكلام عن الهدي في الفصل التالي .



الهسدى

الواجب الثاني من أعمال منى يوم العيد هو الهدي ، والكلام عنه يقع : أولاً في تقسيمه إلى واجب وغيره ، ثم تقسيم الواجب إلى أقسام ، ثانياً : فيمن يجب عليه الهدي ، ثالثاً : في صفات الهدي ، رابعاً : في وقته ومحل نحره او ذبحه ، خامساً : في حكم لحمه ، سادساً : في البدل عنه لمن لم يجد الهدي ولا ثمنه : والبك التقصيل .

أقسام اغدي

ينقسم الهدي إلى وأجب ، ومستحب ، والمستحب هو الأضحية . وجاء في تفسير قوله تعالى : « فصل لريك وأنحر » أن الله أمر نبيه المرسل عليه بالنحر بعد صلاة العيد ، وجاءت الرواية أن النبي ضحى بكيشين أقرنين أملحين ، والأقرن ما له قرن ، والأملح ما غلب بياضه على سواده .

وقال المالكية والحنفية : ان الاضحية واجبة على كل أهل بيت في كل عام كما هي الحال بالقياس إلى زكاة الفطر .

وقال الامامية والشافعية : ان أيام الاضحية المستحبة في منى اربعة : يوم العيد ، والثلاثة التي تليه ، وهي أيام التشريق ، أما في غير منى فأيام الاضحية ثلاثة فقط : يوم العيد ، والحادي عشر ، والثاني عشر .

وقال المالكية والحنابلة والحنفية : إن ايامها ثلاثة في منى ، وغير منى .

ومهما يكن ، فإن افضل اوقائها يوم الأضحى بعد طلوع الشمس ، ومضي ما يتسع لصلاة العيد والخطبتين . (التذكرة) .

والدماء الواجية بنص القرآن الكريم أربعة : (١) دم التمتع ، قال تعالى :
ه فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ه (٢) دم الحلق ، وهو
عير ، قال عز من قائل: ه فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من
صيام أو صدقة أو نسك ه (٣) هدي الجزاء ، قال سبحانه : « فمن قتله منكم
متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم بحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة » .
(٤) وهدي الحصار ، قال عز شأنه : « فإن أحصر تم فما استيسر من الهدي » .
(التذكرة) .

ويضاف إلى هذه الأربعة ما وجب بالعهد ، أو النّذر ، أو اليمين. ونتحدث في الفقرة التالية عن الهدي ، كجزء من اعمال الحج ، ومنسك من مناسكه .

من يجب عليه الهدي ؟

لا يجب الهدي على من اعتمر بعمرة مفردة ، ولا على الحاج المفرد بالاتفاق . وأيضاً انفقوا قولاً واحداً على وجوب الهدي على المتمتع غير المكتي . وقال الأربعة : يجب على القارن أيضاً .

وقال الامامية : لا يجب الهدي على القارن إلا بنذر ، أو بسياق الهدي معه من الاحرام .

واختلفوا في المكي اذا تمتع : هل عليه دم أو لا ؟ قال الأربعة : لا يجب عليه الهدي ، فقد جاء في كتاب « المغني » : « لا خلاف بين أهل العلم ان دم

المتعة لا يُجب على حاضري المسجد الحرام ، .

رقال الامامية : لو حج المكي حج التمتع ^(۱) يجب عليه الهدي ، فقد جاء في كتاب ، الحواهر » : « لو تمتع المكتي وجب عليه الهدي عسالي المشهور شهرة عظيمة » .

و اتفقُّوا على أن الهدي الواجب ليس ركناً من أركان الحج .

صفات الهدي

يشتر ط في الهدي ما يلي :

١ -- ان يكون من الأنعام: الإبل ، والبقر ، والغنم ، والمعز بالاتفاق . وجاء في كتاب ، المغني ، ان الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة قالوا : « لا يجزي من الضأن الا الجذع ، وهو الذي له ستة أشهر ، ومن المعز الثني ، وهو ما له سنة ، ومن البقر ما له سنتان ، ومن الإبل ما له خمس سنوات » .

وينفق هذا مع ما جاء في كتاب « الجواهر » للامامية ، سوى انه فسر الشي من الابل بما دخل في السادسة ، والمعز ما دخل في الثانية .

وقال السيد الحكيم والسيد الحوثي : يجزي من الابل ما دخل في السادسة ومن البقر والمعز ما دخل في الثالثة ، ثم قالا : ومن الغنم ما دخل في الثانية على الأحوط .

٢ ــ أن يكون الهدي تاماً خالياً من العيوب ، فلا تجزي العوراء ، ولا العرجاء ، ولا المريضة ، ولا الكبيرة التي لا مخ لها بالاتفاق .

واختلفوا في الخصي . وفي الجماء ، وهي التي لا قرن لها ، وفي الصماء وهي

 ⁽١) قدمنا أن فرض المكي عند الإمامية القران أو الافراد ، وعند غيرهم مخير بين أنواع الحج الثلاثة .

التي لا أذن لها ، او لها اذن صغيرة ، وفي البّراء وهي المقطوعة الذنب .

فقال السيد الحكيم والسيد الحوثي : لا يجزي شيء منها .

وقال صاحب المغني : بل يجزي كل نوع منها .

وقال العلامة الحلي في التذكرة : الافات من الابل والبقر أفضل ، والذكر ان من الضأن والمعز أولى ، ولا خلاف في جواز العكس في البابين .

وقال صاحب المغنى : الذكر والأنثى في الهدي سواء .

وقت الهدي ومكانه

أما وقت ذبح الهدي أو نحره فقال المالكية والحنفية والحنابلة : انه يسوم العيد وتالياه الحادي عشر والثاني عشر ، سوى ان الحنفية قالوا : ان هسذا الوقت لهدي القران والتمتع ، اما غيره فلا يتقيد بزمان ، ولم يفرق المالكية بين أنواع الهدي ، كما جاء في كتاب الفقه على المذاهب الاربعة .

وقال الحنابلة : ان قدم الذبح عن وقته وجب عليه البدل : وإن أخره عنه . فإن كان تطويعاً سقط بذهاب وقته ، وإن كان واجباً قضاه .

وقال الحنفية : ان ذبح هدي التمتع والقران قبل أيام العبد الثلائة لم يجز . وان تأخر أجزأ ، وعليه كفارة عن التأخر .

وبعد ان أوجب الامامية النية في الذبح او النحر قالوا : ان وقت الذبح او النحر هو يوم العيد ، وان اخره إلى اليوم الثاني ، أو الثالث ، أو الرابع يجزي ولكن يأثم بالتأخير ، وكذلك يجزي لو ذبحه بقية ايام ذي الحجة . ونقل صاحب، الجواهر عدم الخلاف في ذلك ، حتى ولو كان التأخير بدون عذر .

و لا يجوز تقديم الذبح او النحر على اليوم العاشر عند الامامية .

اما مكان الهدي فهو الحرم عند الحنفية والشافعية والحنابلة ، ويشمل الحرم مني (١) وغيرها ، وقد أشرنا إلى تحديده في فصل سابق بعنوان ، محظورات الاحرام » فقرة « حد الحرمين » .

وقال المالكية : لذبح الهدي بمنى ثلاثة شروط : الاول ان يكون مسوقاً في احرام الحج ، لا في احرام العمرة . الثاني أن يقف بالهدي يعرفة جزءاً من ليلة يوم العيد . والثالث ان يريد نحره او ذبحه في يوم العيد او تاليه .

وقال الامامية : لن يكون النحر او الذبح للمتمتع الا بمنى ، حتى لو تمتع ندباً ، لا وجوباً ، أما ما يساق في احرام العمرة فينحر او يذبح بمكة . (التذكرة) .

وعلى ابة حال ، فإن الهدي بمنى جائز عند الجميع ، وهو الافضل ، قال ابن رشد : * وبالحملة النحر بمنى إجماع من العلماء * ، وبالتالي ، فإن الحلاف بين الامامية ، وبين غيرهم ان الامامية يقولون بتعيين منى ، وغيرهم يقولون بالتخيير بينها وبين غيرها من أجزاء الحرم ،

لجم أغادي

قال الحنابلة والشافعية : ما وجب نحره بالحرم وجب تفرقة لحمه فيه على المساكين .

وقال الحتفية والمالكية : بل بجوز تفرقة لحمه في الحرم وغيره .

وقال الشافعية : كل ما كان واجباً من الهدي لا يجوز الأكل منه ، وكل ما

⁽١) تبعد مني عن مكة فرسخاً واحداً .

كان تطوعاً بجوز الأكل منه .

وقال المالكية : يأكل من الهدي كله إلا فدية الأذى ، وجزاء الصيد ، وما نذر للمساكين ، وهدي التطوع اذا عطب قبل محله .

(المغني ، والفقه على المذاهب الاربعة ، وفقه السنة) .

وقال الامامية : يتصدق بثلث الهدي على الفقير المؤمن ويهدي الثلث إلى المؤمنين ، حتى ولو كانوا أغنياء ، ويأكل من الثلث الباتي . (الجواهر ، ومنسكا السيدين الحكيم والحوثي) .

البدل

اتفقوا على ان الحاج اذا لم يجد الهدي ولا ثمنه انتقل إلى البدل عنه ، وهو صوم عشرة ايام ، ثلاثة منها متنابعات في ايام الحج ، وسبعة اذا رجع إلى أهله ، لقوله تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة » (١) .

وتعتبر القدرة على الهدي في مكانه ، فمنى عدم من موضعه انتقل إلى الصوم ، حتى ولو كان قادراً عليه في بلده ، لأن وجوبه مؤقت ، وما كان كذلك اعتبرت القدرة عليه في وقته ، نماماً كالماء في الطهارة . (التذكرة) .

التوكيل بالذبح

الأفضل ان يتولى الحاج الذبح بنفسه ، ويجوز أن يوكل فيه غيره ، لأنه

⁽١) يلاحظ أن كل ما فيه نص صريح من القرآن فهو محل وفاق بين جميع المذاهب الاسلامية ، لا فرق بين الشيعة منها وبين السنة ، وان الاختلاف بينهم انما يكون لعدم النمى ، أو اجماله ، أو ضعفه ، أو معارضته في غيره ، أو في تفسيره وتطبيقه ، وهذا دليل قاطع على أن الجميع يصدرون من معين واحد .

من الأفعال التي تقبل النيابة على أن ينوي الوكيل النيابة في الذبح عن الأصيل والأفضل أن ينويا معاً .

وقال الامامية : يستحب أن يضع الحاج يده مع يد الذابح ، أو يحضر حال الذبح .

وجاء في كتاب « مناهج اليقين » للشيخ عبد الله المقمقاني من الاماميسة : « اذا غلط الوكيل في اسم الاصيل ، أو نسي اسمه لم يضر ذلك ، لأن العمدة على القصد » . وهو جيد ؛ فقد جاء عن الامام ان وكيلاً في الزواج أخطأ باسم الحارية . فسمى غيرها . فقال الامام : لا بأس .

القانع والمعثر

جاء في القرآن الكريم الآية ٣٦ من سورة الحج : « فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر » . قال الامام الصادق : القانع هو الذي يرضى بما تعطيه ، ولا يسخط ، ولا يكلح ، ولا يلوي شدقه غضباً . والمعتر هو الذي يمر بك لتعطيه أي يعترض لك .

عوض البدنة

من وجبت عليه بدنة في كفارة أو نذر ، ولم يجدها كان عليه سبع شيات يذبحها على الثرتيب ، وان لم يتمكن صام ثمانية عشر يوماً . (التذكرة) .

التقليد والاشعار

التقليد أن يجعل في عنق الهدي نعلاً ، وما أشبهه ، والاشعار أن يشق صفحة السنام الابمن للابل او البقر ، حتى يدميها ، ويلطخها بالدم .

وقد استحب الاشعار والتقليد عامة فقهاء المذاهب الا « ابو حنيفة » فإنـــه قال : يسن تقليد الغنم ، ويسن تقليد الابل ، اما الاشعار فلا يجوز بحال ، لأنه تعذيب وايلام للحيوان . (المغنى) .

وكلتا من انصار الرفق بالحيوان ، وكلنا في الوقت نفسه مسلمون ، وقد أباح الإسلام ذبح الحيوان ، وتحره ، بل أوجبه في الهدي باعتراف أبي حنيفة وفتواه وعمله ، فالاشعار بطريق أولى .

الصدقة على غير المسلم

قال السيد الحوثي في مناسك الحج : « إذا تصدق الحاج : أو اهدى الذبيحة إلى إنسان جاز لهذا الاخير أن يعطيها لمن شاء حتى لغير المؤمن والمسلم » .

وبصورة عامة ، أباح الامامية الوقف والصدقة غير الواجة على المسلم وغير المسلم . قال السيد ابو الحسن الاصفهاني في وسيلة النجاة : 8 لا يعتبر في المتصدق عليه في الصدقة المندوبة الفقر ، ولا الايمان ، بل ولا الاسلام ، فتجوز على الغني ، وعلى غير الامامي ، وعلى الذمي ، واذ كانا أجنبيين الي ليسا مسن قرابة المتصدق . بل قال السيد كاظم في ملحقات العروة تجوز الصدقة ، حتى على الحربي .

حرق الهدي وطمره

من عادة الحجاج ــ اليوم ــ أن يدفعوا نقوداً لمن يقبل الهدي ^(۱) ثم يدفنه ، او يطرحه جانباً ، بالنظر لكثرة الهدي ، وعدم وجود المستهلكين .

ولم أر أحداً فيما قرأت تعرض لجواز ذلك ، او منعه ، رغم الحاجة الماسة

 ⁽١) قال السيد الحكيم : اذا تعدر التصدق بالهدي عقط .. واذا لم يقبل الفقير الصدقة الا ببدل مال لم يجب .

إلى معرفة حكمه ، ودليله . وفي سنة ١٩٤٩ استفنى الحجاج المصريون جامع الأزهر في ذلك ، وطلبوا الاذن بدفع ثمن الهدي إلى المحتاجين ، فنشر فضيلة الشيخ محمود شلتوت (١) كلمة في العدد الرابع من المجلد الأول من رسالسة الاسلام التي تصدرها دار التقريب بالقاهرة ، أوجب فيها الذبع حتى ولسو استوجب الحرق او الطمر .

ورددت عليه في مقال مطول نشر في عددين على التواني من أعداد الرسالة المذكورة سنة ١٩٥٠ ، وحين أعادت « دار العلم للملايين » ببيروت فشر كتاب « الإسلام مع الحياة » أدرجته فيه بعنوان : « هل تعبدنا الشرع بالهدي في حال يترك فيه للفساد ؟» وكان قد انتهى في القول إلى ان الهدي انحا يجب حيث بوجد الآكل ، أو يمكن الانتفاع به يتجفيف اللحم ، أو تعليبه بصورة فنية بحيث بسوغ أكله ، أما أذا انحصر الهدي في الاتلاف كالحرق والطمر فإن جوازه ، والمحال هذه ، محل للنظر والاشكال . ومن أراد التفصيل ، ومعرفة الدليسل فليرجع إلى كتاب « الإسلام مع الحياة » الطبعة الثانية .

وبعدها اطلعت على حديث في الوسائل يؤيد ما ذهبنا البه فقد نقل صاحب الوسائل في الاضحية هذه الروايسة الوسائل في الاضحية هذه الروايسة عن الصادق عن آبائه عن رسول الله عليه الله قال : و إنما جعل هذا الأضحى لتشبع مساكينكم من اللحم فأطعموهم ٥.

وهذا الحديث وإن كان خاصاً في الأضحية المستحبة لكنه يلقي ضوءاً على الهدي الواجب .

⁽١) لقد أصبح منة ١٩٦٣ شيخ الأزهر ، وكان يومذاك عضواً في جماعة كيار الطماء ;

بین مکة ومنی

قدمنا ان العمل الأول في اليوم العاشر بمنى هو رمي جمرة العقبة ، وفي الثاني الهدي ، أما في الثالث فهو الحلق او التقصير ، وقد تكلمنا عنه في فصل سابق بعنوان ، السعي والتقصير ، ، كما أشرنا إلى حكم تقديم الحلق او التقصير على الذبح بعنوان ، في منى ، ومن أحب التفصيل فليرجع إلى هذبن الفصلين .

وإذا قضى الحاج مناسكه في منى يوم العيد من الرمي والذبح رجع إلى مكة، وطاف بالبيت طواف الزيارة ، وصلى ركعتيه ، ثم سعى بين الصفا والمروة .

وعند الأربعة يعود إلى منى بعد هذا الطواف، ويحلُّ له عندهم كل شيء حتى النساء .

وعند الامامية يطوف طوافاً آخر ، وهو طواف النساء ، ويصلي ركعتيه ولا تحل النساء عندهم إلا بهذا الطواف ، وتكلمنا عن ذلك مفصلاً فيما تقدم .

البيت عي

اذا انتهى من الطواف وجب عليه العودة إلى منى في ليالي التشريق، وهي ليلة الحادي عشر ، وليلة الثاني عشر ، وليلة الثالث عشر الا اذا تعجل وخرج بعد الزوال وقبل غروب شمس اليوم الثاني عشر ، فلا يجب عليه شيء والحال هذه

في اليوم الثالث لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعْجُلُ فِي يُومِينَ فَلَا يُمْ عَلَيْهِ ﴾ .

وقال ابو حنيفة : المبيت بمنى سنة ، وليس بواجب .

واتفق القائلون بوجوب المبيت على انه نسك ، وليس بركن ، واختلفوا في وجوب الكفارة على تاركه .

قال ابن حنيل : لا شيء عليه .

وقال الشافعي : عليه ان يكفر بمد . (التذكرة والمغنى ، وفقه السنة) .

وقال المالكية : عليه دم . (شرح الزرقاني على موطأ مالك).

وقال الامامية : « اذا بات بغير منى فإن كان بمكة مشتغلاً بالعبادة حتى أصبح فلا فدية عليه ، أما اذا بات غير متعبد أو بات في غير مكة وان تعبد كان عليه عن كل ليلة شاة ، حتى ولو كان ناسياً أو جاهلاً » . (مناهسج الناسكين للسيد الحكيم) .

ولا يجب شيء من الأعمال في لياني مني ، ويستحب التهجد والعبادة .

الرمى أيام التشريق

لا عمل للحاج متمتعاً كان ، أو قارناً أو مفرداً ، أيام التشريق الا ان يرمي في كل يوم منها ثلاث جمار بالاتفاق ، أما عدد الحصى ، وما يتصل بها فعلى ما مر في جمرة العقبة التي رماها يوم العيد .

وقال الامامية : يبدأ وقت الرمي من كل يوم من الأيام الثلاثة من طلوع الشمس إلى غروبها .

وقال الاربعة : بل من زوال الشمس إلى غروبها ، فإن رماها قبل الزوال أعاد ، على أن الامامية قالوا : عند الزوال أفضل . وأجاز أبو حنيفة الرمي قبل الزوال في اليوم الثالث فقط ، ويجوز تأخير الرمي إلى ما بعد الغروب لأوني الأعذار .

ونحمد الله بحاله ، حيث اتفقوا جميعاً على عدد هذه الجمار ، وكيفية رميها في الايام الثلاثة . وفيْما يلي نذكر صورة الرمي كما جاءت في كتاب « التذكرة » وكتاب ؛ المغنى » :

يرمي الحاج ني كل يوم من الأيام الثلاثة احدى وعشرين حصاة على ثلاث دفعات ، كل واحدة منها سبع حصى ، يبتدىء بالأولى ، وهي أبعد الجمرات من مكة ، وتني مسجد الخيف ويستحب أن يرميها حذفاً (١) عن يسارها مسن بطن المسيل ، بسبع حصى ، ويكبر عند كل حصاة ، ويدعو .

ثم يتقدم إلى الجمرة الثانية ، وتسمى الوسطى ، ويقف عن يسار الطريق ، ويستقبل القبلة ، وبحمد الله ، ويثني عليه ، ويصلي على النبي عليه ، وبحمد الله ، ويثني عليه ، ويصلي على النبي عليه ، وبحمد الله ، ويقف ، قليلاً ، ويدعو ، ثم يرمي الجمرة ، ويصنع كما صنع عند الاولى ، ويقف ، ويدعو أيضاً بعد الحصاة الالجيرة.

ثم يمضي إلى الجمرة الثالثة ، وتسمى أيضاً بجمرة العقبة ، ويرميها كالسابقة ولا يقف بعدها ، وبها يختم الرمي (٢) .

فمجموع ما يرميه في الآيام الثلاثة بمنى ٦٣ حصاة ــ ان بات بمنى ليلة الثالث عشر ــ كل يوم ٢١ ، تضاف إلى السبع التي رماها يوم العيد ، فتتم على السبعين .

بعد ان نقل هذا صاحب التذكرة قال : لا نعلم فيه خلافاً ، وقال صاحب المغنّي : « ولا يُعلم في جميع ما ذكرنا خلافاً إلا مالكاً فقد خالف بموضوع رفع اليذين » .

⁽١) الحذف أن يضع الحصاة عل باطن الابهام ، ويدفعها بظاهر السباية .

⁽٢) قال السيد الحكيم : ينهني أن يرمي الثالثة مستدبراً القبلة، رجاء في المغني يرميها مستقبلاً الكفية .

وما ذكره صاحب المغني عبن ما ذكره صاحب التذكرة ، أو قريب منه . وبهذا بنيين ان لكل واحدة من الجمار الثلاث مكاناً خاصاً بها من مني ، لا يجوز النمدي عنه .

واتفقوا جميعاً -- ما عدا أبا حنيفة -- على وجوب الترتيب بين هذه الجمار فلو قام بعضها على بعض وجبت الاعادة على ما يحصل به الترتيب .

وقال ابو حنيفة : لا يجب الترتيب . (التذكرة ، والمغنى) .

ويجوز الرمي راكباً وماشياً ، والمشي أفضل . ويجوز لمن له عذر أن يرمي عنه غيره، ولو ترك التكبير ، أو الدعاء ، أو الوقوف بعد الثانية فلا شيء عليه .

واذا أخر رمي يوم إلى ما بعده عامداً ، او جاهلاً ، او ناسياً ، او آخر الرمي بكامله إلى آخر أيام التشريق ورماها في يوم واحد فلا شيء عليه عند الشافعية والمالكية .

وقال ابو حنيفة : ان ترك حصاة ، أو حصاتين ، أو ثلاثاً إلى الغد استدرك رميها في الغد ، وعليه عن كل حصاة إطعام مسكين ، وان ترك أربعاً رماها في الغد وغليه دم .

واتفق الاربعة على أن من لم يرم الجمار ، حتى مضت أيام التشريق فلا يجب عليه أن يرميها أبدآ .

ثم اختلف الاربعة فيما بينهم في التكفير عن ذلك ، فقال المالكية : مـــن ترك الجمار كلها أو بعضها ، ولو واحدة فعليه دم .

وقال الحنفية : ان تركها فعليه دم ، وإن ترك جمرة فصاعداً فعن كــــل جمرة اطعام مــكين .

وقال الشافعية : عليه عن الحصاة الواحدة مد من طعام ، وعن حصاتين مدان ، وعن الثلاث دم . (بداية ابن رشد ، والمغني) . وقال الإمامية: إذا نسي رمي جمرة . أو بعضه عاد من الغد ما دامت أيام التشريق ، وان نسي الجمار بكاملها . حتى وصل إلى مكة وجب عليه الرجوع إلى منى والرمي إن كانت أيام التشريق باقية ، وإلا ، قضى الرمي في السنة القادمة بنفسه ، او استناب عنه ، ولا كفارة عليه . (التذكرة) .

ويتفق هذا مع فتوى السيدين الحكيم والحوثي إلا أن الاول نعت وجوب القضاء بالأقوى ، ونعته الثاني بالأحوط ، واتفقا على أن من ترك الرمي متعمداً لم يبطل حجه .

وأشرنا فيما سبق إلى اتفاق المذاهب على أن للحاج أن يكتفي بيومين من أيام التشريق ، فيخرج من منى قبل أن تغرب شمس اليوم الثاني عشر ، فإن غربت ، وهو بها وجب عليه المبيت والرمي في اليوم الثالث عشر ، ولكن الامامية قالوا : انما يجوز هذا الحروج والتعجيل لمن كان قد اتقى الصيد والناء في إحرامه ، وإلا يجب عليه المبيت في ليلة الثالث عشر أيضاً .

و تستحب الصلاة في مسجد الحيف بمنى ، وفي سفح كل جبل يسمى خيفاً . (التذكرة) .

واذا عاد إلى مكة بعد الانتهاء من مناسك منى استحب أن يطوف طواف الوداع عند الامامية والمالكية .

وقال الحنفية والحنابلة : طواف الوداع واجب على غير المكي ، وعلى من لا يريد الاقامة بمكة بعد الرجوع من مي .

وإذا حاضت المرأة قبل ان تودع خرجت، ولا وداع عليها ، ولا فدية عند من قال بالوجوب على غير الحائض ، ولكن يستحب ان تودع من أدنى باب من أبواب المسجد ، ولا تدخل .

وبهذا يختم الحاج أعماله ، وفي الفصل التالي صورة الحج على المذاهب .

صورة الحج

رغبة في التوضيح والتيسير على القارىء تذكر فيما يلي صورة جامعة لأعمال الحج حسب الترتيب الشرعي بينها :

يُحَرِّمِ الحَاجِ البِعِيدِ عن مكة من الميقات الذي مر به ، أو بما يُعاذيه ، ويشرع بالتلبية ^(۱) لا فرق في ذلك بين معتمر بعمرة مفزدة ، أو متمتع ، أو مفرد ، أو قارن ، أما أهل الحرم فيحرمون من منازلهم ^(۱) .

فإذا رأى البيت كبر وهلل ـــ استحباباً ــ .

وإذا دخل مكة اغتسل ــ استحباباً أيضاً ــ. .

ثم يدخل البيت ، ويستلم الحجر الأسود ، ويقبله أن استطاع ، وإلا أشار البه بيده ، ويطوف طواف القدوم – استحباباً (٣) إن كان مفرداً ، أو قارناً ،

 ⁽١) التلبية واجبة عند الامامية ، والحنفية ، والمالكية ، مستحبة عند الحنايلة , أما وقتها فعند الشروع بالاحرام .

 ⁽٢) الامامية يوخيون حج النت على غير المكي ، أما المكي فيخيرونه بين القرآن والافراد .
 و المذاهب الأربعة لا تفرق بسين المكي وغير ، أي أن بختار أي نوع شاه من أنواع الحج سوى
 أن أبا حنيفة كره للمكي حج النت والقرآن .

⁽٣) طواف القدوم مستعب عند ألجميع آلا مالكاً فقد ذهب إل وجوبه .

م يصلي ركعتي الطواف ، ثم يستلم الحجر ، ان استطاع ، ويخرج من البيت ، ثم يقيم بمكة باقياً على إحرامه ، فإذا جاء يوم التروية ، وهو اليوم الثامن مسن ذي الحجة خرج إلى عرفة ، وإن شاء خرج قبله بيوم .

وإن كان معتمراً بعمرة مفردة ، أو حاجاً حج التمتع طاف ـــ وجوباً ــ وصلى ركعتي الطواف ، ثم سعى بين الصفا والمروة ، ثم حلق أو قصر ^(۱) . ويتحلل حينتذ من إحرامه ويباح له كل شيء حتى النساء ^(۲) .

ثم ينشئ المتمتع إحراماً آخر من مكة في وقت يمكنه فيه ان يدرك الوقوف بعرفة حين الزوال من اليوم التاسع من ذي الحجة ، والأفضل الإحرام يوم التروية ، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة ، وان يكون تحت الميزاب .

ويتجه الحاج متمتعاً كان أو قارناً أو مفرداً إلى عرفة ماراً بمنى ، ويبدأ وقت الوقوف بعرفة من زوال اليوم التاسع إلى فجر اليوم العاشر عند الحنفية والشافعية والمالكية .

ومن فجر التاسع إلى فجر العاشر عند الحنابلة .

ومن زوال التاسع إلى غروب شمسه عند الامامية ، وللمضطر إلى فجــــر

⁽۱) قال الامامية : يخير بين الحلق والتقصير ان كان معتمراً يعمرة مفردة ، أما اذا كان متمتماً فيتمين عليه التقصير ، كا أوجبوا على من اعتمر بعمرة مفردة أن يطوف ثانية طواف الناء بعد الحلق أو التقصير و لا تحل له الناء بعد هذا الطواف . وقال الأربعة بالتخير بين الحلق والقصر للاثنين ، ولم يوجبوا طواف الناء على أحد معتمراً كان أو حاجاً ، كا أن مالكاً لم يوجب الحلق أو التقصير على المعتمر بعمرة مفردة .

⁽٢) قال الامامية : يحل المتمتع اذا قصر ، حتى ولو كان معه هدي ، أي ساقه وقت الاحرام . وقال غيرهم : أن المتمتع الذي أحرم بالعمرة من الميقات يحل إن حلق أو قصر أن لم يكن معه هدي ، ويبقى محرماً أن كان معه هدي ، أما المعتمر بعمرة مفردة فإنه يحل مطلقاً ، سواء أكان معه هدي ، أم لم يكن . وبعد أن ذكر هذا صاحب المنفى قال : لا نعلم فيه خلافاً .

اليوم العاشر ⁽¹⁾ .

ويدعو الحاج بعرفة ، ويلح في الدعاء ــ استحباباً ــ .

ثم يتجه إلى المزدلفة يصلي فيها صلاة المغرب والعشاء ليلة العيد جامعاً بينهما ــ استحباباً بالاتفاق .

ويجب عليه المبيت في هذه الليلة بالمزدلفة عند الحنفية والشافعية والحنابلة . ولا يجب عند الامامية والمالكية ، واكنه الأفضل .

وفيها يجب الوقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الفجر عند الامامية والحنفية ، ومستحب عند غيرهم .

ومن المزدلفة بأخذ الحاج سبعين حصاة ــ استحباباً ــ ليرميها بمني .

ثم يتجه إلى منى قبل طلوع الشمس من يوم العيد ، فيرمي جموة العقبة متمتعاً كان ، أو قارناً ، أو مفرداً ، ويرميها بين طلوع الشمس وغيابها ، ويكبر و يسبح عند الرمي – استحياباً – إ

ثم يذبح ، أن كان متمتعاً ، غير مكي بالاتفاق ، ولا يجب على المفرد بالاتفاق ، ولا يجب على المفرد بالاتفاق ، ولكن يستحب ، أما القارن فيجب عليه الذبح عند الأربعة ، ولا يجب عليه عند الامامية الا أذا صحب معه الأضحية وقت الاحرام ، وأذا تمتع المكي وجب عليه الذبح عند الامامية ، ولا يجب عند بقية المذاهب .

م يحلق ، أو يقصر – متمتعاً كان ، أو قارناً ، أو مفرداً – ويحل له بالحلق او التقصير ما حرم عليه إلا النساء عند الحنابلة والشافعية والحنفية ، وإلا النساء والطيب عند الامامية والمالكية .

تُم يعود إلى مكة في نفس اليوم، أي يوم العيد ، فيطوف طواف الزيارة ،

 ⁽١) يجب الرقوف بعرفة في جميع الوقت المحدد عند الامائة , وتكفي والو لحظة منه عند غيرهم .
 وأجمعت المذاهب على استحباب الجمع بين الصلاتين ، لأن النبي (من) جمع بعرفة .

ويصلي ركعتبه – متمتعاً كان ، أو قارناً ، أو مفرداً … ، ويحل له كل شيء ، حتى النساء عند الأزبعة .

ثم يسعى بين الصفا والمروة ، ان كان متمتعاً بالاتفاق ؛ وان كان مغرداً ، أو قارناً وجب عليه السعي بعد طواف الزيارة عند الامامية على كل حال . وعند غير هم لا بجب عليه السعي اذا كان قد سعى بعد طواف القدوم ، وإلا وجب .

وعند الامامية يجب أن يطوف طوافاً آخر بعد السعي – متمتعاً كان ، أو قارناً ، أو مفرداً – وهذا هو طواف النساء ، ولا تحل إلا به عندهم .

ثم يعود الحاج إلى منى في نفس اليوم العاشر ، وينام فيها لبلة الحادي عشر ، ويرمي الجمار الثلاث عند زوال الشمس إلى غروبها من يوم الحادي عشر بالاتفاق. وأجاز الامامية الرمي يعد طلوع الشمس ، وقبل الزوال .

ثم يفعل في اليوم الثاني عشر ما فعل بالأمس .

وله أن بترك منى قبل غروب هذا اليوم بالاتفاق ، وان دخل الغروب ، وهو فيها وجب عليه المبيت ليلة الثالث عشر ، ورمي الجمار الثلاث في هذا اليوم .

وبعد الرمي يعود إلى مكة قبل الزوال ، أو بعده ان شاء .

و اذا دخل مكة طاف طواف الوداع _ استحباباً _ عند الامامية والمالكية . ووجوباً على غير المقيم بمكة عند غيرهم .

وبهذا تختم أعمال الحج . وصلى الله على محمد وآله .

هلال ذي الحجة

يصادف في أكثر السنين، ان يحكم غبر الامامي يثبوت هلال ذي الحجة ، وتلزم حكومة الحرمين الشريفين الحجاج بالعمل بحكمه ، دون أن يثبت عند المجتهد الامامي ، فماذا يصنع الحاج الامامي في الوقوف بعرفة ، وسائر الأعمال المؤقتة ، اذا لم يستطع العمل بمذهبه ؟ وهسل يبطل حجمه اذا وقف مع الناس ، وأدى سائر الأعمال في الوقت الذي يؤدون فيه أعمالهم ؟

قال السيد الحكيم في « مناهج الحج « ص ٩١ طبعة ١٣٨١ ه :

ه اذا حكم الحاكم غير الامامي يثبوت الهلال، وكان موقفهم بعرفة في الثامن من ذي الحجة ، وفي المشعر في التاسع منه ، واقتضت التقية ، أي الحوف من الضرر ، الوقوف معهم فالظاهر صحة الوقوف ، وفراغ الذمة به ، وكذا إذا كان قائباً عمن استقر الحج في ذمته أو كان الحج مندوباً عن نفسه ، أو غيره ، ولا فرق في الاجزاء بين صورة العلم بمخالفة الحكم للواقع ، وعدم العلم بذلك.

وقال السيد الخوثي في و مناسك الحج » ص ٨٠ طبعة سنة ١٣٨٠ ه :

ه اذا ثبت الهلال عند القاضي غير الشيعي ، وحكم به ، ولم يثبت عند
 الشيعة ، ولكن احتملت مطابقة الحكم الواقع وجبت متابعتهم ، والوقوف

وليس من شك ان الله يريد بعباده اليسر ، ولا يريد بهم العسر ، وإعادة الحج ثانية حرج ، حتى على من استطاع اليه سبيلاً اكثر من مرة ، ان صـــح التعبير .

وماذا يصنع المسكين لو جرى له في السنة التي أعاد فيها ما جرى له مــن قبل ؟ فهل يجب ان يكور الحج ثالثاً ورابعاً ، وهكذا حتى يصادف مذهبه . والصلاة والسلام على أمير المؤمنين وسيد الوصيين ، حيث يقول : « إن الله كلف يسيراً ، ولم يكلف عسيراً ، وأعطى على القليل كثيراً » .

هذا ، إلى اننا نعلم انه قد حدث ذلك في عهد الأثمة الأطهار ، ولم يعهد ان أحداً منهم عليهم أفضل الصلاة والسلام أمر شيعته بإعادة الحج، ولذا قال السيد الحكيم في « دليل الناسك » : « جاز ترتيب الآثار على حكم القاضي غير الامامي ، و تقنضيه السيرة القطعية من زمن الأثمة (ع) على متابعتهم في الموقف ، من دون تعرض لشيء من ذلك ».

وجاء في « مناسك الحج » للسيد الشاهرودي : « يجوز الرجوع في خصوص هذه المسألة إلى المجتهد المطلق الذي يقول بالجواز » .

وصدقوني ان عقلي لم يهضم مثل هذا من مجتهد مطلق ، رغم اني قرأته ،

⁽۱) يشترط أسادنا السيد الحوثي لاجزاء هذا الحج والاكتفاء به عدم العلم بالمخالفة ، أما السيد الحكيم فيسم الاجزاء والاكتفاء الى صورة العلم بالمخالفة والجهل على السواء ، وتحن هنا مع السيد الحكيم ، لأننا نفهم من أدلة التقية أن اليوم التاسع أعا يكون شرطاً الوقوف بمرفة مم الأمن ، وعدم خوف الفرر ، أما مع الخوف وعدم الأمن فيسقط هذا الشرط ، تماماً كالسجود في الصلاة على غير الما كول والملبوس فإنه شرط مع عدم خوف الفرر ، أما معه فلا ، وعليه يعمح السجود في الصلاة على غير الما كول والملبوس فإنه شرط مع عدم خوف الفرر ، أما معه فلا ، وعليه يعمح السجود في الصلاة على الما كول والملبوس مع عدم الأمن .

وسمعته من أكثر من واحد من الذين يقلدهم العوام .. لأن المجتهد ان كان مطلقاً فعليه أن يبت سلباً ، أو ايجاباً ، وان لم يكن فليس له أن يتصدى للتقليد .

وإن قال قائل : ليس من شرط المجتهد المطلق ان لا يتوقف ، ويحتاط في شيء ، بل على العكس ، فإن الاحتياط سبيل النجاة .

قلنا في جوابه : هذه مغالطة صريحة، فإن وجوب الاحتياط في مورد شيء ، وفتواه بالرجوع إلى غيره شيء آخر .. فإنه اذا رأى وجوب الاحتياط في مسألة ما أفتى به ، كما يفعل المقلدون في العديد من المسائل .



زيارة الرسول الأعظم

تستحب زيارة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم استحباباً مؤكداً ، فقد ثبت انه قال : من زار قبري بعد موتي كن هاجر الي ً في حياتي .

وقال أيضاً : الصلاة في مسجدي كألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام ، فإن الصلاة فيه كألف صلاة في مسجدي .

ويتأكد استحباب الصلاة في مسجد الرسول اكثر أن تقع بين قبره ومنبره ، فإنها روضة من رياض الجنة ، كما ثبت بالحديث .

ويستحب إتيان المساجد كلها في المدينة مثل مسجد قبا ، ومشربة ام ابراهيم ومسجد الاحزاب ، وغيرة ,

كما تستحب زيارة قبور الشهداء كلهم بخاصة قبر حمزة بأحد (ع).

وتستحب زيارة أئمة البقيع وهم الامام الحسن ، والامام زين العابدين ، والامام الباقر والامام الصادق ، عليهم أفضل الصلاة والسلام .

أما زيارة فاطمة ام الحسنين فكزيارة أبيها ، لأنها بضعة منه ، وقد تعددت الأقوال في مكان قبرها الشريف ، والأقرب والأصوب انها دفنت في بيتها المجاور لمسجد أبيها ، وحين زاد الأمويون في المسجد صار القبر من جملته . وبهذا قال ابن بابويه :

وائما قلنا : انه اقرب ، لأنه غير بعيد عن الرواية القائلة ان قبر ها في الروضة بين القبر والمنبر . والله وحده العالم .

تاريخ بناء الحرمين الشريفين

الكعبة

هي أول بيت وضعه الله للناس مباركاً وهدى ، وأقدم معبد مقدس في الشرق الأوسط ، فلقد بناه ابراهيم جد الأنبياء ، وولده اسماعيل : وواذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبيل منا إنك أنت السميع العليم - ١٢٧ البقرة » .

وكان اسماعيل يجيء بالأحجار ، وأبراهيم يبنيها ، حتى اذا ارتفع البناء إلى قامة الرجل جيء بالحجر الأسود ، ووضع في مكانه .

وتذهب الروايات إلى ان البيت العتبق كان حين بناه ابر أهيم في علو تسعة أذرع ، وفي مساحة تبلغ عشرين ذراعاً في ثلاثين ، وانه قد كان له يابان ، ولم يكن عليه سقف .

أما الحجر الأسود نقيل: إن جبريل أتى به من السماء ، وقيل: بل صحبه آدم معه من الجنة حين هبط إلى الأرض ، وانه كان أبيض ناصعاً ، فاسود من خطايا الناس ، وقيل غير ذلك .

أما تحن فما علينا من بأس اذا لم نؤمن بواحد من هذه الأقوال ، وما اليها ،

ولسنا مكلفين بالبحث عن صدقها ، ولا بمعرفة مصدر الحجر وسببه . أجل ، اثنا نقدسه ، ويعظمه ، واذا سئلنا عن سر تقديس النبي لهذا الحجر قلنا : الله ورسوله أعلم .

و آيضاً ذهب بعض الروايات إلى أن الكعبة بقيت على بناء ابر اهيم واسماعيل (ع) إلى أن جدد بناءها قصي بن كلاب الجد الخامس للرسول الأعظم عليه .

وانها بقبت على بناء قصي ، حتى بلغ النبي الخامسة والثلاثين من عمسره الشريف ، فجاء سيل عظيم ، فأخذ جدران الكعبة فيما أخذ ، فجددت قريش بناءها ، ولما ارتفع البناء إلى قامة الرجل ، وآن أن يوضع الحجر الأسود في مكانه اختلفت القبائل : أبها يكون لها فخار وضعه ؟ .. وكادت الحرب أن تنشب لولا أن حكموا محمداً .

فنشر ثوبه ، وأخذ الحجر بيده ، ووضعه فيه ، ثم قال : ليأخذ كبير كل قبيلة بطرف ، وحملوه جميعاً ، حتى اذا حاذى الموضع تناوله محمد بيده ، ووضعه في موضعه ..

صلى الله عليك يا رسول الرحمة .. رفعته بيدك الشريفة أولاً من الأرض ، ثم وضعته بيدك ثانية في موضعه ، وأرضيت الله والناس ، وكان هذا منك دليلاً قاطعاً على أنك فوق الجميع ، وأنك رحمة للعالمين قبل الرسالة وبعدها ، وإشارة صريحة بالغة إلى أنك أهل للرسالة الإلهية ، وأن الذين كذبوك معاندون وجاحدون للحق والانسانية .

وبقيت الكعبة على هذا البناء ، حتى آل الأمر إلى يزيد بن معاوية ، وحتى نازعه ابن الزبير ملك الحجاز ، فنصب يزيد المنجنيق على جبال مكة ، ورمى الكعبة بعشرة آلاف حجر ، فشب فيها الحريق ، وانتهى الأمر إلى هدمها ، فأعاد بناءها ابن الزبير على ما كانت عليه من قبل بدون تعديل، ونصب حولها سياجاً من خشب .

ولما آل الأمر إلى عبد الملك بن مروان حاصر الحجاجُ ابن الزبير ، وقتله بعد أن كان قد هدم شيئًا من الكعبة ... وأعاد الحجّاج بناء ما أمهدم ، أو تصدع ، وغير جدار الكعبة عما كان عليه ، وسد أحد أبوابها ، وهو الباب الغربي .

وبقيت الكعبة على تعديل الحجاج ، حتى سنة ١٠٤٠ هـ ، فهطل مطر هتون أودى بجدران الكعبة ، فأجمع المسلمون في كل مكان على بنائها ، وجمعوا التبر عات من شتى الأقطار الإسلامية وأعادوها على الحال التي هي عليها الآن .

مسجد الرسول

دخل رسول الله المدينة مهاجراً اليها من مكة ، ولا شيء له فيها ، فينى أول ما بنى المسجد ، ثم بنى له بيتاً بجواره ، وكان المسجد ٣٥ متراً في ٣٠ ، ثم زاده الرسول ، وجعله ٥٧ متراً في و٠٠ .

ولم يكن في المسجد منهر حين البناء ، فكان اذا خطب استند إلى جذع نخلة كان عماداً من عمد المسجد ، ثم صنع له أصحابه منبراً من الحشب بدرجتين . ولما تولى عمر بن الحطاب زاد فيه ٥ أمتسار من الناحية الحنوبية ، ومثلها من الناحية الغربية ، و ١٥ متراً من الناحية الشمالية ، و ترك الناحية الشرقية ، لأن فيها بيوت أزواج الرسول علي .

وحين تولى عثمان بن عفان هدم المسجد ، وزاد فيه على تحو زيادة عمر الركآ لأزواج النبي بيوتهن . وبقي على بناء عثمان حتى جاء الوليد بن عبد الملك فهدمه ، وزاد فيه من كل الجهات . وأدخل فيه بيوت الأزواج ، ومنها بيت عائشة ، فصار القبر الشريف ضمن المسجد .

ويقي بناء الوليد قائماً إلى سنة ٢٦٦ ه ، فزاد فيه المهدي العباسي من الناحية الشمالية زيادة كبيرة ، وظل على هذه الزيادة إلى سنة ٢٥٤ هـ فاحترق ، وأكلت النبر ان المنبر النبوي والأبواب وغيرها ، وسقط السقف .

وبعد ست سنوات تولى الظاهر بيبرس أمر البناء ، ورجع المسجد كما كان قبل الجريق .

وفي سنة ٨٨٦ ه انقضت صاعقة على المسجد فهدمته ولم تبق منه سوى الحجرة النبوية ، وقبة بصحن المسجد .

فأعاد بناءه الملك الأشرف على صورة أحسن مما كان عليه قبل الحريق .

وفي القرن العاشر الهجري رممه السلطان سليم العثماني ، وشيد فيه محراباً لا يزال قائماً إلى اليوم ، ويقع غربي المنبر النبوي .

وفي القرن الثالث الهجري بنى فيه السلطان محمود العثماني القبة الخضراء . وفي أواخر هذا القرن احتاج المسجد إلى العمارة ، فأمر السلطان العثماني بذلك ، وكان المهندسون بهدمون جزءاً من المسجد ، ويقيمون ما يحل محله ، ثم يهدمون بعده جزءاً آخر ، ويقيمون مكانه ، حتى تمت عمارته سنة ١٢٧٧ هـ.

وصل اللهم على محمد وأهله الطاهرين ، وعرَّف بيننا وبينهم ، والرزقنا شفاعتهم يوم نلقاك ، يا مبدل السيئات بأضعافها من الحسنات ... إنك ذو الفضل العظيم .

القِسمُ الثاني المستعنى المستع





٠.

.





العقد وشروطه

اتفقوا على ان الزواج يتم بالعقد المشتمل عــــلى الابجاب والقبول من المخطوبة والحـــاطب ، أو من ينوب عنها كالوكيل والولي ، ولا يتم عجرد المراضاة من غير عقد ...

وانفقوا أيضاً على ان العقد يصبح إذًا وقع بلفظ زوجت أو انكحت من المخطوبة أو من ينوب عنها ، وقبلت أو رضيت من الحاطب ، أو من ينوب عنه .

واختلفوا في صحة العقد إذا لم يقع بصيغة الماضي ، أو وقع بألفاظ غير مشتقة من مادتي الزواج والنكاح ، كالمبة والبيع ، وما أشبه .

قال الحنفية: يجرز العقد بكل ما دل على ارادة الزواج ، حتى بلفط التمليك والهبة والبيع والعطاء والاباحة والاحلال ، ان كان العقد مصحوباً بالقرينة الدالة على الزواج ، ولا ينعقد بلفظ الاجارة والعارية، لأبها لا يفيدان الدوام والاستمرار. واستدلوا عما جاء في صحيح البخاري ومسلم من ان امرأة جاءت الى النبي ، وقالت له : يا رسول الله جئت لأهب لك تفسي ، فطأطأ النبي رأسه ، ولم يجبها . فقال بعض من حضر: ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها . فقال له : هل عندك من شيء ؟

قال : لا والله . فقال له : ماذا معك من القرآن ؟ قال : كذا فقــال النبي : لقد ملكتها بما مُعك من القرآن (١)

وقال المالكية والحنابلة : يتعقد بلفظ النكاح والزواج ، وما يشتق منها : وينعقد أيضاً بلفظ الهبة بشرط أن يكون مقروناً بذكر الصداق، ولا ينعقد بغير هذه الألفاظ ، واستدلوا على صحة العقد بلفظ الهبة بآية ه وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد ان يستنكحها ــ ١٥ الاحزاب». (الاحوال الشخصية لأبي زهرة ص ٣٦ طبعة ١٩٤٨).

وقال الشافعية : بجب أن تكون الصيغــة مشتقة من لفظ التزويج والنكاح فقط ، ولا تصلح من غيرهما .

وقال الامامية : يجب ان يكون الايجاب بلفظ زوجت وانكحت ، بصيغة الماضي ، ولا يتعقد الزواج بغيرها ، ولا بغير مادة الزواج والنكاح ، لأنها يدلان على المقصود بدلالة الوضع ، ولأن صيغة الماضي تفيد الجزم ، وقد نص القرآن عليها : « فلما قضى زيد منها وطرأ زوجناكها – اريد ان انكحك ، والاصالة بقاء التحريم في غير مورد الاجاع والاتفاق . وقالوا : بجوز في القبول « قبلت أو رضيت » بصيغة الماضي أيضاً .

وقال الامامية والشافعية والحنابلة : يشترط الفور في العقد ، وهو أن يقع القبول عقيب الايجاب من غير فاصل .

وقال المالكية ، لا يضر الفاصل اليسير ، كما اذا فصل بخطبة يسيرة وتحوها .

⁽١) والامامية رووا الحديث بلفظ آخر . قالوا : جاءت امرأة إلى النبي فقالت له : رُوجِني . فقال : من لهذه المرأة إلى النبي : ما تعطيها ؟ فقال : من لهذه المرأة ؟ فقام رجل من الحاضرين ، وقال : أنا . فقال له النبي : ما تعطيها ؟ قال : ما لي شيء . فقال النبي : لا . فاعادت ، فأعاد النبي فلم يقم غير الربحل الاول . ثم اعادت فأعاد . فقال النبي : أتحسن من القرآن شيئاً ؟ قال : نعم . فقال : زوجتكها على أن تعلمها ما تحسن من الفرآن . فالمفظ كان الزواج لا الملك .

وقال الحنفية : لا يشترط الفور ، فأو أرسل رجل الى امرأة كتاباً خطبها فيه ، وهو غائب ، فأحضرت شهوداً ، وقرأت عليهم الكتاب، وقالت : زوجته نفسي يتم الزواج . (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ، مبحث شروط النكاح ، والأحوال الشخصيسة لمحمد عي الدين عبد الحميد) .

واتفقوا ان العقد يم بغير العربية مع العجز عنها، واختلفوا في صحته مع القدرة عليها ، قال الحنفية والمالكية والحنابلة : يصح

وقال الشافعية : لا يصح . (الأحوال الشخصية . أبو زهرة ص ٢٧) وعليه مذهب الامامية .

قال الامامية والحنابلة والشافعية : لا يصح العقد بالكتابة .

وقال الحنفية : يصح اذا لم يكن الخاطب والمخطوبة في مكان واحد. وانفقوا على ان الأخرس يكتفى منه بالاشارة الدالة على قصد الزواج صراحة إذا لم يحسن الكتابة . وان أحسنها فالأولى الجمع بينها وبين الاشارة.

وقال المالكية: بل ينظر، فإن كان لم يُدخل بعد يبطل العقد والشرط، وان كان قد دخل يصح العقد ، ويبطل الشرط .

وقال الشافعية والامامية : يبطل العقد والشرط معاً من غمر تفصيل بين الدخول وعدمه (١) (الفقه على المذاهب الاربعــة ج ٤ . وتذكرة العلامة ج ٢ والمــالك الشهيد الثاني ج ٢)

الأصل ان يكون الايجاب من الزوجة والقبول من الزوج فتقول هي:

 ⁽١) هذا الحكم عليه أكثر الامامية ، ومنهم من قال ، كأبن ادريس من المتقدمين ، والسيد ابو الحسن
الاصفهاني من المتأخرين : يصبح العقد ، ويبطل الشرط . وعل هكذا يكون فقهاء الامامية على
قولين تماماً كفقهاء المذاهب .

زوجتك . ويقول هو : قبلت . ولو تقدم القبول فقال الزوج للولي : زوجنيها . فقال له : زوجتكها فهل يصح العقد او لا ؟

قال الامامية والثلاثة : يصبح . وقال الحنايلة : لا يصح (تذكرة العلامة الحلى ج ٢) .

قال العلامة الحلي من الامامية في كتاب التذكرة : ﴿ عَفَ النَّكَاحِ لا يَقْبِلُ التَّعَلِيقِ ، بَلِ شَرْطَهُ الجَزْمِ ، فلو علقه على وقت أو وصف مثل إذا جاء رأس الشهر فقد زوجتك ، فقال الزوج قبلت لم ينعقد ، وبه قال الشافعي » .

وقال أبو زهرة من الحنفية في كتاب الأحوال الشخصية : « يشترط تنجيز الزواج ، لأنه عقد ، والعقد لا يتراخى إحكامه عن أسبابه فلا يمكن ان يضاف الى المستقبل . وجاء في اعلام الموقعين عن الامام أحمد جواز تعليق النكاح بالشرط ،

ر فرع) جاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ . نقلاً عن الحنفية والشافعية : ان العامي لو قال : جوزت بدلاً عن زوجت يصح العقد ، وجذا أفتى السيد ابو الحسن الأصفهاني من الامامية في كتاب وسيلة النجاة باب الزوالج الم

شهود العقد:

اتفق الشافعية والحنفية والحنابلة على أن الزواج لا ينعقد إلا بشهود، واكتفى الحنفية بحضور رجلين أو رجل وامرأتين ولا يشترطون العدالة في الشهود، ولا تصح عندهم شهادة النساء منفردات.

وقال الشافعية والحنابلة : لا بد من شاهدين ذكرين مسلمين عادلين. وقال المالكية : لا تجب الشهادة عند العقد ، وتجب عند الدخول ، فاذا جرى العقد ، ولم يحضر أحد صح ، ولكن إذا أراد ان يدخسل الزوج بجب ان بحضر شاهدان ، فاذا دخل بلا اشهاد وجب فسخ العقد حبراً عنها ، ويكون هذا الفسخ بمنزلة طلقــة باثنة . (بداية المجتهد لابن رشد . ومقصد النبه لابن جاعة الشافعي) .

وقال الامامية : يستحب الاشهاد على الزواج ، ولا يجب (١) .



 ⁽۱) قال الدكتور عبد يوسف موسى في كتاب الإحوال الشخصية ، ص ۷۶ ، طبعة ۱۹۵۸ :
 ان انشيعة بشترطون الاشهاد في الزواج ، وساوى بينهم وبين الحنفية والشانعية و الحنابلة .
 ولا مصدر لهذا النقل .

شروط العاقدين

اتفقوا على شرط العقل والبلوغ في الزواج الا مع الوني ، ويأتي الكلام عنه ، وعلى خلو الزوجين من المحرمات النسبية والسببية الدائمة والمؤقنة المانعة من الزواج ، وسنبحثها مفصلاً في باب « المحرمات » . وانفقوا أيضاً على وجوب التعين ، فلا يصح زوجتك احدى هاتين البنتين ، ولا زوجت أحد هذين الرجلين .

وقال الشيخ مرتضى الانصاري من الامامية في كتاب المكاسب بعد أن ذكر ان الاختيار شرط: « ان المشهور بين فقهاء الامامية في العصور المتأخرة انه لو رضي المكره بما فعله صح، بل عن كتاب الحداثق

⁽١) في أول باب انطلاق من كتاب مجمع الانهز الحنفية ج ١ ؛ يصح الاكراه في الطلاق و الزواج. و الرجمة و الحلف بالطلاق و الاعتاق ، ويصح أيضاً بالظهار و الإيلاء و الخلم على مال و ايجاب الحج و الصدقة و العقو عن العمد ، و الاكراء على الاسلام، و الصلح عن دم العمد بمال و التسديير و الاستيلاء و الرضاع و اليمين و الناور و الوديمة .

والرياض ان عليه اتفاقهم و . وقال السيد ابو الحسن الاصفهاني الامامي في الوسيلة باب الزواج : يشترط في صحة العقد اختيار الزوجين ، فلو أكرها ، أو اكره احدهما لم يصح ، نعم لو لحقه الرضا صح على الأقوى .

وعلى هذا لو ادعت امرأة انها اكرهت على العقد، أو ادعى هو ذلك، ثم تعاشرا معاشرة الأزواج، وانبسطا انبساط العروسين، أو قبض المهر، أو غير ذلك مما يدل على الرضا ترد دعوى من يبدعي الاكراه، ولا يسمم الى أقواله، ولا الى بينة بعد ان ثبت الرضا المتأخر.

واتفقت المذاهب الأربعة على ان الزواج ينعقد بالهزل ، فاذا قالت: زوجتك نفسي . وقال : قبلت . وكانا بهزلان انعقد الزواج . وكذا يقع الطلاق والعتق بالهزل ، لحديث ، ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد : الزواج والطلاق والعتق ،

وقال الامامية : كل هزل فهو لغو ، لعدم القصـــد ، ولا يثقون برواة الحديث .

قال الحنفية والحنابلة : يصح زواج السفيه ، اذن الولي او لم يأذن . وقال الامامية والشافعية : لا بد من اذن الولي .

قال الامامية والحنفية : يثبت الزواج بالاقرار مع العقبل والبلوغ ، لحديث اقرار العقلاء على أنفسهم جَاثر .

وذهب الشافعي في قوله الجديد الى ان العاقلة البالغة اذا أقرت بالزواج، وصدقها الزوج يثبت الزواج ، لأنه حق للطرفين .

وفصل مالك بين ان يكون الزوج والزوجة غربيين عن الوطن فيثبت الزواج باقرارهما ، وبين ان يكونا وطنيين فيطالبان بالبيئة لسهولة اقامتها عليهها .

وبهذا قال الشافعي في القديم (تذكرة العلامة الحلي) .

البلوغ :

اتفقوا على ان الحيض والحمل يدلان على بلوغ الانثى ، أما الحمل فلأن الولسد يتكون من اختلاط ماء الرجل والمرأة معاً ، واما الحيض فلأنه في النساء بمنزلة المنى في الرجال .

وقال الامامية والمالكية والشافعية والحنايلة : ان ظهـور الشعر الخشن على العانة يدل على البلوغ .

وقال الحنقية : لا يدل لانه كسائر شعر البدن .

وقال الشافعية والحنابلة : ان البلوغ بالسن يتحقق بخمس عشرة سنة في الغلام والجارية .

وقال المالكية : سبع عشرة سنة فيهما .

وقال الحنفية ثمان عشرة في الغلام ، وسبع عشرة في الجارية (المغني لابن قدامة ج٤ . باب الحجر) .

وقال الأمامية: خمس عشرة في الغلام ، وتسع في الجارية ، لحديث ابن سنان : ٤ اذا بلغت الجارية تسع سنين دفع البها مالها، وجاز أمرها، واقيمت الحدود التامة لها وعليها » . وأثبتت التجارب أنها قد حملت ، وهي بنت تسع ، وقابلية الحمل كالحمل تماماً .

: 4

ما قاله الحنفية في السنة هو تحديد لأقصى مدة البلوغ ، اما الحدد الأدنى له عندهم فهو اثنتا عشرة سنة للغلام ، وتسع للجارية ، حيث عكن الاحتلام والإحبال والإنزال منه ، والاحتلام والحيض والحبل منها في هذه السنة (ابن عابدين ص ١٠٠ ج٥ طبعة ١٣٢٦ ه باب الحجر).

شروط الزوجة على الزوج

قال الحنابلة : اذا شرط للزوجة ان لا يخرجها من بلدها أو دارها أو لا يسافر بها أو لا يتزوج عليها صح العقد والشرط ، ويجب الوفاء، قان لم يفعل فلها فسخ الزواج ﴿

وقال الحنفية والشافعية والمالكية : يبطل الشرط ، وبصح العقد ، ولكن الشافعية والحنفية أوجبوا لهما ، والحال هذه مهر المثل لا المهر المحنى (المغنى لابن قدامة ج 7 باب الزواج) .

وقال الحنفية : إذا اشترط الرجل أن يكون الطلاق في بد المرأة كما لو قال لها : تزوجتك على ان تطلقي نفسك كان الشرط فاسداً ، أما لو اشترطت هي ذلك ، وقسالت له : زوجتك نفسي على أن يكون الطلاق في بدي ، وقال : قبلت، يكون العقد والشرط صحيحين، وتطلق نفسها متى شاءت .

وقال الامامية : لو اشترطت الزوجة اثناء العقد ان لا يتزوج عليها، أو لا يطلقها ، ولا بمنعها من الخروج متى تشاء والى أين تريد ، أو أن يكون الطلاق بيدها ، أو لا يرشها ، وما الى ذلك مما يتنافى مسع مقتضي العقد يبطل الشرط ، ويصح العقد(١١ .

أما اذا اشترطت عليه ان لا مخرجها من بلدها ، أو يسكنها منزلاً معيناً ، أو لا يسافر بها يصح العقد والشرط معاً ، ولكن اذا أخلف لا محق لها الفسخ ، ولو امتنعت عن الانتقال معه في مثل هذه الحال تستحق جميع الحقوق الزوجية من النفقة ، وما اليها(٢).

آذا ادعت الزوجة الها اشترطت على الزوج في منن العقد شرطاً سائغاً، وأنكر الزوج تُتكلف بالبينة ، لأنها تدعي شيئاً زائداً على العقد ، ومع عجزها عن اقامتها مجلف هو على نفي الشرط لأنه منكر .



⁽۱) قال الامامية : ان الشرط الفاصد في غير عقد الزواج يكون مفسداً للعقد ، أما في الزواج فلا يفسد العقد ولا المهر الا اشتراط الحيار ، أو عدم ترتب جميع آثار العقد المنافي لطبيعته، واستدلوا على الفرق بين الزواج وغيره بأحاديث صحيحة ، وقال يعض الفقهاه : السر ان الزراج ليس معاوضة حقيقية كما هي الحال في غيره من العقود ، ولعلماء الامامية في الشروط أبحاث لا توجد في غير كتبهم ، ومن أحب الاطلاع عليها فلبراجع كتاب المكاسب للانصاري وتقريرات النائيني للخونساري ج ٢ ، والجزء الثالث من فقة الامام الصادق للموالف . –

 ⁽٢) في كتاب فرق الزواج الاستاذ على الخفيث ان الاسامية يقولون: بأن هذا النوع من الشرط باطل
 رهر اشتباء بين هذا النوع وبين ما يتنافى مع طبيعة العقد .

دعوى الزواج

اذا ادعى رجل زوجية امرأة ، فأنكرت ، أو ادعت هي ، فأنكر ، فعلى المدعى البينة ، وعلى المنكر اليمن .

واتفقوا على أن البينة لا بد أن تكون من رجلين عدلين، وان شهادة النساء لا تقبل لا منفردات ، ولا منضات، الا الحنفية فإنهم قبلوا شهادة رجل وامرأتين على شرط العدالة، فالعدالة عندهم شرط في اثبات الزواج لدى الانكار والحصومة ، وليست شرطاً في صحة العقد لدى وقوعه . وقال الامامية والحنفية : يكفي أن يشهد الشاهد بالزواج دون ذكر

الشروط والتفاصيل . وقال الحنابلة : لا يد من ذكر الشروط ، لأن الناس يختلفون فيها ، فن الجائز أن يعتقد الشاهد صحة الزواج مع انه فاسد .

وقال الامامية والحنفية والشافعية والحنابلة : يثبت الزواج بالاستفاضة، وان لم تبلغ حد التواثر .

هل يثبت الزواج بالمعاشرة:

ترفع لدى المحاكم الشرعية بين الحين والحين دعوى الزواج وكثيراً ما

يدلي المدعي بأنهما تعاشرا وسكنا في محل واحسد ، كما يسكن الزوج وزوجته ، ويأتي بشهود على ذلك ، فهل يثبت ، والحال هذه،أم لا ؟ الجواب :

ان ظاهر الحسال يقتضي الحكم بالزواج حتى يثبت العكس ، أي ان المعاشرة ، تدل بظاهرها على وجود الزواج ، وهذا الظاهر يستلزم الأخذ بقول المدعي حتى نعلم انه كاذب ، على ان الجزم بكذب مدعي الزواج صعب جداً بناء على قول الامامية من عدم شرط الشهادة في الزواج .

وَلَكُنَ هَذَا الظَاهِرِ مَعَارِضَ بِالْأَصِلِ، وَهُوَ أَصَلَ عَدَمَ حَدُوثُ الرَّوَاجِ؛ لأن كُلُ حَادَثُ شَكَ فِي وَجُودُهُ فَالْأَصِلُ عَدْمُهُ، حَي يُقُومُ الدَّلِيلُ عَلِيهُ ، وعلى هذا يكون قول منكر الزوجية موافقاً للأصل، فيطلب الاثبات من خضمه ، قان عجز عن اقامة البينة محلف المنكر ، وثرد الدعوى .

وهذا هو الحق الذي تستدعيه القواعد الشرعية ، حيث تسالم فقهاء الامامية على انه اذا تعارض الظاهر مع الأصل يقدم الاصل ، ولا يؤخذ بالظاهر الا مع قيام الدليل ، ولا دليل في هذه المسألة .

نعم إذا علم بوقوع صيغة العقد ، ثم شك في الها وقعت على الوجه الصحيح أو الفاصد بحكم بالصحة بلا ربب ، أما إذا كان الشك في أصل وقوع العقد فلا يمكن ان نستكشف وجوده من المعاشرة والمساكنة بحال. ولسائل ان يسأل : ان حمل فعل المسلم على الصحة يوجب الأخد بقول مدعي الزواج ترجيحاً لجهة الحلال على الحرام ، والحر على الشر، فنحن مأمورون ان نحمل كل عمل بجوز فيه الصحة والفساد ، أن نلغي جانب الفساد ، وفرتب آثار الصحة .

الجواب :

ان الحمل على الصحة في مسألتنا هذه لا يثبت الزواج ، وانما يثبت الهذا لم يرتكبا محرماً بالمعاشرة والمساكنة ، وعدم التحريم أعم من أن يكون هناك زواج أو شبهة حصلت لها ، كما لو توهمها الحلال ، ثم

تبين التحريم ، ويأتي النفصيل في نكاح الشبهة . وبديهة ان العام لا يثبت الخاص ، فاذا قلت في الدار حيوان لا يثبت وجود الفرس أو الغزال وكذلك هنا ، فاذا قارب رجل امرأة ولم نعلم السبب فلا نقول هي زوجة ، بل نقول لم يرتكبا محرماً ، وقد تكون المقاربة عن زواج ، وقد تكون عن شبهة . واليك هذا المثال زيادة في التوضيح :

لو مر بك شخص ، وسمعته يتفوه بكلمة ، ولم تـــدر هل كانت كلمته هذه شتماً أم نحية ؟ فليس لك أن تفسرها بالشم، كما انه لا بجب عليك رد التحية ، والحال هذه ، لأنك لم تتأكد من وجودها ، أما لو تبقنت بأنه تفوه بالتحية ، وشككت هل كان ذلك بقصد التحية حقيقة أو بداعي السخرية ؟ فيجب الرد حملاً على الصحة، وترجيحاً للخبر على الشم .

وكذلك الحال فيما نحن فيه ، فإن حمل المعاشرة على الصحة لا يثبت وجود العقد ، ولكن لو علمنا بوجود العقد ؛ وشككنا في صحته نحمله على الصحة من دون توقف إ

ومها يكن ، فإن المعاشرة وحدها ليست بشيء ، ولكنها اذا ضمت الى سبب آخر تكون مؤيدة ومقوية ، والأمر في ذلك يناط بنظر القاضي واطمئنانه وتقديره على شريطة ان لا يتخذ المعاشرة سندا مستقلا لحكمه ١٠٠٠. هذا بالقياس الى ثبوت الزواج ، أما الأولاد فإن الحمل على الصحة يستلزم الحكم بأنهم شرعيون على كل حال ، لأن المعاشرة اما عن زواج واما عن شبهة ، وأولاد الشبهة كأولاد الزواج في جميع الآثار الشرعية، ولذا لو ادعت امرأة على رجل بأنه زوجها الشرعي ، وانه أولدها ، فأنكر الزواج ، واعترف بالولد يقبل منه ، اذ من الممكن أن بكون عن شبهة .

 ⁽١) هذا ولكن كابات الفقهاء في البلغة مسألة البد ، وفي الشرائع والحواهر باب الزواج تدل علي
 أن المعاشرة تكثف بظاهرها عن الزواج ، وليس هذا ببعيد .

وبالتالي ، فإن هذه المسألة انما تتم بناء على عدم شرط الشهادة في العقد ، كما تقول الامامية ، اما على قول سائر المذاهب فعلى من يدعي الزواج ان يسمي الشهود ، واذا ادعى تعذر حضورهما لموت أو غياب يتأتى القول المتقدم .

ولا بد من الاشارة إلى ان المعاشرة لا تثبت الزواج مع الحصومــة والنزاع ، اما مع عدم الحصومة فإننا فرتب آثار الزواج من الارث ونحره كما عليه العمل عند جميع المذاهب .



المحرمات

يشرط في صحة العقد خلو المرأة من الموانع ، أي أن تكون علاً صالحاً للعقد ، والموانع قسمان : نسب وسبب ، الأول سبعة أصناف ، وتقتضي التحريم المؤبد ، والثاني عشرة منها ما يوجب التحريم المؤبد ، وبعضها التحريم المؤبد ، والبك التفصيل :

Sample St.

النسب:

انفقوا على أن النساء اللاتي يحرمن من النسب سبع :

١ – الأم ، وتشمل الجدات لأب كن أو لأم .

٢ – البنات ، وتشمل بنات الابن ، وبنات البنت ، وان نزلن ـ

٣ – الاخوات لأب أو لأم أو لكليهما .

العمات ، وتشمل عمات الآباء والأجداد .

ه – الحالات ، وتشمل خالات الآباء والأجداد .

٣ – بنات الأخ ، وان نزلن .

٧ – ينات الأخت وان نزلن .

والأصل في ذلك الآية ٢٣ من سورة النساء: «حرمت عليكم أمهاتكم ربنائكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الاخت ، فهذي أصناف المحرمات بالنسب، أما أصناف المحرمات بالسبب فهي:

الاول المصاهرة:

المصاهرة علاقة بين الرجل والمرأة تستلزم تحريم الزواج عيناً أو جمعاً، وتشمل الحالات التالية :

١ - انفقوا على أن زوجة الأب تحرم على الابن ، وان نزل ، عجرد العقد ، سواء أدخل الأب أم لم يدخل ، والأصل فيه قوله تعالى :
 و ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء » .

٢ ــ اتفقوا على ان زوجة الابن تحرم على الأب ، وان علا بمجرد العقد، والأصل فيه قوله تعالى : ٩ وحلائل أبنائكم اللين من أصلابكم ١٠.

٣ ـ اتفقوا على ان ام الزوجة ، وأن علت ، تحرم عجرد العقد
 على البنت ، وأن لم يدخل ، لقوله تعالى : « وأمهات نسأتكم » .

العقد ، فيجوز له اذا طلقها قبل أن يدخل ، وينظر ويلمس بشهوة ان يعقد على بنتها ، لقوله سبحانه : « وربائيكم اللانسي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » . وقيد في حجوركم بيان للاغلب ، وانفقوا على نحرم البنت اذا عقد الرجل على الأم ودخسل ، واختلفوا فيا اذا عقد ، ولمكن نظر ، أو لمس بشهوة .

قال الامامية والشافعية والحنابلة : لا تحرم البنت الا بالدخول ، ولا أثر للمس ، ولا للنظر بشهوة أو بغيرها . وقال الحنفية والمالكية : اللمس والنظر بشهوة يوجبان التحريم تماماً كالدخول (بداية المجتهد ج٢ والفقه على المذاهب الأربعة ج٤ . باب الزواج) .

وانفقوا على أن حكم وطء الشبهة حبكم الزواج الصحيح في ثبوت النسب ، وحرمة المصاهرة . ومعنى وطء الشبهة ان تحصل المقاربة بين رجل وامرأة باعتقاد انهما زوجان شرعيان ، ثم يتبين انهما أجنبيان ، وان المقاربة حصلت لمحض الاشتباه ، ويفرق بينها حالاً ، وتجب العدة على المرأة ، ومهر المثل على الرجل ، ويثبت بالشبهة النسب ، وحرمة المصاهرة ، ولا توارث بينها ، ولا نفقة للمرأة .

الثاني الجمع بين المحارم:

اتفقوا على تحريم الجمع بين الأختين ، لقوله تعالى : « وان تجمعوا بين الأختين » . واتفقت المذاهب الأربعة على عدم جواز الجمع بسين الرأة وعمتها ، ولا بينها وبين خالتها ، لأن عندهم قاعدة كلية ، وهي لا يجوز الجمع بين اثنتين لو كانت احداهما ذكراً لحسرم عليه تزويج الأخرى ، فلو فرضنا العمة ذكراً لكانت عماً، والعم لا يجوز له الزواج من بنت أخيه ، ولو فرضنا بنت الأخ ذكراً لكان ابن أخ ، ولا يجوز لابن الخ ، ولا يجوز لابن الخ الزواج عن عمته ، وهكذا الحال بالقياس إلى الحالة وبنت الأخت .

وقال الحوارج : يجوز الجمع بينها ، سواء اذنت العمة بالزواج من بنت أخيها أو لم تأذن .

والختلف فقهاء الامامية ، قمنهم من قال بقول المذاهب الأربعـة ، والأكثريــة منهم ذهبوا الى أنه اذا تزوج أولاً بنت الأخ ، أو بنت الأخت فله أن يتزوج العمة أو الخالة ، وان لم تأذن بنت الأخ أو بنت

الأخت ، وإذا تزوج أولاً العمة أو الحالة ، فلا نجوز له إن يعقد على بنت الأخ أو بنت الأخت الا اذا اذنت العمة أو الخالسة ، واستدلوا بالآية ٢٤ من سورة النساء : 8 واحل لكم ما وراء ذلكم ي فبعد أن عددت المحرمات أباحث غيرهن ، وهذه الاباحة تشمل الجمع بين العمة وبنت الأخ ، والحالة وبنتُ الأخت ، ولو كان هذا الجمع عرماً لنص عليه القرآن ، كما نص على تحريم الجمع بين الأختين ، أماً التعليل بأنه لو كانت احداهما ذكراً الخ . فجرد استحسان ، وهو غير معتبر عند الامامية ، هذا الى ان أبا حنيفة أجاز للرجل أن يتزوج المرأة وامسرأة أبيها، مع انه لو كانت احداهما رجلاً لم يحل لها نكاح صاحبتها ، بداهة أن الرجل لا بجوز له أن يتزوج ابنته ، ولا ربيبته ، كما انه لا يجوز له ان يتزوج امه، ولا امرأة أبيه . ﴿ انظر كتاب اختلاف ابـى حَنيفة وابن أبـي ليلي باب النكاح) .

الثالث الزنا:

وقيه مسائل : ﴿ الْمُعَالِمُ مُسَائِلُ : ﴿ الْمُعَالَمُ مُسَائِلُ : ﴿ الْمُعَالَمُ مُسَائِلُ اللَّهُ اللَّهُ ال ١ _ قال الشافعية والمالكية : يجوز للرجل أن يتزوج بنته من الزنا، والخته ، وبنت ابنه ، وبنت بنته ، وبنت أخيه ، وبنت اخته ، لأنها أجنبية عنه شرعاً ، ولا مجري بينها توارث ولا نفقة (المغني ج٦ باب الزواج) .

وقال الحنفية والامامية والحنابلة : تحرم كما تحرم البنت الشرعية ، لأنها متكونة من مائه ، فهي بنته لغة وعرفاً ، ونفيها شرعاً لا يوجب ، من حيث الإرث ، نفيها حقيقة ، بل يوجب نفي الآثار الشرعية فقط ، كالمرأث والنفقة .

٢ – قال الامامية : من زنا بامرأة ، أو دخل بها شبهـة ، وهي

متزوجة ، أو معتدة من طلاق رجعي تحرم عليه مؤبداً ، أي لا بجوز له أن يعقد عليها ، ولو بانت من الأول بطلاق أو موت ، أما لو زنا جا،وهي خلية او معتدة عدة وفاة ، او من طلاق بائن فلا تحرم عليه. وعند المداهب الأربعة لا يوجب الزنا تحريم الزانية على الزاني جا ، خلية او غير خلية .

٣ – قال الحنفية والحنابلة : الزنا بوجب حرمة المصاهرة ، فن زنا بامرأة حرمت عليه امها وبنتها ، وحرمت هي على ابسي الزاني وابنه ، ولم يفرقوا بين حصول الزنا قبل الزواج او بعده ، فإذا زنا الرجل بأم زوجته ، او زنا ابن الرجل بزوجة ابيه حرمت الزوجة على زوجها مؤبداً ، بل في كتاب مئتقى الأنهر للحنفية ج١ باب الزواج «لو أيقظ زوجته ليجامعها فوصلت يده الى ابنة منها فقرصها يشهوة ، وهي ممن تشمي لظن انها أمها حرمت عليه الأم حرمة مؤبدة ، ولك ان تصورها من جانبها بأن أيقظته هي كذلك ، فقرصت ابنه من غيرها ه

وقال الشافعية : الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة ، لحديث و الحرام لا يحرم الحلال و . وعن مالك روايتان : احداهما مع الشافعية ،والثانية مع الحنفية .

وقال الامامية : الزنا قبل العقد يوجب نحريم المصاهرة ، فن زنا بامرأة فليس لأبيه ولا لابنه ان يعقد عليها . اما الزنا الواقع بعد العقد فلا يوجب التحريم ، فن زنا بأم زوجته ، او بنتها نبقى الزوجية على حالها . وكذا لو زنا الأب بزوجة ابنه ، او الابن بزوجة ابيه لم تحرم الزوجة على زوجها الشرعى .

الرابع عدد الزوجات:

اتفقوا على ان للرجل أن مجمع بين أربع نساء، ولا تجوز له الحامسة، الآية و فانكحوا ما طاب لسكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ه''' .

واذا خرجت احداهن من عصمــة الزوج بموت او طلاق جاز له النزوج من أخرى .

وقال الامامية والشافعية : اذا طلق احدى الأربع طلاقاً رجعياً فلا بجوز ان يعقد على غيرها حتى تنتهي العدة ، أما اذا كان الطلاق بائناً فيجوز له ذلك ، وكذا بجوز ان يعقد على الأخت في عدة اختها المطلقة بائناً لأن الطلاق البائن ينهي الزواج ، ويقطع العصمة .

وقالت سائر المذاهب : ليس له ان يتزوج خامسة، ولا اخت المطلقة الا بعد انقضاء العدة من غير فرق بين الطلاق الرجعي والبائن .

الخامس اللعان :

اذا قذف رجل زوجته بالزنا، او نفى من ولد على فراشه ، واكذبته هي ، ولا بينة له جاز له ان يلاعنها . اما كيفية الملاعنة فهي ان يشهد الرجل بالله اربع مرات انه لمن الصادقين فها رماها به ، ثم يقول في المحامسة : ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ثم تشهد المرأة أربع مرات انه لمن الكاذبين ثم تقول في الحامسة : أن غضب الله عليها ان

⁽۱) من الغرائب أن ينسب الشيخ أبو زهرة في كتاب الأحوال الشخصية ص ٨٣ ألى بعض الشيعة بهواز الجمع بين تسع ، لان معنى مثنى وثلاث ورباع ٢ و ٣ و ٤ فالمجموع ٩ إولا مصدر لحذ، النسبة . قال العلامة الحلي في كتاب التذكرة : نسب هذا القول لبعض الزيدية ، وقد انكاراً باتاً ، ولم أر أحداً يقول به .

كان من الصادقين ، فاذا امتنع هو عن الملاعنة اقيم عليه الحد ، واذا لاعن ، وامتنعت هي اقيم عليها الحد ، واذا تمت الملاعنة من الطرفين يسقط الحد عنها ، ويقرق بينها ، ولا يلحق به الولد الذي نفاه عنه .

والأصل في ذلك الآية ٧ من سورة النور: ووالذين يرمون ازواجهم، ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ، والحامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين، ويدرأ عنها العداب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين ، والحامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين » .

واتفقوا جميعاً على وجوب التفرقة بينها بعد الملاعنة ، واختلفوا : هل تحرم الزوجة على الزوج مؤبداً بحيث لا مجوز له العقد عليها بعيد ذلك ، حتى ولو أكذب نفسه ، او تحرم مؤقتاً ، وبجوز له العقد بعد ان يكذب نفسه ؟

قال الشافعية والامامية والحنايلة والمالكية : الها تحرم مؤبداً،ولا تحل له ، ولو اكذب نفسه .

وقال الحنفية : الملاعنة كالطلاق ، فلا تحرم مؤبداً ، لأن التحريم جاء من الملاعنة ، فإن أكذب نفسه ارتفع التحريم (المغني ج٧ وميزان الشعراني ــ باب الملاعنة) .

السادس عدد الطلاق:

اتفقوا على ان الرجل اذا طلق زوجته ثلاثاً بينها رجعتان حرمت عليه، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وذلك ان تعتد بعد الطلاق الثالث وعند انتهاء العدة تتزوج زواجاً شرعاً دائماً ، ويدخل بها الزوج ، فإذا فارقها الثاني عوت او طلاق وانتهت عدمها جاز للاول أن يعقد عليها ثائبة ، فإذا عاد وطلقها ثلاثاً حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غسيرة ،

وهكذا تحرم عليه بعد كل طلاق ثالث ، وتحل له بمحلل ، وان طلقت مئة مرة ، وعلى هذا يكون الطلاق ثلاثاً من أسباب التحريم المؤقت لا المؤيد .

ولكن الامامية قالوا: لو طلقت المرأة نسعاً طلاق العدة نحرم مؤبداً، ومعنى طلاق العدة عندهم ان يطلقها ، ثم يراجعها ويطأها ، ثم يطلقها في طهر آخر ، ثم يراجعها ، ويواقعها ، ثم يطلقها في طهر آخر ، ثم يراجعها ، ويواقعها ، ثم يطلقها في طهر آخر ، ثم وحينئذ لا تحل له الا بمحلل ، فإذا عقد عليها ثانية بعد مفارقة المحلل، وطلقها ثلاثاً طلاق العدة حلت له بمحلل ، ثم عقد عليها ، ثم طلقها طلاق العدة ، واكملت الطلقات حرمت عليه مؤبداً . اما اذا أم يكن الطلاق طلاق العدة كما لو ارجعها ثم طلقها قبل الوطء ، او تزوجها بعقد بعد انتهاء العدة فلا تحرم عليه ، ولو طلقت مئة مرة .

السابع اختلاف الدين:

انفقوا على انه لا بجوز للمسلم ولا للمسلمة التزويسج ممن لا كتاب سماوي لهم ، ولا شبهة كتاب ، وهم عبدة الأوثان والنبران والشمس وسائر الكواكب وما يستحسنونه من الصور، وكل زنديق لا يؤمن بالله . واتفق الأربعة على ان من لهم شبهة كتاب كالمجوس، لا يحل التزويج منهم ، ومعنى شبهة كتاب هو ما قيال بأنه كان للمجوس كتاب ، فتبدلوه ، فأصبحوا ، وقد رفع عنهم .

واتفق الأربعة ايضاً على ان للمسلم ان يتزوج الكتابية، وهي النصرانية واليهودية ، ولا مجوز للمسلمة ان تتزوج كتابياً .

اما فقهاء الامامية فقد اتفقوا على تحريم زواج المسلمة من كتابي ، كما قالت المذاهب الأربعة،واختلفوا في زواج المسلم من كتابية ، فبعضهم قال : لا بجوز دواماً وانقطاعاً ، واستدلوا بقوله تعالى : «ولا تمسكوا بعصم الكوافر " وقوله : " ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمن " . اذ فسروا الشرك بالكفر وعدم الاسلام . واهل الكتاب باصطلاح القرآن غير المشركين بدليل قوله تعلى " لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين " (البينة - 1) . وقال آخرون : بجوز دواماً وانقطاعاً واستدلوا بقوله تعالى : " والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم "(المائدة - ٥)وهو ظاهر في حل نساء أهل الكتاب . وقال ثالث : تجوز انقطاعاً ولا بجوز دواماً، جمعاً بين الأدلة المائعة والمبيحة، فإن ما دل على المنع محمل على المزواج الدائم، وما دل على الاياحة محمل على المنقطع . ومها يكن ، فإن الكثيرين من فقهاء الامامية في هذا العصر بجيزون تزويج الكتابية دواماً ، والمحاكم الشرعية الجعفرية في لبنان تزوج المسلم من الكتابية ، وتسجل الزواج وترتب عليه جميع الآثار .

واتفقوا ما عدا المالكية على أن أنكحة غير المسلمين كلها صحيحة إذا وقعت على ما يعتقدون في دينهم . ونحن المسلمين نرتب عليها جميع آثار الصحة من غير فرق بين أدل الكتاب وغيرهم حتى الذين نجيزون نكاح المحارم .

وقال المالكية لا تصح أنكحة غير المسلمين ، لأنها لو وقعت من مسلم لكانت فاسدة ، فكذلك إذا وقعت منهم . وليس بجيد ، لأن هذا ينفر غير المسلمين من الاسلام ، ويوجب الفوضى واختلال النظام ، وقد ثبت في الحديث عند الامامية : « من دان بدين قوم لزمته أحكامهم » .. « وألزموهم بما الزموا به أنفسهم » (١) .

تحاكم اهل الكتاب عند قاض مسلم:

في كتاب الجواهر للامامية باب الجهاد بحث مفيد يتناسب مع هذا المقام نلخصه فيا يلي :

⁽١) كتاب الحواهر باب الطلاق .

لو تحاكم غير المسلمين عند قاض مسلم فهل محكم بأحكام دينهم ، أو بحكم الاسلام ؟

الجواب: على القاضي أن ينظر ، فإن كان المتخاصمان ذمين كان غيراً بين ان يحكم بحكم الاسلام ، وبين الاعراض عنها ، وعدم سماع الدعوى بالمرأة للآية ٤٦ من سورة المائدة : « فاحكم بينهم أو اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً. وان حكمت فاحكم بالقسطية: وسئل الامام جعفر الصادق عن رجلين من أهل الكتاب بينها خصومة ترافعا الى حاكم منهم ، ولما قضى بينها أبى الذي قضى عليه ، وطلب أن محاكم عند المسلمين ، فقال الامام : يحكم بينها بحكم الاسلام.

وإذا كانا حربين فلا بجب على القاضي أن يحكم بينها ، اذ لا بجب دفع بعضهم عن بعض ، كما هي الحال في أهل الذمة .

وإذا كانا ذمياً ومسلماً ، أو حربياً ومسلماً وجب على القاضي قبول الله عوى الآية على القاضي قبول الله عوى ، وأن محكم بينها بما أنزل الله ، لقوله تعالى : في الآية ٤٩ من سورة المائدة : وان احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع اهواءهم، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك » .

ولو استعدت زوجة الذمي على زوجها حكم عليه محكم الاسلام . وبالنالي فقد تبين مما تقدم ان علينا نحن المسلمين أن نبني على صحة المعاملات التي تجربها الطوائف غير الاسلامية إذا كانت على طبق دينهم ما داموا لم يتقاضوا البنا ، أما إذا تحاكموا عندنا فيجب ان تحكم عليهم محكم الاسلام في جميع الحالات ، كما تقتضيه عموم الآبات والأحاديث الدالة على وجوب الحكم بالحق والعدل .

الثامن الرضاع:

اتفقوا جميعاً على صحة الحديث : لا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، وعليه فكل امرأة حرمت من النسب تحرم مثلها من الرضاع ، فأي امرأة تصبر بسبب الرضاع أما أو بنتا أو اختا أو عمة أو خالة أو بنت أخ أو بنت أخت بحرم الزواج منها بالاتفاق . واختلفوا في عدد الرضعات التي توجب التحريم ، وفي شروط المرضعة والرضيع .

١ ... قال الامامية : يشترط أن بحصل لبن المرأة من وطء شرعي، فلو در ت من دون زواج ، أو بسبب الحمل من الزنا لم تنشر الحرمة، ولا يشترط بقاء المرضعة في عصمة صاحب اللبن ، فلو طلقها ، أو مات عنها ، وهي حامل منه أو موضع ، ثم أرضعت ولذا تنشر الحرمة ، حتى ولو تزوجت ، ودخل بها الثاني .

وقال الحنفية والشاقعية والمالكية : لا فرق بين أن تكون المرأة بكراً، أو ثيبًا ، ولا بين أن تكون متزوجة ، أو غير متزوجة مثى كان لهما لين يشربه الرضيع .

وقال الجنابلة : لا تترتب أحكام الرضاع شرعاً إلا إذا در ّت بسبب الحمل ، ولم يشترطوا أن يكون الحمل عن وطء شرعسي (الأحوال الشخصية لمحمد محيى الدين عبد الحميد) .

٢ ــ قال الامامية : يشترط أن يمتص الرضيع اللبن من الثدي، فلو
 وجر في حلقه ، أو شربه بأي طريق غير الامتصاص مباشرة لم تتحقق
 الحرمة .

وقال الأربعة : يكفي وصول اللبن الى جوف الطفل كيف اتفق . (بداية المجتهد ، وحاشية الباجوري باب الرضاع). بل جاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة أن الحنابلة يكنفون بوصول اللبن الى جوف الطفل من أنفه لا من فه . ٣ – قال الامامية : لا تتحقق الحرمة الا اذا رضع الطفل من المرأة يوماً وليلة على أن يكون غذاؤه في هذه المدة منحصراً بلبن المرأة فقط، لا يتخلله طعام ، أو خمس عشرة رضعة كاملة ، لا يفصل بينها رضعة امرأة أخرى ، وفي المسالك لا بأس بالطعام . وعللوا ذلك بأن في هذه الكمية من اللبن ينبت اللحم ويشتد العظم .

وقال الشافعية والحنابلة : لا يد من خس رضعات على الأقل . وقال الحنفية والمالكية : يثبت التحريم بمجرد حصول الرضاع كثيراً كان أو قليلاً ، ولو قطرة (الفقه على المذاهب الأربعة) .

غ – قال الامامية والشافعية والمالكية والحنابلة: ان زمن الرضاع الى سنتين من سن الرضيع . وقال أبو حنيفة الى سنتين ونصف .

قال الحنفية والمالكية والحنابلة: لا يشترط ان تكون المرضعة.
 على قيد الحياة ، فإذا مانت ، ودب اليها الطفل ، وارتضع من ثدبها يكفي في التحريم ، بل قال المالكية : اذا شك : هل الذي رضعه الطفل هو لبن أو غيره فانه ينشر الحرمة (الفقه على المذاهب الأربعة).

وقال الامامية والشافعية : حياة المرضعة شرط لازم حين الرضاع ، فلو مانت قبل اكمال الرضعات لم تتحقق الحرمة .

واتفقوا على أن صاحب اللمن ، وهو زوج المرضعة يصبر أباً للرضيع ، وبحرم بينها ما يحرم بين الآباء والأبناء ، فأم صاحب اللمن جدة للرضيع ، وأخته عمة له ، كما تصبح المرضعة أماً له ، وامها جدة ، واختها خالة.

التاسع العدة:

اتفقوا على ان المعتدة لا بجوز العقد عليها ، كالمتزوجة تماماً ، سواء أكانت معتدة من وفساة ، أو طلاق رجعي او بائن ، لقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » وقوله : « والذين يتوفون

منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ». والتربص معناه الصبر والانتظار .

واختلفُوا فيمن تزوج امرأة في عدمًا : هل تحرم عليه ؟ قال المالكية : اذا دخل تحرم مؤيداً ، ولا تحرم مع عدم الدخول .

وقال الحنفية والشافعية : يفرق بينها ، فاذا انقضت العدة فلا مانع من تزويجه بها ثانية . (بداية المجتهد) .

وفي الجزء السابع من كتاب المغني للحنابلة باب العدد : لا إذا تزوج معتدة ، وهما عالمان بالعدة وتحريم النكاح ، ووطأها فها زانبان ، عليها حد الزنا ». وفي الجزء السادس من الكتاب المذكور باب الزواج : « اذا زنت المرأة لم محل نكاحها لمن يعلم ذلك الا بشرطين : انقضاء العدة ، والتوبة من الزنا ... وإذا وجد الشرطان حل نكاحها للزاني وغيره » . وعليه فالزواج في العدة لا يوجب التحريم المؤيد عند الحنابلة .

وقال الامامية : لا يجوز العقد على المعندة الرجعية والبائنة واذا عقد عليها مع العلم بالعدة والحرمة بطل النكاح ، وحرمت مؤبداً ، سواء أدخل أم لم يدخل ، ومع الجهل بالعدة والتحريم لا تحرم مؤبداً إلا اذا دخل ، وإذا لم يدخل يبطل العقد فقط ، وله استئناف العقد بعد العدة التي كانت فيها (المسائل ج ٢ باب الطلاق) .

العاشر الاحرام:

قال الامامية والشافعية والمالكية والحنابلة: المحرم للحج أو للعسرة لا يتزوج ولا يزوج رجلاً كان أو امرأة، وكيلاً أو ولياً، وان حصل الزواج كان باطلاً، لحديث الا يتنكح المحرم، ولا يتنكح، ولا تخطب ال

وقال الحنفية : الاحرام لا يمنع من الزواج.

وقال الامامية : إذا حصل العقد حال الاحرام فإن كان مع الجهل

بالتحريم حرمت المرأة مؤقتاً ، فإذا أحلاً ، او أحل الرجل ، ان لم تكن المرأة محرمة جاز له العقد عليها ، وان كان مع العلم بالتحريم فرق بينها وحرمت مؤيداً .

وقالت سائر المذاهب : تحرم مؤقتاً لا مؤبداً (تذكرة العلامة الحلي اللامامية ج١ باب الحج ، وبداية المجتهد باب الزواج) .



الو لاية

الولاية في الزواج سلطة شرعية جعلت للكامل على المولى عليه، لنقص فيه ، ورجوع مصلحة اليه ، ويقع الكلام في امور :

البالغة الراشدة:

قال الشافعية والمالكية والحنابلة : ينفرد الولي بزواج البائغة الراشدة اذا كانت بكراً ، أما اذا كانت ثيباً وهو شريك لها في الزواج ، لا ينفرد دونها ، ولا تنفرد دونه ، وبجب أن يتولى هو انشاء العقد ، ولا ينعقد بعبارات المرأة قط ، وان كان لا بد من رضاها .

وقال الحنفية : للبالغة العاقلة أن تنفرد باختيار الزوج ، وان تنشىء العقد بنفسها بكراً كانت او ثيباً ، وليس لأحد عليها ولاية ولا حق الاعتراض ، على شريطة ان تختار الكفؤ : وأن لا تنزوج بأقل من مهر المثل ، فان تزوجت بغير الكفؤ بحق للولي أن يعترض، ويطلب من القاضي فسخ الزواج ، وان تزوجت بالكفؤ على أقبل من مهر المثل ، يظلب الفسخ إذا لم يتمم الزوج مهر المشل . (الأحوال الشخصية لأبنى زهرة) .

وقال أكثر الامامية : ان البالغة الرشيدة تملك ببلوغها ورشدها جميع التصرفات من العقود وغيرها حتى الزواج بكراً كانت أو ثيباً ، فيصح ان تعقد لنفسها ولغيرها مباشرة وتوكيلا ابجساباً وقبولا "، سواء أكان لها أب أو جد أو غيرها من العصبيات أو لم يكن، وسواء رضي الأب أو كره ، وسواء كانت رفيعة أو وضيعة ، تزوجت بشريف أو وضيع ، وليس لأحد كائناً من كان أن يعترض ، فهي تماماً كالرجل دون أي فرق . واستدلوا على ذلك بالقرآن: «ولا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن». وبالحديث عن ابن عباس عن النبي : « الايم أحق بنفسها من وليها » والايم من لا زوج له رجلاً كان أو امرأة بكراً كانت أو ثيباً . واستدلوا في أيضاً بالعقل حيث مجم بأن لكل انسان الحرية التامة بتصرفاته ، وليس أيضاً بالعقل حيث عم بأن لكل انسان الحرية التامة بتصرفاته ، وليس لغيره أي سلطان عليه قريباً كان أو بعيداً . وقسد أحسن ابن القيتم في قوله : « كيف نجوز للأب ان يزف ابنته بغير رضاها الى من يريده هو ، وهي من أكره الناس نبه ، وهو أبغض شيء اليها ، ومع هذا ينكحها اياه قهراً ، وبجعلها أسرة عنده ! ... ه .

الصغر والجنون والسفه:

وقال الامامية والشافعية: زواج الصغيرة والصغير موكول للأب والجد للأب فقط دون غيرهما .

وقال المالكية والحنابلة : يل للأب فقط .

وقال الحنفية : يجوز ذلك لجميع العصبيات ، حتى العم والأخ .

وقال الحنفية والامامية والشافعية : لا يصح عقد الزواج من السفيــه إلا بأذن وليه .

وقال المالكية والحنابلة : يصح ولا يشترط اذن الولي (تذكرة العلامة ج ٢ والمغني ج ٤ ياب الحجر) .

ترتيب الأولياء:

قال الحنفية : الولاية أولاً لابن المرأة ان كان لها ابن ، ولو من الزنا ، ثم ابن ابنه ، ثم الآب ، ثم الجد للأب ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الآخ للأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم الآخ للأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، ثم العم، ثم ابن العم الخ .. ويتبين من هذا ان وصي الأب لا ولاية له عسلي الزواج ، حتى ولو أوصى به صراحة .

وقال المالكية : الولي هو الأب ، ووصي الأب ، ثم الابن ولو من الزنا ، ان كان للمرأة ابن ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ، ثم الحد ، ثم العم الخ ، ثم تنتقل الولاية الى الحاكم .

وقال الشافعية : الآب ، ثم الجد لآب ، ثم الآخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ ، ثم العم ، ثم ابن العم الخ، الى ان تنتقل الولاية الى الحاكم .

وقال الحنابلة : الأب ووصي الآب ، ثم الأقسرب فالأقسرب من العصبيات كالارث ، ثم الحاكم .

وقال الامامية : لا ولاية الا للاب ، والجسد للاب ، والحاكم في بعض الحالات ، فكل من الآب والجند يستقل بولاية العقد على الصغير والصغيرة ، وعلى من بلغ مجنوناً او سفيها ، اي اتصل الجنون او السفه بالصغر ، ولو بلغا راشدين عاقلين ، ثم طرأ عليها الجنون او السفه لم

يكن للاب ولا للجد ولاية العقد على أحدهما ، بل يستقل الحاكم بذلك مع وجود الأب والجد . واذا اختار الأب شخصاً ، واختار الجد غيره قدم اختيار الجد .

واشترطوا لنفوذ عقد الوني أباً كان او جداً او حاكماً ان لا يكون فيه ضرر على المونى عليه ، فإذا تضرر الصغير بالزواج يخير بعد البلوغ والرشد بين فسخ العقد وبقائه .

وقال الحنفية : اذا زوج الصغيرة الأب او الجد بغير الكفء او بدون مهر المثل فإنه يصح اذا لم يكن معروفاً بسوء الاختيار ، اما اذا زوجها غير الأب والجد بغير الكفء او بدون مهـــر المثل فلا يصح الزواج أصلاً .

وقال الحنابلة والمالكية : للاب ان يزوج ابنته بدون مهر المثل. وقال الشافعية : ليس له ذلك ، فإن فعل فلها مهر المثل .

وقال الامامية : اذا زوج الولي الصغيرة بدون مهر المثل ، او زوج الصغير بأكبر منه فع المصلحة في ذلك يصبح العقد والمهر، وبدولها يصبح العقد ، وتتوقف صحة المهر على الاجازة فإن أجاز بعد البلوغ استقر المهر والا رجع الى مهر المثل .

واتفقوا على ان للحاكم العادل ان يزوج المجنون والمجنونة اذا لم يوجد. الولي القريب ، لحديث: « السلطان ولي من لا ولي له » .

وليس له ان يزوج الصغيرة عند الامامية والشافعية . وقال الحنفية : له ذلك الا ان العقد لا يلزم ، فإذا بلغث كان لها الرد . وهذا يعود في حقيقته الى قول الشافعية والامامية ، لأن الحاكم يكون ، والحال هذه فضولياً .

وقال المالكية : اذا لم يوجد الولي القريب فالحاكم يستقـــل بزواج

الصغيرة والصغير والمجنونة والمجنون من الأكفاء ، ويزوج الكبيرة الراشدة باذنها .

واتفقوا على ان من شرط الولاية بلوغ الولي واسلامه وذكوريته ، أما العدالة فهي شرط في الحاكم لا في القريب الا الحنابلة فإنهم اشترطوا العدالة في كل ولي، حاكماً كان او قريباً .



الكفاءة

معيى الكفاءة عند الذين اعتبروها في الزواج ان يتساوى الرجـل مع المرأة في الأشباء التي سنشبر اليها، وقد اعتبروا الكفاءة في الرجال دون النساء، لأن الرجل لا يعبر بزواج من هو أدنى مخلاف المرأة

وقد اتفق الحنفية والشافعية والحنابلة عسلى اعتبار الكفاءة في الاسلام والحرية (١) والحرفة والنسب، واختلفوا في المال واليسار، فاعتبره الحنفية والحنابلة، ولم يعتبره الشافعية:

أما الامامية والمالكية فلم يعتبروا الكفاءة إلا في الدين ، لحديث « اذ جاءكم من ترضون دينه وخلفه فزوجوه ان لا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبر » .

ومها يكن ، فان شرط الكفاءة في الزواج لا يتلاءم مع نص القرآن: ه ان اكرمكم عند الله اتقاكم ي . ومع مبادىء الاسلام « لا فضل لعربـي

⁽١) أن شرط الحرية عند الحنفية يتنافى تماك مع أصولهم ، فلقد حكموا بأن الحر يفتل بالعبد، كما يقتل العبد بالحر ، مع ان جميع المذاهب ، بما فيها مذهب الامامية ، قالت بأن الحر لا يقتل بالعبد ، ويقتل العبد بالحر ، هذا إلى أن الحنفية لا يشتر طون في ولي الزواج الحريبة كيعض المذاهب ؟

على عجميٰ إلا بالتقوى ، ومع سنة الرسول دص، حيث أمر فاطمة بنت قيس أن تنزوج من زيد بن اسامة ، وأمر بني بياضة أن يزوجوا أبا هند ، وهو حجام ، لذلك رأينا جماعة من كبار العلماء لا يشترطون الكفاءة في الزواج ، كسفيان الثوري ، والحسن البصري ، و والكرخي من مشايخ الحنفية وأبي بكر الجصاص ومن تبعها من مشايخ العراق». (ابن عابدين ج ٢ باب الزواج) .



العيوب

إذا وجد احد الزوجين عيباً في الآخر فهل له فسخ الزواج ؟ وللمذاهب تفصيل واختلاف في عــدد العيوب الموجبة للفسخ ، وفي أحكامها . واليك البيان .

العن

العنن داء يعجز معه الرجل عن عملية الجنس، ويوجب للزوجة خيار الفسخ بالاتفاق، ولكنهم اختلفوا فيا لو عجز عن الزوجة وقبدر على غيرها. فهل يكون لها الخيار ؟

قال الامامية : لا يثبت لهــا خيار الفسخ إلا مع عجزه عن جميع النساء ، فلو عجز عن الزوجة فقط ، وقدر على غيرها فــلا خيار ١١٠ لأن الدليل دل على ان لزوجة العنن الفسخ ، ومن قدر على امرأة مـالا يكون عنيناً بالمعنى الصحيح ، لأن العنة نقص في جسم الرجل يوجب

 ⁽١) نقل الشهيد في المسالك عن الشيخ المفيد أن العبرة في جو أز قدمخ المرأة الزواج أن يعجز عنها بالذات ، حتى و لمو قدر على غيرها . و الاعتبار يساعه على ذلك .

عجزه عن جميع النساء ، تماسلًا كالأعمى الذي لا يبصر شيئًا ، وإذا افترض وجود شخص يعجز عن زوجته ويقدر على غيرها فلا محالة بكون السبب خارجًا عن أصل الحلقة ، كالحياء ، أو الحوف ، أو لصفة في الزوجة توجب النفرة منها ، أو غير ذلك ، وان كثيرًا من المجرمين يبلغ فيهم كره الحلال الى حد يوجب لهم العجز عنه ، وبرغبون في الحرام رغبة تبعث فيهم القوة والنشاط .

وقال الشافعية والحنايلة والحنفية : إذا عجز عن اتبان الزوجة فلها الحيار ، حتى ولو قدر على غيرها ، لأنه يسمى ، والحال هذه ، عنيناً بالنسبة اليها ، وأي نفع يصل ألى الزوجة اذا أصاب غيرها !

ومها يكن ، فقد اتفقوا على ان المرأة إذا ادعت العنة على زوجها، والكر فعليها اقامة البينة على اعترافه بأنه عنين ، فيان لم تكن بينة ١١ ينظر ، فان كانت بكراً عرضت على النساء الحيرات ، وعمل بقولهن، وان كانت ثيباً عرض عليه اليمين ، لأنه منكر ، اذ تدعي هي وجود عيب فيه موجب للخيار ، فان حلف ردت دعراها ، وإن نكل حلفت هي ، ثم يؤجله القاضي سنة قرية ، فان لم ينفعها طوال سنة خيرها القاضي بعد انتهاء المدة بين البقاء معه والقسخ ، فان اختارت البقاء فالأمز اليها ، وإن اختارت الفاء فالأمز ولا تحتاج الى طلاق عند الامامية والشافعية والحنابلة . وقال المالكية : تطلق هي نفسها بأمر القاضي ، ويرجع قولهم هذا في حقيقته إلى الفسخ . وقال المالكية :

وقال الحنفية : يثبت لها جميع المهر . وقال الامآميـــة : نصفه . وقال المالكية والشافعية والحنابلة : لا شيء لها .

 ⁽۱) اقيمت عندي دعوى من هذا النوع، ولما أحلت المدمى عليه إلى الاطباء أفادوا بأن الطب بعد نم
 يكتشف داء العنة ، والله لا يعرف إلا بمهارسة النساء .

واذا عرضت العنة بعد العقد والدخول فلا خيار لها ، وان طرأ بعد العقد ، وقبل الدخول فلها الحيار ، كما لو كانت العنة قبل العقد .

فائدة :

قال صاحب كتاب الجواهر جه باب الزواج في مسألة العنن: لو أقر الزوج بالعجز عن اتيان الزوجة ، وأجله الحاكم سنة ، وبعد النهائها قال : دخلت . وقالت هي : لم يدخل . يؤخذ بقول الزوج مع عينه، كما لو لم يقر بالعجز من أول الأمر ، واستدل بأدلة دقيقة محكمة قل من يتنبه اليها ، لأن دعوى الزوج القدرة بعد الاقرار بالعجز لا تسمع لأنه مدع لشيء جديد محسب الظاهر ، ولكن الشيخ أبعد نظراً من الذبن لا يرون الا الظواهر ، واليك ما استند اليه :

أولاً: ان اقراره بالعجز قبل ضرب الأجل لا يثبت العند ، اذ العجز في حينه قد يكون عجزاً مؤقتاً ، وقد يكون دائماً ، ووجود العام لا يثبت وجود المحاص ، فإذا قلت كتبت بالقلم لا يدل قولك هذا على ان القلم الذي كتبت به قلم رصاص ، أو قلم حبر ، كذلك العجز لا يدل على العنة او غيرها ، فقد يكون لنقص في الحلقة ، وقدد يكون لسبب خارج عنها ، واستصحاب العجز لا يثبت العنة الا على القول بالأصل المثبت العنبة العرب العرب العرب العرب العرب العرب العرب العرب المثبت العرب المثبت العرب العرب العرب العرب العرب المثبت العرب العرب العرب العرب العرب العرب العرب المثبت العرب المثبت العرب العرب العرب العرب العرب العرب العرب العرب العرب المثبت العرب المثبت العرب المثبت العرب العرب المثبت العرب العرب العرب العرب المثبت العرب المثبت العرب ا

ثانياً : ان المتكر هو الذي لو سُكت عنه لسكت ، والمدعسي هو

⁽١) من الاصول الباطلة عند الامامية الاصل المثبت ، وهو ما يثبت الاثر باللزوم العقلي لا بالاصل المثبرعي ، فالاستصحاب حجة بالفياس إلى ما يترتب على المستصحب من احكام دون لوازم العقل ، فاذا استصحبنا بفاء الليل في رمضان فهذا الاستصحاب يبيح لناتناول العامام: ولكنملا يثبت أن الساعة لم تبلغ الحاصة باعتبار أنها وقت لطلوع الفجر .

الذي لو سنُكت عنه لم يسكت ، وبكلمة ان المدعي هو الذي يأخد بالخناق ، ويثير الحروب ، والمنكر هو الذي يطلب السلامة والحلاص . وليس من شك ان الزوجة لو سكنت عن دعوى العنة لسكت عنهسا الزوج ، ولو سكت الزوج لم تسكت هي ... فتكون ، والحال هذه ، مدعية عليها البينة ويكون هو منكراً عليه اليمن .

ثالثاً : لقد ثبت في الحديث « ان الرجل اذا تزوج المرأة الثيب ، ورعمت انه لم يقربها فالقول قول الرجل ، وعليه ان محلف بأنه قد حامعها » . فالحديث جعل اليمين على الرجل ، ولم يفرق بين من سبق منه الاقرار بالعجز وغيره .

الجب والخصاء:

الجب قطع الذكر ؛ والحصاء سل الانتين أو رضها ، ويثبت سها خيار الفسخ للزوجة بالاتفاق من غير امهال عسلى ان يعرض الجب أو الحصاء قبل الوطء ، أما لو حدث بعد العقد والوطء فلا خيار لها .

ونقل الشهيد الثاني في كتاب المسالك ج ١ باب الزواج ان الخصي يؤلج ، وببالغ ، وحالته في ذلك أكثر من الفحل ، ولكنه لا ينزل ، وهذا عيب يوجب الفسخ للأحاديث الدالة عملي ان لزوجة الحصي أن تختار فراقه .

وقال الحنفية : إذا تم الفسخ بسبب الجب والحصاء فلها المهر كاملاً، وقال غيرهم : اذا اختارت الفسخ بسبب الجب فسلا مهر ، حيث لا دخول ، واذا اختارته بسبب الحصاء فلها المهر مع الإيلاج ، ولا شيء لها بدونه .

ثم ان الحنفية لا يرون للرجل حق المسخ، ولو رأى عشرات العيوب مجتمعة في المرأة ، أما الزوجة فتفسح بالعيوب الثلاثة التي تكلمنا عنها ، وهي الجب والخصاء والعنة ، ولذا لا يبقى أي كلام للحنفية في العيوب الآتية :

الجنون:

انفق المالكية والشافعية والحنابلة عـــلى أن الزوج يفسخ العقد بجنون زوجته ، والزوجة تفسخ بجنون زوجها ، واختلفوا في التفاصيل ، فقال الشافعية والحنابلة : يثبت الفسخ لكل منها ، سواء أحدث الجنون قبل العقد أم بعده ، وبعد الدخول أيضاً ، ولا يشترط الامهال ، كما هي الحال في العنن .

وقال المالكية : اذا حدث الجنون قبل العقد فلكل منها الفسخ على شريطة أن يتضرر العاقل بمعاشرة المجنون ، وإذا حدث الجنون بعد العقد تفسخ به الزوجة فقط بعد أن يؤجل الحاكم سنة قرية ، اذ ربما عوفي اثناء هسده المدة ، أما الزوج فلا يحق له الفسخ بجنون زوجته المنجدد بعد العقد .

وقال الامامية: لا يفسخ الزوج بجنون زوجته المتجدد بعد العقد، حيث بمكنه الطلاق، وتفسخ هي بجنون زوجها، سواء كان الحنون قبل العقد، أم حدث بعده، وبعد الدخول.

واتفق الامامية والحنابلة والشافعية والمالكية على ان لهــــا المهر كاملاً مع الدخول ، ولا شيء بدونه .

البرص والجذام:

قال الامامية : البرص والجذام من العيوب التي يفسخ بها الرجل دون المرأة على شريطة ان بحدث أحدهما قبل العقد ، وان يكون الرجل جاهلاً به ، ولا بحق للمرأة أن تفسخ اذا كان أحد هذين العيبين في الرجل . وقال الشافعية والمالكية والحنابلة: هما من العيوب المشتركة بين الرجل والمرأة ، ولكل منها أن يفسخ العقد اذا وجد بصاحبه برصا أو جذاماً، وحكمها عند الشافعية والحنابلة حكم الجنون .

وقال المالكية: تفسخ الزوجة بالجذام اذا وجد في الرجل قبل العقد وبعده ، أما الرجل فيفسخ اذا كان الجذام في المرأة قبل العقد أو حينه. أما البرص فإن كان قبل العقد فلكل منها حق الحيار ، وان حدث بعد العقد فالحيار لها لا له ، ولا أثر للبرص اليسير بعد العقد . ويؤجل الحاكم الأبرص والمجذوم سنة قرية مع احمال الشفاء والبرء .

الرتق والقرن والعَلَمَ لَى والأفضاء:

معنى الرتق انسداد مدخل الذكر من الفرج بحيث يتعسر معه الجماع، والقرن شيء يعرز في الفرج ، كقرن الشاة ، والعفل لحم في القبسل لا يخلو من رشح ، والافضاء اختلاط المسلكين .

وهذه العيوب الأربعة كما ترى مختصة بالمرأة ، وهي عند المالكيسة والحنابلة توجب للزوج حق الحيار .

وقال الشافعية : الموجب للفسخ الرئق والقرن فقط، ولا تأثير للافضاء والعقل .

وقال الامامية : التأثير في حق الفسخ للقرن والافضاء ، أما الرتق والعفل فلا يوجبان شيئاً . وقالوا : ان العمى والعرج الواضح اذا وجد أحدهما بالمرأة قبل العقد ، ولم يعلم به الرجل يفسخ العقد ان شاء ، ولا تفسخ المرأة اذا وجدت أحدهما بالرجل .

وفي رأينا أن أي مرض من الأمراض المختصة أو المشتركة بين الرجل والمرأة إذا أمكن استئصاله ، وعولج ، ولم يترك العلاج أثراً مشوها ومعيباً فإن وجوده يكون كعدمه لا يوجب أي شيء ، لأنه ، والحال هذه ، يكون كسائر الأمراض العارضة التي لا مخلو أحد منها لله ألغال الغالب له أما اهمام الفقهاء بهذه العيوب منذ زمان فلأما كانت في عهدهم مستعصبة على فن الجراحة .

الفورية :

قال الامامية : ان خيار الفسخ يثبت على الفور ، فلو علم الرجل ، أو المرأة بالعيب فلم يبادر الى الفسخ لزم العقد ، وكذلك الخيار مسع التدليس .

وقال صاحب الجواهر: أن الجهل بالخيار ، بل والفورية عذر ، لإطلاق ما دل على الخيار ، وقال أيضاً : أن الفسخ بجميع أفراده لا يتوقف على الحاكم ، وانما يتوقف عليه ضرب الأجل في خصوص العنين...

خيار الشرط

الفرق بين شرط الحيار ، وبين خيار الشرط انه في الأول أخدا الحيار شرطاً في من العقد ، فتقول المخطوبة : زو جتك نفسي على أن يكون في الحيار ثلاثة أيام ، ويقول الحاطب : قبلت . أو تقول : زوجتك نفسي . ويقول هو : قبلت على أن يكون في الحيار مدة كذا، فيؤخذ الحيار في فسخ الزواج شرطاً في من العقد ، وهذا الشرط ببطل العقد بالاتفاق ، كما قدميًا من العقد ، وهذا الشرط ببطل

أما خيار الشرط فلا يؤخذ نفس الحيار شرطاً في العقد ، بل يؤخذ فيه وصف معين ، كما لو اشترط الحاطب أن تكون المخطوبة بكراً ، أو اشترطت هي أن يكون معه شهادة جامعية بحيث اذا لم يوجد الوصف جاز للآخر أن يفسخ العقد ، وقد اختلفت المذاهب في ذلك .

قال الحنفية : اذا اشترط احد الزوجين في منن العقد شرطاً سلبياً ، كالسلامة من العمى أو المرض ، أو انجابياً ، كاشتراط الجسهال ، أو البكارة ، وما إلى ذلك ، ثم تبين العكس يصح العقد ، ولا يتفذ الشرط إلا إذا اشترطت هي شرطاً يعود الى الكفاءة ، كاشتراط النسب أو الحرفة أو المال فيحق لها الفسخ مع تخلف الشرط ، أما هو فلا ينفذ

شيء من شروطه ، لأن الكفاءة شرط في الزوج لا في الزوجة كما تقدم .
وقال المالكية والشافعية والامامية والحنابلة : يصبح الشرط ، وإذا تبن العكس كان المشترط بالحيار بين الرضى وفسخ العقد ، للحديث الشريف : « المسلمون عند شروطهم » ، ولأن مثل هذا الشرط لا يتنافى مع طبيعة العقد ، ولا يخالف كتاب الله وسنة الرسول ، أي لا يحلل حراماً ، ولا يحرم حلالاً .

التدليس:

تكلم الامامية في هذا الباب عن تدليس المرأة على الرجل ، وذلك ان نخفي عنه نقصاً موجوداً فيها، أو تدعي كالا عبر موجود. اما الصورة الأولى ، وهي أن نخفي النقص ، وتسكت عنه فلا محق الرجل ان يفسخ العقد إذا لم يشترط عدم وجوده بطريق من الطرق ، فقد جاء في الحديث عن الامام الصادق : « في الرجل يتزوج الى قوم ، فإذا أمرأته عوراء، ولم يبينوا له . قال لا ترد « . وعلى هذا جميع المذاهب .

أما الصورة الثانية ، وهي ان تدعي كمالاً غير موجود ، فاذا أخذت صفة الكمال شرطاً في العقد جاء الكلام السابق من انه لغو عند الحنفية صحيح عند غيرهم ، وان لم تأخذ شرطاً في العقد ، فأما ان تذكر فيه على سبيل الوصف ، واما ان تذكر قبل العقد ، ثم يبتني العقد عليها . فهنا حالتان :

١ -- ان تذكر صفة الكمال وصفاً في العقد ، كما لو قال وكيل الزوجة : زو جنك البنت البكر ، أو البنت السالمة من كل عيب . وقال الامامية : اذا ظهر الها غير متصفة بالوصف المذكور في العقد ، كان للزوج الحيار .

٢ — ان لا تذكر صفة الكال شرطاً ولا وصفاً في العقد ، بل تذكر عند التداول في حديث الزواج ، كما لو قالت هي أو وكيلها : انها بكر ولا عيب فيها ، وما الى ذاك ، ثم وقع العقد مبنياً على ذلك بحيث يكون المفهوم من العقد انه جرى على البنت المتصقة مهذه الصفة الحاصة. ولم أر فيا لدي من المصادر من تعرض لهذه الحالة غير الامامية ، وقد اختلف فقهاؤهم في ثبوت الخيار للزوج ، فنهم من قال : له الحيار ، ومن هؤلاء السيد أبو الحسن الاصفهاني في كتاب الوسيلة ، لأن تواطؤ العاقدين وتباينها على الوصف، ثم ابتناء العقد عليه بجعله كالشرط الضمني في العقد ، ومنهم من قال : لا أثر للتباني ما دام لم يذكر الوصف في العقد ، ولم يدل عليه بطريق من الطرق . وإلى هذا ذهب الشهيد الثاني في المسالك ه وقوفاً فيا خالف الأصل على المثبقن ه أي لا فرفع البد في المسالك ه وقوفاً فيا خالف الأصل على المثبقن ه أي لا فرفع البد عن نزوم العقد الا بدليل قاطع ، وهو غير موجود .

والخلاصة ان الوصف اذا أخذ في العقد بأحد الطرق الثلاث ، أي شرطاً ، أو وصفاً ، أو اخباراً قبل العقد فللزوج أن يختار الفسخ أو الرضى بالزواج ، فان رضي به فليس له ان ينقصها شيئاً من مهرها مها كان العيب إلا إذا اشترط كونها بكراً فوجدها ثيباً ، فله ، والحال هذه ، ان ينقص من مهرها بنسبة التفاوت بين مهرها بكراً ، ومهرها ثيباً عند الامامية .

وإذا اختار فسخ الزواج ، فان كان قبل الدخول فلا شيء لها عند الامامية وغيرهم ممن أجازوا الفسخ ، وان كان بعد الدخول كان لهـــا مهر المثل ، ولا يرجع بشيء على الذي غره عند الشافعية .

وقال الامامية: ينظر ، فان كانت هي التي غررت بالزوج فلا تستحق شيئاً من المهر ، حتى مع الدخول ، وان كان الذي غرر بـه غيرها فلها المهر المسمى كاملاً ، ويرجع هو بما دفعه على من غره ، لقاعدة المغرور يرجع على من غره .

ونمنا مسائل :

١ – اذا ثبن لأحد الزوجين بعد العقد أن في صاحبه نقصاً، وادعى ال العقد جرى على انتفاء النقص بأحد الطرق الثلاث ، وأنكر الآخر ، كلف الأول بالاثبات ، فان أثبت يقرر القاضي له حق الفسخ ، ومع عجزه عن الاثبات بحلف المنكر ، وبرد القاضي الدعوى .

٢ — اذا تزوج امرأة على انها بكر بأحد الوجوه الثلاثة المتقدمة فوجدها ثيباً فلا يحق له الفسخ الا اذا ثبت ان الثيبوبة كانت متقدمة على العقد ، ويثبت سبقها على العقد باقرار الزوجة ، او بالبينة ، أو بقرائن الأحوال المفيدة للعلم ، كما لو دخل بها بعد العقد بمدة لا يحتمل تجدد الثيبوبة فيها .

واذا اشتبه الحال ، ولم نعلم بطريق من الطرق : هل كانت متقدمة على العقد أو متأخرة عنه ، فلا يثبت الحيار للزوج ، لأصالة عدم تقدم الثيبوبة ، ولامكان تجددها بسبب خفي ، كالركوب والنزوة (المسالك للشهيد الثاني ج٢ باب الزواج من فقه الامامية) .

٣ ـ قال السيد ابو الحسن الاصفهائي في كتاب الوسيلة باب الزواج من فقه الامامية : لو تزوج رجل فتاة ، ولم تكن البكارة قد ذكرت في مقدمات الزواج ، ولم يقع العقد مبنياً عليها ، ولم تكن شرطاً ، ولا وصفاً في من العقد ، وانما تزوجها باعتقاد الها بكر ، لأنها لم تتزوج أحداً غيره من قبل ، وبعد العقد ثبت انها كانت ثيباً قبل العقد، فليس للزوج أن يفسخ الزواج ، كها هي الحال لو أخذت البكارة بأحد الطرق الثلاث ، بل له ان ينقص من مهرها شيئاً ، وهو نسبة التفاوت بين مهر مثلها بكراً ، ومهر مثلها ثيباً ، فإذا كان المهر المسمى عثة ، وكان مهر مثلها بكراً ، ومهر مثلها ثيباً ، فإذا كان المهر المسمى عثة ، وكان مهر مثلها بكراً ، وهو مناه ثيباً ، فإذا كان المهر المسمى عثة ، وكان مهر مثلها بكراً ثمانين ، وثيباً ستين ينقص من المئة الربع ٢٥ ، ويبقى ٧٥ . وعلى هذا، فللبكارة عند السيد المذكور أربع حالات :

٢ ــ ان تؤخذ شرطاً في متن العقد .

٢ ــ ان تؤخذ وصفاً فيه .

٣ ــ ان تذكر عند حديث الزواج ، ويبتني عليها العقد .

ان يتزوجها باعتقاد البكارة دون ان يسبق لها ذكر لا قبل العقد ولا في مثنه . وفي الحالات الثلاث يثبت للزوج الخيار، وفي الحالة الرابعة لا خيار له ، بل ينقص من المهر شيئاً على النحو المتقدم .



المهر

المهر حتى من حقوق الزوجة بحكم الكتاب والسنة واجاع المسلمين ، وهو نوعان :

المهر المسمى:

الأول: المهر المسمى ، وهو ما تراضى عليه الزوجان ، وسمياه في متن العقد ، ولا حد ً لأكثره بالاتفاق ، لقوله تعالى : « وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ». واختلفوا في حد القلة .

نقال الشافعية والحنابلة والامامية : لا حد لأقله ، فكل ما يصح أن يكون ثمناً في البيع يصح أن يكون مهراً في الزواج ، ولو قرشاً واحداً. وقال الحنقية : أقل المهر عشرة دراهم ، فإذا وقع العقد على دون ذلك يصح العقد ، وتجب العشرة .

وقال المالكية : أقله ثلاثة دراهم ، فإن نقص عن هذا المبليغ ثم

دخل فعلیه ان یعطیها ثلاثة ، وان لم یدخل فهو نخیر بین ان یدفـــع الثلاثة ، وین فسخ العقد ، ویعطیها نصف المسمی .

شروط المهر:

ويصح أن يكون المهر نقداً ومصاغاً وعقاراً وحيواناً ومنفعة وعروض بجارة ، وغير ذلك مما له قيمة ، ويشرط ان يكون معلوماً إما بالتفصيل كألف لمرة ، واما بالاجال ، كهذه القطعة من الذهب،او هذه الصيرة من الحنطة ، واذا كان مجهولا من جميع الجهات محيث لا يمكن تقويمه محال صح العقد ويطل المهر عند الجميع ما عدا المالكية فإنهم قالوا : يقع العقد فاسداً ، ويفسخ قبل الدخول ، ويثبت بعده ممهر المثل .

ومن شروط المهر ان يكون حسلالاً ، ومنقواً عمال في الشريعة الاسلامية ، فإذا سمى لها خمراً او خنزيراً او مينة او غير ذلك بما لا يصبح ملكه ؛ قال المالكية : بفسد العقد قبل الدخول ، واذا دخل يثبت العقد، وتستحق مهر المثل .

وقال الشافعية والحنفية والحنابلة وأكثر الامامية : يصح العقد ، ولها مهر المثل . وقيد بعض الامامية استحقاقها لمهر المثل بالدخول ، وبعضهم أطلق ، كالمذاهب الأربعة .

واذا سمى لها مهراً مغصوباً ، كما لو تزوجتها بعقار ظهر انه لأييه او لغيره ، قال المالكية : اذا كان العقار معلوماً لها ، وهما راشدان فسد العقد ، وبفسخ قبل الدخول ، ويثبت بعده بمهر المثل .

وقال الشافعية والحنابلة : يصح العقد ، ولها مهر المثل .

وقال الامامية والحنفية : العقد صحيح على كل حال ، أما المهر فاذا اجاز المالك فلها عين المسمى ، وان لم يجز كان لها بدل المسمى من

المثل أو القيمة ، لأن المسمى ، والحال هذه ، يصح ملكه في نفسه ، والبطلان كان من أجل النعيين مخلاف الخمر والخنزير فأنهما لا علكان .

مهر المثل:

الثاني : مهر المثل ، ويعتبر في حالات:

الحال في البيع ، بل هو أثر من آثاره فيصح عقد الزواج بدونه، ويثبت مهر المثل بالدخول ، واذا طلقها قبل الدخول فلا تستحق مهراً ، ولها المتعة ، وهي هدية يقدمها الرجل للمرأة بحسب حاله ، كخاتم وثوب ، وما الى ذلك ، فان تراضيا عليها فيها ، والا فرضها الحاكم ، اما كون الحلوة محكم الدخول او لا فيأتي الكلام .

وقال الحنفية والحنابلة : اذا مات أجدهما قبل الدخول يثبت للزوجة مهر المثل تماماً كما لو دخل (مجمع الأنهر والمغنى باب الزواج).

وقال المالكية والامامية : لا مَهْر لها اذا ماتُ احدهما قبـلَ الدخول (المغني والوسيلة) .

وللشافعية قولان : أحدهما يجب مهر ، والثاني لا يجب شيء (مقصد النبيه) .

٢ ــ اذا جرى العقد على ما لا يملك ، كالحمر والحنزير ، وقد تقدم .

٣ ــ الوطء بشبهة يوجب مهر المثل بالاتفاق ، والوطء بشبهة هو الوطء الذي ليس مستحق في الواقع ، مع جهل فاعله بعدم الاستحفاق، كمن تزوج امرأة بجهل أنها اخته من الرضاعة ثم تبين ذلك ، أو قاربها عجرد ان وكلت وكيلاً بزواجها منه ، ووكل هو بزواجه منها باعتقاد

ان هذا النوكيل كاف لجواز المقاربة ، وبتعبير ثان ان ضابط الشبهـة ان تحصل المقاربة بدون زواج صحيح ، ولكن مع وجود مبرر شرعي بسقط الحد ، ومن هنا ادخل الأمامية في باب الشبهـة وطأء المجنون والنائم والسكران .

قال الامامية والشافعية والحنابلـــة : من اكره امرأة على الزنا فعليه مهر المثل ، وان طاوعته لم بجب لها شيء .

اذا تزوجها بشرط عدم المهر صع العقد، باتفاق الحميع ما عدا المالكية فإلهم قالوا: يفسد العقد قبل الدخول، ويثبت بعده بمهر المثل، وقال كثير من الإمامية: يعطيها شيئاً قل أو كثر، وفيه روايات عن اهل البيت.

وقال الامامية والحنفية: اذا جرى عقد فاسد، وسمي فيه مهر معين وحصل الوطء، فان كان المسمى دون مهر المثل فلها المسمى ، لأنها قد رضيت به ، وان كان أكثر من مهر المثل فلها مهر المثل ، لأنها لا تستحق أكثر منه .

ويقاس مهر المثل عند الحنفية بمثيلاتها من قبيلة ابيها لا من قبيلة امها ، وعند الشافعية بنساء المها ، وعند المالكية يقاس بصفاتها خلقاً وخلقاً ، وعند الشافعية بنساء العصبات ، أي زوجة الأخ والعم ، ثم الأخت الشقيقة السخ . وعند الحنابلة الحاكم يفرض مهر المثل بالقياس الى نساء قرابتها كأم وخالة .

وقال الأمامية : ليس لمهر المثل تحديد في الشرع ، فيحكم فيه أهل العرف الذين يعلمون حال المرأة نسباً وحسباً ، ويعرفون أيضاً ما له دخل وتأثير في زيادة المهر ونقصانه على شريطة ان لا يتجاوز مهر السنة ، وهو ما يعادل ٥٠٠ درهم .

تعجيل المهر وتأجيله:

اتفقوا على ان المهر بجوز تعجيله وتأجيله كلاً وبعضاً على شريطة أن يكون معلوماً بالتفصيل ، كما لو قال : تزوجتك عنة ، منهـــا خسون معجلة ، ومثلها مؤجلة الى سنة ، أو معلوماً بالاجال ، كما لو قال : مؤجلة الى احد الأجلين الموت او الطلاق ... يأتي ان الشافعية منعوا من هذا التأجيل ... أما اذا كان مجهولاً جهالة فاحشة ، كقوله : الى ان يأتي المسافر فيبطل الأجل(١٠) .

وقال الامامية والحنابلة : اذا ذكر المهر ، واهمل التعجيل والتأجيل كان المهر حالاً بكامله .

وقال الحنفية : بل يؤخذ بعرف أهل البلد ، فيعجل من المهر بقدر ما يعجلون ، ويؤجل بقدر ما يؤجلون .

وقال الحنفية : اذا أجل ، ولم يذكر الأجل ، كما لو قال : نصفه معجل ، ونصفه مؤجل يبطل الأجل ، ويكون المهر حالاً . وقال الحنابلة : بل محمل الأجل على الموت أو الطلاق .

وقال المالكية : يفسد عقد الزواج ، ويفسخ قبل الدخول ويثبت بعده : عهر المثل .

وقال الشافعية: إذا لم يكن الأجل معلوماً بالتفصيل ، وكان معلوماً بالاجهال مثل أحد الأجلين تفسد النسمية ، وبجب مهر المثل (الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ ﴾ المذاهب الأربعة ج٤ ﴾

(فرع) قال الحنفية والحنابلة : اذا اشترط ابو المرأة شيئاً لنفسه من مهر ابنته فالمهر صحيح ، والشرط لازم يجب الوفاء به . وقال الشافعية : يفسد المسمى ، ويثبت مهر المثل .

⁽١) ذكرت في كتاب الفصول الشرعية ان التأجيل لأقرب الأجلين الموت أو الطلاق غير صحيح فراراً من الجهالة ، ثم تبين لي اقه صحيح ، لأن المهر يحتمل من الجهالة ما لا يحتمله الثمن في البيع ، فليس هو عوضاً حقيقة ، ولذا يكتفى فيه بالمشاهدة والقبضة ،وتعليم ما يحسن من القرآن ، هذا بالاضافة إلى ان احد الأجلين معلوم في الواقع ، وإن لم يكن معلوماً عند العاقدين فأحد الامرين من الطلاق أو الموت واقع لامحالة، ثمان الزواج يصلح بلا ذكر المهر، وبالتضويض إلى من يعينه .

وقال المالكية : إذا كان الشرط عند الزواج فالكل للزوجــة حتى الذي اشترطه الأب لنفسه ، وان كان بعــد الزواج فهو لأبــي الزوجــة (المغنى وبداية المجتهد) .

وقال الامامية لو سمى لها مهراً ، ولأبيها شيئاً معيناً كان لها المهـــر المسمى ، وسقط ما عينه للأب .

امتناع الزوجة حتى تقبض المهر:

اتفقوا على ان للزوجة أن تطالب الزوج بكامل مهرها المعجل بمجرد إنشاء العقد ، وان لها ان تمتنع منه حتى تقبضه ، قان مكنته من نفسها طوعاً قبل ان تقبض فليس لها ان تمتنع منه بعد ذلك باتقاق الجميع ما عدا أبا حنيفة فانه قال : لها ان تمتنع يعد التسليم ، وخالفه صاحباه محمد وأبو بوسف .

وتستحق النفقة على الزوج إذا امتنعت قبل أن تقبض المهر وتمكنه من نفسها ، لأن امتناعها يكون ، والحال هذا ، لمبرر شرعي ، أما إذا امتنعت بعد قبض المهر أو بعد التمكين فتسقط نفقتها إلا عند أبى حنيفة .

وإذا كانت الزوجة صغيرة لا تصليح للفراش ، والزوج كبير فلولي الزوجة ان يطالب بالمهر ، ولا يجب الانتظار الى بلوغ الزوجة، وكذلك إذا كانت الزوجة كبيرة ، والزوج صغيراً فان لها أن تطالب ولي الزوج، ولا يجب عليها الانتظار الى أن يبلغ .

وقال الامامية والشافعية : اذا تشاح الزوج والزوجة فقالت هي : لا أطبع حتى أقبض المهر . وقال هو لا اسلم حتى تطبع . أجبر الزوج الى تسليم المهر الى أمين ، وأازمت هي بالطاعة ، فان اطاعت سلم اليها المهر ، واستحقت النفقة ، وان امتعت قلا تسلم المهر ، وتسقط نفقتها، وان امتنع هو عن تسليم المهر حكم عليه بالنفقة إن طابتها .

وقال الحنفية والمالكيّة : ان تسليم المهر مقدم على تسليم المرأة، فليس للرجل ان يقول : لا أسلم المهر حيى استلم الزوجة ، وإذا أصر على ذلك محكم عليه بالنفقة ، وإذا قبضت المهر وامتنعت قبلا محق للزوج أن يسترجعه .

وقال الحنابلة : يجبر الزوج على تسليم المهر أولاً ، كما قال الحنفية ، ولكن اذا أبت الزوجة ان تسلم نفسها بعد قبض المهر فللزوج ان يسترجعه منها . (مقصد النبيه ومجمع الأنهر والفقه على المذاهب الأربعة) .

عجز الزوج عن المهر:

قال الامامية والحنفية ؛ إذا عجز الزوج عن دفع المهر فليس للزوجة ان تفسخ الزواج ، ولا للقاضي ان يطلقها ، وانما لها حتى الامتناع عنه. وقال المالكية : إذا ثبت عجزه ، وكان الزوج لم يدخل بعد أجله القاضي أمداً يوكل تقديره الى نظره واجتهاده ، فاذا استمر العجز طلق الفاضي ، أو تطلق هي نفسها ، ويحكم القاضي بصحة طلاقها ، أما إذا دخل الزوج فلا محق لها الفسخ محال .

وقال الشافعية اذا ثبت اعساره ، ولم يدخل فان لها الفسخ ، واذا دخل فليس لها ان تفسخ .

وقال الحنابلة: تفسخ ، ولو بعد الدخول إذا لم تكن عالمة بعسره قبل الزواج ، وإذا كانت عالمة بالعسر من قبل قلا فسخ ، وفي حال جواز الفسخ لا يفسخ إلا الحاكم .

الأب ومهر زوجة الابن:

قال الشافعية والمالكية والحنايلة : اذا عقد الأب زواج ابنـــه الفقير

يكون هو المطالب بالمهر حتى ولو كان الابن الفقير كبيراً ، وتولى أبوه زواجه بالوكالة عنه . وإذا مات الأب قبل ان يؤدي المهر الذي وجب عليه فيؤخذ من أصل تركته .

وقال الحنفية : لا بجب المهر على الأب ، سواء أكان الابن غنياً أم فقيراً ، كبيراً أم صغيراً . (الأحوال الشخصية – أبو زهرة) . وقال الامامية : إذا كان للولد الصغير مال ، وزوجه أبوه فالمهر في مال الطفل ، وليس على الأب شيء ، واذا لم يكن للصغير مال حين العقد فالمهر على الأب وليس عسلى الزوج شيء وان أصبح غنياً بعد ذلك .

ولا يلزم الأب بمهر زوجة ولده الكبير إلا اذا ضمنه بعد اجراء العقد.

الدخول والمهر :

إذا دخل رجل بامرأة فلا مخلو دخوله بها عن احد اسباب ثلاثة : ١ – ان بكون عن زنا محيث تعلم هي بالتحريم ، ومع ذلك تقدم، وهذه لا تستحق شيئاً بل عليها الجدائة

٢ – أن يكون عن شبهة من جهتها ، كأن تعتقد الحل ، ثم يتبن التحريم ، وهذه يدرأ عنها الحد ، ولها مهر المثل ، سواء أجهل هــو بالتحريم ، أم علم يه .

٣ – ان يكون الدخول عن زواج شرعي ، وهذه لها المهر المسمى، ان كان هناك تسمية صحيحة للمهر ، ولها مهر المثل ان لم يذكر المهر اصلاً في العقد ، أو ذكر مهراً فاسداً ، كالخمر والحنزير .

وإذا مات احد الزوجين قبل الدخول فلها تمام المهر المسمى عنسد الأربعة ، واختلف فقهاء الامامية ، فهنهم من اوجب لهما تمام المهر ، كالمذاهب الأربعة ومنهم من قال : لها قصف المسمى كالمطلقة ، ومن

هؤلاء السيد ابو الحسن الاصفهاني في كناب الوسيلة والشبخ أحمد كاشف الغطاء في سفينة النجاة .

جناية الزوجة على الزوج:

قال الشافعية والمالكية والحنابلة : ان الزوجة اذا قتلت زوجها قيــل الدخول سقط مهرها كله .

وقال الحنفية والامامية : لا يسقط حقها في المهر ، وان كان يسقط في الارث .

ألخلوة :

قال الشافعية وأكثر الامامية : لا تأثير للحلوة الزوج يزوجنه بالنسبة الى المهر ، ولا الى غيره ، والمعول على الدخول الحقيقي .

وقال الحنفية والحنابلة : ان المحلوة الصحيحة تؤكد المهر ، وتثبت النسب ، وتوجب العدة في الطلاق ، ولو لم بحصل في الاجماع دخول حقيقي . وزاد الحنابلة على الحنفية حيث ذهبوا ان النظر بشهوة اللمس او التقبيل بدون خلوة يؤكد المهر ، كالدخول . ومعنى الحلوة الصحيحة ان مجتمع الزوجان في مكان يأمنان فيه اطلاع الغير ، ولم يكن أي مانع في أحدهما من المقاربة .

وقال المالكية : اذا خلا الزوج بها ، وطالت مدة الحلوة ، استقر عليه المهر ، وان لم يدخل ، وحدد بعضهم طول المدة پسنة كاملة . (الأحوال الشخصية ابو زهرة ورحمة الأمة للدمشقى) .

نصف المهر:

اتفقوا على ان العقد إذا جرى مع ذكر المهر ، ثم طلق الزوج قبل

الدخول والحلوة – عند من اعتبرها – سقط نصف المهر ، واذا جرى المعقد بدون ذكر المهر فلاشيء لها الا المتعة ، كما تقدم . الآبة ٢٣٦ من سورة البقرة : « لا جناح عليكم ان طلقم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ، ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقبر قدره مناعاً بالمعروف حقاً على المحسنين ، وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف ما فرضم » . فإذا لم يكن الزوج قد دفع شيئاً لمن سمى لها مهراً ، وطلقها قبل الدخول فعليه أن يدفع لها نصف المهر ، وإن كان دفعه كاملاً استعاد نصفه أن كان باقياً، وقصف بدله من المثل أو القيمة أن تلف .

ولو تركا ذكر المهر في العقد ، ثم تراضيا عليه ، وبعد التراضي طلقها قبل ان يدخل فهل تأخذ نصف ما تراضيا عليه ، كما لو كان المهر مذكوراً في العقد ، أو لا شيء لها سوى المتعة كما لو لم يتراضيا أصلاً ؟

قال الشافعية والامامية (١) والمالكية : لها نصف المهر المفروض بعد العقد . وفي كتاب المغني للحنابلة ج٦ باب الزواج ه لها نصف مــــا فرض يعد العقد ولا منعة ﴿

هذا تمام الكلام في استحقاق المهر كله ، واستحقاق النصف فقط ، أما سقوط المهر بكامله فيعرف مما قدمناه في باب العيوب ومهر المثل .

 ⁽١) قال صباحب الحواهر في المسأنة الثانثة من مسائل التغويض: منى حصل التراضي على شيء يكون
 هذا الشيء مهراً يدخل فعلا في ملك الزوجة عيثاً كان أو ديثاً ، حالا أو مؤجلا ، و يجري
 عليه حيثة ما يجري على المذكور في العقد .

لو افتض الزوج بكارة الزوجة بغير المعتاد

إذا افتض الزوج بكارة زوجته بأصبعه أو بآلة فهل يكون ذلك بحكم الدخول بالقياس إلى استقرار المهر أم لا ؟

وليس من شك انه إذا دخل بعد هذه العملية ترتبت جميع الآثار الشرعية من استقرار المهر والعدة والنسب ، وما الى ذاك ، وانما الكلام والتساؤل فيا لو طلق بعد هذا الافتضاض ، وقبل ان يدخل، فهل يثبت لها نصف المهر المسمى فقط ، لأنه لم يدخل حقيقة ، أو تمامه ، لزوال البكارة بسببه .

وقد سألت آية الله السيد « ابو القاسم الخوثي » عن ذلك فأجاب :

و على الزوج المهر بتمامه بسبب الافتضاض ، لرواية على بن رئاب، فقد جاء فيها قوله : فإن كن كما دخلن عليه فإن لهـــا نصف الصداق الذي فرض لها و . وظاهر هذه القضية الشرطية أن الطلاق انما يكون سبباً لانتصاف المهر إذا كانت الزوجة حال الطلاق كما هي حال اجتماع

الزوج بها ، فتدل القضية باطلاق مفهومها على أن الزوجة إذا لم تكن كما كانت فعلى الزوج المهر كاملاً ، ولا ينتصف بالطلاق ، سواء كان تغيرها وزوال بكارتها يسبب الجاع أو بسبب آخر(١١) .



⁽۱) جاء في رواية يوتس بن يعقوب « لا يوجب الصداق إلا الوقاع في الفرج » وهذه الرواية بيان لم رواية ابن رئاب ، وعليه فيختص قول الامام « فان كن كما دخلن » بالوقاع والدخسول المعروف ، ولا يشمل الافتضاض بالبكارة ، ويسقط الاستدلال برواية ابن رئاب ، ومهما بكن فان فتوى السيد الحوثي تتفق مع ما جاء في « منهاج الصالحين بالسيد الحكم حيث قال: « إذا أزال بكارتها بأصبعه من دون رضاها استقر المهر»، ومع فتوى الشيخ أحمد كاشف الغطاء في سفينة النجاة . ياب الحدود .

اختلاف الزوجين

اختلاف الزوجين تارة يكون في أصل اللخول ، وأخرى في تسمية المهر ، وثالثاً في مقداره ، ورابعاً في قبضه ، وخامساً في ان الذي قبضته هدية أو مهر ، فهنا مسائل :

اذا اختلف الزوجان في الدخول فللحنفية قــولان أرجحها ان المرأة اذا ادعت الوطء أو الخلوة ، وأنكر الزوج كان القول قولها ،
 لأنها تنكر سقوط نصف صداقها (الفقه على المذاهب الاربعة) .

وقال المالكية : « ان زارته في بيت. ، وادعت الوطء ، وأنكر صدقت بعد أن تحلف اليمين ، وان زارها هو في بيتها ، وادعت الوطء وأنكر عمل بقوله مع بمينه ، وكذلك إذا زارا أجنبياً في بيته ، وادعت الوطء وأنكر كان القول قوله » .

وقال الشافعية : إذا اختلفا في الوطء فالقول قبول الزوج (مقصد النبيه) .

وقال الامامية : إذا اختلف الزوجان في الدخول ، فقالت هي : لم يدخل ، لتثبت ان لها حق الامتناع عنـه حتى تقبض معجل المهر . وقال هو : دخلت ؛ ليثبت ان امتناعها بغير مبرر شرعي ، أو قــال.
هو : لم أدخل ، كي يسقط عنه نصف المهر بالطلاق ، وقالت هي :
دخل ، لتثبت المهر كاملاً ونفقة العدة فالمعول على قول منكر الدخول،
سواء أكان الزوج أم الزوجة . ولا أثر للخلوة ، كيا تقدم .

والجواب ان النزاع هنا وقع في أصل الدخول ، وهو شيء حادث، والأصل يقتضي عدمه ، وعلى من يدعي حدوثه البينة ؛ أما النزاع في مسألة العنة فهو نزاع في وجود العيب الموجب لفسخ الزواج ، فقدول الزوجة الله يدخل البرجع الى دعواها وجود العيب، فتكون مدعية، وقوله هو دخلت يرجع الى نفي العيب فيكون منكراً .

٢ — اذا اختلفا في أصل النسمية ، فقال احدهما : اقترن العقد بذكر المهر الصحيح ، وقال الآخر : بل وقع مجرداً عن النسمية . قال الامامية والحنفية : البينة على مدعي النسمية ، واليمين على من أنكرها ، ولكن إذا كانت الزوجة هي التي ادعت النسمية ، والزوج هو المنكر ، وحلف على عدم النسمية بعد عجزها عن الاثبات تعطى مهر المثل بعد الدخول على شريطة أن لا يزيد مهر المثل عما تدعيه ، فلو قالت: جرى العقد بعشرة وأنكر هو ، وكان مهر المثل عشرين تعطى عشرة فقط ، العقد بعشرة وأنكر هو ، وكان مهر المثل عشرين تعطى عشرة فقط ، عملاً باعترافها بأنها لا تستحق أكثر من ذلك . ,

وقال الشافعية : هما متداعيان ، أي أن كلاً منها مدع ومنكر ، فإن أقام أحدهما البينة ، وعجز عنها الآخر حكم لصاحب البينة ، وان أقاماها معاً ، أو عجز عنها معاً تحالفا وثبت مهر المثل .

٣ ــ إذا اتفقا على أصل التسمية ، واختلفا في قدر المسمى فقالت

هي : عشرة . وقال هو : خمسة . قال الحنفية والحنابلة : القول قول من يدعي مهر المثل منها ، فإن ادعت المرأة مهر المثل أو أقل فالقول قوله ، وان ادعى الزوج مهر المثل أو أكستر فالقول قوله (المغني وابن عابدين) .

وقال الشافعية : هما متداعيان ، فإن لم يكن لأحدهما بينة تحالفا ، وثبت مهر المثل .

وقال الامامية والمالكية : الزوجة مدعية عليها البينة ، والزوج منكر عليه اليمن .

ع ـــ إذا اختلفا في قبض المهـر ، فقالت هي : لم أقبض . وقال هو : بل قبضت. قال الامامية والشافعية والحنابلة : القول قول الزوجة ، فهى المنكرة ، وهو المدعى عليه الاثبات .

وقال الحنفية والمالكية : القول قول الزوجة إذا كان الاختلاف قبل الدخول ، وقول الزوج إذا كان بعد الدخول .

و الذا انفقا على أن الزوجة أخذت شيئًا من الزوج ، ثم اختلفا ،
 فقالت هي : أنه هدية . وقال هو : أنه مهر . قال الامامية والحنفية :
 القول قول الزوج ، لأنه أدرى بنيته ، فعليه اليمين ، وعليها البيئة على الله هدية (الجواهر وابن عابدين) .

هذا إذا لم تكن هناك قرائن حالية من عادة العرف ، أو أوضاع الزوج الحاصة تدل على انه هدية ، كما لو كان من نوع المأكول ، أو بذلة ثياب،أو ما يسميه اللبنانيون في زماننا بالعلامة، والمصريون بالشبكة ، وهو خاتم وما أشبه مما يهديه الحاطب للمخطوبة ، كي لا تقبل خاطباً سواه ، فإن كان شيء من ذلك يكون القول قول الزوجة لا قول الزوج .

وإذا عدلت هي عن الزواج بعد ان استلمت علامة الحطبة ، وقبل اجراء العقد فعليها ارجاعها ، لو طالب بها ، وإذا عدل هو قالعرف لا يرى له الحق في الاسترجاع ، ولكن القواعد الشرعية لا تقرق بين عدوله وعدولها ، وتلزمها بارجاع الهدية ما دامت عينها باقية ، ولم تتصرف فيها ببيع أو هبة ، أو تغير هيئتها إلى هيئة أخرى .



الجهاز

انفق الامامية والحنفية على أن المهر ملك خاص للزوجة ، وحق من حقوقها ، تفعل به ما تشاء من هبة ، أو شراء جهاز ، وتحتفظ به لنفسها ، ولا يحق لاحد معارضتها فيه ، وكل ما تحتاج اليه من كسوة وفراش وأدوات ضرورية لاعداد البيت وتجهيزه فهو على الزوج وحده ، وليست هي ملزمة بشيء منه ، لأن النفقة بجميع أنواعها تطلب من الزوج خاصة .

وقال المالكية : على الزوجة أن تشتري مما تقبضه من مهرها كل ما جرت به عادة أمثالها من الجهاز ، وإذا لم تقبض شيئاً من المهر فلا بجب عليها الجهاز الا في حالتين : الاولى اذا كان عرف بلدها يوجب على المرأة الجهاز ، وإن لم تقبض شيئاً . الثانية ان يشترط الزوج عليها أن تجهز البيت من مالها الحاص .

إذا اختلف الزوجان في شيء من أدوات البيت ينظر : هل يصلح للرجال فقط ، او للنساء فقط ، أو لها معاً . فالحالات ثلاث :

١ -- ان يصلح للرجال فقط ، كنياب بدنه ، وكتبه ، وأدوات الهندسة والطب ، ان كان مهندساً أو طبيباً ، وهذا النوع يؤخذ بقول

الزوج مُع بمينه الا ان تقوم البينة على انه للزوجة . هذا رأي الامامية والحنفية .

٢ — أن يصلح للنساء فقط ، كثياب بدنها ، وحليها ، ومكنسة الخياطة ، وأدوات زينتها ، ويؤخذ يقولها مع عينهما الا أن تقوم البينة على أنه للزوج . الامامية والحنفية .

٣ — ان يصلح لها معاً ، كالسجاجيد والأسرة ، وما اليها ، وهذا بعطى لصاحب البينة منها ، فان لم يكن لاحدهما بينة بحلف كل منها على ان المتاع له خاصة ؟ وبعد التحالف يقسم بينها مناصفة ، وان حلف احدهما وامتنع الآخر عن اليمين اعطى المتاع للحالف . هذا هو رأي الامامية .

أما ابو حنيفة وصاحبه محمد فقد ذهبا الى ان القول قول الزوج في كل ما يصلح لها .

وقال الشافعية : إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فهو بينها،سواء في ذلك ما يصلح لها وغيره (ملحقات العروة للسيد كاظم، باب القضاء والأحوال الشخصية ، البورزهرة).

النسب

للانسان أن يتكلم ما يشاء ، وليس لأحد من الناس أن يحجر عليه القول ، ما دام كلامه لا يتنافى مع القانون والأخلاق ولكنه لا يجب على أحد أيضاً أن ينظر الى كلامه بعين الاهتام والعناية، سواء أكان المتكلم عظيماً أم حقيراً ، قديساً أم غير قليس ، إذا خرج كلامه عن دائرة اختصاصه ، فلو أبدى ضليع في علم القانون رأيه في مسألة طبيسة أو زراعية لا يجوز للمدعى أن يحتج به ، ولا للقاضي أن يدعم به حكمه . وكذلك الأنبياء والرسل وأثمة الدين والفقه لا بجب على أحد أن يذعن ويؤمن بقولهم ، إذا تكلموا في الأمور الطبيعية كخلق الساوات والأرض ، وما بينها من البعد والمسافة ، ومبداهما ومنتهاهما، وعناصرهما وقواهما ، فإن القديس في قد غيرون عن الشيء بصفتهم الدينية ، وقد غيرون عنه بصفتهم الدينية ، وقد غيرون عنه بصفتهم الدينية ، ويظن، غيرون عنه بصفتهم الشخصية ، ككل انسان يقول ما يسمع ، ويظن، في كان من النوع الأول بجب أن نسمع لهم ونطيع ، ما دام حكمهم لا يتجاوز دائرة اختصاصهم ، وما كان من النوع الثاني لا يجب التدين به ، لأنه ليس إخباراً عن الدين وشؤونه .

فالمشترع دينياً كان أو غير ديني تنحصر وظبفته في بيسان الأحكام

والقوانين، في الحث على الفعل أو الزجر عنه، أو بيان الأسباب والموجبات، وان هذا العقد بجب العمل بمقتضاه والوفء به ، وذاك لا بجب ، وما إلى ذلك ثما محفظ النظام ، ومحقق الصالح العام .

أما الأشياء الطبيعية ، كأقل مدة الحمسل وأقصاها ، فليس للشارع اثباتها ولا نفيها ولا تعديلها ، لأن سنن الطبيعة وأسبابها لا تختلف ولا تتغير بتغير الأوضاع والأزمان ، على العكس من الأمور التشريعية فان وجودها ونفيها وتعديلها يرتبط بارادة المشرع ومشيئته .

أجل ، لرجل النشريع أن يأخذ من الأعيان الطبيعية الحارجية موضوعاً الأحكامه - مثلاً - له ان يقول : للحمل نصيب في ميراث من تولد من مائه ، وانه يزاد في راتب الموظف اذا ولد له ، وانه اذا زاد انتاج الحنطة عن مؤونة المزارعين محجز الزائد لحساب الميرة ، وهكذا . اما بيان هذه المواضيع التي انيطت بها الأحكام والقوانين ، فن وظيفة أهل الحيرة والمعرفة ، وإذا جاء بيانها وتحديدها على لسان أتمة الفقه يكون بيانهم امضاء لتقرير الحيراء ليس غير ، كما يستعين القاضي بهم يكون بيانهم امضاء لتقرير الحيراء ليس غير ، كما يستعين القاضي بهم

يكون بيانهم امضاء لتقرير الحراء ليس غير ، كما يستعين القاضي بهم عند الاقتضاء ، وإذا انكشف الواقع وتبين خطأ التحديد فلا بجب العمل بقول الفقهاء ، لاننا نعلم علم اليقين الهم يتكلمون عن شيء موجود قبل التشريع ، وأن مرادهم من التحديد هو الكشف والحكايسة عن ذلك الموجود ، وقد تبين العكس ، فيكون العمل بقولهم — والحالة هذه — الموجود ، وقد تبين العكس ، فيكون العمل بقولهم — والحالة هذه — غائفاً لما بريدون ويقصدون ، والفقهاء انفسهم يسمون هذا التوع من الحطأ ه اشتباه في التطبيق ، كقول القائل : أعطني هذا القدح مشيراً الى

حجر يشبه القدح .

وبعد هذا التمهيد ندخل في صلب الموضوع: لما كان الولد موضوعاً لكثير من الاحكام الشرعية، كاستحقاق الارث من أبيه، وتحريم الزواج من الاخت وثبوت الولاية للأب عليه وعلى ماله الى ان يبلغ ، ووجوب النققة، وما الى ذلك من الحقوق الشرعية والأخلاقية ــ لما كان الأمر كذلك

تعرض الفقهاء لتحديد أقل مدة الحمل وأكثرها . وبدية ان هذا البحث من اختصاص الاطباء لا الفقهاء ، وعليه لا بجب العمل بقولهم اذا خالف العيان والواقع ، لأن منطق الواقع أقوى من منطقهم ، وحجته أقوى من حجتهم في هذه المواضيع ، وقد اندحرت أمامه أقوال الفلاسفة وعلماء الطبيعة ، فبالأحرى أن تندحر أمامه أقوال من تكلموا عن الأشياء التي لا تحت الى اختصاصهم بصلة قريبة ولا بعيدة ، ونحن ننقل أقوال المذاهب الاسلامية في مدة الحمل قلة وكثرة على هذا الأساس ، أساس عدم وجوب التدين بشيء من ظاهر أقوالهم اذا خالفت الواقع والحقيقة .

أقل مدة الحمل:

اتفقت كلمة المذاهب الاسلامية من السنة والشيعة على ان اقل مدة الحمل سنة أشهر ، لأن الآية ١٥ من سورة الاحقاف نصت عملى أن حمل الولد ورضاعه ثلاثون شهراً ٩ وحمله وفصاله ثلاثون شهراً والفصال هو الرضاع ، ثم نصت الآية ١٤ من سورة لقان على أن الرضاع بكون في عامين كاملين ٩ وفصاله في عامين ٩ ومتى اسقطنا العامين من الثلاثين شهراً يبقى سنة أشهر ، وهي أقل مدة الحمل ، والطب الحديث أيسد ذلك ، وبه أخذ المشرع الفرنسي .

وينتج عن ذلك احكام :

١ — إذا تزوج رجل وامرأة ، ثم وضعت ولدا حيا كامل الصورة قبل مضي ستة أشهر ، فلا يلحق الولد بالزوج ، وقال الشيخ المفيد والشيخ الطوسي من الامامية والشيخ عمي الدين عبد الحميد من الحنفية يكون امر الولد في هذا الحال بيد الزوج ان شاء نفاه ، وان شاء أفر به وألحقه بنفسه ، ومنى أقر به — والحالة هذه — يكون ولدا شرعياً

للزوج ، له ما للأولاد الشرعيين ، وعليه ما عليهم (١١) .

وأذا اختلف الزوجان في زمن المقاربة ، فقالت هي :

قاربتني منذ ستة أشهر او اكثر ، فالولد لك ، فقال هو : بــــل قاربتك لأقل من ستة اشهر ، قانولد لغيري ، قال ابو حنيفة : تصدق هي ، ويعمل بقولها بلا يمين(٢) .

وقال الامامية : ان كان هناك وقائع وقرائن تدل على قولها او على قوله على خسبها ، وان فقدت الأدلة ، واشتبهت الحال أخذ القاضي يقولها بعد ان محلفها اليمين على انه قاربها منذ سنة أشهر ، ولحق الولد بالزوج (۳) .

۲ -- اذا طلق الرجل زوجته بعد ان قاربها ، قاعندت، ثم تزوجت واتت بولد لدون سنة اشهر على زواجها من الثاني ولكن مضى عسلى مقاربة الزوج لها سنة اشهر فأكثر ، على ان لا تزيد مدة المقاربة عن أقصى زمن الحمل -- إذا كان الأمر كذلك ، لحق الولد بالأول ، واذا مضى على زواجها من الثاني سنة اشهر لحق الثاني .

٣ — اذا طلقها وتزوجت ، ثم ولدت لدون سنة أشهر من مقاربة الثاني ولأكثر من أقصى زمن الحمل من مقاربة الأول نفي عنها معاً — مثلاً — لو مضى على طلاق امرأة ثمانية اشهر وبعدها تزوجت بآخر فكثت عنده خسة اشهر ، وولدت ولداً ، وافترضنا ان أقصى مدة الحمل سنة ، لا ممكن إلحاق الولد بالأول ، لأنه مضى على المقاربة المكثر من سنة ، ولا إلحاق بالثاني ، لأنه لم تمض سنة اشهر .

هذه الفروع صحيحة بكاملها اذا حاكمناها على ضوء الواقع .

⁽١) كتاب الجواهر تلشيعة باب الزواج احكام الاولاد – وكتاب الأحوال الشخصية لمحمد شميي الدين مس ٤٧٦ .

⁽۲) الدرر شرح الغرر ج ۱ ص ۳۰۷ .

⁽٣) الوسيلة الكبرى للسيد أبو ألحسن باب الزواج قصل الأولاد .

اقصى مدة الحمل عند السنّة:

قال ابو حنيفة : اقصى مدة الحمل سنتان ، لقول عائشة ، ما نزيد المرأة في الحمل على سنتين .

وقال مالك والشافعي وابن حنبل : اربع سنين، مستندين في ذلك إلى ان أمرأة عجلان كان الحمل ممكث في بطنها اربع سنين ، ومن الغريب ان أمرأة ابنه محمد مكث الحمل في بطنها اربع سنين ، بل نساء بمني عجلان جميعهن محملن اربع سنين (١) ولله في خلقه شؤون .

وهذا الاستدلال ان دل على شيء فانما بدل على قداسة هؤلاء الفقهاء، وطيب فياتهم ، وكثراً ما يغلب منطق القداسة منطق الواقع .

وقال عباد بن عوام : اقصى مدة الجمل خمس سنين . وقال الزهري: سبع سنين ، وقال أبو عبيد : ليس لأقصى الحمل حد^(۲) .

ويترتب على هذه الأقوال المتناقضة المتضاربة انه لو طلقها أو مات عنها الزوج، ولم تنزوج بعده، وأتت بولد لحقه بعد سنتين عند أبسي حنيفة، وبعد أربع عند الشافعي والمالكي والحنبلي ، وبعد خمس عند ابن عوام، وبعد سبع عند الزهري ، وبعد عشرين عاماً عند أبسي عبيد .

وقد كفانا النشريع المصري محاكمة هذه الاقوال فقسد كان العمل معجاكم مصر الشرعية على مذهب أبي حنيفة الى ان صدر القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٢٩ ، فنصت المسادة ١٥ منه على ان أكثر مدة الحمل سنة فقط ٣٠٠.

 ⁽١) المغنى لابن قدامه طبعة ثالثة ج ٧ ص ٤٧٧ ، و ي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٣٣ ه
 الطبعة الاولى أن أقصى مدة الحمل عند الثالكية خمس سنين .

⁽٢) المغني لأبن قدامة طبعة ثالثة ج ٧ ص ٤٧٧ .

 ⁽٣) الأحوال الشخصية لمحمد محيى الدين ص ٤٧٤ .

أقصى مدة الحمل عند الشيعة:

اختلف علماء الامامية في أقصى مدة الحمل ، فقال اكثرهم : انها تسعة اشهر ، وقال بعضهم : عشرة اشهر ، وبعض آخر : سنة كاملة ، وأجمعوا بكاملهم على انها لا تزيد ساعة واحدة عن السنة ، فاذا طلقها الزوج ، او مات عنها ، ثم ولدت بعد سنة ولو ساعة لم يلحقه الولد ، لقول الصادق و اذا طلق الرجل زوجته ، وقالت : انا حيلى ، وجاءت به لاكثر من سنة ولو ساعة واحدة لم تصدق في دعواها و(١) .

ولد الشبهة :

الشبهة : ان يقارب الرجل امرأة تحرم عليه مع جهله بالتحريم، وهي على تسمن : شبهة عقد ، وشبهة فعل :

١ - شبهة العقد ان بجري رجل عقد زواجه عملي امرأة ، كسائر الازواج الشرعين، ثم يتبن فساد العقد، لسبب من الاسباب الموجبة للفساد.

٢ - شبهة الفعل بقارب رجل امرأة من غير أن يكون بينها عقد صحيح ، ولا قاسد ، بل يقاربها غير منتبه الى شيء ابدأ ، او اعتقد انها تحل له ، ثم تبين العكس .

ويدُخل في هذه مقاربة المُجنون والسكران والنائم ، ومن قارب امرأة على انها زوجته ، ثم ظهر انها اجنبية عنه .

وتوسع أبو حنيفة في معنى الشبهة الى أبعد الحدود حيث قال : و اذا استأجر رجل امرأة لعمل شيء ، فزنى جا ، أو استأجرها ليزني جا ، وفعل ذلك فلا حد عليها لأن ملك منفعتها شبهة و(٢١) .

⁽١) كتاب الجواهر وكتاب المسالك والحدائق وسائر كتب الشيعة .

⁽٢) المنفي لأبن قدامة طبعة ثالثة ج ٨ ص ٢١١ .

وعلى هذا لو كانت عاملة في محل تجاري او مصنع، وقاربها صاحب المحل معتقداً ان المقاربة من جملة منافعها التي تدخل في ملكه لا يكون ذلك زنا ، بل شبهة يعذر لأجلها عند ابسي حنفية .

ويترتب على ما تقدم ان من تولد بسبب الشبهة ، فهو ولد شرعي كمن تولد من الزواج الصحيح من دون تفاوت ، سواء اكانت الشبهة شبهة عقد ام شبهة فعل ، فمن قارب امرأة وهو سكران او نائم او مجنون او مكره ، او قبل ان يدرك سن البلوغ ، او ظن انها زوجته، ثم تبين العكس ، وولدت ولداً لحق يه شرعاً.

وقال الامامية : يثبت النسب الشرعي بكل ما تتحقق به الشبهـة ، ولو نفى المشتبه الولد لا ينتفي عنه بحال ، بل يلزم به قهراً عنه(١٠ .

وفي كتاب الأحوال الشخصية لمحمد عبي الدين ص ٤٨٠ ان النسب لا يثبت بأي نوع من انواع الشبهة إلا إذا ادعى المشتبه الولد ، واقر به ، لأنه اعلم بنفسه . ويلاحظ على هذا الفول انه لا يصح بالقياس إلى المجنون والنائم والسكران ، لأتهم لا يعملون بأنفسهم ولا يتم ايضاً في شبهة العقد ، لأنه لا فرق بين العقد الصحيح والعقد الفاسد بشيء إلا في وجوب التفريق بين الرجل والمرأة إذا تبين العكس ، هذا وقد انذق السنة والشيعة على انه متى تحققت الشبهة بأحد معانيها تجب على المرأة العدة كالمطلقة ، كما يجب لها المهر كاملاً ، فهي في حكم الزوجة عدة ومهراً وثبوت نسب ٢٠٠٠.

ثم ان الشبهة قد تكون من الرجل والمرأة بأن يكون كل منها غير عالم ، ولا ملتفت ، وقد تكون الشبهة من طرف واحد، كما لو كانت المرأة عالمة ان لها زوجاً شرعياً، واخفته عن الرجل، او كان هو منتبها ،

⁽١) ألجواهر والحدائق وسائر كتب انشيمة .

 ⁽۲) كتاب المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٤٨٣ - و ج ١ ص ٣٤ وكتاب الجواهر والمسائك الشيعة .

وهي بجنونة او سكرانة فاذا كانت الشبهة من الطرفيين لحق الولد بهما معاً ، وإذا كانت من طرف واحد لجق الولد بالمشتبه ، ونفي عن غير المشته .

ومن قارب امرأة ، وادعى الجهل بالتحريم قبــل قوله بلا بينة ولا ممن(١١) .

ومها يكن فان اصول التشريع عند السنة والشيعة تستدعي عدم جواز الحكم على انسان تولد من ماء انسان انه ابن زنا منى امكن حمله على انه ابن شبهة ، فاذا توفر لدى الفاضي ٩٩ حيثية للحكم بأنه ابن زنا، وحيثية واحدة بأنه ابن شبهة وجب عليه الأخذ بهذه الحيثية ، وطرح الـ ٩٩ ترجيحاً للحلال على الحرام، وللصحيح على الفاسد، لقوله تعالى ورقولوا للناس حسناً . اجتنبوا كثيراً من الظن ان بعض الظن اثم ٩. وذكر المفسرون ان النبي خطب يوماً ، فقام اليه رجل يطعن النساس بنسبه ، وقال : يا تبي الله من ابني ، فقال له : ابوك حذافة بن قيس ، وقام اليسه الخر ، وقان : يا رسول الله أين أبني ؟ قال : ابوك في النار، فنزلت التر ، وقان : يا رسول الله أين أبني ؟ قال : ابوك في النار، فنزلت الآية الم من سورة المائدة ، يا أبها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ال تبد لكم تسؤكم ه (٢٠) .

وثبت عن النبي بطريق السنة والشيعة ٤ الحدود تدرأ بالشبهـــات .. دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ٣^(٣) .

وقال الامام على بن ابسي طالب : « ضع أمر اخيك عبلى احسنه » وقال الامام الصادق : كذَّب سمعك وبصرك عن اخيك(٤٠) .

⁽١) المغني ج ٨ ص ١٨٥ .

⁽٢) مجمع البيان في تفسير القرآن .

⁽٣) رسائل الشيخ الإنصاري باب البراءة .

 ⁽٤) نفس المرجع باب أصل الصحة .

فهذه الآيات والأحاديث الصحيحة الصريحة وكثير غيرها تحتم على كل انسان ان لا يشهد ولا يحكم على أحد انه تولد من حرام إلا بعد الجزم واليقين انه ليس في واقع الأمر أي نوع من أنواع الشبهة .

ولد المتعة :

هنا حقيقة بجهلها الكثيرون ، واني أشكر من سألني الكتابة في هذا الموضوع ، حيث أتاح لي الفرصة لبيان هذه الحقيقة الشرعية والتاريخية، وسأتوخى الاختصار ما استطعت على ان أكون راوياً وناقلاً ، لا مقرطاً ، ولا ناقداً ، بـل أدع الحسكم للقارىء وحده ، ولا اقطع عليه الطريق بالتخطئة او التصويب .

اتفق الشيعة والسنة على ان نكاح المتعة كان حلالاً بحكم الرسول ، وان المسلمين تمتعوا في عهده ، ولكنهم اختلفوا في ثيوت النسخ ، فقال السنة : أن المتعة نسخت وحرمت بعد أن كانت حلالاً ١٠٠٠ .

وقال الشيعة : لم يثبت النسخ ، كانت حلالاً ولم تزل كذلك الى يوم القيامة . ومما استدل به الشيعة الآية ٢٣ من سورة النساء : « فا استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فريضة ،، وما رواه مسلم في صحيحه « استمتع الأصحاب في عهد رسول الله وابسي بكر وعمر » .

وزواج المتعة زواج إلى أجل معين ، وهو عند الشيعة كالزواج الدائم لا يتم إلا بعقد صحيح دال على قصد الزواج صراحة ، وكل مقاربة تحصل بين رجل وامرأة من دون عقد فلا تكون متعة حتى مع التراضي والرغبة ، ومتى ثم العقد كان لازماً بجب الوفاء به .

⁽١) المغني طبعة ثالثة ج٦ مس ٦٤٤ .

ولا بد في عقد المتعة من ذكر المهر ، وهو كمهر الزوجة الدائمة لا يتقدر بقلة أو كثرة، ويسقط نصفه بهبة الأجل أو انقضائه قبل الدخول، كما يسقط نصف مهر الزوجة الدائمة بالطلاق قبل الدخول .

وعلى المتمتع بها ان تعند بعد انقضاء الأجل كالمطلقة ، سوى ان المطلقة تعند بثلاثة أشهر او ثلاث حيضات ؛ وهي تعند محيضتن أو خمسة وأربعين يوماً ، اما عدة الوفاة فأربعة أشهر وعشرة ايام كالزوجة الدائمة ، سواء حصل الدخول أو لم بحصل .

وولد المنعـــة ولد شرعي ، له جميع ما للأولاد الشرعيين من غير استثناء لحق من الحقوق الشرعية والأخلاقية .

ولا بد في المتعة من أجل معين بذكر في متن العقد ، ولا ترث الزوج ، الزوج المتمتع بها من تركة الزوج ، ولا تجب لها النفقة على الزوج ، والزوجة المدائمة لها الميراث والنفقة ، ولكن للمتمتع بها أن تشترط على الزوج ضمن العقد النفقة والميراث واذا تم هذا الشرط كانت الزوجة من المتعة كالزوجة الدائمة الشيا

هذا ، ولكن شيعة لبنان وسوريا والعراق لا يستعملون المتعة عسلى الرغم من ايمانهم بجوازها واباحتها ، وهذه المحاكم الشرعبة الجعفرية في لبنان لم تجر ، ولم تأذن بزواج المتعة منذ انشائها الى اليوم .

ولد الزنا:

من ثنيع الآيات القرآنية ، والأحاديث النيوية ، وكلمات الفقهاء يجد ان الاسلام لم يدع مجالاً لاحد ان يتهم غيره بالزنا ، وقد جعل طريق

⁽١) كتاب الجواهر .

اثباته ، والحكم به متعسراً ومتعذراً ، حيث اكتفى بشاهدي عدل لثبوت جريمة القتل ، أما الزنا فلا يثبت شرعاً الا بأربعة عدول يشهدون اتهم رأوا المرود في المكحلة ، ولا يكفي في شهادتهم أن يقولوا فلان زنى بفلانة ، او انهم رأوهما عاربين متعانفين في فراش واحد تحت لحاف واحد ، وإذا شهد بالزنا ثلاثة شهود ، ولم يشهد الرابع وجب ان يجلد كل واحد من الشهود ثمانين جلدة ، وكذا من اتهم رجلاً أو امرأة بالزنا جلد ثمانين المناهد المنا

والغرض من ذلك كله الستر على الناس ، وعدم الهتك ، والمحافظة على العائلة والاسرة خوفاً من ضياع النسل ، وتشريد الأطفال .

والزنا هو صدورالفعل بمعناه الحقيقي من البالغ العاقل العالم بالتحريم المختار في الفعل ، قلا يتحقق ممن هو دون الملوغ ، ولا من المجنون والجاهل ، ولا من المكره والسكران ، بل يكون فعلهم _ والحالة هذه_ شبهة ، وقدمنا الكلام عليها وعلى حكمها .

ومن هنا يتبين أن الشريعة الاسلامية قد ضيقت الأمر في مسألة الزنا أي تضييق ، ضيقت معناه ، إذ جعلته الفعل عن علم وتصمم على نحو لا عكن الحمل على الغلط والاشتباد بحال من الأحوال ، وضيقت طريق الباته : إذ حصرته بأربعة عدول يرون بالعين ولا عكن رؤيته محسب العادة ، وعلى افتراض أن شاهداً وأحداً رأى ذلك ، فلا عكن أن يراه ثلاثة ، ولو رآه ثلاثة لا عكن أن يراه أربعة ، كل ذلك يدل دلالة صريحة على أن الاسلام سد هذا الباب سداً محكماً في وجه من محاول الكلام في هاذا الموضوع الشائك ، لأن الله سبحانه لا محب أن تشيع الفاحشة في خلقه .

وقد أجمع فقهاء المذاهب إذا تحفن الزنا بهذا المسنى وهذه الطريق

⁽١) كتاب اللممة للشيمة ج٢ باب الحدود وكتاب المنني للسنة ج٨ ص ١٩٨ وما بعدها .

على ان لا توارث بين ولـد الزنا ومن تولد من مائـه ، لانه لا ينسب اليه شرعاً .

ولكنهم وقعوا في معضلة شرعية من جراء فتواهم بحرمان ابن الزقا من الارث ، وحاروا في وجود المخرج ، وصعب عليهم التخلص ، وهي : إذا كان ولد الزنا لا ينسب شرعاً إلى من تولد من مائه فعليه ينبغي ، والحالة هذه ، ان لا يحرم على الرجل زواج ينته من الزنا ، ولا يحرم على الرجل زواج ينته من الزنا ، ولا يحرم على ابن الزنا ان ينزوج اخته وعمته ما دام اجنبياً عمن خلق من مائه ، فابن الزنا اما ولد شرعي فيثبت له جميع ما يثبت الملولاد الشرعين حتى الارث والنفقة ، واما ليس بولد شرعي، فيثبت له جميع ما نظولاد غير الشرعين حتى الزواج بالبنت والاخت ، والتفكيك بن الله المنهيء الواحد الذي لا يتجزأ تحكيم، وترجيع بلا مرجع. لذلك نرى الفقهاء اختلفوا هنا بعد ان اتفقوا هناك ، أي على حرمانه من الارث ، فقال مالك والشافعي : « بجوز للرجل فكاح بنته واخته وبنت ابنه وبنت ابنه وبنت ابنه وبنت ابنه وبنت اخيه واخته من الزنا ، الأنها أجنبية لا تنسب اليه شرعاً ها الهوا وهذا تخلص من مشكل إلى هم الشكل ه

وقال الامامية وابو حنيفة وابن حنبل : نلتزم بالتفصيل ، فنمنعه من الارث ونحرّم عليه وعلى ابيه المصاهرة والزواج بذات محرم ، بل بحرم عليها اللمس والنظر فضلاً عن الزواج ، فلا يجوز للاب ان ينظـــر او بلمس ابنته من الزنا ، ومع ذلك لا يرثها ولا ترثه (۱) .

واستداوا على تحريم المصاهرة بأن ولد الزنا ولد لغة وعرفاً فيحـــرم عليه وعلى أبيه ما بحرم على الآباء والأبناء ، واستدلوا على عدم التوارث بأنه ليس بولد شرعي ، بصريح الآيات والروايات .

⁽١) المغني لابِن قدامة طبعة ثالثة ج ٢ من ٧٨ه .

⁽٢) المنني ج ٦ ص ٧٧ه السنة وكتاب المسالك للشيعة ج ١ ياب الزواج فصل المصاهرة .

اللقيط:

اللقبط ان بجد انسان طفلاً لا يستطيع أن بجلب لنفسه ففعاً ، ولا يدفع عنها ضراً ، فيضمه اليه ، ويكفله مع سائر عياله ، وقد أجمعت كلمة المذاهب الاسلامية على انه لا توارث بين اللقيط والملتقط ، لأنه عمل متمحض للخبر والاحسان ، والتعاون على البر والتقوى ، فئله مثل انسان وهب آخر مبلغاً كبيراً من المال تقرباً الى الله ، فجعله غنياً بعد الفقر ، وعزيزاً بعد الذن، فكما أن هذا الاحسان لا يكون سبباً للتوارث، كذلك الالتقاط .

التبني :

التبني ان يقصد انسان الى ولد معروف النسب ، فينسبه الى نفسه ، والشريعة الاسلامية لا تعتبر التبني سبباً من أسباب الارث ، لأنه لا يغبر الواقع عن حقيقته ، بعد ان كان نسب الولد ثابتاً ومعروفاً . والنسب لا يقبل الفسخ ، ولا يسقط بالاسقاط ، وبذلك صرحت الآية (٤) من سورة الاحزاب « وما جعل ادعياءكم ابناءكم ذلك قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو مهدي السبيل ، ادعوهم الآبائهم هدو أقسط عند الله » وذكر المفسرون في سبب نزول هذه الآية قصة طريفة : سبي زيد بن حارثة في الجاهلية ، فاشتراه رسول الله ، وبعد الاسلام جاء حارثة الى مكة ، وطلب من الرسول أن يبيعه ابنه زيداً أو يعتقه ، فقال الرسول: هو حر ، فليذهب حيث شاء ، فأبني زيد ان يفارق رسول الله ، فغضب أبوه حارثة ، وقال : يا معشر قريش اشهدوا ان زيداً ليس فغضب أبوه حارثة ، وقال : يا معشر قريش اشهدوا ان زيداً ليس ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني ،

⁽١) مجمع البيان في تفسير القرآن .

وذكر الفقهاء في هذا الباب فروعاً كثيرة، منها ما لا يقبله عقل ولا شرع، كالذي نقله صاحب كتاب المغني ج ٧ ص ٤٣٩ عن أبي حنيفة ولو تزوج رجل امرأة في مجلس ثم طلقها فيه قبل غيبته عنه أو تزوجها وهو في المشرق وهي في المغرب ثم أتت بولد لستة أشهر من حين العقد لحقه الولد و ومنها : لا نعلم مكانه من الصحة في نظر الطب كالذي ذكره صاحب المغني أيضاً في نفس المجلد والصفحة « ان كان الزوج طفلا ، له من العمر عشر سنين ، فحملت امرأته لحقه ولدها وكالذي نقل صاحب المسائك ، من الشبعة ج ٢ فصل احكام الاولاد « اذا تحقق الدخول من الرجل ولم ينزل لحقه الولد » .



التلقيح الصناعي

يدور الآن نقاش حاد في العـــالم الغربــي حول الجواب عن السؤال التالي :

إذا كان الزوج عقيماً لا يولد له ، واتفق مع زوجته على ان تلقح تلقيحاً صناعاً بنطفة رجل اجنبي دون مقاربة ، فهل مجوز ذلك ؟ وقد اثبرت هذه المشكلة عجلس العموم البريطاني ، واحبلت إلى لجنة مختصة لبحثها ، وفي ايطاليا أصدر البابا امراً بالتحريم ، وفي فرنسا قال الأطباء : انه جائز إذا كان بموافقة الزوجين ، وفي النسسا تعترف الدولة بالمولود، كطفل شرعي الزوجين الا إذا اعترض الزوج قانونياً على ذلك . ولم يتعرض فقهاء الاسلام لهذه المسألة فيها أظن ، لأنها موضوع حديث ، ولكن نقل علماء الامامية في باب الحدود : ان الحسن بن علي حديث ، ولكن نقل علماء الامامية في باب الحدود : ان الحسن بن علي والقت فيها النطفة ، فحملت البكر ، فقال : يؤخذ من الكبيرة مهسر البكر ، لان الولد لا مخرج حتى تذهب عندرتها ، ثم ترجم الكبيرة ، البكر ، لان الولد لا مخرج حتى تذهب عندرتها ، ثم ترجم الكبيرة ، لانها محصنة ، وينظر بالصغيرة حتى تضع ما في بطنها ، ويود إلى أبيه

صاحب النطفة ، ثم تجلد ام الولدال .

ويستفاد من هذا أربعة احكام :

- ١ رجم الكبرة .
- ٢ تغريمها مهر الصغيرة عوضاً عن البكارة .
 - ٣ ــ جلد الصغرة .
 - ٤ الحاق الحمل بصاحب الماء .

وقد اختلف فقهاء الامامية في العمل بهذا الحديث ، فمنهم من عمل بفقراته كلها وهم الشيخ الطوسي وأنباعه ، ومنهم من اخد بالفقرات الثلاث الأخيرة دون الأولى ، وهو صاحب كتاب الشرائع ،حيث اوجب الجلد على الكبيرة دون الرجم (٢٠ . ورد ابن ادريس الحديث بجميع فقراته معترضاً على رجم الكبيرة بأن حد السحق هو الجلد دون الرجم، واعترض على الحاق الولد بصاحب الماء بأنه لم يولد على فراشه لا زواجماً ولا شبهة ، واعترض ابن ادريس ابضاً على تغريم الكبيرة المهر بأن البكير غنارة غير مكرهة ، والمساحقة مع الرضا كالزنا لا توجب مهراً . هذا ما وجدته في كتب الفقه مما يشبه المائة من قريب او بعيد . ومها يكن ما وجدته في كتب الفقه مما يشبه المائة من قريب او بعيد . ومها يكن فان لدينا مسألتين ، الاولى : هل مثل هذا التلقيح جائز أو عرم في الشريعة الاسلامية ؟ . الثانية : لو حصل التلقيح والحمل فحا هو حكم الولد، ومن يلحق ؟

⁽١) كتاب الجواهر ، وكتاب المسالك باب الحدود .

 ⁽٣) قال أكثر فقها، الإمامية - كما في الجواهر - أن الحد في السيمق مائة جلدة ، للمتزوجة وغيرها ،
 و الفاعلة و المفعولة . و في كتاب المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٨٩ الطبعة الثالثة ، لا حد في السحق ،
 لأنه ليس بأيلاج ، وطبهها التعزير .

التلقيح الصناعي محرم ؛

اما المسألة الأولى فليس من شك في تحريم التلقيح، والدليل على ذلك، أولاً: اننا علمنا من طربقسة الشرع ، وتحذيره وتشديده في أمر الفروج: انها لا تستباح إلا بإذن شرعي ، فجرد احمال التحريم كاف في وجرب الكف والاحتياط.

ثانياً : الآية ٣٠ من سورة النور : ٩ وقل للمؤمنـــات يغضضن من ابصارهن وعفظن فروجهن ﴾ أمر الله سبحانه بحفظ العضو التشاسلي من المرأة ، ولم يذكر متعلق الحفظ ، ولم يخصه بالمقاربة أو بأي شي آخر. وقد اثفق الاصوليون وعلماء العربية على ان حذف المتعلق بدل على العموم، كما أن ذكره يدل على التخصيص - مثلاً -- إذا قبل احفظ مالك من السارق ، دل على وجوب التحفظ وصيانة المال من السرقـة فحسب ، أما إذا قيل احفظ مالك ، ولم يذكر المتعلق فيدل على حفظه من السرقة والاسراف والتلف وغير ذلك . وعلى هذا تدل الآية على حفظ العضو من كل شيء حتى التلقيح . وتعزز هذه الآية بالآبة (٤) من لا سورة المؤمنون ۽ 🖫 والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم او ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن أبنغي وراء ذلك فأولئك هم العادون، فقوله ٥ قن ابتغي وراء ذلك ه يدل على ان أي عمل يتنافي مع حفظ العضو فهو اعتداء وتجاوز عن الحدود المشروعة إلا إذا كان بطريق الزواج أو ملك اليمين ، اما اختصاص لفظ الآية بالرجال فلا يمنع من الاستدلال على ما نحن فيه ، لمكان الاجماع على عدم الفرق بين الرجال والنساء في مثل هذه الأحكام .

ورب قائل يقول : أن آية ﴿ يحفظن فروجهن ﴾ لا تدل عـلى تحريم التلقيح ، وأنما تدل على المنع من المقاربة والمباشرة ، وهذا هــو المعنى المرتكز في الأذهان والمتبادر من اللفظ . وبكلمة : يحفظن مفروجهن تدل نحسب الوضع على المعنى العام الشامل للتلقيح وغيره . ولكن الظاهر من اللفظ هو خصوص الزنا ، وبديهة ان المعول لاستخراج الأحكام الشرعية على الظاهر من اللفظ ، لا على المعنى الموضوع له اللفظ .

والجواب: أن هذا الظهور طارىء وليس بأصيل ، حيث نشأ من أغلبية المباشرة وكثرتها ، فهو أشبه بانصراف لفظ الماء في بغداد الى ماء دجلة ، وفي القاهرة الى ماء النيل ، وهذا الظهور لا أثر له أبدأ ، لأنه يزول بأدنى انتباه، وليس لأحد أن يدعي أن لفظ الماء في بغداد موضوع لماء دجلة فقط ، وفي القاهرة لماء النيل فقط ، هـ نا ولو جاز التلقيع الصناعي لجاز لحس الكلاب ... لأن كلاً منها بعيد عن الأذهان .

حكم الحمل:

أما الامامية فينفون ولد الزنا عن الزآنية والزاني، ويقولون: لا توارث بينه وبين امه، ولا بينه وبين ابيه وفرق آية الله السيد محسن الطباطبائي الحكيم بين ابن الزنا وابن التلقيح، حيث قال ما نصه بالحرف الواحد: « ابن التلقيح يلحق بأمه ، لأنه ولد حقيقة ، ولا دليل على نفيه وما دل على نفيه عن الزائية لا يشمل المقام. »

 ⁽١) كتاب الميراث في الشريعة الاسلامية، للاستاذ على حسب الله ص ٤ ٩ الطبعة الثانية. وابن عابدين و ابن قدامة في كتاب المعني باب الميراث فصل العصبات .

أما بالنسبة الى صاحب النطفة فقال السيد الحكيم ان الحمل لا يلحق به ، لأن الحاق الحمل بالرجل يتوقف على ان يباشر بنفسه عملية الجنس، سواء أقدر عليها ام عجز عنها ، ولكن سبق منه الماء الى العضو التناسلي اثناء المحاولة او انتقل ماء الرجل الى عضو المرأة بواسطة المساحقة ، كما جاء في الرواية المتقدمة عن الامام الحسن : « ولا يلحق الولد في غير ذلك بصاحب النطفة وان كأن زوجاً « (۱)

وعلى اية حال فإن التلقيح الصناعي حرام ، لا مجرأ على القول محليته مسلم ، ولكن التحريم لا يستلزم ان يكون الحمل بسببه ولد زنا ، فقد تحرم المقاربة ، ومع ذلك يكون الولد شرعيا ، كمن قارب زوجته وهي في الحيض أو في صوم رمضان ، فانه يفعل محرما ، ولكنها لو حملت يثبت النسب بين الحمل وبين الابوين، وعلى هذا لو ارتكب هذا التلقيع المحرم انسان ، وحصل الحمل فلا ينسب الولد الى الزوج، لأنه لم يتولد من مائه ، ولا الى صاحب النطقة ، لأنه لم يباشر عملية الجنس بنفسه لا زواجاً ولا شبهة ، ولكنه ينسب الى الحامل ، لأنه ولدها حقيقة ، فيكون ولدها حقيقة ، ولكنه ينسب الى الحامل ، لأنه ولدها حقيقة ، فيكون ولدها شرع حتى يثبت العكس.

 ⁽۱) من كتاب لـ يادة الحكيم مؤرخ ٧ رمضان سنة ١٣٧٧ ه جواباً على سؤال يتعلق بالموضوع.

الحضانة

ليس للحضانة أية علاقة بالولاية على زواج الطفل، ولا على أمواله، وانحا هي رعابته من اجل تربيته وصيانته في المدة التي بحتساج فيها الى النساء، وهي حق للأم بالاتفاق. واختلفوا في المدة التي تنتهي فيهسا حضانة الأم، وفي الأولى بها بعد الام، وفيا يشترط بالحاضنة، واستحقاقها للأجرة، الى غير ذلك عما نبيته فيها يلي :

مستحق الحضانة:

إذا تعذر على الأم ان تحضن ولدها فإلى من ينتقل حق الحضانة ؟ الحنفية قالوا : تنتقل من الأم الى ام الأم ، ثم ام الأب،ثم الأخوات الشقيقات ، ثم اللائي لأم ، ثم اللائي لأب ، ثم بنت الأخت الشقيقة، ثم بنت الأخت لأم ، وهكذا حتى تنتهي الى الحالات والعات .

المالكية قالوا : تنتقل من الأم الى امها ، وان علت ، ثم الحالسة الشقيقة ، ثم الحالة لأم ، ثم خالة الأم ، ثم عمة الأم ، ثم عمة الأب، ثم الم الله ، ثم أم ابيه اللح .

الشافعية قالوا : الام ، ثم ام الأم ، وان علت بشرط ان تكون وارثة ، ثم الأب ، ثم امه ، ثم امه ، وان علت بشرط ان تكون وارثة ، ثم الأقرب من الاقاث ، ثم الأقرب من الذكور .

الحنابلة قالوا: الام ، ثم امها ثم ام امها ، ثم الاب ، ثم امهاته، ثم الجد ، ثم امهاته ، ثم الجد ، ثم امهاته ، ثم الأخت لأبوين ، ثم لأم ، ثم لاب ، ثم الحالة لابوين ، ثم لأم الخ .

الامامية قالوا: الام ، ثم الاب ، وإذا مات الاب او جن بعد ان انتقلت اليه الحضانة ، وكانت الام ما زالت في قيد الحيساة عادت اليها الحضانة ، وكانت احق من جميع الاقارب عا فيهم الجد لاب ، حتى ولو كانت متزوجة من أجني ، واذا فقد الابوان انتقلت الحضانة الى الجد لاب ، واذا فقد ، ولم يكن له وصي كانت الحضانة لاقارب الولد على ترتيب الميراث ، الاقرب منهم عنع الابعد ، ومع التعدد ، والتساوي ، كجدة لام ، وجدة لاب ، وكانعمة والحالة اقرع بينهم مع الحصومة والنشاح ، فن خرجت القرعة باسمه كان أحق بالحضانة الى ان عوت ، او يعرض عن حقه الله و وهذا هو رأي الحنابلة (المغني ج ٩ باب الحضانة) .

شروط الحضانة:

اتفقوا على انه يشترط في الحاضنة ان تكون عاقلة أمينة عفيفة ، لا فاجرة ولا راقصة ، ولا تشرب الحمر ، ولا تهمل رعاية الطفل، والغاية من هذه الصفات الاحتفاظ بالطفل صحياً وخلقياً . وهذه الشروط معتبرة ايضاً في الحاضن .

⁽١) الجواهر والمسالك باب الزواج ممألة الحضالة .

واختلفوا : هل الاسلام شرط : قال الامامية والشافعية : لاحضانة لكافر على مسلم .

وبقية المذاهب لم يشترطوا الاسلام الا ان الحنفية قالوا: ارتداد الحاضن او الحاضنة يسقط الحضانة .

وقال الامامية : بجب ان تكون الحاضنة سليمة من الأمراض السارية. وقال الحنابلة : تجب سلامتها من البرص والجذام . والمهسم ان لا يتضرر الطقل .

وقال الأربعة : اذا طلقت الأم ، وتزوجت برجل أجنبي عن الطفل تسقط حضائتها ، اما إذا كان الزوج رحماً للصغير فتبقى الحضانة .

وقال الامامية : تسقط حضافتها بالزواج مطلقاً ، سواء أكان الزوج رحماً ام اجنبياً .

وقال الحنفية والشافعية والامامية والحنابلة : إذا طلقت الأم من الزوج الثاني يرتفع المانع ، وتعود حضائتها بعد ان سقطت بالزواج . وقال المالكية : لا تعود لل

Surper Section

مدة الحضائة:

قال الحنفية : مدة الحضانة سبع سنين للذكر ، وتسع للانئى . وقال الشافعية : ليس للحضانة مدة معلومة ، بل يبقى الطفل عند امه ، حتى عيز وبمكنه ان نختار احد أبويه ، فإذا وصل إلى هذه المرحلة غير بين امه وابيه ، فإن اختار الولد الذكر الام مكث عندها في الليل، وعند أبيه في النهار ، كي يقوم بتعليمه ، وإذا اختارتها الانئى تستمر عندها ليلا وتهاراً ، وإن اختار الطفل الأب والام معا اقسرغ بينها ، وإذا سكت ، ولم يختر أحداً منها كان للام .

وقال المالكية : مدة حضانة الغلام من حين الولادة إلى ان يبلغ ، والانثى حتى تتزوج .

وقال الحنابلة : مدة الحضانة سبع سنين للذكر والانبي، وبعدها يخير الطفل بينها ، ويكون مع من مختار منها .

وقال الامامية : مدة الحضانة للذكر سنتان ، وللانثى سبع سنين ، وبعدها تكون للاب إلى ان تم الانثى تسعاً ، والذكر خس عشرة سنة مختار أي الابوين يشاء(١١) .

اجرة الحضانة:

قال الشافعية والحنابلة : للحاضنة الحق في طلب الاجرة على الحضانة الم كانت او غيرها ، وصرح الشافعية بأنه ان كان للصغير مال فالاجرة في ماله ، والا فعلى الاب أو من تلزمه نفقته .

وقال المالكية والامامية (٢): لا تستحق الحاضنة اجرة على الحضانة ، ولكن الامامية قالوا : لها اجرة الرضاع ، فان كان للرضيع مال أعطيت منه الاجرة والا فعلى الاب ان كان موسعاً . (الفقه على المذاهب الاربعة ج ٤ والمسالك ج ٢) .

وقال الحنفية : تجب الاجرة للحاضنة ان لم تكن الزوجية قائمة بينها وبين ابسي الولد ، ولم تكن معتدة من طلاف الرجعي ، وكذلك إذا

كانت معتدة من طلاق بائن، او فسخ تستحق فيه النفقة من ابسي الطفل. واجرة الحضانة تجب في مال الولد ان كان له مال ، والا فعملي من تجب نفقته عليه (الاحوال الشخصية ابو زهرة) .

السفر بالطفل:

إذا أخذت الأم الطفل بالحضانة ، وأراد الأب السفر بولده ، ليستوطن به في بلد آخر ، قال الامامية والحنفية : ليس له ذلك .

وقال الشافعية والمالكية والحنابلة : يل له ذلك .

أما إذا كانت الأم هي التي تريد السفر بالطفل ، فقال المخفية لهما أن تسافر به بشرطين : ان تنتقل الى بلدها ، وأن يكون العقد وقسع يبلدها الذي تنتقل اليه ، فان فات أحد الشرطين منعت إلا الى سوضع قريب يمكن المضي اليه والعودة قبل الليل .

وقال الشافعية والمالكية وأحمد في احدى الروايتين عنه ، الأب أحق يولده سواء أكان هو المنتقل أو هي . (رحمة الامّة في اختلاف الأثمة).

وقال الامامية : ليس للأم المطلقة أن تسافر بالولد الذي تحضنه الى يلد يعد بغير رضا أبيه ، وليس للأب أن يسافر بالولد الى غـــــير بلد الأم حال حضائتها له .

التبرع بالرضاع والحضانة :

الفرق بين الحضانة والرضاع ان الحضانة عبارة عن تربية الطفل ورعايته، ووالرضاع اطعامه وتغذيته، ومن هنا جاز أن تسقط الأم حقها بالرضاع، ويبقى حقها بالحضانة، فقد انفق الامامية والحنفية على أنه لو تبرعت المرأة بإرضاع الطفل مجاناً، وأبت الأم إلا الأجرة على الرضاع تقدم

المتبرعة على الأم ، ويسقط حقها في الارضاع ، أما حقها في الحضانة فيبقى على ما هو ، ويكون الطفل في رعايتها ، تأتي اليسه المرضعة ، أو محمل هو اليها .

وإذا تبرعت امرأة بالحضانة فلا ينتزع الطفل من الأم عند الامامية، وغيرهم ثمن لم يوجبوا للحاضنة أجرة على الحضانة ، حيث لا موضوع للتبرع ما دامت الحاضنة لا تستحق الأجرة .

أما الحنفية الذين أوجبوا الأجرة على الحضائة فإنهم قالوا : إذا أبت الأم أن تحضن إلا بأجرة ، ووجلت متبرعة بالحضائية فالأم أولى إذا كانت الأجرة على الأب ، أو كانت المتبرعة من الأجنبيات ، وليست من قرابة الطفل الحاضنات، أما إذا كانت المتبرعة من الارحام الحاضنات، وكانت الأجرة على الأب المعسر ، أو كانت الأجرة من مال الطفيل فالمتبرعة أولى ، لأن الأجرة في هذه الحال تكون على الطفل ، والمتبرعة توفر عليه ، فتقدم على الأم من أجل مصلحة الطفل (الأحوال الشخصية أبو زهرة) .

التنازل عن الحضائة :

هل الحضانة حق خاص للحاضنة بسقط بالاسقاط بحيث بجوز لها التنازل. عنه ، كما تتنازل عن حق الشفعة -- مثلاً -- أو هي حق الطفل تلزم به الحاضنه ، وليس لها اسقاطه ، كما لا يمكنها أن تتنسازل عن حق الأمومة ؟

قال الامامية والشافعية والحنابلة : انه حق لها تتنازل عنه مي تشاء، ولا نجبر عليه إذا امتنعت ، وفيه روابة عن مالك ، واستدل على ذلك صاحب الجواهر بأن العلماء لم بجمعوا على إلزام الحاضنة بالحضانة، والشرع لم ينص على ذلك، بل بدل ظاهر النصوص على أن الحضانة كالرضاع ، وعليه فلها اسقاطها مي تشاء .

ويترتب على ذلك ان الأم لو خالعت زوجها على أن تترك له حق الحضائة ، أو يترك لها هو حق انضام الطفل اليه بعد انتهاء مدة حضائتها يصح الحلع ، وليس لأحدهما العدول بعد تمامه إلا مع رضا الطرفين ، وكذلك لو تصالحا على ترك حقها في الحضائة، أو ترك حقه في الأنضام فإن المصالحة ، والحال هذه ، تكون لازمة يجب الوفاء مها .

ونقل ابن عابدين الحلاف بين الحنفية في ذلك، وأشار إلى أن الأولى أن تكون الحضائة حقاً للولد ، وعليه فلا محق للام اسقاطها ولا المصالحة عليها ، ولا جعلها عوضاً عن الخلع .

والمحاكم الشرعية السنية في لبنان تحكم بصحة الحليع ، وفساد الشرط إذا خالعت الزوجة زوجها على ترك حضانة ولدها، وتحكم ببطلان المصالحة من الأساس لو صالحته على أن تترك حقها في الحضائسة ، أما المحاكم الشرعية الجعفرية فتحكم بصحة الحلع والشرط والمصالحة .

استحقاق النفقة

أجمع المسلمون على ان الزوجة سبب من أسباب وجوب النفقة ، وكذلك الفرابة ، وقد نص الكتاب الكريم على نفقة الزوجة بقوله : « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن – ٢٣٢ البقرة » والمراد بهن الزوجات، والمولود له الزوج ، ومن الحديث : « حق المرأة على زوجها أن يشبع بطنها ، ويكسو جنبها ، وان جهلت غفر لها . « وأشار القرآن الى نفقة الأقارب بقوله : « وبالوالدين احساناً » وقال النبي ص : « انت ومالك لأبيك » . وبقع الكلام في مقامين : الأولى نفقة الزوجة والمعتدة . الثاني نفقة الأقارب :

نفقة الزوجة والمعندة:

انفقوا على وجوب الانفاق على الزوجة بالشروط الآنية ، وعلى المعتدة من طلاق رجعي ، وعلى عدم استحقاق المعتدة عدة وفاة، النفقة، حائلاً كانت أو حاملاً ، إلا أن الشافعية والمالكية قالوا : ان المتوفى عنها زوجها تستحق من النفقة السكن فقط . وقسال الشافعية : اذا أبانها ،

وهي حامل ثم توفي عنها فان نفقتها لا تنقطع . وقال الحنفية : إذا كانت. معتدة رجعياً ، ومات المطلق أثناء العدة انتقلت عدلها الى عدة وفاة ، وتسقط نفقتها إلا إذا كانت مأمورة أن تستدين النفقة ، وقد استدانتها بالفعل ، فإنها ، والحال هذه ، لا تسقط .

واتفقوا على ان المعتدة من وطء الشبهة لا نفقة لها .

واختلفوا في نفقة المعتدة من الطلاق البائن ، فقال الحنفية: لما النفقة، ولو كانت مطلقة ثلاثاً ، حائلاً كانت أو حاملاً ، بشرط ان لا تخرج من البيت الذي أعده المطلق لتقضي فيه عدتها ، وحكم المعتدة عن فسخ العقد الصحيح حكم المطلقة بائناً عندهم .

وقال المالكية : ان كانت حائلاً فليس لها من النققة الا السكنى ، وان كانت حاملاً فلها النققة بجميع أنواعها ، ولا تسقط بخروجها من بيت العدة ، لأن النفقة للحمل لا للحامل .

وقال الشافعية والامامية والحنابلة ؛ لا نفقة لها أن كانت حائلاً ، ولها النفقة ان كانت حاملاً ، ولكن الشافعية قالوا : إذا خرجت من بيت العدة لغير حاجة تسقط نفقتها .

ولم يلحق الامامية فسخ العقد الصحيح بالطلاق البائن ، حيث قالوا: ان المعندة من فسخ العقد لا نفقة لها حائلاً كانت أو حاملاً .

الناشزة:

اتفقوا على أن الزوجة الناشزة لا نفقة لها، واختلفوا في تحديد النشوز الذي تسقط به النفقة ، فالحنفية برون أن الزوجة منى حبست نفسها في منزل الزوج ، ولم تخرج منه إلا باذنه تكون مطبعة ، وان امتنعت عنه في الفراش من غير مرر شرعي ، فإن امتناعها هذا وان كان خراماً عليها . ولكن لا تسقط به النققة ، فسبب الانفاق عندهم هو حبس

المرأة نفسها في منزل الزوج ، ولا دخل أبداً للفراش والاستمتاع . وقد خالفوا بهذا جميع المذاهب . فإن كلمتها واحدة على أن الزوجة إذا لم تمكن الزوج من نفسها ، وتخلي بينها وبينه، مع عدم المانع شرعاً وعقلاً تعد ناشزة لا تستحق شيئاً من النفقة ، بل قال الشافعية : إن مجسرد التمكين ، والتخلية بينها وبينه لا يكفي ما لم تعرض نفسها على الزوج، وتقول له صراحة : اني مسلمة نفسي اليك .

والحقيقة أن المعول على صدق الطّاعة والانقياد عند أهل العسرف ، وليس من شك انهم يرون الزوجة مطيعة إذا لم تمتنع عن الزوج حسين طلبه ، ولا يشترطون ان تعرض نفسها عليه غدوة وعشية ، ومها يكن فهنا مسائل تتعلق بالطاعة والنشوز :

۱ – إذا كانت الزوجة صغيرة لا تطيق الفراش ، والزوج كبيراً بطيقه ، فهل تجب النفقة ؟

قال الحنفية : الصغيرة على ثلاثة أنواع :

١ - صغيرة لا عكن الانتفاع بها ، لا في الحدمة ، ولا في المؤانية ، وهذه لا نفقة لها .

٧ _ صغيرة عكن الدخول بها،وهذه حكمها حكم الكبيرة .

٣ - صغيرة عكن الانتفاع بها في الحدمـــة أو المؤانسة ولا ينتفع بها في الفراش ، وهذه لا تفقة لها .

وقالت بقية المذاهب : لا نفقة للصغيرة ، وان كان الزوج كبراً .

٢ ــ إذا كانت الزوجة كبيرة تطبق الفراش ، والزوج صغيراً لا يطبقه ، قال الحنفية والشافعية والحنابلة : تجب لها النفقة ، لأن المانعية منه لا منها .

وقال المالكية والمحققون من الامامية : لا تجب ، لأن مجرد التمكين من قبلها لا أثر له ما دام العجز الطبيعي متحققاً من الزوج ، والصغير غبر مكلف ، وتكليف وليه لا دليل عليه . ٣ - لو كانت الزوجة مريضة أو رئقاء أو قرئاء لا تسقط نفقتها عند الامامية والحنابلة والحنفية (١) ، وتسقط عند المالكية إذا كانت مريضة مرضاً شديداً ، أو كان الزوج مريضاً كذلك .

إذا ارتدت الزوجة المسلمة تسقط نفقتها بالاتفاق ، تجب النفقة للزوجة الكتابية كما تجب للمسلمة دون تفاوت .

إذا خرجت من بيته بدون اذنه ، أو امتنعت عن سكنى البيت اللائق بها تعد ناشزة ، ولا تستحق النفقــة بالاتفاق ، إلا أن الشافعية والحنابلة قالوا : إذا خرجت بأذنه لحاجة الزوج فلا تسقط النفقة ، وان كانت لغرالزوج تسقط نفقتها حتى ولو اذن لها .

٦ - إذا سافرت لحج الفريضة قال الشافعية والحنفية: تسقط نفقتها.
 وقال الامامية والحنابلة : لا تسقط .

٧ – لو كانت الزوجة مطبعة لزوجها في الفراش ، وتساكنه حيث يشاء ، وتكنها تخاشنه في الكلام ، وتقطب في وجهده ، وتعانده في أمور كثيرة ، كما هي حال الكثيرات ، فهل تسقط نفقتها أو لا ؟ . لم أطلع على أقوال المفاهب في هذا الفرض ، والذي أراه ان الزوجة إذا كانت حادة الطبع يفطرتها ، وكانت هذه معاملتها مع جميع الناس حتى مع أمها وأبيها فلا تعد ، والحال هذه ، ناشزة ، أما إذا لم يكن ذلك من طبعها ، وكانت حسة المعشر مع الجميع إلا مع الزوج فتكون فاشزة ، لا تستحق النفقة .

٨ ــ إذا امتنعت الزوجة عن متابعة الزوج حتى تقبض معجل مهرها،
 نهل تعد ناشزة ؟ وقد فصلت المذاهب ... كما تقدم في مبحث المهر ...

 ⁽١) قال الحنفية : إذا مرضت وهي في بيته فلهـــا النفقة ، وإذا مرضت قبل الزفاف، ولا يمكنها
 الانتقال إلى بيته فلا نفقة لحــا ، عملا بمبدأهم منان النفقة عوض عن الاحتباس في منزل
 الزوج .

بين أن تمتنع منه قبل ان تمكنه من نفسها ، وبين امتناعها بعد أن مكنته طوعاً قبل القبض ، ففي الحال الأولى يكون امتناعها لمبرر شرعي فملا تعد ناشزة ، وفي الحال الثانية يكون بغير مبرر فتعد ناشزة .

٩ ــ رأيت قولاً للحنابلة بأن الزوجة إذا حبست زوجها من أجل تفقتها أو صداقها ، فإن كان معسراً يعجز عن حقوقها المادية تنقطع نفقتها ، وإن كان موسراً مماطلاً فإن تفقتها لا تنقطع (١١) .

وهو حسن ومنين ، لأنها ان حبسته ، وهو معسر عاجز تكون ظالمة له ، وان حبسته ، وهو موسر ممساطل يكون ظالماً لها ، وقد نطقت الآية الكريمة ، فإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة، وجاء في الحديث : الواجد تحل عقوبته وعرضه . وان علياً كان يحبس الرجل إذا النوى على غرمائه وبخلي سبيله إذا تبين افلاسه . وعلى هذا فان القاضي اذا تثبت وتحقق من اعسار الزوج ، واستحقاق الزوجة للنفقة يقرر انها دين في ذمته تستوفيه بإشعار آخر ، وإذا افترض ، وأطلق الحكم عليه بالنفقة ، وحبسته الزوجسة مع عسره وأفلاسه كان للزوج أن يطلب من القاضي اسقاط نفقتها من تاريخ الحبس ، وعلى القاضي ان بجيبه الى طلبه .

١٠ ـــ إذا طلقت الزوجة في حال نشوزها فلا تستحق النفقة ، وإذا كانت معتدة من طلاق رجعي ، ونشزت في اثناء العدة تسقط نفقتها ، وان عادت إلى الطاعة نعود نفقتها من تاريخ علمه برجوعها إلى الطاعة.
 ١١ ـــ إذا بقبت الزوجة بعد اجراء العقد مدة في بيت أبيها ، ثم

طالبته بنفقة تلك المدة ، فهل تئبت لها النفقة ؟ قال الحنفية : تستحق النفقة ، وإن لم تنتقل إلى منال النا وح إذا لم

قال الحنفية : تستحق النفقة ، وان لم تنتقل إلى منزل الزوج إذا لم يطلبها ، أو طلبها واستنعت حتى تقبض المهر (ابن عابدين) .

 ⁽۱) قال المالكية : تدقيط نفقة الزوجة بعسر الزوج سواء أكانت مدخولا بها أو لا ، وإذا أيسر بعد ذلك فليس لها حق المطالبة بالنفقة حال العسر .

وقال المالكية والشافعية : لها النفقة إذا كان قد دخل بها،أو عرضت نفسها عليه .

وقال الحنابلة : إذا لم تعرض عليه نفسها فلا نفقة لها ، ولو بقيت على ذلك سنن .

وقال الامامية : تثبت من تاريخ الدخول إذا كان قد دخل بها عند أهلها ، ومن يوم الطلب إذا طالبته بأن ينقلها اليه .

ومن هذا يتبين ان الجميع متفقون آنها لو عرضت نفسها ، وأظهرت الاستعداد النام للمتابعة تثبت النفقة , وكذا إذا كان قد دخل بها , إلا أن الحنفية لا يكتفون بالدخول ما لم تظهر الاستعداد للاحتباس . هذا ، وقد تقدمت الاشارة في المسألة الثامنة من هذا البحث إلى أن لها أن تمتنع حتى تقبض معجل المهر ، وان امتناعها له مبرر شرعي لا يسقط نفقتها.

17 — قال المالكية والشافعية والحنابلة : ان الزوج الغائب كالحاضر بالنسبة لأحكام النققة ، فإن كان للزوج الغائب مال ظاهر حكم القاضي لها بالنفقة ، ونفذ الحكم في ماله ، وان لم يكن له مال ظاهر حكم عليه بالنفقة ، واستدانت عليه ، وهذا هو المعمول به في مصر (الأحوال الشخصية أبو زهرة) .

وفي كتاب الأحوال الشخصية لمحمد محيي الدين عبد الحميد ص ٢٦٦ و ٢٧٢ طبعة ١٩٤٢ ه مذهب الحنفية انه يقرض في مسال الغائب ان ترك مالا لزوجته ... وان لم يترك مالا أصلا فإن القاضي يفرض النفقة عليه ، ويأمر الزوجة أن تستدينها عليه فإن شكت انها لا تجد من تستدين منه أمر من تجب عليه نفقتها بادانتها – على فرض انها ليست بذات فوج – وإذا امننم الذي تجب عليه نفقتها لو كانت غير مزوجة حسه القاضي » .

وقال الامامية : لو غاب الزوج بعد أن مكنته من تفسها وجيت نفقتها عليه ، مع فرض بقائها على الصفة التي فارقها عليها ، وأن غاب

قبل أن يدخل ، فحضرت عند القاضي ، وأظهرت الطاعة ، والاستعداد للتمكن أرسل اليه القاضي وأعلمه بذلك ، فإن حضر هو ، أو أرسل في طلبها ، أو أرسل اليها النفقة فيها ، وان لم يفعل شيئاً من ذلك يقدر القاضي المدة التي يستغرقها الاعلام والجواب ، أو ارسال النفقة ، ولا يحكم بشيء في هذه المدة ، ثم محكم من تاريخ انتهائها . فلو كانت المدة عقدار شهرين — مثلاً — بجعل ابتداء النفقة من تاريخ انتهاء الشهرين . ولو أعلمته محالها من غير توسط الحاكم ، وأثبتت ذلك لكفي، واستحقت ولو أعلمته محالها من غير توسط الحاكم ، وأثبتت ذلك لكفي، واستحقت النفقة من التاريخ المذكور .

۱۳ ــ لو طلبت الزوجة من القاضي أن يفرض النفقة على الزوج ، ولم تعين زمناً لابتداء النفقة محكم لها من تاريخ الطلب بعد التثبت من تحقق الشروط ، وإذا عينت أمداً قبل تاريخ الطلب فهل محكم لها بالنفقة الماضية عن زمن الطلب ؟

قال الحنفية: لا يطالب الزوج بالنفقــة الماضية ، بل تسقط بمضي المدة إلا اذا كانت دون شهر ، أو كان القاضي قد حكم بهــا ، فإن النفقة المحكوم بها تبقى ديناً في ذمة الزوج مها طال الزمن .

وقال المالكية : اذا طالبت الزوجة بالنفقة الماضية ، وكان زوجها موسراً في تلك المدة فلها حق الرجوع عليه ، وان لم يفرضها ، أما اذا كان معسراً لا يستطيع الانفاق فليس لها ان ترجع عليه ، لأن العسر عندهم يسقط النفقة ، واذا أعسر بعد البسر سقط عنه زمن العسر فقط، أما زمن البسر فهو باق في ذمنه .

وقال الامامية والشافعية والحنابلة : تثبت نفقة الزوجة ديناً في ذمته متى تحققت الشروط مهما طال الزمن ، وسواء أكان موسراً أم معسراً ، حكم بها القاضي أم لم يحكم .

تقدير النفقة

اتفقوا على أن نفقة الزوجة تجب بأنواعها الثلاثة: المأكل، والملبس، والمسكن، وانفقوا أيضاً على أن النفقة تقدر بنفقة اليسار اذا كان الزوجان موسرين، والمراد بيسر الزوجسة وعسرها يسر أهلها وعسرهم، ومستوى حيائهم ومعيشتهم.

واختلفوا فيه اذا كان أحد الزوجين موسراً ، والآخر معسراً ، فهل تقدر بحال الزوج فقط ، فيفرض لها تفقية يسار ، ان كان موسراً ، أو وهي معسرة ، ونفقة اعسار ، ان كان معسراً ، وهي موسرة ، أو تقدر بحسب حالها معاً ، فيفرض لها نفقة الوسط بين الاعسار والايسار؟ قال المالكية والحنابلة : اذا اختلف الزوجان غيى وفقراً أخذ بالحالة الوسطى بين الحالين .

وقال الشافعية : تقدر النفقة بحسب حسال الزوج يسراً وعسراً ولا ينظر إلى حال الزوجة ، هذا بالقياس إلى المأكل والملبس ، أما المسكن فيجب أن يكون لائقاً بها عادة ، لا به هو (الباجوري ج ٢ ص ١٩٧ طبعة ١٣٤٣ ه) .

وللحنفية قولان : أحدهما اعتبار حال الزوجين ، والآخر اعتبار حال

الزوج فقط .

وأكثر فقهاء الامامية أطلقوا القول بأن النفقة تقدر بمسا تحتاج اليه الزوجة من طعام وأدام وكسوة واسكان وأخدام وآلة أدهان تبعاً لعادة أمثالها من أهل بلدها ، وبعضهم صرح بأن المعتبر حال الزوج دون حال الزوجة .

ومها يكن ، فلا بد أن نأخذ حالة الزوج المادية بعين الاعتبار ، كما صرح القرآن الكريم : « ولينفق ذو سعة من سعته . ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آناه الله . لا يكلف الله نفساً الا ما آناها . اسكنوهن من حيث سكنتم من وجلكم » .

وفي القانون المصري رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لا تقدر نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسراً وعسراً ، مها كانت حالة الزوج » . ومن هنا يتبن أن تقديم الحادم ، وثمن التبغ ، وأدوات الزينة ، وأجرة الحياطة، وما إلى ذلك لا بد أن يراعى فيه أمران : حال الزوج، وعادة أمثالها ، فإذا طلبت أكثر من عادة أمثالها فلا يلزم الزوج اجابتها موسراً كان أو معسراً ، وإذا طلبت ما يطلبه أمثالها يلزم به الزوج مع اليسر ، ولا يلزم به مع العسر . وهنا مسائل :

ثمن الدواء:

إذا احتاجت الزوجة إلى الدواء ، أو إلى عملية جراحية ، فهل يلزم الزوج بثمن الدواء ، وأجرة العملية ؟

ويجرنا الجواب إلى البحث: هل يعد التطبيب من جملة النفقة أو هو خارج عنها ؟ وإذا رجعنا إلى النصوص وجدنا القسرآن الكويم يوجب و رزقهن وكسوتهن و والأحاديث تقول: لا على الزوج أن يسد جوعتها، وبستر عورتها ، ولا ذكر في الكتاب والسنة للدواء والعلاج. أما الفقهاء

فقد حددوا النفقة بالمأكل والملبس والمسكن ، ولم يتعرضوا للتطبيب ، بل منهم من صرح بعدم وجوبه على الزوج . فقد جاء في كتاب « الفقه على المذاهب الأربعة » فقلاً عن الحنفية « ان الدواء والقاكهة لا تجبان على الزوج في حال التنازع . » وفي كتاب « الجواهر » للامامية ج ه و لا تستحق الزوجة على زوجها الدواء للمرض ، ولا أجرة الحجامة ، ولا الجام إلا مع البرد » . وقال السيد أبو الحسن في كتاب «الوسيلة» : إذا كان الدواء من النوع الذي تكثر الحاجة اليه بسبب الأمراض التي قلما يخلو منها انسان فهي من النفقة الواجبة على الزوج ، وإذا كان من الملاجات الصعبة التي قلما تقع ، وتحتاج الى مال كثير فليست من النفقة في شيء ، ولا يلزم بها الزوج .

هذا ملخص ما أطلعت عليه من أقوال الفقهاء . وقد يقال بأن علاج الأمراض اليسيرة ، كالملاريا والرمد ينخل في النفقة ، كما قال صاحب الوسيلة ، أما العمليات الجراجية التي تحتاج الى المال الكثير فينبغي فيها التفصيل ، فان كان الزوج فقيراً والزوجة غنية فعليها ، وان كان غنياً، وهي فقيرة فعليه ، ولو من باب ان الزوج أولى الناس بزوجته والاحسان اليها ، لأنها شريكة حيانه ، وان كانا فقيرين تعاونا معاً .

وعلى أية حال ، فان الشرع لم محدد النفقة ، وانحا أوجبها على الزوج ، وترك تقديرها الى أهل العرف، وعلينا نحن ، والحال هذه ، ان نرجع اليهم ، ولا نحكم بوجوب شيء على الزوج الا بعد العلم بأنه من النفقة في نظرهم ، وليس من شك ان أهل العرف يذمون الزوج القادر، ويستنكرون عليه اذا أهمل زوجته المحتاجة الى العلاج ، وتركها بدون تطبيب : نماماً كما يذمون الوالد اذا أهمل أولاده المرضى مع قدرته على شراء الدواء ، وأجرة الطبيب .

نفقة النفاس:

نفقة النفاس الضرورية، وأجرة التوليد على الزوج اذا دعت الحاجة اليه.

تعديل النفقة:

اذا فرض القاضي مبلغاً من المال ، أو تراضى عليه الزوجان عوضاً عن النفقة يجوز تعديله بالزيادة ، أو النقصان تبعاً لنخير الاسعار ، أو تبدل أحوال الزوج يسرأ وعسراً.

مسكن الزوجة :

قال الامامية والحنفية والحنابلة: يجب أن يكون مسكن الزوجة لاثقاً بحالها معاً ، خالياً من أهله وولده وغيرهم الا برضاها .

وقال المالكية : اذا كانت الزوجة وضيعة لا قدر لها فليس لهسا الامتناع من السكن مع أقارب الزوج : واذا كانت شريفة فلها الامتناع عن السكن معهم الا اذا اشترط عليها ذلك أثناء العقد ، فيجب حينئذ أن تسكن في دار أهله على أن يفرض لها غرفة تستطيع الخلسوة بنفسها ساعة تشاء ، وأن لا تتضرر بأساءة أهله اليها .

وقال الشافعية : بجب لها مسكن يليق بحالها هي ، لا بحاله هو ، ولو كان معدماً .

والحق انه لا بد من اعتبار حال الزوج في كل ما يعود الى النفقة من غير فرق بين المأكل والملبس والمسكن ، لقوله تعالى : « واسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » على شريطة ان تستقل بالمسكن، ولا تتضرر بسبب سكناها فيه .

الزوجة العاملة:

صرح الحنفية بأن المرأة اذا كانت عاملة لا تستقر في البيت فلا نفقة لها اذا طلب منها الزوج الفرار ، ولم تجيه الى طلبه . ويتفق هذا مع ما صرحت به بقية المذاهب من عدم جواز خروجها من بيته الا بأذنه، بل صرح الشافعية والحنابلة بأنها لو خرجت بأذنه لحاجة لها تسقط نفقتها، كما قدمنا .

ولكن النظر الصائب يستدعي التفصيل بين العالم حين العقد بأنها عاملة تمنعها مهنتها من الاستقرار في البيت ، وبين الجاهل بذلك حين العقد ، فإذا علم ، وسكت ولم يشترط عليها الثرك ، فلا يحق لسه ، والحال هذه ، أن يطلب اليها ترك العمل ، وإذا طلب ، ولم تجب فلا تسقط نفقتها ، لأنه أقدم على هذا الأساس ، وان كثيراً من الرجال يتزوجون المحترفات رغبة في استهارهن حتى إذا عجزوا عن تحقيق هسده الرغبة طلبوا اليهن ترك العمل بقصة الإضرار .

أما إذا كان جاهلاً حين العقد بأنها عاملة فله ان يطلب اليها الترك، فان لم تمتئل فلا نفقة لها عَلَيْهِ مَنْ

ضامن النفقة:

هل الزوجة ان تطالب الزوج بضامن يضمن نفقتها المستقبلة إذا عزم على السفر ، ولم يصحبها معه ولم يترك لها شيئاً ؟

قال الحنفية والمالكية والحنابلة : لها ذلك ، وعليه ان يقدم ضامناً للنفقة ، وإلا جاز لها أن تطلب منعه من السفر ، بل قال المالكيسة : لها أن تطالبه بأن يدفع النفقة مقدماً إذا ادعى أنه يريد السفر المعتاد ، وإذا انهمته بأنه يريد سفراً طويلاً غير معتاد كان لها حتى المطالبة بأن

يدفع معجلاً نفقة السفر المعتاد ، ويأني بضامن لما زاد عن العادة .
وقال الامامية والشافعية : ليس لها أن تطلب ضامناً للنفقة المستقبلة ،
لانها لم تثبت بعد في ذمة الزوج ، ولأنها عرضة لعدم الثبوت بالنشوز أو المطلاق أو الموت .

والذي أراه أن لها الحق بطلب الضامن ، لأن سبب الضمان متحقق ، وهو أن تكون الزوجة غير ناشزة ، ولذا قسال الشيخ أحمد كاشف العطاء في كتاب «سفينة النجاة » باب الضمان : « ولكن القول بالصحة ان لم يكن اجماعاً ليس ببعيد ، فتضمن نفقة الزوجة للمستقبل كالماضي والحال » .

وإذا وصل الأمر الى الاجاع بهون عند الامامية ، لأن كل اجاع يتعقد بعد عهد الآئمة عكن الطعن فيه على أصولهم ، فإذا احتملنا ان مستند الاجاع إعمان المجمعين بأن النفقة لم تثبت بعد في اللهة ، وكل ما هو كذلك لا يصح ضائه – إذا احتملنا هذا سقط الاستدلال بالاجاع لعروض الاحمال، ونظر إلى القاعدة التي استندوا اليها في ذاتها : هل هي صحيحة ، ومنطبقة على ما نحن فيه أو لا ؟ وقد بينا أن وجود السبب كاف في الضيان ، وعلى هذا محق للزوجة أن تطلب ضامناً لنفقتها إذا أراد السفر ومخاصة إذا كان غير مأمون تدل سيرته على عدم شعوره بالمسؤولية .

اختلاف الزوجين :

إذا اختلف الزوجان في الانفاق ، مع اعتراف الزوج بأنها تستحق النفقة ، فقالت هي : لم ينفق . وقال هو : أنفقت . قال الحنفية والحنابلة : القول قول المرأة ، لأنها منكرة ، والأصل معها . وقال الامامية والمالكية : ان كان مقيماً معها في بيت واحد فالقول

قوله ، وإلا فالقول قول المرأة .

وإذا اعترف الزوج بعدم الانفاق متذرعاً بعدم استحقاقها النفقة وعدم تسليم نفسها اليه فالقول قول الزوج عند الجميع ، وهذه المسألة فرع عن اتفاق المذاهب على ان المهر يثبت بالعقد ، ويستقر بكامله بالدخول ، أما النفقة فلا تثبت بمجرد العقد ، بل لا بد من تسليم نفسها للزوج . وقد جرت عادة المحاكم الشرعية السنية والشيعية في لبنان إذا اختلف الزوجان في النشوز ، فادعى هو انها فاشزة ، وادعت هي ان النشوز منه لا منها أن تأمر المحكمة الزوج بانجاد البيت اللائق ، ثم تدعوها للمساكنة فيه ، فإن امتنع هو عن انجاد البيت اعتبر النشوز منه ، وان أوجده بكامل شروطه ، وامتنعت هي عن المساكنة والمتابعة اعتبر النشوز منه .

دعوى الزوجة الطرد:

إذا خرجت الزوجة من بيت الزوج مدعية الطرد، وأنكر هو فعليها البيئة ، وعليه اليمين ، حيث لا يجوز لها الخروج إلا بمسبرر ، وقد ادعت وجوده فعليها الاثبات .

تلف النفقة:

إذا دفع الزوج لزوجته نفقة الايام المقبلة ، ثم سرقت أو تلفت في يدها ، فلا بجب على الزوج الدفع ثانية ، سواء أكان ذلك لسبب قهري أو بتهاون منها .

دين الزوج على الزوجة :

لو كان للزوج دين على زوجته، وأراد أن يحتسبه من تفقتها الحاضرة أو المستقبلة ، فهل له ذلك ؟

لقد تعرض فقهاء الامامية لهذا الغرض ، وقالوا : إذا كانت الزوجة موسرة وامتنعت عن الوفاء بجوز له أن يقاصها يوماً فيوماً ، أي بجعسل ماله عليها من دين نفقة لها في كل يوم على حسدة ، أما إذا كانت معسرة فلا بجوز له ذلك ، لأن وفاء الدين انما يكون فسيا يفضل عن قوت يوم وليلة .



نفقة الأقارب

من هم اللين تجب النفقة لهم وعليهم ؟ وما هي شروط الوجوب ؟

تحديد نفقة القريب:

الحنفية ـ يرون الشرط الأساسي لوجوب نفقة القريب على قريبه أن تكون القرابة موجبة لحرمة الزواج ، يحيث لو فرض ان أحد القريبن رجلاً ، والآخر امرأة لامتنع الزواج بينها للقرابة ، فيشمل الوجوب الآباء وان علوا ، والأبناء وان نزلوا، ويشمل أيضاً الاخوة والأخوات، والأعمام والعات ، والأخوال والخالات ، لأن الزواج ممتنع بين هؤلاء جميعاً .

ويقدم الأقرب فالأقرب دون أي اعتبار لاستحقاق الارث، فلو وجد واحد من العمودين، وهم الآباء والأبناء، تجب عليه النفقة، وان لم يستحق الارث، ولا تجب على واحد من الحاشية، وان كان وارثا، فلو كان لانسان ابن بنت، وأخ لوجبت النفقة عسلى ابن البنت دون الأخ، مع ان الارث كله للأخ، ولا شيء لابن البنت (الدرر في شرح الغرر ج ١ باب النفقات)

وكذلك يقدم الأقرب على الأبعد في المرتبة الواحدة ، وان كان الأقرب غير وارث . والأبعد هو الوارث ، فلو كان لطفل أب لجده أبي أبيه ، وجد لأمه فان النفقة تجب على جده لأسه دون أب الجد لأبيه ، مع ان الوارث هو اب الجد ، لا الجد من جهة الأم ، والسر ان أب الأم أقرب ، وان لم يكن وارثا ، وأب الجد أبعد ، وان كان وارثا . وقالوا : على الابن الموسر نفقة زوجة أبيه المعسر ، وعليه أيضاً تزويجه مع الحاجة الى الزوجة .

المالكية ــ قالوا : تجب النفقة على الأبوين والأولاد من الصلب فقط دون بقية الاصول والفروع ، فلا تجب على الولد نفقة جده ، ولا جدته لا من جهة الأب ولا من جهة الأم ، كما لا تجب على الجد نفقة ابن الابن ولا بنت الابن . وبالجملة ينحصر وجوب النفقة في الابوين والأبناء الادنىن دون آباء الآباء وأبناء الأبناء .

وقالوا: بجب على الولد الموسر أن ينفق على خادم والديه المعسرين وان لم بحتاجا اليه ، ولا تجب على الأب نفقة خادم الابن ، وبجب على الولد أيضاً ان ينفق على زوجة أبيه وخادمها ، وان يزوج أباه بواحدة ، أو أكثر ان لم تكفه الواحدة .

الحنابلة – قالوا: نجب النفقة على الآباء ولهم ، وان علوا ، وعلى الأبناء ولهم ، وان نزلوا ، سواء أكانوا محجوبين او وارثين ، وتجب أيضاً لغير العمودين من الحواشي بشرط أن يكون المنفيق وارثاً للمنفق عليه بفرض او تعصيب ، أما إذا كان القريب من غير عمودي النسب محجوباً فلا تجب عليه النفقة ، فلو كان له ابن فقير ، وأخ موسر فلا نفقة عليها ، لأن عسر الابن ينفي عنه وجوب النفقة ، والأخ وان كان موسراً إلا انه محجوب بالابن (المغني ج ٧ باب النفقات) .

وقالوا : بجب على الابن ترويج أبيه ، ونفقة زوجته ، كما بجب على الأب تزويج ابنه إذا كان محتاجاً إلى الزواج . الامامية والشافعية – قالوا: تجب على الأبناء نفقة الآباء وان علوا ذكوراً كانوا أو اناثاً ، وتجب على الآباء نفقة الأبناء وان نزلوا ذكوراً كانوا أو اناثاً ، وتجب على الآباء نفقة الأبناء وان نزلوا ذكوراً كانوا أو اناثاً ، ولا يتعدى وجوب النفقة الى غير عمودي النسب كالاخوة والأعمام والأخوال .

ولكن الشافعية ذهبوا إلى أن عبلى الأب أن يزوج الابن مسع غنى الأب ، وفقر الابن وحاجته إلى الزواج ، وان على الابن ان يزوج أباه المعسر ان احتاج إلى الزواج ، وان كل من وجبت نفقته فقد وجبت نفقة زوجته (مقصد البيئة باب نفقة الأقارب) .

وقال أكثر الامامية : لا يجب تزويج من وجبت نفقته والـدأ كان أو ولداً ، كما انه لا بجب على الابن أن ينفق على زوجـــة أبيه ان لم تكن اماً ، ولا على الآب ان ينفق على زوجة ابنه ، لأن الأدلة التي أوجبت النفقة لا تشمل زوجة الأب ، ولا زوجة الابن ، والأصل عدم الوجوب .

شروط الوجوب: المستحدث

يشترط لوجوب نققة القريب على قريبه شروط :

قال الحنفية والشافعية : لا يشترط العجسة عن التكسب في وجوب النفقة على الآباء والأجداد ، فتجب نفقتهم على الأبنساء ، وان كانوا قادرين على العمل ، وأهملوا ، أما غير الآباء والأجداد من القادرين فلا تجب نفقتهم ، بل بلزمون بالتكسب ، ومن أهمل وتكاسل فقد جنى على

نفسه ، ولكن الشافعية قالوا بالنسبة إلى البنت : تجب نفقتها على الأب حتى تتزوج .

وقال الامامية والمالكية والحنابلة : من كان قادراً على الكسب اللائق بوضعه ومكانته ، ثم أهمل فلا نجب تفقته على أحد أباً كان أو اماً أو ابناً ، وقال المالكية في البنت ما قاله الشافعية والسر أنهم كانوا يعتبرون الأنبى في العهد السابق عاجزة عن العمل -- في الغالب -- .

٢ ــ ان يكون المنفق موسراً بالانفاق ما عدا الحنفية فانهم قالوا: يشترط يسار المنفق في وجوب نفقة الأقارب غير الأصول والفروع ، الما انفاق أحد الأبوين على ابنه، وانفاق الابن على أحد أبويه فلا يشترط فيه اليسار ، وانحا الشرط هو القدرة بالفعل أو بالاكتساب، فالأب القادر على العمل عكم عليه بنفقة ابنه ، وكذلك الابن بالنسبة إلى الأب إلا إذا كان الأب أو الابن فقيراً وعاجزاً عن النكسب ، كالأعى ومن اليه ، وقد اختلفوا في حد اليسار الذي يجب معه الانفاق على القريب ، فقال الشافعية: إن يفضل عنه مؤونته ومؤونة زوجته وأولاده يوماً وليلة .

وقال المالكية : يستثنى مع ذلك نفقة دابته وخادمه .

وقال الامامية والحنابلة : أن يفضل عن نفقته ونفقة زوجته نقط ، وعلى هذا تكون نفقة الآباء والأبناء في منزلة واحدة .

واختلفت آراء الحنفية في تحديد اليسار ، فمنهم من قال : أن يكون مالكاً لنصاب الزكاة . وقال آخر : أن علك من المال ما محسرم عليه أخذ الزكاة . وفصل ثالث بين المزارع والعامسل ، فالأول يستثنى له ولعاله نفقة شهر ، والثاني يستثنى نفقة يوم وليلة .

٣ _ يشترط الاتحاد في الدين ، فلو كان أحدهما مسلماً ، والآخر غير مسلم فلا تجب النفقة عند الحنابلة (المغني ج ٧) .
 وقال المالكية والشافعية والامامية : لا يشترط الاتحاد في الدين، فالمسلم

ينفق على قريبه غير المسلم ، كما هي الحال في نفقة الزوجـة إذا كانْث كتابية ، والزوج مسلماً .

وقال الحنفية : لا يشترط الاتحاد في الدين بين الآباء والأبتاء ، أما بين غيرهم من الأقارب فاتحاد الدين شرط ، فلا ينفق الأخ المسلم على غير المسلم ، وبالعكس (ابو زهرة) .

تقدير نفقة القريب:

الواجب في نفقة القريب سد الحاجة الضرورية من الحبز والادام والكسوة والمسكن ، لأنها وجبت لحفظ الحباة ، ودفع الضرورة ، فتقدر بقدرها (المغني ج ٧ والجواهر ج ٥) .

اختلاف الأقارب:

قال المالكية : لا تجب نفقة الأبوين على الابن إلا إذا ثبت فقرهما بشهادة عدلين ، ولا يكفي عدل وامرأتان ، ولا عدل ويمين .

وقال الشافعية : يصدق الأب بلا عمن إذا ادعى الحاجة .

وقال الحنفية : الأصل هو الاعسار ، حتى يقوم الدليل على خلافه ، فإذا ادعى طالب النفقة الاعسار فالقول قوله بيمينه ، وعلى المطلوب منه أن يثبت يسار الطالب ، وإذا ادعى المطلوب منه الاعسار فالقول قوله بيمينه ، وعلى الطالب اثبات اليسار ، وإذا كان اليسار ثابتاً في الماضي ، ثم ادعى طروء الاعسار أخذ بالحالة السابقة ، حتى يثبت العكس

والامامية يوافقون الحنفية على هذا ، لأنه وفق القواعد الشرعية إلا إذا كان لمدعي الفقر مال ظاهر ، فترد حينئذ دسواه ، ويؤخذ بقول، من يقول بيساره .

قضاء نفقة الأقارب:

اتفقوا على أن نفقة الأقارب لا تقضى إذا لم يقدرها القاضي ، لأنها للمواساة وسد الحلة السدي لا يمكن تداركه بفوات الأوان ، واختلفوا فيها إذا قدرها ، وأمر بها ، فهل بجب القضاء بعد أمر القاضي ، او الها تسقط ، كما لو لم يأمر بها أصلاً ؟

قال المالكية: إذا أمر القاضي بنفقة القريب ، وتجمدت فالها لا تسقط. وقال الامامية والحنفية وبعض الشافعية : إذا أمر القاضي باستدانتها، واستدالها القريب فعلاً فيجب القضاء ، أما إذا لم يأمر بها ، أو أمر ، ولم تحصل الاستدانة فالها تسقط . واشرط الحنفية لوجوب القضاء بعد الأمر أن تكون النفقة دون الشهر ، فإذا أمر القاضي ومضى شهر على استحقاقها فلا محق للقريب أن يطالب بنفقة الشهر الذي مضى ، وله أن يطالب بنفقة الشهر الذي مضى ، وله أن يطالب بنفقة الشهر الذي مضى ، وله أن يطالب بنفقة الشهر الخالي .

وينبغي التنبيه إلى أن القريب لو حصل على نفقة يوم أو أكثر بطريق الدعوى ، أو الهدية ، أو من الزكاة ، وغير ذلك يسقط من نفقنسه عقدار ما حصل له ، حتى ولو كان القاضي قد أمر بها .

ترتيب من تجب نفقتهم:

قال الحنفية: إذا كان من تجب عليه النفقة واحداً اداها، وان تعدد من تجب عليهم، وكانوا في درجة واحدة وقوة واحدة كأبنين أو بنتين فان النفقة تكون عليهم بالتساوي، حتى ولو تفاوتوا في النروة مع ثبوت اليسار (۱۱) وإذا اختلفت درجاتهم في القرابة أو في قوتها فهنا قد اضطربت

⁽١) ان بعض القضاة بوزعون نفقة انفريب على من نجب نفقته عليهم كلا بحسب ثروتسه ، فلوكان للأب المعسر وقدان احدهما في ثراء ضخم ، والآخر في غنى ، ولكن دون أجيه ثراء عملون الاول أكثر من الناني . والخنفية لا يعتبر ون هذا النفاوت في المراه ، ويساوون بين الاثنين ما دام أصل اليسار متحققاً ، وهمذا حق تقضيه القواعه الشرعية ، وعبدارة صاحب المقواهر تشعر بعه حيث قال : « لو كان له ابن موسر فعلا ، والآخر مكتسب كانا سواء الأطلاق الإدلة » .

أقوال فقهاء الحنفية في ترتيب من تجب عليهم النفقة (الأحوال الشخصية أبو زهرة) .

وقال الشافعية : إذا احتاج انسان ، وله أب وجد موسران فالنفقة على الأب وحده ، وإذا كان نه أم وأم أم فالنفقة على الأم وحدها . وإذا كان له أب وأم فالنفقة على الأب ، وإذا كان له جد وأم فالنفقة على الأب ، وإذا كان له جد وأم فالنفقة على الجد ، وإذا كان له أم أب وأم أم قبل هما سواء ، وقبل النفقة على أم الأب (مقصد النبيه نفقة الأقارب) .

وقال الحنابلة: إذا لم يكن للصبي أب فالنفقة على وارثه ، فإن كان له وارثان فالنفقة عليها على قدر ارتهها منه ، وان كانوا ثلاثة أو أكثر فالنفقة بينهم ، على قدر ارتهم منه ، فإذا كان له ام وجد فعلى الأم الثلث ، والباقي على الجد ، لأنهما برثانه كذلك (المغنى ج ٧) .

وقال الامامية : نجب نففة الولد على الأب، فإن فقد أو كان معسراً فعلى الأم، ثم على فعلى الجد من جهة الأب ، فإن فقد أو كان معسراً فعلى الأم، ثم على أبيها وامها ، وام الأب . وهؤلاء الثلاثة ، أي الجد والجدة من جهة الأم ، والجدة من جهة الأب بشتركون جميعاً في الانفاق عسلى الولد بالسوية ، ان كانوا موسرين، وإذا أيسر بعض دون بعض وجبت النفقة على الموسر منهم خاصة .

وإذا كان للقريب المعسر أب وابن ، أو أب مع بنت وزعت النفقة عليهما بالسوية ، وكذا إذا كان له أبناء متعددون توزع النفقة عليهم بالسوية وان اختلفوا ذكوراً واناثاً . وبالجملة فإن الامامية يراعون في الترتبب الأقرب فالأقرب ، ومع التساوي في الدرجة يوزعون النفقة بالسوية من غير فرق بين الذكور والاناث ولا بين الفروع والأصول إلا في تقديم الأب والجد من جهته على الأم .



...





المطلق

يشترط في المطلق شروط :

١ ـــ البلوغ ، فلا يصح طلاق الصبي ، وان كان مميزاً بالاتفاق ما عدا الحنابلة فإنهم قالوا : يقع طلاق المميز، وان كان دون عشر سنين.

٢ – العقل ، فلا يصح طلاق المجنون مطبقاً كان أو دورياً حال جنونه ، ولا المغمى عليه ، ولا الذي غاب عقله يسبب الحمى فصار مهذي ، واختلفوا في السكران ، فقال الامامية : لا يصح طلاقه محال. وقال الأربعة (١) : يصح إذا تناول المسكر المحرم باختياره ، أما من شرب مباحاً فعاب عقله ، أو اكره على الشرب فلا يقع طلاقه .

ويصح طلاق الغضبان مع تحقق قصد الطلاق ، وإذا خرج عن شعوره وإدراكه بالمرة يكون حكمه حكم المجنون .

٣ ــ الاختيار ، فلا يقع طلاق المكره بالاتفاق ، لحديث ، رفع عن

 ⁽۱) صرح الحنفية والمالكية بصحة طلاق السكران ، وعن الشافعي واحمه قولان الرجعهـ يا أنه
 يقع .

أمني الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ه ما عدا الحنفية فالهم قالوا : يقع طلاق المكره .

والعمل في محاكم مصر على عدم الأخذ بطلاق المكره والسكران .

٤ - القصد ، فلو نطق بالطلاق سهواً أو غلطاً أو هزلاً فلا يقع
 الطلاق عند الامامية .

وقال أبو زهرة في ص ٢٨٣ ، يقع في المذهب الحنفي طلاق كل شخص ما عدا الصغير والمجنون والمعتوه ، فيقع طلاق الهازل والسكران من محرم والمكره ، وقال في ص ٢٨٦ : « من المقرر في المذهب الحنفي ان طلاق المخطى، والناسي يقع ، وفي ٢٨٤ « وقد وافق مالك والشافعي أبا حنيفة وأصحابه بالنسبة للهازل ، وخالفه أحمد ، فسلم يقع طلاقه عنده » . وقال ابن رشد في بداية المجتهد ج ٢ ص ٧٤ : « قال الشافعي وأبو حنيفة ; لا محتاج الطلاق الى نية » .

وروى الامامية عن أهلَ البيتُ « لا طلاق إلا لمن أراد الطبلاق .. لا طلاق إلا لمن أراد الطبلاق ، وبعد لا طلاق إلا بنية » . وقال صاحب الجواهر : لو أوقع الطلاق ، وبعد النطق بالصيغة قال : لم أقصد الطلاق يقبل منه ما دامت المرأة في العدة، لأنه اخبار عن نيته التي لا تعلم إلا من قبله .

طلاق الولي :

قال الامامية والحنفية والشافعية : ليس للأب ان يطلق عن ابنه الصغير ، لحديث : « الطلاق لمن أخسل بالساق » . وقال المائكية : للأب أن يخالع زوجة ولده الصغير . وعن أحمد رواينان .

وقال الامامية : إذا بلغ الصبي فاسد العقل فلأبيه أو جده من جهة الأب أن يطلق عنه مع وجود المصلحة ، فإن لم يكن أب وجد لأب طلق عنه الحاكم ، وقدمنا أن الامامية يجيزون لزوجة المجنون أن تفسخ الزواج.

وقال الحنفية : إذا تضررت زوجة المجنون من معاشرتـــه ، رفعت أمرها الى القاضي ، وطلبت منه الفراق ، وللقاضي ان يطلق لدفع الضرر عن الزوجة ، وليس لأب الزوج أيه سلطة .

واتفق الجميع على أن السفيه يصح طلاقه وخلعه" :

الطلقة:

بشرط في المطلقة أن تكون زوجة بانفاق الجميع ، واشترط الامامية خاصة لصحة طلاق المدخول بها غير الآيسة والحامل أن تكون في طهر لم يواقعها فيه ، فلو طلقت ، وهي في الحيض أو في النفاس أو في طهر المواقعة فسد الطلاق .

قال الرازي في تفسير الآية ١ من سورة الطلاق ١ يا ايها الذي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن به قال ما نصه بالحسرف : ﴿ أَي لُومَانَ عَدَهُنَ ، وهو الطهر باجاع الأمة ، وقال جهاعة من المفسرين : الطلاق للعدة أن يطلقها طاهرة من غير جهاع ، وبالجملة فالطلاق حال الطهر لازم ، وإلا لا يكون سنيا ، والطلاق في السنة انما يتصور في البالغة المدخول بها غير الآيسة والحامل به إذ لا سنة في الصغيرة،وغير المدخول بها والآيسة والحامل . إذ لا سنة في الصغيرة،وغير المدخول بها والآيسة والحامل .

وهذا عن ما تقوله الامامية .

⁽١) قال الاستاذ الخفيف في كتاب فرق الزراج ص ٧٥ : « يرى الامامية جواز طلاق السفيه باذن رئيه كما نص على ذلك في شرح شرائع الاسلام» و لا وجود لحذا النص في الكتاب المذكور عن الجواهر الآن صاحب الكتاب ينقل عنه في غير مكان بل لا وجود لهذا النص في جميع كتب الامامية ، و الموجود في شرح شرائع الاسلام أن له أن يطلق بدون أذن الولي . راجع الجواهر ج ؛ باب الحجر .

وفي كتاب المغني ج ٧ ص ٩٨ الطبعة الثالثة ١ معنى طلاق السنسة الطلاق الذي وافق أمر الله تعالى ، وأمر رسوله (ص) ، وهو الطلاق في طهر لم يصبها فيه ١ وفي ص ٩٩ من الكتاب المذكور ١ ان طلاق البدعة هو أن يطلقها حائضاً أو في طهر أصابها فيه ، ولكن إذا فعل اثم ، ووقع في قول عامة أهل العلم ، قال أبن المنذر وابن عبد البر: لم عالف ذلك إلا أهل البدع والضلالة ١ !!! وإذا كان انباع أمر الله وسنة نبيه بدعة وضلالة فينبغي أن يكون اتباع الشيطان سنة وهداية !!! ومها يكن ، فإن السنة والشيعة قد اتفقوا على ان الاسلام قد نهى عن طلاق الزوجة البالغة المدخول بها غير الحامل إذا كانت غير طاهر، أو في طهر واقعها فيه ، ولكن السنة قالوا: ان النهي للتحريم لا الفساد، وأن من أوقع الطلاق بدون تحقق الشروط بأثم وبعاقب ، ولكن يصح طلاقه . وقال الشيعة ان النهبي للفساد لا للتحريم ، لأن مجرد التلفظ وان غير محرم ، وانما الفصد وقوع الطلاق لغواً كأنه لم يكن، تماماً بالطلاق غير محرم ، وانما الفصد وقوع الطلاق لغواً كأنه لم يكن، تماماً كانهي عن بيع الحمر والحنزير ، فإن التلفظ بالبيع لا محرم ، بل لا يتحقق النقل والانتقال .

ثم ان الامامية أجازوا طلاق خس من الزوجــات في الحيض أو في غيره :

١ – الصغيرة التي لم تبلغ التاسعة .

٢ – التي لم يدخل بها الزوج ثيباً كانت أو بكراً ، حصلت الحلوة
 بها ، أو لم تحصل .

٣ ــ الآيسة، وهي البالغة سن الحمسين ان كانت غير قرشية والستين
 ان تكنها .

٤ ــ الحامل .

ه ـ التي غاب عنها زوجها شهراً كاملاً ، على أن يقــع الطلاق

حال غيابه عنها بحيث يتعذر عليه معرفة حالها : هل هي في حيض أو في طهر ، والمحبُوس كالغائب .

وقال الامامية : ان الزوجة التي في سن من تحيض ، ولا ترى الدم خلقة ، أو لمرض ، أو ففاس لا يصح طلاقها إلا بعد أن يمسك عنها الزوج ثلاثة أشهر ، وتسمى هذه بالمسترابة .

الصيغة:

قال الامامية ؛ لا يقع الطلاق إلا بصيغة خاصة ، وهي انت (طائق) أو فلانة طائق ، أو هي طائق ، فلو قال : الطائق أو المطلقة أو طلقت أو الطلاق أو من المطلقات ، وما إلى ذلك لم يكن شيئاً ، حتى ولو نوى الطلاق ، لأن هيئة (طائق) لم تتحقق ، وان تحققت المادة ، ويشترط أن تكون الصيغة فصيحة غير ملحونة ولا مصحفة ، وأن تكون عجردة عن كل قيد حتى ولو كان معلوم النحقق مثل إذا طلعت الشمس ونحو ذلك .

ولو خبر زوجته ، وقصد تفويض الطلاق اليها ، فاختارت نفسها بقصد الطلاق لا يقع عند المحققين من الامامية ، وكذلك لا يقسع لو قيل له : هل طلقت زوجتك ؟ فقسال : نعم قاصداً انشاء الطلاق . ولو قال : انت طالق ثلاثاً ، أو انت طالق انت طالق انت طالق تقع طلقة واحدة مع تحقق الشروط . ولا يقع الطلاق بالكتابة ولا بالاشارة إلا من الأخرس العاجز عن النطق . ولا يقع بغير العربية مع القدرة على التلفظ مها . والأولى للأعجمي والأخرس أن يوكلا بالطلاق عنها أن أمكن . وكذلك لا يقع الطلاق عند الامامية بالحلف واليمين ، ولا يالندر والعهد ، ولا بشي الا بلفظ (طالق) مع تحقق الشروط والقبود. قال صاحب الجواهر نقلاً عن الكافي : ه ليس الطلاق إلا كاروى قال صاحب الجواهر نقلاً عن الكافي : ه ليس الطلاق إلا كاروى

بكير بن أعين ، وهو أن يقول لها ، وهي طاهر من غير جماع : انت (طائق) ويشهد شاهدين عدلين ، وكل ما سوى ذلك فهو ملغى » ثم نقل صاحب الجواهر عن الانتصار اجماع الامامية على ذلك

وبالتالي ، فإن الامامية يضيفون دائرة الطلاق إلى أقصى الحدود ، ويفرضون القيود الصارمة على المطلق والمطلقة ، وصيغة الطلاق وشهوده ، كل ذلك لأن الزواج عصمة ومودة ورحمة ، وميثاق من الله ، قال تعالى في الآية (٢٠) من سورة النساء : « وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً » وفي الآية (٢١) من سورة الروم : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجها لتسكنوا البها وجعل بينكم مودة ورحمة » . وفي الآية (١٠) من سورة المتحنه : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » .

اذن لا بجوز بحال ان تنقض هذه العصمة والمودة والرحمة ، وهـذا العهد والميثاق الا بعد ان نعلم علماً قاطعاً لكل شك بأن الشرع قد حل الزواج ، ونقضه بعد إن أثبته وأبرمه .

ولكن المذاهب الأخرى قد أجازت الطلاق بكل ما دل عليه لفظاً وكتابة ، وصراحة وكناية مثل أنت علي حرام ، وأنت بتلة وبرية ، واذهبي فتزوجي ، وحبلك على غاربك ، والحقي بأهلك ، وما الى ذلك . كما أجازت أن يكون الطلاق مطلقاً ومقيداً مثل ان خرجت من الدار فأنت طالق ، وان كلمك أباك فأنت طالق ، وان فعلت انا كذا فأنت طالق ، وكل امرأة أنزوجها فهي طالق، فيقع الطلاق بمجرد حصول العقد عليها ، وما إلى ذلك مما لا يتسع له المقام . وقد أجازت المذاهب أيضاً الطلاق بتفويضه إلى المرأة وإلى غيرها ، كما أجازت وقوع الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد . وقد سود فقهاء المذاهب الصفحات الطوال العراض التي لا طائل تحتها إلا هدم كيان الأسرة ، ووضعها في كف

عفريت(١١

وقد احسنت الحكومة المصرية بأخذها في كئـــر من شؤون الطلاق بالمذهب الامامي . هذا ، وان المذاهب الأربعة لم تشترط الاشهاد لصحة الطلاق مخلاف الامامية ، حيث اعتبروه ركناً من أركانه ، ونحن ندع الكلام فيه إلى الشيخ ، أبو زهرة ،

الأشهاد على الطلاق:

قال الشيخ أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٣٦٥:

قال فقهاء الشيعة الامامية الاثنا عشرية والاسماعيلية : ان الطلاق لا يقع من غير اشهاد عدلين ، لقوله تعالى في احكام الطلاق وانشائه في سورة الطلاق :

ه واشهدوا ذوي عدل منكم واقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ، ومن بتق الله بجعل له يخرجاً ، ويرزقه من حيث لا يحتسب » . فهذا الأمر بالشهادة جاء يعد ذكر انشاء الطلاق ، وجواز الرجعة ، فكسان المناسب ان يكون راجعاً اليه وان تعليل الاشهاد بأنه يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، يرشح ذلك ويقويه ، لأن حضور الشهود العدول لا نحلو من موعظة حسنة يزجونها إلى الزوجين ، فيكون لها مخرج من الطلاق الذي هو أبغض الحلال إلى الله سبحانه وتعالى . وانه لو كان لنسا ان نختار هو أبغض الحلال إلى الله سبحانه وتعالى . وانه لو كان لنسا ان نختار المعمول به في مصر الاخترنا هذا الرأي ، فيشترط لوقوع الطلاق حضور شاهدين عدلين .

وكما فرض الامامية فيودأ على المطلق والمطلقة والصيغـة فقد فزضوا

 ⁽۱) فقل صاحب « تأسيس النظر » عن الامام مالك أنه قال : أو عزم الرجل أن يطلق أمر أنه يقسع الطلاق بنفس » و أن لم ينطق به . ص ٩ و الطبعة الاولى .

قبوداً ايضاً على الشهادة ، وحكموا بأنه لو كملت جميع الشروط ، ولم يسمع انشاء الطلاق شاهدان عدلان لم يقع الطلاق ، فلا يكفسي شاهد واحد ولو كان بدلاً بل « معصوماً ه (١٠)، ولا ان يشهد احدهما بالانشاء والآخر بالاقرار ، ولا شهادة جماعة ولو بلغوا حد الشياع وإفادوا العلم، ولا شهادة النساء منفردات ولا منضمات إلى الرجال ، كما انه لو طلق ثم اشهد لم يكن شيئاً .

اذا طلق السني زوجته الشيعية :

إذا كان الزوج سنيا ، والزوجة شيعية «وطلقها طلاقاً معلقاً ، أو في طهر المقاربة ، أو في حال الحيض أو النفاس ، أو بغسر شاهدين عدلين ، أو حلف عليها بالطلاق ، أو طلقها بقوله : حبلك على غاربك، وما إلى ذلك نما هو صحيح عند السنة فاسد عند الشيعة، فهل محكم الشيعة بصحة هذا الطلاق ، وتكون المطلقة على هذه الحال خلية نجوز التزويج بها بعد انقضاء العدة ٤

الجواب :

لقد أجمع الامامية كلمــة واحدة على الزام كل طائفة بما تدين (٢) وترنبب آثار الصحة على بيوعات اتباعهـا وميرائهم وزواجهم وطلاقهم إذا أوقعوها على وفق شريعتهم ، فقد ثبتت الرواية على أثمة أهل البيت « الزموهم من ذلك ما ألزموا أنفسهم » . وفي رواية أخرى ان الامام الصادق مئل عن امرأة طلقها سي عــلى غير السنة التي هي شرط في

⁽١) انتمبير بلفظ معصوم لصاحب الجواهر .

 ⁽۲) في كتاب « تأسيس النظر » لأبي زيد الدبوسي اختفي: أن الاصل عند ابني حثيفة أن يترك أهل
 الذمة على ما يعتشدون و يديدون ، وعنه صاحبيه ابني يوسف و محمد لا يتركون .

صحة الطلاق عند الشيعة ، فقسال : « تنزوج ، ولا تترك المرأة من غير زوج » . وفي رواية ثالثة « بجوز على أهل كل دين ما يستحلون » وفي رابعة « من دان بدين قوم لزمته أحكامهم » . (الجواهر ج » مبحث صيغة الطلاق) .

وعليه إذا طلق الشيعي زوجته السنية حسب ما تعنقد هي لا ما يعنقد هو فالطلاق فاسد ، وإذا طلق السني زوجته الشيعية على مـا يعنقد هو فالطلاق صحيح .



الطلاق رجعي وبائن

ينقسم الطلاق إلى رجعي وبائن ، واتفقوا على ان الطلاق الرجعي هو الذي بملك فيه الزوج الرجوع إلى المطلقة ما دامت في العسدة ، سواء أرضيت ام لم ترض ، ومن شرطه ان تكون المرأة مدخولاً بها ، لأن المطلقة قبل الدخول لا عدة لها ، لقوله تعالى في الآيسة ٤٩ من سورة الأحزاب : « يا ابها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ». ومن شرط الطلاق الرجعي ايضاً ان لا يكون على بذل مال، وان لا يكون مكملاً للثلاث.

والمطلقة الرجعية بحكم الزوجة ، وللمطلق كل حقوق الزوج فيحصل التوارث بين الزوجين لو مات احدهما قبل انتهاء العدة ، ولا بحل المهر المؤجل لأقرب الأجلين إلا بعد مضي العدة دون ان يرجعها المطلق إلى عصمته، وبالجملة فالطلاق الرجعي لا يحدث شيئًا سوى عدّه من الطلقات الثلاث .

اما الطلاق البائن فلا يملك فيه المطلق الرجوع إلى المطلقة، وهو يشمل عدداً من المطلقات :

- ٧ ـــ غىر المدخول بها بالاتفاق .
 - ٢ _ المطلقة ثلاثاً بالانفاق .
- ٣ ــ الطلاق الخلعي ، وقال بعضهم انه فسخ وليس بطلاق .
- \$ الآيسة عند الامامية خاصة ، حيث قالوا : لا عدة عليها ، وان حكمها حكم غير المدخول بها ، اما الآية ؛ من سورة الطلاق : واللائي يشن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعد بهن ثلاثة اشهر ، واللائي لم محضن عليس المراد من اللائي يشمن المعلوم بأسهن ، بسل معناه ان اللائي ارتفع حيضهن ، ولا تدرون هل انقطع لمرض او لكر فعد تهن ثلاثة اشهر ، فالشك لم يكن في حكم من علم يأسهن ، بل في من من شك بيأسهن ، بدليل قوله تعالى و ان ارتبتم و حيث لم يعرف من طريقة الشارع إذا اراد ان يبين حكماً من الأحكام ان يقول : ان شككم عكم هذا الشيء فحكمه كذا ، فتعن ان يكون المراد إذا شككم في نفس المرأة ابها آيسة او غير آيسة فحكمها ان تعتد ثلاثة اشهر ، واما قوله واللائي لم محضن فالمراد به الشابات اللائي هن في سن من تحيض ، ومع ذلك انقطع عنهن اللام خلقة او لعارض . وقد ثبت عن أثمة اهل البيت روايات كثيرة تفسر الآية بهذا المعنى .
- ه ـ قال الحنفية : الخلوة بالزوجة من دون دخول توجب العدة ، ولكن لا بجوز للمطلق الرجوع اليها أثناء العسدة ، لأنها بائنة ، وقال الحنابلة : الخلوة كالدخول تماماً بالنسبة الى وجوب العدة وجواز الرجوع . وقدمنا انه لا أثر للخلوة عند الامامية والشافعية .
- ٦ قال الحنفية : إذا قال لها : انت طالق طلاقاً بائناً ، أو طلقة شديدة ، أو كالجبل ، او أفحش الطلاق ، أو أشده : وما إلى ذلك يكون الطلاق بائناً لا محق للمطلق أن يرجع أثناء العدة ، وكذلك يكون الطلاق بائناً ، إذا طلقها بألفاظ الكنايات التي تدل عسلى الاتقصال في الحال ، كأنت بنة وبتلة وبرية .

الطلقة ثلاثاً:

اتفقوا على ان من طلق زوجته ثلاثاً لا تحل له حتى تنكح زوجــــآ غيره نكاحاً صحيحاً ، ويدخل بها المحلل حقيقة ، لقوله تعالى في الآية ٢٣٠ من سورة البقرة : « فان طلقها قلا تحل له من بعد حتى تنكح روجاً غيره » .

واشترط الامامية والمالكية أن يكون المحلل بالغآ . واكتفى الحنفيسة والشافعية والحنايلة بأن يكون قادراً على الجاع ، وان كان دون البلوغ . وقال الامامية والحنفية : إذا اشترط التحليل اثناء العقد ، كما لو قال : تزوجتك على أن احللك لمطلقك يبطل الشرط ، ويصح العقد . ولكن الحنفية قالوا : اذا خافت المرأة ان لا يطلقها المحلل فيمكنها أن تقول له : زوجتك نفسي على أن يكون أمر طلاقي بيدي ، فيقول لها : قبلت هذا الشرط ، وحينئذ يصح العقد ، ويكون لها الحق في تطليق نفسها متى أرادت . أما إذا قال لها هو : تزوجتك على ان يكون امرك بيدك فان النكاح يصح ، ويلغى الشرط .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : يبطل العقد بالمرة إذا اشترط فيه التحليل . بل قال المالكية والحنابلة : لو قصد التحليل ، ولم يتلفظ بــهـ يبطل العقد .

واشترط المالكية وبعض الامامية ان يطأها الزوج الثاني وطءاً حلالاً، كأن تكون خالية من الحيض والنفاس ، وان لا يكونا صائم ضيام. رمضان ، ولكن أكثر الامامية على عدم اعتبار هذا الشرط ، لأن الوطء في هذه الحال ، وان كان عرماً فانه كاف في التحليل .

ومها یکن ، فتی تزوجت بآخر ، وفارقها بموت أو طلاق وانقضت عدتها جاز للأول أن یعقد علیها من جدید ، فإذا عاد وطلق ثلاثاً نحرم علیه حتی تنکح غیره ، وهکذا نحرم بعد کل طلاق ثالث ، وتحل بنکاح المحلل ، وأن طلقت مئة مرة .

ولكن الامامية قسالوا : إذا طلقت تسع مرات للعدة ، وتزوجت مرتن فانها تحرم مؤسداً ؛ ومعنى طلاق العدة عندهم ان يطلقها ، ثم يراجعها ، ويطأها ، ثم يطلقها في طهر آخر ، ثم يراجعها، ويطأها ثم يطلقها ومحللها المحلل ، وبعد ان يتزوجها الأول بعقد جديد يطلقها ثلاثاً للعدة ؛ ثم محللها المحلل ، ثم يتزوجها الأول ، فإذا طلقها ثلاثاً ، وثم طلاق العدة تسع مرات حرمت على المطلق تسعاً إلى الأبد ، اما إذا لم يكن الطلاق للعدة ، كما لو طلقها ، ثم راجعها ، ثم طلقها قبل الدخول ، فانها لا تحرم مؤبداً ، بل تحل عمملل ، وان بلغت الطلقات ما لا محصيه العد .

الشك في عدد الطلاق:

انفقوا على أن من شك في عدد الطلاق : هل وقع مرة أو أكثر يبني على الأقل ما عدا المالكية فأنهم قالوا : يغلب جانب الطلبلاق ، ويبنى على الأكثر .

اخبار المطلقة بالتحليل :

قال الامامية والشافعية والحنفية : لو طلقها ثلاثاً ، وغاب عنها ؛ او غابت عنه مدة ، ثم ادعت انها تزوجت ، وفارقها الزوج الثانسي ، ومضت العدة ، وكانت المدة تتسع لذلك كله يقبل قولها بلا بمسين ، وللاول ان يتزوجها إذا اطمأن إلى صدقها ولا يجب عليه الفحص والبحث، (الجواهر وابن عابدين ومقصد النبيه) .

الخلع

الخلع ابانة الزوجة على مال تفتدي به نفسها من الزوج وهنا مسائل:

هل يشترط في الخلع كراهية الزوجة للزوج ؟

إذا تراضيا على ألخلع ، وبذلت مالاً كي يطلقها ، والحال عامرة، والأخلاق ملتئمة بينها ، فهل تصح المخالعة ؟

قال الأربعة : يصح الحلع ، وتنرتب عليه جميع الأحكام والآثار، ولكنهم قالوا : الله مكروه(١١) .

وقال الامامية : لا يصح الحلع ، ولا يملك المطلق الفدية ، ولكن يصح الطلاق ، ويكون رجعياً مع اجتماع شرائطه ، واستدلوا بأحاديث عن أئمة اهل البيت ، وبالآيسة ٢٢٩ من سورة البقرة : فان خفتم ان لا يقيا حدود الله فلا جناح عليها فيا افتدت به ، حيث علقت الآية جواز الفدية على الحوف من الوقوع في المعصية إذا استمرت الزوجية .

⁽١) فرق الزواج للامتاذ الحفيف ص ١٥٩ طبعة ١٩٥٨ .

المخالعة على أكثر من المهر:

اتفقوا على ان الفدية بجب أن تكون ذات قيمة ، وانه يجوز أن تكون عقدار المهر أو أقل أو أكثر .

شروط عوض الخلع :

قال الأربعة : يصبح الخلع مع غير الزوجة ، فإذا قال أجنبي للزوج: طلق امرأتك بألف علي ، وطلقها على ذلك صبح ، وان لم تعلم الزوجة ، ولم ترض بعد العلم ، ووجب على الأجنبي ان يدفع المبلع للمطلق (رحمة الأمة وفرق الزواج للأستاذ الخفيف) .

وقال الأمامية : لا يصح الحلع ، ولا يجب على الأجنبي ان يدفع شيئاً . أجل ، يصح أن يضمن الأجنبي الفدية بأذنها ، فيقـول للزوج طلقها بكذا ، وعلى ضمان المبلغ بعد ان تأذن هي بذلك ، فان طلق على هذا الشرط وجب على الضامن ان يدفع المبلغ للمطلق ، ويرجع به على المطلقة .

ثم إن كل ما يصح أن يكون مهراً يصح أن يكون فدية في الخلم بالاتفاق ، ولا يشترط أن يكون معلوماً بالتفصيل إذا آل أمره إلى العلم، مثل اخلمي على ما في البيت أو في الصندوق أو على ميراثي من أبسي أو ثمرة بستاني .

وإذا وقع الحلع على ما لا يملك كالحمر والحنزير قال الحنفية والمالكية والحنابلة : إذا كانا يعلمان بالتحريم يصح الحلع ، ولا يستحق المطلسق شيئاً ، فيكون خلعاً بلا عوض . وقسال الشافعية : يصح ، ولها مثل المهر (المغني ج ٧) .

وقال أكثر الأمامية : يبطل الخلع ، ويقع الطلاق رجعيـاً إذا كان

مورداً له ، والا كان بائناً ، وفي جميع الحالات لا يستحق المطلق شيئاً.
وإذا خالعها على ما يعتقد انه حالال ، فتبين انه حرام ، كما لو
قالت له : المحلمي عالى هذا الدن من الحل فظهر خراً قال الامامية
والحنابلة : برجع عليها بمثله خلاً . وقال الحنفية : يرجع عليها بالمهر
المسمى . وقال الشافعية : برجع عليها بمهر المثل .

وإذا تحالعته على مال باعتقاد انه لها فبان لغيرها ، قال الحنفية وأكثر الامامية : إذا أجاز المائك صح الخلع ، واخخا الزوج المال ، وان لم يجز كان له البدل من المثل او القيمة . وقال الشافعية : له مهر المثل استناداً الى قاعدة عندهم ، وهي « متى ذكر بدل فاسد يبطل البدل ، ويثبت مهر المثل » . (مقصد النبيه) وقال المالكية : يقع الطلاق بائناً، ويبطل العوض ، وليس للمطلق شيء حتى ولو اجاز المالك (الفقه على ويبطل العوض ، وليس للمطلق شيء حتى ولو اجاز المالك (الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤) .

وإذا خالعته على ارضاع ولذه ونقفته مدة معينة صح ولزمها القيام بالرضاع والنفقة بالاتفاق . وصرح الحنفية والمالكية والحنابلة بأنه يصح للحامل ان تخالع زوجها على نفقة الحمل الذي في بطنها ، تماماً كا تصح المخالعة على نفقة الولد الموجود . ولم ار فيا لدي من مصادر الامامية والشافعية من تعرض لذلك ، ولكن القواعد الشرعية لا تمنع منه ، لأن السبب موجود ، وهو الحمل ، ولأن تعهدها بمنزلة الشرط على نفسها بأن الولد إذا خلق حياً لزمها ان تقوم بارضاعه ونفقته مدة معينة . والمسلمون عند شروطهم ما لم محلل الشرط حراماً ، او محرم حلالاً ، وهذا الشرط سائغ في نفسه ، ولا يستدعي اي لازم باطل ، ومجب الوفاء لأنه اخذ في عقد لازم . اما الجهل بكونه يولد حياً او ميتاً ، وعلى فرض انه ولد حياً ربما لا يبقى المدة المنفق عليها، اما هذا الجهل فيغنفر في الحلع . واقصى ما يمكن ان يعرر به المنسع وعدم الجواز هو قياس التعهد واقصى ما يمكن ان يعرر به المنسع وعدم الجواز هو قياس التعهد واقصى ما يمكن ان يعرر به المنسع وعدم الجواز هو قياس التعهد واقصى ما يمكن ان يعرر به المنسع وعدم الجواز هو قياس التعهد بالنفقة على الابراء منها ، قاذا كان الإبراء منها غير جائز لأنه اسقاط بالنفقة على الابراء منها ، قاذا كان الإبراء منها غير جائز لأنه اسقاط بالنفقة على الابراء منها ، قاذا كان الإبراء منها غير جائز لأنه اسقاط بالنفقة على الابراء منها ، قاذا كان الإبراء منها غير جائز لأنه اسقاط بالنفقة على الابراء منها ، قاذا كان الإبراء منها غير جائز لأنه اسقاط

لغير الواجب، فكذلك التعهد بالنفقة لا يجوز ، لأنها غير واجبة فعلاً . ولكن الفرق كبير جداً بين التعهد والابراء إذ لا بد أن يكون الابراء من شيء موجود ومتحقق بالفعل ، أما التعهد فلا يلزم فيه ذلك . هذا وقد سبق الكلام في باب الزواج عن الخلع على اسقاط حق الأب أو الأم على حضائة الولد .

(فرع) إذا خلعها على نفقة الولد ، ثم عجزت عن الاتفاق عليه ، فلها مطالبة ابيه بالنفقة ، وبجبر عليها ، ولكنه يرجع على الأم إذا ايسرت ، وإذا مات الولد اثناء المدة المعينة كان للمطلق استيفاء المسدة الباقية منها ، لعموم قوله تعالى : ٥ فيا افتدت به ٥ والأولى للمرأة ان تتعهد برضاع الولد ونفقته في المدة المعينة ما دام حياً ، وحيننذ لا يحق للمطلق الرجوع عليها بشيء إذا مات الولد .

شروط الزوجة المخالعة :

اتفقوا على ان الزوجة المخالعة يجب ان تكون بالغة عاقلة ، واتفقوا ايضاً على ان السفيهة لا يصح خلعها من غير اذن الولي ، واختلفوا في صحة الحلع إذا اذن لها الولي ، فقال الحنفية : أن النزم الولي الأداء من ماله الحاص صح الحلع ، وإلا بطل البذل، ووقع الطلاق على اصح الروايتين (أبو زهرة) .

وقال الامامية والمالكية : مع اذن الولي لها بالبذل يصح الخلع من مالها هي لا ماله هو (الجواهر والفقه على المذاهب الأربعة) .

وقال الشافعية والحنابلة : لا يصح الحلع من السفيهة مطلقاً ، أذ ن الولي لها أو لم يأذن ، واستثنى الشافعية صورة واحدة ، وهي إذا خشي انولي أن يبدد الزوج اموالها ، فحينئذ يأذن لها الولي بالاختلاع منه صيانة لمالها . ثم أن الشافعية قالوا : يفسد الحلع ، ويقع الطلاق رجعياً . وقال

الحنابلة : لا يقع خلعاً ولا طلاقاً إلا ان ينوي الزوج الطلاق من الخلع. او يكون الخلع بلفظ الطلاق .

واذا خالعت المرأة ، وهي في مرض الموت صح الحلع عند الجميع، ولكن اختلفوا فيما إذا بذلت اكثر من ثلث مالها ، او كان المسذول اكثر من ميراثه منها على فرض موتها في العدة ، وقلنا بالتوارث بينها في هذه الحال .

قال الامامية والشافعية: ان خالعته بمهر مثلها جاز ، ونفذ من الأصل اما إذا زاد عن مهر المثل فتخرج الزيادة من ثلث المال .

وقال الحنفية : يصح الحلع ، ويستحق المطلق العوض بشرط ان لا يزيد عن الثلث ، ولا عن نصيبه في الميراث ان ماتت اثناء العدة ، اي يأخذ اقل المقادير الثلاثة من بدل الحلع و نلث البركة ، ونصيبه من الميراث ، فإذا كان بدل الحلع و ، ونصيبه ٤ ، والثلث ۴ استحق ۴ . وقال الحنابلة : إذا خانعنه عقدار ميراثه منها فما دون صح بكل ما خالعته عليه ، وان خالعته بزيادة بطلت الزيادة فقط (المغني ج٧) . غلامته عليه ، وان خالعته بزيادة بطلت الزيادة فقط (المغني ج٧) . كونها في طهر فم يواقعها فيه إذا كانت مدخولاً بها ، وغير آيسة ولا كونها في طهر فم يواقعها فيه إذا كانت مدخولاً بها ، وغير آيسة ولا حامل ، ولا صغيرة دون التسع ، كما اشترطوا لصحة الحلم وجود علما شاهدين عدلين ، أما بقية المذاهب فيصح الحلم عندها على أيسة حال شكون عليها المختلعة تماماً كالمطلقة .

شروط الزوج المخالع :

اتفقوا على اشتراط البلوغ والعقل في الزوج ما عسدا الحنابلة فانهم قالوا : يصح الحلع من المميز كما يصح منه الطلاق . وتقدم في اول الطلاق ان الحنفية بجيزون طلاق الهازل والمكره والسكران ، وان الشافعية والمالكية يوافقونهم في طلاق الهازل. ويصبح الخلع مع الغضب إذا لم يكن رافعاً للقصد.

واتفقوا على صحة الخلع من السفيه ، ولكن المال يسلم الى وليه ، ولا يصح تسليمه له .

اما الخلع من المريض مرض الموت فيصح بلا ريب ، لأنه لو طلق بغير عوض لصح ، فالطلاق بعوض أولى .

صيغة الحلع :

أجاز الأربعة ان تكون الصيغة باللفظ الصريح ، كالحلىع والفسخ ، وبالكناية مثل بارأتك وأبنتك، وقال الحنفية : يجوز بلفظ البيع والشراء، فيقول الزوج للزوجة : بعتك نفسك بكذا . فتقول هي : اشتريت . او يقول لها : اشتري طلاقك بكذا . فتقول قبلت . وكذلك عند الشافعية يصح ان يكون الحلع بلفظ البيع المنظمة المنافعية المنا

واجاز الحنفية التعليق والحيار ، والفاصل بين البذل والحلم فلو كان الزوج غائباً ، وبلغه انها قالت : اختلعت نفسي بكذا وقبل لصح . وكذلك عند المالكية لا يضر الفاصل .

ويصح الحلع عند الحنابلة من دون نية إذا كان اللفظ صريحاً كالخلع والفسخ والمفاداة . ولكنهم اشترطوا اتحاد المجلس وعدم التعليق .

وقال الامامية : لا يقع الحلع بلفظ الكناية ، ولا بشيء من الألفاظ الصريحة إلا بلفظتين فقط ، وهما الحلع والطلاق ، فان شاء جمع بينها معاً ، او اكتفى بواحدة . فتقول هي : بذلت لك كذا لتطلقني . فيقول هو : خلعتك على ذلك قانت طالق . وهذه الصيغة هي الأحوط

والأولى عند جميع الامامية. ويكفي ان يقول لها : انت طالق على ذلك، او خلعتك على ذلك، ويشترط الامامية الفور وعدم الفاصل بين البـــذل والحلع وان يكون الحلع مطلقاً غير معلق على شيء ، تماماً كما هي الحال في الطلاق .



العدة

أجمع المسلمون كافة على وجوب العدة في الحملة ، والأصل فيه الكتاب والسنة ، فمن الكتاب قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء « ومن السنة قوله تكالئين : لقاطمة بنت قيس : « اعتدي في بيت ابن أم مكتوم « . ويقع الكلام في عدة من فارقها الزوج بطلاق او فسخ ، وفي عدة المتوفى عنها زوجها ، وفي عدة من وطئت يشبهة ، واستبراء الزانية وفي عدة زوجة المفقود

عدة الطلقة:

اتفقوا على ان المطلقة قبل الدخول والحلوة لا عدة عليها ، وقال الحنفية والمالكية والحنابلة : ان خلا بها الزوج ولم يصبها ، ثم طلقها فعليها العدة ، ثماماً كالمدخول بها . وقال الامامية والشافعية : لا ائر للحلوة . وتقدمت الاشارة إلى ذلك ، كما اشرنا – عنبد تقيم الطلاق إلى وجعي وبائن – إلى رأي الامامية من عدم وجوب العدة على الآيسة للدخول بها ، وما استندوا اليه من الدليل .

وكل فرقة بين زوجين ما عدا الموت فعدتها عددة الطلاق ، سواء أكانت بخلع او لعان أو بفسخ بعيب أو انفساخ برضاع او اختلاف دين (١٠). ومها يكن ، فقد اتفقوا على وجوب العدة على من طلقت بعد الدخول، وأنها تعتد بواحد من ثلاثة على التفصيل التالي :

ا حند بوضع الحمل بالاتضاق إذا كانت حاملاً لقوله نعالى : وأولات لأحمال اجلهن ان بضعن حملهن و وإذا كان الحمل أكثر من واحد فلا تخرج من العدة إلا بوضع الأخير بالاجاع. واختلفوا في السقط إذا لم يكن مخلقاً ، أي تام الخلقة ، قال الحنفية والشاقعية والحنابلة : لا تخرج من العدة بانفصاله عنها . وقال الامامية والمالكية : بل تخرج، ولو كان قطعة لحم ما دام ميداً انسان .

وأقصى مدة الحمل عند الحنفية سنتان ، وعند الشافعية والحنابلة أربع ، وعند المالكية خمس كما في كتاب الفقـــه على المذاهب الأربعة ، وعن مالك أربع كما في كتاب المغنى ، وتقدم التفصيل في باب الزواج .

والحامل لا يمكن أن تحيض عند الحنفية والحنابلة ، ويمكن ان تحيض عند الامامية والشافعية والمالكية؟

٢ — ان تعدد بثلاثة أشهر هلالية ، وهي التي بلغت ، ولم تر الحيض أبدأ ، والتي بلغت سن اليأس^(١١) ، وحد اليأس عند المالكية سبعون سنة ، وعند الحنابلة خسون ، وعند الحنفية خس وخسون ، وعند الشافعية اثنتان وستون على الأصح ، وعند الامامية ستون للقرشية وخسون لغرها .

 ⁽۱) قال الامامية : إذا ارته الزوج ، وكان ارتداده عن قطرة اعتدت زوجته عدة وقاة، وأن كان أرتداده عن ملة اعتدت عدة طلاق .

 ⁽٢) تقدم أن الامامية لا يوجبون العدة على الآيسة ، ولكنهم قالوا : إذا طلقها ، ورأت حيضة
 مُ ينست اكملت العدة بشهرين . وقال الاربعة : بل تستأنف العدة بثلاثة أشهر ، و لا تحسب.
 الحيضة من العدة .

أما الزوجة المدخول بها قبل أن تكمل التسع فقال الحنفية: تجب عليها العدة ، ولو كانت طفلة . وقال المالكية والشافعية : لا تجب العدة على الصغيرة التي لا تطبق الوطء ، وتجب على من تطبقه ، وان كانت دون التسع . وقال الامامية والحنابلة : لا تجب العدة على من لم تكمل التسع ، وان طاقت الوطء (الفقه على المذاهب الاربعة ج ٤ مبحث عدة المطلقة الآيسة) .

٣ — تعتد بثلاثة قروء ، وهي من أكملت التسع ولم تكن حاملاً ، ولا آيسة ، وكانت من ذوات الحيض بالاتفاق . وقد فسر الامامية والمالكية والشافعية القرء بالطهر ، فإذا طلقها في آخر لحظة من طهرها احتسب من العدة ، واكملت بعده طهرين . وقسره الحنفيسة والحنابلة بالحيض فسلا بد من ثلاث حيضات بعد الطلاق ، ولا يحتسب حيض طلقت قيه (مجمع الأنهر) .

وإذا أخرت المطلقة التي اعتدت بالاقراء بانقضاء عدمها تصدق إذا مضت مدة نحتمل انقضاء العدة ، وأقل ما تصدق به المعتدة بالاقراء ستة وعشرون يوماً عند الامامية ، ولحظتان بأن يقدر أنه طلقها في آخر لحظة من الطهر ، ثم تحيض ثلاثة ايام ، وهي أقل مدة الحيض ، ثم ترى أقل الطهر وهو عشرة ايام عند الامامية ، ثم تحيض ثلاثة ايام، ثم ترى أقل الطهر عشرة ايام ، ثم تحيض ، فبمجرد رؤية الدم الاخير تحوج من العدة ، واللحظة الأولى من الحيض الثالث لا بد منها للعلم بهامية الطهر الاخير . ودم النفاس عند الامامية كدم الحيض ، وعليه يمكن أن تنقضي العدة بثلاثة وعشرين يوماً ، كما إذا طلقها بعد الوضع وقبل رؤية الدم ، وبعد الطلاق رأت الدم لحظة ، ثم مضى أقل الطهر عشرة ايام، ثم أقل الحيض ثلاثة ، ثم أقل الحيض ثلاثة ، ثم أقل الحيو عشرة ايام، وعشرين يوماً .

وأُقلَ مَا تَصِدَقَ بِهُ عَنْدُ الْحَنْفِيةِ تَسْعَةً وَثَلَاثُونَ يُومَّا بِأَنْ يَقْدُرُ انْهُ طَلْقَهَا

في آخر الطهر ، ويقدر أقل مدة للحيض ، وهي ثلاثة ايام، وأقل مدة الطهر ، وهي خسة عشر يوماً عند الحنفية . فثلاث حيضات بنسعة ايام يتخللها طهران بثلاثين يوماً فيكون المجموع تسعة وثلاثين .

اطول عدة:

قدمنا انها إذا بلغت، ولم تر الدم أصلاً فعدتها ثلاثة أشهر بالاجاع ، أما إذا رأته ، ثم انقطع عنها بسبب رضاع او مرض فقال الحنابلة والمالكية : تعتد سنة كاملة . وقال الشافعي في الجديد من أحد قوليه : بل تبقى في العدة أبداً حتى تحيض ، أو تبلغ سن الاياس، وتعند بعدها بثلاثة أشهر (المغني ج ٧ باب العدد) .

وقال الحنفية : إذا حاضت مرة واحدة ، ثم انقطــع عنها الحيض لمرض او رضاع ، ولم تره أبدأ فلا تنقضي عدتها حتى تبلغ سن اليأس، وعليه فقد تبلغ العدة عند الحنفية والشافعية أكثر من ٤٠ سنة (الفقه على المذاهب الأربعة ج٤ مبحث عدة المطلقة إذا كانت من ذوات الحيض).

وقال الامامية : إذا انقطع الحيض عنها لعارض بعد رؤيته ثم طلقت تعند بثلاثة أشهر ، كانتي لم تر الحيض أصلاً ، وإذا عاد البها بعد الطلاق تعند بأسبق الامرين من ثلاثة أشهر بيض ، او ثلاثة اقراء ، عمنى انه مضى لها ثلاثة اقراء قبل ثلاثة أشهر انقضت عدتها، وان مضى ثلاثة أشهر بيض قبل ان تتم الاقراء انقضت عدتها أيضاً ، وان رأت الحيض قبل انقضاء الأشهر الثلاثة ولو بلحظة صبرت تسعة أشهر ، ولا الحيض قبل انقضاء الأشهر الثلاثة أشهر بلا دم ، وبعد انتهاء الأشهر التسعة فان وضعت قبل انتهاء السنة خرجت من العددة ، وكذلك إذا حاضت وأغت الاطهار ، وإذا لم تلد ، ولم تتم الاقراء قبل سنة اعتدت حاضت وأغت الاطهار ، وإذا لم تلد ، ولم تتم الاقراء قبل سنة اعتدت

بثلاثة مضافة إلى التسعة ، فيكون المجموع سنــة كاملة ، وهــذه أطول عدة عند الامامية''' .

عدة الوفاة:

انفقوا على ان عدة المتوفي عنها زوجها ، وهي غير حامل أربعة أشهر وعشرة ايام كبيرة كانت او صغيرة ، آيسة او غيرها دخل بها او ثم يدخل ، نقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجها بتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشراً ٥ . هذا إذا حصل لها الجزم بأنها غير حامل ، أما إذا ظنت او احتملت الحمل فعليها الانتظار حتى تضع او بحصل الجزم بعدم الحمل عند كثير من فقهاء المذاهب .

وقال الأربعة: أن عدة الحامل المتوني عنها زوجها تنقضي بوضع الحمل ، ولو بعد وفاته بلحظة ، نحبث محل لها ان تتزوج بعد انفصال الحمل ، ولو قبل دفن زوجها،لقوله تعالى : ه واولات الاحمال اجلهن ان يضعن هملهن ه .

وقال الامامية : ان عدتها أبعد الأجلين من وضع الحمل ، والأربعة أشهر وعشرة ايام ، فان مضت الأربعة والعشرة قبسل الوضع اعتدت بالوضع ، وان وضعت قبل مضي الأربعة والعشرة اعتدت بالأربعة والعشرة ، واستدلوا على ذلك بضرورة الجمع بين آية « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » وآية « أجلهن ان يضعن حملهن » ، فالآية الأولى جعلت العدة أربعة وعشرة ، وهي تشمل الحامل وغير الحامل ، والثانية

 ⁽١) تقل صاحب الجواهر وصاحب المسالك المشهور على ذلك عملا بخبر سودة بن كليب ، وقسد اطالا الكلام في هسده المسألة ، ونقلا أثوالا غير مشهورة، وكثير منفقهاء الامامية تجاهلها وأهملها .

جعلت عدة الحامل وضع الحمل ، وهي تشمل المطلقة ومن توفي عنهــا الزوج، فيحصل التنافي بين ظاهر الآيتين في المرأة الحامل التي تضع قبل الأربعة والعشرة فبموجب الآية الثانية تنتهي العدة،لأنها وضعت الحمل ، وبموجب الآية الأولى لا تنتهي لأن الأربعـــة والعشرة لم تنته ـ ويحصل التَّنافي ايضاً إذا مضت الأربعة والعشرة ولم تضع ، فبموجب الآية الأولى تنتهي العدة ، لأن مدة الأربعة والعشرة مضت ، وعوجب الآبة الثانية لم تنته ، لأنها لم تضع الحمل ، وكلام القسرآن واحد يجب ان يلاثم بعضه بعضاً . وإذا جمعنا الآيتين هكذا ٥ والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ، واولات الاحمال اجلهن ان بضعن حملهن » يكون المعنى ان عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة ايام لغبر الحامل ، وللحامل التي تضع قبل مضي الأربعة والعشرة ، وتكونُ عدة الوفاة للحامل التي تضع بعد مضي الأربعة والعشرة وضع الحمل . وإذا قال قائل : كيف جعل الامامية عدة الحامل المتوفي عنها الزوج ابعد الاجلين من وضع الحمل والأربعة والعشرة مع ان آية ۾ واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن ۽ صريحة بأنَ الحامل تنتهي عدتها يوضع الحمل . اجابه الامامية : كيف قال الأربعة : ان عدة الحامل المتوفي عنها الزوج سنتان إذا استمر الحمل هذه المدة مع ان آية « والذين يتوفون منكم ويندرون أزواجآ يتربصن بأنفسهن أربعة أشهروعشراء صرمحة بأن العدة أربعة وعشرة وإذا قال القائل : عملاً بآية أولات الأحال ، قَال الإمامية عملاً بآية والذين يتوفون . إذن لا مجال للعمل بالآيتين إلا القول

وانفقوا على وجوب الحسداد على المتوفي عنها زوجها كبيرة كانت أو صغيرة ، مسلمة أو غير مسلمة ، ما عبدا الحنفية فإلهم ذهبوا الى عدم وجوبه على الذمية والصغيرة ، الأنها غير مكلفتين .

بأبعد الأجلمن .

ومعنى الحسداد ان تجتنب المرأة الحادة على زوجها كل ما يحسنها ،

ويرغب في النظر اليها ، ويدعو الى اشتهائها ، وتشخيص ذلك يعود الى أهل العرف .

قال الامامية : ان مبدأ عدة الطلاق من حين وقوعه حاضراً كان الزوج أو غائباً ، ومبدأ عدة الوفاة من حين بلوغها الحبر إذا كان الزوج غائباً ، أما إذا كان حاضراً ، وافترض عدم علمها بموته إلا بعد حين فبدأ العدة من حين الوفاة على ما هو المشهور بين فقهاء الامامية .

وانفقوا على ان المطلقة طلاقاً رجعياً إذا توفي زوجها ، وهي في أثناء العدة فعليها ان تستأنف عدة الوفاة من حين موته ، سواء أكان الطلاق في حال مرض الموت ، أو في حال الصحة ، لأن العصمة بينها وبين المطلق لم تنقطع بعد ، أما لو كان الطلاق بائناً فينظر ، فان كان قد طلقها في حال الصحة أتمت عدة الطلاق ، ولا عدة عليها بسبب الموت بالانفاق ، حتى ولو كان الطلاق بدون رضاها ، وكذلك الحال إذا طلقها في مرض الموت بطلب منها ، أما إذا طلقها في مرضه بدون طلب منها ، ثم مات قبل ان ثنتهي العدة فهل تتحول الى عدة الوفاة كالرجعية ، أو تستمر في عدة الطلاق ؟

قال الامامية والمالكية والشافعية : تمضي في عدة الطلاق ، ولا تتحول الى عدة الوفاة .

وقال الحنفية والحنابلسة : بل تنحول الى عدة الوفاة . فتلخص ان المطلقة الرجعية تستأنف عدة الوفاة إذا توفي المطلق قبل انتهاء العدة ، والبائنة تستمر في عدة الطلاق باتفاق الجميع ما عدا الحنفية والحنابلة فائهم استثنوا من البائنة ما إذا وقع الطلاق في مرض موت المطلق بدون رضى المطلقة .

عدة وطء الشبهة:

قال الامامية ان عدة وطء الشبهة كعدة المطلقة ، فان كانت حاملاً اعتدت بوضع الحمل ، وان كانت من ذوات القروء اعتدت بثلاثية منها ، وإلا فبثلاثة أشهر بيض ، والشبهة عندهم الوطء الذي يعذر فيه صاحبه ، ولا يجب عليه الحد ، سواء أكانت الموطوءة بمن بحرم العقد عليها كأخت الزوجة والمتزوجة أو كانت بمن بحل عليها العقد كالأجنبية الحلية . وقريب من هدذا قول الحنابلة حيث ذهبوا الى أن كل وطء يوجب العدة مها كان نوعه ، ولا بختلفون عن الامامية إلا في بعض التفاصيل وتأتى الاشارة اليها عند الكلام على عدة الزانية .

وقال الحنفية: تجب العدة بوطء الشبهة ، وبالعقد الفاسد ، ولا تجب بالعقد الباطل ، ومثال الشبهة ان يطأ نائمة بشبهة انها زوجته ، والعقد الفاسد ان يعقد على امرأة محل له العقد عليها ، ولكن لم تنحقق بعض الشروط المعترة ، كما لو جرى العقد بدون شهود ، والعقد الباطل ان يعقد على امرأة من محارمه كأخته وعمته . وعسدة وطء الشبهة عندهم عصفات ان كانت تحيض والا فثلاثة أشهر ان لم تكن حاملاً ، وان تكنها فبوضع الحمل (ابن عابدين وأبو زهرة والفقه على المذاهب الأربعة). وقال المالكية : تسترىء بقدر العدة ثلاثة قروء وان لم تحض فبثلاثة أشهر ، وان حاملاً فبوضع الحمل .

ومها يكن ، فإذا مات الواطىء بشبهة فلا تعتد المرأة عـدة وفاة ، لأن العدة للوطء ، لا للعقد .

عدة الزائية:

قال الحنفية والشافعية وأكثر الامامية : لا تجب العدة من الزنا ، لأنه لا حرمة لماء الزاني ، فيجوز العقد على الزانية ، ووطؤها ، وان كانت

حاملاً ؛ ولكن الحنفية قالوا : مجوز العقد على الحبلى من الزنا ، ولا مجوز وطؤها ، بل يدعها حتى تلد .

وقال المالكية : الوطء بالزنا تماماً كالوطء بالشبهة ، فتستبرىء بقدر العدة إلا إذا اربد اقامة الحد عليها قانها تستبرىء محيضة واحدة .

وقال الحنابلة : تجب العدة على الزانية كما تجب على المطلقة . (المغني ج ٦ ومجمع الأثهر) .

عدة الكتابية:

انفقوا على ان الكتابية إذا كانت زوجة لمسلم فحكمها حكم المسلمة من حيث وجوب العدة عليها والحسداد في عدة الوفاة ، أما إذا كانت زوجة لكتابي مثلها فقال الامامية (١) والشافعية والمالكية والحنابلة : تجب عليها العدة ، ولكن الشافعية والمالكية والحنابلة لم يوجبوا عليها الحداد في عدة الوفاة .

وقال الحنفية : لا عدة على غير المسلمة المتزوجة بغير المسلم (ميران الشعراني باب العدد والاستبراء) .

زوجة المفقود:

الغائب على حالين : احداهما ان تكون غيبته غير منقطعة بحيث يعرف موضعه ، ويأتى خيره ، وهـــذا لا محل لزوجته ان تتزوج بالاتفاق .

 ⁽¹⁾ قال في الجواهر ج ه باب العدد : « عدة الذمية كالحرة في الطلاق و ألوفاة بلا خلاف محقق أجده ،
 لا ظلاق الادلة ، وصريح السراج عن الصادق قلت له : النصر أنية مات زوجها ، وهو نصر أني ما عدتها ؟ قال : عدتها أربعة أشهر وعشرة » .

الحال الثانية ان ينقطع خبره ، ولا يعلم موضعه ، وقبد اختلف أثمية المذاهب في حكم زوجته .

قال ابو حنيفة والشافعي في القول الجديد الراجح ، وأحمد في الحدى روايتيه : ان زوجة هذا المفقود لا تحسل للازواج حتى تمضي مدة لا يعيش في مثلها غالباً ، وحدها ابو حنيفة بمئة وعشرين سنة ، والشافعي واحمد بتسعين .

وقال مالك : تتربص اربع سنوات ، ثم تعتد بأربعة أشهر وعشرة، وتحل بعدها للازواج .

وقال ابو حنيفة والشافعي في اصح الفولين : إذا قدم زوجها الأول، وقد تزوجت يبطل الزواج الثاني ، وتكون للزوج الأول .

وقال مالك : إذا جاء الأول قبل ان يدخل الثاني فهي للاول، وان جاء بعد الدخول تبقى الثاني، ولكن بجب عليه ان يدفع الصداق للاول . وقال احمد : ان لم يدخل جا الثاني فهي للأول ، وان دخل يكون

أمرها بيد الأول ، فإن شاء أخذها من الثاني ، ودفع له الصداق، وإن شاء تركها له ، وأخذ منه الصداق (المغني ج ٧ ورحمة الأمة)(١) .

وقال الامامية : ان المفقود الذي لا يعلم موته ولا حياته ينظر ، فان كان له مال تنفق منه زوجته ، او كان له ولي ينفق عليها ، او وجد متبرع بالانفاق وجب على زوجته الصبر والانتظار ، ولا يجوز لهما ان تتزوج محال حيى تعلم بوفاة الزوج او طلاقه ، وان لم يكن له مال ، ولا من ينفق عليها فان صبرت فيها ، وان أرادت الزواج رفعت أمرها إلى الحاكم فيؤجلها اربع سنين من حين رفع الأمر اليه ، ثم يفحص عنه

 ⁽١) هذا إذا لم ترفع أمرها إلى القاضي ، اما إذا تضر رت من غياب الزوج و ١٠٤ ت امرها إلى القاضي طالبة التفريق فقد أجاز أحمد و مالك طلاقها ، و الحيال هذه ، و يأتي الكلام في فصل طيلاق القاضي .

في تلك المدة ، فان لم يتبين شيء ينظر ، فان كان للغائب ولي يتولى الموره او وكيل أمره الحاكم بالطلاق ، وان لم يكن له ولي ولا وكيل، او كان ، ولكن امتنع الولي او الوكيل من الطلاق ، ولم يمكن اجباره طلقها الحاكم بولايته الشرعبة، وتعتد بعد هذا الطلاق بأربعة اشهر وعشرة، ويحل لها بعد ذلك ان تتزوج .

وكيفية الفحص ان يسأل عنه في مكان وجوده، ويستخبر عنه القادمون من البلد الذي محتمل وجوده فيه. وخبر وسيلة للفحص ان يستنيب الحاكم من يثق به من المقيمين في محل السؤال ، ليتولى البحث عنه ، ثم يكتب للحاكم بالنتيجة ، ويكفي من الفحص المقدار المعتاد ، ولا يشترط السؤال في كل مكان يمكن ان يصل اليه، ولا ان يكون البحث بصورة مستمرة. وإذا تم الفحص المطلوب بأقل من أربع سنوات محيث نعلم ان متابعة السؤال لا تجدي يسقط وجوب الفحص ، ولكن لا بد من الانتظار اربع سنوات عملا بظاهر النص ، ومراعاة للاحتياط في الفروج ، واحتمال طهور الزوج اثناء السنوات اللاربيم

وبعد هذه المدة يقع الطلاق ، وتعتد أربعة أشهر وعشرة ، ولكن لا حداد عليها ، وتستحق النفقة ايام العدة ، ويتوارثان ما دامت فيها ، وإذا جاء الزوج قبل انتهاء العدة فله الرجوع اليها ان شاء ، كما ان له ابقاءها على حالها ، وان جاء بعد انتهاء العدة ، وقبل ان تتزوج فالقول الراجع انه لا سبيل له عليها ، وبالأولى إذا وجدها متزوجة (١٠) .

 ⁽١) الجواهر وسلحقات العروة للسيد كاظم والوسيلة للسيد أبر الحسن وغيرها من كتب الفقد للإمامية و لكن أكثر التمبير لصاحب الوسيلة ، الأنة أجمع وأرضح .

احكام العدة:

نقلتا في باب النفقة الانفاق على ان المعتدة من طلاق رجعي تستحق النفقة ، ونقلنا ايضاً الاختلاف في المعتدة من طلاق بائن . ونتكلم هنا في مسائل :

التوارث بن المطلق والمطلقة :

اتفقوا على ان الرجل إذا طلق امرأته رجعياً لم يسقط التوارث بينها ما دامت في العدة ، سواء أكان الطلاق في مرض الموت او في حال الصحة ، ويسقط التوارث بانقضاء العدة، واتفقوا ايضاً على عدم التوارث ان طلقها طلاقاً بائناً في حال الصحة .

طلاق المريض:

واختلفوا فيما إذا طلقها بائناً ، ثم مات في مرضه الذي مات فيه ، فقال الحلقية : ترثه هي ما دامت في العدة ، بشرط ان بعتبر الزوج فاراً من ميراثها ، وان لا يكون الطلاق برضاها، ومع انتفاء أحد هذين الشرطين لا تستحق الميراث .

وقال الحنابلة : ترثه ما لم تتزوج ، وان خرجت من العدة وطالت المدة .

وقال المالكية : ترثه ، وان تزوجت .

ونقل عن الشافعي اقوال ثلاثة احدها انها لا ترث ، حتى ولو مات وهي في العدة ، تماماً كالمطلقة باثناً في الصحة . وبلاحظ ان غير الامامية تكلموا عن طلاق المريض إذا وقع بالناً فقط ، اما الامامية فالهم قالوا : إذا طلقها مريضاً ترثمه هي ، سواء أكان الطلاق رجعياً او بائناً بشروط اربعة :

١ عوت قبل ان تمضي سنة كاملة على طلاقها ، فلو مات
 بعد السنة بساعة لا ترثه .

٢ ــ ان لا تنزوج قبل موته ، فاذا تزوجت ثم مات في اثناء السنة فلا شيء لها .

٣ ــ ان لا يبرأ من المرض الذي طلقها فيه ، فلو برىء من هذا
 اللوض ، ثم مات في اثناء السنة لم تستحق الميراث .

٤ _ ان لا يكون الطلاق بطلب منها .

أين تعند المطلقة:

اتفقوا على ان المطلقة رجعياً تعتد في بيت الزوج ، فلا بجوز له الخراجها ، كما لا بجوز لها ان تخرج منه ، واختلفوا في المطلقة بائناً ، فقال الأربعة : تعتد في بيت الزوج كالمطلقة الرجعية من غير فرق ، فقوله تعالى : « ولا تخرجوهن من بيوسن ولا بخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة » .

وقال الامامية: ان أمر البائنة بيدها تعتد في أي مكان تشاء، لانقطاع العصمة بينها وبين الزوج ، وانتفاء التوارث بينها ، وعدم استحقاقها النفقة إلا إذا كانت حاملاً ، وعليه فلا يحق احتباسها ، وخصصوا الآية الكريمة بالرجعيات ، وفي ذلك احاديث عن أثمة أهل البيت .

زواج الآخت في عدة اختها :

إذا تزوج الرجل امرأة حرم عليه ان يجمع بينها وبين أختها ، فاذا توفيت أو طلقها ، وانتهت العدة حل له العقد على اختها ، وهل بحل له ان يعقد على أخت المطلقة قبل ان تنتهي عدمها ؟ اتفقوا على تحريم العقد على اخت المطلقة قبل انتهاء العدة إذا كان الطلاق رجعياً، واختلفوا إذا طلقت بائناً .

قال الحنفية والحنابلة : لا يحل العقد على الأخت ، ولا الخامسة إذا كان عنده أربع ، وطلق واحدة منهن إلا بعد انتهاء العدة رجعياً كان الطلاق أم باثناً .

وقال الامامية والمالكية والشافعية : بجوز العقد على الأخت والحامسة قبل أن تنتهى عدة المطلقة طلاقاً باتناً .

هل يقع الطلاق بالمعندة أ

قال الأربعة: اذا طلقها رجعياً فله ان يطلقها ثانية ما دامت في العدة دون ان يراجعها ، وليس له ذلك اذا كان الطلاق باثنا (المغني ج ٧ بأب الخلع وباب الرجعة ، والفقسه على المذاهب الاربعة مبحث شروط الطلاق) .

وقال الامامية : لا يقع الطلاق بالمعتدة بائنــة كانت ام رجعية الا بعد ان يراجعها ، اذ لا معنى لطلاق المطلقة .

الرجعة

الرجعة في اصطلاح الفقهاء رد المطلقة واستبقاء زواجها ، وهي جائزة بالاجاع ، ولا تفتقر الى ولي ولا صداق ولا رضى المرأة ولا عملها ، لقوله تعسالى : ه وبعولتهن أحق بردهن ه وقوله : فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن معروف او فارقوهن معروف ه ؛ أي اذا اشرفن على انتهاء أجل عدمن . وقد اتفقوا على انه يشترط في المرتجعة ان تكون في عدة الطلاق الرجعي فلا رجعة للبائن غير المدخول مها ، لأنه لا عدة لها ، الطلاق الرجعي فلا رجعة للبائن غير المدخول مها ، لأنه لا عدة لها ، ولا تلمطلقة في الحلم بعوض ، لانقطاع العصمة بينها .

واتفقوا على ان الرجوع بحصل بالقول ، واشترطوا ان يكون اللفظ منجزاً غير معلق على شيء ، فلو أنشأ الرجعة معلقة ، وقال : ارجعتك ان شئت فلا تصح الرجعة (١) وعلى ذلك فإذا لم يصدر منه بعد هذا القول فعل أو لفظ منجز يدل على الرجعة حتى انتهت العدة تكون

 ⁽١) نقل صاحب الجواهر وصاحب المسائك الشهرة عنه فقهاء الامامية على عدم جواز التعليق في الرجعة وقال صاحب المسائك ج٢ باب الطلاق: « الا شهر عدم الوقوع حتى عنه من يجوز تعليق الطلاق الحاقاً للرجعة بالنكاح » .

المطلقة أجنبية عنه .

واختلفوا في حصول الرجعة بالفعل كالوطء ومقدماته من غــــــر أن يسبقه القول ، فقال الشافعية : لا بد أن الرجعة بالقــول أو بالكتابة ، فلا تصح بالوطء حتى لو نوى به الرجعة ، وبحرم وطؤها في العدة ، وأذا فعل كان عليه مهر المثل ، لأنه وطء شبهة .

وقال المالكية : تصح الرجعة بالفعل مع نية الرجعة ، أما إذ وطأ بدون هذه النية فلا تعود اليه المطلقة ، ولكن هذا الوطء لا يوجب حداً ولا صداقاً ، كما ان الولد بلحق بالواطىء لو حملت، وبجب ان تستبرىء بحيضه مع عدم الحمل .

قال الحنابلة : تصح الرجعة بالفعل اذا وطأ فقط ، فمنى تحقق منه الوطء رجعت اليه ، ولو لم ينو الرجعة ، أما غير الوطء كاللمس والتقبيل . بشهوة ، وما الى ذاك فلا تحصل به الرجعة .

وقال الحنفية: تتحقق الرجعة بالوطء، وباللمس والتقبيل، وما اليها من المطلق والمطلقة بشرط حصول الشهوة، وتصح الرجعة بالفعل من النائم والساهي والمكره والمجنون، كما لو طلقها، ثم جن ووطأها قبل خروجها من العدة. (مجمع الأنهر باب الرجعة).

وقال الامامية: تتحقق الرجعة بالوطء والتقبيل واللمس بشهوة وبدونها: او غير ذلك مما لا محل إلا للازواج. ولا محتاج إلى تقدم الرجعة بالقول، لأنها زوجة ما دامت في العدة بل لا محتاج الفعل إلى نية الرجعة، بل قال صاحب الجواهر: « لعلى مقتضى اطلاق النص والفتوى ذلك حتى مع قصد عدم الرجوع » وقال السيد ابو الحسن في الوسيلة: « محتمل قوباً كونه رجوعاً ، وان قصد العدم » . ولا عبرة عند الامامية بالفعل اذا حصل من النائم والساهي والمشتبه ، كما لو قاربها ظافاً انها ليست مطلقته .

الأشهاد على الرجعة:

قال الامامية والحنفية والمالكية : لا يجب الاشهاد على الرجعة : بل يستحب وفي ذلك رواية عن أحمد ، وقول أصح للشافعي ، وعليه يمكن دعوى اجاع المذاهب على عدم وجوب الاشهاد .

ارجاع البائنة:

ان ارجاع البائنة في العدة ينحصر في المختلعة بعوض بشرط الدخول بها ، وان لا يكون الطلاق مكملاً للثلاث ، وقد اتفق الأربعة على ان حكم هذه حكم الأجنبية من اشتراط العقد والصداق والولي والرضى إلا انه لا يعتبر فيه انقضاء العدة (بداية المجتهد ج ٢) .

وقال الامامية : ان للمطلقة في الحلع حق الرجوع بما بذلته من عوض مالي ما دامت في العدة على شريطة أن يعلم هو برجوعها عن البذل ، ولم يتزوج اختها أو الرابعة ، فتى علم ، ولم يكن مانع فله حق الرجوع بالطلاق ، فان رجع به تصبح زوجة له شرعية من غير حاجة إلى عقد ومهر ، ولو علم برجوعها بالبذل ، ولم يرجع بالطلاق يتحول الطلاق من البائن الى الرجعي ، وترتب عليه جميع أحكامه وآثاره، وبلزم المطلق بارجاع ما أعطته إياه المطلقة فدية لطلاقها .

الإختلاف في انقضاء العدة:

اذا اختلف المطلق والمطلقة الرجمية ، فقال هو : رجعت ، وقالت هي : كلا . قان كان ذلك اثناء العدة فادعاؤه هذا رجوع منه، وكذا لو أنكر الطلاق بالمرة ، لأن قوله هذا يتضمن النمسك بالزوجة .

وان اختلفا في الرجوع بعد انقضاء العدة فعليه اثبات ان الرجعة حصلت في العدة ، ومع عجزه عنه تحلف هي انه لم يرجع ، اذا ادعى الرجوع اليها بالفعل ، كالوطء ونحوه ، وتحلف على عدم علمها بالرجوع ، اذا ادعى الرجعة بالقول لا بالعمل وأنها تعلم به . وقال أبو حنيفة يقبل قولها بلا عمن . (ابن عابدين).

وإذا اختلفا في انقضاء العسدة ، فادعت انتهاءها بالحيض في زمان عكن ان تصدق ، فالقول قولها بالاتفاق ، وعليها اليمين عند الامامية والشافعية والحنابلة ، فقد نقل صاحب المغني في الجزء السابع باب الرجعة عن الشافعي ، والحرفي ان « كل موضع قلنسا فيه القول قولها فأنكر الزوج فعليها اليمين » .

واذا ادعت انقضاء العدة بالشهور فقال صاحب المغني الحنبلي وصاحب. الشرائع الامامي : القول قول الزوج ، واستدلا بدليل واحد ، وهو ان الاختلاف وقع في زمان الطلاق بالحقيقة لا في العدة ، والطلاق من فعله هو فيكون القول قوله .

أما صاحب الجواهر فبعد ان قسال : ان الأخذ بقول الزوج هو مقتضى اصل بقاء العدة ، واصل تأخر الحادث ، الا انه معارض بظاهر النصوص ، وبالشهرة عند الفقهاء في جعل أمر العدة اليها . ثم قال : ان مجرد احتمال صدقها فيا يرجع الى العدة كاف ، في تصديقها ، وتقديم قولها ؛ لحديث : « فوض الله الى النساء ثلاثة اشياء : الحيض والطهر والحمل » وحديث آخر « الحيض والعدة » .

تصديق المدعى بلا بينة

حيث أشرقا الى الأخذ بقول المرأة فيا يتعلق بشؤون العدة قاسب ان تنكلم عن قاعدة شرعية هامة تتصل بما نحن في صدده أوثق اتصال ، وتتردد كثيراً في كلمات الفقهاء بخاصة الامامية والحنفية ، ولكنهم تكلموا عنها استطراداً ، وبالمناسبات ، ولم أرّ من عقد لها فصلاً خاصاً فيا اطلعت عليه من المصادر غير المرحوم أخي الشيخ عبيد الكريم مغنية (١) في كتاب القضاء .

من المعروف في الشرائع القديمة والحديثة ان على المدعي البينة ، وعلى المنكر اليمن . والقاعدة التي نتكلم عنها في هذا الفصل تعكس الأمر ، فتوجب الأخذ بقول المدعي فيا يعود الى نيته ولا يعرف الا من جهته، ولا يستطيع الأشهاد عليه ، وامثلته في الفقه كثيرة سواء منها في العبادات ، وتذكر بعضها فيا يلى :

⁽١) توفي سنة ١٩٣٦ و ترك مؤلفات عديدة كلها في الفقه و الاسول ، و لم يطبع منها شي٠ : وفيها رسالة حسنة ومفيدة في العدالة ، وخيرها كتاب كبير في الفضاء لا يوجه سنه إلا نسخة و احدة بخطه ، وهو فريد لم يولف مثله في موضوعه ، وقد اعتمدت عليه أولا لكتابة هذا الفصل، ثم على الجواهر وملحقات العروة .

١ ــ اذا اعطيت وديعة لأنسان ، ثم ادعى ردهـا اليك ، أو تلفها
 من غير تهاون وتفريط ، فالقول قوله بيمينه مع الله مدع .

٢ ـ لو زوج فضوفي صغيرين ، وعندما كبر أحد الزوجين أجاز العقد ورضي به ، ثم مات قبل ان يبلغ الآخر ، فيعزل من تركت عقدار مبراث الصغير ، فان كبر ، وأجاز محلف على انه لم بجز العقد طمعاً بالأرث ، فإذا حلف أخذ نصيبه من تركة الميت ، وما ذاك الالان النية لا تعرف الا من جهة صاحبها .

٣ ـــ اذا أوقع رجل صيغة طلاق زوجته ، ثم ادعى انه لم يقصد
 الطلاق تقبل دعواه ما دامت في العدة .

غبل دعوى اداء الزكاة والحمس

ه ـ تقبل دعوى المرأة الطهر والحيض والحمل والعدة .

٦ ــ دعوى العسر والفقر .

٧ ــ دعوى المرأة انها خلية.

٨ ـ دعوى الغلام الإحتلام .

ه = دعوى الرجل انه أصاب زوجته بعد ان ادعت العنة ، وأجله
 الحاكم سنة ، وتقدم تفصيل ذلك في مسألة العنين .

١٠ دعوى العامل في المضاربة انه اشترى هذه السلعة لنفسه خاصة،
 مع قول المالك له : بل اشتريتها للمضاربة ، أي لي ولك ، فيقدم قول المشتري ، لأنه اعرف بنيته ، وما الى ذلك .

وقد استدل الشيخ عبد الكريم في كتاب القضاء بأدلة ثلاثة :

الأول الاجماع القطعي قولاً وعملاً ، فقد رأينا الفقهاء يعللون بهذه الفاعدة في جميع مواردها ، ويفتون بمضمونها في أبواب الفقه ، ويرسلونها ارسال المسلمات ، وبكشف هذا عن دليل قطعي ، واجماع على الكبرى الحقيقية التي يرجع اليها في مقام الشك ، وقد عللوا بهذه القاعدة الأخذ

الدليل الثاني ما جاء صريحاً في بعض الروايات ، عن رجل قال الله الرجل يتزوج المرأة ، فيقع في قلبه ان لها زوجاً . قال ما عليه ، أرأيت لو سألها البينة أكانت تجد من يشهد ان ليس لها زوج؟ فعدم النمكن من الاشهاد يطرد في كل ما لا يمكن الاشهاد عليه عا يكون بين الانسان وربه ، ولا يعرف الا من قبله ، هذا ، بالاضافة الى ما جاء في الحديث من الأخد بقول النساء في الطهر والحيض والعدة والحمل .

الدليل الثالث أنه لو لم يؤخذ بقول المدعي فيا لا يعرف الا من جهته للزم بقاء التشاجر، وعدم وجود مخرج في الشريعة لحسم الحصومات، وهذا مناف للمبدأ القائل من أن لكل شيء مخرجاً في الشرع ، فيتعين حيننذ تقديم قوله مع بمينه ، أذ لا سبيل لرفع النزاع سواه .

أما الحاجة الى آليمين فللاجاع على ان كل دعوى يقدم فيها قول المدعي فعليه اليمين ، ولأن الحصومات انما تفصل بالبينات والاعمان ، فاذا تعذرت البينة تعينت اليمين على المدعي بالذات وهنا لا يمكن توجيهها الى المنكر بحال ، لأن من شروط اليمين الاطلاع والجزم على ما يحلف عليه، ولا سبيل للمنكر الى الاطلاع على فية المدعي . ولا بد من التنبيه الى ان الحاجة الى عين هذا المدعي انما هي مع الحصومة والتنازع، حيث لا سبيل لحسم الحصومة الا باليمين، اما اذا لم يكن هناك نزاع واختلاف فيقبل قوله بلا عين ، مثال ذلك دعواه اداء الزكاة والحمس ، أو عدم وجوبها عليه ، لعدم ثوفر الشروط المعتبرة .

ثم انه يشترط لتصديق هذا المدعي ان لا توجد قرينة تكذبه في دعواه، وتكون حجة عليه ، فلو صدر منه ما يدل على النية والقصد ، كما لو ياع أو اشترى ، ثم ادعى عدم القصد يكون مكذباً لنفسه ، لأن ظاهر

حاله بدل على النية والقصد، وأما تصديق المدعي في عدم قصد الطلاق ، كما أشرنا فمختص بالطلاق الرجعي ما دامت المطلقة في العدة، حيث يعتبر هذا رجوعاً منه ، ولذا لا يعتد بقوله، ولا تسمع دعواه لو كان الطلاق باثناً ، او ادعى ذلك بعد انتهاء العدة .



طلاق القاضي

هل للقاضي أن يطلق زوجة الرجل قهراً عنه ؟

قال ابو حنيفة : لا بملك القاضي الطلاق مها كانت الأسباب الا اذا كان الزوج مجبوباً أو خصياً أو عنيناً ، كما أسلفنا في باب العيوب، فعدم الانفاق والغيبة المنقطعة والحيس المؤبسد ، وما الى ذلك لا يسوغ طلاق المرأة من زوجها بدون رضاه ، لأن الطلاق لمن أخذ بالساق .

وأجاز مالك والشافعي وابن حنبل ان تطلب المرأة التفريق من القاضي الأسباب :

(منها) عدم الانفاق ، فقد انفق هؤلاء الثلاثة على أن الزوج أذا ثبت عجزه عن النفقة الضرورية جـــاز لزوجته طلب التفريق ، واذا لم يثبت العجز ، وامتنع عن الانفاق فقال الشافعي : لا يفرق بينهــا . وقال مالك وأحمد : يفرق ، لتعذر الانفاق عليها كحال الاعسار وقد نص القانون المصري على جواز النفريق مع تعذر الانفاق .

و (منها) نضرر الزوجة بالقول أو الفعـــل ، قال أبو زهرة في الأحوال الشخصية ، ص ٣٥٨ : « قد بيّن القانون المصري رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٢٩ إذا ادعت الزوجة أضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام

العشرة بن أمثالها فان أثبت دعواها، وعجز القاضي عن الاصلاح طلقها طلقة بائنة ، وان عجزت عن اثبات دعواها ، وتكررت منها الشكوى بعث حكمين عدلين من أهلها يتعرفان أسباب الشقاق ، ويبذلان الجهد للاصلاح ، ومع عجزها ينظر من أي جانب كانت الاساءة، فان كانت من الرجل أو منها قررا التفريق بطلقة بائنة محكم بها القاضي .. وقد أخذ القانون ذلك من مذهب مالك وأحمد » . والمحاكم الشرعية السنية في لبنان تفرق بين الزوجين إذا حصل بينها الشقاق، وقرر الحكان لزوم التفريق . ولو ترك لها ما تحتاج اليه من نققة مدة غيابه وأدنى مدة تطلب الزوجة ولو ترك لها ما تحتاج اليه من نققة مدة غيابه وأدنى مدة تطلب الزوجة التفريق بعدها ستة أشهر عند أحمد ، وثلاث سنسن عند مالك ، وقيل النوج أن محضر اليها ، او ينقلها حيث هو ، ثم ان مالكاً لم يفرق في الزوج أن محضر اليها ، او ينقلها حيث هو ، ثم ان مالكاً لم يفرق في

(الأحوال الشخصية لأبيي زهرة وفرق الزواج للخفيف) .
و (منها) التضرر بحيس الزوج ، نص عليه ابن تيمية الحنبلي ،
وجاء في القانون المصري ان المحبوس إذا حكم بثلاث سنوات وأكسر ،
فلزوجته أن تطلب التفريق للضرر بعد سنة من حبسه ، والقاضي عكم لها
يذلك .

الحكم بين غيبة الزوج لعذر أو لغير عذر ، فكلاهما يستوجب الفرقة ،

أما الحنابلة فانهم قالوا : لا يجوز التفريق إلا إذا كانت الغيبـــة لعذر

ولكن جاعة من المراجع الكبار أجازوا ذلك على اختلاف بينهم في الشروط والقيود ، وننقل كلماتهم فيما بلي :

قال السيد كاظم في ملحقات العروة باب العدة : 3 لا يبعد جواز

طلاق الزوجة للحاكم الشرعي إذا علم أن زوجها محبوس في مكان لا يمكن مجيئه أبدأ ، وكذا في الحاضر المعسر الذي لا يتمكن من الانفاق مسع عدم صبر زوجته في هذه الحال ، .

وقال السيد أبو الحسن في الوسيلة باب الزواج تحت عنوان القول في الكفر : و لو كان الزوج ممتنعاً عن الانفاق مع اليسار ورفعت أمرها إلى الحاكم ألزمه بالانفاق أو الطلاق ، فاذا امتنع ، ولم يمكن الانفاق عليها من ماله ولا اجباره على الطلاق، فالظاهر ان للحاكم أن يطلقها ان أرادت الطلاق ، وجذا أفنى السيد محسن الحكيم في رسالته ، منهاج الصالحين ، باب النفقات .

ونقل صاحب كتاب « المختلف » عن ابن الجنيد ان الزوجة الحيار في فسخ الزواج بالاعسار من النفقة . وقال صاحب كتاب « المسائك » عند الكلام على طلاق زوجة الغائب : ان المرأة الحروج من النكاح بالاعسار بالنفقة ، على قول ، الفوات المال . وذكر صاحب « روضات الجنات » في المجلد الرابع ، وهو يترجم لابن اقا محمد باقر البهبهاني، وهو من كبار العلماء ان له رسالة « في حكم النكاح مع الاعسار سماها مظهر المختار ، وذهب فيها الى جواز فسخ المرأة فكاحها في صورة حضور الزوج وامتناعه من الانفاق والطلاق ، وان كان من جهة الفقر والاملاق » .

وقد ثبت عن أثمة اهل البيت قولهم: « من كانت عنده امرأة فلم يكسها ما يواري عورتها ، ويطعمها ما يقيم صلبها كان حقاً على الامام ان يفرق ببنها » وهذا الحديث وغيره من الاحاديث الصحيحة بخصوص حديث « الطلاق لمن أخذ بالساق » . وعلى ذلك يسوغ للفقيه الامامي ان يطلق مع تحقيق الشروط ، ولا يحق لآخر ان يرد عليه ما دام عمله منفقاً مع اصول الاسلام والمذاهب .

وتحن لا نشك ان العلماء الذبن امتنعوا عن النطليق انما أحجموا تورعاً

وخوفاً ان يتطفل من ليس أهلاً للعلم ، ولا اميناً على الدين ، فيوقع المطلاق دون ان تتوفر اسبابه الشرعية ، وهذا وحده يدعوني الى الاحجام، مع العلم بأني لو فعلت لكنت معذوراً عنسد الله سبحانه . والذي أراه حلاً معقولاً غذه المشكلة ، ورادعاً لكل متطفل ان يوكل المرجع في العراق أو في ايران من يثق بسه ، وبحدد له الشروط والقيود على ان يوقع الطلاق في نطاقها ، كما فعل من قبل السيد أبو الحسن الاصفهاني.



الظهار والايلاء

الظهار :

وهو أن يقول الرجل لزوجته : أنت علي كظهر أمي ، وقد الفقوا على أنه إذا قال لها ذلك فلا محل له وطؤها حتى يكفر بعتق رقبة، فأن عجز عنها صام شهرين منتسابعين ، فأن عجز عن الصيام أطعم ستين مسكيناً .

واتفقرا على انه اذا وطأ قبل ان يكفر يعتبر عاصياً ، ولكن الامامية أوجبوا عليه ، والحال هذه ، كفارتين .

واشترط الامامية لصحة الظهار ان يقع محضور عدلين يسمعان قول النوان تكون الزوجة في طهر لم يواقعها فيه تماماً كما هو الشأن في المطلقة ، كما اشترط المحققون منهم ان تكون مدخولاً بها ، وإلا لم يقع الظهار .

والأصل في جعل الظهار إباراً من أبواب الفقه عند المسلمين ما جاء في أول سورة المجادلة، فقد ذكر المفسرون ان أحد أصحاب الرسول(ص)، وهو أوس بن صامت كانت له امراة حسنة الجسم، فرآها ساجدة في صلاتها ، فلما انصرفت أرادها ، فأبت عليه ، فغضب ، وقال : انت

علي كظهر امي ، ثم ندم على ما قال : وكان الظهار من طلاق أهل الجاهلية ، فقال فنا : ما اظنك الاحرمت علي . قالت : لا تقل ذلك ، واذهب الى الرسول فاسأله . قال : استحي ان اسأله عن مثل هذا . قالت : دعني أنا اسأله . قال سليه .

فذهبت الى النبي ، وعائشة تغسل رأسه ، فقالت : يا رسول الله ان زوجي أوس تزوجي ، وانا شابة غانية ذات مال وأهل حتى اذا أكل مالي وأفنى شبابسي ، وتفرق أهلي ، وكبر سني ظاهر ، ثم ندم، فهل من شيء يجمعني واياه فتنعشني به ؟

قال الذي (ص): ما أراك الا حرمت عليه. وقالت: يا رسول الله والذي أنزل عليك الكتاب ما ذكر طلاقاً ، وانه إبو ولدي، وأحب الناس الي . فقال لها : لم أؤمر بشأنك . فجعلت تراجع رسول الله ، فاذا دافعها الرسول هنفت ، وقالت : اشكو الى الله فاقيي وحاجي وشدة حاني فانزل اللهم على نبيك ما يكشف كر بي ، واعادت على الرسول ، واستعطفته قائلة : جعلت قداك يا نبي الله انظر في أمري . فقالت لها عائشة : اقصري حديثك ومجادلتك ، أما ترين وجه رسول الله ؟! وكان اذا نزل عليه الوحى أحده مثل السبات .

ثم التفت اليها الرسول ، وقال : ادعي زوجك ، ولما أتاه تلا عليه قوله تعالى :

لا قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما ان الله سميع بصير ، الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتهم ان امهاتهم إلا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكراً من القول وزوروا وان الله لعفو غفور ، والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم يوعظون به والله بما تعملون خبير: فمن لم بجد فصيام شهرين متنابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فاطعام سنين مسكيناً ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين

عذاب الم ۽ .

ولم انتهى الرسول من التلاوة قال الزوج: هل تستطيع ان تعنق وقبة ؟ قال : اذن يذهب مالي كله . فقال : هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : والله إذا لم آكل كل يوم ثلاث مرات كل بصري ، وخشيت أن تعشى عيناي . قال : هل تستطيع ان تطعم ستين مسكينا ؟ قال : الا أن تعيني على ذلك يا رسول الله . فقال : اني معينك بخمسة عشر صاعاً ، وأنا داع لك بالبركة . فأخذ أوس ما أمر معينك بخمسة عشر صاعاً ، وأنا داع لك بالبركة . فأخذ أوس ما أمر له به الرسول وأطعم المساكين وأكل معهم ، واجتمع أمره مع زوجته .

الأبلاء:

الابلاء ان محلف الزوج بالله على ترك وطء زوجته ، والأصل فيه الآية ٢٢٦ من سورة البقرة و للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاؤوا فان الله محميع عليهمه واشترط الامامية ان تكون الزوجة مدخولا بها، وإلا لم يقع الابلاء واتفقت المذاهب على ان الايلاء يقع إذا حلف الزوج على ترك وطء الزوجة مدة حياتها، أو مدة تزيد على أربعة أشهر الا واختلفوا في الأربعة أشهر المناه الحنفية : يقع الايلاء . ولا يقع عند سائر المذاهب من استمرار الزواج . واختلفوا في الأربعة الأشهر يكفر ، ويزول المانع من استمرار الزواج . واختلفوا فيها إذا مضت الأربعة ولم يطأ فقال الحنفية :

⁽¹⁾ السر في تحديد المدة بذلك أن للزوجة حق المواقعة مرة في كل أربعة أشهر على الاقل. وقبلان المملاف يرجع إلى تفسير آية «كلفين يؤلون و فعن قائل بأنها لم تحدد مدة للايلاء ، وقائل بأنه لابد أن تمضي الاربعة أشهر حتى يسوغ للحاكم أن ينذر الزوج بالرجوع أو الطلاق ، وهذا يقتضي حثماً الزيادة على الاربعة أشهر ولو بلحظة .

تطلق تلقائياً طلقة باثنة دون أن ترفع أمرها إلى القاضي؛ أو يطلقها الزوج (بداية المجتهد) .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة إذا مضى أكثر من أربعة أشهر ، ولم يفعل ... رفعت أمرها إلى الحاكم لكي يأسره بالوطء ، فإن امتنع امره بالطلاق ، فإن امتنع طلقها الحاكم ويكون الطلاق رجعياً على كل حال (فرق الزواج للخفيف) .

وقال الامامية : أن مضى أكثر من الأربعة أشهر ، ولم يطأ ، فأن صبرت ورضيت فلها ذلك ، ولا محق لأحد أن يعترض ، وأن لم تصبر رفعت أمرها إلى الحاكم ، وبعد مضى الأربعة الاشهر(١١ مجبره على الرجوع أو الطلاق ، فأن أمنع ضيق عليه ، وحبسه حتى مختار أحد الأمرين، ولا محق للحاكم أن يطلق قهراً عن الزوج .

واتفقوا جميعاً على ان كفارة اليمين أن يخير الحالف بين اطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، او تحوير رقبة ، فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام . ثم إن الامامية ذهبوا الى ان كل يمين لا تنعقد إلا إذا كان المقسم به ذات الله المقدسة ، ولا تنعقد أيضاً من الولد والزوجة مع منع الوالد والزوج إلا في فعل الواجب ، أو ترك المحرم . ولا تنعقد أيضاً من أحد كائناً من كان إذا حلف على الاتيان بفعل ، تركه أولى من فعله ، أو حلف على تركه أولى من تركه ، الا يمين الايلاء فانها أو حلف على ان تركها أولى .

 ⁽۱) قال أكثر الامامية : أن الحاكم يؤجل الزوج أربعة أشهر من حين رفع الامر أليه ، لا من حين الحلف .



.



يسرتي ان أعرض في هذا الجزء أهم باب من أبواب الفقه ، وهو الميراث الذي له أبلغ التأثير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية . فقد بينت في الصفحات الآتية أقوال المذاهب الاسلامية، وأوجه الحلاف بين أربابها، والأسس التي بنوا عليها توزيع الميراث .

ويرى القارىء ان منهاج الشيعة الامامية مختلف كل المخالفة عن منهاج السنة ، حيث ساوى اولئك بين الذكور والأناث في استحقاق الارث ، وحرم هؤلاء الإناث ومن يتقرب بهن في كثير من الحالات

هذا ، إلى أن الامامية وزعوا التركة على الوارثين بحسب مراتبهم الطبيعية ، فاعتبروا الأبوين والأولاد في المرتبة الأولى ، وأحق الجميع في الميراث، لأنهم يتقربون إلى الميت بلا واسطة . وجعلوا الأخوة والأخوات والأجداد والجدات في المرتبة الثانية ، لأنهم يتقربون اليه بواسطة واحدة، وهي الآب أو الأم ، وجعلوا الأعمام والعات والاخوال والحالات في المرتبة الثالثة ، لأنهم يتقربون اليه بواسطتين ، هما الجد أو الجدة، والأب أو الأم، وكل مرتبة من هذه الثلاث أولى وأحق بتركة المبت ممن يليها، فإذا فقدت المرتبة الأولى بكامل أفرادها انتقل استحقاق الارث إلى الثانية، وإذا لم يوجد واحد من الثانية انتقل إلى الثالثة .

ولم تعتبر السنة هذا الترتيب ، فأشركوا العم في الميراث مع البنت ، كما الهم وركوا الذكر ، وحرموا أخته من الميراث في بعض الحالات ، فينت الآخ لأبوين أو لأب لا ترث – عندهم – مع أخيها من أمها وأبيها ، بل الميراث له دولها ، وكذلك العمة لأبوين أو لأب مع أخيها من أمها وأبيها ، ويتضح ذلك في هذه الصفحات مخاصة في الأمثلة التي جاءت في الجدول أو شبه الجدول الموجود في آخر هذا الجزء .

الوصايا

أجمعوا على صحة الوصية ، وجوازها في الشريعة الاسلامية ، وهي منفعة مضاف الى ما بعد الموت يطريق التبرع ، وتصح في حالة الصحة والسلامة من الأمراض ، وفي مرض الموت وغيره، وحكمها في الحالين سواء عند الجميع أ

أركان الوصية:

أركان الوصية أربعة : الصيغة ، والموصى ، والموصى له ، والموصى به.

الصيفة

ليس للوصية لفظ خاص ، فتصح بكل لفظ يعبر عن انشاء التمليك بعد الموت تبرعاً ، فاذا قال الموصي : أوصيت لفلان بكذا دل اللفظ بنفسه على الوصية دون ان يقيد عا بعد الموت ، أما إذا قال : اعطوا أو ادفعوا ، أو جعلت ، أو لفلان كذا فلا بد من التقييد عا بعد الموت ، لأن اللفظ لا يدل على قصد الوصية بدونه .

وقال الامامية والشافعية والمالكية : إذا اعتقل لسان المريض تصح وصيته بالاشارة المفهسة . ونقل الشعراني في ميزانه عن أبي حنيفة وأحمد عدم صحة الوصية في هذه الحال . وفي كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ٣ باب الوصية نقلاً عن الحنفية والحنابلة ه انه إذا طرأ على لسانه مرض منعه من النطق فلا تصح وصيته إلا إذا استمر زمناً طويلاً، فصار كالأخرس محيث يتكلم بالاشارة المعهودة ، وحينشذ تكون اشارته وكتابته كالنطق » .

ونقل الشعراني عن أبي حنيفة والشافعي ومالك ه انه لو كتب وصيته مخطه ، وعلم انها بخطـه ، ولكن لم يشهد فيها لم محكم بها ـ أي لو وجدت وصية بخطه ، ولم يكن قـد اشهد عليها ، ولا اقر بها أمام الناس لا تثبت الوصية مع العلم بصدورها عنه ...

وقال أحمد : بل محكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها » .

وقال المحققون من فقهاء الاسمامية : تثبت الوصية بالكتابة ، لأن ظواهر الافعال حجة كظواهر الأقوال ، والكتابة اخت اللفظ في الدلالة على ما في النفس ، بل هي أدل ، وأولى من سائر القرائن (١١) .

الموصى :

اتفقوا جميعاً على ان وصية المجنون في حال جنونه ، والصبي غير المميز لا تصح، واختلفوا في وصية الصبي المميز ، فقال المالكية والحنابلة والشافعي في أحد قوليه : تجوز وصية من أثم عشر سنين ، لأن الحليفة عمر أجازها .

وقال الحنفية : لا تجوز إلا إذا أوصى بتجهيزه ودفنه . ومعلوم ان

⁽١) الجواهر بأب الوسية .

هذا لا محتاج الى وصية .

وقال الامامية : تجوز وصيته في وجوه البر والاحسان ، ولا تجوز في غيرها ، لأن الامام الصادق أجازها في ذلك (الجواهر والأحوال الشخصية لأبيي زهرة) .

وقال الحنفية: ٥ إذا أوصى البالغ حال افاقته ، ثم جن ، فان كان جنونه مطبقة ، واستمر سنة أشهر بطلت الوصية ، وإلا فلا ، وإذا أوصى ، وهو سلم ، ثم طرأ عليه وسواس ، حتى صار معتوها، واستمر كذلك ، حتى مات ، بطلت الوصية . (الفقه عسلى المداهب الأربعة ج ٣ باب الوصية).

وقال الامامية والمالكية والحنابلة : لا تبطل الوصية بعروض الجنون، والا دام حتى المات، لأن العوارض اللاحقة لا تبطل التصرفات السابقة . وقال الحنفية والشافعية والمالكية : تجوز وصية السفيه .

وقال الحنابلة : تجوز في ماله ، ولا تجوز على أولاده ، فلـو أقام وصياً عليهم لا يعمل بوصيته . (الاحوال الشخصية لأبـي زهرة والفقه على المذاهب الاربعة ج ٣ بياب الوصية) .

وقال الامامية : لا تجوز وصية السفيه في أمواله ، وتجوز في غيرها. فإذا اقام وصياً على أولاده صحت الوصية ، واذا أوصى بإعطاء شيء من ماله بطلت . وتفرد الامامية بالقول : ان من أحدث بنفسه حدثاً يقصد الانتحار ، ثم أوصى ، ومات بعد الوصية بطلت وصيته ، أما إذا اوصى أولاً ، ثم انتحر صحت الوصية .

وقال المالكية والحنابلة : لا تصح وصية السكران .

وقال الشافعية : لا تصح وصية المغمى عليه ، وتصح وصية السكران المعتدي يسكره ، أي من سكر باختياره .

وقال الحنفية : لا تصح وصية الهازل والمخطىء والمكره (الفقه على المذاهب الأربعة ج ٣ باب الوصية) .

وقال الامامية : لا تصح وصية السكران والمغمى عليه ، ولا الهازل، ولا المخطىء ولا المكره .

الموصى له:

اتفق الأربعة على عدم جواز الوصبة لوارث إلا إذا اجاز الورثة . وقال الامامية : تجوز للوارث وغير الوارث، ولا تتوقف على اجازة الورثة ما لم تتجاوز الثلث ، وكان عمل المحساكم في مصر على المذاهب الأربعة ، ثم عدلت عنها إلى مذهب الامامية ، وما زال عمسل المحاكم الشرعية السنية في لبنان على عدم صحة الوصية للوارث، ومنذ بضع سنوات قدم قضائها مشروعاً إلى الحكومة نجيز الوصية لوارث ، ورغبوا اليها في تنشه .

واتفقوا جميعاً على أن للذمي ان يوصي لمثله ، ولمسلم ، وعسلى أن للمسلم أن يوصي للذمي ، لقوله تعالى : « لا ينهساكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، ولم يخرجوكم من دباركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين – انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين، وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم ومن ينولهم منكم فأولئك هم الطالمون – ٨ – ٩ الممتحنة » .

واختلفوا في صحة الوصية من مسلم لحربـي (١١) فقال المالكية والحنابلة وأكثر الشافعية : تصح .

⁽۱) الذي هو الذي يدفع الجزية المسلمين ، اسا الحربي عنه الامامية فهو الذي لا يدفع الجزية ، و ان لم يحارب ، و عند سائر المداهب من شهر السلاح ، و تعلع السبيل (البداية والنهاية لابن رشد ج باب الحرابة) ، و قال الشهيد الثاني في المسالك باب الوصية : تصح الوصية لكل من لم يقاتلنا في الدين ذمياً كان أو حربياً ، لقوله ثمال : به لا ينهاكم الله ، الآية ، ولقول الامام الصادق : اعط الوصية لمن اوصي له ، و ان كان يهودياً أو قصر الياً ، ان الله يقول : فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه عل الذين يبدلونه ، ولم يفرق بين الحربي و هيره .

وقالُ الحنفية وأكثر الامامية : لا تصح (المغني ج ٦ والجواهر ج ٤ باب الوصية) .

واتفقوا على صحة الوصية للحمل بشرط انفصاله حياً ، لأن الوصية تجري مجرى المبراث ، والحمل يرث بالاجاع ، فيجب ان علمك الموصى به أيضاً .

واختلفوا : هل يشترط وجود الحمل حال الوصية أو لا ؟
قال الامامية والحنفية والحنابلة والشافعي في أصح قوليه: يشترط ذلك، ولا يرث إلا إذا علم انه كان موجوداً حين الوصية، وبحصل العلم بذلك إذا وضعته حياً في مدة نقل عن ستة أشهر من تاريخ الوصية إذا كان لها زوج متمكن من مقاربتها ، وإذا ولدته لستة أشهر أو أكثر لم يعط الحمل شيئاً من الوصية لجواز تجدده ، والأصل عدم الحمل حين الوصية . وهذا القول يبني على عدم جواز الوصية للمعدوم .

وقال المالكية : تصح الوصية للحمل الموجود فعلاً ، ولمن سيوجد في المستقبل ، حيث ذهبوا إلى جواز الوصية للمعدوم (١٠) . (تذكرة الحلي والفقه على المذاهب الأربعة والعدة في فقه الحنابلة باب الوضية) .

وإذا أوصى للحمل فولدت ذكراً أو النّي قُسم الموصى به بينها بالسوية، لأن الوصية عطية لا معرات، فأشيه ما لو أعطاهما شيئاً بعد ولادتهما .

واتفقوا على صحة الوصية للجهات العامـة ، كالفقراء والمساكين ، وطلبة العلم ، والمساجد والمدارس ، واستثنى أبو حنيفة الوصية للمسجد، وما اليه ، لأن المسجد لا أهليــة له للتعليك ، وقال صاحبه محمد بن

⁽١) ومن فقهاء الامامية الشيخ أحمد كاشف النطاء يوائق المالكية على جواز الوصية للمعدوم ، حيث قال في وسيلة النجاة باب الوصية : لا مائع من أن ينشىء الموصيي الشمليك معلقاً على وجود الموصى له : فلا يملك إلا بعد الوجود ، كما هي الحال في الوقف . ولكن قيد ذلك بعدم قيام الاجماع على خلافه .

الحسن : تصح ، ويصرف ناتج الموصى به في مصالح المسجد . وعلى هذا جرت سبرة المسلمين في شرق الأرض وغربها قديماً وحديثاً (١١) .

واختلفوا فيما إذا كان الموصى به شخصاً معيناً : هل يشترط القبول، ويكفي عدم الرد ، فاذا سكت الموصى له ، ولم يرد الوصية يملك الشيء الموصى به عند موت الموصى.

وقال الإمامية : إذا قبل في حياة الموصى فله الرد بعد موته ، وإذا رد فله القبول أيضاً بعد الموت ، اذ لا أثر الرد ولا القبول في حسال الحياة لعدم تحقق الملك ، وقال الحنفية : إذا رد في الحياة فله القبول بعد الموت ، وإذا قبل في الحياة فليس له الرد .

وقال الشافعية والمالكية : لا بد من القبول بعد الموت ، ولا يكفي السكوت وعدم الرد (تذكرة الحلي والفقه على المذاهب الأربعة) .

وقال الأربعة : إذا مات الموصى له قبل موت الموصي بطلت الوصية، لأن الوصية عطية صادفت المعطي ميتاً فتبطل (المغني ج ٦ باب الوصية).

وقال الإمامية : إذا توفي الموصى له قبل الموصى ، ولم برجم الموصى عن وصيته قام ورثة الموصى له مقامه ، ومثلوا دوره في القبول والرد ، فاذا لم يردوا كان الموصى به ملكاً خاصاً بهم يقتسمونه بينهم قسمة ميراث ، ولا يجب عليهم أن يفوا منه ديون مورثهم ، ولا أن ينفذوا منه وصاياه ، واستدلوا بأن القبول حق للمورث فينتقل هسذا

⁽١) يختلف منى الملك باختلاف ما ينسب آليه ، فاذا نسب إلى الانسان يكون معناء السلطـــة و التصرف فيــه كيف يشاء ، و إذا نسب إلى المسجد يكون معناه اختصاص فائدته به ، و لا معنى لقول من قال : أن المسجد و ما أليه شخصية معنوية تصلح للامتلاك و التمليك .

الحق لورثته ، كخيار الرد ، كما استدلوا بروايات عن أهل البيت ١١٠. وقال مالك والشافعي في أحد قوليه : تصح الوصية للقائل سواء أكان القتل عمداً أم خطأ .

وقال الحنفية : تصح مع اجازة الورثة ، وتبطل بدونها .

وقال الحنابلة : تصح ان حصلت بعد الجوح الذي أفضى إلى الموت، وتبطل ان حصل القتل بعد الوصية (أبو زهرة الأحوال الشخصية باب الوصية) .

وقال الامامية : تصح الوصية للقاتل ولغيره ، لأن أدلة جواز الوصية عامة ، فقوله تعالى : « من بعد وصية يوصى بها او دبن ، يشمسل القاتل وغيره ، والاختصاص بغير القاتل بحتاج إلى دليل .

الموصى به:

اتفقوا على ان الشيء الموصى به بجب ان يكون قابلاً للتمليك، كالمال والدار ومنافعها، فلا تصبح الوصية بما لا يقبل التمليك عرفاً كالحشرات ، أو شرعاً كالحسر إذا كان الموصي مسلماً ، لأن التمليك أخذ في مفهوم الوصية ، فاذا انتفى لم يبق لها موضوع .

واتفقوا على صحة الوصية بشمرة البستان سنة معينة ، أو دائماً . وتوسع الامامية في مفهوم الوصية إلى أقصى الحدود ، وأجازوا فيها ما لم بجيزوه في البيع ولا في غيره،حيث ذهبوا إلى صحة الوصية بالمعدوم

⁽١) ويلزم الامامية انه إذا رد الموصى له الوصية في حياة الموصي ، ثم مات الموصى له بعد الرد ، و بعده مات الموصي ، يلزمهم أن ينتقل القبول إلى الوارث في مثل هذه الحال ، لأنهم قالوا . لا أثر للرد و لا للقبول في حياة الموصي ، ومن هنا النزم بعض علمائهم بذلك ، وقال بانتقال حق القبول للوارث في مثل هذه الحال .

المتوقع الوجود ، وبما لا يقدر الموصي على تسليمه ، كالطبر في الهواء، والحيوان الشارد ، وبالمجهول ، كالوصية بنوب ، أو حيوان، بل قالوا بجوز ان يتوغل الموصي في المبهات إلى حد بعيد ، فيقول : اعطوا فلانا شيئا ، أو قليلا ، أو كثيرا ، أو جزءا ، أو سهما ، أو نصيباً (۱) وما إلى ذلك ، كل هذه لا يجوز فيها البيع ، وتجوز فيها الوصية . وقال صاحب الجواهر : ٥ لعل ذلك كله لعموم أدلة الوصيسة الشاملة لذلك كله ، ولكل حق قابل للانتقال .. بل لعل الضابط في الوصيسة تعلقها بكل شيء إلا ما علم خلافه ، أي ما خرج بالدليل ، كالحمر والخنزير والوقف ، وحق القصاص، وحد القذف ، وما إلى ذاك، وقال بعضهم : لا يجوز بيع الفيل ، وتجوز الوصية به .

وقال الشيخ محمد ابو زهرة في كتاب الأحوال الشخصية . باب الوصية :

« توسع الفقهاء في أحكام الوصية ، وأجازوا فيها ما لم بجيزوه في غيرها ، كالموصية بالمجهول ، فاذا أوصيت بسهم او بطائفة أو بشيء أو بقليل ، وما إلى ذلك صحت الوصية .. وكان للورثة أن يعطوه اي قدر شاؤوا مما يتحمله اللفظ ،

وهذا يتفق مع مذهب الامامية،وعليه تكون هذه المسألة محل وفاق .

⁽١) في الشرائع والمسالك والجواهر ان الوصي إذا أوصى بلفظ مجمل لم يفسره الشرع رجم في تفسير د إلى الوارث ، فاذا قال : اعطوه حظاً من مال ، أو قسطاً ، أو نصيباً ، أو قليلا ، أو كثيراً وما إلى ذلك بما لا مقدر له لغة وعرفاً وشرعاً اعطاه الوارث كل ما يصدق عليه التصول .

مقدار الوصية

تنفذ الوصية التبرعية في مقدار الثلث فقط ، مع وجود الوارث ، سواء أصدرت في المرض او الصحة ، وما زاد عن الثلث يفتقسر إلى اجازة الورثة بالاتفاق . فإن اجازوا جميعاً جازت الوصية ، وإن رفضوا بطلت ، وإن أجاز البعض دون البعض نفذت في حق المجيز فيا زاد عن الثلث ، ولا أثر لاجازة الوارث إلا إذا كانت من العاقل البالغ الراشد.

وقال الامامية : إذا اجاز الورتة فلا محق لهم العدول عن اجازتهم ، سواء أكانت الاجازة في حياة الموصي ، أو يعد وفاته .

وقال الحنفية والشافعية والحنابلة :

لا يعتبر الرد والاجازة إلا بعد موت الموصي، فلو أجازوا في حيائه، ثم بدا لهم ، فردوا بعد وفاته كان لهم ذلك ، سواء أكانت الاجازة في صحة الموصي او في مرضه (المغنى) .

وقال المالكية : إذا اجازوا في مرض الموصي فلهم الرد،وإذا اجازوا في صحته نفذ في حقهم ، ولا يحق لهم الرد .

وقال الامامية والحنفية والمالكية : منى حصلت الاجازة من الوارث لما زاد عن الثلث كان ذلك امضاء لفعل الموصى وتنفيذاً له ، وليس هبة من الوارث إلى الموصى له ، وعليه فلا يفتقر إلى القبض ، ولا تجري على الوصية أحكام الهبة .

واختلفوا فيمن اوصى بجميع امواله ، وليس له وارث خاص ، قال مالك لا نجوز الوصية إلا في الثلث، وقال ابو حنيفة : تجوز في الجميع، وللشافعي واحمد قولان ، وللامامية ايضاً قولان اضحهما الجواز (البداية والنهاية وتذكرة الحلى باب الوصية) .

واتفقوا على انه لا ميراث ولا وصية إلا بعد وفاء الدين، أو البراءة منه ، فالثلث الذي تنفذ فيه الوصايا انما هو الثلث الفاضل عن الدين ، واختلفوا في الوقت الذي يقدر فيه الثلث : هل هو الثلث عند الوفاة ، أو عند قسمة التركة ؟

قال الحنفية : يقدر الثلث عند قسمة التركة ، فكل زيادة او نقص يعرض على التركة يشمل الورثة والموصى لهم ، وقسد وافق على ذلك بعض الحنابلة وبعض المالكية .

وقال الشافعية : يعتمر الثلث وقت الوفاة (أبو زهرة) .

وقال الامامية : محسب من التركة ما مملكه بعد الموت ، كالدية في قتل الحطأ ، وفي قتل العمد إذا صالح الاولياء على الدية ، وكما إذا كان الميت قد نصب شبكة في حياته فوقع فيها طير أو سمك بعد وفاته، فكل ذلك يضم الى أصل التركة ، ومخرج منه الثلث . وقولهم هذا قريب من قول الحنفية .

وقال الاماسية والشافعية والحنابلة : إذا كان على الميت زكاة ، أو كفارة واجبة ، أو حجة اللام ، وما الى ذلك من الواجبات المالية تنفذ من أصل المال لا من الثلث، سواء أوصى جا أو لم يوص ، الأنها حق الله وحق الله أحق ان يقضى ، كما جاء في الحديث ، وإذا أوصى جا الميت ، وعن مخرجها من الثلث يؤخذ بقوله رفقاً بالوارث .

وقال الحنفية والمالكية : أن أوصى بها تخرج من الثلث لا من الاصل،

وان لم يوص بها تسقط بموته (المغني وتذكرة الحلي والبداية والنهاية). واتفقوا على أن الوصية بالعبادة المستحبة تخرج من الثلث .

تزاحم الوصايا :

إذا تزاحمت الوصايا ، وضاق الثلث عن جميعها ، كما لو أوصى لزيد بألف ، وللفقراء بألفين ، وللمسجد بثلاثة ، وكان الثلث خسة ، ولم بجز الوراثة الزائد ، فما هو الحكم ؟

قال المالكية والحنابلة والشافعية : يقسم الثلث بينهم على قدر وصاباهم، أي ان النقص يدخل على كل بنسبة وصيته (المغني).

وقال الامامية : إذا اوصى بوصايا عديدة لا يسعها الثلث ، ولم بجز الورثة الزائد ، فان كان بينها تضاد ، كما لو قال : ثلّني لزيد ، ثم قال : ثلّني لخالد عمل باللاحق دون السابق ، وإلا فان كان بينها واجب وغير واجب قدم الواجب على غيره ، وإذا تساوت الوصايا في الأهمية فأن جمع الموصي بينها بكلام واحد فقال : اعطوا جالا وأحمد ألفاً، وكان الثلث ٥٠٠ قسم هذا المبلغ بين الاثنين ، لكل واحد ٢٥٠ ، وان قدم واخر ، فقال : اعطوا جالا ٥٠٠ ، واحمد ٥٠٠ اعطي المبلغ للأول، وألغيت الوصية الثانية ، لأن الأولى استغرقت الثلث بكامله ، ولم يبق وألغيت الوصية الثانية ، لأن الأولى استغرقت الثلث بكامله ، ولم يبق للثانية موضوع .

وقال الأربعة : إذا أوصى بشيء معين لانسان ، ثم أوصى به لآخر فهي بينها مناصفة ، فاذا قال : اعطوا السيارة لزيد بعد موتي ، ثم قال : اعطوها لخالد، كانت شراكة بين الاثنين .

وقال الامامية : بل هي للثاني ، لأن الوصية الثانيــة عدول عن الأولى .

وقال الامامية : إذا اوصى لكل وارث بعين خاصة بقـــدر نصيبه

تصح الوصية _ مثلاً _ إذا قال ، البستان لولدي ابراهيم، والدار لأخيه حسن ، ولم يكن في ذلك محاياة تنفذ الوصية ، لعدم المزاحمة لحق أحد من الوراث ، ووافقهم على ذلك بعض الشافعية وبعض الحنابلة .

واتفقوا جميعاً على أن الشيء الموصى به إذا كان سهماً مشاعاً كالثلث او الربع من مجموع التركسة ، او من شيء خاص فيملكه الموصى له بوفاة الموصي ، غائباً كان الموصى به او حاضراً ، فهو شريك الورثة في الحاضر يأخذ نصيبه منه ، وكذلك متى حضر الغائب .

وإذا كان الموصى به متميزاً مستقلاً بعين معينة قال الامامية والحنفية :
لا بملك الموصى له هذه العين إلا إذا كان ضعف قيمتها في يد الورثة ،
اما إذا كان للموصي مال غائب ، او ديون ، وكان الشيء الموصى به
اكثر من ثلث ما في أيدي الورثة كان لهم الحق في معارضة الموصى له ،
ومنعه عما زاد عن ثلث مجموع الموجود في ايدم—م ، نخاصة إذا كان
الغائب في معرض الضياع ، او يتعذر استيفاؤه ، وإذا حضر شيء مسن
الغائب استحق الموصى له من باقي العين الموصى مها ما يساوي ثلث المال
الذي حضر ، فان لم محضر شيء كان باقي العين المورثة .

الرجوع عن الوصية:

انفقوا على ان الوصية ليست لازمة من طرف الموصي ، ولا من طرف الموصى له ، فللاول الرجوع عن وصيته ، سواء أكانت بعين أو بمنفعة أو بولاية ، ويأني الكلام عن الثاني، ويتحقق رجوع الموصي بالقول وبالفعل مثل ان يوصي بطعام فيأكله ، او بهيه او يبيعه . ونقل عن الحنفية ان البيع لا يعد رجوعاً ، وانما يكون الموصى له نمن المبيع.

الوصية بالمنفعة:

انفقوا على صحة الوصية بالمنافع ، كإجار الدار ، وسكناها ، وتمرة البستان ، ولبن الشاة ، وما إلى ذلك من المنافع التي ستحدث ، سواء أحصر المنفعة في مدة معينة ، او أطلقها في كإر زمان .

واختلفوا في كيفية خروج المنفعة من الثلث ، قال الحنفية : ان الوصية بالمنفعة تقدر بنفس العين الموصى بها ، سواء أكانت المدة مؤقتة او مؤبدة، قاذا اوصى بسكنى الدار سنة او اكثر قومت الدار بكاملها ، فان وفي تمنها عقدار الثلث نفذت الوصية ، والا فملا تنفذ ، وتكون لغواً .

وقال الشافعية والحنابلة : تقدر قيمة المنافع مجردة عن العين ، فان السع له الثلث الثلث ففدت الوصية بكاملها ، والا فبقدر ما يتسع له الثلث (أبو زهرة) .

وقال المحققون من الإمامية: إذا كانت المنفعة الموصى بها غير موبدة فأمرها سهل ، لأن العين تبقى لها قيمة بعد اخراج تلك المنفعة ، فاذا أوصى عنفعة خمس سنوات قوم البستان بمجموعه أولا ، فاذا كانت قيمة عشرة آلاف، قو م ثانية مسلوب المنفعة خمس سنوات ، فاذا كانت خمسة آلاف تخرج من الثلث ان تحملها ، والا خمسة آلاف تخرج من الثلث ان تحملها ، والا كان المموصى له ما يتحمله الثلث سنة أو اكثر ، أما إذا كانت المنفعة مؤيدة قرم البستان بكامله مع المنفعة ، وجرت الحال كما في المنفعة المؤتة .

ان قلت : كيف ؟. وبأي شيء نقوم العين مسلوبة المنفعة ؟! فان ما لا منفعة منه لا قيمة له ..

قلت : بل هناك منافع لها قيمة ، وان تكن يسيرة ، فالبستان ينتقع

ما ينكسر من جذرعه ، وبما يصيبه من اليبس ، وإذا زال الشجر لسبب من الأسباب ينتقع بأرضه ، وإذا خربت الدار ولم يعمرها الموصى له ينتقع الوارث بأحجارها ، وأرضها ، والشاة ينتقع بلحمها وجلدها إذا ذبحت ، وعلى اية حال فلا تخلو العين من فائدة غير المنفعة الموصى بها .



تصرفات المريض

المريض:

المراد بالمريض – هنا – من انصل مرضه بموته ، على أن يكون المرض مخوفاً ، محبث يظن الناس أن حياته في خطر ، فوجع الضرس والعين والصداع الحفيف ، وما اليه لا يعد من المرض المخوف ، فهذا المريض ، ومن تمرض مرضاً مخوفاً ، ثم عوفي منه ، ومات بعد ذلك حكم عطيتها حكم عطايا الصحيح .

تصرفات الصحيح:

ليس من شك ولا خلاف بين المذاهب ان الصحيح إذا تصرف في أمواله تصرفاً مطلقاً ومنجزاً ، أي غير معلق على الموت نقذ تصرفه من الأصل ، سواء أكان تصرفاً واجباً ، كوفاء الدين ، أو محاباة ، كالهبة والوقف .

وإذا علق الصحيح تصرفاته على الموت كانت وصية كما تقدم، فإن

لم تكن بالواجب المالي خرجت من الثلث ، وان كانت به فان كانت قضاء دين فمن الأصل عند الحمامية والشافعية والحنابلة ، ومن الثلث عند الحنفية والمالكية ، كما مر .

تصرفات المريض:

أما تصرفات المريض ، فان كانت معلقة على الموت فهي وصية ، وحكمها ما أسلفنا في وصية الصحيح، إذ لا فرق في الوصية بين صدورها أي حالة الصحة ، وحالة المرض ، ما دام المريض ثابت العقل ، كامل الادراك والشعور .

وإذا تصرف المريض نصرفاً مطلقاً غير معلق على الموت يُنظر : فان عاد التصرف إلى نفسه ، كما لو اشغرى ثياباً مثمنة ، وتلذذ في مأكله ومشربه ، وأنفق على دوائه وتحسين صحته ، وسافر للراحة والاستجام، وما إلى ذاك ، فكل نصرفانه صحيحة ليس الأحد عليه من سبيل وارثاً كان أو غير وارث .

وان تصرف بدون محاباة ، كما لو باع أو أجّر ، أو استبدل شيئاً من ممتلكاته بعوضه الحقيقي ينفذ عمله من أصل المال ، وليس للوارث معارضته ، لأنه لم يفوت عليه شيئاً .

واذا تصرف تصرفاً منجزاً غير معلق على الموت ، وكان فيه محاباة كما لو وهب ، أو تصدق ، او ابرأ من الدين ، أو عفا عن الجناية الملوجبة للمال ، أو باع بأقل من قيمة المثل ، أو اشترى بالأكثر ، أو غير ذلك من التصرفات التي تستدعي ضرراً مالياً بالوارث ـ إذا كان

تصرفه من هذا النوع فانه يخرج من الثلث (١٠). ومعنى كونه من الثلث ان نوقف التنفيذ الى ما بعد الموت، فان مات في مرضه ، واتسع الثلث للتبرعات المنجزة كشف عن كونها نافذة من أول الأمر ، وان ضاق الثلث عنها كشف عن فساد التصرف بمقدار الزائد عن الثلث ، مع عدم إجازة الورثة .

بين الوصية ومنجزات المريض:

الفرق بين الوصية ومنجزات المريض ان النصرف في الوصية معلق على الموت ، سواء لم تعلق على الموت ، سواء لم تعلق أبداً ، أو علقت على أمر آخر بصح فيه التعليق ، كما لو نذر في مرضه ان يضحي بهذا الكبش اذا رزق ذكراً ، ثم ولد له ذكر بعد مونه ، فيدخل في منجزات المريض ، وقد جاء في كتاب المعني في فقه الحنابلة ، فيدخل في منجزات المريض تشترك مع الوصية وكتاب التذكرة في فقه الامامية ان منجزات المريض تشترك مع الوصية في خسة أشياء ، وتفترق عنها في سنة ، ويظهر من الاتفاق في لفظ في خسة أشياء ، وتفترق عنها في سنة ، ويظهر من الاتفاق في لفظ العبارتين ان العلامة الحلى صاحب التذكرة الذي توفي سنة ٧٢٦ هـ قــد

⁽۱) أما ألار بعة فقد أتفقوا على خروجها من ألثلث ، و اختاف ألاماه ية فيها بينهم ، فأكثر فقهاتهم المتقدمين على النفوذ من ألاصل ، وأكثر المتأخرين على النفوذ من ألثلث ، ومن أنصار الثلث العلامة الحلي و الشهيدان وصاحب الجواهر ، وصاحب الشرائع غير ابي بصير عن الإحسام المعادق ، فلر جُل عند موته ثلث مأله ، و فصحيح ابن يقطين ، للرجل عند موته ألثلث و الثلث كثير ، و م تفرق الاخبار بين الوصية و المنجز أت . و في خبر على بن عقبة في رجل اعتسق علوكاً له ، لا يعنق منه إلا الثلث ، و لو قال الامام بعد موته لا عند موته لكان حمل قوله على الوصية في عله .

أخذ عن ابن قدامة صاحب المغني المتوفى سنة ٦٢٠ هـ (١) . ومن المقيد. ان نلخص أقوالها فها يلي :

أما الحمسة التي تشترك فيها المنجزات مع الوصية فهي :

١ – ان كلاً منها يقف نفوذها على الحروج من الثلث ، أو اجازة الورثة .

ان المنجزات تصح الوارث عند الامامية ، تماماً كالوصية ،
 وعند الأربعة لا تصح الوارث ، كما ان الوصية كذلك .

٣ ــ ان كلاً منها أقل ثواباً عند الله من الصدقة في حال الصحة .

ان المنجزات بزاحم مها الوصایا في الثلث .

ه ــ ان خروجها من الثلث معتبر حال الموت لا قبله ، ولا بعده .
 وأما الستة التي تفترق بها المنجزات عن الوصية فهي :

١ — ان الموصي بجوز له الرجوع عن وصيته ، ولا بجوز الرجوع الله على في المرض من عطيته إذا تحقق القبول والقبض من المعطى له ، والسر ان الوصية تبرع مشروط بالموت؛ فما دام الشرط لم يتحقق قانه بجوز العدول ، أما العطية في المرض فهي مطلقة وغير مشروطة بشيء .

٧ ــ ان المنجزات يكون قبولها ، أو ردها عـــلى الفور وفي حياة

⁽¹⁾ كثيراً ما ينقل العلامة عبارات المغني بالحرف ، ويعتمد عليه في معرفة أتوال المفاهب ، وقد تبين في من الاستفراء والتتبع ان التعاون العلمي بين السنة والشيعة فيها مضى كان أقوى بكثير ما عليه الآن ، فالعلامة الحلي ينقل في التفكرة أقوال المفاهب الاربعة والظاهرية وغير هم من مفاهب السنة ، وزين الدين العاملي المعروف بالشهيد الثناني كان يدرس الفقه على المفاهب الخمسة في يعليك ٣٥٣ ، وقد درس في دمشق والازهر ، وكذا الشيخ علي يزعبد العالى المعروف بالمحقق الثاني (ت ٩٤٠ هـ) درس في الشام والازهر ، وان دل هـفا على شيء فانحا يدل على تجرد علماء الاحامية ، وطلبهم العلم العلم : وعلى عملهم بالحديث الشريف : « الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أثني وجدها ، كما يدل في الوقت نفسه على وحدة أصول الفقه ومصادره عند جميع المفاهب .

المعطي ، أما الوصية فلا حكم لقيولها ، ولا لردها إلا يعد الموت .

٣ -- ان المنجزات تفتقر الى شروط ، كالعلم بحقيقة العطية وعدم الضرر ، والوصية لا يشترط فيها ذلك .

ان المنجزات تقدم على الوصية إذا ضاق الثلث عنها معاً ، الا ألعنق ، فان الوصية به تقدم عسلى غيره من العطايا المنجزة ، وهو رأي الامامية والحنفية والشافعية (التذكرة باب الوصية) .

هــان المنجزات إذا ضاق عنها الثلث بدىء بالأول فالأول عند الشافعية والحنابلة ، أما الوصية إذا ضاق عنها الثلث فيدخل النقص على الجميع، كما أشرفا في تزاحم الوصابا . والاماميــة يبدأون بالأول فالأول في المنجزات والوصابا .

٦ - ان المربض إذا مات قبل ان يقبض المعطى له العطية كانت الحيرة للورثة ، ان شاءوا أعطوا ، وان شاءوا منعوا ، أما الوصية فتلزم بالقبول بعد الموت يغير رضاهيم.

ذكر هذا الأمر السادس صاحب المغني ، ولم يذكره صاحب التذكرة، والأولى تركه ، كما فعل العلامة الحلي ، لأن منجزات المريض، تشتمل على موضوعات شي ، منها الهبة ، رمنها الابراء من الدين ، ومنهسا المحاباة في البيع أو الشراء ، إلى غير ذلك . واذا لم تتحصر المنجزات في الهبة فلا يأتي القول ه بأن المريض إذا مات قبل ان يقبض المعطى لهه هذا أولا ، وثانيا ان المريض إذا وهب ومات قبل ان يقبض الموهوب له تبطل الهبة عنسد الحنابلة والشافعية والامامية والحنقية ، لأن القبض شرط في اتمامها، وان قبض الموهوب له قبل الموت تمت الهبة ، وحسبت من الثلث كالوصية . ولا يتوقف نفوذها على اجازة الورثة ، ما دامت لا تتجاوز الثلث . فهي قبل القبض وبعد الموت ليست من المنجزات أصلا ، حتى يقال بأنها تفترق عن الوصية وتجتمع معها . وبعد القبض

يكون حكمها حكم الوصية ، وبذا يتبين ان ذكر الأمر السادس في غير محله .

اقرار المريض:

انفق الأربعة على ان المريض إذا أفر بدين لغير الوارث نفذ الاقرار من الأصل تماماً كالاقرار في الصحة ، واختلفوا إذا أقر الوارث ، نقال الحنفية والحنايلة : لا يلزم باقي الورثة سذا الاقرار ، بل يكون الاقرار لغواً إلا إذا أقام الوارث بينة شرعية تُثبت الدين .

وقال المالكية : يصح الاقرار إذا لم يتهم الميت بالمحاباة ، ويبطل إذا المهم ، كمن له بنت وابن عم ، فأقر لابنته لم يقبل ، وان أقر لابن عم عم قبل ، لأنه لا يتهم في انه يحرم ابنته ، ويفضلها على أبن عمه . وعلة منع الإقرار التهمة ، فاختص المنع بموضوعها (المغني ج ه باب الاقرار) في

وقال الإربية : إذا أقر ، وهو في مرض الموت ، لوارث ، أو لأجنبي بديا أو عين ، بنظر: فإن كان هناك قرائن يظن معها انه غير صادق في أثراره ، بل منهم فيه ، حيث يستبعد في العادة أن يكون الشيء المفر به حقاً ثابناً للشخص المقر له، ولكن المريض يريد ان يؤثره على غيره لسبب من الأسباب – ان كان الأمر على هذا فحكم الاقرار حكم الوصية يتقد من الثلث . وان كان المريض مأموناً في اقراره عيث لم يكن هناك أية قرينة تدل على انه كاذب في قوله – كما لو كان بينه وبين المقر له معاملة سابقة تستدعي ذلك عوجب العادة بينفذ الاقرار من الأصل بالغاً ما بلغ .

هذا إذا علم حال المقر ، أما إذا جهل : هل هو متهم أو مأمون ٣٠ وقال الوارث : ان مورثه غير أمين باقراره فعلى المقرّر له بالمال ان يثبت

أنه علك الشيء الذي أقر له به المريض ، فإن أثبت ذلك بالبينة ينفسذ الاقرار من الأصل ، وإلا محلف الوارث إنه لا يعلم إن الشيء الذي اقر به المورث هو لفلان ، ثم ينفذ الاقرار من الثلث . واستدل الاماميسة بروايات عن أهل البيت مثل رواية أبي بصير ه إذا كان مصدقاً بجوز ، وغيرها، و هإذا تفيد الشرط، فيكون النفوذ مشروطاً بالأمانة والتصديق (١).



⁽١) ملحق حاشية المكاسب السيد كاظم اليزيدي .

الوصاية

الوصاية هي ان يعهد انسان لآخر بننجيز وصاياه بعد موته ، كوفاء ديونه ، واستيفائها ، ورعاية أطفاله والانفاق عليهم ، وما الى ذاك ، ويعبر عنها بالولاية ، وبالوصية العهدية ، ويسمى الشخص المعهود اليه بالوصي المختار .

شروط الوصي :

ا ـ ان يكون مكلفاً ، أي عاقلاً بالغاً ، لأن المجنون والصغير لا ولاية لها على أنفسها ، فكيف يتوليان أمور الغير ؟! سوى ان الامامية قالوا : لا تصح وصايــة الصبي منفرداً ، وتصح منضماً الى البائغ ، فيتصرف الكبير منفرداً حتى يبلغ الصغير ، فيشاركه في التصرف .

وقال الحنفية : إذا أوصى الى صغير استبدله القاضي بغيره ، وإذا تصرف الصغير قبل ان يعزله القاضي صح تصرفه وكان قافذاً . وكذا إذا يلغ قبل العزل، فائه يستمر في الوصاية (الفقه على المذاهب الأربعة وتذكرة الحلي) . ۲ — تعین الوصي بالذات ، فإذا أوصى إلى احد هذین ولم یعین ،
 بطلت الوصیة .

٣ - تعيين الموصى به ، فاذا أطلق الوصية ، وقال : فلان وصي ، ولم يبين على أي شيء ، بطلت الوصاية عند الإمامية والحنفية والشافعيــة والحنابلة . ونقل عن مالك انه يكون وصياً في كل شيء .

٤ -- أن يكون الوصي مسلماً ، فلا تصح وصية المسلم الى غير المسلم بالاتفاق ، ولكن الحنفية قالوا : إذا اوصى الى غير المسلم كان عسلى القاضي ان يستبدله بمسلم، إلا ان الوصية تقع صحيحة فلو تصرف الوصي غير المسلم قبل ان يخرجه القاضي ، أو أسلم، يبقى عسلى الوصاية ، كما هي الحال في الصبي .

قال الشافعية : عجب أن يكون الوصى عادلاً .

وقال المالكية والحنفية والمحققون من الامامية : تكفي الامانة والوثاقة، لأن العدالة هنا وسيلة وليست بغاية ، فاذا قام الوصي بالمهسام كما يجب. فقد حصل المطلوب(١١) .

وقال الحنابلة : إذا كان الوصي خائناً جعل الفاضي معه أميناً، ويتفقى هذا مع ما جاء في الجزء الثاني من منهاج الصالحين للسيد الحكيم، حيث قال : وإذا ظهرت منه الحيانة ضم اليه أميناً يمنعه عن الحيانة ، قان لم عكن ذلك عزله وتصب غيره .

جاء في الجزء الثالث من الفقه على المذاهب الأربعة باب الوصية
 أن الحنفية والمالكية والشافعية يشترطون في الوصي أن يكون قادراً على

⁽١) اختلف الامامية فيها بينهم : هل العدائة شرط في الوسي ؟ فالمشهور على شرط العدالة ، والمحققون على الاكتفاء بالامائة والوثاقة ، وقول ثالث على عدم ظهور الفسق ، والحق هو الوسط لعموم الادلة الشاملة للعادل وغيره ، وخرج عن الادلة غير الامين لأن تصرفاته لا تحقق غرض الموسي ، وتضر بالقاصر .

القيام بما أوصي اليه به .

وقال العلامة الحلي في التذكرة: الظاهر من مذهب علماننا، أي الامامية، جواز الوصية إلى من يعجز عن التصرف ، وينجبر نقصه بنظر الحاكم، أي أن القاضي يشرف على تصرفاته بنفسه ، أو يضم اليه أميناً قادراً .

رد الوصاية:

للموصي أن يرجع عن الوصاية ، وللوصي أن يرفض ويرد مع اعلام الوصي بالرد ، لأن الوصية العهدية في هذه الحال جائزة بالاثفاق ، واختلفوا في جواز رد الوصاية من الوصي مع عدم اعلام الموصي ، قال الإمامية والحنفية : لا مجوز للوصي أن يرد الوصية بعد الموت محال من الأحوال، ولا أن يرد في حياة الموصي إلا مع اعلامه بالرد .

وقال الشافعية والحنابلة : للوصي أن يرد الايصاء اليه ابنداء واستدامة دون قيد أو شرط ، فيرد قبل قبول الوصية ، وبعدها ، وفي حيساة الموصي مع الاعلام وبدونه، وبعد موته أيضاً (المغني ج ٦ باب الوصية) .

الوصية لالثنن :

واتفقوا على ان للميت أن بجعل الوصاية لائنين أو أكثر ، فان نص على أن لكل منها الاستقلال في التصرف ، عمل بنصه . وكدا إذا نص على العمل مجتمعين فليس لأحدهما الانفراد عن الآخر . واختلفوا فيا إذا أطلق ، ولم يعين الاستقلال ولا الاجتماع، قال الامامية والمالكية والشافعية والحنابلة : ليس لأحدهما الانفراد بالتصرف في شيء ، فان تشاحنا، ولم يجتمعا أجبرهما القاضي على الاجتماع ، فان تعدر استبدل بهما .

وقال الحنفية : ينفرد كل واحد منها بسبعة أشياء : كفن الميت ، وقضاء دينه ، وانقاذ وصيته ، ورد الوديعة بعينها ، وشراء ما لا بد منه الكسوة والطعام للصغير ، وقبول الهبة له ، والحصومة عن الميت فيا يدعى له أو عليه ، لأن هذه يشق الاجهاع عليها ، ويضر تأخيرها ، فجاز الانقراد بها (وسيلة النجاة للسيد أبو الحسن في فقه الامامية والمغني ج ج باب الوصية) .

وقال في الرسيلة : لو مات أحد الوصيين ، أو طرأ عليه الجنون ، أو غير ذلك نما يوجب ارتفاع وصايته استقل الآخر ، ولا يحتاج الى ضمَ شخص جديد .

وقال في المغني : بل على القاضي أن يضم البه أميناً ، لأن الموصي لم ثم يرض بنظر البــــاقي منهما وحده ، ولم يذكر خلافاً في ذلك إلا عن اصحاب الشافعي .

وان ماتا معا ، أو تغير حالها بما يوجب عزلها فهل على القاضي أن يقيم اثنين مقامها أو يكتفي بالواحد ؟ فيه خلاف ، والحق ان على القاضي ان يراعي المصلحة ، فان اقتضت اقامة اثنين فعل ، والا اكتفى بالواحد ، لأن المهم تأدية الوصية على وجهها ، وتعدد الاوصياء غالباً ما يكون لسبب خاص من شفقة الوصي وعطفه على القاصر ، أو لصداقة بينه وبين الموصي . ومها شككنا في شيء فاننا لا نشك في انه إذا مات الوصي واحداً كان أو اكثر تكون الحال كأنه لم يكن وصي من أول الأمر .

وقال الامامية والشافعية والحنابلة في أظهر الروايتين عن أحمد : ليس للوصي أن يفوض أمر الوصاية الى غيره بدون اذن الموصي .

وقال الحنفية والمالكية : يجوز للوصي أن يوصي الى غيره بما أوصى به اليه غيره .

الأيضاء بالزواج:

اختلفوا: هل لمن له الولاية في الزواج أن يوصي يه ، فيقول للوصي: الفتك وصياً على زواج ابني فلانة أو ابني فلاناً ؟ قبال مالك : يجوز فلك . وقسال احمد : ان نص الأب على زوج معين صحت الوصاية بالزواج ، والا فلا .

ونقل الشيخ أبو زهرة في كتاب الأحوال الشخصية باب الولاية عن جمهور الفقهاء ان الايصاء بالزواج لا يجوز ، وبه قال الامامية .

اقرار الوصي :

إذا أقر الوصي بدين أو عن على المبت، فلا ينفذ اقراره محق الصغير، ولا محق غيره من الورثة ، لأنه اقرار محق الغير ، وعند الحصومة بعتبر الوصي شاهداً بشترط فيه ما يشترط في الشاهد ، إذا لم يكن هو أحد طرفي الدعوى .

وإذا شهد الوصي للاطفال ، أو للميت لا تقبل شهادته ، لأنه يثبت لنفسه التصرف فيما يشهد به .

ضهان الوصي :

إذا تلف شيء في يد الوصي فلا ضان عليه إلا مع التعدي والتقصير. إذا كبر الصغير وادعى الحيانة على الوصي أو التقصير ، فالبيئة على الصغير ، والبمين على الوصي ، لأن الوصي أمين ، وفي الحديث : وليس على الأمين إلا البمين ،

ولكل أنسانَ ان يُقيم الدعوى على الوصي بأنه خائن أو مقصر ، على

شريطة ان يكون مخلصاً في قصده متقرباً إلى الله بعمله ، أما إذا علم بأنه لا يبغي إلا التنكيل والتشهير بالوصي لعداوة بينها فلا تسمع دعواه. إذا مات انسان بدون وصية ، وتعذر الرجوع إلى القاضي بجوز لثقة امين من المسلمين ان يتولى اموره فيا فيه الخير والصلاح بخاصة في المسائل الضرورية التي لا عكن تأخيرها، وعلى القاضي فيا بعد ان يمضي تصرفانه، ولا يجوز له فسخها .

اثبات الوصية :

اتفقوا على ان الوصية بالمال والمنفعة تثبت بشهادة رجلن ، أو رجل وامرأتين من عدول المسلمين ، لقوله تعالى : و واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء» واختلفوا في قبول شهادة العدول من اهل الذمة في خصوص اثبات الوصية ، قال الامامية والحنابلة : تجوز شهادة أهل الكتاب في الوصية في خصوص السفر إذا لم يوجد غيرهم ، لقوله تعالى : و يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ان أنتم ضربتم في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت – ١٠٦ المائدة ، وقال الحنفية والمالكية والشافعية : لا تقبل شهادة غير المسلم بحال لا في الوصية ولا في غيرها ، وقالوا : أن المراد بقوله تعالى همن غيركم، في الوصية ولا في غيرها ، وقالوا : أن المراد بقوله تعالى همن غيركم، وقال الخنفية والحنابلة والامامية : يثبت المال بشاهد واحد وعين . وقال الخنفية : لا يقضى بشاهد وعين (المغني ج ٩ باب الشهادة) وألجواهر باب الشهادة) .

وقال الامامية : يثبت ربع المال الموصى به بشهادة امرأة واحدة ، ونصفه بشهادة امرأتين ، وثلاثة ارباعه بثلاث نساء ، والكل بأربسع بشرط العدالة في جميع الحالات ، وهذا الحكم مما اختص به الامامية من دون المداهب ، للنصوص الصحيحة عن أهل البيت .

هذا ، بالنسبة إلى الوصية بالمال او المنفعة ، اما الوصاية فلا تثبت إلا بشهادة رجلين مسلمين عدلين ، فلا تقبل شهادة أهل الكتاب ، ولا شهادة النساء منفردات ولا منضات، ولا شهادة رجل ويمين باتفاق الجميع.









أحكام التركة

الدكة:

المراد بتركة الميت الأشياء الثالية :

١ – ما ملكه قبل الموت عيناً كان او ديناً ، او حقاً مالياً، كحق التحجير ، كما لو قصد احياء أرض موات فحجرها محائه ونحوه ، فيكون أولى بها من غيره ، أو حق الحيار في بيع أو شراء ، أو حق الشفعة ، أو القصاص والجناية إذا كان ولياً عن المقتول ، كما لو قتل ولده شخص ، ثم مات القاتل قبل الاستيقاء منه ، فان حق القصاص ينقلب مالاً يوخذ من تركة القاتل تماماً كالدين .

٢ – ما يملكه بالموت ، كالدية خطأ أو عمداً، كما إذا أخذ الأولياء الدية من القاتل بدلاً عن القصاص ، فحكم الدية حكم سائر الأموال برث منها الجميع ، حتى الزوج والزوجة(١) .

٣ – ما يملكه بعد الموت ، كالصيد الواقع في الشبكة التي نصبها في حياته ، وكما إذا كان مديوناً فأبرأه صاحب الدين بعد مماته ، أو

 ⁽١) قال صاحب الجواهر : أن المشهور بين فقها، الامامية علم توريث من يتقرب بالام من دية المطأ
 رائميد . أما القصاص فيرثه من يرث المال عدا الزوج والزوجة ، ولكنهما يرثان دية القصاص .

تبرع متبرع بوفاء دبونه ، أو جبى عليه جان بعد مونه ، فقطع بده او رجله ، فأخذ منه الدية ، كل هذه تحسب من التركة(١٠) .

الحقوق المتعلقة بالتركة:

يتعلق بثركة الميت حقوق متنوعة ، منها ما غرج من الثلث، وتقدم الكلام هنها في باب الوصية، ومنها ما غرج من الأصل ، وهي أيضاً على أنواع ، فان وفي بها المال نفذت بكاملها، وما يفضل عنها وعن الوصية فللورثة بالاتفاق ، وان ضاق المال عن جميعها يقدم الأهم على المهم ، فان بقي شيء بعد استيفاء السابق بدىء باللاحق ، وإلا اختصر التنفيل على المتقدم ، واختلفوا في كيفية ترتيب الحقوق ، وتعين الأهم منها.

قال الامامية: يتبتدأ أولاً ، وقبل كل شيء بالتجهيز الواجب من ثمن الكفن، وتكاليف الغسل، واجرة الحمل والحفر، ان دعت الحاجة اليها، أوصى بذلك ، أو لم يوص ، فتجهيز الميت عندهم مقدم على الديون، سواء أكانت حقاً لله أم حقاً للناس ، ومما استدلوا به رواية المكوني عن الامام جعفر الصادق : « أول شيء يبدأ به من المال الكفن ، ثم الدين ، ثم الوصية ، ثم الميراث» . واختلف فقهاء الامامية فيا بينهم في صورة ما لو تعلق حق الغير بعين التركة ، كما إذا مات عن عين بعد أن وهنها عند زيد ، وكانت كل ما يملك ... فذهب جماعة منهم الى أن حق التجهيز مقدم على حق الرهانة ، لاطلاق الروايات ، ومنها رواية السكوني المتقدمة التي لم تفوق بين المال المرهون وغير المرهون ، وذهب آخرون الى ان حق الرهانة مقدم ، لأن صاحب المال ممنوع شرعاً وذهب آخرون الى ان حق الرهانة مقدم ، لأن صاحب المال ممنوع شرعاً

⁽١) مقينة النجاة للشيخ أحمد كاشف الفطأء باب الوصايا .

من النصرف في المرهون ، والممنوع شرعاً كالممنوع عقلاً ١٦٠ .

وبعد التجهيز يبدأ بوفاء الذبن ، سواء أكان للناس ، أم لله، كالحمس والزكاة والكفارات ورد المظالم (٢) وحجة الاسلام ، وما إلى ذلك من الحقوق المائية الالهية وغير الالهية ، فأنها جميعاً في مرتبة واحدة ، فإذا لم يف المال وزع على الجميع بالنسبة تماماً كغرماء المفلس (٣) ولا يستثنى من ذلك الا الحميس والزكاة إذا تعلقا بعين النصاب الموجودة بالفعل ، فيقدمان ، والحال هذه ، على غيرهما ، أمنا إذا كانا في الذمة فحالها كخال سائر الديون .

وتنفق المذاهب الأربعة مع الامامية على ان التجهيز يقدم على الديون التي تتعلق بالنركة قبل الوفاة ، ثم اختلف الأربعة فيا بينهم في تقديم التجهيز على الديون المتعلقة بالتركة ، كالعين التي رهنها المالك قبل موته؛ قال الحنفية والمالكية والشافعية : ان الحقوق المتعلقة بأعيان التركة تقدم على التجهيز (حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم ج ١ فصل المبت . وأبو زهرة المراث عند الجعفرية ص ٤٠ طبعة ١٩٥٥) .

⁽¹⁾ هذا دليل السيد الحكيم في المستمسك باب كفن الميت ، وقبال الشيخ محمد أبو زهرة في كتاب و المير أث عند الجمفرية به : به يظهر في هذه الحيال أن حق الدائنين حق عيني يسبق كل الحفوق به ، ينسب الشيخ بمبسارته هذه إلى الامامية الاتضاق على تقديم حتى الرهافة عمل التجهيز ، مع أن المسألة خلافية بينهم ، و لا شهر ة لأحد القرائين حتى تصح نسبة الاتفاق .

⁽٢) تفتر ق أموال المظالم عن المنصوب. ان المظالم أن مختلط المسال الحرام بغيره و لا يمكن تمييزه مع الحهل يصاحبه ، و المنصوب معلوم مالكه ، و تفتر ق المظالم عن مجهول المائك . أن مجهول المائك لا يشتر مذ فيه الحهل بالمال و الاختلاط بالغير ، و حكم المظالم التصدق بنا عن صاحبها بعد اليأس من معرفته .

 ⁽٣) قال السيد الحكيم في الحزء السابع من مستمسك العروة مسألة ٨٣ : « هذا ، أي التوزيسيم بالنسبة ، هو المعروف بينا ، وتقتضيه قساعدة الترجيح بلا مرجح » وقول الرسول :
 « دين الله احق أن يقضى » لا ير أد منه التفضيل ، بل مجرد البيان بأن حق ألله يجب قضاؤه و لا يجوز أهباله .

وقال الحنابلة : يقـــدم التجهيز على جميع الحقوق والديون ، ولو برهن وارش الجناية وغيرهما (التنقيح في فقه الحنابلة ص ٧١ المطبعة السلفية) .

واجالاً يقدم التجهيز على الديون غير المتعلقة بأعيان التركة عند الجميع، وتقدم الديون المتعلقة بالتركة على التجهيز عند الحنفية والشافعية والمالكية، ويقدم التجهيز في هذه الصورة عند الحنابلة، اما الامامية فمنهم من وافق الخنابلة، ومنهم من وافق الحنابلة .

الورثة وتركة الميت:

اتفقوا على أن التركة تنتقل إلى ملك الورثة بمجرد الموت إذا لم يكن هناك دين ولا وصية ، كما اتفقوا أيضاً على انتقال ما زاد على الدين والوصية إلى الورثة ، واختلفوا فيما يساوي الدين والوصية من التركة : هل ينتقل إلى الورثة ام لا يج

قال الحنفية : ان الجزء الذي نساوي قيمته مقدار الدين لا يدخل في ملك الورثة ، وعليه فاذا كانت مستفرقة بالدين فالورثة لا يملكون شيئاً منها ، ولكن لهم حق استخلاصها من الدائن بسداد ما عليها من الدين، وإذا لم تكن التركة مستفرقة بالدين فيملكون منها ما لا يقابل الدين .

وقال الشافعية وجمهور الحنابلة : ان ملكية الورثة تثبت في التركة المدينة ، سواء أكان الدين يقابل جميع التركة أو بعضها إلا أن الدين يتعلق بها جميعاً ، وهي ضامنة له (ابو زهرة الميراث عند الجعفرية). واختلف الامامية فيا بينهم ، فذهب أكثر فقهائهم إلى ان التركة

تنتقل إلى الورثة في الدّبن المستغرق لها وغير المستغرق ، وان الدبن يتعلق بها بنحو من الأثعاء ، إما كتعلق حق الرّمانة ، واما كتعلق حق الجناية القائم بالعبد الجاني ، وإما تعلقاً مستقلاً لا يشبه هذا ولا ذاك. وعلى أية

حال فالدين لا عنع من أصل المراث، وانما عنع من التصرف فها يقابل الدين، وهذا قريب من رأي الشافعية (الجواهر والمسائك باب المراث). وتظهر فائدة الحلاف في الياء المتخلل بين الوفاة ووقاء الدين ، فعلى قول الشافعية والحنابلة واكثر الامامية بكون الهاء للورثة ، يتصرفون فيه دون معارض من اصحاب الدين وغيرهم ، وعلى رأي الحنفية يكون الهاء تابعاً للتركة في تعلق الديون المتعلقة به .



الموجبات والموانع

المرجبات :

موجبات الارث ثلاثة ;

وتتحقق القرابة بعلاقة الولادة الشرعية بين شخصين ، اما بانتهاء الحدهما الى الآخر، كالاباء وان علوا ، والأبناء وان نزلوا ، وأما بانتهائها الى ثالث، كالأخوة والأعمام والأخوال . والولادة الشرعية تشمل الزواج الشرعي ، والنكاح بشبهة . أما الزوجية فلا تتحقق إلا بعقد صحيح بين الرجل والمرأة . ولا خلاف في ثبوت التوارث بين الزوجين ، وانما اللجل في توريث بعض الأقارب ، فقد نقاهم الشافعية والمالكيسة من الميراث كلية ، واعتبروهم تماماً كالأجانب ، وهم :

وقد البنات ، وولد الاخوات ، وبنات الأخوة ، وولد الاخوة من الأم ، والعات من جميع الجهات، والعم من الأم ، والأخوال والحالات، وبنات الأعمام ، والجد ابو الأم ، فاذا مات انسان ، ولا قريب لسه إلا واحد من هؤلاء تكون تركته لبيت المال ، ولا يعطون شيئاً عند الشافعي والمالكي ، لأنهم ليسوا من ذوي الفروض ، ولا من العصبات (المغنى ج ٦ ص ٢٢٩ الطبعة الثالثة) .

وذهب الحنفية والحنابلة الى توريتهم في حالة خاصة ، وهي إذا فقد أصحاب الفروض والعصبات .

وقال الامامية بتوريثهم بدون هذا الفيد ، وبأتي التفصيل :

موانع الارث:

اتفقوا على ان موانع الارث ثلاثة : اختلاف الدين ، والقتل، والرق . وتهمل الكلام عن الرق ، ونتكلم عن المانعين الآخرين .

San 1995 (150)

اختلاف الدين:

اتفقوا على أن غير المسلم لا يوث المسلم''' واختلفوا ; هل يوث المسلم من غير المسلم ؟

قال الامامية : يرث .

وقال الاربعة : لا يوث .

وإذا كان احد ابناء الميت ، او اقاربه غير مسلم، ثم اسلم بعد موت

 ⁽١) المسلم يعم جميع أهل القبلة : فانسني يرث الشيعي ، وبالعكس بنص الكتاب والسنة و الإجماع ،
 بل هذا الحكم من ضرورات الدين تماماً ، كوجوب الصوم والصلاة .

المورث ، وبعد قسمة التركة بين الورثة فلا يرث بالاتفاق ، واختلفوا إذا أسلم بعد الموت ، وقبل القسمة : هل يرث أو لا ؟

قال الامامية والحنابلة : يرث .

وقال الشافعية والمالكية والحنفية : لا يرث .

وقال الامامية : إذا كان الوارث المسلم واحداً يختص بالارث ، ولا ينفع اسلام من أسلم في استحقاق الارث .

المرتذ :

والمرتد عن دين الاسلام لا يرث عند الأربعة ، سواء أكان ارتداده عن فطرة،أم عن ملة الله إلا أن يرجع ويتوب قبل القسمة (المغيى ج ٦). وقال الامامية : المرتد عن قطرة إذا كان رجلاً يقتل، ولا يستناب، وتعتد امرأته عدة الوفاة من حسين الارتداد ، وتقسم تركته ، وان لم يقتل ، ولا تقبل توبته بالنسبة إلى فسخ الزواج وتقسم المركة ووجوب القتل ، وتقبل في الواقع وعند الله ، وبالنسبة إلى الأمور الأخرى من طهارة بدنه وصحة عباداته ، كما أنه بملك بعد المتوبة الأموال الجديدة بسبب العمل والتجارة والارث .

أما المرتد عن ملة قافه يستتاب ، فان ناب فله ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم ، وإلا قتل ، وتعند زوجته من حين الارتداد عدة الطلاق ، فان تاب في العدة رجعت اليه ، ولا تقسم تركته، حتى يقتل أو عوت . أما المرأة فلا تقتل ، سواء أكان ارتدادها عن فطرة أم عن ملة بل

 ⁽١) المرتدعن فطرة من ولد مسلماً ، ثم رجع عن الاسلام ، والموقد عن ملة من ولد كافراً ، فأسلم
وبعد الاسلام رجع عنه .

نحس ، ونصرب أوقات الصلاة ، حتى تنوب ، أو تموت ، ولا تقسم نركنها إلا بعد الموت (وسيلة النجاة نسيد أبو الحسن . وسفينة النجاة النيخ أحمد كاشف الغطاء باب الارث) .

مىرات أهل الملل:

قال المالكية والحنابلة : لا يرث أهل الملل بعضهم من بعض ، فلا يرث اليهودي من النصراني ، ولا النصراني من اليهودي ، وكذا من عداهما من أهل الأديان المختلفة .

وقال الامامية والحنفية والشافعية : بل يرث بعضهم من بعض، لأنهم ملة واحدة ، كلهم غير مسلمين . ولكن الاماميسة اشترطوا في ارث غير المسلم من مثله عدم وجود الوارث المسلم ، فان وجد ، وان كان بعيداً بحجب غير المسلم ، وان كان قريباً ، وهذا الشرط غسير معتبر عند الاربعة ، لأن المسلم عندهم لا يرث غسير المسلم ، كما قدمنا . (غاية المنتهى ج ٢ وميزان الشعراني . والجواهر والمسالك) .

الغلاة:

انفق المسلمون كلمة واحدة على ان الغلاة مشركون ليسوا من الاسلام والمسلمون في شيء ، ولكن الامامية بوجه خاص تشددوا في أمر الغلاة إلى أقصى الحدود ، لأن الكثير من اخوانهم السنة قسد حملوهم أوزار الغلاة ظلماً وعدواناً ، فقد صرح علماء الامامية في كتب العقائد والفقه بكفر الغلاة ، من ذلك مساجاء في كتاب « شرح عقائد الصدوق ، لشيخ المفيد ص ٦٣ طبعة ١٣٧١ ه ، قال : « الغلاة المتظاهرون بالاسلام هم الذين نسبوا علياً أمير المؤمنين والأثمة من ذريته الى الالوهية والنبوة.

ووضعوهم من الفضل في الدين والدنيا الى ما تجاوزوا فيه الحد، وخرجوا عن القصد ، وهم ضلال كفار حكم فيهم أمير المؤمنين بالقتل والتحريق بالنار ، وقضت عليهم الأثمة بالاكفار ، والحروج عن الاسلام » .

وذكروهم في كتب الفقه في باب الطهارة ، حيث حكموا بنجاستهم ، وذكروهم أيضاً في باب الزواج ، حيث قالوا بعدم جواز تزويجهم ، والزواج منهم ، مع أنهم اجازوا الزواج بالكتابيات ، وذكروهم في باب الجهاد ، حيث جعلوهم من المشركين _ في حالة الحرب _ كيف انفق ، كإلقاء النار عليهم ، وقذفهم بها ، وذكروهم في باب الارث، حيث منعوهم من ميراث المسلمين (١) .

منكر الضرورة:

اتفقوا على كفر من أنكر شيئاً ثابتاً ومعلوماً من الدين بالضرورة ، فقال للحرام ، ودان يذلك فقال للحرام ، ودان يذلك فعندها بخرج من الاسلام، ويدخل في الكفر ، ومن هذا الباب من كفر مسلماً .

ومن الخير ان نشر هنا إلى أمرين ذكرهما بنحو التفصيل الشيخ المتبحر شيخ علماء الامامية أغاً رضا الهمداني في الجزء الأول من «مصياح الفقيه».

⁽۱) رالذي أعتقده افسه لا رجود اليوم لمن يؤله علياً وأولاده ، وان هسده الطائفة قد بادت ، واني زرت بنفسي بلاد العلويين في سورية الذين الهموا بهذا الافراء، ومكتت بينهم أياماً ، وتنقلت في بلادهم من قرية إلى أخرى ، فرأيتهم يقيمون شعائر الاسلام كأي بلدمسلمدون أدنى تفاوت ، وماذا نقول لمن يعلن على المساقد في أوقات المسلاة ، و لا اله إلا الله محمد رسول الله و ؟ . أليس نفي الالوهية عمن عنا الله سبحانه يثناني مع القول بألوهية غيره ؟ ! فكيف اذن تصح نسبة الغلو اليهم ؟ ! . وقال الله سبحانه بدولا تقولوالمن الغي اليكم السلام فحيت مؤمناً و جه النساء .

الأمر الأول : لو ان انساناً أظهر الاسلام ، ونطق بالشهادت ولم نعلم هل أظهر ذلك رياء بدون اعان واعتقاد ، أو نطق سها مؤمناً ؟ لو كان الأمر كذلك محكم باسلامه من غير خلاف ، أما إذا علمنا بكذبه، وانه لا يؤمن بالله ولا بالرسول ، وانما أظهر الاسلام رياء ونفاقاً لمأرب خاص ، فهل نرتب عليه آثار الاسلام ؟

ويتلخص قول الشيخ بأن لهذا المنافق واقعاً وظاهراً ، فواقعه غير مسلم ، وظاهره الاسلام ، وعلينا أن فترك أمر الواقع لله سبحانه وليس من شك انه يعامله معاملة غير المسلم ، لأن المفروض انه كذلك واقعاً ، أما نحن معاشر المسلمين فنأخذ بالظاهر ، فتخالطه مخالطة المسلمين من المناكحة والتوارث ، لأننا مأمورون بذلك ، فقد جاء في الحديث « من قال لا إله إلا الله حقن دمه وماله » أي بجري عليه حكم الاسلام ، سواء علمنا بصدقه أو بكذبه أو شككنا ، ويشهد بذلك معاملة الرسول مع المنافقين كمعاملته مع سائر المسلمين ، مع انه على علم بنفاقهم .

الأمر الثاني : ان السر لاجاع المسلمين على كفر من أنكر حكماً ضرورياً هو ان هذا الانكار يستدعي انكسار رسالة الرسول بالذات ، ويتفرع عن ذلك ان المنكر إذا تنبه إلى أن انكاره مستلزم لانكار نبوة عمد ورسالته يكون غير مسلم بلا شك ، وأما إذا لم يتنبه إلى ذلك ، وكان غافلاً عنه بالمرة ، أو كان معتقداً ان انكاره لا يستدعي انكار النبوة فهل يكون غير مسلم ؟

ويتلخص جواب الشيخ بأن لهذا الغافل حالات ، فتارة تنشأ غفلته عن الهاكه في المعاصي ، وعدم مبالاته بالحرام ، كمن داوم على الزنا من يومه الأول ، واستصر إلى الكهولة ، وتولد عن هذا الاستمرار الاعتقاد بحله وعدم حرمته ، وهذا كافر قطعاً .

وتارةً تنشأ غفلته عن تقليد من لا بجوز تقليده والأخذ بقوله ، وهذا

غير مسلم أيضاً، حتى ولو اعتقد ان انكاره لا يستدعي انكار الرسالة ١٠٠١ .
وثانثاً لا يكون سبب الغفلة أحد هذين ، بل كان ذهوله ناشئاً عن
عدم الانتباه لمقام الرسالة ، محيث اذا تنبه اليها رجع عن انكاره ، وهذا
مسلم بلا ريب ، لانه أشبه بمن أنكر على الرسول أمراً ، وهو يجهله ،
ولما عرف انه الرسول رجع وأناب .

وهناك حالات أخرى ذكرها صاحب مصباح الفقيه تركناهـا لضيق المقام، ومن أحب التفصيل فلبرجع الى المجلد الأول من الكتاب المذكور.

القنل:

اتفقوا على ان القتل عمداً يغير حق يمنع من الارث ، لحديث «لا ميراث للقاتل » ولأنه تعجل الميراث فعومل مخلاف قصده ، واختلفوا فيا عدا ذلك .

قال الامامية : من قتل قريبه قصاصاً ، أو دفاعاً عن نفسه ، أو بأمر الحاكم العادل ، وما الى ذاك من المسوغات الشرعية ، فالقتل؛ والحال هذه ، لا يمنع من الارث ، وكذلك القتل خطأ غير مانع(٢) .

وقال صاحب الجواهر : « عمد الصبي والمجنون بحكم الخطأ ، كما ان الخطأ يشمل شبه العمد ، ومثال شبه العمد أن يضرب أب ولسده يقصد التأديب فيموت يسبب الضرب . وقال السيد أبو الحسن الاصفهاني في الوسبلة : « بعض التسبيبات التي قد يترتب عليها التلف كحفر البثر في الطريق إذا وقع القريب فيها يرث الحافر من قريبه وان وجب عليه الضهان ودفع الدية ، وعلى هذا فلا مانعة جمع بين دفع الدية واستحقاق الارث .

⁽١) هذا اذا كان قادراً على تحصيل الواقع واهمل ، أما العاجز فمعذور .

^{(ُ}٢) نقل صاحب الجواهر عن كثير من فقهاء الامامية منع القاتل خطأ من الدية خاصة دون باقي التركة .

وذهب كل واحد من الأثمة الأربعة في ذلك الى رأي ، فرأي الامام مالك يتفق مع الامامية . ورأي الامام الشافعي ان قتل الخطأ بمنع من الارث كقتل العمد : وكذا إذا كان القاتل مجنونا أو صبياً . ورأي الامام أحمد ان القتل المانع من الارث هو القتل الذي يوجب عقوبة ولو مالية ، فيخرج القتل بحق ، فمن قتل قصاصاً أو دفاعاً عن النفس او قتل العادل الباغي في الحرب فإنه برثه . ورأي الامام أبي حنيفة ان القتل المانع من الارث هو الذي يوجب قصاصاً أو دية أو كفارة، ويدخل في ذلك قتل الحطاً ، ولا يدخل القتل بالتسبيب ، ولا قتل المجنون والصغير (المغني ج ٣ وأبو زهرة في ميراث الجعفرية) .



توزيع التركة

أشرنا فيا سبق الى أن الارث يكون بالزواج ، وبالقرابة ولا خلاف في أن الزوجين يشاركان جميع الورثة ، وان للزوج الربع مع الولد ، والنصف عند فقده ، وان للزوجة الثمن معه ، والربع عند عدمه، وانما الخلاف في ولد البنت : هل هو في حكم الولد للصلب ، وحجب أحد الزوجين عن نصيبه الأعلى الى نصيبه الأدنى ، أو ان وجود ولد البنت وعدمه سواء ؟ ويأتي التفصيل في ميراث الزوجين .

وأيضاً لا خلاف في أنه يبدأ أول ما يبدأ في توزيع التركة بأصحاب الفروض المقدرة في كتاب الله ، وان الفروض سنة لا غير ، وانما الحلاف في عسدد أصحابها المستحقين لها ، وفيمن يستحق الفاضل عن الفروض.

وأيضاً اختلفوا في ارث أولاد البنت والعات والأعمام لأم والأخوال والخالات والجد لأم ، وأشرنا فيا سبق ان هؤلاء من ذوي الأرحام عند الأربعة ، وحكمهم يختلف عن حكم أصحاب الفروض والعصبات .

الفروض وأصحابها :

الفرض هو السهم المقدر في كتاب الله ، والسهام المقدرة فيك سنة بالاتفاق : النصف ، والربع ، والثمن ، والثلث ، والثلث والربع ، وضعف كل ونصفه . وبعضهم اختصر التعبير ، وقال : الثلث والربع ، وضعف كل ونصفه .

والنصف (للبنت الواحدة) إذا لم يكن معها ابن ، وبنت الأبن كالبنت الصلبية عند الأربعة ، وكأبيها عند الامامية . ويعطى النصف أيضاً (فلأخت الواحدة) لأبوين أو لأب إذا لم يكن معها أخ كذلك، و (للزوج) إذا لم يكن للزوجة ولد .

والربع (للزوج) اذا كان للزوجـــة ولد و (للزوجة) إذا لم يكن للزوج ولد .

والثمن للزوجة إذا كان للزوج ولد .

والثلثان (للبنتين) فأكثر مع عدم وجود أولاد ذكور ، و (للاختين) فأكثر لأبوين أو لأب مع وجود الأخ كذلك .

والثلث (للأم) مع عدم وجود الولد الذكر للميت ، ولا اخوة عجبوبها . عما زاد عن السدس بالتفصيل الآتي و (للاثنين) فصاعداً من الأخوة والأخوات من الأم .

لاب مع عدم وجود الأب ، و (للجدة) تماماً كالأم ، وانما ترث الجدة ذلك إذا كانت أم الأم ، أو ام الأب ، او ام أب الأب ، فاذا كانت ام أب الأم فانها لا نرث ، وإذا اجتمع جدتان متحاذبتان كأم الأم ، وام الأب فالسدس بينها على السوية(١).

ثم ان الفروض بجنمع بعضها مع بعض ، فالنصف بجتمع مع مثله ، كزوج واخت ، لكل منها النصف ، وبجتمع مع الربع ، كزوج وبنت ، لها النصف وله الربع ، وبجتمع مع الثمن ، كزوجة وبنت للاولى الثمن وللثانية النصف ، ومع الثلث كزوج وام مع عدم الحاجب ، له النصف ولها الثلث ، وبجتمع مع السدس ، كزوج وواحد من كلالة الأم ، للزوج النصف ، وللكلالة السدس ، كزوج وواحد من كلالة الأم ، للزوج النصف ، وللكلالة السدس .

ويجتمع الربع مع الثلثين ، كزوج وبنتين ، له الربع ، ولها الثلثان ويجتمع مع الثلث ، كزوجة ومتعدد من كلالة الأم ، للزوجة الربع ، وللكلالة المتعددة الثلث ، ويجتمع أيضاً مع السدس كزوجة ومتحد من كلالة الأم ، للزوجة الربع ، وللكلالة السدس .

والثمن يجتمع مع الثلثين ، كزوجة وبنتين ، للزوجة الثمن، وللبنتين الثلثان ، ويجتمع مع السدس ، كزوجة واحد الأبوين مع الولد .

والثلثان يجتمعان مع الثلث ، كأختين فصاعداً لأب مع الأخوة لأم، ويجتمعان مع السدس ، كبنتين وأحد الأبوين ..

وبجتمع السدس مع السدس ، كالأبوين مع الولد ، ولا يجتمع ربع وثمن ، ولا ثمن وثلث ، ولا ثلث وسدس .

 ⁽١) الميراث في الشريعة الاسلامية لعبد المتعال الصعيدي ص ١٤ الطبعة الخامسة .

العصبات :

العصبات النسبية (١) ثلاثة أنواع : عصبة بنفسها ، وعصبة يغيرها ، وعصبة مع غيرها .

أما العصبة بالنفس فكل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت اللى ، ومعنى العصوبة بالنفس الها لا تفتقر الى الغير ، وان صاحبها عاصب في جميع الصور والحالات . أما العصوبة بالغير ومع الغير فيكون صاحبها عاصباً في حالة دون اخرى ، كما يتبن فيا يأتي . والعصوبة بالنفس أقرب العصبات ، ويرث أهلها على الدرتيب التالي :

الابن .

ثم ابن الابن ، وان نزل فانه يقوم مقام أبيه .

تم الآب

ثم الجد لأب وان علا .

ثم الأخ لأبوين .

ثم الأخ لأب .

ثم ابن الأخ لابوين 🤅

ثم ابن الاخ لاب .

تم العم لابوين .

ثم العم لأب

تم ابن العم لابوين .

ثم ابن العم لأب .

واذا اجتمع بعض هؤلاء مع بعض قدم الابن على الأب ، بمعنى ا ان الأب يأخذ فرضه ، وهو السدس ، وما بقي يأخذه الابن بالعصبة

,4

 ⁽١) العصبية قسان نسبية وسبية ، وهي ولاء المعتق وابنائه .

- عند الأربعة – وكذلك يقدم ابن الابن على الأب ، ويقدم الأب على الجد لأب ، وقد اختلف في هذا الجد : هل يقدم على الاخوة في المراث ، أو الهم يرثون معه ، ويكونون جميعاً في درجة واحدة ؟. قال أبو حنيفة ، الجد يقدم على الاخوة ، ولا يرثون معه شيئاً . وقال الامامية والشافعية والمالكية : يرثون معه ، لأنهم في درجته .

ويقدم – في العصبات – ذو القرابتين على ذي القرابـــة الواحدة ، فالأخ لابوين مقدم على الأخ لاب ، وابن الأخ لابويس أولى من ابن الأخ لاب، وكذا الشأن في الاعمام، ويعتبر في أصنافهم قرب الدرجة، وتقديم الأقرب فالأقرب ، فعم الميت أولى من عم أبيه ، وعم أبيـــه أولى من عم جده .

أما العصبة بالغير فأربع من الاثاث :

١ – البنت أو البنات.

۲ ــ بنت ابن أو بنات ابن .

ب ر بسب ابن اله ٣ ـــ اخت أو اخوات لابوين : ٤ ـــ انـــ * *

 ٤ - اخت أو أخوات الآب . ومعلوم ان جميع هؤلاء يرثن بالفرض إذا لم يكن معهن أخ١١٠ .

للواحدة النصف ، ومع التعدد الثلثان ، وإذا كان معهن أخ يرثن بالعصبة - عند غير الاماميــة ــ ولكن لا بأنفسهن ، بل بأخيهن ؛ ويقتسمن معه للذكر مثل حظ الأنثيين .

أما العصبة مع الغير فالأخت او الأخوات لأبوين او لأب مع البنت او بنت الابن ، فالأخت والأخوات يرثن بالفرض إذا لم يكسن معهن

⁽١) البقت وألبنات يرثن بالفرض وبالودعنه الامامية ، وكذلك الاخت والاخوات ، أما بنت الابن أو ينات الابن فانهن يأخذن نصيب من يتقربن به ، وهو الابن .

بنت أو بنت ابن ، ويرثن بالعصبة مع البنت او بنت الابن ، فتأخدُ البنت او بنت الابن ، فتأخدُ البنت او بنت الابن فرضهما ، وما بقسي تأخذه الأخت او الاخوات الشقيقات او لأب ، فقد صرن عصبة مع البنت .

وبهذا يتبين ان الأخت لأبوين او لأب لها أللاث حالات. ترث بالفرض إذا لم يكن معها أخ ، ولم يكن للميت بنت ، وترث بالعصبة بالغير إذا كان معها أخ ،وترث بالعصبة مع الغير إذا كان للميت بنت . وكذلك الانحوات ، وتبين أيضاً ان الأعمام لأبوين او لأب لا يشتر كون في الميراث مع البنت إلا عند فقد الأخوة والأخوات لأبوين أو لأب . وأتفق الأربعة على ان العاصب إذا انفرد عن ذي فرض يأخذ المال بكامله ، وإذا اجتمع معه يأخل ما فضل عن فرضه ، وإذا لم يكن عصبة يعطى الفاضل لبيت المال عند الشافعية والمالكية، ويرد على أصحاب الفروض عند الحنفية والحنابلة ، ولا تعطى الثركة لبيت المال اذا لم يكن ذو فرض ولا عصبة ولا ذو رحم الله المال الله الم يكن فرض ولا عصبة ولا ذو رحم الله المال الله المال المال المال الله المال ولا قوض ولا عصبة ولا ذو رحم الله المال ولا عصبة ولا ذو رحم المال الما

وانكر الامامية المبراث بالعصبة ، وحصروه بصاحب الفرض والفرابة دون فرق بين قرابة النساء والرجال ، فكما يختص الابن المنفرد بالمبراث كذلك تختص به البنت المنفردة والأخت المنفردة، وجعلوا الوارثين ذكوراً واناثاً على مراتب ثلاث :

الاولى ; الابوان والاولاد وان نزلوا .

الثانية : الاخوة والاخوات ، وان نزلوا والاجداد والجدات وان علوا من جميع الجهات .

الثالثة: آلاعمام والعيات والاخوال والخالات من اية جهة وأولادهم (١١ ...

⁽۱) وهذه المراتب الثلاث للوارثين طبيعية ، أذ لا واسطة بين الميت وبين أبويه وأولاده ، فيأتون بالمرتبة الاولى ، ويأتي بعدهم مباشرة الاخوة والاجداد ، حيث يتصلون بالميت بواسطة واحدة وهي الاب والام ، فيكونون في المرتبة الثانية ، ويتلوها مرتبة الاصام والاخوال ، لأنهم يتصلون بالميت بواسطتين : الجد أو الجدة ، والاب أو الام ، فتكون مرتبتهم في الثائثة .

ومتى وجد واحد أو واحدة من المرتبة المتقدمة حجب عن الارث كل من كان في المرتبة المتأخرة ، وعنسد سائر المذاهب تتداخل هذه المراتب ، ويشترك بعضها مع بعض ، وقد تجتمع الثلاث في بعض الحالات ، كأم ، وأخت لام ، وعم لابوين . فللأم الثلث ، وللاخت السدس ، وللعم الباتي .



التعصيب

الفروض الستة المقدرة في كتاب الله تارة تتساوى مع مجموع الثركة، كبنتين وأبوين ، وحينئذ لا عول ولا تعصيب ، حيث تأخسذ البنتان الثلث ، والابوان الثلث .

وأخرى تنقص الفروض عن التركة ، كبنت واحدة ، فان فرضها النصف ، او بنتن فان فرضها الثلثان ، وهذا هو التعصيب .

وحين تزيد الفروض على مجموع التركة ، كزوج وأبوين وبنت ، فان قرض الزوج الربع ، والبنت النصف ، والأبوين الثلث ، والتركة لا تتحمل ربعاً ونصفاً وثلثاً ، وهذا هو العول ، ويأتي الكلام عنه في الفصل التاني .

التعصيب:

عرفوا التعصيب هنا بأنه نوريث العصبة مع ذي فرض قريب ، كما اذا كان للميت بنت أو أكثر ، وليس له ولد ذكر ، أو لم يكن له أولاد أصلاً لا ذكور ولا اناث ، وله اخت أو أخوات ، وليس له

١١٥ الفقه على المذاحب الخمسة _ ٣٣

أخ ، وله عم ، فإن مذاهب السنة تجعل أخ الميت شريكاً مع البنت أو البنات ، وله عم ، فإن مذاهب السنة تجعل البنتين فأكثر الثلث، كما تجعل البنات ، فيأخذ مع البنت النصف ، ومع البنتين فأكثر الثلث، كما تجعل العم أيضاً شريكاً مع الاخت او الاخوات كذلك .

وقال الامامية : ان التعصيب باطل ، وان ما بقي من الفرض يجب رده على صاحب الفرض الفريب ، فالتركة عندهم بكاملها للبنت أو للبنات ، وليس لاخ الميت شيء ، واذا لم يكن له اولاد ذكور ولا افات ، وكان له اخت او الحوات . فالمال كله للاخت او الاخوات، ولا شيء للهم ، لان الاخت أقرب منه ، والاقرب محجب الابعد .

ومرجع الخلاف بين السنة والامامية في ذلك الى حديث طاوس ، فلقد اعترف به السنة، وأنكره الامامية . وهو لا الحقوا القرائض بأهلها، فما بقي فلأولى عصبة ذكر » ، وروي بلسان آخر : لا فما بقي فهو لرجل ذكر » فالبنت صاحبة فرض ، وهو النصف ، واقرب رجل الى الميت بعدها أخوه فيعطى النصف الباقي. وكذا اذا لم يكن له ولد ابدآ ، وله اخت ، وليس له أخ ، تأخذ الاخت النصف بالفرض ، والنصف الآخر بأخذه عم الميت ، لانه أقرب رجل اليه بعد اخته .

والامامية لا ينقون محديث طاوس ، وينكرون نسبته الى الذي (ص) لان طاوس ضعيف عندهم ، ولو وثقوا به لقالوا بمقالة أهل السنة ، وبعد كما ان اهل السنة لولا ثقتهم سهذا الحديث لقالوا بمقالة الامامية ، وبعد أن ابطل الامامية نسبة الحديث الى النبي استدلوا على بطللان التعصيب بالآية ٢ من سورة النساء : و الرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون والمنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مفروضاً ، .

فقد دلت هذه الآية على المساواة بين الذكور والاناث في استحقاق الارث ، لانها حكمت بالنصيب للنساء كما حكمت به للرجال ، مع ان الفائلين بالتعصيب قد فرقوا بين النساء والرجال ، وقالوا بتوريث الرجال

دون النساء في اذا كان للميت بنت وابن أخ ، وبنت أخ ، غابهم بعطول النصف للبنت . والنصف الآخر لابن الأخ ، ولا شيء لاخته ، مع ألهما في درجته ومساوية له . وكذا لو كان له اخت . وعم وعمة ، فالهم يوزعون التركة بين البنت والعم دون العمه . فائتسرآن يورث النساء والرجال ، وهم يورثون الرجال ، ومهملون النساء ، ومذا يتهمين الله القول بالتعصيب باطل ، لأنه مستلزم للباطل .

وقيل ان توريث النركة بكاملها للبنت أو البنات يتنافى مع الآية ١٠ من سورة النساء : « فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ، ولابويه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد « وكذلك توريث الثركة الأخت وحدها مخالف لنص الآية ١٧٥ من النساء :

ان امرؤا هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو
 يرثها ان لم يكن ها ولد فان كانتا اثنتين فلها الثلثان ه .

حكم الفرآن بالنصف البنت ، وبالثلثين البنتين فأكثر ، وحكم أيضاً بالنصف للأخت، وبالثانين للاختين ، وخالف الامامية هذا الحكم صراحة. وأجاب الامامية عن الآية الاولى :

١ – ان القرآن فرض الثانين البنتين فأكثر ، وفرض النصف البنت المنفردة ، ولا بد من وجود شخص ما ، يرد عليه الباقي من الفرض، والقرآن لم يعين همذا الشخص بالذات ، والا لم يقع الحلاف ، والسنة أيضاً لم تتعرض له من قريب أو بعيد ، لأن حديث «الحقوا الفرائض» غير صحيح ، كما قدمنا ، فلم يبق ما يدل على تعين من يرد عليه الباقي الا الآية ، من سورة الاحزاب : « وأواو الارحام بعضهم أولى ببعض

 ⁽١) تعرض الشيخ ابو زهرة في كتاب « المير اث عند الجعفرية » لأدلة الامامية على ففي التعصيب ، و لم
 يشر إلى دليلهم هذا من قريب أو بعيد .

في كتاب الله ي حيث دلت على ان الاقرب أولى بمن هو دونه في القرابة ، وليس من شك ان البنت أقرب الى الميت من أخيه ، لانها تنقرب به بلا واسطة ، والاخ يتقرب اليه بواسطة الاب أو الام أو هما معساً ، فيتعين ، والحال هذه ، الرد على البنت والبنتين دون الاخ .

٣ - قال الحنفية والحنابلة : إذا ترك الميت بنتاً أو بناناً ، ولم يوجد واحد من أصحاب الفروض والعصبات ٢١٠ فالمسال كله للبنت ، النصف بالفرض والياقي بالرد. وكذلك للبنتين الثلثان فرضاً ، والباقي رداً . واذا كانت الآية لا تدل على نفي الرد على اصحاب الفروض في هذه الحالة فكذلك لا تدل على النفي في غيرها ، لان الدلالة الواحدة لا تتجزأ . وقال الحنفية والحنابلة أيضاً : إذا ترك اماً ، وليس معها أحـد من اصحاب الفروض والعصبات تأخذ الثلث بالفرض والثلثين الباقيين بالرد، وإذا أخذت الام جميع التركة فكذلك أيضًا بجب ان تأخذها البنت ، لان الاثنتين من أهل الفروض (المغني وميزان الشعراني باب الفرائض). ٣ – اتفق الاربعة على أن الميت أذا ترك أباً وبنتاً بأخذ الاب السدس بالفرض ، وتأخذ البنت النصف كذلك ، والباقي برد على الاب وحده، مع أن الله سبحانه قال : لا ولا بويه لكل وأحـد منها السدس مما ترك انْ كَانَ لَهُ وَلَدُ رَ. فَكَمَا أَنْ هَذَا الْفَرْضَ فِي هَذَهُ الْآيَةِ لَا يَنْفَي أَنْ يَكُونَ للأب ما زاد على السدس، كذلك الفرضُ في قوله تعالى : فلهن ثانا ما ترك ، ولها النصف ، لا ينفي أن يكون للبنات ما زاد عملي الثلثن ، وللبنت ما زاد على النصف . نخاصة أن فرض البنات والابوين وأرد في

٣ ـ قال الله سبحانه : ١ واستشهدوا شاهدين من رجـالكم قان لم

آية وأحدة ، وسياق وأحد .

 ⁽١) الأخوات الإبوين أو الآب عصبة مع البلت ، ويشتركن معها في الميراث كالاخوة الإبوين
 أو الآب .

يكونا رجلين فرجل وامرأنان ، نصت هذه الآية على ان الدين يئبت بشاهدين ، ويثبت أيضاً بشهادة رجل وامرأنين ، مع ان بعض المذاهب الاربعة أثبته بشاهد وعين ، بل قال مالك : يثبت بشهادة امرأتين وعين . فكما ان هذه الآية لم تدل على ان الدين لا يثبت بشاهد وعين كذلك آية الميراث لا تدل على عدم جواز الرد على البنت والبنات ، والاخت والاخوات .

وأجاب الامامية عن الآية الثانية ، وهي ٥ ان امرؤاً هلك ليس له ولد ۽ بأن الولد يطلق على الذكر والانئي ، لان لفظه مشتق من الولادة الشاملة للابن والبنت ، ولان القاسم المشترك بسين الانسان واقاربه هو الرحم والرحم يعم الذكور والاناث على السواء، وقد استعمل القرآن لفظ الاولاد بالذكور والاناث، فقال عز من قائل : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ بِأُولَادُكُمْ للذكر مثل حظ الانشين ۽ وقال : ﴿ مَا كَانَ لِلَّهُ أَنْ يَتَخَذُّ وَلَدَّا ۗ ۗ أَي لا ذكر ولا انثى وقال : ﴿ يَا أَمَّا النَّاسُ أَنَا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكُرُ وَانْتَى ﴾. وعليه فكما ان الابن بحجب الاخ كذلك البنت تحجبه ، هذا بالاضافة الى أن ما أجيب به عن ميراث البنت بجاب به ميراث الاخت أيضاً . ثم أن الامامية أوردوا على مذَّاهب السنة أشكالاً عدَّيدة، وألزموهم بإلزامات يأباها الطبع ، ولا تتفق مع القياس الذي يعملون به .. من ذلك ما جاء الابن في مثل هذه الحال السدس ، والبنات خسة أسداس ، ولو كان مكان الابن ابن عم للميت ، أي انــه ترك عشر بنات وابن عم ، فعلى القول بالتعصيب بأخذ ابن العم الثلث والبنات الثلثين ، وعليه يكون الابن أسوأ حالاً من ابن العم .

هسذا ، إلى أن الانسان أرأف بولده منه بإخوته ، وهو يرى أن وجود ولده ذكراً كان أو أنبئ امتداد لوجوده . ومن هنا رأينا الكثير من أفراد الاسر اللبنانية الذين لهم بنات فقط يبدلون مذهبهم من

التسنَّن إلى التشيع ، لا لشيء إلا خوفاً ان يشترك مع أولادهم الأخوان أو الاعمام .

ويفكر الآن الكثير من رجال السنة بالعدول عن القول بالتعصيب ، والاخذ بقول الامامية من ميراث البنت ، تماسلًا كما عدلوا عن القول بعدم صحة الوصية للوارث، وقالوا بصحتها كما تقول الامامية، على الرغم من اتفاق المذاهب على عدم الصحة .



العول

العول ان تزيد السهام على التركة ، كما لو ترك المبت زوجة وأبوين وبتن ، ففرض الزوجة الثمن ، وفرض الابوين الثلث ، وفرض البنتين الثلثان ، والتركة لا تتسع للثمن والثلث والثلث ! وكذا لو ماتت امرأة وتركت زوجاً واختين لاب ، فان فرض الزوج النصف، وفرض البنتين الثلثان ، ولا تحتمل الفريضة نصفاً وثلثين . والعول لا يتحقق الا بوجود الزوج والزوجة .

واختلفوا : هل يدخل النقص ، والحال هذه ، على كل واحد من أصحاب الفروض ، أو على بعض دون بعض ؟

قال الاربعة بالعول، اي بدخول النقص على كل واحد بقدر فرضه، تماماً كأرباب الديون اذا ضاق المال عن حقهم ، فاذا وجدت زوجة مع ابوين وبنتين تكون المسألة عندهم من مسائل العول ، وتصبح الفريضة من سبعة وعشرين سهماً بعد ان كانت اربعة وعشرين ، تأخذ الزوجة من ال ۲۷ ثلاثة أسهم ، اي يصبح ثمنها تسعاً، وبأخذ الابوان منها ثمانية ، والبنات سنة عشم .

وقال الامامية بعدم العول ، وبقاء الفريضة كما كانت اربعة وعشرين،

ويدخل النقص على البنتين ، فتأخذ الزوجة ثمنها كاملاً ٣/٢٤ ، ويأخذ الابوان الثلث ٢٤/٨ ، والباقي للبنتين .

واستدل الاربعة على صحة العول ودخول النقص على الجميس بأن امرأة ماتت في عهد الحليفة الثاني عمر عن زوج واختين لاب ، فجمع الصحابة ، وقال : فرض الله للزوج النصف ، وللاختين الثلثين ، فان بدأت بالزوج لم يبق للاختين الثلثان ، وان بدأت بالاختين لم يبق للزوج النصف ، فاشروا على .

فأشار عليه البعض بالعول ، وادخال النقص على الجميع ، وأنكر ذلك ابن عباس ، وبالغ بالانكار ، ولكن عمر لم يأخذ بقوله ، وعمل بقول الآخرين ، وقال للورثة : ما اجد في هذا المال شيئاً احسن من ان اقسمه عليكم بالحصص . فعمر اول من أعال الفرائض، وتبعه جمهور السنة .

واستدل الامامية على بطلان العول بأنه من المستحيل على الله سبحانه ان يجعل في المال نصفاً وثلثين ، او ثمناً وثلثاً وثلثين، والا كان جاهلاً او عابثاً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ولذا نقل عن الامام على وتلميذه عبدالله بن عباس الهما قالاً : ان الذي الحصى رمال عالج ليعلم ان السهام لا تعول على السنة ، اي لا تزيد على السنة المقدرة في كتاب الله ، وهي النصف والربع والثمن ، والثلثان والثلث والسدس .

والنقص عند الإمامية يدخل دائماً على البنات والاخوات دون الزوج والزوجة والام والاب ، لان البنات والاخوات لهن فرض واحد ، ولا مهبطن من فرض اعلى الى فرض أدنى ، فيرلن بالفرض مع عدم وجود الذكر ، وبالقرابة مع وجوده . وقد يكون لهن معه دون ما كان لهن منفردات اما الزوج فيهبط من النصف الى الربع ، والزوجة من الربع الى النمن ، والام من الثلث الى السدس ، ويرث الاب السدس بالفرض في بعض الحالات. وكل واحد من هؤلاء لا ينقص عن فرضه الادنى ،

ولا يزيله عنه شيء ، فلدى الاجتماع يقدم ويبدأ به ، وما بقي تأخذه البنات او الاخوات .

وقال الشيخ ابو زهرة في كتاب ه الميراث عند الجعفرية ه : قال ابن شهاب الزهري(١٠) : « لولا تقدم فتوى الإمام العادل عمر بن الحطاب على فتوى ابن عباس لكان كلام ابن عباس جديراً بأن ينبعه كل أهل العلم، ويصادف الاجاع عليه ه وان الامامية قد اختاروا رأي ابن عباس رضي الله عنها ، وانه لفقه جيد ، كما اشار الى ذلك ابن شهاب الزهري ، وهو بحر العلم .



 ⁽۱) فقيه تابعي جليل رمعروف اثنى عليه علمها. السنة أجمل الثناء وأبلغه ، ولقي عشرة مسن
 الصحابة .

الحجب

المراد بالحجب هنا منع بعض الاقارب عن الارث ، وهو اما حجب عن اصل التركة ، كما يحجب الجد بالاب ، ويسمى حجب حرمان ، واما حجب بعض الارث ، كما يحجب الولد الزوج من النصف الى الربع ، ويسمى حجب تقصان .

واتفقوا على أن الابوين والاولاد والزوجين لا يحجبون حجب حرمان، وأسم منى وجدوا أخذوا حظهم من المبراث ، لا يمنعهم عنه مانع ، لابهم أقرب الجميع الى الميت يمتون اليه بلا وأسطة ، وغيرهم يتقرب به بالواسطة .

واتفقوا على ان الابن يمنع الاخوة والاخوات من الميراث ، وبالأولى الاعمام والاخوال ، ولا يمنع الابن الجد لاب ، ولا الجدة لأم عند الاعمام والاخوال ، ولا يمنع الابن الجد لاب ، ولا الجدة لأم عند الهل السنة ، وابن الابن تماماً كالابن عند فقد الابن ، برث كما يرث، وبججب كما يحجب .

واتفقوا على ان الاب يمنع الاخوة والاخوات من الميراث ، ويمنع الجدد لاب ايضاً . اما الجدة لام فانها تشترك مع الاب ، وتأخذ معه اللب عند عدم الام — عند السنة — وتشترك الجددة لاب مع الاب

أي مع ابنها عند الحنابلة . وقال الشافعية والحنفية والمالكيــة : لا تأخذ معه شيئاً ، لأنها محجوبة به (المغني ج٦ ص ٢١١ والبداية والنهايـــة ج ٢ ص ٢٤٤) .

وقال الإمامية : الأب كالابن لا يرث معه الأجداد ولا الجدات من جميع الجهات ، لأنهم من المرتبة الثانية ، والأب من المرتبة الأولى من مراتب المراث .

وقال الأربعة : ان الأم تحجب الجدات من جميع الجهات (المغني ج ٦ ص ٢٠٦) ولا تحجب الأجـــداد ولا الأخوة والأخوات ، ولا العمومة لأبوين أو لأب ، فإن هؤلاء يشتركون معها في أصل الميراث . وقال الإمامية : الأم كالأب تمنسع الأجمداد والجدات ، والأخوة

والأخوات من جميع الجهات.

وقال الأربعة : البنت لا تحجب ابن الابن، وان البنتين فأكثر محجين بنات الابن إلا إذا كان مع ينات الابن ذكر ، أما البنت الواحدة فلا تحجب بنات الابن ، والبنت الواحدة والبنات محجن الأخوة لأم .

وقال الإمامية : البنت كالابن تحجب أولاد الأولاد ذكوراً واناناً ، وبالأونى الأخوة والأخوات .

واتفقوا على أن كلاً من الجد والاخ بحجب الأعسام ، وان الولد ذكراً كان أو انثى يحجب الزوج من النصف إلى الربع ، والزوجة من الربع إلى الثمن، واختلَّفوا في أقل ما يحجب الأم من الثلث إلى السدس.

قال المالكية : أقل ما محجبها عن الثلث اثنان من الأخوة ، وقال الحنفية والشافعية والحنابلة : اثنان من الأخوة أو الأخوات .

وقال الإمامية : لا تحجب الأخوة الأم إلا بشروط :

١ _ أن يكونوا أخوين أو أخاً واختين أو أربع اخوات والحنائي كالإناث.

٢ ــ انتفاء موانع الإرث كالقتل والاختلاف في اللهين.

٣ ــ أن يكون الأب موجوداً .

٤ – أن يكونوا اخوة الميت لأبيه وامه أو لأبيه فقط .

أن يكونوا منفصلين فلو كانوا حملاً لم محجبوا ,

٦ – أن يكونوا احياء ، فلو كان بعضهم ميتاً لم يحجب .

وعلى الجملة فالفرق بين مذاهب السنة ، ومذهب الإمامية ان الإمامية يقدمون الأقرب على من دونه في القرابة ، سواء أكان من صنفه كتقديم الولد على ولد الولد ، وتقديم الأب على الجسد ، أو كان من صنف آخر كتقديم ولد الولد على الأخوة ، وقالوا : ان من يتقرب بالأبوين عنع المتقرب بالأب وحده مع تساوي الحيز . فالأخت لأبوين تمنع الأخ لأب، والعمة لأبوين تمنع العم لاب . وكذلك الحالة . ولا عنع المتقرب بالأبوين من الأعمام المنقرب بالاب فقط من الأخوال لاختلاف الحيز ، ولا فرق عندهم - الإمامية - بين الذكور والاناث في استحقاق المراث، فكما ان أولاد الأولاد يقومون مقام البائهم عند فقدهم ، كذلك أولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام البائهم عند فقدهم .

الاخوة والاخوات يقومون مقام ابائهم عند فقدهم . وأهل السنة يقولون بقاعدة الأقرب فالاقرب ، لكن لا مطلقاً : بل بشرط الاتحاد في الصنف ، أي ان الأقرب تمنع القريب الذي يدني به،

ما عدا اخوة الام فإسم لا محجبون بالأم التي يتقربون بها ، وكذا أم الجدة فإنها ترث مع الجدة ، أي مع ابنتها . أما إذا أدلى بغيره فلا ، كالأب فإنها تمنع اب الآب ، ولا يمنع أم الأم ، وكالأم فإنها تمنع ام

الأم ولا تمنع أب الأب ، وعمومة الميت يقدمون على عمومة أب الميت: كذلك أجداد الميت يقدمون على أجداد ابيه ، والجدة القربى تمنع الجدة

البعدى ، كل ذلك لقاعدة الأقرب (١) ويفرقون بن الذكور والآناث ،

 ⁽١) الجدة القريس من جهة الأب لا تحجب البعدى من جهسة الام عند الشافعية و الممالكية ، كأم الاب سع أم أم الأم ، وتحجيها عند الحنفية و الجنابلة . (الميراث في الشريعة الإسلامية العسميدي) .

قانحوة الميت يرثون مع بناته ، ولا يرثون مع ابنائه ، وأولاد الاخوة عندهم لا يشاركون الأجداد ، على عكس ما هي عليه الامامية .

هذه صورة مجملة جداً للحجب، اردت بها الاشارة الى ما هي عليه الامامية من جهة ، والمذاهب الاخرى من جهة ثانية ، والا فان باب الحجب واسع وعكن أن يدخل الكاتب فيه جميع مسائل الارث ، ويتبين خلك من البحوث الآتية .



الرد

لا يتحقق الرد إلا مع أصحاب الفروض، لأن سهامهم مقدرة ومحدودة، وقد تستغرق جميع التركة ، كأبوين وبنتين ، للأبوين الثلث وللبنتين الثلثان ، وقد لا تستغرقها ، كبنت وأم ، للبئت النصف ، وللأم السدس، ويبقى ائثلث فماذا نصنع به ، وعلى من نرده ؟ اما إذا لم يكن للورثة سهام مقدرة كالاخوة والأعمام الذين يرثون بغير الغرض فلا يتأتى الرد.

وقال الأربعة : ما زاد عن أصحاب الفروض يعطى للعصبة ، فإذا كان للميت بنت واحدة أخذت النصف ، والباقي للأب ، فان لم يكن فلابن فللأخوات لابوين أو لاب ، لانهن عصبة مع البنت ، فان لم يكن فلابن الأخ لابوين ، فان لم يكن فلابن الاخ لاب ، فالعم لابويس ، فالعم لابويس ، فالعم لابويس ، فالعم الأب ، فابن العم لاب ، فان فقد هؤلاء جميعاً رد الفاضل على ذوي الفروض بقدر سهامهم الا الزوج والزوجة فلا يرد عليها ، والبك المثال : اذا ترك الميت اما وبنتا ، فللأم السدس ، وللبنت النصف فرضاً والباقي يرد عليها ارباعاً ، وتكون الفريضة من أربعة ، الربع للأم وثلاثة أرباع يرد عليها ارباعاً ، وتكون الفريضة من أربعة ، الربع للأم وثلاثة أرباع البنت ، وكذلك إذا ترك اجتاً لأب ، واختاً لام ، أخذت الاولى سهم البنت ، والثانية سهم الأم .

وقال الشافعية والمالكية : إذا لم يكن ذو عصبة بعطى الباقي عن ذوي. الفروض لبيت المال .

وقال الامامية : يرد الفاضل على كل ذي فرض بحسب سهمه إذا لم يوجد قريب في مرتبته ، أما إذا وجد فيأخه ذو الفرض فرضه ، والباقي للقريب ، كأم وأب ، تأخذ الام نصيبها المفروض والباقي للاب، وإذا وجد ذو الفرض مع من هو في غير مرتبته من الأقارب أخذ ذو الفرض م ورد الباقي عليه ، كأم وأخ ، للأم الثلث بالفرض ، والباقي يرد عليها ، ولا شيء للأخ ، لانه من المرتبة الثانية ، وهي من الأولى. وكذلك الاخت لاب مع العم ترث الاخت النصف فرضاً والنصف الثاني رداً ، ولا شيء للمعم ، لأنه من المرتبة الثانية ، وهي من الثانية . وها من الثانية ، وها من الثانية ، وها من الثانية ، وها من الثانية ، والا من المرتبة الثالثة ، وها من الثانية .

والامامية لا يردون على ولد الأم اذا اجتموا مع ولد الاب ، فاذا ترك الميت أختاً لام ، واختاً لاب ، فللأولى السدس ، وللثانية النصف، والباقي يرد عليها دون الاخت لام ، أجل ، يرد علي ولد الام إذا لم يكن غيرهم في مرتبتهم ، كما لو ترك الميث اختاً لأم وعماً لأب، فالمال كله لها دونه ، لأنه مرتبة ثالثة ، وهي مرتبة ثانية .

وأيضاً لا يرد الإمامية على الأم مع وجود ما يحجبها عما زاد عن السلس ، فلو كان للمبت بنت وأبوان ، واخوة يحجبونها عن الثلث ، فالباقي يرد على الأب والبنت فقط ، وإذا لم يوجد ما يحجبها رد الباقي على الأب والبنت على حسب سهامهم .

وياتي في ميراث الزوجين ان الإمامية يردون على الزوج دون الزوجة إذا لم يكن وارث غيرهما .

الحمل وولد الملاعنة والزنا

الحمل:

إذا مات ، وامرأته حامل ، فان أمكن وقف الأمر إلى أن يتبين فهو ، والا فيوقف للحمل شيء ، واختلفوا في مقدار ما يوقف ، قال الحنفية : « يوقف للحمل حظ ابن واحد ، لأنسه الغالب ، والزائد موهوم » (كشف الحقائق في شرح كنز الدقائق ج ٢ باب الفرائض في فقه الحنفية) .

وفي كتاب و المبراث في الشريعة الاسلامية » لمعوض محمد مصطفى ومحمد محمد سعفان نقلاً عن كتاب وسراجية و ان مالكاً والشافعي قالا: يوقف نصيب أربعة بنين وأربع بنات .

ومن الطريف ما جَاء في ج ٦ من كتاب ٥ المغني ۽ طبعة ثالثــة ص ٣١٤ .

و حكي عن المارديني ان بمنياً من أهمل الدين والفضل أخسره ان امرأة ولدت بالبمن شيئاً كالكرش ، فظن ان لا ولد فيه ، فالقي على قارعة الطريق ، فلما طلعت الشمس ، وحمي بها تحرك فشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور ، عاشوا جميعاً ، وكانوا خلقاً سوياً ، إلا انه كان

في أعضائهم قصر ، قال اليمني الفاضل : وصارعني أحدهم قصرعني ، فكنت أعير به ، ويقول لي الناس صرعك سبع رجل » .

وقال الإمامية : يوقف نصيب ذكرين من باب الاحتياط ، ويعطى أصحاب الفروض كالزوج والزوجة أقل النصيبين .

وانما يرث الحمل بشرط سقوطه حياً^(۱) وبأن نأتي به لأقل من سنة أشهر ، بل ولو لسنة أشهر إذا جامع ومات بعد الجاع بـلا فاصل ، وان لا يتجاوز أقصى مدة الحمل بعـد الوفاة عـلى اختلاف المذاهب في. هذه المدة كما ذكرناها في كتاب الزواج والطلاق ، فلو ولدته بعد ان. مضى على الوفاة أكثر من أقصى مدة الحمل فلا يرث بالاتفاق .

ولد الملاعنة:

اتفقوا على الله لا توارث بين الزوجين المتلاعنين ، ولا بسين ولد الملاعنة وأبيه ، ومن يتقرب بالولد من جهة الأب ، وعلى ان التوارث يتحقق بين الولد وامه ، ومن يتقرب بها ، ويتساوى في ميراثه من يتقرب بأبه فقط ، فأخوته لأبيه واخوته لأمه سواء. وقال الإمامية : لو رجع الأب ، واعترف بالابن بعد الملاعنة ورث الابن من الأب ، ولا يرث الأب من الابن .

ولد الزنا:

اتفق الأربعة على ان ولد الزنا كولد الملاعنة في كل ما ذكر من

 ⁽١) اختلفوا فيها تتحقق بـ ١ الحياة : هــل هو الاستهلاك أو الحركة أو الصراخ أو الرضاع ؟
 و المهم البات الحياة كيف كان ، فلو ثبت الله خلق مغمياً عليه و إن الحياة كانت فيه مستقرقة برث بنا شك .

عدم النوارث بينه وبين أبيه ، وعـــلي ثبوت التوارث بينه وبـــين امه (المغني ج ٦ باب الفرائض) .

وقال الإمامية : لا توارث بين ولد الزنا وامه الزانية، كما لا توارث بينه وبين أبيه الزاني ، لأن السبب في كل منها واحد ، وهو الزنا .



زواج المريض وطلاقه

قال الحنفية والشافعية والحنابلة : الزواج في المرض كالزواج في حالة الصحة من جهـــة توريث كل من صاحبه ، سواء أدخل الزوج أو لم يدخل . والمراد بالمريض هنا مرض الموت .

وقال المالكية : إذا جرى عقد الزواج في حالة مرض الرجل أو المرأة فالزواج يكون فاسداً الا أن يدخل الزوج (المغني باب الفرائض). وقال الإمامية : إذا تزوج في مرض الموت ، ومات قبل ان يدخل فلا مهر ولا مراث له منها ، بل لا مراث له منها لو مانت هي قبله من دون دخول ، ثم مات هو بعدها في ذلك المرض (الجواهر باب الميراث) واذا تزوجت المرأة ، وهي في مرض الموت فحكمها حكم الصحيحة من جهة توريث الزوج منها .

واتفقوا عـــلى ان المريض إذا طلق زوجته ، ومات قبل ان تنقضي العدة فانها ترثه ، سواء أكان الطلاق رجعياً أو باثناً (١) ولا ترث بالاتفاق إذا مات بعد انقضاء عدتها وزواجها من الغير، واختلفوا إذا كان الموت بعد انقضاء العدة ، وقبل التزويج من الغير ، قال المالكية والحنابلة :

⁽١) هذا قول الشانعي في القديم ، وقال في الجديد : ترث الرجمية في العدة دون البائنة .

ترثه مها طال الزمن .

وقال الحنفية والشافعية : إذا انقضت عدتها تصبح اجنبية لا يحق لها شيء من المبراث (المغنى باب الفرائض) .

وهذا القول موافق القواعد والاصول، لانقطاع العلاقة الزوجية بانقضاء العدة ، لأنها تباح للازواج الاجانب ، وكل من تباح للأزواج فلا ترث ممن كان بينها وبينه زوجية سابقة ، وهذا الاصل لا بخرج عنه الا بآية منزلة أو رواية مثبتة .

وقال الامامية : إذا طلق الرجل زوجته في مرض موته طلاقاً رجعياً أو باثناً كالمطلقة ثلاثاً ، وكغير المدخول بها ، والآيسة ثم مات قبل ان تمضي سنة على تاريخ وقوع الطلاق ، فإنها ترثه بشروط ثلاثة :

١ – أن يكون الموت مستنداً الى المرض الذي طلقها فيه .

٢ ــ ان لا تتزوج .

٣ – ان لا يكون الطلاق بطلب منها ، واستدلوا على ذلك بروايات عن أهل البيت .

Be profestion

ميراث الأب

لمبراث الأب حالات :

ا اتفقوا على ان الأب إذا انفرد عن الأم والأولاد وأولادهم ، وعن الجدات ، وأحد الزوجين حاز المال كله ، ولكن يحوزه بالقرابة عند الإمامية ، وبالتعصيب عند السنة ، أي أن الحلاف بينهم في تسمية السبب الموجب للارث لا في أصل الارث ومقدار الميراث .

٢ ـــ إذا كان معه أحد الزوجين أخذ نصيبه الأعلى ، والباقي اللاب بالاتفاق .

٣ _ إذا كان معه ابن أو بنون او بنون وبنات ، او ابن ابن وان
 تزل ، يأخذ الأب السدس ، والباقي للآخر او للآخرين بالاتفاق .

إذا كان معه بنت واحدة ، فله السدس بالفرض، ولها النصف كذلك ، ويبقى الثلث يرد عليه بالتعصيب عند أهل السنة، فيكون النصف لها فرضاً ، والنصف الآخر فرضاً ورداً . والأب يحجب الاجداد والأخوة والاخوات من سائر الجهات ، لايوين كانوا أم لاب او لام .

وقال الإمامية : يرد الباقي على الاب والبنت معاً لا على الاب فقط،

وتكون الفريضة من أربعة ، واحد منها للأب ، وثلاثــة للبنت ، لأن كل موضع من مواضع الرد كان الوارث فيه اثنين من ذوي الفروض فالرد ارباعاً ، وان كان الوارث فيه ثلاثاً فالرد فيــه أخاساً (مفتاح الكرامة مجلد ٢٨ ص ١١٥) .

ه - إذا كان معه بنتان فأكثر ، فللبنات الثلثان ، وله الثلث عند أهل السنة .

وقال الإمامية : للاب الخمس ، وللبنات أربعة أخماس، لان السدس الباقي عن فرضه وفرضهن يرد على الجميع ، لا على الاب وحده ، كما تقدم في الفقرة السابقة .

٢ -- ان يكون معه جدة لام ، اي ام ام ، فانها تأخذ السدس ،
 ويأخذ هو الباقي ، لان هذه الجدة عند اهل السنــة لا تحجب بالاب
 (الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ باب الفرائض) .

وقال الإمامية : المال كله للاب ، وليس للجدة شيء من أية جهة كانت ، لانها من المرتبة الثانية ، وهو من الاولى .

٧ — إذا كان معه ام ، تأخذ الثلث إذا لم تحجب عنه باثنين من الاخوة أو الاخوات عند اهل السنسة ، او بأخوين أو اخ واختين أو أربع اخوات عند الإمامية كما قدمنا في الكلام عن الحجب ، والباقي يأخذه الاب ، وان حجبت بالاخوة تأخذ السدس والباقي للأب اجهاعاً . ويتجه هذا السؤال : لماذا لم يرد الإمامية الباقي على الام والاب ،

كما فعلوا في اجتماع الاب والبنت ؟

والحواب أن كلاً من الاب والبنت من أصحاب الفروض عند اجهاعها ، وإذا اجتمع ذوو الفروض أخذ كل ذي فرض فرضه ، وما بقي يرد على كل حسب فرضه ونصيبه ، وفي صورة اجهاع الاب مع الام ، كما فها نحن فيه لا يرث الاب بالفرض لعدم الولد ، وارثه كان بالقرابة ، اما الام فانها ترث بالفرض ، وكلما اجتمع ذو فرض مع غيره كان

الباقي للآخر غير ذي الفرض (المسالك ج ٢ باب المراث) .

٨ ــ إذا كان معه ابن بنت ، يأخذ الاب كل التركة ، ولا شيء
 لابن البنت عند الاربعة ، لانه من ذوي الارحام .

وقال الامامية : للأب السدس بالفرض ، ولابن البنت نصيب والدته النصف ، ويرد الباتي عليها معاً ، تماماً كمسألة اجتاعه مع البنت التي أشرنا اليها في الفقرة الرابعة .



ميراث الأم

لميراث الام حالات :

١ – قال الامامية : تحوز الام الميراث كله إذا لم يكن معها اب ،
 ولا أولاد ولا اولادهم ، ولا احد الزوجين .

وقالت بقية المذاهب: لا تأخذ الام جميع المال الا عند فقد جميع أصحاب الفروض والعصبات، أي لا اب وجد لاب، ولا أولاد، وأولادهم، ولا اجداد، ولا اعمام وأولادهم، أما الجدات فلا عنعها من حيازة جميع التركة، لانهن جميعاً يسقطن بها، كما يسقط الاجداد بالاب، وكذا الاعوال والحالات لا عنعن الأم من حيازة التركة، لانهم يدلون بها، ومن أدلى بغره حجب بها)

۲ — الصورة الاولى مجالها مع وجود أحد الزوجين ، فيأخذ نصيبه
 الاعلى ، وما بقى ثلام .

 ⁽١) أن قاعدة من أدلى بغيره حجب بعد مسلمة عند الامامية ، و أستشى أهل السنة من هذه القاعدة الاخوة
 لأم فأنهم برثون معها مع أنهم يدلون بها ، وقال الحنابلة بتوريث الجدة لأب مع الأب ، أي مع
 ابنها ، « المفنى ج٢ ص ٢١١ طبعة ثالثة » .

٣ ــ إذا كان معها ابن او بنون او بنون وبنات ، او ابن ابن وان نزل تأخذ السدس والباقي للآخر او للآخرين بالاتفاق^(١) .

وقال الشافعية والمالكية : يرد الباقي لبيت المال ، وجاء في كتاب الاقتاع في حال الفاظ ابسي شجاع ج ٢ ۽ ان بيت المال إذا لم ينتظم، كما لو كان الإمام غير عادل يرد الباقي على أصحاب الفروض بنسبة

سهامهم -

ه أ... ان يكون معها بئتان دون غيرهما من ذوي الفروض والعصبات، كما هي الحال في الفقرة السابقة ، والأقوال هنا هي الاقوال هناك ، سوى ان الفريضة هنا تكون من خسة ، ثلام منها الحمس ، وأربعة الخاس للبنتين .

٣ ـ أن يكون معها اب ، وتقدم الكلام عن ذلك في الفقرة السابعة من مبراث الاب .

آب ان یکون معها جد لاب عند فقد الاب ، قال الاربعة: یقوم
 الجد مقام الاب ، والحكم فیها واحد .

وقال الإمامية : المال كله للام ، ولا شيء للجد ، لانه من المرتبة الثانية ، وهي من الاولى .

⁽۱) عند السنة تأخذ الام السدس إذا كان للبيت أو لاد الصلب ، أو أو لاد ابن و ان سفل ، أمسا أو لاد البنت فوجودهم وعدمهم سواء لا يحجبون الام عما زاد عن السدس ، وأو لاد البنت عند الامامية كأو لاد الصلب ، فبنت البنت تعتبر و لداً تحجب الام عما زاد عن السدس ، تماماً كالابن دون فرق .

ولا ترث الجدات مع الام ، سواء أكن لاب ام لام ، وكذا الجد لام لا برث مع الام اجاعاً . لا برث مع الاب احسد من الاجداد والجدات إلا أب الاب ، ولا يرث مع الاب احد منهم ومنهن إلا ام الام عند اهل السنة ، اما الإمامية فلا يشركون احداً من الاجداد والجدات مع الام ولا مع الاب .

٨ – إذا كان معها اخ لابوين او لاب المحذت الام الثلث بالفرض، وبالباقي للأخ بالتعصيب – عند أهل السنة – وإذا كان معها اثنان من الاخوة او الاخوات للميت لابوين أو لاب أو لام (١) أخذت السدس ، والباقي للأخوة ، لانها تحجب بهم عما زاد عن السدس . وعند الامامية تأخذ المال كله فرضاً ورداً ولا شيء للأخوة .

٩ – إذا كان معها اخت او اختان لابوين او لاب ، فكما لو كان
 معها بنت أو بنتان على ما تقدم في الفقرة الرابعة والخامسة .

10 - إذا كان معها واحد من الاخوة أو الاخوات لام دون غيره من ذوي الفروض والعصبات اخذ الواحد من قرابة الام السدس بالفرض، واخذت الام الثلث كذلك ، والباقي يرد على كل حسب فرضه، واذا كان معها اثنان او اكثر من الاخوة والاخوات لام اخذوا الثلث فرضاً، وأخذت الام الثلث كذلك ، والباقي يرد عليها معاً ، لان ما يفضل عن صاحب الفروض يرد عليهم على قدر سهامهم ، عند الحنفية والحنابلة، ويعطى لبيت المال عند الشافعية والمالكية ، وعند الامامية تحوز المال كله . ويعطى لبيت المال عند الشافعية والمالكية ، وعند الامامية تحوز المال كله . وللاخت لابوين النصف ، وللأخت لاب فقط السدس تكملة الثلث ، وللاخت لابوين النصف ، وللأخت لاب فقط السدس تكملة الثلث ، وللاخت لابوين النصف ، وللأخت لاب فقط السدس تكملة الثلث ،

 ⁽١) كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ، و الاقناع في حــل انفاظ ابي شجاع ج ٢ بــــاب
 الفرائض .

17 – ان اجماع العمومة لابوين او لاب معها ، كاجماع الاخوة لابوين او لاب معها من حيث التوريث ومقدار الانصبة عند اهل السنة.
17 – اذا كان معها عم لاب ، والحت لام ، اخذت الام الثلث، والاخت السدس ، والباقي للعم ، فالعم الذي هو من المرتبة الثالثة عند الامامية بجتمع مع الاخت التي هي من المرتبة الثانية ومع الام التي هي من المرتبة الأم ،

12 — إذا كان معها زوج، واخوة لام فقط ، واخوة لاب وام، وتسمى هذه المسألة . المسألة الحاربة ، لان عمر ورث الاخسوة لام ، وأسقط الاخوة لابوين من الميراث ، فقال بعضهم : يا امسير المؤمنين هب أن ابانا كان حماراً ، فعاد عمر ، وأشركهم في الميراث .

قال الحنفية والحنابلة : يأخذ الزوج النصف ، والام السدس ، والاخوة من الام الثلث ، ولا شيء للاخوة من الابوين ، لانهم عصبة ، وقد تم المال بالفروض ، أي اخذ كل ذي فرض فرضه : ولم يبق للعصبة شيء . وقال المالكية والشافعية : أن الثلث يكون للاخوة لابوين ، والاخوة لأم يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثين (المقسني ج ٦ ص ١٨٠ طبعة ثالثة) .

وقال الإمامية : المال كله للام .

الله الثلث فرضاً ، والباقي الله الثلث فرضاً ، والباقي رداً ، ولا شيء لبنت البنت عند اهل السنة .

وقال الإمامية : أن حال الام مع بنت البنت كحالها مع البنت على ما مر في الفقرة الرابعة .

هل نأخذ الام ثلث الباقي ؟

قال الهل السنة : إذا كان مع الام اب وأحد الزوجين تأخذ الام

ثلث الباقي عن سهم احد الزوجين ، لا ثلث اصل المال ، وعللوا ذلك - كما في المغني – بأنه لو أخذت ثلث الاصل لزاد سهمها على سهم الاب ، وقال الشيخ ابو زهرة في « ميراث الجعفرية » : « ان أخذ الاب نصف نصيب الام بعيد عن مومى الآية » يريد بذلك انه بناء على ان للام ثلث الاصل لا ثلث الباقي يكون لها ٨ من ٢٤ ، وللزوج ١٢ ، وللاب ٤ ، وهو نصف سهم الام ، وبعيد ان تريده الآية ، أما إذا أخذت الام ثلث الباقي فيكون لها ٤ من ٢٤ ، وللاب ٨ من ٢٤ وهو ضعف سهم الام ، وهذا قريب وممكن ان تريده الآية .

وقال صاحب كشف الحقائق : إذا كان مكان الاب جد فان الجد لا يردها إلى ثلث الباقي ، بل تأخذ الام ثلث الاصل، وعلى هذا تتحصر هذه المسألة في خصوص ما لو كان مع الام أب واحد الزوجين فقط، ولا تشمل غيرها من المسائل .

وقال الإمامية : ان للام ثلث الاصل لا ثلث الباقي ، سواء أكان معها أحد الزوجين أم لم يكن ، لان الآية الكريمة و فلأمه الثلث وتدل بظاهرها على ثلث جميع ما ترك الميت ، ولم تقيد ذلك بعدم وجود احد الزوجين ، والأحكام الشرعية لا تصاب بالعقول ، ولا تبتني على مجرد الاستعاد .

ميراث الأولاد وأولادهم

البنون :

الابن المتفرد عن الأبوين وأحد الزوجين يأخذ المال بكامله ، وكذا الابنان والينون . وإذا اجتمع البنات والبنون اقتسموا للذكر مئسل حظ الانثين . والابن يحجب أولاد الأولاد والأخسوة والأخوات والأجداد والجدات بالاتفاق ، وابن الابن كالابن عند عدمه بدون خلاف .

البنات:

قال الإمامية : إذا انفردت البنت والبنتان فأكثر عن الأبوين وأحد الزوجين أخذت البنت جميع المال ، النصف بالفرض ، والنصف الآخر بالرد ، وكذلك تأخذ البنتان الثلثين فرضاً ، والباقي رداً ، ولا شيء للعصبة .

وقال الأربعة : ان الأخوات لابوين أو لأب عصبة مع البنث أو البنات ، ومعنى هذا ان البنت الواحسدة لابوين أو لأب ترث النصف بالفرض مع عدم الولد الذكر والأنثى ، وان البنتين فأكثر لهمين الثلثان بالفرض مع عدم الولد ، فإذا كان للميت بنت أو بنات أو بنت ابن، وكان له أخت أو الخوات لايوين أو لأب ، وليس مسع الاخت أو الاخوات أخ اخذت الأخت أو الأخوات مسا بقي عن سهم البنت أو البنات بالعصبة ، وتكون الاخت لايوين تماماً كالأخ لايوين في التعصيب وحجب ابن الأخ لاب ومن بعده من العصبة ، وتكون الاخت لأب عصبة كالأخ لأب ، وتحجب ابن الأح لابوين ومن بعده من العصبة عصبة كالأخ لأب ، وتحجب ابن الأح لابوين ومن بعده من العصبة (المغني ج 7 ص ١٦٨ طبعة ثالثة والميراث في الشريعة الإسلامية للصعيدي ص ١٢ طبعة خامسة) .

وقال الإمامية : لا يرث أحد من الاخوة والأخوات مع البنت ولا البنات ولا مع بنت الابن ولا بنت البنت ، لأن البنت وان نزلت مرتبة أولى ، والاخوة مرتبة ثانية .

وقال الحنفية والحنابلة : إذا لم يكن ذو فرض ولا عصبة ولا وارث سوى البنات حزن المال بأجمعه فرضاً ورداً ، وإلا فإن كان معهن أب أخذ الباتي عن الفرض ، فإن لم يكن فالجد لأب ، فإن لم يكن قالأخ لابوين ، فإن لم يكن فالبن الأخ لأبوين ، فإن لم يكن فابن الأخ لأبوين ، فان لم يكن فابن الأخ لأبوين ، فان لم يكن فابن المعم لأبوين ، فان لم يكن فابن العم لأبوين، فان لم يكن فابن العم لأبوين، فان لم يكن فابن العم لأبوين ، فان لم يكن فابن العم لأبوين ، فان لم يكن فابن العم لأب فان فقد هؤلاء العصبات جميعاً، وفقد أصحاب الفروض كالاخوات حازت البنات جميع المال ، حتى ولو كان للميت أولاد بنات وأولاد اخوات وبنات اخوة وأولاد اخوة من الأم وعمات من جميع الجهات ، وعم من الأم وأخوال وخالات وجد لأم .

وقال المالكية والشافعية : إذا كانت الحال كذلك تأخذ كل من البنت الواحدة والبنات فرضها ، ويرد الباني لبيت المال (المغمني ج ٦ باب الفرائض وكشف الحقائق ج ٢ ص ٣٥٦) .

أولاد الأولاد:

اختلفوا فيما إذا ترك الميت أولادا وأولاد أولاد ، وقد أجمع الأربعة على أن الابن بحجب أولاد الأولاد ذكوراً كانوا أو اناثاً، أي أن أولاد الأولاد لا يرثون شيئاً مع الابن ، وإذا ترك الميت بنتاً ، وأولاد ابن ، فان كان أولاد الابن ذكوراً فقط أو ذكوراً واناثاً أخذت البنت النصف، والنصف الآخر لأولاد الابن ، يقتسمونه للذكر مثل حظ الانتين . وإذا كان مسع البنت الواحدة بنات ابن ، فللبنت النصف ، ولبنات الابن واحدة أو أكثر السدس ، وما يقي اللاخت (المناه ي ج ٢ ص ١٧٢ طبعة ثالثة) .

وإذا كان للميت بنتان ، وأولاد ابن ينظر ؛ فان لم يكن مع أولاد الابن ذكر أخذت البنتان فأكثر الابن ذكر أخذت البنتان فأكثر الثلثين ، والباتي لأولاد الابن ، يقتسمونه للذكر مثل حظ الانثين (المغني ج ٦ ص ١٧٠ و ١٧٢) والبث تحجب أولاد البنت الأخسرى ، كا محجب الابن ابن الابن .

وقال الإمامية : لا يرث واحد من أولاد الأولاد مع وجود واحد من الأولاد ذكراً كان أو انتى ، فاذا ترك بنتاً ، وابن ابن ، فالمال كله للبئت ، ولا شيء لابن الابن .

وإذا لم يكن للميت أولاد أبداً لا ذكور ولا اناث ، وكان له أولاد أولاد فقد أجمعت المذاهب الأربعة على أن ابن الابن كالابن يقوم مقامه في الحجب والتعصيب وما إلى ذاك ، وإذا كان مسع ابن الابن الحوات اقتسموا المال للذكر مثل حظ الانتين . وأجمع الأربعة أيضاً على أن بنات الابن بمنزلة البنات للصلب عند عدمهن في ان للواحدة النصف ، وللاثنتين فأكثر الثلثين ، وفي حجبهن الاخوة من الأم ، وفي انه إذا كان معهن ابن ابن يقتسمون المال للذكر مثل حظ الانتين، سواء أكان

ابن الابن أخاً لهن أو ابن عم. وبالجملة ان بنت الابن كالبنت ، وبتعبير ثان ان أولاد ابن المبت كأولاد المبت تماماً (المغني ج ٦ ص ١٦٩) .

أما أولاد البنات فالمهم لا يرثون شيئاً ذكوراً كانوا أو اناثاً عنسد المالكية والشافعية ، لأنهم من فئة ذوي الارحام ، فإذا لم يوجسد أحد من أصحاب الفروض ولا العصبات بمنع أولاد البنات من التركة وتعطى بكاملها لبيت المال ، ومثله الحكم في أولاد بنات ابن الميت .

وقال الحنفية والحنابلة : ان أولاد البنت ، وأولاد بنات الابن يرثون إذا لم يكن ذو فروض ولا عصبــة (المغني ج ٦ فصل ذوي الارحام وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٠٥) .

هذا بجمل رأي المذاهب الأربعة في ميراث أولاد الأولاد عند عدم الأولاد ، وقال الإمامية : ان أولاد الأولاد بقومون مقام الأولاد عند عدم عدمهم ، ويأخذ كل فريق منهم نصيب من يتقرب به ، فلأولاد البنت ولو تعددوا وكانوا ذكوراً الثلث، ولأولاد الابن ولو كانت انثى واحدة الثلثان ، ويقتسمون بينهم مع التساوي بالسوية ، ومع الاختلاف فللذكر مثل حظ الانتين ، أولاد ابن كانوا أو بنت ، والأقرب يمنع الأبعد، ويشاركون أبوي الميت كآبائهم ، ويرد على أولاد البنت كما يرد عليها ذكوراً أو اناثاً ، ولو كان معهم زوج أو زوجهة كان لها النصيب الأدنى (١) .

 ⁽١) الجواهر والمسالك وغيرهما من كتب الفقه للامامية ، ولكن للتعبير بكامله تشيخ أحسسه
 كاشف الغطاء في و سفينة النجاة و اختر ته على عبارة كتابي و الفصول الشرعية و لإنه ابلغ و اجمع .

ميراث الإخوة والأخوات

الأخوة والأخوات:

إذا فقد الابن والأب(١) ورث الأخوة والأخوات ، ويشتركون عند أهل السنة مع الأم والبنات ، وعند الإمامية لا يرثون إلا بعد فقد الأبوين ، والأولاد وأولادهم ذكوراً كانوا أو انائك ، ثم ان الأخوة والأخوات على ثلاثة أقسام :

١ – للأبوين .

٢ ـ للأب نقط.

٣ _ للأم فقط .

الاخرة والأخرات لأبوين:

للأخرة والأخرات لابوين حالات :

 ⁽١) اما ميراث الاخوة والأخوات مع الحد لأب نفيه تفصيل عند المذاهب الأربعة يأتي في فقسرة
 الاجداد من هذا الفصل .

١ -- ان يجتمع الذكور والاناث ، ولم يوجد معهم أحد من ذوي الفروض والعصبات ، أي لا أب ولا أم ولا بنت ولا جدة ولا ابن ولا ابن ابن ، وعندها يحوزون المال بأجمعه ، ويقتسمون للذكر مثل حظ الانثين .

٢ — أن يكونوا ذكوراً فقط ، أو ذكوراً واناثاً ، ومعهم أخ أو أخت لأم فيأخذ ولد الأم السدس ، والباقي لولد الأبوين ، للذكر مثل حظ الانثين ، وإذا كان ولد الأم اثنين فأكثر فلهم الثلث ذكوراً أو اناثاً ، والباقي لولد الابوين .

٣ – أن يكون للميت اخت واحد لأبوين ، فلها النصف فرضاً ، وان كان له اختان فأكثر فلهن الثلثان بالفرض، وإذا لم يوجد مع الأخت والاخوات لابوين بنت ولا أحد من الاخوة والاخوات لأم، ولا الأجداد الصحيحين والجدات الصحيحات (د الباقي على الاخت والاخوات عند الإمامية .

وقال الأربعة : يعطى الباقي للعصبة ، وهم العــم لأبوين ، فان لم يكن فابن للم يكن فابن العم لأبوين ، فان لم يكن فابن العم لأبوين ، فان لم يكن فابن العم لأب ، فان لم يكن رد الباقي على الأخت أو الاخوات عند الحنفية والحنابلة فالرد اتما يكون على ذوي الفروض فقط ، وشرطه عدم وجود العصبات ، اما عند الشافعية والمالكية فيعطى الباقي لبيت المال .

وبالاختصار ان حال الاخوات لأب وأم كحال البنات للصلب، للواحدة النصف ، وللاثنتين فصاعداً الثلثان ، وأن اجتمعن مع الاخوة لأبوين اقتسموا للذكر مثل حظ الانثين .

 ⁽١) الجد الصحيح في عرف فقهاء السنة هو الذي لم تدخل في نسبته إلى الميت انثى ، كأب الأب ،
 والجدد الصحيحة هي التي لم تنتسب إلى الميت بواسطة جد فاسد ، كأم الأم ، فان توسط جد فاسد
 كأم أب الأم تكون الجدد فاسدة .

٤ — قال أهل السنة : إذا كان للميت أخ الأبوين مسع أخ الأب ورث الأول وسقط الشاني من الميراث ، ويقوم الأخ الآب مقام الأخ الأبوين عند عدمه .

وإذا كان للميت اخت واحدة لأبوين، واخت أو أكثر لأب أخذت الأخت لابوين النصف ، وأخذت الاخت أو الاخوات لاب السدس ، إلا إذا كان مع الاخوات لاب ذكر فلهن مع أخيهن النصف يقتسمونه للذكر مثل حظ الانتين .

وإذا كان للميت أخوات لابوين ، واخوات لاب فللاخوات لابوين الثلثان ، ولا شيء للاخوات لاب إلا ان يكون معهن ذكر فلهن مع أخيهن الباقي ، يقتسمونه للذكر مثل حظ الانثين .

والخلاصة ان الاخ لابوين بمنع الاخ لاب ، وان الاخت الواحدة لابوين لا تمنع الاخوات لابوين بمنعن الاخوات لابوين بمنعن الاخوات لابوين بمنعن الاخوات لاب اللاتي لا ذكر معهن .

وقال الإمامية: ان المتقرب بالأبوين من الأخوة والأخوات عنع المتقرب بالأب وحده مطلقاً ذكراً كان أو انثى ، قلو ترك الميت أختاً واحدة لابوين ، وعشرة الحوة لأب ورثت هي دونهم.

إذا كان مع الأخت أو الاخوات بنت أو بنتان للصلب تأخذ كل من البئت المنفردة أو البنات النصيب المفروض في كتاب الله من النصف أو الثلثين ، والباقي للأخت أو الاخوات عند المنة ، وبنت الابن تماماً كالبئت للصلب .

وقال الإمامية: المال كله للبنت أو البنات ولا شيء للأخت والاخوات.

الأخوة والأخوات لأب:

يقوم الأخوة والأخوات لاب مقام الاخوة والاخوات لابوين عنسد

فقدهم ، والحكم فيهما واحد من ان للواحدة النصف وللاكثر الثلثين » وفي الرد عليهما حسب النفصيل السابق .

الأخوة والأخوات لام:

الأخوة والأخوات لام لا يرثون مع الاب ولا مع الام ولا مع الجند لاب ولا مع الاولاد ذكوراً واناثالاً ولا مع بنسات البنين ، أي ان الاخوة والاخوات لام يسقطون بالام والبنت وبنت الابن ، وقدمنا في ميراث الام والبنت ان الاخوة والاخوات لابوين او لأب يرثون مع الام ومع البنت، بل لو اجتمع الاخوة والاخوات لابوين او لاب مع اولاد البنات ورث الاخوة والاخوات وحدهم ، ومنعوا من الارث أولاد البنات حتى الذكور منهم عند المذاهب الاربعة . ولا يسقط الاخوة والاخوات لام السدس لام بالاخوة أو الاخوات لابوين أو لاب . وللواحد من ولد الام السدس ذكراً كان أو انثى ، وللأكثر الثلث ذكوراً كانوا أو اناثاً ، أو هما معاً ، ويقتسمون بينهم بالسوية للانثى مثل الذكر اجاعاً .

فرع :

قال صاحب المغني : إذا كانت أخت لابوين ، وأخت لاب، واخت لام ، فللأولى النصف ، وللثانية السدس ، وللثالثة أيضاً السدس ، والباقي

⁽١) عند السنة تحجب البثت الاخوة والاخوات لأم ، ولا تحجب الاغوة والاغوات الإيوين أو لأب ، مع أنهم قالوا : إذا اجتمع ذر فرض وعصبة بدىء بذي الفرض ، وما يقي للعصبة ، وولد الام من ذوي الفروض وولد الايوين أو لأب عصبة ، فيجب على هذا أن لا تحجب البئت ولد الام ، أو تحجب ولد الام والاب ، كما قال الامامية .

يرد عليهن على قدر سهامهن ، وتكون الفريضة من خسة : ثلاثة أخماس للاخت لابوين وخس منها للاخت لاب ، وخس ثلاخت لام .

وقال الإمامية : للاخت لابوين النصف، وللاخت من الام السدس، ولا شيء للاخت من الاب ، لانها تسقط بالاخت لابوين ، والباقي يرد على الاخت لابوين ، وحدها ، وتكون الفريضة من ستة : خسة منها للاخت من الابوين، وسهم واحد للاخت من الام .

اولاد الاخوة والأخوات:

قال الاربعة : ان الاخ لاب محجب عن المراث بين الاخ لابوين، وان بني الاخ لابوين محجبون أبضاء الاخ لاب ، أما أولاد الاخوات من أية جهة كن ، وأولاد الاخوة لام ، وبنسات الاخوة لابوين أو لاب – أما هؤلاء جميعاً فهم من فئة ذوي الارحام لا يرثون شيئاً مع وجود الاعمام لابوين أو لاب ، ولا مع أولادهم . وإذا فقد الأعمام لأبوين أو لاب ، ولا مع أولادهم . وإذا فقد الأعمام لأبوين أو لاب ، ولا مع أولادهم الحنفية والجنابلة ، ولا يستحقونه عند الحنفية والجنابلة ، ولا يستحقونه عند الشافعية والمالكية ، فيحرمون من المراث كلية : وتعطى

⁽١) الامانية لا يردون على ولد الام إذا اجتمعوا مع ولد الابوين أو الآب ، ويردون على ولسه الإبوين أو الآب فقط .

التركة لبيت المال البداية والنهاية ج ٢ ص ٣٤٥ والمغيى ج ٦ ص ٣٢٥). وقال الإمامية : ان أولاد الاخوة والأخوات من أية جهة كانوا لا يرثون مع وجود واحد من الأخوة أو الأخوات من أية جهة كان ، ومنى فقد الأخرة والأخوات جميعاً قام أولادهم مقامهم ، ويأخذ كل فصيب من يتقرب به ، فالسدس لابن الأخ أو الأخت من الأم، والثلث لأولاد الأخوة من الأم إذا كان الأخوة متعددين ، والباقي لأولاد الأخ من الأبوين أو الأب ، ويسقط من أولاد الأخوة المتقرب بالأب خاصة بوجود المتقرب بالأبوين ، فابن الأخ من الأب لا يرث مع ابن الأخ من الأبوين، ويقتسم أولاد الأخوة والأخوات من الأم بالسوية كآبائهم ، وبقسم أولاد الأخوة والأخوات من الأب بالتفاوت ، للذكر مثل حظ الانثين كآبائهم ، والأعلى من أولاد الأخوة بحجب الأسفل ، فابن ابن الأخ يسقط بوجود بنت الأخت ، لقاعدة الأقرب فالاقرب ، وأولاد الأخوة يشاركون الاجداد كآبائهم، عند علمهم ، فابن الاخ او الاخت الاخوة عامل مع الجد لاب ، كما يرث أبو الجد مع الاخ اذا فقد الجد .

الجد لأم:

قال أهل السنة : ان الجد لام من فئة ذوي الارحام الذين لا يوثون مع ذي فرض أو عصبة ، وعليه فلا يرث الجد لام مع الجد لاب ، ولا مع الاخوة والاخوات ، ولا مع ابناء الاخوة لابوين او لاب ، ولا مع العمومة كذلك ولا مع ابنائهم ، فان فقدوا جميعاً ، ولم يوجد

⁽١) وعلى أساس أن أبناء الأخ لأبوين أو لأب عصبة ، وبنائه من ذوي الرحام أتفق الاربعة على أن المبت إذا ترك أبن أخ لأبوين أو لأب ، وكان معمه أخت لأمه و أبيه اختص همو بالارث دونها .

ذو فرض استحق اب الام الميراث عند الحنفية والحنابلـــة ، ولا يوثون أبدأ عند الشافعية والمالكية .

وقال الإمامية: برث الجد لام مع الجد لاب، ومع الاخوة والاخوات من جميع الجهات، كما أن هذا الجد يمنع من الميراث الأعمام والأخوال من جميع الجهات، لأنه من المرثبة الثانية، وهم من المرثبة الثالثة من مراتب الارث، فإذا وجد الجد مع العمومة لابوين حاز الجد لام جميع التركة، ولا شيء للعم .

الجدات:

اتفقوا على ان الام تمنع من المبراث جميع الجدات من أية جهة كن. وقال فقهاء السنة : إذا فقدت الأم قامت امها مقامها ، وأنها تجتمع في المبراث مع الاب ومع الجد لاب ، وان لها السدس معها ، كما أنه لا خلاف في توريث جدتين معاً كأم الأم ، وأب الآب ، ولها عند المذاهب الأربعة السدس يقتسمونه بالسوية .

والقربى من الجدات تمنع الجدة البعدى من جهتها ، فأم الأم تمنع المها ، وكذلك ام الأب ، وان القربى من جهة الأم ، كأم الام تمنع البعدى من جهة الأب ، كأم الجد لاب ، واختلفوا _ أي أهل السنة ... هل القربى من جهة الأب كأم الاب تمنع البعدى من جهة الام ، كأم الجد لأم ، أو لا تمنعها عن الارث؟ (الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع الجد لأم ، أو لا تمنعها عن الارث؟ (الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ج ٢ والمغني ج ٥ باب الفرائض) . وعند الجنابلة ترث أم الأب مع ابنها ، فإذا اجتمعا كان لها السدس ، وله الباق .

وقال الإمامية : إذا اجتمعت الجدة لام مع الجدة لاب أخذت الأولى الثلث ، والثانية الثلثين ، لأن المتقرب بالأم من الأجداد والجدات يأخذ الثلث واحداً كان أو اكثر ، ويقتسمون بالسوية ، والمتقرب بالأب يأخذ الثلثن واحداً كان أو اكثر ويقتسمون بالتفاوت .

الجد لاب:

اتفق الأربعة على ان ابا الأب يقوم مقام الأم عند عدمها ، ويشترك في الميراث مع الابن كالأب ، ويفترق عنه في مسألة ام الأب ، فالها لا ترث مع الأب إلا عند الحنابلة ، وترث مع الجد لأب ، أي مع زوجها ، ويفترق الأب عن الجد ايضاً في مسألة اجتماع الابوين مع أحد الزوجين ، فإن ثلام مع الأب واحد الزوجين ثلث الباقي عن سهم أحد الزوجين ، وإذا اجتمعت الأم مع الجد وأحد الزوجين تأخذ ثلث اصل المال لا ثلث الباقي .

واتفق الأربعة ايضاً عبلى ان الجدد لأب بمنسع عن الميراث الأخوة والأخوات لأم ، واولاد الاخوة لأبوين أو لأب ، واختلفوا فيا بينهم: هل بمنع الجد لأب نفس الاخوة والأخوات لأبوين او لاب ، او مجتمع معهم في الميراث ؟

قال ابو حنيفة : ان الجد لاب يمنع الاخوة والاخوات من الميراث من اية جهة كانوا ، تماماً كما يمنعهم الاب ، هذا مع العلم ان الجد لام لا يمنع الاخوة والاخوات من جميع الجهات عند الاربعة ، لانه من ذوي الارحام كما اسلفنا .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة وابو يوسف وعمد بن الحسن تلميذا ابسي حنيفة : يشترك الاخوة والاخوات لابوين او لاب مع الجد لاب، اما كيفية توريثهم معه فانه يعطى اوفر الحظين من ثلث جميع المال ، ومن تنزيله منزلة الاخ ، وعلى هذا فان كان الاخوة ذكراً والتي اعتبر كاخ ، والحذ سهمين من خسة اسهم ، وان كان الاخوة ثلاثة ذكور

اخذ الثلث، لانه ان اعتبر اخاً معهم كان له الربع (المغني ج ٦ ص ٢١٨). وقال الإمامية : ان الاجداد والجدات، والاخرة والاخوات يشتركون في المبراث ومرتبتهم واحدة. فإذا اجتمعوا واتحدوا في النسبة إلى المبت ، فكانوا جميعاً لاب اخذ الجد مثل الاخ ، واخذت الجدة مثل الاخت ، واقتسموا المال للذكر مثل حظ الانشين .

وإذا أجتمعوا وكانوا جميعاً لام أقتسموا للانثى مثل الذكر .

وَإِذَا اجتمعوا واختلفوا في النسبة إلى الميت، فكان الجد والجدة لام ، والاخوة والاخوات لابوين او لاب اخذ الجد او الجدة او هما معا الثلث، واخذ الاخوة والاخوات الثلثن .

وإذا كأن الاجداد لاب ، او الاخوة لام فللاخ المنفرد او الاخت المنفردة السدس، وإذا تعدد الاخوة لام أخلوا الثلث لا واقتسموا بالسوية ذكوراً واناثاً ، والباني للجد او الجدة معاً اقتصا للذكر مثل الانثين . وأولاد الأخوة والأخوات من أية جهة ، وان نزلوا يقومون مضام آبائهم عند عدمهم في مقاسمة الأجداد والجدات من أية جهة ، ويرث كل واحد منهم تصيب من يتقرب به .

ميراث الأعمام والأخوال

قال الأربعة : لا ترث العات من جميع الجهات ، ولا العم لأم ، ولا الأخوال والحالات من أية جهة مع العمومة لابوين أو لاب ، ولا مع ابناتهم (١) فاذا وجد عم لابوين أو لأب او ابن احدهما منع هؤلاء جميعاً من المبراث ، لأنهم من فئة ذوي الارحام ، وهو عصبة، والعصبة مقدم على ذي رحم عندهم ، بل ذوو الارحام لا يرثون كلية عند الشافعية والمالكية ، حتى ولو يكن ذا فرض وعصبة . وقد أشرنا الى ذلك مراراً .

وإنما يرث العم لابوين إذا لم يوجد أحد من الاخوة لابوين أو لاب، ولا احد من ابنائها ، ولا مع الاخوات لابوين أو لاب فان هؤلاء وان كانوا عصبة الا ان رتبتهم متقدمة عن رتبة العم في التعصيب .

ويجتمع العم لابوين في الميراث مع البنت والام لأنهما ترثان بالفرض، وهو يرث بالتعصيب ، وإذا اجتمع العصبــة مع صاحب فرض أخد

⁽١) لا يرثون مع أبناء العم خاصة ، أمما بنات العم فان وجودهن كعدمهن مع ابناء العم . و لذا انفق الاربعة على ان الميت إذا توك ابن عم لأبوين أو لأب ، وكان معه أخت لأمه وأبيداختص بالمير اث دوئها .

صاحب الفرض فرضه ، وما بقي من التركة فللعصبة ، وإذا لم يكن ذو فرض أبداً حاز العصبة جميع التركة . ومن هنا إذا اجتمع العم لابوين او لاب او احد ابتائها مع اولاد البنت او اولاد بنات الابن حاز المال بكامله العم او ابنه ولا شيء لأولاد البنت حتى الذكور منهم، عند المذاهب الأربعة ، وعند الإمامية بالعكس المال كله لأولاد البنت

ولاً شيء للعم .

وإذا فقد العم لابوين قام مقامه العم لأب ، فإن لم يكن فإبن العم لأبوين ، قان لم يكن فإبن العم لأب ، أما كيفية توريث العم لأبوين ومن يقوم مقامه فكما أشرنا من انه يأخذ المال إذا انقرد عن ذي فرض ويأخذ الباقي إذا اجتمع معه . وبالاختصار قان العم لأبوين او لأب تماماً كَالَاخ لأبوين او لأب عبد عدمه .

ويقدم العم الاقرب على العم الأبعد، فعم الميت مقدم على عم أبيه، وعم الآب مقدم على عم الجد ، كما ان العم من الابوين مقسدم على

ومني فقد العم لابوين والعم لاب وابناؤهما استحق الارث عند الحنفية والحنابلة العم لام والعات من جميع الجهات والاخوال والخالات . واذا انفرد احدهم أخذ المال كله ، وإذا اجتمعوا يعطى لقرابة الاب الثلثان، ولقرابة الام الثلث. فلو ترك خالاً وعمة فللخال الثلث ، وللعمة الثلثان، ويقتسم الاخوال والخالات لام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ، مع أن أولاد الأخ لأم يقتسمون للانثي مثل الذكر''' (المبراث في الشريعـــة الإسلامية لعبد المتعال الصعيدي فصل ارث ذوي الارحام) .

⁽١) اطال فقهاء السنة الكلام عن ذري الارحام الذين اعتبروهم نوعاً ثالثاً بعد ذريالفروش،والعصبات وذكروا صوراً وحالات يعسر ضبطها وحصرها ، وفهمها ، لذلك اكتفينا بهذه الإشارة للدلالة على مجرد الفكرة ، ومن طلب المزيد فليرجع إلى المغني ج ٢ طبعة ثالثة ، وكتاب الميراث في الشريعة الإسلامية الصعيدي .

وقال الإمامية : متى فقسد الابوان والاولاد وأولادهم ، والاخوة والاخوات والاخوات وابناؤهم والجد والجدات استحق الارث الاعمام والعات والاخوال والحالات من أية جهة كانوا ، وقد ينفرد بعضهم عن بعض ، وقسد بجتمعون ، والبك المحصل .

إذا وجد الاعمام والعمات وليس معهم احسد من الاخوال والحالات فللعم الواحد وللعمة الواحدة المال كله سواء أكان عم الميت لابوين أو لاب أو لام فقط .

وإذا تعدد الاعمام والعات واتحدوا في النسبة الى المورث فان كانوا جميعاً لابوين او لاب اقتسموا بينهم للذكر مثل حظ الانثيين .

وإذا كانوا جميعاً لأم اقتسموا بالسوية من غير فرق بين الذكــــر والانبى

وإذا اختلفت نسبة الاعمام والعات إلى المورث فكان بعضهم لابوين وبعضهم لابوين وبعضهم لاب أو لام فقط فالمتقرب بالاب فقط يسقط بالمتقرب بالابوين وإنحا العم وإنحا يرث المتقرب بالاب فحسب إذا فقد المتقرب بالابوين ويأخذ العم والعمة لابوين .

واذا اجتمع الاعمام والعات لابوين أو لاب مع الاعمام والعات لام يأخذ الواحد من قرابة الام السدس ، وإن تعددوا أخذوا جميعاً الثلث واقتسموه بالسوية من غير فرق بين الذكر والانثى .

وإذا وجد الاخوال والخالات وليس معهم أحد من الاعمام والعات فللخال الواحد المال كله لاب كان أو لام أو لها . وإذا تعدد الاخوال والخالات وانحدوا في النسبة إلى المورث فان كانوا جميعاً لابوين أو لإب أو لام فقط اقتسموا بالسوية للذكر مثل حظ الانثى .

وإذا اختلفوا في النسبة إلى المورث فكان بعضهم لابوين ويعضهـم لاب أو لام سقط المتقرب بالاب خاصة بالمتقرب بالإبوين. وإذا اجتمع الأخوال والخالات لأبسوين أو لأب مع الاخوال والحالات لام يأخذ الواحد من قرابة الأم السدس ، وان تعددوا أخذوا الثلث واقتسموه بالسوية ذكوراً واناثاً، والباقي لقرابة الأبوين أو الآب والقسمة بينهم أيضاً بالسوية للذكر مثل الاثنى من غير تفاوت .

وإذا اجتمع العم والحال فللخال الثلث واحداً كان أو اكثر ذكراً كان ام انثى والثلثان للعم واحداً كان او اكثر ، ذكراً كان أم انثى، ويقتسم الأخوال الثلث بينهم كما يقتسمونه في حال الانفراد عن الأعمام ويقتسم الأعمام الثلثين كذلك .

ومتى فقد الأعمام والعات والأخوال والحالات جميعاً قام أبناؤهم مقامهم ويأخذ كل نصيب من يتقرب به واحداً كان أو اكثر. فلو كان لعم عدة أولاد ولعم آخر بنت كان للبنت وحدها النصف ولأولاد العم الآخرين النصف. والأقرب من أحد الصنفين بحجب الأبعد الذي من صنفه ومن الصنف الآخر ، فابن آلعم لا يرث مع العم ولا مع الحال إلا في ابن عم لأبوين مع عم لأب خاصة المال كله لابن العم ، وابن الخال لا يرث مع الحال ولا مع العم فلو كان ابن عم وخال فالمال كله للعم .

وعمومة الميت وعماته وأخواله وخالانه وأولادهم أولى في الميراث من عمومة أب الميت وخؤولته . وكل أولاد بطن أولى بالارث من بطن أبعد فلو كان ابن عم وعم الاب قالمال لابن العم ، ومثله ابن خال مع خال الاب ، لقاعدة الأقرب قالأقرب .

وإذا اجتمع الزوج أو الزوجة مع العم والخال ، فللزوج أو الزوجة تصيبه الأعلى ، وللخال الثلث واحداً كان او اكثر ذكراً كان أو الذي ، والباقي للعم واحداً كان او اكثر ذكراً كان أو انبي ، فالنقص يدخل على العم في جميع الحالات الـتي يجتمع فيها أحد الزوجين مع الأعمام

والأخوال ، فإذا كان زوج مع خال أو مع خالة ، وعم أو عمة ، فللزوج ثلاثة أسداس وللخال أو الحالة سدسان ، وللعم أو العمة سدس، وإذا كانت زوجة فلها ثلاثة من اثني عشر جزءاً ، وللخال أربعة من اثني عشر جزءاً . وللخال أربعة من اثني عشر جزءاً .



ميراث الزوجين

انفقوا على أن كلاً من الزوج والزوجة يشارك في الميراث جميع الورثة دون استثناء ، وعلى أن للزوج النصف من تركة الزوجة إذا لم يكن لها ولد منه ولا من غيره ، والربع إذا كان لها ولد منه أو من غيره، وعلى أن للزوجة الربع إذا لم يكن للزوج ولد منها أو من غيرها، والثمن إذا كان له ولد منها أو من غيرها .

وقال الأربعة : ان المراد بالولد هنا ولد الميت للصلب، وولد الابن فقط ذكراً كان أو انثى ، أما ولد البنت فانه لا يمنع أحد الزوجين من نصيبه الأعلى، بل قال : الشافعية والمالكية : ان ولد البنت لا يرث ولا محجب ، لأنه من فئة ذوي الأرحام .

وقال الإمامية : المراد بالولد مطلق الولد وولد الولد ذكراً كان أو انثى ، فبنت البنت تماماً كالابن تحجب أحد الزوجين من نصيبه الأعلى إلى الأدنى .

وإذا تعددت الزوجات فهن شركاء في الربع أو الثمن يقتسمنه بالسوية . واتفقوا على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً رجعياً،ثم مات أحدهما في اثناء عدة المطلقة توارثا ، كما هي الحال مع عدم الطلاق . واختلفوا فيها إذا لم يكن وارث إلا أحد الزوجين : هل يرد الباقي من نصيبه عليه ، أو يعطى لبيت المال ؟

قال الأربعة : لا يرد على الزوج ولا على الزوجة (المغني) .

واختلف الإمامية فيا بينهم على ثلاثة أقوال : الأول الردّ على الزوج دون الزوجة ، وهذا هو المشهور ، وعليه عمل الفقهاء .

الثاني الرد على الزوج والزوجة معاً مطلقاً وفي جميع الحالات. الثالث الرد عليها إذا لم يوجد الإمام العادل ، كما هي الحال الآن ، والرد على الزوج دون الزوجة إذا وجد الإمام العادل ، ومهذا قال الصدوق ونجيب الدين بن سعيد والعلامة الحلي والشهيد الأول ، وحجتهم على ذلك أن بعض الأخبار قالت يرد على الزوجة ، وبعضها قالت لا يرد عليها ، فنحمل الأولى على صورة عدم وجود الإمام العادل ، والثانية على صورة وجوده.



أموال المفقود

المفقود هو الذي غاب وانقطعت أحباره : ولم يعلم موته ولا حياته، وقد تكلمنا في كتاب و الزواج والطلاق ، عن حكم زوجته ، وطلاقها بعد أربعة أعوام ، ونتكلم هنا عن تقسيم أمواله ، وعن حقه في الارث إذا مات قريب له حال غيبته . وبديمة أن تطليق الزوجة بعد أربسع سنوات لا يستدعي تقسيم التركة بعدها ، ولا عدم تقسيمها ، بل تطلق الزوجة ولا تقسم التركة ، إذ لا ملازمة بن الطلاق والموت .

وقد اتفقوا على انه بجب التربص في تقسيم أمواله ، حتى تمضي مدة لا يعيش في مثلها(١) ويرجع ذلك إلى نظر القاضي واجتهاده، وتختلف هذه المدة بالحتلاف الزمان والمكان ، ومتى حكم القساضي بموته ورثه الأولى بميرائه عند الحكم ، لا من مات من أقاربه قبل ذلك .

 ⁽¹⁾ فقل صاحب المسائك و الجواهر أنه قسد أشتهر بين فقهاء الامامية أن أمواله لا تقسم إلا بعد
التحقق من موته بالشرائر و بالبيئة أو بالخبر المحفوف بالقرائن المفيدة للعلم ، أو بالغضاء مدة
لا يعيشها أمثاله في الغالب .

وَإِذَا مَاتَ قَرِيبٍ لَمُسَدًا المُفقُودَ حَالَ الغَيْبَةُ المُنقَطَّعَةُ وَجِبُ أَنْ يَعْزَلُ نصيبه مستقلاً ، ويكون كسائر أمواله ، حتى يتبين الأمر ، أو يحمَّمُ القاضي عوته بعد مدة الانتظار .



ميراث الحرقى والغرقى والمهدوم عليهم

ذكر فقهاء السنة والشيعة مسألة ميراث الغرقى والحرقى والمهدوم عليهم وأمثالهم ، واختلفوا في توريث بعضهم من بعض ، إذا اشتبه الحال ، لم يعلم تقدم موت احدهما على موت الآخر .

فذهب الأثمة الأربعة : الحنفي والمالكي والشافعي وابن حنيل إلى أن بعضهم لا يرث بعضاً ، بل تنتقل تركة كل واحد لباقي ورثته الاحياء، ولا يشاركهم فيها ورثة الميت الآخر ، سواء أكان سبب الموت والاشتباه الغرق أم الحدم أم القتل ام الحريق أم الطاعون(١١) .

أما الشيعة الإمامية فكان لاجتهادهم أثر بليغ في هذه المسألة ، فقد شرحها فقهاء العصر الأخير منهم شرحاً وافياً ، وفرعوا عنها صوراً لم تخطر في ذهن أحد من رجال التشريع قديماً وحديثاً ، فقبل أن يتكلموا عن ميراث الغرقي، والمهدوم عليهم بالخصوص تكلموا عنهم وعن أمالهم

⁽١) كتاب ميزان الشعراني ج ٢ باب الارث .

بوجه يشمل كل حادثين علم بوجودهما ، ولم يعلم المتقدم من المتأخر ، وكان تأثير أحدهما في حالة السبق والنقدم غير تأثيره في حالة التأخسير والتخلف عن الآخر . ان المجتهدين من فقهاء الشيعــة المتأخرين يرون مسألة ميراث الغرقي وغيرهم مسألة جزئية لكلية كبرى،وفرداً من أفراد قاعدة عامة لا تختص بمسألة دون مسألة ، وباب دون باب من أبواب الفقه ، بل تشمل كل حادثين حصلا ، واشتبه المتقدم من المتأخر،سواء أكسان الحادثان أو أحدهماً من نوع العقود ، أم من الارث أم من الجنايات ، أم غير ذلك ، فيدخل في القاعدة ما لو حصل عقدا بيع ، أحدهما أجراه المالك الأصيل بنفسه مع عمر على شيء خاص من ممتلكاته، والثاني أجراه وكيله في بيع ذلك الشيء مع زيد ، ولم يعلم أي العقدين متقدم ليحكم بصحته والهمآ متأخر ليحكم بقساده ؟ وهكذا كل حادثين يرتبط تأثير أحدهما بتقدم الآخر عليه مع فرض الله ليس في البين دلائل تدل على وقوع الحادثين في لحظة واحدة ، أو سبق أحدهما على الآخر، فليست مسألة الغرقى وغيرهم مسألة مستقلة بذاتها، وإنها هي من جزئيات قاعدة عامة . لذلك نرى المجتهدين من فقهاء الشبعة الإمامية صرفوا الكلام قبل كل شيء إلى القاعدة نفسها ، وبيان حكمها ، وبعد هذا تكلموا عن ميراث الغرقي وغيرهم ، وان حكمهم هل هو حكم القاعدة العامة أو ان هناك ما يوجب استثناء حكم الغرقي عن القاعدة ، ولا ريب أن تحرير البحث على هذا النحو أجدى نفعاً ، وأكثر فائدة .

وحيث أن معرفة هذه الفاعدة تتوقف على معرفة أصلين آخرين يتصلان التصالاً وثيقاً بها ، لذلك نختصر الكلام عنها بمقدار ما تدعو الضرورة لمعرفة الفاعدة المقصودة بالذات، على انهيا لا يقلان عنها نفعاً. والأصلان هما أصل عدم وقوع الحادث الذي شك في وقوعه، وأصل تأخر الحادث الذي علم وقوعه .

أصل عدم وقوع الحادث:

لذا قويب في المهجر ، كنا نراسله، وبراسلنا ، ثم قطع عنا الرسائل، وقطعناها نحن عنه ، وبعد أمد طويل يخطر لنا أن نرسل اليه كتاباً ، فنكتب له على عنوانه الأول ، مع انه لم يخالجنا الشك بأنه مات ، أو انتقل من مكانه . فما هو السر الذي دعانا إلى عدم الاهتمام بما طرأ على ذهننا من الشك واحتمال الموت ، وتغير العنوان ؟ وأيضاً نعتقسد بأمانة أنسان وصدقه ، فنجعله محل ثقتنا ، وتأتمنه على أثمن الأشياء ، ثم يصدر منه عمل فنظن انه نغير وتبدل ، ومع ذلك نمضي معه كما كنا أولاً ، وهكذا في جميع المراسلات والمعاملات والمواصلات .

والسر في ذلك ان الانسان مسوق بفطرته على الأخذ بالحال السابقة إلى أن يثبت العكس ، فإذا علم عياة زيد ، ثم حصل الشك محدوث موته ، فالأصل الذي تقره الفطرة هو البقاء على نية الحياة إلى أن يثبت الموت بالحد طرق الإثبات ، وهذا معنى أصل عدم وقوع الحادث الذي لم يثبت وقوعه ، واليه بهدف قول الإمام الصادق : « من كان عسلى يقين ثم شك فلا ينقض اليقين بالشك ، ان اليقين لا ينقصه إلا اليقين، لا تدخل الشك على اليقين ، ولا تخلط أحدهما بالآخر ، ولا تعدد بالشك مع اليقين في حال من الأحوال » .

فإذا علمنا ان فلاناً مدين بمال ، ثم ادعى الوفساء ، فالأصل بقاء الدين إلى أن يثبت الوفاء ، أي كما علمنا بالدين يجب ان نعلم بالوفاء ، لأن العلم لا يزيله إلا العلم ، والشك الطارىء بعد العلم لا أثر له ، فن ادعى شيئاً يضاد الحال السابقة فهو مدع عليه أن يقيم البيئة على مدعاه ومن كان قوله وفق الحال السابقة فهو منكر لا تنجه عليه سوى اليمين.

فتحصل من هذا البيان ان معنى أصل عدم الحادث في حقيقته هــو الاخذ بالحال السابقة الى أن يثبت العكس .

أصل تأخر الحادث الواحد؛

لو علم القاضي ان خليلاً كان حياً في يوم الاربعاء ، وانه في يوم الجمعة كان في عداد الأموات ولم يعلم هل حدث موته في يوم الحميس أو في يوم الجمعة وليس لديه أية دلالة تعين زمن الموت بالحصوص ، فهاذا يحكم ؟ أبحكم بأن خليلاً مات يوم الجمعة أو يوم الحميس ؟

ان في فرضنا هذا ثلاثة أزمنة : زمن العلم بالحياة ، وهو يوم الاربعاء ، وزمن العلم بالموت ، وهو يوم الجمعة ، والزمن المتخلل بينها ، وهو يوم الجمعة ، والزمن المتخلل بينها ، وهو يوم الحميس الذي لم يعلم بالحياة فيه ، ولا بالموت . والأصل يوجب الحاق هذا الزمن المتخلل بالزمان الذي قبله لا بالذي بعده ، أي نلحق زمن الجهل بالحياة بالحالة السابقة ، وهي العلم بالحياة ، فتبقى على علمتا بالحياة الى زمن العلم بالموت، وتكون النتيجة ان الموت تأخر زمن حدوثه الى يوم الجمعة ، وهكذا كل شيء علم محدوث ، وحصل الشك في تقدمه وتأخره إذا كان الحادث واحداً غير متعدد .

العلم بوقوع حادثين مع الجهل بالمتقدم منهما :

بعد أن مهدنا بذكر الأصلين : عدم وقوع الحادث وتأخر وقوع الحادث الواحد نشرع ببيان حكم الفاعدة العامة المقصودة بالذات من هذا البحث ، وهي العلم بوقوع حادثين يرتبط تأثير أحدهما بتقدمه على الآخر مع الجهل بالمتقدم منها كوقوع عقدين أجرى أحدهما الأصيل ، والآخر أجراه الوكيل ، وكحصول الولادة والهبة ، كما قلنا فيا تقدم، وكموت متوارثين لا يعرف أمهما توفي قبل صاحبه .

ويختلف حكم هذه القاعدة باختلاف عسلم القاضي بزمن وقوع كل

وأحد من الحادثين أو عدم علمه بزمان حدوثهما أو علمه بزمن حدوث أحدهما خاصة ، فالحالات ثلاث :

۱ – ان بعلم الفاضي من أقوال المتداعبين او من الوقائع تاريخ كل
 واحد من الحادثين ، فيحكم والحال هذه بموجب علمه .

٢ — ان بجهل القاضي تقدم احد الحادثين على الآخر، ولكن بحصل له العلم يتاريخ حدوث احدهما دون الآخر كما لو علم بأن بيع الفرس حصل في اليوم الثاني من شهر حزيران ولا يدري هل وقع العيب في اليوم الأول منه كي بجوز الرجوع او اليوم الثانث كي لا بجوز اوالعمل في هذه الحال هو الحكم بتقدم معلوم التاريخ ، وتأخر المجهول لأن أصل تأخر الحادث الذي تقدم ذكره لا بجري في معلوم التاريخ قان العلم بمنم من الأخذ بالأصل . اما الحادث الذي جهلنا زمن حدوثه فيجري في اصل اصل تأخر الحادث لأن هذا الأصل يعتمد عليه في مقام الجهل .

والحلاصة انه إذا وقع حادثان احدهما معلوم التاريخ والآخر مجهول التاريخ بحكم بقول مطلق بتقدم المعلوم وتأخر المجهول سواء أكان الحادثان من نوع واحد كموت شخصين ، او وقوع عقدين أو كان الجادثان متغايرين.

٣ — ان لا يعلم الفاضي زمن حدوثهما ، ولا زمن حدوث أحدهما خاصة أي يكونا مجهولي التاريخ ، وحينئذ لا أصل يعين تقديم أحدهما وتأخير الآخر ، لأن أصل تأخير أحدهما عن الثاني ليس يأولى من أصل تأخير الشاني عن صاحبه - بعد ان كان كل منها مجهول الناريخ - فأصل تأخر الحادث انما يؤخذ به إذا كان الحادث واحداً أو كان متعدداً، ولكن أحدهما معلوم التاريخ لا يجري فيه الأصل ، والآخر مجهول يجري فيه الأصل ، والآخر مجهول يجري فيه الأصل ، والآخر مجهول يجري فيه الأصل ، أما إذا كانا مجهولين ولا ميزة لاحدهما على الآخر فيسقط فيه الأصل ، أما إذا كانا مجهولين ولا ميزة لاحدهما على الآخر فيسقط

الاعتباد على الأصل بكل منها لمكان المعارضة (أ) .

الغرقي والمهدوم عليهم:

قد يكون بين اثنين قراية قريبة ، ولكن ليس لأحدهما اهلية الارث من قريبه كأخوين لها أولاد ، وهذه الحال خارجة عما نحن فيه وينتقل ميراث كل واحد لأولاده سواء أمات هو وأخوه في لحظة واحدة أو تقدم الموت او تأخر ، ويتفق هذا مع ما جاء في كتب الفقه لجميع المذاهب الإسلامية ، وما نقل عن القانون الفرنسي .

وقد تكون اهلية الارث ثابتة لأحد الطرفين دون الطرف الثاني كأخوين لأحدهما خاصة أولاد ، وليس للآخر اولاد ، وهذه الحال خارجة ايضاً عن الموضوع لأن أبا الأولاد ينتقل ميراثه لأولاده والذي ليس له اولاد تختص تركته يسائر اقاربه الوارثين غير اخيه الذي مات معه غرقاً او حرقاً او غسير ذلك لأن الشرط في الارث ان تعلم حياة الوارث عند موت الموروث والمفروض عدم العلم شياة أبي الأولاد عند موت من لا ولد له (٢) .

وقد تكون الموارثة ثابتة لكلا الظرفين كإبن واب وكأخوبن ليس ليس لمها أب وأم ، وليس لها او لاحدهما اولاد كزوجين وارث كل منها غير وارث الآخر ، وهذه الحال تدخل في صميم الموضوع ويشترط

 ⁽١) تجد هذا التفصيل في كتب أصول الفقه قلشيعة الإمامية (باب تنبيهات الاستصحاب) رمن تلك
 الكتب الكتاب المصروف بالرسائل قشيخ الانصحاري وكتاب تقريرات النائيني السيد الخوتي ،
 وكتاب حاشية الرسائل قشيخ الاشتياني .

 ⁽٢) كتاب مفتاح الكرامة وكتاب المسائل ، وكتاب اللمعة .

الشيعة الإمامية لتوريث بعضهم من بعض أمرين :

١ – أن يكون موت كل منها مستنداً الى سبب واحد، وذلك السبب بجب ان يكون الهدم او الغرق خاصة بأن يكونا في بناية فتنهار عليها ، او سفينة فتغرق بهما ، ولو هلك احدهما بسبب الغرق ، والآخر بسبب الحريق او الانهيار او هلكا معساً بسبب الطاعون او في المعركة فلا توارث ، والمنقول عن القانون الفرنسي انه يشترط للتوارث اتحاد سبب الموت، ولكنه لا محصر السبب بالغرق والهدم فحسب – كما تقول الشيعة – بل بتحقق التوارث ايضاً إذا كان الهلاك بالحريق .

۲ - ان یکون زمن کل واحد من الهالکین مجهولاً قلو عرف زمن
 موت احدهما وجهل زمن موت الآخر برث المجهول دون المعلوم .

واليك المثال : انهارت بناية على رجل وزوجته ، او غرقت بها سفينة وحن الاسعاف عثر على الزوج وهو يلفظ النفس الأخير وكانت الساعة قد بلغت الحامسة ، وبعد ساعتين عثر رجال الاسعاف على الزوجة وهي جنة هامدة ، ولم يعلموا هم ولا نحن هل فارقت الحياة قبل الزوج او بعده او معه فزمن موت الزوج معلوم وزمن موت الزوجة مجهول ، واصل تأخر الحادث الذي أشرنا اليه يستدعي ان ترث الزوجة التي جهل تاريخ وفاته ، ولا يرث هو منها شيئاً. وإذا انعكس الأمر فعلم زمن موت الزوجة ، وجهل زمن موت الزوج ورث الزوج دون الزوجة . وبتعبر ثان إنه إذا علم تاريخ احدى الوفاتين وحيث ان الارث مختص بالمجهول فحسب ، وغير ثابت للطرف ن فلا يقرق في هذه الحال بين اسباب الموت . فالحكم واحد سواء أكان سبب يقرق في هذه الحال بين اسباب الموت . فالحكم واحد سواء أكان سبب الموت الغرق او الخريق او الاجهار او الوباء العام او القتل في المعركة .

هامدتان ولم يعلم زمن موت احدهما تتحقق الموارثة بين الطرفين اي يرث كل واحد من صاحبه. وهذا التفصيل بين حال العلم بتاريخ احد الهالكين من جهة والجهل بالتاريخين من جهة ثانية لم ينقل عن قانون اجنسي ، ولم اجده في كتب فقهاء السنة المتقدمين والمتأخرين ، ولا في كلمات الشيعة السائفين ، وإنما ذكره مجتهدو الشيعة المتأخرون في كتب اصول الفقه .

والخلاصة ان الشيعة الإمامية بحصرون التوارث فيها إذا كان سبب الموت الغرق او الهدم خاصة ، ولم يعلم زمن موت واحد من الحالكين، وعلى هذا إذا مانا حنف الأنف أو بسبب الحريق او القتل في المعركة او الطاعون وما إلى ذلك فلا توارث بل ينتقل مال كل واحد إلى ورثته الأحياء ، ولا يوث أحد الهالكين من صاحبه شيئاً ، وإذا علم تاريسخ موت أحدهما دون الآخر يوث المجهول من المعلوم ، ولا يوث المعلوم من المجهول.

كيفية النوارث:

كيفية التوارث أن يفرض أن الزوج مات قبل الزوجة ويخرج من تركته نصيبها وتقتسم ورثتها أموالها التي كانت لها في قيد الحياة ونصيبها المتصل اليها بالارث من زوجها ، ثم يفرض ان الزرج مات بعد الزوجة ، ويخرج من تركتها نصيب الزوج ، ويقتسم ورثته امواله التي كانت له وهو حي ونصيبه المتصل اليه بالارث من زوجته ولا يرث أحدهما من الاموال التي ورثها منه صاحبه فإذا كانت الزوجة تملك مئة لعرة والزوج عملك ألفاً فترث الزوجة من الآلف فحسب ، والزوج من المتعقد لانه لو ورث احدهما من الاموال التي ورثها صاحبه منه لأدي دلك إلى أن الانسان بعد موته يرث من مال نفسه! ومن المحال ان يرث دلك إلى أن الانسان بعد موته يرث من مال نفسه! ومن المحال ان يرث

الانسان شيئاً ورثه هو لغبره .

والخلاصة إذا مات اثنان بسبب الغرق أو الهدم ، وكان بينها توارث واشتبه المتقدم من المتأخر ولم يعلم تاريخ وفاة أحدهما يرث بعضهم من بعض من تلاد المال دون طارفه(١٠) عند الإمامية فقط .



⁽١) تلاد المال هو ما كان للميت حال حياته ، وطارفه هو ما ورثه من ميت سعه .

نماذج للتوضيح

إذا استقرأت ما قدمنا رأيت ان المذاهب الاربعة تحرم من المراث الانبى ومن يتقرب بها في كثير من الحالات ، فأولاد البنت والعات والعام لام والجد لها ، والاخوال والحالات ليسوا بشيء إذا وجد واحد من العصبات الذين يتقربون الى الميت يواسطة الاب . وبنت الاخ لابوين أو لاب لا ترث مع لخيها من أمها وابيها ، وكذلك بنت العم لا ترث مع اخيها من أمها وابيها ، وكذلك بنت العم لا ترث مع اخيها من أمها وابيها . ولولا نص القرآن الكريم على ميراث البنت مع اخيها من أمها وابيها . والاخوات لاب ، والاخوات لاب ، والاخوات لاب ، والاخوات لام بالذات لكان شأنهن شأن غيرهن من الافات ومن يتقرب بهن .

وهذه عادة جاهلية ، حيث كان الميراث عند أهلها قائماً على اساس النعصب والانتصار للرجل ، ولذا حصروا الارث بالولد الاكبر الذي محمل السلاح ، ويقسائل . فإن لم يكن من الاولاد من محمل السلاح أعطوا الارث لعصبة الاب . وقد لاحظت ، وإنا اراجع أحكام الارث عند السنة ان الانثى انما ترث إذا كان لها فرض منصوص عليه في عند السنة ان الانثى المها ترث إذا كان لها فرض منصوص عليه في كتاب الله ، أو اقتضى القياس أن تكون مساوية لصاحبة القرض،كإلحاق بنت الابن بالبنت للصلب ، وحرمان الافاث فها عدا ذلك ، أما الإمامية

فقد ساووا في استحقاق الميراث بين الذكور والاناث ويتضح ذلك من الأمثلة التالية :

ترك ينتاً وأخاً لأبوين أو لأب

البنت الأخ الأربعة <u>ا</u> <u>ا</u> 7 7

الامامية : المال كله للبنت ولا شيء للاخ .

ترك بينا واما الام المنت ١ ١ - ١

يبقى سهمان يأخذهما الجد لأب ان كان ، والا الأربعة فالاخوة لأبوين وإلا فالاخوة لأب على ترتيب العصبات .

البنت	129	1
*	1	الأمامية
	-	
£	\$	

ولا شيء للعصبات .

ترك أبآ وامآ واولاد بئت

الأب	الأم مع عدم الحاجب <u>۲</u>	
٤	۲ -	الأربعة
-	7	

ولا شيء لأولاد البنت .

أولاد البنت	الآب	(12)	1
٣	4	•	الامامية
	-		
٦	٦,	٦	

تركت امآ وأبآ وزوجا

الأب \$	الزوج الأم ٣	الأربعة
17	14	
الأب	الزوج الأم	1
1		الامامية
7	7 7	

ترك أبآ وامآ وزوجة

الأب	الآع	الز وجة س	2 SI
17	17	17	الأربعة
الأب	الأم	الزوجة	1
•	1	۳	الامامية
14	17	17	

نرك أبأ وبنتأ

البثت	الأب	T -
1	1	الأربعة
Y	Ÿ	
البنت	الأب	1
٣	1	الإمامية
٤	ŧ	

ترك بنتأ وجدأ لأب

الإمامية : المال كله للبنت ، ولا شيء للجد .

ترك زوجة وامآ وجداً لأب

الزوجة الام الجد
الأربعة
$$\frac{\pi}{17}$$
 $\frac{3}{17}$ $\frac{9}{17}$
الزوجة الأم
الإمامية $\frac{1}{3}$

ولا شيء للجد .

ترك جـداً لأب وجداً لأم الاربعة : المال كله لاب الاب، ولا شيء لاب الام .

ترك جدة لام وجداً لام الاربعة : المال كله لام الام ، ولا شيء لاب الام .

> أم الام الإمامية | أب الام الإمامية | أب الام

ترك جدة لام وجدة لاب

قال الاربعة لها معا السدس يقتسمونه بالسوية ، والفاضل لأولى عصبة ذكر ، فإن لم يكن رد على الجدتين عند الحنفية والحنابلة ، واعطى لبيت المال عند المالكية والشافعية .

أم الام أم الاب الإب الإب الإب الإب الإب الإب الإنامية ا

ترك بنت ابن وبنت بنث

قال الاربعة : لينت الابن النصف ، والفاضل يعطى لذي عصبة ، ولا شيء لبنت البنت .

وقال الإمامية تأخذ كل واحدة نصيب من تقربت به .

بنت الابن بنت البنت ۲ ۳ ۳

ترك ابن بنت ، وبنت ابن

قال الاربعة : النصف لبنت الابن ، والفاضل لذي عصبة ولا شيء لابن البنت .

> ابن البن بنت ألابن ، الإمامية ت ت

> > ترك بنتأ وبنت ابن

والباقي لذي عصبة .

الإمامية : المال كله للبنت ، ولا شيء لبنت الابن .

٧٧٥ الفقه على المذاهب الخمسة _ ٧٧

ٹرك بنتىن وبنت ابن

قال الاربعة : للبنتين فأكثر الثلثان ، والفاضل لذي عصبة ، ولأ شيء لبنت الابن .

وقال الإمامية : المال كله للبنتين .

ترك بنتين ، وبنات ابن وابن ابن

قال الاربعة : البنتين الثلثان، والثلث الباقي لبنات الابن وابن الابن، يقتسمونه للذكر مثل حُظ الانثين .

وقال الإمامية : المال كله للبنتين ، ولا لشيء لاولاد الابن .

ترك بننآ واختأ لابوين أو لاب

البنت الاخت الاربعة الارتيان الاخت الاربعة الارتيان الار

الإمامية : المال كله للبنت ولا شيء للاخت .

ترك عشر بنات واختاً لابوين أو لاب

الاخت البنات العشر الاربعة <u>۱</u> <u>۱</u> <u>۲</u> ۲

الإمامية : المال كله للبنات ، ولا شيء للاخت .

ترك بنتآ وأخأ لام

قَالَ الاربعة : النصف للبنت بالفرض ، والفاضل يعطى للعصبة ، ولا شيء للاخ لام .

وقال الإمامية : المال كله للبنت .

ترك بنتاً واختاً لابوين أو لاب وعماً كذلك

ولا شيء للعم . الإمامية : المال كله للبنت

ترك بنتاً وعماً لابوين أو لاب

الإمامية : المال كله للبنت .

ترك عماً لابوين أو لاب وعمة كذلك

قال الاربعة : المال كله للعم ، ولا شيء للعمة .

البنت وعمّاً لأم المن العم البنت العم البنت العم البنت العم الربعة المربعة الربعة المربعة الربعة المربعة المربع

ولا شيء للعم .

الإمامية : المال كله للبنت .

ترك أخوالاً وخالات وابن عم لابوين أو لاب

قال الاربعة : المال كله لابن العم ، ولا شيء للاخوال والخالات. وقال الإمامية : المال كله للاخوال والحالات،ولا شيء لابن العم ، أما كيفية التقسيم بين الاخوال والحالات فقد تقدم في ميراثهم .

ترك بنت عم وابن عم لابوين أو لاب

قال الاربعة : المال كله لابن العم ، ولا شيء لبنت العم ، حتى ولو كانت اختاً لابن العم من أمه وأبيه .

ينت العم ابن العم الإمامية الآس الآس

ترك جداً لام وعماً لابوين أو لاب

قال الاربعة : المال كله للعم ، ولا شيء للجد . وقال الإمامية : المال كله للجد ، ولا شيء للعم . تُرك ابن اخ لأبوين او لأب ، وخمسة ابناء اخ أخر لأبوين او لأب.

قال الأربعة : يقسم المال على عدد رؤوسهم لا على عدد آبائهـــــم وتكون الفريضة من ستة ، لكل واحد سهم .

وقال الإمامية : يقسم المال على عدد آباتهم ، لا على عدد رؤوسهم ويأخذ كل نصيب من يتقرب به ، فلابن الأخ الواحد خمسة من عشرة ، وللخمسة الآخرين خمسة اسهم ، فكل واحد سهم من عشرة ،

ترك ابن اخ وبنت اخ لأبوين او لأب

قال الأربعة : يرث الذكر دون الأنثى مع انها اخته لأمه وابيه . وقال الإمامية يرثان معاً للذكر مثل الانثيين .

نكتفي جذا القدر من الأمثلة ، وهي كافية وافية لتقديم صورة كاملة عن ان الميراث عند الإمامية يختلف اختلافاً جوهرياً عنه عند مذاهب السنة .



.





تعريفه:

الوقف بجمع على وقوف ، وأوقاف ، والفعل منه وقف،أما اوقف فشاذ ، كما في تذكرة العلامة الحلي ، ومعناه لغة الحبس والمنع،تقول : وقفت عن السعر ، أي امتنعت عنه .

وفي الشرع نوع من العطية يقضي بنحبيس الاصل، واطلاق المنفعة ، ومعنى تحبيس الاصل المنع عن الارث والنصرف في العن الموقوفة بالبيع او الهبة او الرهن أو الاجارة أو الاعارة ، وما إلى ذاك . أما تسبيسل المنفعة فهو صرفها على الجهة التي عينها الواقف من دون عوض .

وبرى بعض الفقهاء ان الوقف غير مشروع في الشريعة الاسلامية ، وانه مناف لمبادئها إلا فيما كان مسجداً، وهو قول متروك عند المذاهب.

التأبيد والاستمرار:

اتفقوا ما عدا المالكية على ان الوقف لا يتحقق الا إذا أراد به الواقف التأبيد والاستمرار ، ولذا يعبر عنه بالصدقة الجاربة ، فلو حدده بأمد معين ، كما لو قال : هذا وقف الى عشر ستوات ، أو قال : عملى ان استرجعه متى شئت ، أو عند حاجتي ، أو حاجة اولادي ، أو ما

الى ذاك ، لو كان هكذا ـ لا يكون وقفاً بمعناه الصحيح.

وذهب كثير من فقهاء الإمامية إلى أنه يبطل وقضاً ويصبح حبماً ١٠ إذا قصد صاحب العين الحبس ، أما إذا قصد الوقف بطل وقفاً وحبساً، ومعنى صحته حبساً أن الجهة التي خصصها صاحب العين للاستهار تنتفع بالعين طوال المدة المضروبة ، وبعدها ترجم إلى المالك ، كما كافت الحال من قبل .

ومها يكن ، فان هذا لا يتنافى مع اعتبار التأبيد والاستمرار في الوقف ، وقد النبس الامر على الشيخ أبني زهرة ، وصعب عليه التمييز بين الوقف والحبس عند الإمامية ، لذا نسب اليهم القول بأن الوقف بجوز عندهم أن يكون مؤبداً وان يكون مؤقتاً .. وهذا خطأ، بل الوقف عندهم لا يكون إلا مؤبداً .

وقال المالكية : لا يشترط في صحة الوقف التأبيد ، بل يصح ويلزم مدة تعيينه سنة مثلاً ، ويكون بعدها ملكاً لصاحبه .

وكذا إذا اشترط أن يبيع الواقف العين الموقوفة هو ، أو الموقوف عليه صح،ويتبع الشرط (الجزء السابع شرح الزرقاني باب الوقف)(٢٠).

واذا وقف على جهة تنقرض ، ولا تدوم : كما لو قال : هذا وقف عسلى أولادي الموجودين ، أو على غيرهم من الذين ينقرضون _ في الغالب _ فهل يصح الوقف ، أو يبطل ؟ وعلى افتراض الصحة فلمن يكون الوقف بعد الجهة المنقرضة ؟

⁽۱) الفرق بين الوقف و الحبس أن بالوقف يزول الملك عن الواقف كلية ، و لذا يمتنع أرث المين وغيره من النصرفات ، أما الحبس فالعين باقية على ملك الحابس ، وتورث وتباع النع... وقد خفي هــذا الفرق على شيخ أبي هر يرة ، و نسب إلى الامامية ما لا يريدون ، كما سترى .

 ⁽٣) ان لمسألة التابيد في الوقف صلة تامة بمسألة من بملك العين المرقوفة التي سنتكلم عنها في هذا الفصل
بالذات ، فلاحفذ .

قال الحنفية : يصح الوقف، ويصرف بعد انقراض الجهة الى الفقراء . وقال الحنابلة : يصح : ولكن يصرف الى أقرب النباس للواقف ، وهو أحد قولي الشافعية .

وقال المالكية: يصح ، ويرجع لاقرب الفقراء الى الواقف ، فإن كلهم اغنياء الى عصبتهم . (المغني والزرقاني والمهذب) . وقال الامامية : يصح وقفاً ، ويرجع الى ورثة الواقف . (الجواهر).

القبض:

القبض هو ان يتخلى المالك عن العين ، ويسلط عليها الجهة الموقوف اليها ، وهو عند الامامية شرط في لزوم العقد ، لا في صحته ، فإذا وقف ، ولم محصل القبض فللواقف ان يرجع .

فلو وقف على جهة عامة كالمسجد أو المقبرة أو على الفقراء لا بلزم الوقف الا باستلام المتولي ، أو الحاكم الشرعي ، أو بالدفن في القطعة ، أو الصلاة في المسجد ، أو بتصرف الفقير باذن الواقف ، وإذا لم محصل القبض بشيء من ذلك بجوز للواقف الرجوع عن الوقفية . وإذا وقف على جهة خاصة كأولاده ، فإن كانوا كباراً لا يتم الوقف الا باستلامهم بإذنه ، وإن كانوا صغاراً لم محتج الى قبض جديد ، لأن يده يدهم ، لكان ولايته . وإذا مات الواقف قبل القبض بطل الوقف ، وأصبح ميراثاً ، ومثاله ان يقف دكاناً في سبيل الخبر ، ثم يموت ، وهي في تصرفه — فتعود ، والحال هذه ، الى الورثة .

وقال المالكية : لا يكفي الفبض وحده ، بل لا بد معه من الحيازة سنة كاملة ، كأن يقبض الموقوف اليه ، أو المنولي العبن ، وتبقى سنة في تصرفه ، وبعد تمامها يلزم الوقف ، ولا يمكن ابطاله محال .

وقال الشافعية ، وابن حنبل في بعض أثواله : لا محتاج الوقف المامه

الى القبض ، بل يزول ملك الواقف بمجرد القول . (ابو زهرة كتاب الوقف) .

من عملك العين الموقوفة ؟

ليس من شك أن العين قبل الوقف كانت على ملك الواقف ، إذ لا وقف إلا في ملك. وبعد تمام الوقف هل تبقى العين على ملكه كما كانت من قبل ، غاية الامر أنها تكون مسلوبة المنفعة بالقياس اليه ، أو أنها تنتقل إلى الموقوف اليهم ، أو تصبح بلا مالك أصلاً ، وهو المعبر عنه بفك الملك ؟

الفقهاء في ذلك أقوال : فقد ذهب المالكية إلى أن العين الموقوفة بانية على ملك الواقف ، ولكنه ممنوع من التصرف فيها .

وقال الحنفية : ليس للعين الموقوفة مالكاً بالمرة ، وهو أصح الاقوال عند الشافعية (١) (فتح القدير ج ه ياب الوقف ، وأبو زهـــرة كتاب الوقف) .

وقال الحنابلة: تنتقل العين إلى ملك الموقوف اليهم. أما الإمامية فتد نسب اليهم الشيخ أبو زهرة في صفحة ٤٩ طبعة ١٩٥٩ القول ببقاء العين على ملك الواقف ، ثم قال في صفحة ١٠٦: ان هذا القول هو الراجح عند الإمامية.

ولم يذكر أبو زهرة مصدراً لهذه النسبة، ولا أدري من أبن استخرجها،

⁽١) ورد أبو زهرة هذا القول في ص ٥٠ بأنه لا معى لملكية الله هذا ، لأنه تعالى مملك كل شيء ... و يلاحظ بأنه ليس المراد من ملك أنه الموقف أنه يعمر عمترالة المباحات الاصلية ، بسل يكون ملكه له على تحو ملكمه خمس النئيمة إلى جاءت في قوله : و واعلموا أنما غنام من شيء فإن قد خميمه و ..

وقد جاء في كتاب الجواهر ، وهو أهم كتاب وأوثق مصدر لفقه الإمامية ، ما نصه بالحرف الواحد : « الوقف إذا تم زال ملك الواقف عند الاكثر ، بل عن المشهور ، بل في محكي الغنية والسرائر الاجاع عليه » .

وبعد ان انفق الإمامية كلهم او جلهم على زوال الملك عن الواقف الختلفوا في ان العين هل يرتفع عنها وصف الملكية كلية ، بحيث لا تكون على ملك الواقف ، ولا الموقوف اليهم، وهو المعر عنه في لسانهم يفك الملك ، او انها تنتقل من الواقف إلى الموقوف اليهم .

ذهب جاعة منهم الى التفصيل بين الوقف العام كالمساجد والمدارس والمصاح، وما إليها وبين الوقف الحاص، كالوقف على الدرية، فسما كان من النوع الأول فهو فك ملك، وما كان من النوع الثاني ينتقل من ملك الواقف الى ملك الموقوف اليه.

وتظهر قائدة الحلاف في ملكية العين الموقوفة – تظهر في جواز البيع وعدمه ، وفيا لو وقف العين الى أمد ، او انقرضت الجهة الموقوف البها ، فبناء على قول المالكية من بقاء العين على ملك الواقف بجوز البيع ، وتعود العين الى الواقف بعد انتهاء الأمد ، أو انقراض الجهة . وبناء على انتفاء الملكية بالمرة عن العين لا يجوز البيع ، لأنه لا بيع الا في ملك ، ويبطل الوقف المحدود وبناء على انتقالها الى ملك الموقوف اليه لا تعود الى الواقف . وتعرف النتيجة بجلاء من المسائل التي سنعرضها ، ولذا ينبغي أن نكون على معرفة من هذا الحلاف ، لأنه يلقي ضوءاً على حضر من مسائل الوقف .

أركان الوقف:

أركان الوقف أربعــة : الصيغة ، والواقف ، والعين الموقوفة ، والموقوف عليه .

الصيغة:

اتفق الكل على ان الوقف يتحقق بلفظ ٥ وقفت ۽ ، لانه يدل على الوقف صراحة ، وبدون قرينة لغة وشرعاً وعرفاً ، واختلفوا في تحققه بلفظ ٥ حبست وسبلت وأبدت ۽ وما إلى ذاك ، واطالوا الكلام بدون طائل .

والحق أنه يقع ويتم بكل لفظ يدل عليه ، حتى باللغة الاجنبية، لان الالفاظ - هنا - وسيلة للتعبير ، وليست غاية في نفسها(١) .

الماطاة:

هل يتم الوقف بالفعل ، كما لو بنى مسجداً، وأذن المصلاة فيه ، أو اذن بالدفن في قطعة أرض بنية وقفها مقبرة ، دون أن يقول : وقفت وحبست ، وما أشبه ، أو لا بد من النطق ، ولا يكفي مجرد الفعل ؟ قال الحنقية والمالكية والحنابلة : يكفي مجرد الفعل ، وتصبر العين وقفاً به . (المغني لابن قدامة ج ه باب الوقف . وشرح الزرقاني على مختصر ابني ضياء ج ٧ باب الوقف .

وعلى هذا القول جاعة من كبار الامامية ، منهم السيد اليزدي في

⁽۱) أما الفائلون : أن الوقت لا يقع إلا بلفظ معن فيتلخص دليلهم بأن الاصل بقاء الملك لما للكه ، أي أن العين قبل التلفظ كانت على ملك المائك ، وبعده نشك في انتقالها عنه ، فنخصحب بقاء الملك . ويلاحظ بأن هذا يتم لو شككنا في أن المائك : هل أراد الوقت أم لا ؟ . أو علمنا بأنه أراده قطعاً ، ولكن شككنا في أنه هل أثناه وأوجد به ؟ . . أما إذا قطعنا بأنه أراد الوقف ، وايضاً قطعنا بأنه أتى بما يدل عليه فلا يبقى مجال التشكيك ، والحال هذه ، وأن حصل التشكيك فهو وهم لا أثر له . اللهم إلا إذا رجع الشك إلى صبيبة الصيغة وتأثيرها من الوجهة الشرعية .

ملحقات العروة ، والسيد ابو الحسن الاصفهائي في وسيلة النجاة، والسيد الحكيم في منهاج الصالحين ، وحكي عن الشهيد الأول ، وابن ادريس. وقال الشافعية : لا يتم الوقف إلا بالصيغة اللفظية (المغني ج ٥) .

القبول :

هل يحتاج الوقف الى قبول ، أو يكتفى بمجرد الايجــاب ؟ وبكلمة ثانــة :

هل يتحقق انشاء الوقف بإرادة واحدة،أو لا بد من ارادتين متوافقتين؟ وقد فصل الفقهاء بين الوقف على جهة عامة ، كالفقراء والمسجد والمقبرة ، حيث لا يقصد الواقف شخصاً معيناً، وبين الوقف على معين، كأولاده ، وما أشبه .

واتفق الاربعة على ان غير المعين لا يحتاج إلى قبول، اما المعين فقال المالكية وأكثر الحنابلة : هو كغيره لا يفتقر إلى القبول .

أما الشافعية فالأرجع عندهم أشتراط القبول (كفاية الاخبار للحصني الشافعي ج ١ باب الوقف، وكتاب الوقف لابي زهرة ص ١٥ طبعة ١٩٥٩). واختلف فقهاء الإمامية فيا بينهم على ثلاثة أقوال: اشتراط القبول مطلقاً في المعن وغير المعين ، وعدم اعتباره كذلك، والتفصيل بين غير المعين ، أي الجهة العامة ، فلا عتاج إلى قبول ، وبين المعين، أي الجهة المعامة ، فلا عتاج إلى قبول ، وبين المعين، أي الجهة المحاصة، فيحتاج اليه ، تماماً كالقول الراجع للشافعية ، وهذا هو الحقلان.

⁽¹⁾ ذهب إلى هذا التفصيل جداعة من كبار الامامية كصاحب الشرائع، والشهيدين، والعلامة الحلي، وغيرهم، وعليه يكون الوقف عقداً يحتاج الى ايجاب وقبول في المدين ولا مانع شرعاً ولا عقلا في أن يكون الوقف عقداً بلحاظ، وإيقاعاً بلحاظ، وأن منعه صاحب الجواهر.

قال المالكية : يجوز أن يكون الوقف معلقاً على شرط ، فإذا قال المالك : إذا جاء الوقت الفلاني فداري وقف"، صح، وتم الوقف(الزرقاني على مختصر أبسي ضياء ج ٧ باب الوقف) .

وقال الحنفية والشافعية : لا يصح التعليق، بل بجب ان يكون الوقف مطلقاً ، فاذا كان معلقاً كالمثال المذكور يبقى الدار على ملك صاحبه (الاقناع للشربيني ج٢ باب الوقف ، وفتح القدير ج٥ كتاب الوقف). ولا ادري كيف اجاز هذان المذهبان التعليق في الطلاق ، ومنعاه في غيره مع العلم بأن الاحتياط والتشديد في الفروج ألزم منه في غيرها . وقال الحنابلة : يصح التعليق على الموت فقط ، كما لو قال : هذا وقف بعد موتي ، ولا يصح فيا عدا ذلك (غابة المنتهى ج ٢ باب الوقف) .

وذهب أكثر الامامية الى وجوب التنجيز ، وعسدم جواز التعليق (التذكرة للحلي ج ٢ والجواهر ج ٤ وملحقات العروة، باب الوقف)(١) وعليه إذا قال : إذا مت فهذا وقف، لم يصر وقفاً بعد الموت . أما إذا قال : إذا مت فاجعلوا هذا وقفاً بكون وصية بالوقف وعلى الوصي ان ينفذ ، وينشىء الوقف .

⁽۱) لا دليل من القرآن ، و لا من السنة ، و لا من العقل على عدم جواز التعليق في العقود و الإيقاعات و من ابطل التعليق استند إلى الاجماع ، وبديهة أن الاجماع إنما يكون حجة إذا لم نعرف ف مستندا ، وإذا عرف مبيه مقط عن الاعتبار ، ونظر إلى نفس السبب و المستند الذي استند الله المجتمعون ، وقعد استندوا – عنا – إلى التوهم بأن الانشاء معناه ، أنه موجود بالفعل ، ومعنى التعليق على الشرط أن الانشاء متحقق وغير متحقق. ويرد هذا أن الانشاء متحقق بالفعل ، وغير معلق على شيء ، وإنما آثاره هي التي متحصل و يرد هذا أن الانشاء متحقق بالفعل ، وغير معلق على شيء ، وإنما آثاره هي التي متحصل في المستقبل على تقدير حصول الشرط ، تماماً كالوصية المعلقة على الموت ، والنذر المعلق على وجود الشرط .

الواقف:

انفقوا على ان كال العقل شرط لانشاء الوقف ، فىلا يصح وقف المجنون ، لنفي التكليف عنه ، وعدم الاخذ بمقاصده واقواله وافعاله . وايضاً اتفقوا على ان البلوغ شرط ، فسلا بجوز وقف الصبي مميزاً كان ، أو غير مميز ، ولا بحق لوليه ان يقف عنه ، ولا للقاضي ان يتولى ذلك ، أو يأذن به ، وقال بعض فقهاء الإمامية : يصح وقف الصبي البالغ عشراً .. ولكن أكثرهم على المنع .

ولا يصح وقف السفيه ، لأنسه من التصرفات المالية ، وهو ممنوع منها ١٠٠ وقال الحنفية : يصح أن يوصي السفيه من ماله بالثلث ، على شريطة ان تكون الوصية في وجه البر والاحسان ، سواء أكانت بالوقف، أو بغيره . (الفقه على المذاهب الاربعة ج ٢ باب مبحث الحجر على السفيه) .

نية القربة:

ليس من شك أن قصد الوقف شرط في تحققسه ، فإذا تلفظ به السكران ، أو المغمى عليه ، او النائم ، او العابث يكون لغواً، الأصالة. بقاء الملك على ما كان .

واختلفوا في نبه القربة: همل هي شرط كالعقل والبلوغ ، بحيث لو قصد الواقف أمراً دنيوياً لا يتم الوقف ، او انه يتم بدونها ؟ قال الحنفية: ان الفربة شرط في الحال أو المال ، اي ان الموقوف

 ⁽١) اختلفوا في ان الحجر على السفيه : هلى يبتدئ من وقت حدوث السفه و ان لم يحكم القساضي.
 بالتحجير ، أو من وقت الحكم عليه بذلك , و سنعرض له مفصلا في باب الحجر إن شاء أنه .

بجب أن يصرف على وجوه البر إما حال الوقف ، واما بعده ، كما لو . وقف على الاغنياء الموجودين ، ومن بعدهم على اولادهم الفقراء (فنح القدير)(١) .

وقال مالك والشافعي : لا يشترط في الوقف نية القربة (أبو زهرة "كتاب الوقف ص ٩٢ وما بعدها) .

وقال الحنابلة: يشترط ان يكون الوقف على بر وقربة، كالمساكين والمساجد والقناطر والاقارب وكتب العلم، لانه شرع لتحصيل الثواب، فان لم يكن لم يحصل المقصود الذي شرع من أجمله (منار السبيل لابن ضوبان ص ٦ طبعة اولى).

وقال صاحب الجواهر وصاحب العروة في ملحقاتها ــ من الإمامية ــ : با القربة ليست شرطاً لصحة الوقف ولا لقبضه ، بل للاجر والثواب عليه .. واذن يتم الوقف بدونها...

مرض الموت :

مرض الموت هو الذي يتصل به ، ويكون من شأنه ان يميت صاحبه حسب المظنون .

واتفق الكل على ان هذا المريض إذا وقف شيئاً من املاكه صح ، وخرج من الثلث ، ان اتسع ، وان زاد توقف الزائد على اجازة الورثة ..

وبكلمة، انه يشترط في الواقف جميع ما يشترط في البنائع من العقل والبلوغ والرشد والملك ، وعدم الحجز عليه لافلاس ، او سفه .

^{.(}١) نطلق لفظ o فتح القدير u على الكتاب المعروف جذا الاسم ، مع العلم بأنه مجموعة من اربعة كتب احدها فتح القدير .

اتفقوا على ان الموقوف يشترط فيه ما يشترط في الشيء المباع من كونه عيناً معينة مملوكة للواقف ، فلا يصح وقف الدين ، ولا المجهول، كعقار من ملكي ، او جزء منه ، ولا وقف ما لا يملكه المسلم كالحنزير. واتفقوا ايضاً على انه لا بد من امكان الانتفاع بالموقوف مع بقاء عينه، أما ما لا يصح الانتفاع به الا باتلافه ، كالمأكول والمشروب فلا يصح وقفه ، ومن هذا النوع المنفعة ، فن استأجر داراً او ارضاً لأمد معن فلا يصح منه وقف منفعتها ، اذ لا يصدق عليها مفهوم الوقف من أنه تمبيس الأصل ، وتسبيل العين .

وأيضاً اتفقوا على صحة وقف الاعيان الثابتة كالأرض والدار والبستان. وأيضاً اتفقوا ما عدا الحنفية على صحة وقف الاعيان المنقولة، كالحيوان والماعون ، حيث مكن الانتفاع جها مع بقاء العين .

وقال ابو حنيفة لا يصح بيع المنقول ، اما صاحباه ابو يوسف ومحمد فذهب الاول الى صحة وقف المنقول تبعاً ، كما لو وقف ضيعة بمواشيها وآلاتها ، وذهب الثاني الى صحته في خصوص السلاح والكراع ، اي الحيل . (فتح القدير ج ٥ وشرح الزرقائي ج ٧) .

وأيضاً اتفقوا على الله يصح وقف حصة شائعة، كالنصف او الربع او الناث الا في المسجد (١٠ والمقبرة ، لأنهما لا يقبلان الشركة . (تذكرة العلامة وميزان الشعراني والوقف لمحمد سلام مدكور) .

وجاء في ملحقات العروة في فقه الإمامية : لا يصح وقف العــــــن المرهونة ، ولا ما لا يمكن تسليمه ، كالطــــر في الهواء ، والسمك في

 ⁽١) قال السيد كاظم في الملحقات : إذا كان له حصة في دار جاز له أن يقفها مسجداً ، ويستأذن
 المصلون من الشريك الآخر . ولست أقهم لهذا محصلا .

الماء ، وان كانا ملكاً له ، ولا وقف الحيوان الضال، ولا العين المغصوبة التي لا يستطيع الواقف ، ولا الموقوف اليه تخليصها .

أما إذا اوقفت على غاصبها بالذات فيصح، لان القبض متحقق بالفعل..

الموقوف عليه:

الموقوف عليه هو الذي يستحق فعلاً ربع الوقف ، والانتفاع بالعين. الموقوفة ، ويشترط فيه ما يلي :

١ -- ان يكون موجوداً حين الوقف ، فاذا كان معدوماً ، كما لو وقف على من سيولد فلا يصح عند الامامية والشافعية والحنايلة ، ويصح عند المالكية . فقد جاء في كتاب شرح الزرقائي على ابسي ضياء ج٧: الا يصح الوقف على أن يولد ، فإن الله يصح الوقف على أن يولد ، فإن آيس من حملها ، او مات الحمل بطل الوقف » .

ويصح الوقف على المعدوم تبعاً للموجود فعلاً – عند الجميع – كمن وقف على أولاده الموجودين ، ومن سيوجد من أولادهم . أما الوقف على الحمل الموجود حين الوقف فقد ذهب الشافعية والإمامية والحنابلة إلى انه لا يصح ، إذ لبس للحمل أهلية التملك إلا بعد انفصاله حياً ، أما عزل الميراث له ، وجواز الوصية فلوجود دليل خاص ، لما ، إلى ان عزل مقدار من الارث انما هو لدفع محذور تفويت الحق ، أو اعادة القسمة من جديد ، وفي ذلك ما فيه من العسر والحرج .

٣ – ان لا بكون معصية الله تعالى ، كالوقف على الدعارة، وأندية الفهار ، ومجالس الحمر ، وقطاع الطريق . أما الوقف على غير المسلمين، كالذمي فيجوز بالاتفاق ، لقوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم سه ٨ الممتحنة . .

وقال الفقيه الإمامي السيد كاظم في ملحقات العروة باب الوقف : بل يجوز الوقف والبر والإحسان للحربسي أيضاً ، ترغيباً في الحير .

وقال الشهيد الثاني في اللمعة الدمشقية ج ١ باب الوقف ما نصه بالحرف: المجوز الوقف على أهل الذمة ، لأنه ليس بمعصية ، والهيم عباد الله ومن بجمله بني آدم المكرمين .. ثم قال : لا يجوز الوقف على الحوارج ولا الغلاة (١) ، لأن اولئك كفروا أمير المؤمنين عليا ، وهؤلاء ألهوه ، والحير هو النمط الأوسط ، كما قال الامام : هلك في اثنان : مبغض قال ، وعب غال .

٤ – أن يكون معيناً غير مجهول، فإذا وقف على رجل ، او امرأة بدون تعين بطل .

وقال المالكية : يصح الوقف ، وان لم يعين الواقف فـ مصرفاً ، فإذا قال : وقف داري هذه ، وسكت صح ، وأنفق في سبيل البر . (شرح الزرقاني على أبسي ضياء) .

ه ـ قال الإمامية والشافعية والمالكية : لا يصح للواقف أن يقف على نفسه ، أو يدخلهـا مع الموقوف عليهم ، اذ لا يعقل ان يملك

⁽١) لا ثير أصدق في التعبير عن عقيدة أهل المذهب من كتبهم الدينية ، بخاصة كتب الفقه و التشريع . و الشهيد الثاني من أعظم المر اجع عند الشيعة الإمامية ، وهذا قوله صريح بأن غير المسلمين من أهل الاديان أفضل من الغلاة ، وأنهم عباد الله المكرمون ... فكيف ينسب إلى الامامية الغلو و تلقالاة ؟

الانسان نفسه بنفسه ، أجل اذا وقف عــــلى الفقراء ، ثم افتقر يكون كأحدهم ، وكذلك إذا وقف على طلبة العلم ، وأصبح طالباً . وقال الحنابلة والحنفية : يصح . (المغني وابو زهرة وميزان الشعراني وملحقات العروة) .

الوقف على الصلاة:

ومن عدم جواز الوقف على النفس يتبين بطلان الأوقاف الكثيرة الموجودة في قرى جبل ، والتي وقفها اربابها على الصلاة عنهم بعد موتهم ، حتى ولو قلنا بجواز النيابة عن الميت في الصلاة المستحبة فضلاً عن الواجبة ، لانها في الحقيقة وقف على النفس .

الاشتباه:

قال صاحب الملحقات : إذا اشتبه الموقوف عليه بـــين شخصين أو جهتين فالمرجع القرعة ، أو الصلح القهري ، ومعنى الصلح القهري ان يقسم الناتج بين الاثنين اللذين هما طرفا الاشتباه .

و إذا جهلت جهة الوقف ، ولم نعلم : هل هي المسج ، أو الفقراء، أو غيرهما صرف الوقف في سبيل البر والخير .

وإذا ترددت العين الموقوفة بين شيئين ، كما لو علمنا بوجود الوقف، ولم نعلم انه الدار أو الدكان ، رجعنا ألى القرعة ، أو الصلح القهري، أي أخذنا للوقف نصف الدكان ، ونصف الدار .

شروط الواقف وألفاظه

ارادة الواقف:

إذا كان الوقف عطية وتبرعاً وصدقة يكون الواقف ، والحال هذه ، معطياً ومتبرعاً ومتصدقاً . وبديهة ان للانسان العاقل البالغ الراشد الصحيح غير المحجر عليه في التصرفات المالية له أن يتبرع من أمواله ما يشاء إلى من يشاء بالنحو الذي يراه . وفي الحديث «الناس مسلطون على أموالهم ه . وقال الامام : « للوقوف محسب ما يقفها أهلها ه .. ولأجل هذا قال الفقهاء : شروط الواقف كنص الشارع ، والفاظه كالفاظه في وجوب اتباعها والعمل بها .. ومثله الناذر ، والحالف ، والموصي ، والمقر .

وعلى هذا ، فإن علم قصد الواقف ، وإنه أراد هذا المعنى دون سواه أخذ به ، حتى ولو خالف فهم العرف ، كما لو علمنا إنه أراد من لفظة أخي صديقه فلانا ، فتعطي الوقف للصديق ، لا للاخ ، لأن العرف إنما يكون حجة منبعة باعتباره وسيلة تكشف عن القصد ، فإذا عرفنا القصد يسقط العرف عن الاعتبار. أما إذا جهلنا القصد كان العرف هو المنبع ، وإذا لم يكن للعرف اصطلاح ، ولم يفهم من الفاظ الواقف

شيء رجعنها إلى اللغة ، تماماً كما هو الشأن في الفاظ الكتاب والسنة :

الشرط السائغ:

قلتا : ان للواقف الجامع للشروط أن يشترط ما يشاء .. ونستشني الآن الحالات النالية :

١ ــ يلزم الشرط وينفذ إذا اقترن بإنشاء الوقف ، وحصل معه ، أما إذا ذكر الشرط بعد تمام الانشاء فيكون لغواً ، إذ لا سلطان للواقف على العن بعد خروجها عن ملكه .

٧ ... أن لا يذكر شرطاً ينافي مقتضى العقد وطبيعته ، كما لو شرط أن تبقى العين على ملكه ، فيورثها وببيعها ، وبهبها ، وبؤجرها، وبعيرها، أن شاء .. ومعنى هذا في حقيقته أن الوقف ليس بوقف ، وأن ما ليس بوقف هو وقف .. وإذا جعل هذا الشرط الانشاء لغواً يكون الوقف بلا أنشاء ، والمفروض أنه لا يتم بدونه .. وبكلمة، أن حال هذا الواقف أشبه عال البائع الذي يقول : بعتك هذا على أن لا ينتقل المبيع اليك ، ولا ينتقل المبيع اليك ، ولا ينتقل المبيع اليك ، ولا ينتقل اللهند فهو باطل ومبطل .

ولكن السنهوري الفانوني الشهير قال في مجموعة القوانين المختارة من الفقه الاسلامي : ان الحنفية قالوا : يستثنى من ذلك المسجد، فإن هذا الشرط الفاسد لا يفسد وقفيته ، أما بالنسبة الى غير المسجد يكون فاسدا ومفسداً . (الوقف لمدكور) .

٣ ـ أن لا يخالف الشرط حكماً من أحكام الشريعة الاسلامية ، كأن يشترط فعل الحرام ، أو ثرك الواجب . وفي الحديث : « من اشترط شرطاً سوى كتاب الله عز وجل فلا يجوز له ، ولا عليه . وقال الامام : « المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرم حلالا" ، أو أحل

حراماً ۽ .

وما عدا ذلك من الشروط التي تقترن بالعقد ، ولا يناني طبيعته ، ولا حكماً من أحكام الكتاب والسنة .. فأنها جائزة بجب الوفاء بها بالانفاق ، كما لو اشترط أن يبنوا من غلة الوقف داراً للفقراء ، أو يبتذأوا بأهل العلم ، وما إلى ذاك . وبكلمة إن الواقف كأي انسان بجب أن تتمشى جميع تصرفاته ، مع الأسس العقلية والشرعية ، سواء أكانت هذه النصرفات من نوع الوقف ، أو الأكل والسفر ، أو غيره . فتى وافقت الشرع والعقل وجب احترامها وإلا اهملت .

العقد وهذا الشرط:

ليس من شك أن الشرط الباطل لا يجب الوفاء به، مهما كان نوعه . وأيضاً ليس من شك ان ما كان منه منافياً لمقتضى العقد وطبيعته يسري يطلانه إلى العقد بالذات ، فيكون ياطلاً بنفسه مبطلاً لغيره بالاتفاق ، من غير فرق بين الوقف وغير الوقف .

وانحتلفوا في الشرط المنافي لأحكام الكتاب والسنة فقط ، لا لطبيعة العقد ، كمن وقف داره على زيد بشرط أن يرتكب فيها المحرمات ، أو يترك الواجبات ، إختلفوا : هل بطلان هذا الشرط يوجب بطلان العقد أيضاً ، بحيث لا بجب الوفاء بالعقد كما لا بجب الوفاء بالشرط ، أو مختصر الفساد والبطلان على الشرط فقط .

نقل الشيخ أبو زهرة عن الحنفيسة في كتاب الوقف ١٦٢ : « ان الشروط المخالفة للمقررات الشرعية تبطل هي فقط ، أما الوقف فصحيح، ولا يفسد بفسادها ، لأن الوقف تبرع ، والتبرعات لا تبطلها الشروط الفاسدة و .

أما الإمامية فقد اختلفوا فيا بينهم ، فن قائل : أن فساد الشرط لا

بوجب فساد العقد ، وقائل : بأنه يوجيه ، وتوقف ثالث . (الجواهر ومكاسب الانصاري) .

والذي نراه نحن ان فساد الشرط المنافي الأحكام الكتاب والسنة لا يسري الى العقد بحسال .. ذلك ان للعقد اركاناً وشروطاً ، كالإبجاب والقبول ، وكون العاقد عاقلاً بالغاً ، والمعقود عليه ملكاً للعاقد، وقابلاً للنقل والانتقال ، فتى تم ذلك صح العقد بلا ربب ، أما ذكر الشروط الفاسدة التي لا تمس أركان العقد وشروطه من قريب أو بعيد ، بل الفاسدة التي لا تمس أركان العقد وشروطه من قريب أو بعيد ، بل ذكرت معه فقط فإن فسادها لا يستتبع فساد العقد ، ولو افترض ان فساد العقد أحدث خللاً في العقد كالجهالة الموجبة للغرر في عقد البيع فساد العقد ، والحال هذه ، فاسداً ، ولكن للجهالة ، لا لفساد الشرط.

وإلى هذا ذهب صاحب الجواهر ، وهو من هو في ذوقه وتحقيقه ، ومما يدل على صفاء هذه الفطرة قوله : « اما دعوى ان الشرط الفاسد إذا أخذ بنحو الداعي فلا يفسده، أما هذه الدعوى فسفسطة لا محصل تحتها » .

أجل ، الهمسا سفسطة وكلام فارغ ، لأن العرف لا يدرك ، ولا يميز بين الحالين، وبدمية ان الحطابات الشرعية منزلة على الافهام العرفية، لا على الدقة العقلية .

قدمنا أن الفقهاء قسموا الشروط إلى صحيحة وفاسدة ، وقالوا : بجب الوفاء بالأولى دون الثانية ، وانهم قسموا الفاسدة إلى ما ينافي طبيعة العقد ، وإلى ما لا ينافيه ، وإنما يتاني أحكام الشريعة ، وانهم اتفقوا على أن النوع الأول فاسد ومفسد ، واختلفوا في النوع الثاني، فمن قائل بأنه فاسد غير مفسد ، وقائل بفساده وافساده .

ثم اختلفوا في كثير من الموارد والأمثلة : هل هي من نوع الشروط الفاسدة ، وعلى افتراض انها منه ، فهل هي مفسدة أيضاً ، أو فاسدة غير مفسدة ؟ وفيا يلي نذكر طرفاً من هذه الأمثلة :

الحيار:

قال الشافعية والامامية والحنابلة : إذا اشترط الواقف لنفسه أن يكون له الحيار أمداً معلوماً في إمضاء الوقف ، أو العدول عنه بطـــل الشرط والوقف معاً ، لأنه شرط ينافي طبيعة العقد .

وقال الحنفية : بل كلاهما صحبح (فتح القدير والمغني والتذكرة).

الادخال والاخراج:

قال الحنابلة والشافعية في القول الأرجسج: إن اشترط الواقف أن يخرج من يشاء من أهل الوقف ، وبدخل من يشاء من غيرهم لم يصح، ويبطل الوقف ، لأنه مناف لمقتضى العقد فأفسده (المغني والتذكرة): وقال الحنفية والمالكية : بل يصح (شرح الزرقاني وأبو زهرة) . وفصل الامامية : بين الادخال والاخراج ، وقالوا ان اشترط اخراج من يريد من أرباب الوقف بطل الوقف ، وان اشترط أدخال من سيولد مع الموقوف عليهم جاز ، سواء أكان الوقف على أولاده ، أو أولاد غيره (التذكرة) .

الأكل ووفاء الدين:

قال الامامية والشافعية : لو وقف على غيره ، واشترط وفاء دبونه واخراج مؤنته من الوقف يبطل الوقف والشرط (الجواهر والمهذب) .

فائدة :

وحيث ذكرنا شرط الحيار ، وبعض الأمثلة للوقوف المقيدة بشرط

يحسن أن نشير بهذه المناسبة إلى ما دار وتداول على ألسنة فقهاء الامامية من قولهم خيار الشرط ، وشرط الخيار ، وقولهم مطلق العقد ، والعقد المطلق ، وأن نفرق بين الشرطين والاطلاقين .

أما شرط الخيار فهو ان العاقد عند انشاء العقد قد ذكر الخيار بلفظه، واشترطه لنفسه ، كما لو قال : بعتك هذا ، ولي الخيار في فسخ البيع والرجوع عنه مدة كذا . أما خيار الشرط، وبالأصبع خيار تخلف الشرط عن المشروط قان العاقد لم يذكر الخيار عند الانشاء أبداً ، وانما اشترط أمراً آخر ، كما لو قال البائع للمشتري : بعتك هذا على ان تكون عالماً، ثم تبين ان المشتري جاهل . وهذا التخلف محدث للبائع الخيار في فسخ أبين ان المشتري جاهل . وهذا التخلف محدث للبائع الخيار في فسخ البيع والرجوع عنه ، ان شاء امضاه ، وان شاء فسخه ، ومعلموم ان الفرق كبر جداً بن الموردين .

أما الفرق بين العقد المطلق ومطلق العقد فينبين بعد ان نعرف ان العقد على انواع ، منه العقد المجرد عن كل قيد ، وهو العقد المطلق، ومنه العقد المقيد بقيد المجابي ، او بقيد سلبي ، ومنه العقد من حيث هو هو ، أي غير ملحوظ به الاطلاق ، ولا قيد الايجاب أو السلب ، وهو مطلق العقد الشامل للعهد المطلق ، ولاعقد المقيد . وعليه يكون كل من المطلق والمقيد قسيم للآخر ، وفي عرض أخيه وحياله ، وهما معا قسمان لمطلق العقد ، تماماً كالرجل والمرأة بالقياس الى مفهوم الانسان (١).

⁽١) رمن التعابير العلمية المختصرة ما هو معروف بين طلاب النجف من قولهم ؛ بشرط شيء ، و بشرط لا ، ولا بشرط ، ويريدون من « بشرط شيء » المفيد بالايجاب كقولك ؛ اعطيك بشرط أن تفعل كذا ، ومن « بشرط لا » المقيد بالسلب ، كقولك ؛ اعطيك بشرط ان لا تفعل ، و « لا بشرط » كقولك ؛ اعطيك ، دون تقيد بسلب أر بايجاب ، و بديهة ان « اللا بشرط » يشمل الامرين مما ، ويصدق على البشرط شيء ، والبشرط لا .

البنين والبنات:

إذا وقف على البنين لا تدخل البنات ، وإذا وقف على البنات لا يدخل البنون ، وإذا وقف على أولاده دخلا معــــــ ، واقتسها بالسوية ، وإذا قال : للذكر مثل حظ الانثيين ، أو له مثل الانثى ، أو للانثى مثل حظ الذكرين ، أو قال : من تزوجت من النساء فلا حظ لها أبداً صح في ذلك كله مراعاة نشرط الواقف .. ولم أجد فيها لدي من كتب الفقه للمذاهب الحمسة قولاً يتنافى مع شيء من هذا سوى ما نقله أبو زهرة في كتاب الوقف عن المالكية ص ٢٤٥ : ٥ ان الاجهاع في مذهب مالك قائم على تأثيم من وقف على بنبه دون بناته ، أو جول استحقاق الوقف مقيداً بعدم الزواج ، وان بعضهم جعل ذلك التأثيم علة للبطلان». ونعتقد ان القول بالبطلان ، أو بإدخال البنيات في لفظ البنين قول مروك لا وزن له عند المالكية ، فإن لدي من كتبهم أكثر من خسة، البحث والتنقيب ، بل عـــلى العكس ، فقد جاء فيها : ٥ ان ألفاظ الواقف 'تحمل على العُرْف ، وهي كألفاظ الشارع في وجوب الاتباع ۽ . أجل، فقد نقل عن عمر بن العزيز أنه حاول أن يدخل البنات في أوَّقاف البنن ، وابن عبد العزيز ليس مالكياً . هذا ، الى ان محاولته ان دلت على شيء فإنما تدل على عطفه وانسانيته .

اولاد الاولاد:

وكما المختلف الفقهاء في بعض الشروط انها باطلة أو صحيحة ، وان الباطل منها هل يُبطل أو لا يبطل ، فقد اختلفوا أيضاً في دلالة بعض الألفاظ ، من تلك إذا قال : هذا وقف على أولادي ، وسكت : هل

يشمل لفظ أولادي أولاد الاولاد ؟ وفي حال الشمول : هل يعم أولاد. البتن والبنات معاً ، أو أولاد البنن فقط ؟

فالمشهور من قول الامامية ان لفظ أولادي لا يشمل أولاد الأولاد ، ولكن السيد الاصفهاني قال في وسيلة النجاة : ان لفظ الأولاد يعم أولاد الأولاد ذكوراً واقاثاً ، وهذا هو الحق ، لأنه المفهوم العرقي الذي عليه المعول .

وروى صاحب المغني عن ابن حنبل أن لفظ ولد يصدق على الذكر والأنثى للصلب ، وعلى أولاد الابن دون أولاد البنت .

وقال الشافعية : أن لفظ الولد يصدق على الذكر والأنثى من الصلب، ولا يصدق على أولاد الأولاد اطلاقاً ، أما لفظ ولد الولد عندهم فيعم الذكور والاناث ، وبه قال الحنفية (فتح القدير والمهذب) .

وقال المالكية : تدخل الاناث في لفظ الأولاد ، ولا تدخل في لفظ أولاد الأولاد (الزرقاني) ﴿

وقول المالكية هذا يُناقض نفسه ، لأن مادة اللفظ واحدة ، وهي لل . و . د . فكيف دلت على الذكور والاناث معاً بدون الاضافة، ومعهد دلت على الذكور فقط ﴿ ؟

الولاية على الوقف

الولاية على الوقف هي سلطة محددة برعايته واصلاحه واستغلاله ، وخاصة . وخاصة . وخاصة . وخاصة . والغامة هي التي تكون لولي الأمر ، والخاصة ما كان لمن يوليه الواقف عند انشاء الوقف ، أو يوليه الخاكم الشرعي .

وانفقوا على أن الولي بجب ان يكون عاقلاً بالغاً راشداً أميناً ، بل اشترط الشافعية وكثير من الامامية العدالة . والحق الاكتفاء بالامانة والوثاقة، مع القدرة على ادارة الوقف ادارة كاملة .

واتفقوا على أن المتولي أمن لا يضمن إلا بالتعدي أو التقصير .

وأيضاً اتفقوا إلا مالكاً على ان للواقف ان يجعل التولية حين الوقف لنفسه مستقلاً ، أو يشترط معه غيره مدة حياته ، أو لأمد معين ، وله أن يجعل أمرها بيد غيره .

وعن كتاب فتح الباري ان مالكاً قال : لا يجوز للواقف أن يجعل الولاية لنفسه ، لئلا يصبر كأنه وقف على نفسه ، أو يطول العهد ، فينسى الوقف ، أو يفلس الواقف ، فيتصرف فيه ، أو يموت، فيتصرف فيه ورثته، وإذا حصل الأمن من ذلك كله قلا بأس بأن بجعل الولاية في بده .

واختلفوا إذا سكت الواقف، ولم يجعل النولية له، ولا لغيره.. قال الحنابلة والمالكية تكون النولية للموقوف عليهم إذا كانوا معروفين محصورين، وإلا فهي للحاكم . (التنقيح وشرح الزرقاني) .

وقال الحنفية : تبقى الولاية للواقف ، وان لم ينص عليها لنفسه . (فتح القدير) .

أما الشافعية فقد اختلفوا فها بينهم على ثلاثة أقوال: الأول أن تكون التولية للواقف. الثاني للموقوف عليهم. الثالث للحاكم. (المهذب). والمعروف عند الاماميسة انه إذا لم يعين الواقف ولياً كانت التولية للحاكم، ان شاء باشرها بنفسه، وان شاء فوضها الى غيره. وقال السيد كاظم في الملحقات، والسيد الاصفهاني في الوسيلة: ان هسذا صجيح بالنسبة الى الاوقاف العامة، اما بالقيساس الى الاوقاف الخاصة فإن للموقوف عليهم ان محافظوا على الوقف، ويصلحوه، ويؤجروه، ويستوفوا النانج بدون اذن الحاكم، والعمل على هذا.

وقال الامامية: اذا اشترط الواقف الولاية لنفسه، وكان غير مأمون، او اشترطها لرجل يعلم بفسقه قليس للحاكم ان ينزع الولاية من الواقف، ولا ممن ولاه ، كما جساء في تذكرة العلامة الحلي . بل قال صاحب الملحقات : لو اشترط الواقف ان لا يكون للحاكم أية مداخلة في أمر وقفه صح ، وإذا مات من ولاه الحاكم يكون الأمر للموقوف عليهم ، أو لعدول المسلمين .

وقال صاحب فتح القدير الحنفي في ج ٥ ص ٢٠ : ١ لـو شرط الواقف ولايته لنفسه ، وكان غير مأمون على الوقف فللقاضي ان ينزعها من يده .. وكذا إذا شرط ان ليس للسلطان ، ولا لقاض ان غرجها من يده ، ويوليها غيره ، لأنه شرط مخالف لحكم الشرع ، فبطل ه . ولا أدري كيف بجتمع هذا مع ما نقله أبو زهرة في كتاب الوقف ص ٣٧٢ عن كتاب البحر من أن القاضي لا ينعزل بالفسنق ، فالناظر

أولى ، لأن القضاء أشرف وأخطر !

ومنى اقام الواقف او الحاكم ولياً فليس لأحد عليه سلطان ، ما دام قائماً بالواجب، فان قصر او خان، بحيث يلزم الضرر من بقائه واستمراره في الولاية فان للحاكم ان يستبدله ، والأولى ان يضم معه نشيطاً أميناً ، كما قال الحنابلة .

وإذا مات من عينه الواقف ، او جن ، او غير ذلك مما يخرجه عن الأهلية فلا تعود الولاية إلى الواقف إلا إذا جعل ذلك له حين انشاء العقد . وقال المالكية : بل تعود ، وله ان يعزله متى شاء .

وقال الامامية والحنابلة: إذا اشترط التولية لاثنين ، فان صرح ، بأن لكل منها الاستقلال في العمل استقل ، وإذا مات احدهما، او خرج عن الاهلية انفرد الآخر، وإن صرح بالاجهاع وعدم الاستقلال فلا بجوز لأحدهما التصرف بمفرده ، وإذا اطلق ولم يبين ممل كلامه على صورة عدم الاستقلال بالتصرف ، وعليه بعين الحاكم آخر ، ويضمه إلى رفيقه (الملحقات والتنقيح) .

وفي فتح القدير عن قاضيخان الحنفي : « ان الواقف إذا جعل الولاية لاثنين ، فأوصى أحدهما إلى صاحبه في أمر الوقف، ومات جاز تصرف الحي في جميع الوقف » .

قال صاحب الملحقات : إذا عين الواقف مقداراً من المنافع للمتولي تعين ذلك كثيراً كان أو قليلاً، وإن لم يعين استحق اجرة المثل ، ويتفق هذا مع ما نقله مدكور عن القانون المصري في كتاب الوقف .

واتفقوا على ان للولي الذي عينه الواقف أو الحاكم ان يوكل من شاء في انجاز مصلحة من مصالح الوقف ، سواء أصرح من أسند اليه الولاية بذلك ، ام لم يصرح ، اللهم الا اذا اشترط عليسه المباشرة بالذات . وأيضاً اتفقوا على انه ليس للمتولي ان يفوض التولية من بعده الى غيره إذا منعه عنها الولي الاصيل . كما اتفقوا على ان له ان يفوضها الى

غيره إذا أذن له . أما إذا سكت ، ولم يتعرض للتقويض ابجاباً ولاسلباً فقد ذهب الحنفية الى ان له ذلك ، وقال الامامية والحنابلة والشافعية والمالكية : ليس له ، وإذا فوض يكون تفويضه لغواً .

أبناء العلماء والأوقاف:

وجد في عصرنا علماء بحرصون على دنياهم حرص علي على دينه .. ومن ذلك انهم بجعلون ولآية الوقف الذي في يـدهم الى أولادهم ، ثم أولاد أولادهم ، ثم الى يوم يبعثون .. ويتسترون بلفظ الارشد فالأرشد من هذا النسل .

ولا أريد ان أرد على هذه البدعة : أو السنة بالآيات والروايات، وإنما أوجه هذه التساؤلات : هل قصد الشيخ من هذا التقويض مصلحة الوقف والمجتمع ، أو المصلحة الشخصية لمن يوجد من الذرية .. ثم هل الباعث على هذا التفكير مكارم الأخلاق والعفة والزهد والتضحية في سبيل الباعث على هذا التفكير مكارم الأخلاق والعفة والزهد والتضحية في سبيل الدين ، أو الغيم للأولاد وأولاد الأولاد عن طريق الانجار بالدين ، واستغلاله ؟ وهل اطلع جنابه على الغيب ، وعلم ان الأرشد من نسله أفضل للأسلام والمسلمين من الأرشد من نسل غيره ؟.

وبالتالي، ألا يتعظّ هذا الشيخ بما رآه وشاهده من الشجار بين أولاد العلماء، وبين أهل البلد الذي فيه الوقف، ثم النزاع بين الاولاد بعضهم مع بعض على تعيين الارشد، واتفاقهم بالنهاية على اقتسام الوقف، تماماً كما يقتسمون المراث ؟

بيع الوقف

استلة:

هل توجد اسباب في الواقع تستدعي جواز بيع الوقف ؟ وما هي هذه الأسباب في حال وجودها ؟ ثم ما هو حكم الثمن لو جاز البيسع ووقع ؟ هل نستبدل به عبناً تستهدف جهة الوقف الأولى ، وتحل العين الجديدة محل العين القدعة ، وتأخذ حكمها ؟

المكاسب والجواهر:

وسنعرض اقوال المذاهب بالتفصيل ، ومنها يتضح الجواب عن هذه التساؤلات وغيرها .. ولم أجد فقيها من فقهاء المذاهب الحمسة قد اطال الكلام في هذه المسألة، كالفقيهن الامامين الشيخ الانصاري في مكاسبه ، والشيسخ محمد حسن في جواهره – باب التجارة – فقد تناولاها من جميع اطرافها، وفرعا عليها فروعاً شي ، مع التبسيط في عرض الأقوال وغربلتها ، وتنقية الحقائق الصافية الحالصة . وسنلخص المهم مما جاء في

هذين السفرين اليتيمين اللذين اعتمدنا عليها أكثر من اي كتاب في بيان ما ذهب اليه الامامية .

وبهذه المناسبة أشر سابجاز الله الشيخ الانصاري وصساحب الجواهر لم يوفرا أبداً على قارئها الجهد والعناء في كل ما انتجا ، وتركا من آثار ، بل طلبا منه الكد والصبر والذكاء ، والمؤهلات العلمية التربة . ومحال على من فقد هسده المؤهلات ان يتابعها في شيء ، أو يلحق بغبارهما ، بل يدعانه ضالاً في التيه ، لا يدري ابن شاطىء السلام . أما من أقام بنيانه على أساس من العلم فيعطيانه انمن الجواهر، واجدى المكاسب ، على شرط الصبر والمتابعة ايضاً . ولا اعرف فقيها إمامياً من القدامي والجدد اعطى الفقه الجعفري واصوله الحيوية والاصالة بقدر ما اعطاه قلمها الجبار .

ومعذرة من هذا الاستطراد الذي قادتني اليه قسراً تلمسذني على يد هذين العظيمين ، او على آثارهما بالاصح .

هذه السألة:

لقد تعددت اقوال الفقهاء ، وتضاربت في هذه المسألة اكثر من ابعة مسألة غيرها في الفقه ، او في باب الوقف ، وتعرض صاحب الجواهر إلى هذا التعدد والتضارب ، نقطف من كلامه هذه الملمومة :

Surger St.

وقع الاختلاف بين الفقهاء في بيع الوقف على وجه لم نعثر على نظيره في مسألة من مسائل الوقف اطلاقاً ، فهم ما بين مانع من بيع الوقف اطلاقاً ، ومجيز له في بعض الموارد ، ومتوقف عن الحكم .. بل تعددت الأقوال ، حتى انفرد كل فقيه بقول ، بيل خالف الفقيه الواحد نفسه بنفسه في كتاب واحد ، فذهب في باب البيع إلى غير ما قاله في باب الوقف ، وربما ناقض قوله في كلام واحد ، فقال في صدره ما يخالف

عجزه .. ثم أنهى صاحب الجواهس الأقوال إلى ١٢ قـولاً ، وتعرف هذه الأقوال، أو المهم منها من المسائل التالية :

المسجد:

للمسجد حكم عند المذاهب الاسلامية نخالف حكم جميع الأوقاف بشتى أنواعها ، ولذا انفقوا ما عدا الحنابلة على عدم جواز بيعه نحال ، ومها كانت الظروف والأسباب ، حتى ولو خرب ، أو انتقل أهل القريسة والمحلة ، وانقطع المارة عن طريقه ، عيث يعلم جزماً انه لا يمكن أن يصلي فيه انسان ، مع ذلك كله بجب أن يبقى على ما هو بدون تغيير ولا تبديل ، وعللوا ذلك بأن وقف المسجد يقطع كل صلة بيته وبين الواقف إلا الله سبحانه ، ومن هنا عبروا عنه تارة بفك ملك ، وأخرى بتحرير ملك ، أي انه كان مقيداً فأصبح طلقاً من كل ملك ، وإذا لم يكن ملكاً لأحد فكيف بجوز بيعه ، مع العلم بأنه لا بيع قيد .. وإذا لم يكن ملكاً لأحد فكيف بجوز بيعه ، مع العلم بأنه لا بيع

ورتبوا على ذلك ان لو استثمره غاصب ، فسكن فيه ، أو زرعه يأثم ، ولكن لا يضمن ولا يغرم شيئاً ، لأنه غير مملوك لأحد .

ويلاحظ بأن خروجه عن الملك انما عنع من تملكه بالبيع والشراء ، ولا عنع من تملكه بالجيازة ، كسائر المباحات العامة .

وقال الحنابلة : إذا انتقل أهل القربة عن المسجد ، وصار في موضع لا يصلى فيه ، أو ضاق بأهله ، ولم يمكن توسيعه ، ولا عمارة بعضه إلا ببيع بعضه جاز ، وان لم يمكن الانتفاع بشيء إلا ببيع يباع (المغني ج ه باب الوقف) .

ويلتقي قول الحنابلة في وجوه مع ما ذهب اليه الفقيه الإمامي السيد كاظم ، حيث قال في ملحقات العروة بعدم الفرق بين المسجد وبسين غيره من الأوقاف . فالخراب الذي يهرر بيع غير المسجد يهرر بيع المسجد أيضاً ، أما التحرير وفك الملك فلا يمنع البيع في نظره ما دامت العين متصفة بالمالية.. والحق ما قلناه من عدم جواز التملك بالبيع ، وجوازه بالحيازة .

والذي يعزز قول هذا الفقيه العظيم من عدم الفرق ان من أجاز بيع غير المسجد إذا خرب انما أجازه لأن الحراب ينفي الغرض المقصود من الوقف ، أو ينفي عنه الوصف الذي جعله الواقف موضوعاً ، أو قيداً للوقف ، كما لو وقف بستاناً من حيث هو بستان ولم يقف نفس الأرض من حيث هي هي ، وهذا يعينه جار بالقياس إلى المسجد ، لأن اقامة الصلاة فيه قيد في وقفه ، فاذا انتفى القيد انتفت الوقفية ، أو انتفت صفة المسجدية التي اعتبرت فيه ، وحينئد بجري عليه ما بجري على غيره من جواز التملك بأحد أسبابه ، ولو بالحيازة .

اموال المساجد:

في الغالب أن يكون للمساجل أوقاف كحانوت ، أو دار ، أو أشجار ، أو قطعة أرض، ينفق ربعها على اصلاح المسجد وفرشه وخادمه. وبديه أن هذا النوع لا يترتب عليه احكام المسجد من الاحترام، وأفضلية الصلاة فيه ، للفرق بين الشيء نفسه ، وبين أمواله وأملاكه التابعة له . وأيضاً فرق بينها من جهة البيع ، فكل من منع من بيل المسجد الحراب له أن بجيز بيع الأوقاف التابعة له ، إذ لا ملازمة شرعية ، ولا غير شرعية بينها، لأن المسجد وقف للعبادة ، وهي روحية خالصة ، أما الدكان فوقف لأجل المنفعة المادية، ولذا كان المسجد من نوع الوقف العام ، بل هو أظهر افراده ، أما أوقافه فهي من الأوقاف الماصة به العام ، بل هو أظهر افراده ، أما أوقافه فهي من الأوقاف الماصة به وحده . اذن بجوز بيع أوقاف المسجد ، وأوقاف المقرة والمدرسة بلا ربب ، حي ولو قلنا بعدم جواز بيع المدرسة والمقرة . ولكن هل بجوز ربب ، حي ولو قلنا بعدم جواز بيع المدرسة والمقرة . ولكن هل بجوز

بيع الاعيان النابعـــة للوقف مطلقاً ، حتى مع عدم وجود سبب مبرر كالخراب ، أو ضآلة الناتج ، أو لا بد فبها من وجود المبرر شأنها في ذلك شأن الوقف على الذرية وما إليه من الأوقاف الخاصة ؟

الجواب :

ان هذه الأعبان على قسمين: الأول ما ينشئه المتولي من ربع الوقف، كأن يكون للمسجد بستان ، فيؤجره المتولي ، ويشتري أو يبني المتولي غاتجه دكاناً ، لفائدة الوقف ، أو يوجد الدكان بتبرعات المحسنين بذا كان الأمر كذلك مجوز البيع والاستبدال ، مع المصلحة ، سواء وُجد سبب من الأسباب التي ذكرها الفقهاء لجواز البيع ، أم لم يوجد، لأن هذه الأعيان ليست وقفاً ، وإنما هي قاتج ومال للوقف ، فيتصرف قيه المتولي تبعاً للمصلحة، تماماً كما يتصرف بشمر البستان الموقوف لمصلحة للمسجد اللهم الا أن يتولى الحاكم الشرعي انشاء وقف العقار الذي اشتراه المتولى ، وحينئذ لا يباع العقار إلا مع وجود سبب يعرر البيع . أما وقف الناظر فلا أثر له بدون اذن الحاكم ، لأنه وني من أجلل رعاية الموقف واستهاره ، لا لإنشاء الأوقاف وإمجادها .

القسم الثاني الأعيان التي ينشىء وقفها المحسنون لمصلحة المسجد أو المدرسة ، كمن أوصى بداره أو دكانه أو ارضه ان تكون وقفاً للمسجد أو المدرسة ، أو انشأ هو الوقف بنفسه، فهذه العين تعطى حكم الأوقاف الخاصة، بجوز فيها البيع لسبب من اسباب الجواز: كالحراب وضآلة العائد الملحق بالعدم . وبدوته لا بجوز .. ولم أجد فيا لدي من كتب المذاهب الأربعة من ذهب إلى هذه النفرقة الموضوعية .

إ) ينبغي الانتباء انفرق بين العقار الذي نشتريه بنائج الوقف ، وبين أن نبيع الوقف الخرب وتشتري بثمنه عقاراً آخر ، قان الثاني يأخذ حكم الاول في هذه الحال ، أما المقار الذي نشتريه من ناتج الوقف فلا يأخذ حكم الوقف .

وقد استوحيتها مما ذكره الشبخ الانصاري في كتاب المكاسب، وهو يتكلم عن حكم حصير المسجد، قال ما نصه : « فرق بين ما يكون ملكاً طلقاً ، كالحصير المشترى من مال المسجد، فهذا بجوز للناظر بيعه مع المصلحة ، ولو لم يخرج من حيز الانتفاع ، بل كان جديداً غير مستعمل ، وبين ما يكون من الأموال وقفاً على المسجد، كالحصير الذي يشتريه الرجل ، ويضعه في المسجد ، والثوب الذي يلبس البيت ، فمثل هذا يكون ملكاً للمسلمين لا بجوز لهم تغييره عن وضعه إلا في مواضع يسوغ فيها بيع الوقف » .

وإذا جاز للناظر أن يبيع الحصير الجديد الذي كان قدد اشتراه من مال المسجد جاز له في غيره بلا ريب .. ويدل على عدم الفرق قول الشيخ تفسه بعد أسطر من العبارة السابقة، حيث قال : « ان حكم الحمامات والدكاكين التي انشئت لتحصيل المنافع بالايجار ونحوه غير حكم المساجد والمقابر والمشاهد . »

ومثل ذلك تماماً قول النائيني في تقريرات الحونساري :

« وإذا هدم ، أو هجر المسجد ، ولم يعد محاجة إلى أوقاف ولا غيرها صرف الوقف الحاص به إلى وجوه البر، والأولى صرفه إلى مسجد آخر ، وكذلك إذا كان الوقف على مدرسة خاصة ، أو مصح خاص، وخرب، فانه يصرف إلى الخير والبر ، أو إلى النظير والمثيل .

غير السجد:

أشرنا إلى أقوال المذاهب في المسجد ، وان الامامية والشافعية والحنفية والمالكية ضد الحنابلة فيه ، أما في غير المسجد من الأوقاف فان للامامية في مسألة بيعها مسلكاً خاصاً، لذا نشير أولاً إلى أقوال المذاهب الأربعة، ثم إلى قول الامامية على حدة .

وإذا أجاز الحنابلة بيع المسجد، مع وجود المسوغ فبالأولى أن يجيزوا بيع غيره من الأوقاف واستبداله ، مع السبب المرجب .

أما الشافعية فقد منعوا البيع والاستبدال اطلاقاً، حتى ولو كان الوقف خاصاً ، كالوقف على الذرية ، ووجد الف سبب وسبب .. وأجازوا للموقوف عليهم أن يستهلكوا بأنفسهم الوقف الخاص إذا وجد المقتضي ، كالشجرة تجف ، ولم تعد صالحة للثمر، فان للموقوف عليهم أن يتخذوها وقوداً ، ولا يجوز لهم بيعها ، ولا استبدالها .

أما المالكية فقد جاء في شرح الزرقاني على أبي ضياء أن الوقف بجوز بيعه في حالات ثلاث: الأولى أن يشترط الواقف البيع عند انشاء الوقف، فيتبع شرطه . الثانية أن يكون الموقوف من نوع المتقول، ولم يعد يصلح للجهة الموقوف عليها ، فيباع ، ويصرف ثمنه في مثله ونظيره . الثالثة يباع العقار لضرورة توسيع المسجد ، أو الطريق ، أو المقيرة ، وفيا عدا ذلك لا يسوغ البيع ، حتى ولو خرب العقار ، وأصبح لا يستغل في شيء .

أما الحنفية فقد نقل عنهم أبو زهرة في كتاب الوقف انهم اجازوا الاستبدال في جميع الأوقاف الحاصة منها والعامة - غير المسجد - وانهم ذكروا لذلك ثلاث حالات : الأولى ان يشترط الواقف ذلك حسن الوقف . الثانية ان يصبر الوقف عسال لا ينتفع به . الثالثة أن يكون الاستبدال أدر نفعاً ، وأكثر غلة ، ولا يوجد شرط من الواقف بمنع من البيع .

هذا هو ملخص رأي المذاهب الأربعة في غير المسجد ، وهم كما رأيت لا فرق عندهم بين الأوقاف الحاصة ، وبين الأوقاف – غـــير المسجد – من جهة البيع ، على عكس الامامية الذين فرقوا بينها .

العام والخاص:

قسم الامامية الوقف الى توعين ، وجعلوا لكل منها حكمه وآثاره: الأول : الوقف الخاص ، وهو ما كان ملكاً للموقوف عليهم ، اي الذين يستحقون استباره والانتفاع به ، ومنه الوقف الذري ، والموقف على إلعلماء او الفقراء ، ووقف العقار لمصلحة المسجد والمقبرة والمدرسة وما اليها . وهذا النوع من الوقف هو الذي وقع الخلاف بينهم في أنه بجوز بيعه ، مع الاسباب الموجية ، أو لا بجوز اطلاقاً ، حتى ولو وجد ألف سبب وسيب .

الثاني : الوقف العام وهو ما اريد منه انتفاع الناس ، كل الناس ، لا فئة خاصة ولا صنف معين، ومنه المدارس والمصحات والمساجد والمشاهد والمقابر والقناطر ، والحانات التي كانت منذ زمان ، وعيون المساء ، أوالاشجار المسهلة المارة ، وفي حكمها المساجد والمقابر والمشاهد ، الألها لا تختص بمسلم دون مسلم ، ولا بفئة من المسلمين دون فئة .

وقد اتفق الامامية على ان هذه الأوقاف العامة لا بجوز بيعها ، ولا استبدالها بحال ، حتى لو خربت ، وأوشكت عسلى الهلاك والضياع ، لأنها عندهم ، أو عند اكبرهم فلك ملك ، أي اخراج لها عن ملك مالكها الأول الى غير مالك ، فأصبحت بعد الوقف تحاملاً كالمباحات العامة . وبديهة انه لا بيع إلا في ملك . بخلاف الأوقاف الحاصة، فانها تحويل من ملك الواقف الى ملك الموقوف عليهم بنحو من الانحاء . أجل، إذا انقطعت الجهة الموقوف عليها كلية بجوز تحويل الوقف الى جهة اخرى قريبة من الأولى ، كالمدرسة ينقطع عنها الطلاب ، بحيث يتعذر اقامة قريبة من الأولى ، كالمدرسة ينقطع عنها الطلاب ، بحيث يتعذر اقامة الدروس فيها فيباح تحويلها الى مكتبة عامة ، أو ناد للمحاضرات .

وقد أشرنا في مسألة المسجد الى انه إذا امتنع التمالك بالبيع فيانه لا عتنع بالحيازة ، وأشرنا أيضاً الى ان السيد صاحب ملحقات العروة يرد على الفقهاء بعدم الفرق بين الوقف العام والخساص ، وان السبب الذي يعرر بيغ الحاص يبرر أيضاً بيع العام ، وانه لا يعترف بأن الوقف في العام من نوع فلك الملك وتحريره . وإذا افترض انه كذلك فلا مانع عنده من البيع ، لأن المبرر للبيع في نظره مجرد اتصاف العين بالمالية .

أما نحن فنلاحظ على قول الفقهاء ، وعلى قول السيد أيضاً .. وردنا على الفقهاء بأن عسدم الملك ان منع من التملك بالبيع فانه لا يمنع منه بالحيازة ، كما ان الملك بمفرده لا يعرر البيع، فالعين المرهونة مملوكة بلا ريب ، ومع ذلك لا مجوز بيعها إلا باذن المرتهن .

وأما ردنا على السيد فهو أن الانصاف بالمالية وحدها لا مجمدي نفعاً فان المباحات كالسمك في الماء ، والطير لها مائية ، ومع ذلك لا مجوز بيعها .. اذن ينحصر سبيل التملك بالحيازة ، كما قلنا .

المقترة :

قدمنا ان المقبرة من الأوقاف العامة ، كالمسجد ، وان الامامية لا مجيزون بيع الأوقاف العامة محال ، حتى ولو خربت واندرست . ورأيت من المفيد أن اخصص المقبرة بهذه الفقرة ، لأمرين :

الأول : لمكان الحاجة إلى بيان الحكم ، فان كثيراً من مقابر المسلمين قد هجرت ، واستُعيض عنها .

الثاني : أن للمقبرة حالاً تغاير بقية الأوقاف – في الغالب – وتتبين لم هذه الحال المغايرة ثما يلي :

لو علمنا ان انساناً وقف أرضه مقبرة ، واستعملت للدفن جرى عليها حكم الوقف العام ، وكانت من الأوقاف التي لا يجوز بيعها ، حتى ولو انشرست رسومها ، وانمحت آثارها ، وبليت عظام موثاها .

وإذا علمنا أن هذه القطعة كانت مواناً ، ولم يملكها مالك من قبل، ثم اتخذها أهل القرية مقبرة ، كما هي الحال — في الغالب — فلن تكون وقفاً من الأساس ، لا عاماً ولا خاصاً، وأنما تبقى على ما كانت مشاعاً محوزها من سبق ، فأذا دفن ميت في جزء منها لم بجز لغيره نبشه ، أو استماله بما يستدعي الهتك .. ولكن لأي انسان أن يحبي أي جزء شاء من هذه القطعة بالذات ، محبيه بالعارة ، أو الزراعة ، إذا كان خالياً من القبور ، أو كان فيه قبر قديم ، وقد صارت عظام صاحبه تراباً ، أو كالتراب .. بجوز له ذلك تماماً كما جاز له أن بحبي أرضاً أعرض عنها ، أو هجرها من كان قد أحياها ، حتى عادت إلى ما كانت عليه قبل الاحياء .

وإذا جهلنا الحال ، ولم نعلم بأن هذه القطعة التي استعملت مفرة : هل كانت مملوكة ، ثم وقفها المالك ، حتى تكون الآن وقفا ، وتأخذ حكمه ، أو انها كانت في الأصل مواتاً ، ثم جعلها أهل القرية مقبرة لموناهم — إذا كان الأمر كذلك فلا تأخذ حسكم الوقف ، لأن الاصل عدم الوقف ، حتى يثبت العكس بالبيئة الشرعية .

وتقول : أن الوقف يثبت بالشياع ، فلماذا لا نثبت به وقف المقبرة؟

وجوابنا انه إذا حصل الشياع بأن هذه المقرة هي وقف ، كأن يتناقل جيل عن جيل ان فلاناً وقفها مقرة ، إذا كان هكذا فإنا نثبت الوقف قطعاً .. اما مجرد الشياع بأن هذه مقرة فلا مجدي شيئاً ، اذ المفروض إنا نعلم بالوجدان الها مقرة ، وانه لم يتازع في ذلك منازع ، ولكن مجرد العلم بأنها مقرة لا يثبت الوقفية ، اذ قد تكون مقرة ، ولا تكون وقفاً ، بل تكون مشاعاً ، ومعلوم أن الحاص لا يثبت بوجود العام .

فرع :

إذا حفر انسان قبراً لنفسه ، كي يدفن فيه عندما يوافيه الأجل جاز لغبره أن يدفن فيه ميناً آخر ، حتى ولو كان في الأرض سعة، والأولى أن يتركه له تجنباً لايذاء المؤمن .

الاسباب المبررة:

قلمنا ان فقهاء الامامية اتفقوا على ان الأوقاف العابمة كالمساجد والمقابر، وما اليها لا مجوز بيعها، والمهم اختلفوا في بيع الأوقاف الحاصة، كالوقف على الذربة ، وعلى العلماء أو الفقراء إذا وجد السبب المبرر للبيع، وهذي هي الأسباب التي ذكروها لتبرير بيع الوقف الحاص :

١ – أن لا تبقى للعين الموقوفة أية منفعة للجهة الموقوف عليها ، كالجذع البالي بجف ولا يشمر ، والحصير الحلق لا يصلح إلا للنار ، والحيوان إذا ذبح لم يعد صالحاً إلا للاكل . . وليس من شك ان هذا سبب مبرر للبيع .

٧ ـ قال السيد ابو الحسن الاصفهاني في وسيلة النجاة : أن الآلات والفرش ، وثياب الضرائح ، وأشباه هذه ، أن أمكن الانتفاع بها مع بقائها على حالها لا بجوز البيع ، وأن استغنى عنها المحل، بحيث يستدعي بقاؤها فيه الضياع والتلف جعلت في محل آخر مماثل، فأن لم يوجد المائل، أو وجد ، وكان في غنى عنها ، صرفت إلى المصالح العامة . أما إذا لم يمكن الانتفاع بها إلا ببيعها ، ولزم من بقائها ضياعها، أو تلفها بيعت، وصرف ثمنها في ذاك المحل ، أن احتاج البه ، وإلا ففي المائل ، ثم في الصالح العام .

٣ – ان يخرب الوقف ، كالدار تنهدم ، واليستان لم يعد صالحاً للانتفاع به ، أو كانت منفعته ضئيلة أشبه بالعدم، فان أمكنت عمارته ، ولو باجاره إلى سنوات فذاك ، وإلا جاز البيع ، على أن يُستبدل يشمنه عين تحل محل العين الأولى ، كما يأتي .

إذا اشترط الواقف أن تباع العين إذا اختلف الموقوف عليهم ،
 أو قل ربعها ، أو غير ذلك من الشروط التي لا تحلل حراماً ، ولا تحرم حلالاً أتبع شرطه .

وقع اختلاف بين أرباب الوقف بخشى منه على ضياع الأنفس والأموال ، بحيث لا ينحسم النزاع إلا بالبيع جاز ، ووزع الثمن على الموقوف عليهم ، إذا لم ينحسم النزاع الا بهذه السبيل .

هكذا فالوا .. ولا اعرف له مدركاً إلا ما ذكروه من دفع الضرر الأشد .. ومعلوم بالبديمة انه لا بجوز دفع الضرر عن النفس بإدخاله على الغير ، وفي البيع ضرر على البطون اللاحقة .

٦ إذا أمكن أن يباع من الوقف الحرب ، ويصرف الثمن الاصلاح
 الجزء الآخر جاز .

٧ – إذا هدم المسجد فأحجاره وأخشابه وأبوابه ، وسائر ادواته لا تأخد حكم المسجد ، ولا حكم العقار الموقوف لصالحه من عدم جواز البيع الا بمبرر ، بل يكون حكمها حكم أموال المسجد ، وناتج أوقافه تماماً كإجار الدكان ينبع فيها المصلحة التي يراها المتولي .

تمن الوقف:

إذا بيع الوقف بسبب مبرر ، فماذا نصنع بالثمن ؟ هل توزعه على

الموقوف عليهم ، تماماً كما نوزع الناتج ، أو يجب ان نشتري به عقاراً عائلًا ، ان أمكن ، ويأخذ الناني مكان الأول ؟

قال المحقق الانصاري وكثير غيره من ذوي الاجتهاد : « ان الثمن عقاراً حكمه حكم الوقف الاول من كونه ملكاً البطون ، فان كان الثمن عقاراً اخذ مكان الاول ، وان كان نقداً اشترينا به ما هو أصلح ، ولا يحتاج البدل الى صيغة الوقف ، لان نفس البدلية تستدعي بطبيعتها ان يكون الثاني كالاول من غير فرق . ولذا قال الشهيد في غاية المراد : « انه أي البدل ، صار مملوكاً على حد الملك الاول ، اذ يستحيل ان يملك على حدة » .

ثم قال الانصاري في المكاسب في آخر كلامسه عن الصورة الاولى لصور جواز بيع الوقف: « لو تعذر ان نشري بالثمن عقداراً وضع الثمن عند أمن مترقبن الفرص ، وإذا دعت المصلحة للاتجار به جاز ، ولكن الربع لا يوزع على المستحقين ، كما هو الشأن في الناتج ، بل يكون حكمه حكم أصل الوقف ، لانه جزء من المبيع ، وليس كالهاء الحقيقي » .

هذا ما قاله المحقق الانصاري ، وهو أعلم بمراده رضوان الله عليه ، أما أنا فلم أدرك الفرق بين ربح التجارة بمال الوقف ، وبين ثمرة العين الموقوفة ، فكما ان الشمرة توزع على المستحقين كذلك ينبغي ان يوزع الربح .. اللهم إلا أن يقال بأن ناتج العقار الموقوف ليس من نوع العين الموقوفة ، بل يباينها ، أما أرباح التجارة فهي من نوع المال ، ولا يختلف عنه في شيء . ومنى حصل الفرق اختلف الحكم .. ومها يكن ، فان الفكر إذا جال وجد الحل لكل مشكلة وإشكال ، ولكن من الوجهة النظرية ، وبديه ان العبرة بالواقع ، والواقع المحسوس ان العبرف لا بجد فرقاً بين الحالين ، وعليه المعول .

وقال الشبيخ النائيني في تقريرات الحونساري : إذا ابتيع بثمن العين

الأولى عين جديدة فان الثانية لا تأخذ حكمها ، ولا تكون وقفاً مثلها، بل هي تماماً كتاتج الوقف .. يجوز بيعها بدون عروض المبرر إذا رأى المتولي مصلحة في البيع .. والحق ما ذهب اليه الانصاري والشهيد وغيرهما من المحققين من عدم الفرق بين البدل والمبدل منه .



من طرائف الوقف

ما كان في نبتي أن اسجل هنا شيئاً يتصل بالوقف بعد ان انهيت الحديث عنه وعن اقوال المذاهب فيه .. ولكن .. تشاء الصدف ان اقرأ شيئاً طريفاً وممتعاً عن الاوقاف المصرية في عهد الماليك والعمانيين القدامي في نفس اللحظة التي انتقلت فيها من باب الوقف الى باب الحجر .. في هذه اللحظة بالذات وصلتني جريدة لسان الحال البيرونية ، وجريدة الاخبار المصرية تاريخ ١٩٦٤/٧/١ ، فتركت القلم ، وتصفحت الجريدتين، لاعرف ما بجسري حول غرفستي من حوادث ، ولاخقف عن نفسي اثقال الصبر على طعام واحد .

وإذا بي أرى في جريدة الاخبار ان في مديرية الاوقاف المصرية غرفة من حديد ، مضى عليها مئات السنين ، وهي مقفلة ، وشاءت المديرية أن تفتحها ، وتطلع على ما في داخلها . وما ان فتحت ابواب الغرفة، حتى رؤيت آلاف الحجج والوثائق مكدسة تعلوها الاتربة ، فخصصت عشرين موظفاً لفحصها ومعرفتها . وحين باشروا بالعمل ، رأوا العجائب والغرائب .. ١٠٠٠ حجة كتبت عاء الذهب ، وحجة يرجع تاريخها الى ألف سنة .. وقد أحسست عتعة وطرافة في قراءتها ، اما لانها كذلك

في واقعها ، واما لآني كنت غارقاً في التنفيب والتفكير والكتابة عـــن الوقف الى قمة الرأس .. وإليك طرفاً من هذه المحتويات عساك آن نشعر بالمنعة كما شعرت :

عقار وقف على علف البغلة التي كان يركبهـا شيخ الازهر في ذلك الوقت .

فلانة وقفت ثلاثة آلاف نسدان على العلماء اشرط أن يكونوا عسلى مذهب أبسى حنيفة .

الباشا فَلان وقف عشرة آلاف فدان على وضع سعف النخل والربحان على مقابر اسرته .

ورجل وقف اسهماً من ثروته على الزملاني، أي ساقي المباه في الجامع. وآخر وقف على الذي يلقى خطبة الجمعة .

وسيدة وقفت على حبال الدلاء التي يستقى بها في المسجد .

ووقف على الجبب والقفاطين للشيوخ .

ووقنف لاطلاق البخور في حلقات الدرس

وأذكر اني قرأت فسيها مضى عن وقف في سورية يُشترى بريعه صحون يدل الصحون التي تكسرها الخادمات ، كي يسلمن من غضب مخدوماتهن .

وسمعت أن في حمص وقفاً على من يرى هلال رمضان ليلة العيد ، ومن أجل هذا تكثر دعاوى رؤيته هناك .. ويوجد في بعض قرى جبل عامل رقف على أكفان الموتى .

وإذا دلت هذه الأوقاف على شيء فانها تدل على نوع التفكير في ذاك العهد ، وحياة المجتمع الذي كان يعيش فيه الواقفون وعاداته ، وان كثيراً من الناس إذا ماتوا لم بجد ذووهم ما يكفنونهم به .

المنافعة ال

7



.

.

المجنون والصغير

الحجر:

الحجر بفتح الحاء وسكون الجيم ، ومعناه لغة المنع ، ومنه قوله تعالى : و ويقولون حجراً محجوراً له الفرقان ٢٢ ، وشرعما منع الانسان عن التصرف في أمواله كلها أو يعضها ، واسبابه التي نتكلم عنها هنا أربعة : الجنون ، والصغر ، والسفه ، والافلاس^(۱) .

المجنون :

 ⁽١) رمرض المؤت من الاسباب أيضاً ، حيث يمنع المريض من التصرف في أمؤاله إذا زاد عن الثلث ،
 وقدمنا الكلام في ذلك في باب الوصايا بعنوان و تصرفات المريض » قراجع .

في أصل تحقق العقد ، لا في صحته ، فينفى بالاصل . وبتعبير ثأنُ اذا كان الشك في وجود العقل حينًا اذا كان الشك في وجود العقل حينًا العقد نستصحب الحالة السابقة ، ونبغي ما كان على ما كان .

والمغمى عليه والسكران عجكم المجنون .

وإذا وطأ المجنون امرأة وحملت منه الحق به الولد، تماماً كالشبهة .

الصغر:

الصبي محجر عليه بالاتفاق ، واختلفوا في بعض تصرفات المميـز ، كما سنشير ، وإذا تكامل فيه العقل والبلوغ يصبح رجلاً ، وتنفذ جميع . تصرفاته .

وقال الإمامية والشافعية : إذا بلسغ الصبي عشراً صحت وصيته في البر والاحسان . وقال أكثر من واحد من الامامية : يصح طلاقه أيضاً استناداً إلى بعض الروايات .

وأشرنا في باب الزواج فصل « شروط العاقدين » الى البلوغ بالسن وعلاماته فراجع .

الضيات:

إذا أتاف المجنون أو الصبي مال الغير بغير اذنه فعليهما الضمان ، لأن الضمان من الأحكام الوضعية التي لا يشترط فيها العقـــل والبلوغ (١) فان

 ⁽١) كل حق أدبي يعود إلى الله سبحانه يكون العقل والبلوغ شرطين فيه ، وكل حق مالي يعود إلى
 الانسان فلا يشترط فيه العقل و لا البلوغ .

كان لها مال في يد الولي طولب بالوفاء من مالها ، وإلا فعلى ضأحب المال أن ينتظر ، حتى يفيق المجنون ، ويبلغ الصبي فيطالبها بحقه ،

الصبي المميز:

الصبي المميز هو الذي يستطيع أن يفرق بين الضار والنافع في الجملة » ويعرف عقد البيع من عقد الاجارة ، والصفقة الرابحة من الحاسرة .

قال الحنفية : تجوز تصرفات الصبي المميز بدون اذن الولي إذا عادت عليه بالنفع المحض، كقبول الهبات والوصايا، والأوقاف من غير عوض ، أما التصرفات التي بحتمل فيها النفع والضرر ، كالبيع والشراء ، والرهن والاجارة والاعارة فلا تصح إلا بإذن الولي .

أما غير المميز فلا تصح تصرفانه بشي أنواعها ، أذن الولي ، أو لم يأذن ، سواء تصرف في الشيء الحفير ، أو الحطير .

وقال الحنابلة : يصح تصرف المميز بإذن السولي ، ويصح تصرف غير المميز بالشيء الحقير ، وان لم يأذن الولي ، كما لو اشترى من بائع الحلوى ما يشتريه الأطفال عادة ، أو باع عصفوراً من رجل ، ليطلقه المشتري (التنقيح والتذكرة) .

وقال الامامية والشافعية : أن معاملة الصبي بكاملها غير شرعية ، سواء أكانت بالوكالة ، أو بالأصالة ، قبضاً ، أو اقباضاً ، في الحقير أو في اليسير ، ثذراً كانت ، أو اقراراً ، مميزاً كان الصبي ، أو غير مميز . قال الشيخ الاقصاري في المكاسب : و العمدة في سلب عبارة الصبي هو الاجاع المحكي المعتضد بالشهرة العظيمة .. وأن العمل على المشهور » .

وقد فرع الامامية على ذلك فروعاً ، فيها دقة وعمق ذكرها العلامة الحلي في التذكرة :

هُ منها ۾ إذًا کان عليك لرجل دين ، وقال لك : سلم المال الذي لي في ذمتك إلى ولدي ، وكان ولده قاصراً ، فسلمت المال المطلوب منك للولد بناء على طلب أبيه ، وصادف ان المال فقد من الولد ، إذا كان كذلك ـــ لم تبرأ ذمتك من الدين، ولصاحبه أن يطالبك به ثانية على الرغم من انه هو الذي أمرك بالنسليم إلى ولده . كما ان الولد لا يضمن المال الذي أضاعه ، ولا يحق لك أن تطالب به ولي الطفل ، ولا الطفل بعد أن يكبر .

أما بقاء الدين في ذمتك فلأن الدين لا يتعين إلا بالقبض الصحيح ، والمفروض أن صاحب الدين لم يقبضه هو ولا وكيله الشرعي ، وقبضٌ الطفل وجودُه كعدمه بعد أن افترضنا انه ليس أهلاً للقبض والاقباض، أما الاذن بالتسليم فهو تماماً كمن قال لك : ارم بما أطلبك من دين في البحر ، وفعلتُ بما قال ، فان الدين ، والحال هذه ، يبقى في ذمتك. وأما عدم ضهان الصبي لليال الذي سلمته له فلأثلث انت الذي أضعته

بسوء اختيارك ، حيث جعلته في يد من لا أثر ليده ، حتى ســع اذن الولي وأمره .

و ﴿ منها ﴾ ما إذا كان للصبي عندك أموال ، وقمال لك وليه : سلمه اياها ، فسلمته ، وأضاعها الصبي كان عليك الضمان ، إذ لا يحق لك ان تفرُّط بأموال القاصر ؛ حتى ولو اذن الولي بذلك.

و ﴿ مِنْهَا ﴾ إذا عرض عليك الطفل ديناراً لتنظر فيه ، وانه هـــل هو صحيح ، أو زائف ، أو أعطاك ستاعاً لتقومه ، أو تشتريـه ، أو لغر ذلك فلا مجوز لك بعد أن أصبح في بدك ان ترده اليه، بل عليك أن ترده إلى الولي .

و لا منها ﴾ إذا تبايع الصبيان ، وتقايضا ، وأتلف كل منهها مسما قیضه ، فان جری ذلك باذن الولیین فالضمان علیها ، وان كان بدون إذنهما فالضمان في أموال الصبيين . هذا ما قاله الامامية ، أما الذي نراه نحن فهو:إذا علمنا علم اليقين بأن هذا التصرف الذي صدر من الصبي المميز هو في مصلحته مئة بالمئة وجب على الولي أن يقره عليه ، ولا يجوز له ان يبطله ، مخاصة إذا كان في ابطاله ضرر على الطفل .

أما الأدلة العامة الدالة على بطلان تصرف الصبي فأنها منصرفة عن هذه الحال ، أو ان هذه الحال مخصصة لتلك العمومات ، ذلك أنا على يقبن من ان مقاصد الشريعة هي المصلحة ، ومتى علمنا بوجود المصلحة وجب الأخذ بها ، تماماً كمفهوم الأولية ، والأقيسة القطعية . وليس هذا اجتهاداً في قبال النص ، بل هو عمل بالنص ، إذ العلم بالمقصد الشرعي تماماً كالعلم بالنص . إذا لم يكن هو بالذات .

ولو أخذنا بقول الامامية والشافعية لكانت المكافأة كالساعة – مثلاً – مهديها المدرسة للطالب المتفوق – في غير محلها ، وإذا قبضها الطالب غير البالغ فلا علكها ، وهذا يتنافى مع الفطرة ، وما عليه العقلاء والأديان والمذاهب .

عمد الصبي خطأ:

إذا قتل الصبي انساناً ، أو جرحه ، او قطـع بعض اعضائه فلا يقتص منه تماماً كالمجنون ، لأنه ليس أهلاً للعقوبة دنياً ولا آخرة، وفي الحديث . و عمد الصبي خطأ و . ولا خلاف في ذلك بين المذاهب ، اما الدية فتتحملها العاقلة .

وإذا جاز ضرب الصبي في بعض الحالات فانمــــا هو للتأديب ، لا القصاص ، ولا للتعزير .

السفيه

تعريفه :

يفترق السفيه عن الصبي بالبلوغ ، وعن المجنون بالعقبل ، فالسفه من حيث هو مجتمع مع الادراك والتمييز، لأن السفيه هو الذي لا محسن ادارة امواله ، وانفاقها بالمعروف ، سواء أكانت فيه جميع المؤهلات لحسن الادارة ، ولكنه اهمل ولم يفعل ، ام كان فاقداً لها .. وبكلمة، انه المهمل المبدر، على ان يتكرر منه الاهمال والتبذير . ومن التبذير ان يتصدق بكل او جل ما علك ، او يبني مسجداً او مدرسة او مصحاً لا يقدم عليه من كان في وضعه المادي والاجماعي ، محيث يضر به وعن يعول ، ويراه الناس خارجاً عن طريقة العقلاء في ادارة اموالهم .

التحجير :

اتفقوا ــ ما عدا ابا حنيفة ــ على ان السفيه يحجر عليه في خصوص متصرفات المالية ، وان شأنه في ذلك شأن الصبي والمجتون الا إذا اذن له الولي . وله مطلق الحرية في التصرفات التي لا تنصل بالمال من قريب

او بعيد .. والسفيه لا يفك عنه الحجر ، حتى ببلغ ، ويعلم منه الرشد، لقوله تعالى : ه ولا تأتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً وابتلوا البتامي حتى إذا بلغوا النكاح فان انسم منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم (١١) – النساء ٥ ».

وبهذا قال الامامية والشافعية والمالكية والحنابلة ، وابو يوسف ومحمد صاحباً أبسى حنيفة .

وقال أبو حنيفة : أن الرشد ليس شرطاً في تسليم الأموال لأصحابها، ولا في صحة تصرفاتهم المالية .. فأذا بلغ الانسان رشيداً ، ثم عرض له السفه تصح تصرفاته ، ولا يجوز التحجير عليه ، حتى ولو كانت سنه دون الحامسة والعشرين . وكذلك من بلغ سفيها ، بحيث يتصل السفه بالصغر – لا يحجر عليه بحال بعد بلوغ الده ٢ (فتح القدير وابن عايدين). وهذه مخالفة صريحة لاجاع الأمة بكاملها ، بل لما هو معلوم بضرورة الدين ، ونص الفرآن الكريم ، وهو قوله جل وعز « ولا تأنوا السفهاء اموالكم » .

حكم الحاكم:

قال المحققون من الامامية : ان المعول في بطلان تصرفات السفيه .. على وجود ظهور السفه ، لا على حكم الحاكم بالنحجير ، فكل تصرف يصدر عنه حال السفه يكون باطلاً ، سواء أحجر الحاكم ، ام لم بحجر، اتصل السفه بالصغر ، او تجدد بعد البلوغ . فلو كان سفيهاً ، ثم حصل

⁽١) عبر ت الآية عن أموال القـــاصرين بكاف المخاطب آرلا ، ثم بهاء الغائب ثانية ، اشعاراً بأن كل مــا يملكه الإنسان له صفتان : الأولى سلطته الخاصة عليه , والثانية أن يصرفه بما يعود عليه رعلى مجتمعه بالنفع ، أو لا يعود عليها بالضرو على اسوأ التقادير ..

الرشد ارتفع عنه الحجر، فان عاد السفه عاد ، فان زال زال، وَهكذا . (وسيلة النجاة للسيد الاصفهاني) .

وهذا القول قريب جداً من قول الشافعية .

وقال الحنفية والحنابلة : لا يحجر على السفيه إلا بحكم الحاكم ، فاذا تصرف قبل الحكم عليه بالتحجير نفذ التصرف ، وان كان في غير محله، ولا ينفذ بعد الحكم ، وان كان في محله .

ولا يتم هذا إلا على الفول بأن حكم الحاكم يغير الواقع ، وهذا القول مختص بالحنفية فقط . اما الشافعية والمالكية والحنابلة فانهــــم يتفقون مع الامامية على ان حكم الحاكم لا يحس الواقع من قريب او بعيد، لأنه وسيلة لا غاية ، وقد فصلنا القول في كتابنا « اصول الإثبات » .

وقال المالكية : إذا اتصف الشخص بالسفه يكون مستحقاً للحجر ذكراً كان او انثى ، فاذا عرض له السفه بعد زمن قليل كعام ، فان الحجر عليه بكون من حقوق ابيسه ، الأن ذلك الزمن قريب من زمن البلوغ .. اما إذا عرض له السفه بعد البلوغ بأكثر من عام فان الحجر عليه لا يكون إلا بحكم الحاكم (الفقه عسلى المذاهب الأربعة ج ٢ باب الحجر) .

وايضاً قال المالكية: ان الانثى وان بلغت رشيدة قليس لها ان تتصرف في اموالها إلا بعد ان تتزوج ، ويدخل بها الزوج، فاذا تزوجت ودخل تنفذ تبرعاتها بمقدار الثلث ، وما زاد عنه يتوقف على اذن الزوج ما لم تصر عجوزاً (الزرقاني) .

اما يقية المذاهب فلا تفرق بين الذكر والانثى ، لعموم قوله تعالى: « فان انستم منهم رشداً فادفوا اليهم اموالهم » .

الاقرار والحلف والنذر:

إذا اذن للسفيه بالتصرف المالي ، وتصرف جاز بالاتفاق . أما غير التصرفات المالية ، كما لو أقر بالنسب ، أو حلف أو نذر فعل شيء أو تركه ولا صلة له بالمال ، أما هذا ــ فينفذ ، وأن لم يأذن الوني .

وإذا اقر بالسرقة يقبل في القطع دون المال ، اي في حق الله ، لا في حق الناس .

وقال الحنفية : يؤخذ باقراره في الأحوال التي آلت اليه بعد الحجر دون ما كانت له عند الحجر ، وكذلك تصح وصيته من الثلث في الحير والبر .

وقال الامامية : لا فرق بين الأموال اللاحقة والسابقة ، بل قالوا : لا يجوز للسفيه ان يؤجر نفسه في عمل من الأعمال ، وان كانت في صالحه إلا باذن الولي .. وقالوا : لو اودع انسان عند السفيه وديعة ، وهو يعلم بسفهه ، وباشر السفيه اتلافها بنفسه عمداً أو خطأ ضمن السفيه . أما إذا تلفت الوديعة بدون مباشرة السفيه ، ولكن للنقصير في حفظها فلا يضمن ، لأن المفرط والمقصر في هذه الحال هو صاحب الوديعة بالذات . أما الضان مع مباشرة الاتلاف فلدليل: من اتلف مال غسيره فهو له ضامن (وسيلة النجاة) .

زواجه وطلاقه :

قال الشافعية والحنابلة والامامية : لا يصح زواج السفيـــه ، ويصح طلاقه وخلعه ، ولكن الحنابلة قيدوا الزواج بالحاجة اليه .

وقال الحنفية : يصح زواجه وطلاقه وعتقه ، لأن هذه الثلاث تصح

مع الهزل ، فبالأولى مع السفه ، ولكن إذا تزوج بأكثر من مهر المثل صح عقدار مهر المثل فقط .

ثبوت الرشد:

اتفقوا على ان الرشد يعسرف بالاختبار بداهسة ، ولقوله تعانى : « وابتلوا .. فان أنسم منهم رشدا ». ولا تتحصر طرق الاختبار بمعن ، ولكن الفقهاء ذكروا على سبيل المثال ان يفوض للصبي ادارة أملاكه ان كانت له أملاك ، أو يسند اليه شراء أو بيع بعض الحاجات ، وما إلى ذاك ، فان أحسن التدبير كان رشيداً . أما الصبية فيفوض اليها ادارة شؤون البيت ، ومنها تكتشف رشدها او عدمه .

ويثبت الرشد بشهادة رجلين عدلين في الرجال والنساء بالاجاع ، لأن شهادة الرجلين هي الأصل . وقال الامامية يثبت أيضاً بشهادة رجـــل وامرأتين ، او اربع نساء في النساء فقط ، اما في الرجال فلا يثبت إلا بشهادة الرجال فحسب (التذكرة) .

وني الصغير والمجنون والسفيه

الصفر

تقدم الكلام عن التحجير على الصغير والمجنون والسفيه .. وبديه أنه لا بد لكل محجر عليسه في شيء من ولي أو وصي يرعى ذلك الشيء ويديره نيابة عن الأصيل ، فن هو هذا الولي والوصي ؟ وتنبغي الاشارة قبل كل شيء الى ان الحديث في هذا الفصل ينحصر في الولاية على المال فقط ، أما الولاية على الزواج فتقدم الكلام عليها في بابه .

اتفقوا على ان ولي الصغير أبوه ، وان الأم لا ولاية لها إلا عـــلى قول لبعض الشافعية ، واختلفوا في غير الآب،قال الحنابلة والمالكية : تكونُ الولاية بعد الأب لوصيه : فإن لم يكن للأب وصيى فللحاكم الشرعي، أما الجد فلا ولاية له اطلاقاً ، لأنه لا ينزل منزلة الأب في شيء عندهم وإذا كانت هذه حال الجد لأب فيالأولى الجد لأم .

وقال الحنفية ، تكون الولاية بعد الأب لوصيه ، ثم للجد لأب ، ثم لوصيه ، فإن لم يكن فللقاضي .

وقال الشافعية : تنتقل من الآب الى الجد ، ومنه الى وصي الأب، ومنه الى وصي الجد ، ثم الى القاضي . وقال الإمامية: تكون الولاية أولا للأب والجدله في مرتبة واحدة، عيث يكون لكل منها أن يتصرف مستقلا عن الآخر، وأبها سبق أخذ بقوله، مع مراعاة ما بجب، وإذا تشاحا يقدم تصرف الحد، وإذا تصرف كل منها تصرفا يتنافى مع تصرف الآخر أخذ بالمتقدم، وألغي المتأخر، ومع التقارن بقدم الحد، وإذا فقدا معاً كانت الولاية لوصي أحدمها، والحد أولى من وصي الأب، فإن لم يكن جد ولا أب ولا وصي لأحدها فللحاكم الشرعي.

المجنون :

المجنون تماماً كالصغير ، وأقوال المذاهب فيها واحدة ، سواء بلغ الصبي مجنوناً ، أم بلغ رشيداً ، ثم جن الا ما كان من جاعة من الامامية ، فأنهم فرقوا بين الجنون المتصل بالصغر ، وبين الجنون المتجدد بعد البلوغ والرشد ، وقالوا : ان الولاية للاب والجد على المجنون الأول ، أما الثاني فللحاكم مع وجودهما . ويتفق هذا القول مع القياس عند الحنفية ، لأن ولايتها قد سفطت ، والساقط لا يعود ، ولكن الحنفية هنا خالفوا القياس ، وأخذوا بالاستحسان .

وقال صاحب الجواهر الفقيه الامامي : الأحوط توافق الجد والأب مع الحاكم ، أي أن التصرف بمال المجنون الذي انفصل جنونه عن صغره يكون برأي الجميع . وقال السد الاصفهساني في الوسيلة : لا يترك الاحتياط بتوافق الجميع .

وأقول: ان الاحتياط حسن لا ريب فيه ، ولكنه هنا مندوب لا واجب، لأن الأدلة التي أثبتت الولاية للاب والجد لم تفرق بين الحالين ، وعليه يقدم الآب والجد على الحاكم اطلاقاً، لأن الحكم يدور مدار موضوعه وجوداً وعدماً، وعموم أدلة ولاية الجد والآب حاكم على عموم أدلة الولاية للحاكم .

هدا ، إلى أن شفقة الآب والجد لا توازيها شفقة الحآكم، وغير الحاكم، وأي عاقل يستسيغ أن يعين الحاكم قيماً أو وصياً أجنبياً على القاصر مع وجود أبيه أو جده الجامع لكل الشروط والمؤهلات .

السفية:

اتفق الامامية والحنابلة والحنفية على أن الصبي إذا بلغ رشيداً ، ثم تجدد السفه بعد الرشد تكون الولاية للحاكم دون الأب والجد ، وبالأولى دون وصبها .

ويأتي هنا ما قلناه في المجنون من أن العاقل لا يستسيغ ان يقيم الحاكم قيماً أو وصياً أجنبياً مع وجود الآب والجد ، فالأولى أن بختار الحاكم الآب أو الجد قيماً على ولده .. من باب الاحتياط .. أما إذا التصل السفه بالصغر كأن بلغ سفيها فكلام كل مذهب من هذه المذاهب الثلاثة هو الكلام في الصغير (المغني والفقه على المذاهب الأربعة وابو زهرة والجواهر (۱۱)) .

أما الشافعية فلم يفرقوا بين الولاية على الصغير والمجنون والسفيه، ولا بين تجدد السفه بعد البلوغ ، وبين اتصاله :

شروط الولي :

اتفقوا على أن الوني والوصي يشترط فيه البلوغ والرشد والاتحاد في الدين ، بل اشترط كثير منهم العدالة ، حتى في الأب والجد .

⁽¹⁾ قال صاحب الجواهر في باب الحجر : أجمع الامامية على انه اذا تجدد الدغه بعد البلوغ فالولاية للحاكم ، وإذا اتصل بالصغر فقيد فقل الاجتماع على انه للأب والجد ، ولكن الانصاف تحقق الخلاف في هــذه الخال ، إلا أن جماعة من المحققين صرحوا يثبوت الولاية لها .

وليس من شك أن هذا سد لباب الولاية بالاسمنت المسلح، لا بالحجر والطين فقط ، هذا ، إلى أن العدالة وسيلة للحفظ والغبطة، وليست غاية في نفسها . وأن دل شرط العدالة على شيء فاتما يدل على أنها كانت غير نادرة في المجتمع الذي عاش فيه من اعتبرها واشترطها .

واتفقوا على أن تصرفات الوئي التي تكون خديراً ونفعاً للمولى عليه تنفذ ، وان الضارة منها لا تنفذ ، واختلفوا فيا لا نفع فيها ولا ضرر من التصرفات . قال فريق من الامامية: تنفذ إذا كانت من الآب والجد فقط ، لأن الشرط في تصرفها عدم المفسدة ، لا وجود المصلحة ، أما الحاكم والوصي فقيد بالمصلحة ، بل قال بعضهم : ينفذ تصرف الأب مع المفسدة والمضرة على الطفل¹¹⁾ .

وقال غير الامامية : لا فرق بين الأب وألجد والحاكم والـوصي من ان تصرف الجميع لا ينفذ إلا فيا فيه الغبطة والمصلحة ، وعلى هذا كثير من الامامية .

وعليه بجوز للولي ان يتجر عال الصبي والمجنون والسفيه ، أو يعطيه من يتجر به ، وان يشتري له عقاراً ، أو ببيع من ماله ، أو يقرضه، كل ذلك . وما إليه بشرط المصلحة والنصيحة ، وتنحصر المصلحة في القرض بالخوف على المال من الضباع .

ومن المفيد ان ننقل طرفاً من الفروع التي ذكرها الفقيه الإمامي الكبير العلامة الحلي في التذكرة باب الحجر .

 ⁽١) قال النائيني في تقرير أت الخونسد بي ج ١ ص ٣٦٤ طبعة ١٣٥٧ هـ : « ألحق ثبوت الولاية للزاب ، ولمر مع المفسدة والمضرة الطفل a ولكن المقرو الخونساري نقل عن استاذه النائيني العدول عن هذا الرأي بعد أن جزم به .

العفر والصلح؛

قال بعض علماتنا : ليس لولي الصبي القصاص المستحق ، لأن الطفل ربما يرغب في العفو . وليس للولي أيضاً ان يعفو ، لأنه قد يرغب في الاستيفاء تشفياً .. ثم اختار العلامة بأن للولي الاستيفاء ، والعفو والصلح ببعض مال الطفل مع المصلحة .

الطلاق والشفعة :

ليس للولي ان يطلق زوجة الصبي لا مجاناً ، ولا بالعوض . ولو كان للصبي شريك في عين ، وباع شريكه لأجنبي كـان للولي الأخذ بالشفعة أو الترك محسب المصلحة ، وهو أصح وجهي الشافعية .

اخراج الحقوق:

يجب على الولي ان يخرج من مال المولى عليه الحقوق الواجبة، كالديون، وعوض الجنايات، والزكاة ، وان لم تطلب من الولي . اما نفقة الاقارب الواجبة على الطفيل فلا يدفعها الولي للمستحق الا مع المطالمة .

الانفاق على المولى عليه:

بجب على الولي الانفاق على من يلي أمره بالمعروف ، ولا بجوز له التقتير عليه ، ولا الاسراف في النفقة ، بل يكون معتدلاً جارياً معـــه على عادة أمثاله .

والولي أو الوصي أمن لا يضم إلا بثبوت التعدي أو التفريط، فإذا

بلغ الصبي ، وادعى على الولي التعدي او التفريط فعليه البينة ، وعملي الولي اليمين . الأنه أمين ، وما على الامين إلا اليمين .

بيع الولي من نفسه:

قال الشافعية وبعض الامامية : ليس المولي ولا للرصي أن يبيع مال الطفل والمجنون من نفسه ، ولا أن يبيع ماله من الطفسل . ثم اختار العلامة الجواز ، وعدم الفرق بينه وبين الأجنبي ، مع المصلحة وانتفاء التهمة ، كما انسه بجوز للامن الذي نصبه الحاكم أن يبيع على الحاكم مال البتم في موضع جواز البيع ، وكذا للوصي ، وان كان الحاكم هو الذي جعله أميناً وصياً . أما أن يبيسع الحاكم ماله من البنسيم فقد منعه ابو حنيفة ، لأن ذلك قضاء من الفاضي لنفسه ، وقضاؤه لنفسه باطل، وقال العلامة : لا يأس به ، أي يقول أبي حنيفة .

ويلاحظ بأن به أكثر من بأس ، لأن مّذا ليس يقضاء ، ولا بمت اليه بسبب قريب أو بعيد . وإذا جاز للقاضي أن بشتري من مال أليتيم مع المصلحة جاز ان يبيعه أيضاً مع المصلحة ، والفرق تحكم .

وكيل الولي والوصي :

للولي والوصي أن يستنيبا غيرهما في مباشرة ما لا يقدران على مباشرته، وفيا يقدران عليه أيضاً ، ولكن لا يصلحان للمباشرة تبعاً للعادة ، أما إذا صلحا فالأولى المنع .

وبلاحظ بأن كلاً من الاصالة والوكالة هنا وسيلة لتحقق المصلحــة واداء ما بجب ، فمتى حصلت هذه الغاية نفذ النصرف، سواء أكان من الولي أو الوكيل، وإلا فلا ينفذ النصرف، حتى ولو كان من الولي نفــه .

المفلس

: تعريفه

لغة من لا مال ولا عمل له يسد حاجته ، وفي اصطلاح الفقهاء من حجر عليه الحاكم لديون تستغرق جميع أمواله وتزيد عنها ، بحيث إذا وزعت على أرباب الدين لا تكفي للوفاع

وانفقوا على ان المفلس لا يمنع من التصرف في أمواله بالغة ديونه ما بلغت الا بعد ان يحجر الحاكم عليه، فلو تصرف بجميع أمواله قبل التحجر نفذت تصرفانه ، وليس للغرماء ، ولا لأي كان منعه من ذلك ، على شريطة ان لا يكون التصرف بدافع الفرار من وفاء الديون ، ولغاية تضيع الحقوق على أهلها ، مخاصة إذا لم يرج تجديد مال له محسب المعتاد وظاهر الحال .. ولا يحجر الحاكم إلا بشروط ؛

١ ــ أن يكون مديوناً ، ويثبت الدين شرعاً .

وقال الصاحبان محمد وأبو يوسف : بل نحجر عليه . وعلى قولهما فتوى الحنفية . أما أبو حنيفة فقد نفى فكرة الحجر عملى المفلس من الأساس ، حتى ولو زادت ديونه على أملاكه ، لأن في التحجير عليه. هدراً لأهليته وآدميته . ولكن أبو حنيفة قال : إذا طلب الغرماء حبس المدين ، حبس حتى يبيع هو أمواله ، ويقضى منها دينه .

ولهذا الحبس وجه إذا كان للمديون مال ظاهر ، كما سنشر، ولكن أبو حنيفة أجاز حبسه ، وان لم يظهر له مال ، فلقد نقل عنه في فتح القدير ج ٧ ص ٢٢٩ باب الحجر بسبب الدين ما نصه بالحرف : « فان لم يعرف للمفلس مال ، وطلب غرماؤه حبسه ، وهو يقول : لا مال لي حبسه الحاكم في دين النزمه بعقد ، كالمهر والكفالة » .

وهذا مخالف لنص الآية الكريمة: « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » ولما أجمعت عليه الأمة بكامل مذاهبها : الشافعية والاماميسة والحنابلة والمالكية ومحمد وأبو يوسف ، (فتح القدير ، وابن عابدين ، والفقه على المذاهب الأربعة والسنهوري في مصادر الحق ج ه) .

٣ ـ أن يكون الدين حالاً، لا مؤجلاً عند الامامية والشافعية والمالكية والحنابلة ، أما إذا كان بعضه حالاً ، وبعضه مؤجلاً .. نُـ ظُـر، قان وقت الأموال بالديون الحالة فلا حجر ، وان قصرت يحجر ، وإذا حجــر بالديون المعجلة تبقى المؤجلة إلى حينها . (التذكرة والفقه على المذاهب الأربعة) .

٤ ــ أن يكون التحجير بطلب الدائنين كلهم أو بعضهم . ومتى توافرت هذه الشروط حجر عليه الحاكم ، ومنعه من التصرف في ماله بيماً واجاراً ورهناً واعارة ، وما إلى ذاك مما يضر بالغرماء .

ويبيع الحاكم أموال المدين، ويوزعها بين أرباب الدين، فان وفت بها جميعاً فذاك ، وإلا كانت القسمة بالمحاصة، لكل بنسبة ما لمَه من حق. ومنى تم التقسيم والتوزيع زال الحجر تلقائياً ، لأن الغرض منه حفظ المال للغرماء ، وقد حصل ،

المستثنيات:

قال العلامة الحلي في التذكرة باب التفليس : لا يباع من مال المفلس دار سكناه ، ولا محادمه ، ولا فرس ركوبه ، وبهذا قال الامامية وابو حنيفة وابن حنبل .

وقال الشافعي ومالك : يباع جميع ذلك .

و أيضاً يترك له ولمن يعول النفقة في يوم القسمة فقط ، وإذا مات قبل القسمة يكفن وبجهز من ماله ، لأن التجهيز مقدم على الدين .

والحق ان كل ما تدعو اليه الضرورة العاجلة يترك له ، كالثياب ، وقوت يوم أو أكثر نحسب الملابسات ، والكتب التي لا يستغني عنها أمثاله ، وأدوات الصناعة التي يكتسب منها قوته، وأثاث البيت الضروري كالفرشة واللحاف والمخدة والفدر والصحن والابريق ، كل ذلك ، وما اليه نما لا غنى لأحد عنه في حالته الراهنة .

العين الموجودة وصاحبها .

إذا وجد العين صاحبها وكان قد اشتراها منه المفلس نسيئة فهو. بها أونى دون الغرماء جميعاً حتى ولو لم يكن هناك غيرها، عند الامامية والمالكية والشافعية والحنابلة .

وقال الحنفية : ليس له ذلك، وله أسوة بغيره من الغرماء . (التذكرة وفتح القدير) .

المال المتجدد:

إذا تجدد للمفلس مال بعد الحجر ، فهل يشمله الحجر تماماً كالمال

الموجود حال الحجر ، أو لا يشمله ، ويُكون للمفلس مطلق الحرية في التصرف فيه ؟

قال الحنابلة : لا فرق بين المال المتجدد بعد الحجر ، وبين الموجود في حينه .

وللشافعية قولان . ومثلهم الامامية . وقال العلامة الحلي : الأقرب ان الحجر يتعدى اليه أيضاً ، لأن الغرض من الحجر ايصال الحق الى أهله ، ولا مختص هذا بالموجود عند الحجر .

وقال الحنفية : لا يشمله الحجر ، وينفذ فيه اقرار المفلس وتصرفه. (فتح القدير والتذكرة والفقه على المذاهب الأربعة) .

وإذا وقعت جناية على المفلس، فإن كانت خطأ نوجب المال فليس المعقلس العفو عنها ، حيث تعلق بهسا حق الغرماء ، وان كانت عمداً توجب القصاص كان بالخيار بين أن يقتص ، وبين أن يأخذ المال بدلاً عن الجناية ، وفيس الغرمساء اجباره على أخذ المال وترك القصاص . (الجواهر) .

اقرار المفلس:

لو أقر المفلس بدين لشخص بعد التحجير ، فهل يقبل منه، ويشارك المقر له الغرماء في تقسم المال ؟

قال الشافعية والحنفية والحنابلة: لا ينفذ اقراره في ماله الموجود عند الحجر. واختلف فقهاء الامامية فيما بينهم ، فذهب صاحب الجواهر وكثمير غيره من المحققين إلى ما ذهبت اليه الحنابلة والشافعية والحنفية .

الزواج:

قال الحنفية : إذا تزوج المفلس بعد الحجر صح، وللزوجة أن تشترك مع الدائنين بمقدار مهر المثل ، وما زاد يكون ديناً في ذمته .

وقال الشافعية والامامية : يصح الزواج ، ولكن المهر بكامله يئبت في الذمة ، ولا تشارك الزوجة الغرماء في شيء.

الحيس:

قال الامامية: لا يجوز حبس المعسر مع ظهور اعساره، لقوله تعالى:
و وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة و وإذا وجد له مال ظاهر أمره الحاكم بالتسليم ، فان امننع تخبر الحاكم بين أن يبيع أموال المديون ، ويوفي منها الدين ، لأن الحاكم ولي الممتنع ، وبين أن يجسه، حتى يوفي المديون ديونه بنفسه ، لحديث : و لي الواجد تحل عقوبته وعرضه و أي الهائته ، كأن يقول الدائن للمدين : يا ظالم ، يا محاطل، وما إلى هذا . وقال أبو حنيفة : ليس للحاكم أن يبيع املاكه قهراً عنه، وله أن عبسه . وقال الشافعي وابن حنبل : بل للحاكم أن يبيع ، ويوفي السديون . وقال الشافعي وابن حنبل : بل للحاكم أن يبيع ، ويوفي السديون .

المنع من السقر:

ليس من شك انه اذا جازت عقوبته بالحبس جازت أيضاً بمنعه عن السفر ، ولكن بالشروط نفسها ، وهي ان يثبت عليه الدين شرعاً ، وان يكون قادراً على الوفاء ، ومع ذلك لوى وماطل . ويزيد على هذا ان يخشى – بحسب المعتاد – ضباع الحق إذا سافر ، كما لو كان السفر بعيداً او خطراً . فإذا لم يثبت الدين ، أو ثبت وكان المسدين معسراً يعجز عن الوفاء ، أو كان له وكيل أو كفيل ، أو لا يخشى ضباع الحق من السفر ، إذا كان الأمر كذلك — فلا مجوز منعه محال .

ومن هنا يتبن ان القرارات التي تتخذها المحاكم الشرعية بلبنان لمنع سفر المدعى عليه بمجرد تقديم الدعوى لا تستند إلى مبرر من الشريعـــة الاسلامية ، بل الى مادة قانونية وضعية .

والحمدلله على العافية والاعفاء من هذه الاسواء .. وهو سبحانه المسؤول ان يغنينا محلاله عن حرامه ، وبطاعته عن معصيته ، وبفضله عمن سواه. وصلى الله على محمد وآله الاطهار والأخيار .

فرس

•

ðo.	هذه الطبعة
٥	مقدمة
Y	
	القسم الأول : العبادات
	الطهارة
10	النجاسات النجاسات
Y£	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
YA	(Sa _etodo/20192/18)
*.	موجبات الوضوء ونواقضه
44	غايات الوضوء
*0	قرائض الوضوء
44	شروط الوضوء
14	الغسل
٤٧	الحيض
	الاستحاضة
٥٣	مس الميت
17	التيمم
	المذاهب وآية التيمم
V٥	A A A A A A A A A A A A A A A A A A A

VV							١.							,		,		•	•	_			-		بلاة	الم
٨٢			4			ı di				•									-	3 -	4				بلة	القر
٨٥		٠	4					•			Ċ	بادا][مز	ليه	ļ ,	ظر	J	۲.	<u>.</u>	L	، و ا	سترد	يا. كم		L
AY	+							*			_	ō	YL.	الص	ل	حا	ا ا	١	ر دن	اليا	پ		ستر		4	ما
47		•		į.	+	·	4		į.				1							_			سلى	11	ئان	ζ.
1+1	•	-	g:	+	•	ı			m	= :				+	٠					,	1	,			ذان	Ş١
1.0	•	Ŧ	Œ.			1	c Mi		*	•	4		Ť			Ę,	l	۱.,	رک	وأو		للاة	الص		اثضر	فر
117		٠					riti		•		•	-				(0	X	4	i	ڣ		ك	الش	,	9 4	1
14.	4	5 :	é	,		ŧ	4		a	4						+		ı				4,		1	الاة	فتيم
177	È						4			£					+							ن	هيال	Ji	s M	ص
177		Ē.	٠	4		•					è				+		_	٠,	ليس	Ľ1,	,	و	کـــر	JĮ	للاة	ص
147		i.			ů:			ų.	4		٠.										ام	ě.	_\][للاة	ص
14.		₩.	•	-	÷	+			-	٠,	Ä	ģ	b	Š								p.	لضيا	الم	, K	ص
144		46	.1		÷		T	9.		[⁰ -	7		ý	ē	١	,				•		ås	لحيما	ı	بلاة	_
144	-1		•			sin .	ı.		t u	÷	2	Š	ş	Ì	4		á	+				قو	لسا	Ĺ	بلاة	-
111		F			•	Ē.		7874	+		2	×	Ş	É	Ę	ģ	•				ě	بلا:	الم	ت	طلا	
159				ı.			+				,														ميا	ال
104	+		ъ			P 40	d i																الص			
108																						1	4			
104																							عسا			
177		p.	4			æ																			ا کاۃ	
179		÷	Ē,	÷		· = :																	الی			
1Vr																							چ باد،			
1VV																						•	il			
1AY	-	_		_	_			+									_						بطر			
46-4	*	-	-	*	~	•"	-	*	~	•	₹	7	-	-	~	*	•	1					7		- 40	1

۱۸۶						-	-		-			-	-	-					-	-					ال	ثمب	Ľ.	
1/19							1		-										-	-						وجع	L.1	
195					,	-	4					,	٠				•		-		d	je l	<u>l</u>	'لاس	1	وخ	فر	
197	1									,	r	٠					,								نابه	است	YI.	
۲.,			,						,				,						-						č	مز ڌ	أأبر	
Y . 0											-		,				4							لحج	.1	اع	أنو	
Y + A		-							-								+				(رام	,>-	Ņι	<u> </u>	اقيد	y.	
*11			-				-	-			-					إته	- P	Ξ	و +.	, 4	j	-	و ا	;	ام	حر	ĮΙ	
Y 1 A						•							,			-				ŕ	١,	. د ر	الإ	Ţ	il.	للور	25	
444												r													بيبا	و او	الع!	
7 2 .	,	,										,	, s	L		,	æ	•			,	ساو	ağ	و الت		عي	الي	
YEA								,		Ŧ	1	1:			1	1					2	ر فة	عبر	ني	Ļ	قوف	الو	
Y 07'							-					/ · ·	9							•	4	امًا	ژ د	بالم		قوف	الو	
YOV						. ,	+						2	part of			-0.0							,	(می	في	
404									<i>\(\psi \)</i>				/		-									مكبة	1ل	ر ة	-ده	
474						. 4		,																		-ي	الحا	
TVT						. ,																		4	ς.	٠,	بين	
777		,	•																					جريا <u>ـ</u>				
441				ı																				ر ا				
YA£																								. سو				
۲۸۰																								زاع				

القسم الثاني : الاحوال الشخصية

السزواج

444	٦		+	+		-	+														d	روم	ر ش	العقد	
444	4					-	•		٠			•	•				*			÷	فلور	العا		شروط	
4.1	a			,			+									3	و	الز	لی	ء	جة	لزو	1 _	شروط	
4.4			7			•	٠	•								*	•	•			ح	زوا	ji ,	دعوى	
4.1																¥	٠					,	رات	المحر	
441						-			•	٠				÷									2	الولاية	
441														,				a					ě	الكفاء	
447			٠			•			•															العبوم	-
440				13.	16	÷							٠									رط	الث	خيار	
45.							٠		•		de.		-				•	•						المهر	
.40.								٠		1	اد	,			ā	و ح	الز	ō	کار	٠,	وج	, الز	ض	لو افت	
401			٠								1		C*/-								-			اختلا	
401	+						•	6	Ŀ	-				1	40		of.							الجهاز	
401	4		•									•								¥				النسب	
**	+																				باعي	الصنا	7	التلقي	
**		•													4						-			الحض	
۳۸٤			•			•		¥		4						¥	+				مَعَة	ي الد	يقاق	استح	
441		•		٠																•		نفقة	JI .	تقدير	
444																									
											لاؤ		الط												
																								المطلق	
٤١٨						•					٠	•						ئ	ر با	,	*ي	رج	ق	الطلا	

277	4											4				i.		4			p			Ĉ	المؤا	
274													180			4	•		٠	a				ā	العد	ı
224				-							•	*					+				•			حعة	الرح	
£ £ Y					. ,	,					•	•					á,	ب	X		ني	لمدء	I	-بِیَ	تصا	
103				•	p			п.						è		÷						اضي	الما	ق	طلا	
100			•	1							issi		•			+				,	K.	الإر	,	بار	الظه	k
										يا	_	م.	الو	l.												
277							i							•	•	•		•	•		•			سايا	الو ه	1
٤٧٠				•					+	٠		+	æ								4	_	الو	ار	مقد	
£ Y 7			•	•			•	•				•	÷	•	•	•				ں	يه	المر	ت	فاد	تصر	
284					٠	ú	3		÷												•		-	ساية	الو	
٤٩٣									1	ث	 	1	{								3	لتر ك	1	کام	احا	
£4A	•	•		•	•	•	•	•	•		Ī				1		63	j.	Ċ,	اند		وا				
	+		-	•	•	•	•	•	U	(A.	راند	C	9/1	3	E		D		(_	<i>_</i>					
0.7	•	•	•	•	•	٠	•	•	٠	٠	•	•	•	•	•	•	•	٠	•	•		٠		يح		
014	٠	•	٠	•	٠	•	٠	•	٠		٠	•	•	4	•	•	•	**	•	•	•			کست 1		
014	٠	•	٠	•	٠					14		•				٠	٠	٠	٠	•	4	•		ل		
977	•	•	*	•	٠	*	•	+	•			•									•			جب		
270	•	•	-5	•	*	٠			٠																الر د 	- 1
AYO	-		*		-	•	•	-	-													ولد				
041																						رية				
٥٣٣	,																					؟ب				
٥٣٦			-	•				•		•		٠			•				4			4	الر	نٹ	مير أ	į
0 2 1							4								2	۴		Y	وأو	. ,	١,	لأوا	1	اث	ميرا	ı

010	ميراث الإخوة والأخوات
005	ميراث الأعمام والأخوال
009	ميراث الزوجين
150	أموال المفقود
977	. ميراث الحرقي والغرقي والمهدوم عليهم
OVY	نماذج للتوضيح
	الــو قف
٥٨٥	تعريقه
099	شروط الواقف وألفاظه
7.4	الولاية على الوقف
111	بيع الوقف
740	من طرائف الوقف
	الحجسر
774	المجنون والصغير
377	السفيه
744	ولي الصغير والمجنون والسَّفَيَة المُنْ السَّمِية
720	المفلس



.